

التحبير للإيضاح، معاني النسيئة^(١)

تأليف
العلامة محمد بن اسماعيل الأصيل

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه

محمد صبيح بن حسن حلاق
أبو مصعب

الجزء السابع

(١): العنوان في (أ): التحبير حاشية التيسير.

وفي (ج): التحبير شرح التيسير.

والمثبت من المخطوط (ب).

مكتبة الشريعة
ناشرون

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م



مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة: مركز البستان - طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٤٨١٨
ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail: info@rushd.com.sa

Website: www.rushd.com.sa

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢
- الرياض: فرع طريق عثمان بن عفان، هاتف ٢٦٩٠٤٤٤ ٢٠٥١٥٠٠
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: مقابل ميدان الطائفة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة هاتف ٢٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل: هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام: شارع الخزان هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الأحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧
- فرع القاهرة: شارع ابراهيم أبو النجا - مدينة نصر: هاتف: ٢٢٧٢٨٩١١ - فاكس: ٢٢٧١٢٦٢٥

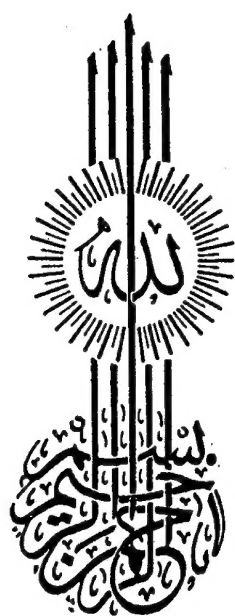
مكاتبنا بالخارج

- القاهرة: مدينة نصر هاتف ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت: بئر حسن موبايل: ٠٣/٥٥٤٣٥٣ - تلفاكس: ٠٥/٤٦٢٨٩٥

التَّحْبِيرُ
إِلْيَاضًا وَمَعَانِيًا لِلنِّسْبَةِ^(١)

-٧-

الجزء السابع



(كِتَابُ الصَّيْدِ)

هو يطلق على الاصطياد والمصيد.

وفيه ثلاثة فصول

قوله: (وفيه ثلاثة فصول) مثله في «الجامع»^(١).

الفصل الأول: في صيد البر

(الفصل الأول: في صيد البر).

الأول: حديث (عدي بن حاتم رضي الله عنه).

١ - عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: إِنَّا قَوْمٌ تَتَصَيَّدُ بِهِذِهِ الْكِلَابِ. فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْهَا؟ فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمَعْلَمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ». أخرجه الخمسة^(٢). [صحيح]

«قال: قلت يا رسول الله إنا قوم نصيد بهذه الكلاب» أي: المعلمة كما دل له قوله: «إذا أرسلت كلابك المعلمة» اشترط كونها معلمة لقول الله تعالى: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ»^(٣).

(١) (٢٤/٧).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٧، ٧٣٩٧)، ومسلم رقم (١٩٢٩/١)، وأبو داود رقم (٢٨٤٧، ٢٨٢٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢)، والترمذي رقم (١٤٦٥، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١)، والنسائي (١٧٩/٧ - ١٨٤).

وهو حديث صحيح.

(٣) سورة المائدة الآية: ٤.

إلا أنه قال في «الكشاف»^(١): الجوارح الكواسب من سباع البهائم، كالطير، والكلب، والنمر، والفهد، والعقاب، والصقر، والبازي والشاهين، والمكلب مؤدب الجوارح، ومضربها على الصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما علم من الحيل، وطرق التأديب والتثقيف، واشتقاقه من الكلب؛ لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب، فاشتق من لفظه، لكثرت في جنسه أو لأن السبع يسمى كلباً. انتهى.

وفي فتح الباري^(٢): المراد بالمعلمة التي إذا أغراها أصحابها على الصيد طلبته، وإذا زجرها انزجرت، وإذا أخذت الصيد حسبته على صاحبها، وهذا الثالث مختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منها؟ فقال البغوي في «التهذيب»^(٣) أقله ثلاث مرات، وعن أبي حنيفة^(٤) وأحمد^(٥)، يكفي مرتين، وقال الرافعي^(٦): المرجع إلى العرف، لاختلاف طباع السباع في ذلك. قوله: «وذكرت اسم الله» أي: عند إرسالها.

(١) (١٩٧/٢).

(٢) (٦٠٠/٩).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٦٠٠/٩).

التهذيب للبغوي أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (ت: ٥١٦ هـ) كتابه في المذهب الشافعي، وهو محرر مهذب، مجرد من الأدلة غالباً، فحصه من التعليقة الكبرى، لشيخه القاضي: حسين بن محمد بن أحمد الخراساني أبو علي (ت: ٤٦٢ هـ) وله نسخة خطية في أربع مجلدات ضخام، المجلد الرابع في الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٢٩٢- فقه شافعي) يرجع تاريخ نسخة إلى سنة (٥٩٩ هـ).

[معجم المصنفات (ص ١٤٣ رقم (٣٥) وص ١٧ رقم (٢٦٨)].

(٤) «بدائع الصنائع» (٥/٥٣) و«المحيط البرهاني» (٦/٤٤١).

(٥) «المغني» (١٣/٢٦٢)، و«الإنصاف للمرداوي» (١٠/٤٢٧).

(٦) في «الشرح الكبير» (٢١١٢).

«فكل ما أمسكن عليك»، وهو ظاهر أنه إذا لم يذكر اسم الله عند إرساله. فلا يأكل منه وهو كما قال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

قوله: «إلا أن يأكل الكلب» من الصيد.

«فلا تأكل» قد عارضه حديث أبو داود^(٢) بإسناد حسن عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ قال له: «كل وإن أكل الكلب منه».

واختلف [٢٠٥ب] العلماء فيه، فقال الشافعي^(٣) في أصح قوله: أنه إذا أكل منه فهو حرام عملاً. بحديث^(٤) عدي بن حاتم، وهو قول أكثر العلماء^(٥)، وبه قال ابن عباس وأكثر التابعين، وقال مالك^(٦): يحل وهو قول ضعيف للشافعي^(٧)، واحتج بحديث أبي ثعلبة^(٨)، وحمل النهي في حديث عدي على التنزيه. جمعاً بين الحديثين، ورجح الآخرون حديث عدي، وهو في الصحيحين^(٩).

(١) سورة الأنعام الآية: ١٢١.

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٥٢) إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير داود بن عمرو، وهو ممن اختلف فيه. قال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، وقد حكى الذهبي في «الميزان» أقوال أئمة الجرح والتعديل، ثم ذكر أنه انفرد بحديثين، هذا أحدهما.

وقال: وهذا حديث منكر ضعيف وهو كما قال، والله أعلم.

(٣) «المجموع شرح المذهب» (١١٨/٩-١٢١) «روضة الطالبيين» (٢٤٧/٣).

(٤) أخرجه أحمد (٢٧٩/٤)، والبخاري رقم (٥٤٨٣)، ومسلم رقم (١٩٢٩/٣).

(٥) انظر: «المغني» (٢٨٢/١٣).

(٦) «عيون المجالس» (٩٦٦/٢).

(٧) انظر: «البيان للعمراني» (٥٣٨/٤).

(٨) تقدم تحريجه وهو حديث منكر.

(٩) البخاري رقم (٥٤٨٣)، ومسلم رقم (١٩٢٩/٣) وقد تقدم.

وبقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(١)، وهذا لم يمسك علينا بل على نفسه، وقدموا هذا على حديث أبي ثعلبة؛ لأنه أصح، وعلل الشيخ النهي بقوله: «فإني أخاف» إذا أكل منه. «إنما أمسك على نفسه»، فيحرم لقوله تعالى: ﴿مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾. قوله: «وإن خالطها» أي: كلاب من أرسل مسمياً.

«كلب من غيرها فلا تأكل»؛ لأنه يمكن أنه لم يسم صاحبه عليه أو أنه ليس بمعلم، وجاء التصريح^(٢) بعله النهي بقوله في آخر الحديث.

«فإنما سميت على كلبك» ولم تسم على غيره، وهذا عمل بالأحوط في الظن.

قوله: «أخرجه الخمسة».

الثاني:

٢- وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ. أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ وَبِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مِنْهَا بُدًّا فَاعْسَلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صَدَتْ بِقَوْسِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ. وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صَدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلَّمٍ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ». أخرجه الخمسة^(٣). [صحيح]

(١) سورة المائدة الآية: ٤.

(٢) انظر: «المغني» (٢٦٧/١٣) «فتح الباري» (٦٠١/٩).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٤٧٨)، ومسلم رقم (١٩٣٠/٨)، وأبو داود رقم (٢٨٥٠، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦)،

(٢٨٥٧)، والترمذي رقم (١٤٦٤)، والنسائي (١٨١/٧)، وأخرجه أحمد (١٩٣/٤).

وهو حديث صحيح.

حديث (أبي ثعلبة)^(١)، بالمثلثة وعين مهملة. (الخشني)، بضم الخاء المعجمة، وفتح الشين المعجمة بعدها نون، منسوب إلى خشن، بضم الخاء، بطن من قضاة، وفي اسم أبي ثعلبة واسم أبيه خلاف.

قوله: «قال: قلت: يا رسول الله! إنا بأرض قوم أهل كتاب»، كأنهم من النصارى أو اليهود.

«أفناكل في آيتهم، وبأرض صيد أصيد بكلبي المعلم، وبقوسي، وبكلبي الذي ليس بمعلم فما يصلح لي؟»، هذه أربعة سؤالات أجابه ﷺ عنها.

«فقال: أما ما ذكرت من آنية أهل الكتاب» أي: من الآنية.

«فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها»؛ لأنه لا حاجة لكم إليها.

«فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها» لجواز أنه كان فيها ما يحرم عليكم من الخمر والخنزير، لا لأجل نجاسة رطوبة أهل الكتاب، وقيل: بل لنجاستها، وطولنا البحث في حواشي ضوء النهار^(٢).

قوله: «وما [٢٠٦ب] صدت بقوسك وذكرت اسم الله عليه»، أي: عند إرسال السهم (فكل) سواء أصابه بعرضه أو بغيره.

قوله: «وما صدت بكلبك المعلم، وذكرت اسم الله عليه» أي: عند إرساله، كما هو ظاهر حديث عدي^(٣).

«فكل» فقد حصل فيه الشرطان كونه معلماً، وكونه ذكر اسم الله عند إرساله، وظاهره: وإن أكل منه، لكن قد قيده حديث عدي.

(١) انظر: «التقريب» (٢/ ٤٠٤ رقم ٣).

(٢) (١/ ١٧٥، ٢٥٣).

(٣) وهو حديث صحيح وقد تقدم.

قوله: «وما صدت بكلبك» الذي هو غير معلم.

«فأدركت ذكاته فكل»؛ لأنه ليس للكلب فيه إلا إمساكه، فهو كما لو أمسكه إنسان وأعطاه إياه فذكاه.

قوله: «أخرجه الخمسة».

الثالث: حديث (أبي ثعلبة) أيضاً.

٣- وعنه رحمته الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتِنْ». أخرج مسلم^(١) وأبو داود^(٢) والنسائي^(٣). [صحيح]

قوله: «قال رسول الله ﷺ: إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ» أي: المرمى.

«فأدركته» بعد غيبته عنك. «فكله ما لم ينتن» بتغير بجيافة ونحوها، قيل: أن النهي عن أكل المتنن للتنزيه^(٤)، لا للتحريم، وكذا سائر اللحوم والأطعمة المتننة يكره أكلها، ولا تحرم إلا أن يخاف منها الضرر.

قلت: لعل قرينه حمل النهي على التنزيه. حديث أنه ﷺ: «أكل إهالة سنخة»^(٥) أي: منتنة.

(١) في صحيحه رقم (٩/١٩٣١).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٦١).

(٣) في «السنن» (٤٣٠٣) وأخرجه أحمد (٤/١٩٤) وهو حديث صحيح.

(٤) قاله النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (١٣/٨١).

(٥) يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري رقم (٢٠٦٩) والترمذي رقم (١٢١٥)، والنسائي رقم (٤٦٢٤)

وأحمد (٣/١٣٣، ١٨٠) عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بخر شعير، وإهالة سنخة...». •

كل شيء من الأوهان، مما يؤتدم به إهالة، وقيل: هو ما أذيب من الألبنة والشحم، وقيل: الدسم الجامد، والشخنة المتغيرة الريح.

«النهاية» (١/٩٢) «الفاق» للزخشي (١/٦٧).

قوله: «أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي».

الرابع: حديث (سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه).

٤- وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ؟ فَقَالَ: كُلُّ

وإن لم يُبَيَّنْ مِنْهُ إِلَّا بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ. أخرجه مالك^(١) بلاغاً. [موقوف حسن]

«أنه سئل عن الكلب المعلم إذا قتل الصيد» أي: وأكل منه كما يدل له: قوله: «فقال: كل

وإن لم يبق منه إلا بضعة واحدة».

قوله: «أخرجه مالك بلاغاً» هذه الفتوى من سعد، يعارضها حديث عدي^(٢) الذي تقدم،

وهي رواية رأيي ببلاغ أيضاً، فلا اعتداد بها.

(١) في «الموطأ» (٢/ ٤٩٣) وهو أثر موقوف حسن.

(٢) وهو حديث صحيح.

أخرج أحمد (٤/ ٣٧٧) والبخاري رقم (١٧٥)، ومسلم رقم (١٩٢٩/ ٢) عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ قال: «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه».

وأخرج أحمد (١/ ٢٣١) عن إبراهيم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل، فإنما أمسكه على نفسه، فإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فإنما أمسكه على صاحبه». وهو حديث صحيح لغيره.

في قوله: (ولم يأكل منه) دليل عن تخريج ما أكل منه الكلب من الصيد ولو كان الكلب معلماً. وقد علل ذلك بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه، وهذا قول الجمهور. [«المغني» (١٣/ ٢٦٣) مختصر اختلاف العلماء (٣/ ٢٠١)].

وقال مالك: وهو قول الشافعي في القديم، ونقل عن بعض الصحابة أنه يجل.

انظر: «البيان» للعراني، «المجموع شرح المذهب» (٨/ ١١٨-١٢١) «وعيون المجالس» (٢/ ٩٦٦).

وليت المصنف أتى بالأحاديث^(١) الصحيحة التي في الباب، ساقها ابن الأثير في «الجامع»^(٢) بعدة ألفاظ.

ويترك هذا الذي هو رأي وبلاغ، فمن أراد إستيفاء الوارد في الصيد بالكلب ونحوه، والقوس، فعليه بروايات الجامع^(٣). [٢٠٧ ب].

الحديث الخامس: حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

٥- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَفْتِنِي فِيهَا. فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كِلْبِكَ فَكُلْ». قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ قَالَ: أَفْتِنِي فِي قَوْسِي؟ قَالَ: مَا رَدَّ عَلَيْكَ سَهْمُكَ فَكُلْ. قُلْتُ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَلَيَّ؟ قَالَ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَلَيْكَ، مَا لَمْ تَحْدِ فِيهِ أَثَرُ سَهْمٍ غَيْرَ سَهْمِكَ أَوْ تَحْدَهُ قَدْ صَلَّ: أَيِ أَنْتَنَ. أخرجه النسائي^(٤). [إسناده

صحيح]

«أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً» أي: معلمة.

قوله: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كِلْبِكَ فَكُلْ»، إذا أرسله وقد سُمِّي عليه كما تقدم.

«قال وإن قتل» أي: بظفره أو نابيه.

«قال وإن قتل» هذا الإطلاق قيدته روايته في «الجامع»^(٥) بلفظ: «إذا قتله ولم يأكل منه شيئاً

فإنما أمسكه عليك».

(١) انظر: «التعليقة المتقدمة».

(٢) (٣٨-٣٥/٧).

(٣) (٤١-٨/٧).

(٤) في «السنن» رقم (٤٢٩٦) بإسناد صحيح.

(٥) (٣٦/٧).

قوله: «ما ردّ عليك سهمك فكل» تقدم «وما صدت بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل»

فالمراد هنا مع التسمية.

قوله: «أو تجده قد صلّ» بالصاد المهملة. «أي: أثنى» وتقدم التقيد أيضاً. بما لم يتن.

قوله: «أخرجه النسائي».

السادس: حديث (عبد الله بن مغفل).

٦- وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذَفِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ

الصَّيْدَ، وَلَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ. وَإِنَّهُ يَفْقَأُ الْعَيْنَ وَيَكْسِرُ السِّنَّ». أخرجه الخمسة^(١) إلا الترمذي.

[صحيح]

«الخذف»^(٢) بالخاء المعجمة: رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك، أو تأخذ خشبة

فترمى بها بين إبهامك والسبابة.

«ونكأت العدو» إذا قشرته، والنك^(٣) في الجرح مُسْتَعَارٌ مِنْهُ.

«وفقأت العين»^(٤) إذا شققتهَا وبخصتها.

قوله: «عن الخذف»^(٥) بالخاء والذال المعجمتين، تقدم حقيقته، ويأتي للمصنف.

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٢٢٠)، ومسلم رقم (١٩٥٤/٥٥)، وأبو داود رقم (٥٢٧٠)، والنسائي

(٨/٤٧). وهو حديث صحيح.

(٢) ذكره ابن الأثير في «غريب الجامع» (٣٨/٧).

(٣) قال ابن سيده في «المحكم» و«المحيط الأعظم» (٩١١٧): نكى العدو نكاية: أصاب منه، ثم قال: نكأت العدو أنكؤهم: لغة في نكيتهم.

انظر: «مشارك الأنوار» (١٢/٢)، «كتاب العين» للخليل الفراهيدي (ص ٩٨٧).

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (٣٨٤/٢). «المجموع المغيث» (٦٢٩/٢).

(٥) تقدم معناها.

وعَلَّ النَّبِيُّ ﷺ النهي بقوله: «إنه لا يقتل الصيد ولا ينكأ العدو»، فلا ينفع في دنيا ولا دين، فهذا نفى لمصلحته، ثم أخبر بمضرته فقال: «وإنه بفقأ العين ويكسر السن»، إن قلت: هذه نكايه! إن وقعت في العدو.

قلت: نعم، لكن لا يكاد أن العدو يمكن من عينيه وسنه، وإن اتفق نادراً.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا الترمذي».

السابع: حديث (جابر رضي الله عنه).

٧- وعن جابر رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ صَيْدِ كَلْبٍ [المَجُوسِ]»^(١).

أخرجه الترمذي^(٢). [ضعيف]

«قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل صيد كلب المجوس»، لعله؛ لأنه لا يسمّى عليه.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٣): هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل على هذا عند

أكثر أهل العلم، لا يرخصون في صيد كلب المجوس. انتهى.

الفصل الثاني: في صيد البحر

(الفصل الثاني: في صيد البحر).

الأول: حديث (جابر رضي الله عنه).

١- عن جابر رضي الله عنه قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةِ رَاكِبٍ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ

الْجَرَّاحِ تَرَصَّدُ عَيْرًا لِقُرَيْشٍ وَرَوَدْنَا جِرَابًا فِيهِ تَمَرٌ لَمْ يَجِدْ لَنَا غَيْرَهُ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِنَا تَمْرَةً تَمْرَةً.

(١) كذا في «المخطوط» و«الجامع»، والذي في «السنن» (المجوس).

(٢) في «السنن» رقم (١٤٦٦) وهو حديث ضعيف.

(٣) في «السنن» (٦٥/٤-٦٦).

قِيلَ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ بِهَا؟ قَالَ: كُنَّا نَمُصُّهَا كَمَا يَمَصُّ الصَّبِيُّ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ. فَلَمَّا فَتَنِي وَجَدْنَا فَقْدَهُ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرٍ فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْحَبْطَ، فَسُمِّيَ جَيْشُ الْحَبْطِ. فَأَلْقَى لَنَا الْبَحْرُ دَابَّةً يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ رضي الله عنه: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: لَا. بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ اضْطَرَرْنَا. فَأَكَلْنَا مِنْهَا نِصْفَ شَهْرٍ، وَادَّهَنَّا مِنْ وَدَكِهَا حَتَّى ثَابَتَ أَجْسَامُنَا، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَصَبَّهَ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلِ رَجُلٍ وَأَطْوَلِ جَمَلٍ فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ فَمَرَّ تَحْتَهُ وَجَلَسَ فِي حِجَاكِ عَيْنَيْهِ نَقَرَ. وَأَخْرَجَنَا مِنْ عَيْنِهِ كَذًا وَكَذًا قُلَّةً وَدَكٍ وَتَزَوَّدْنَا مِنْ لَحْمِهِ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ، هُوَ رِزْقُ أَخْرَجَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ! فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ؟ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ مِنْهُ فَأَكَلَ. أَخْرَجَهُ السِّتَةُ^(١).

[صحيح]

«الْحَبْطُ»^(٢) وَرَقُّ شَجَرٍ يُجْبَطُ بِعَصَا أَوْ نَحْوِهَا فَيَسْتَرْقَأُ كُلُّهُ الْإِبِلُ. «وَالْوَدَكُ»^(٣) دَسَمُ اللَّحْمِ وَدُهْنُهُ.

«وَحِجَاكِ الْعَيْنِ»^(٤) الْعِظْمُ الْمُسْتَدِيرُ حَوْلَهَا الَّذِي فِيهِ الْحَدَقَةُ وَهُوَ وَقَبُ الْعَيْنِ.

«وَالْقُلَّةُ»^(٥) هِيَ الْحَبُّ الْعَظِيمُ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ تَأْخُذُ الْقُلَّةُ مِنْهَا مَزَادَةٌ مِنَ الْمَاءِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٢٩٨٣، ٢٩٨٣، ٤٣٦٠، ٤٣٦٦، ٥٤٩٤)، وَمُسْلِمٌ رَقْمَ (١٩٣٥)، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمَ

(٣٨٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (٢٤٧٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٧/ ٢٠٧، ٢٠٩)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢/ ٩٣٠).

وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْأَحَادِيثِ» (١/ ٤٦٩).

(٣) «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْأَحَادِيثِ» (٢/ ٨٣٦).

(٤) «الْمَجْمُوعُ الْمَغِيثُ» (١/ ٤٠٠) «الْهِيَاةُ» (١/ ٣٣٤).

(٥) انْظُرْ: «الْفَائِقُ» لِلزُّخَشَرِيِّ (٣/ ١٨٤) «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِلْهَرَوِيِّ (٢/ ٢٣٦).

قوله: «بعثنا رسول الله ﷺ» هذه تسمى غزوة سيف [٢٠٨ب] البحر في كتب المغازي، ويسمى جيش الخبط لما يأتي.

قوله: «وزودنا جراباً فيه تمر لم نجد لنا غيره».

قوله: «حتى أكلنا الخبط» بالمعجمة والموحدة مفتوحتين، يأتي تفسير المصنف له.

وفي لفظ في روايته في «الجامع»^(١) «حتى إن كنا لنخبط الخبط بقسينا ونسفه».

قوله: «فقال أبو عبيدة ميتة» يدل أنه لم يكن قد عرف قوله ﷺ في البحر «هو الحل ميتة»^(٢).

قوله: «في حجاج عينها» هو بحاء مهملة ثم جيم مخففة، ويأتي تفسيره للمصنف.

قوله: «فأرسلنا إليه منه فأكل» هذا دليل أنه حلال مطلقاً، وإلا فأكل الصحابة منه في حال

المجاعة، قد يقال أنه للاضطرار، ولا سيما وقد قال أبو عبيدة ميتة، وقد تبين من قوله ﷺ في آخر الحديث، «هو رزق» أنه حلالاً مطلقاً، وبالغ ﷺ في بيان حله بأكله منه؛ لأنه لم يكن مضطراً، فيستفاد منه حل ميتة البحر، سواء مات حتف أنفه أو بالاصطياد، وهو قول الجمهور، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه، وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر، كالآدمي، والكلب، والخنزير، والثعبان، فعند الحنفية^(٣) وهو قول للشافعية^(٤) يحرم.

(١) (٤٤/٧).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٢٢ رقم ١٢)، وأبو داود رقم (٨٣)، والترمذي رقم (٦٩)، والنسائي رقم (٥٩)، وابن ماجه رقم (٣٨٦)، وابن خزيمة رقم (١١١)، وابن حبان رقم (١٢٤٣).

وهو حديث صحيح.

(٣) «بدائع الصنائع» (٥/٣٥) «الأختيار» (٥/٤٩٠).

(٤) «المجموع شرح المذهب» (٩/٣٢).

ولهم قول أنه يحل مطلقاً على الأصح المنصوص، وهو مذهب المالكية^(١)، إلا التحزير في رواية، وحجة المجيز مطلقاً قوله تعالى: «أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ»^(٢).
وحديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه مالك^(٣) وأصحاب السنن^(٤)، وصححه ابن خزيمة^(٥) وغيره^(٦).

قوله: «أخرجه الستة».

الثاني: حديث (جابر رضي الله عنه).

٢- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا لَقَاءُ الْبَحْرِ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطُفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ» أخرجه أبو داود^(٧). [ضعيف]
ورؤي موقوفاً^(٨) على جابر قال: «لَا بَأْسَ بِمَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ».
«جزر» البحر عن السمك بالجيم: إذا نقص عنه وبقي على الأرض.

(١) «التسهيل» (٣/ ١٠١٥) «عيون المجالس» (٢/ ٩٧٦).

(٢) سورة المائدة الآية: ٩٦.

(٣) في «الموطأ» (١/ ٢٢ رقم ١٢) وقد تقدم.

(٤) أبو داود رقم (٨٣)، والترمذي رقم (٦٩)، والنسائي رقم (٥٩)، وابن ماجه رقم (٣٨٦).

(٥) في صحيحه رقم (١١١).

(٦) كإبن حبان في صحيحه رقم (١٢٤٣) وهو حديث صحيح.

(٧) في «السنن» رقم (٣٨١٥) وهو حديث ضعيف.

وقال أبو داود في «السنن» (٤/ ١٦٦) روى هذا الحديث سفیان الثوري، وأيوب، وحماد عن أبي الزبير، أوقفوه على جابر.

وقال المنذ في «مختصر السنن» (٥/ ٣٢٥) وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف.

(٨) انظر «التعليقة المقدمة».

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٢٤٧) وهو حديث ضعيف.

«وَلَفْظُ الْبَحْرِ السَّمَكُ» بفتح الفاء إذا ألقاه على جانبه».

قوله: «أو جزر عنه» بالجيم مفتوحة فزاي مثلها، فراء، يأتي تفسيره للمصنف.
و «ألقاه» و «لَفْظَه» بمعنى واحد.

قوله: «أخرجه أبو داود» أي: عن جابر (مرفوعاً) ^(١).

قوله: «وروي» هكذا مغير صيغة غير مذكور من رواه، ومثله في «الجامع».

قوله: «موقوفاً على [٢٠٩ ب]» جابر.

قلت: وله حكم المرفوع.

الفصل الثالث: في ذكر الكلاب

(الفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ الْكِلَابِ).

زاد في «الجامع» ^(٢): واقتناؤها.

الأول: حديث (ابن عمر).

١ - عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ
انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ». أخرجه الستة ^(٣)
إلا أبا داود. [صحيح]

قوله: «قال رسول الله ﷺ من اقتنى» أي: ارتبط. «كلباً إلا كلب صيد أو ماشية».

(١) في «السنن» رقم (٣٨١٥) وهو حديث ضعيف.

(٢) (٤٨/٧).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢)، ومسلم رقم (١٥٧٤)، ومالك في «الموطأ» (٢/٩٦٩)،

والترمذي رقم (١٤٨٧)، والنسائي (٧/١٨٧).

وهو حديث صحيح.

في رواية^(١): «إلا كلب زرع أو غنم». وهو تفسير الماشية، وفي لفظ^(٢) جمع الثلاثة: «إلا كلب ماشية أو زرع أو ضرع». فالماشية المراد بها الضرع من غنم أو بقر، وألحقوا بذلك ما أشبهه في جلب المنافع ودفع المضار، فيخص كراهة اتخاذها لغير حاجة. وذلك لما فيه من ترويع الناس، وامتناع دخول الملائكة البيت الذي هي فيه^(٣).

قوله: «انتقص» بضم الهمزة مبني للمفعول. «من أجره كل يوم قيراطان» أي: من ثوابه. قيل: فيه دليل على أن اتخاذه غير محرم؛ لأن ما كان محرماً فلا يباح اتخاذه بكل حال، لا أنه ينقص من أجره، وقد ينافي في ذلك؛ لأن انتقاص ثواب الأعمال لا يكون إلا لفعل محرم، هذا وفي رواية للبخاري^(٤) «قيراط» بالإنفراد وتأتي الرواية بذلك.

قوله: «وكان أبو هريرة يقول» زيادة في الرواية.

«أو كلب حرث» قال ابن الأثير^(٥): قال الزهري: فذكر لابن عمر راوي الرواية التي ليس فيها «... أو كلب حرث» قول أبي هريرة -أي إتيانه بالزيادة- فقال: «يرحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع». يريد: فحفظ الزيادة لعنايته بها لكونه من أهلها.

قوله: «أخرجه الستة» بألفاظ مختلفة، «إلا أبا داود» فلم يخرججه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (١٥٧٤/٥٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (١٥٧٤/٥٨).

(٣) قاله ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/١٦٥ - الفاروق).

(٤) في صحيحه رقم (٣٣٢٤) من حديث أبي هريرة وسبأتي.

(٥) في «الجامع» (٥٠/٧).

الثاني: حديث (أبي هريرة).

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ». أخرجه الخمسة^(١). [صحيح]

قال: قال رسول الله ﷺ من اتخذ كلباً وفي لفظ له^(٢): «من أمسك» وتقدم «من اقتنى» والكل بمعنى.

«إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع نقص من أجره» أي: من أجر أعماله الصالحة.

«كل يوم قيراط» وتقدم «قيراطان» فقل: أنه أعلم ﷺ أولاً بالقيراط ثم أعلم بالقيراطين.

واختلف^(٣): هل القيراط المذكور في الجنازة؟ فقل: نعم، وقيل: لا؛ لأن باب الفضل أوسع من باب العقوبة.

قوله: «أخرجه الخمسة».

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٣٢٤)، ومسلم رقم (١٥٧٥/٦٠)، وأبو داود رقم (٢٨٤٤)، والترمذي رقم (١٤٩٠)، والنسائي رقم (٤٢٨٩)، وابن ماجه رقم (٣٢٠٤).

وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٣٢٢)، ومسلم رقم (١٥٧٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٧/٥-٨).

كتاب الصفات

(كِتَابُ الصِّفَاتِ) [٢١٠ ب].

جمع صفة، في التعريفات^(١): الصفة لغة: النعت، وعرفاً: الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو: طويل وقصير أحمر. انتهى.
والمراد هنا صفات الله ﷻ.

الأول: حديث (أبي موسى).

١- عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنَامُ وَلَا يَنُبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ. يَخْفُضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ. حِجَابُهُ النُّورُ. لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». أخرجه مسلم^(٢). [صحيح]

(١) (ص ٤٥٨).

(٢) في صحيحه رقم (١٧٩).

وأخرجه أحمد (٤/ ٣٩٥، ٤٠٥)، وابن ماجه رقم (١٩٥، ١٩٦).

وهو حديث صحيح.

حجابه النور:

أهل السنة والجماعة يشبّون الحجاب على الحقيقة كما جاءت به النصوص، وأنه يحجب بصر العباد وإدراكهم لا الخالق عز وجل.

«مجموع فتاوى» (٦/ ٨-١١، ٣٨٧، ٤١٦). «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١٩٠).

النور: صفة ذاتية لله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة، وقد عدّ بعضهم (النور) من أسماء الله تعالى، وقد تقدم مفصلاً.

وانظر: «مجموع فتاوى» (٥/ ٧٣)، (٦/ ٣٨٦). «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١٩٢-٢٠٦).

«سُبْحَاتُ^(١) وَجْهِ اللَّهِ^(٢)» أنواره: أي لو انكشف من أنوار الله التي تَحْجُبُ العبادَ عنه شيءٌ لأهلك كُلَّ من وقع عليه ذلك النورُ كما خَرَّ موسى عليه السلام صَعِقًا، وتقطعَ الجبلُ دكا لما تجلَّى الله تعالى.

قوله: «بخمس كلمات» أي: جُمْل.

(١) السبحات: النور والجلال والبهاء.

قال المروفي في «الغريبين» (٣/ ٨٥٥): «سُبْحَاتُ وجهه نور وجهه».

وقال الفراهيدي في كتاب العين (ص ٤٠٥) سُبْحَتُهُ وجهه هي نور وجهه وجلاله.

انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٦٨٥). مجموع فتاوى (٥/ ٧٤) «المجموع المغيث» (٢/ ٤٩).

(٢) (وجهه) الوجه صفة ذاتية خبرية لله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة:

الدليل من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة الآية: ٢٧٢].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد الآية: ٢٢].

الدليل من السنة:

• ما أخرجه البخاري رقم (٣١٥٠)، ومسلم رقم (١٠٦٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه لما قسم النبي ﷺ،

الغنائم يوم حنين، وقال رجل: والله إن هذه قسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه الله...».

• وما أخرجه البخاري رقم (٦٧٣٣)، ومسلم رقم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «...إنك

لن تخلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله، إلا ازددت به درجة ورفعة...».

قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٥) بعد أن أورد جملة من الآيات تثبت صفة الوجه لله تعالى: «فنحن

وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبتنا: أننا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه، نقر

بذلك بألستنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه

المخلوقين، وجلَّ ربنا عن مقاله المعطلين.

انظر: «الحجة» (١/ ١٩٩) «كتاب التوحيد» لابن منده (٣/ ٣٦) مما تقدم تعلم أن عود الضمير في وجهه إلى الله

عز وجل.

الأولى: قوله: «إن الله لا ينام» قال تعالى: «لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ»^(١).

والثانية: «ولا ينبغي له» أي: لا يصح ولا يتصور أن ينام، قالوا: النوم استراحة القوى والحواس، ومن كان بريئاً من ذلك، ولا يشغله شأن عن شأن لا ينبغي له أن ينام.

الثالثة: «يخفض القسط» أي: الميزان سمي بذلك؛ لأن القسط العدل، وبالميزان يقع العدل، والمراد يخفض الميزان.

«ويرفعه» بما يوزن من أعمال العباد المرتفعة ويوزن من أرزاقهم النازلة إليهم.

وقيل: المراد بالقسط الرزق الذي قُسط لكل مخلوق، يخفض فيقتره ويرفع فيوسعه.

الرابعة: «يُرفع إليه عمل الليل» أي: أعمال عباده.

«قبل عمل النهار» وذلك لأن الليل خلق قبل النهار، ولذا يقدمه الله في الآيات:

﴿وَآخِثَلَفِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾^(٢)، «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً»^(٣).

«وعمل النهار» الذي بعد ذلك الليل، «قبل عمل الليل».

الخامسة: قوله: «حجابه النور» وفي رواية «النار» الحجاب^(٤): المنع والستر وحقيقته إنما

تكون للأجسام، والله منزّه عن ذلك، والمراد هنا: المانع عن رؤيته، ويسمى ذلك المانع ناراً ونوراً؛ لأنهما يمنعان من الإدراك بشعاعهما.

قوله: «لو كشفه لأحرقت سُبحات»^(٥) بضمّتين، هي نور، (وجهه) وجلاله وبهائه.

(١) سورة البقرة الآية: ٢٥٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٦٤، آل عمران الآية: ١٩٠، يونس الآية: ٦.

(٣) سورة الفرقان الآية: ٦٢.

(٤) تقدم معناها.

(٥) تقدم معناها.

والمراد بوجهه ذاته^(١).

«ما انتهى إليه بصره من خلقه» أي: جميع خلقه؛ لأن بصره^(٢) محيط بكل الكائنات، ف«من» لبيان الجنس لا للتبويض، والتقدير لو زال المانع من رؤيته، وهو الحجاب المسمى بالنور أو النار، وتجلي لمخلوقاته لأحرق نور وجهه جميع مخلوقاته، والمصنف قد أتى بتفسير بعض الحديث.

قوله: «أخرجه مسلم» ولم يخرج البخاري.

الثاني: حديث (أبي هريرة).

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ

الْوَجْهَ». أخرجه الشيخان^(٣). [صحيح]

وزاد مسلم^(٤): «فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

(١) تقدم أن الوجه صفة ذاتية خبرية لله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة وقد تقدم تفصيله.

(٢) قال البيهقي والدارمي وابن تيمية وغيرهم أن الهاء في «بصرة» عائدة على الله عز وجل، أي: لو كشفها لا أحرق نور وجه الله كل ما أدركه بصره، أي جميع الخلق؛ لأن بصره تعالى مدرك كل شيء، غير أنه يصيب ما يشاء ويصرفه عن ما يشاء.

قال ابن تيمية فالبصر يدرك الخلق كلهم، وأما السباحات فهي محجوبة بحجابه النور، أو النار، وهذا في الدنيا لأن الله كتب عليها الفناء، فإذا كان يوم القيامة ركبت الابصار والجوارح للبقاء فاحتملت النظر إلى وجهه تعالى وإلى سبحاته ونور وجهه من غير أن يحرق أحداً.

انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١٩٠). «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص ٣٩٢).

«مجموع فتاوى» (٦/ ١٠-٣٨٧، ٣٩٦).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٢٥٥٩)، ومسلم في صحيحه رقم (٢٦١٢) وهو حديث صحيح.

(٤) في صحيحه رقم (١١٥/ ٢٦١٢).

«قال: قال رسول الله ﷺ [٢١١ب] إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه» أي: ضربه فيه ولعله المراد: أخاه المسلم، وأما قتال الكافر في الجهاد فيجوز تعمد وجهه. قوله: «أخرجه الشيخان وزاد مسلم» من رواية أبي هريرة، بيان وجه النهي بقوله ﷺ: «فإن الله خلق آدم على صورته» أي: على صورة الأخ فالضارب لوجه أخيه ضارب لوجه أبيه آدم^(١) الذي هو مأمور بإكرامه، حتى إكرام ما كان على خلقته. والوجه من كل حيوان منهي عن إهانتته حتى «لعن رسول الله ﷺ من وسم بهيمة في وجهها»^(٢).

واعتمد جُهَال معاملة الكتاب صفح الصبي في وجهه وغيرهم من المربين للصبيان. الثالث: حديث (أنس رضي الله عنه) .

٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ بُبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ. إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ». أخرجه الترمذي^(٣). [صحيح]

(١) قال ابن تيمية في نقض التأسيس (٢٠٢/٣): لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير في هذا الحديث عائد إلى الله تعالى، فإنه مستفيض من طرق متعددة، عن عدد من الصحابة وسياق الأحاديث كلها تدل على ذلك... إلى أن قال: ولكن لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جعل طائفة الضمير فيه عائداً إلى غير الله تعالى... وقد تقدم ذلك مفصلاً.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢١١٦/١٠٦) عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه، وعن الوسم في الوجه.

وأخرج مسلم في صحيحه رقم (٢١١٧/١٠٨) عن جابر أن النبي ﷺ حرَّ عليه حمار قد وسم في وجهه، فقال: «لعن الله الذي وسمه».

(٣) في «السنن» رقم (٢١٤٠) وهو حديث صحيح.

قوله: «يكثر أن يقول» في دعائه. «يا مقلب القلوب»^(١) أي: صفاتها واعتقاداتها، وكان من إقسامه «لا ومقلب القلوب» فالله سبحانه مالك القلوب يقلبها كيف يشاء، كما قال: «وَأَلْفَ بَيِّنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ حَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بَيِّنَ قُلُوبِهِمْ»^(٢)، «وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ»^(٣).

«ثبت قلبي على دينك» وقال الراسخون في العلم: «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا»^(٤) الآية، وقال تعالى: «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»^(٥).

«فقلت يا رسول الله! قد آمنا بك، وبما جئت به فهل تخاف علينا» لما سمع أنس دعاء، انتقل إلى نفسه وإلى العباد، فإنه إذا كان ﷺ يخاف تقليب قلبه فكيف بالعباد.

«فقال نعم» أي: أخاف عليكم وذكر علقته بقوله: «إِنَّ القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء»، والمراد^(٦): أن الله هو المتمكن من قلوب العباد، والمتسلط عليها والمتصرف فيها كيف يشاء.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٦٦٢٨).

واعلم أن منهج أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى توقيفية، وأن الله تعالى لا يسمّى إلا بما ثبت تسميته به نصاً من كتاب أو سنة. انظر: «مجموع فتاوى» (٢٦/٥) «بدائع الفوائد» (١/١٨٣).

(٢) سورة الأنفال الآية: ٦٣.

(٣) سورة الأنعام الآية: ١١٠.

(٤) سورة آل عمران الآية: ٨.

(٥) سورة الصف الآية: ٥.

(٦) بل الأصابع هي من صفات الله الذاتية الخبرية الثابتة في السنة الصحيحة.

(منها): ما أخرجه مسلم رقم (٢٦٥٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن...».

وإنما قال: «من أصابع الرحمن» إشارة إلى أن الله تعالى تولى بنفسه أمر قلوبهم، ولم يكلها إلى أحد من ملائكته رحمة منه وفضلاً؛ لئلا يطلع على أسرارهم. قلت: ولذا قال تعالى في صفة الحفظة الكرام الكاتبين: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(١). مفهومه: لا ما تعتقدون وتنوون، وقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [٢١٢ب] فَأَحْذَرُوا^(٢).

قوله: «أخرجه الترمذي». قلت: وقال^(٣) حسن.

الرابع: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» إِلَىٰ قَوْلِهِ «إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا»^(٤) فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ

ومنها: ما أخرجه البخاري رقم (٧٤١٥)، ومسلم رقم (٢٧٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم! إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع... إلى أن قال: فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾». قال البغوي في «شرح السنة» (١/١٦٨) بعد ذكر الحديث المتقدم: «والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء في الكتاب أو السنة من هذا القبيل من صفات الله تعالى، كالنفس، والوجه، والعين، واليد، والرجل والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك والفرح». انظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٤٥). «كتاب التوحيد» لابن خزيمة (١/١٨٧). فلا نقول إصبع كأصابعنا، ولا يد كأيدينا، ولا قبضة كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عز وجل لا يشبه شيئاً منا، فأهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى أصابع تليق به، «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^(٥).

(١) سورة الأنفطار الآية: ١٢.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٥.

(٣) في «السنن» (٤/٤٤٩).

(٤) سورة النساء الآية: ٥٨.

إِنهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ. أخرجه أبو داود^(١). [صحيح]

«قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا»^(٢)» سبب نزول الآية كما أخرجه ابن جرير^(٣) وابن المنذر^(٤) وابن عساکر^(٥)، [عن ابن جريج]^(٦) قال: «نزلت في عثمان بن طلحة، قبض منه النبي ﷺ مفتاح الكعبة، ودخل به البيت يوم الفتح»، فخرج وهو يتلو هذه الآية، فدعا عثمان فدفع إليه المفتاح^(٧). وقال^(٨): «خذوها يا بني طلحة بأمانة الله لا ينزعها منكم إلا ظالم».

وأخرج الطبراني^(٩) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوها يا بني طلحة خالدة نالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم». يعني: حجابة الكعبة.

(١) في «السنن» (٤٧٢٨) وهو حديث صحيح.

(٢) سورة النساء الآية: ٥٨.

(٣) في «جامع البيان» (٧/ ١٧٠-١٧١).

(٤) عزاه إليه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٧٠-٥٧١).

(٥) لم يعزه السيوطي لابن عساکر في «الدر المنثور» (٢/ ٥٧٠).

(٦) في «المخطوط» (أ. ب) (عن ابن جريج، عن مجاهد) وهو خطأ بيّن، وما أثبتناه من مصادر التخریج.

(٧) وتام العبارة كما في مصادر التخریج: قال: وقال عمر بن الخطاب لما خرج رسول الله ﷺ من الكعبة وهو يتلو هذه الآية: فدهاه أبي وأمي ما سمعته يتلوها قبل ذلك.

(٨) من حديث ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٧١) حيث قال: وأخرج الطبراني عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوها يا بني طلحة خالدة نالدة، لا ينزعها منكم إلا ظالم» يعني حجابة الكعبة.

(٩) في «المعجم الكبير» (ج ١١ رقم ١١٢٣٤).

وأورده الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٨٥)، وقال: روى الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن مؤمل وثقه ابن حبان وقال مخطئ، ووثقه ابن معين في رواية، وضعفه جماعة.

قوله: «إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾» فرأيت رسول الله يضع إبهامه على أذنه، والذي تليها على عينه». قال البيهقي^(١) رحمه الله: المراد بالإشارة المروية في هذا الحديث تحقيق الوصف لله بالسمع والبصر، فأشار إلى محلي السمع والبصر، فإثبات صفة السمع والبصر لله كما قال: قبض فلان على مال فلان وأشار باليد على معنى أنه حاز ماله.

وأفاد هذا الحديث أنه سميع بصير^(٢) على معنى له سمع وبصر لا على معنى أنه عليم، إذ لو كان بمعنى العلم لأشار إلى القلب؛ لأنه محل العلوم منا، وليس في الخبر إثبات الجارحة لله تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً.

قوله: «أخرجه أبو داود».

انتهى حرف الصاد المهملة ويتبعها.

(١) في «الأسماء والصفات» (٢/١٦٨-١٦٩).

(٢) فأهل السنة والجماعة يقولون: إن الله سميع يسمع بسمع يليق بجلاله وعظمته، كما أنه بصير يبصر، «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

وتقدم تفصيله في أسماء الله الحسنى.

وقال الحافظ ابن كثير في رسالته «العقائد»: «إذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعظمة والمشية والإرادة والقول والكلام والرضى والسخط والحب والبغض والفرح والضحك؛ وجب اعتقاد حقيقته؛ من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتفاء إلى ما قاله الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ؛ من غير إضافة، ولا زيادة عليه، ولا تكييف له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، وإزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عما سوى ذلك».

وانظر: «رسالة إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري (ص ٢٢٥). و«علاقة الإثبات والتفويض» (ص ٥١).

حرف الضاد

(حَرْفُ الضَّادِ) المعجمة.

(وفيه كتابان: الضيافة والضياف)

كتاب الضيافة

الأول (كتاب الضيافة) في التعريفات^(١): الضيافة: الميل، يقال: ضافة الشمس للغروب، مالت، والضيف: من مال بك نزولاً، وصارت الضيافة متعارفة في القرى.
الأول:

١- وعن أبي كريمة رحمته الله قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِنْ شَاءَ اقْتَضَى، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». أخرجه أبو داود^(٢). [صحيح]
حديث (أبي كريمة) وهو بفتح [١٣ ب] الكاف، وهو المقدم^(٣) بن معدي كرب.
«قال: قال رسول الله ﷺ ليلة الضيف» خصّ الليلة لأنّ غالب الأضياف تأتي آخر النهار وأضافها إليه؛ لأنها زمان إثبات الحق له.
«حق على كل مسلم» أي: قرأ فيها حق على من نزل إليه من المسلمين، فجعل الليلة حق؛ لأنه يلزم حق الضيف فيها، وهو دليل على وجوب إقرائه ليلته، والضيافة من آداب الإسلام وخلق الأنبياء عليهم السلام والصالحين.

(١) (ص ٤٧٦) وانظر: «المصباح المنير» (ص ٤٣٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٥٠).

وأخرجه أحمد (٤/ ١٣٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٧٤٤)، وابن ماجه رقم (٣٦٧٧)، والطحاوي في

شرح «معاني الآثار» (٤/ ٢٤٢)، وفي شرح «مشكل الآثار» رقم (١٨٣٩)

وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «التقريب» (٢/ ٢٧٢ رقم ١٣٥٠).

وقال: بوجوبها الليث، ليلة واحدة للحديث هذا، وقال عامة الفقهاء^(١): أنها غير واجبة لكنها من مكارم الأخلاق، وتأولوا الأحاديث، بأنها كانت في أول الإسلام إذ كانت المواصلات واجبة، ثم مذهب الشافعي^(٢) أنها على الحاضر والبادي، وخصّها مالك^(٣) وسحنون بأهل البوادي؛ لأنّ المسافر يجد في الحضر المنازل والأسواق.

ولحديث: «الضيافة على أهل الوبر، وليست على أهل المدر» لكنه حديث موضوع^(٤).

قلت: أخرجه القضاعي في «الشهاب»^(٥) عن ابن عمر وصرح بوضعه الأئمة.

قالوا: وقد تجب الضيافة على من اجتاز محتاجاً وخيف عليه، هذا كلام القاضي عياض^(٦).

قلت: والأحاديث دالة على الوجوب.

وفي قوله وَالضَّيْفُ «فمن أصبح» أي: الضيف.

«بفناءه» أي: بفناء من نزل به.

«فهو» أي: القرى، الدال عليه السياق على ذي الفناء (دين)؛ لأنه حق لازم فرط في أدائه

فصار ديناً.

(١) ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣٢/١٢).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٥٢/٩) «البيان» للعمراني (٥٢٠/٤).

(٣) مدونة الفقه المالكي وأولته (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٤) وهو كما قال.

(٥) في «مسنده» (١٩/١) وهو حديث موضوع.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/١) عن إبراهيم بن عبد الله بن أخي عبد الرزاق عن عبد الرزاق عن سفيان عن عبيد الله عن رافع عن ابن عمر مرفوعاً ساقه ابن عدي في ترجمة إبراهيم هذا مع أحاديث أخرى له، ثم قال ابن عدي: وهذه الأحاديث مناكير، مع سائر ما يروي ابن أخي عبد الرزاق هذا.

(٦) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/٢٢).

«إن شاء» الضيف النازل به «اقتضى» دينه وهو قدر قراه.

«وإن شاء ترك» كما هي صفة الدين، والحديث دليل ظاهر على وجوب الضيافة ليلة، والتأويل بأنه كان في أول الإسلام لا دليل عليه.

قوله: «أخرجه أبو داود».

وفي رواية^(١) له قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا فَإِنَّ نَصْرَتَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَتَّى يَأْخُذَ بِقَرَى لَيْلَتِهِ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ». [ضعيف]

«الْقَرَى» نَزَلَ الضَّيْفُ وَهُوَ مَا يُعَدُّ لَهُ وَيَحْضَرُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وفي رواية له» أي: لأبي كريمة عنه رحمته الله.

«قال أيما رجل» أو امرأة. «ضاف قوماً» في «القاموس»^(٢): ضفته أَضِيفَهُ ضَيْفًا، وَضَيْافَةً بالكسر: نزلت عليه^(٣).

فالمراد: ضاف قوماً نزل بهم. «فاصبح الضيف [٢١٤ب] محروماً» عما يجب من قراه. «فإن نصرته» في طلبه حقه.

«حق على كل مسلم حتى يأخذ» أي: الضيف.

«بقري ليلته من زرعه وماله» أي: زرع الذي نزل عليه، و«ماله» وفيه دليل أنه يأخذ بنفسه، فإن منعه صاحب الزرع والمال، وجب على المسلمين نصرته حتى يأخذ حقه، والمراد: إذا شاء أخذ حقه كما تقدم قريباً، وهذا زيادة في الدلالة على الإيجاب ويزيده دلالة.

الثاني: وهو حديث (عقبة بن عامر).

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٧٥١) وهو حديث ضعيف.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٠٧٣).

(٣) كذا في «المخطوط» والذي في «القاموس»: نزلت عليه ضيفاً.

٢- وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّكَ تَبَعْنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يُقْرُونَنَا. فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ: «إِذَا نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَإِنْ أَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا وَإِلَّا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ». أخرجه الخمسة إلا النسائي^(١). [صحيح]

قال: قلت لرسول الله ﷺ إنك تبعنا أي: للجهاد أو لأي أمر.

«فتنزل بقوم لا يقروننا فماذا ترى» فهذا سؤال استفتاء عن الحكم. «فقال: إذا نزلتم بقوم فإن أمروا لكم بما ينبغي للضيف» من القرى طعاماً وشراباً.

«فأقبلوا» والمراد: كفايتهم و «إلا» يأمرؤا لكم أي: بما ذكر.

«فخذوا منهم» بأيديكم. «حق الضيف الذي ينبغي» فقد صار ديناً لكم عليهم كما تقدم، وحديث عقبه هذا بوب له البخاري^(٢). باب: قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه.

وهو إشارة إلى المسألة المعروفة بمسألة الظفر.

وجنح البخاري إلى اختيار ذلك، وهو ظاهر قوله رضي الله عنه: «فإن أبوا فخذوا منهم حق الضيف» أي: خذوا من مالهم، وهو أوضح في إيجاب الضيافة، وللناس فيها ثلاثة أقوال.

الأول: لليت^(٣) بن سعد أنها واجبة مطلقاً.

الثاني: لأحمد^(٤) بن حنبل أنها تجب على أهل البوادي دون القرى.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٤٦١، ٦١٣٧)، ومسلم رقم (١٧/١٧٢٧)، وأبو داود رقم (٣٧٥٢)، والترمذي رقم (١٥٨٩)، وابن ماجه رقم (٣٦٧٦).

وأخرجه أحمد (٤/١٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/١٩٧) وهو حديث صحيح.

(٢) في صحيحه (٥/١٠٧ الباب رقم (١٨).

(٣) انظر: «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (٢/٢٩٦).

(٤) «المغني» (١٣/٣٥٤).

الثالث: -للاكثر- أنها سنة مؤكدة^(١)، وحملوا حديث عقبة على المضطر.

قلت: ولا يخفى بعده، فإن المضطر له حق آخر واجب يوجهه الاضطرار، وهذا حق توجبه الضيافة، وقيل^(٢): أنه منسوخ، وهو دعوى لا دليل عليها، وثمة أجوبه آخر لا دليل عليها. وقوله: «أنه يؤخذ من زروعهم» ونحوها، وذلك إذا منعوا من إعطائهم، وهو دليل على مسألة الظفر، وبها قال الشافعي^(٣)، فجزم بجواز الأخذ إذا لم يكن تحصيل الحق بغير ذلك، ويجهد في تقويم ماله في حق الضيافة ولا يحيف، فإن أمكن [٢١٥ب] تحصيل الحق بالقاضي فهل يتعين أخذه بواسطته أم يجوز له الأخذ بنفسه؟ فيه خلاف^(٤).

قوله: «أخرجه الخمسة إلا النسائي».

الثالث: حديث (عوف بن مالك).

٣- وعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ أَمْرٌ بِهِ فَلَا يُقْرِينِي ثُمَّ يَمُرُّ بِي أَفَأَجْزِيهِ قَالَ: «بَلْ أَقْرِهِ، وَرَأَيْ رَثَّ الثِّيَابِ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ؟» قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ قَالَ «فَلْيُرْ عَلَيْكَ». أخرجه الترمذي وصححه^(٥). [صحيح]

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٠٨/٥) وقال الجمهور: الضيافة سنة مؤكدة.

(٢) انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢٢/٦-٢٣)، «فتح الباري» (١٠٨/٥).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠٩/٥).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (١٠٩/٥): «واستدل به على مسألة الظفر وبها قال الشافعي، فجزم بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي، كأن يقول غريمه منكراً، ولا بينة له عند وجود الجنس، فيجوز عنده أخذه إن ظفر به، وأخذ غيره بقدرة إن لم يجده، ويجتهد في التقويم ولا يحيف فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالأصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضاً، وعند المالكية الخلاف، وجوزه الحنفية في «المثلى» دون المتقوم لما يخشى فيه الحيف، واتفقوا على أن محل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الفوائد في ذلك، ومحل الجواز في الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك.

(٥) في «السنن» رقم (٢٠٠).

«الثَّيَابُ الرَّثَّةُ»^(١) الخلقة الرديئة.

«قال: قلت: يا رسول الله الرجل أثمر به في طريقي فلا يُقَرِّني ثم يمر بي» مجتازاً كما مررت

به.

«أفأجازيه» بأن لا أقريه.

«قال: بل أقرو» فيه دليل أنه لا يجازي المسيء بالإساءة. بمثل ما أساء به، وأنه يخص من

قوله تعالى: «وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا»^(٢) ومثل، «وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ»^(٣)

ويحتمل أنه عليه السلام حثه على الإحسان إلى من أساء إليه، دلالة على مكارم الأخلاق، وإن كان جائزاً له مجازاته.

قوله: «ورآني رث الثياب» في «القاموس»^(٤): الرث البالي، ويأتي تفسير المصنف لها.

«فقال: هل لك من مال» كأنه حين رآه رث الثياب ظنَّ أنه لفقره، فسأله.

«فقال: من كل المال قد أعطاني الله من الإبل والغنم» وكانا أعز المال عند العرب.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤٧٣/٣)، وأبو داود رقم (٤٠٦٣)، والنسائي في «السنن» رقم (٥٢٢٣)،

٥٢٢٤، (٥٢٩٤)، والطبراني في «الكبير» رقم (٦١٠، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٥ - ٦٢١)، والبيهقي في «الشعب» رقم

(٦١٩٩) في «السنن الكبرى» (١٠/١٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٥١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل

الأثار» رقم (٣٠٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٣١١٨)

من طرق وهو حديث صحيح.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٦٣٤/١).

(٢) سورة الشورى الآية: ٤٠.

(٣) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٢١٧).

«فقال: قَلِّيرٌ عليك» أي: ينظر الناس عليك أثر إنعام الله عليك بحسن ثيابك، فإنه من شكر نعم الله على عبده، أن يلبس من الثياب ما يدل على غنائه، فإنه بذلك يكون لله شاكراً بلسان الحال، ويطمع فيه السائل فينال من صدقته وغير ذلك، وقد قدمنا ذلك.

قوله: «أخرجه الترمذي وصححه».

الرابع: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ». أخرجه أبو داود^(١). [حسن]

«قال: قال رسول الله ﷺ: الضيافة ثلاثة أيام» قال أبو عبيد^(٢): يتكلف له في اليوم الأول بالبر والألطف، وفي الثاني والثالث: يقدم له ما حضره ولا يزيد على عادته، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة، ومثله قال الخطابي^(٣): ويأتي عن مالك^(٤) إلا أنه لم يذكر «ثم يعطيه....» إلى آخره كما ذكره أبو عبيد.

ودليل أبي عبيد على ذلك ما عند أحمد^(٥) ومسلم^(٦) من قوله ﷺ في حديث أبي شريح «الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة» ويأتي حديث أبي شريح.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٤٩). وأخرجه أحمد (٢/ ٢٨٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٧٤٢)، والحاكم (٤/ ١٦٤)، والطيالسي رقم (٥٢٦٠)، والبخاري في مسنده رقم (١٩٣٠ - كشف)، وابن حبان رقم (٥٢٨٤)، وأبو يعلى رقم (٦٥٩٠). وهو حديث حسن.

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥٣٣).

(٣) في «معالم السنن» (٤/ ١٢٨).

(٤) انظر: «التمهيد» (١٥/ ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٥) في «المسند» (٤/ ٣١).

(٦) في صحيحه (١٤/ ٤٨).

قوله صلى الله عليه [٢١٦ب] وآله وسلم: «وما سوى ذلك فهو صدقة» استدل به على أن الذي قبلها واجب كما تقدم.

«أخرجه أبو داود».

الخامس:

٥- وعن أبي شريح العدوي رضي عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ» جَائِزَتُهُ. قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ
أَيَّامٍ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ حَتَّى يُؤْتِمَهُ. قَالُوا: كَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ:
يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُقْرِيبُهُ بِهِ». أخرجه الستة إلا النسائي ^(١). [صحيح]

«الجائزَةُ» العطية. قال الإمام مالك ^(٢): يكرمه ويتحفه ويحفظه يوماً وليلة ويضيفه ثلاثة
أيام. ومعنى «يؤتمه» يوقعه في الإنثم.

حديث: (أبي شريح العدوي رضي عنه) ويقال له الكعبي الخزاعي ^(٣).

قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ
جَائِزَتَهُ بِالنَّصَبِ، أَي: أعطوه جائزته، وإن صحت الرواية ^(٤) بالرفع، كان تقدير المتوجه عليهم
جائزته.

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٠١٩) و(٦١٣٥)، (٦٤٧٦)، ومسلم رقم (٤٨/١٤)، ومالك في «الموطأ»

(٢/٩٢٩ رقم ٢٢)، وأبو داود رقم (٣٧٤٨)، والترمذي رقم (١٩٦٧، ١٩٦٨)، وابن ماجه رقم (٣٦٧٥).

وأخرجه أحمد (٣١/٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٧/٩). وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «التمهيد» (١٥/٢٨٥-٢٨٦)، «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (٢/٢٩٦-٢٩٥).

(٣) انظر: «التقريب» (٢/٤٣٤ رقم ٣).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٥٣٣) «جائزته يوم وليلة» قال السهيلي: روى جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح، وبالنصب على بدل الاشتغال أي يكرم جائزته يوماً وليلة.

«قالوا: وما جائزته يا رسول الله» كأنه كان شيئاً غير معروف لهم.

«قال: يومه وليلته» قيل: هو بيان لحالة أخرى، وهي أن المسافر تارة يقيم عند مَنْ ينزل عليه، فهذا لا يزداد على الثلاث، وتارة لا يقيم فهذا يُعطى ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة.

قال الحافظ ابن حجر^(١): أنه أعدل الأوجه بعد ذكره وجوهاً في تأويله.

«قوله: «والضيافة ثلاثة أيام، وما وراء ذلك فهو صدقة» تقدم.

قوله: «ولا يحل له» أي: للضيف. «أن يقيم عنده» عند المضيف. «حتى يؤثمه» قال الخطابي^(٢): معناه، لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث من غير استدعاء منه، حتى يضيق صدره فيبطل أجره.

قوله: «كيف يؤثمه، قال: يقيم عنده وليس له شيء يُقرّبه به» فيحوجه إلى ارتكاب الدين أو إلى سوء مخالفته أو نحو ذلك^(٣).

قوله: «أخرجه الستة».

(١) في «فتح الباري» (١٠/٥٣٣).

(٢) في «معالم السنن» (٤/١٢٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٠/٥٣٣-٥٣٤)، «التمهيد» (١٥/٢٨٣-٢٨٥).

كتاب الضمان

(كتاب الضمان) هو الالتزام^(١)، ويتعدى بالتضعيف فيقال: ضمنت المال ألزمته إياه.

الأول: حديث (ابن عباس رضي الله عنه).

١- عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيبًا لَهُ بَعْشَرَةُ دَنَانِيرَ. فَقَالَ: مَا أَفَارِقَكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي بِحَمِيلٍ. فَتَحَمَّلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ بِهَا مِنْ وَجْهِ غَيْرِ مَرْضِيٍّ فَقَضَاهَا عَنْهُ وَقَالَ: «الْحَمِيلَ غَارِمٌ»^(٢). [حسن] أخرجه رزين.

«الحميل»^(٣) الكفيل والضامن.

«أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيبًا لَهُ بَعْشَرَةُ دَنَانِيرَ» بين معنى قوله: «لزم» بقوله: «ما أفارقك حتى تقضييني أو تأتيني بحميل، فتحمل بها رسول الله ﷺ فأتاه» أي: من عليه الدين.

«بها من وجه غير مرضي» بينته في الرواية^(٤) الأخرى، «قال: فأتاه بها فقال له رسول الله ﷺ: من أين أصبت هذا الذهب؟ قال: من معدن، قال: لا حاجة لنا فيه ليس فيه خير».

«فقضاها» أي: رسول الله ﷺ.

«عنه وقال الحميل غارم» أي: يغرم ما تحمل^(٥) به، ففيه إثبات [٢١٧ب] الحماله والضمان،

(١) انظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٤٧٤-٤٧٥)، «معجم لغة الفقهاء» (ص ٢٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٣٢٨)، وابن ماجه رقم (٢٤٠٦) وهو حديث حسن، عن ابن عباس قال: أن رجلاً لزم غريباً له بعشرة دنانير فقال: والله لا أفارقك حتى تقضييني أو تأتيني بحميل، قال: فتحمل بها النبي ﷺ، فأتاه بقدر ما وعده، فقال له النبي ﷺ: «من أين أصبت هذا الذهب؟ قال: من معدن، قال: لا حاجة لنا فيها، وليس فيها خير» فقضاها عنه رسول الله ﷺ.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٤٣٣)، «المجموع المغيث» (١/٤٩٩).

(٤) وهو حديث حسن وقد تقدم.

(٥) وإليك شروط الحوالة كما ذكرها القرطبي في «المفهم» (٤/٤٣٩-٤٤٠):

وملازمة الغريم ومنعه من التصرفات، حتى يخرج من الحق الذي عليه.

قوله: «أخرجه رزين».

الأولى: ذكره كما قدمنا ذلك مراراً.

(فمنها): أن تكون بدين، فإن لم تكن بدين لم تكن حوالة، لاستحالة حقيقتها إذ ذاك، وإنها تكون حمالة.
(ومنها): رضا المحيل والمحال دون المحال عليه، وهو قول الجمهور، خلافاً للإصطخري؛ فإنه اعتبره. وإطلاق الحديث حجة عليه، وقد اعتبره مالك إن قصد المحيل بذلك الإضرار بالمحال عليه، وهذا من باب دفع الضرر.
(ومنها): أن يكون الدين المحال به حالاً، لقوله ﷺ: «مطل الغني ظلم»، ولا يصح المطل، ولا يصدق الظلم إلا في حق من وجب عليه الأداء، فيمطل، ثم قال بعده: «فإذا أتبع أحدكم فليتبّع»، فأفاد ذلك: أن الدين المحال به لا بد أن يكون حالاً؛ لأنه إن لم يكن حالاً كثر الغرر بتأجيل الدينين.
(ومنها): أن يكون الدين المحال عليه من جنس المحال به؛ لأنه إن خالفه في نوعه خرج من باب المعروف إلى باب المبايعة، والمكايسة، فيكون بيع الدين بالدين المنهي عنه.
فإذا كملت شروطها برئت ذمة المحيل بانتقال الحق الذي كان عليه إلى ذمة المحال عليه، فلا يكون للمحال الرجوع على المحيل، وإن أفلس المحال عليه، أو مات. وهذا قول الجمهور.
وقد ذهب أبو حنيفة إلى رجوعه عليه، إن تعذر أخذه الدين من المحال عليه.
والأول الصحيح؛ لأن الحوالة عقد معاوضة، فلا يرجع بطلب أحد العوضين بعد التسليم، كسائر عقود المعاوضات، ولأن ذمة المحيل قد برئت من الحق المحال به بنفس الحوالة، فلا تعود مشتغلة به إلا بعقد آخر، ولا عقد، فلا شغل.
غير أن مالكا قال: إن غرَّ المحيل المحال بذمة المحال عليه كان له الرجوع على المحيل. وهذا لا ينبغي أن يختلف فيه، لوضوحه اهـ.

حرف الطاء

وفيه خمسة كتب: الطهارة، الطعام، الطب، الطلاق، الطيرة.

(حَرْفُ الطاء).

(وفيه خمسة كتب: الطهارة، الطعام، الطب، الطلاق، الطيرة).

الأول منها: كتاب الطهارة.

(كِتَابُ الطَّهَارَةِ)

لغة: النظافة^(١) حسية كانت أو معنوية.

وشرعاً: صفة حكيمة توجب أي: تُصَحِّح لموصوفها صحَّة صلاته به أو فيه أو معه.

وفيه تسعة أبواب.

(وفيه تسعة أبواب).

(الأول من أبوبه:).

الباب الأول: في أحكام المياه

(في أحكام المياه)، فإنها منقسمة شرعاً إلى طاهر مطهر، وطاهر غير مطهر، وإلى متنجس.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّا نَزَكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ

مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ. فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ الْحُلُّ

مَيْتُهُ».

(١) ذكره المناوي في «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٤٨٦) ثم قال: وعُرفت أيضاً بأنها صفة حكمية

توجب من قامت به رفع حدثٍ أو إزالة خبثٍ في الماء نيةً واستباحة كل مفترقٍ إلى طهر في البدلية.

وانظر: «التعريفات» للجرجاني (ص ١٤٦)، «مفردات ألفاظ القرآن» (ص ٤٥٩).

أخرجه الأربعة^(١). [صحيح]

«قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء». الحلو.

«فإن توضعنا به عطشنا» لقلته، يستغرقه الوضوء.

«أفتنوضاً بماء البحر» البحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في «القاموس»^(٢)، كأنه لما سمع:

«وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا»^(٣)، وقوله: «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً»^(٤)، حمل ذلك على ماء السماء والباقي منه يباع في الأرض، فسأل رسول الله ﷺ.

«فقال: هو الطهور»^(٥) بفتح الطاء، المصدر واسم لما يتطهر به، والآية تحملها فهو هنا

مصدر فاعله. «ماؤه» وضمير ماؤه يقتضي أنه أريد بالبحر مكانه وإلا لما احتيج إلى قوله: «ماؤه»

فأفاد ﷺ أنه طهور، أي: طاهر مطهر، لا يخرج عن ذلك إلا بما يأتي، ولم يقتصر ﷺ في جوابه

(١) أخرجه أبو داود رقم (٨٣)، والترمذي رقم (٦٩)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي رقم (٥٩)، (٣٣٢، ٤٣٥٠)، وابن ماجه رقم (٣٨٦).

وأخرجه أحمد (٢/٢٣٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (١١١)، وابن حبان رقم (١٢٤٣)، وابن الجارود في «المتنقى» رقم (٤٣)، والحاكم في «المستدرک» (١/١٤٠)، وفي «علوم الحديث» (ص ٨٧)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٦ رقم ١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/١)، وابن أبي شيبه (١/١٣١).

وهو حديث صحيح.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٤٤١).

(٣) سورة الفرقان الآية: ٤٨.

(٤) سورة النساء الآية: ٤٣.

(٥) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٥٥٤، ٥٥٥)، و«لسان العرب» (٨/٢١٠ - ٢١٢)، و«تهذيب اللغة»

(٦/١٧٠ - ١٧٤).

بقوله: نعم مع إفادتها الغرض بل أجاب بهذا اللفظ ليعرف الحكم بعليته، وهي الطهورية المتناهية في بابها، ثم زاده عليه السلام إفادة لم يسأل عنها، فقال: «والحل» مصدر حل الشيء حق حرم، ولفظ الدارقطني^(١) «والحلل». «ميتته» فاعل المصدر أيضاً فزاده حكم حل ميتته.

قال الرافعي^(٢): لما عرف عليه السلام اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشبه عليه حكم ميتته، وقد يبتلى بها راكب [٢١٨ ب] البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة. قال ابن العربي^(٣): وذلك من محاسن الفتوى، إجابة السائل بأكثر مما سأل عنه تتمياً للفائدة. وإفادة لعلم آخر غير مسئول عنه، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا؛ لأن من توقف عن طهورية ماء البحر فهو من العلم بحل ميتته مع تقديم تحريم الميتة أشد توقفاً، وفيه دليل على حل ميتة البحر مطلقاً، ما لم يأت نص يخصص عمومه.

قوله: «أخرجه الأربعة» زاد في «بلوغ المرام»^(٤): وابن أبي شيبه^(٥) وابن خزيمة^(٦).

قال: وقال^(٧) الترمذي عقب ذكره، وهذا حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن

إسماعيل عن هذا الحديث فقال: حسن صحيح. انتهى.

الثاني: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه).

(١) في «السنن» (١/٣٦ رقم ١٣).

(٢) انظر: «التخليص» (١/١٣).

(٣) في «عارضة الأحوذى» (١/٨٩).

(٤) (١/٩٨ الحديث رقم ١/١) بتحقيقي.

(٥) في «مصنفه» (١/١٣١).

(٦) في صحيحه رقم (١١١).

(٧) في «السنن» (١/١٠٠).

٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَسْتَقِي لَكَ الْمَاءَ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ، وَتُلْقَى فِيهَا لُحُومُ الْكِلَابِ وَخِرْقُ الْحَائِضِ، وَعَذَرُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». أخرجه أصحاب السنن ^(١). [صحيح]

وهذا لفظ أبي داود ^(٢)، وقال: «سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ قَيْمَ بْنَ بَثْرِ بُضَاعَةٍ عَنْ عُمْقِهَا. قَالَ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْمَاءُ فِيهَا إِلَى الْعَانَةِ. قُلْتُ: فَإِذَا نَقَصَ؟ قَالَ: دُونَ الْعَوْرَةِ. قَالَ: أَبُو دَاوُدَ: قَدَّرْتُ أَنَا بَثْرَ بُضَاعَةٍ بِرَدَائِي، مَدَدْتُهُ عَلَيْهَا ثُمَّ ذَرَعْتُهُ فَإِذَا عُرْضُهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ؛ وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الْبُسْتَانِ، هَلْ غُبِرَ بِنَاءُهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا وَرَأَيْتُ فِيهَا مَاءً مُتَغَيَّرَ اللَّوْنِ».

قال: قيل يا رسول الله إنا نستسقي لك الماء من بثر بضاعة ^(٣) بضم الموحدة فضاء معجمة، وعين مهملة، وبضاعة أرض بني ساعدة وإليها تنسب البثر. قوله: «وتلقى» ^(٤) الواو للحال.

(١) أخرجه أبو داود رقم (٦٧)، والترمذي رقم (٦٦)، والنسائي رقم (١٧٤/١).

وأخرجه أحمد (١٥/٣، ٣١، ٨٦)، والشافعي في «الأم» (٢٣/١)، وفي «ترتيب المسند» (٢١/١ رقم ٣٥)، والطيالسي رقم (٢١٩٩)، وابن الجارود رقم (٤٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١/١)، والدارقطني (٢٩/١ رقم ١٠)، والبيهقي في «السنن» (٤/١، ٢٥٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٦١/٢)، وابن أبي شيبة في (١٤٢/١)، (١٦٠/١٤).

وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» بإثر الحديث رقم (٦٧).

(٣) قال باقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤٤٢/١): «بُضَاعَة: بالضم وقد كسرة بعضهم والأول أكثر، وهي دار بني ساعدة بالمدينة وبثرها معروفة».

(٤) قال السندي في حاشيته على النسائي (١٧٤/١): «قيل: عادة الناس دائماً في الإسلام والجاهلية تنزيه المياه وصونها عن النجاسات، فلا يتوهم أن الصحابة وهم أطهر الناس وأنزههم، كانوا يفعلون ذلك عمداً مع عزة

«فيها لحوم الكلاب» أي: ما مات منها.

«وإِخْوَانُ الْحَائِضِ وَعَذْرُ النَّاسِ» قال ابن الأثير^(١): العذرة الغائط، والعُدْرُ جنسٌ لها

وجمعها العُدَرَات.

قال الخطابي^(٢): قد يتوهم كثير من الناس، إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عمدًا،

وأنهم كانوا ينقلون ذلك قصدًا، وهذا لا يجوز أن يظن بذي فضلٍ عن مسلم، فلم تزل عادة

الناس قديماً وحديثاً، صيانة المياه وتنزيهاً عن النجاسة^(٣)، وإنما السيول كانت تكسح هذه

الأقذار إليها؛ لأنها كانت في حدور من الأرض فتدفعه السيول إليها.

الماء فيهم، وإنما ذلك من أجل أن هذه البئر كانت في الأرض المنخفضة، وكانت السيول تحمل الأقذار من الطرق وتلقيها فيها، وقيل: كانت الريح تلقي ذلك، ويجوز أن يكون السيل والريح تلقيان جميعاً...».

(١) في «غريب الجامع» (٦٤ / ٧).

(٢) في «معالم السنن» (٥٤ / ١) - مع السنن.

(٣) كذا ذكره الشارح مختصراً، وإليك نص كلام الخطابي:

قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصدًا

وتعمداً، وهذا ما لا يجوز أن يظن بذي بل بوثني فضلاً عن مسلم ولم يزل من عادة الناس قديماً وحديثاً مسلمهم

وكافرهم تنزيه المياه وصونها عن النجاسات، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان وهم أعلا طبقات أهل الدين

وأفضل جماعة المسلمين، والماء في بلادهم أعز والحاجة إليه أمس أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتهانهم له، وقد

لعن رسول الله ﷺ من تغوط في موارد الماء ومشارعه، فكيف من اتخذ عيون الماء ومنابعه رصداً للأنجاس

ومطرحةً للأقذار، هذا ما لا يليق بحالهم، وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر موضعها في حدور من الأرض وأن

السيول كانت تكسح هذه الأقذار من الطرق والأقنية وتحملها فتلقيها فيها، وكان الماء لكثرتة لا يؤثر فيه وقوع

هذه الأشياء ولا يغيره فسألوا رسول الله ﷺ عن شأنها ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة، فكان من جوابه

لهم أن الماء لا ينجسه شيء، يريد الكثير فيه الذي صفته صفة ماء هذه البئر في غزارته وكثرة إجماعه (أي اجتماعه)

قوله: «فقال: إن الماء طهور لا ينجسه شيء» قد ثبت هذا الحديث من روايات، وقد ثبت أن الحق هو هذا العموم، إلا أنه خصصه الإجماع بنجاسة ما تغير لونه أو ريحه أو طعمه، وطولت البحث، وذكر مذاهب الناس في الماء والجمع بينه وبين ما عارضه في شرح «بلوغ المرام المسمى سبل السلام»^(١)، وفي الجزء الأول من العدة^(٢)، حاشية العمدة وحققته بحمد الله تحقيقاً شافياً، وبينت من ذهب إليه من الصحابة والتابعين وأئمة علماء الدين.

قوله: «أخرجه أصحاب [٢١٩ب] السنن» قال ابن حجر في «بلوغ المرام»^(٣): وصححه أحمد^(٤) وحكى عن الإمام أحمد أنه قال^(٥): حديث بئر بضاعة صحيح.

قوله: «وهذا لفظ أبي داود وقال سمعت قتبية بن سعيد قال: سألت قَيم بئر بضاعة عن عمقها» بيان لكيفية سؤاله.

«قال: أكثر ما يكون الماء فيها قال: إلى العانة قال: وإذا نقص قال: دون العورة» فهذا قدر عمقها كثرة ونقصاناً، وأما عرضها فأفاده قوله: «قال أبو داود قَدَّرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها، ثم ذرعت، فإذا عرضها ستة أذرع»، فهو أطول من عمقها، وكأنَّ أبو داود جعل ذلك مقداراً للماء الذي لا يتغير.

لأن السؤال إنما وقع عنها بعينها فخرج الجواب عليها، وهذا لا يخالف حديث القلتين، إذ كان معلوماً أن الماء في بئر بضاعة يبلغ القلتين، فأحد الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه والخاص يقضي على العام ويبينه ولا ينسخه.

(١) (١/٩٨-١٠٤).

(٢) (١/٥٢-٥٤).

(٣) الحديث رقم (٢/٢).

(٤) كما في «التخليص» (١/١٣).

(٥) ذكره الحافظ في «التخليص» (١/١٣).

وصححه النووي في «المجموع» (١/٨٢)، والألباني في «الإرواء» رقم (٢٤).

قوله: «وسألت الذي فتح لي باب البستان، هل غير بناؤها عما كانت عليه»، في عهد رسول

الله ﷺ.

«قال: لا ورأيت فيها ماء متغير اللون» تغير لون الماء لا يلزم أن يكون عن نجاسة، فقد

يتغير بغيرها، والحديث شرط تغير أي الثلاثة^(١) الأوصاف بنجاسة تحدث فيه هذا، والمقدر هو قتيبة بن سعيد شيخ أبي داود.

الثالث: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما).

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ

مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَنْبُتُ مِنْ الدَّوَابِّ وَالسَّبَّاعِ. فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ». أخرجه أصحاب السنن^(٢). [صحيح]

(١) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه».

أخرجه ابن ماجه رقم (٥٩)، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/١٣١ رقم ٢١٧): «هذا إسناد فيه رشدين وهو ضعيف، واختلف عليه مع ضعفه...».

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/٩٤): «وهذا الحديث ضعيف، فإن رشدين بن سعد جرحه النسائي وابن حبان، وأبو حاتم، ومعاوية بن صالح. قال أبو حاتم: لا يحتج به.

ورواه الطبراني في «الكبير» رقم (٧٥٠٣)، و«الأوسط» رقم (٧٤٤) وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢١٤)، والبيهقي في «السنن» (١/٢٥٩)، والدارقطني في «السنن» (١/٢٨ رقم ٣)، وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٦٣)، والترمذي رقم (٦٧)، والنسائي (١/١٧٥)، وابن ماجه رقم (٥١٧).

وأخرجه أحمد (٢/١٢، ٢٧، ٣٨)، والشافعي في «الأم» (١/١١ - ١٢ رقم ٢٤)، وابن خزيمة رقم (٩٢)، وابن حبان رقم (١٢٤٩)، والحاكم (١/١٣٢)، والدارقطني في «السنن» (١/١٣ رقم ١)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (١/٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢)، وهو حديث صحيح.

«يُنْبِئُهُ» يتردد إليه من دابة وسبع.

قوله: «وما ينبؤه من السباع» استدل به على أن سؤر السباع نجس؛ لأنه لو لم يكن نجساً لم يسألوا عنه، ولا يكون لجوابه بأنه بهذا معنى. قالوا: ويحتمل أن يكون ذلك لأجل أن السباع إذا وردت المياه خاضتها وبالت فيها، وذلك كالمعتاد من طباعها، وقُل ما تخلو أعضاؤها من تلوث أبوالها، ورجيعها فلا يكون فيه دليل على نجاسة أسوارها.

قوله: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» بالخاء المعجمة فموحدة مفتوحتين ومثلثة، هو النجس أي: أنه إذا كان كذلك فإنه يدفعه عن نفسه كما يقال: فلان لا يحمل الضيم إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه، وقد تكلمنا على مقدار القلتين، وما عارضه من الحديث الأول عن أبي سعيد وغيره، ووسعنا فيه البحث في سبيل السلام^(١) بحمد الله فليطالعه من أراد تحقيق البحث.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن» وللمحدثين فيه أبحاث [٢٢٠ب] قد جمعها الحافظ ابن حجر في «تلخيص الخبير»^(٢) في خمسة أبحاث من أحب فليُنظر فيه.

قوله: «من سبع أو دابة». قلت: السبع هو المفترس، والدابة: أعم من ذلك فكأنه أقاسها عليه، وإلا فليس من مسأها.

الرابع: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». أخرجه الخمسة^(٣) وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

(١) (١٠٢/١-١٠٤) بتحقيقي.

(٢) (١٧/١-١٨).

وانظر: «التمهيد» (٣٢٩/١)، «الاستذكار» (١٠٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٢٣٩)، ومسلم رقم (٢٨٢)، وأبو داود رقم (٧٠)، والنسائي (٤٩/١)، والترمذي رقم (٦٨)، وقال: حسن صحيح. وابن ماجه رقم (٣٤٤) وهو حديث صحيح.

- ولسلم^(١) في أخرى: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». [صحيح]

قالوا: كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا.

قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم.

فسره بقوله: «الذي لا يجري»؛ لأنه بعدم جريه دام في موضعه، وقيل: احتزربه عن دائم

يجري بعضه^(٢).

وقال ابن الأنباري^(٣): الدائم من حروف الأضداد، يقال للساكن وللدائر، فالذي لا يجري

صفة مخصصة لأحد معنيي المشترك. انتهى.

قلت: الذي في «القاموس»^(٤) دام سكن، ولم يجعله من الأضداد.

قوله: «ثم يغتسل» الرواية في «يغتسل» بسكون اللام، وفي صحيح مسلم^(٥) بضمها^(٦)،

فعلى الأول أنه عطف على «يبولن» المجزوم، وعلى الثاني خبر محذوف، أي: ثم هو يغتسل،

وحققناه في «سبل السلام»^(٧).

(١) في صحيحه رقم (٢٨٣/٩٧).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣٤٧/١): قيل: هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه، وقيل احتراز به عن راكد يجري

بعضه كالبرك، وقيل: احتراز به عن الماء الدائم؛ لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى، وبهذا لم يذكر

-البخاري- هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الإشارة إليها، حيث جاء فيها بلفظ:

(الراكد) بدل (الدائم)، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٤٧/١).

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٤٣٢).

(٥) في صحيحه رقم (٢٨٣/٩٧).

(٦) ضبطه النووي في «شرح مسلم» بضم اللام (ثم يغتسل فيه). قال الحافظ في «الفتح» (٣٤٧/١) وهو

المشهور. انظر: «المفهم» (٥٤٢/١)، «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١٢٤-١٢٥).

(٧) (١/١٠٠-١١٢) بتحقيقي.

قوله: «فيه» يفيد جواز «منه» بمفهومه يفيد اختصاص النهي بالانغماس، ولمسلم «منه» يفيد منع التناول.

والبول في الماء الذي لا يجري مكروه^(١)، إن كان كثيراً، وحرام إذا كان قليلاً لفساد الماء بالنجاسة، وللظاهرية^(٢) بحث استوفيناها في حواشي شرح العمدة^(٣)، وبسطنا تحقيقه، وإيراد الناس عليهم، ودفعه وهو بحث نفيس.

قوله: «أخرجه الخمسة وهذا لفظ الشيخين».

قوله: «ولمسلم»^(٤) والنسائي^(٥) أيضاً.

«في» رواية^(٦). «أخرى» عن أبي هريرة مرفوعاً.

«لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب قالوا: كيف نفعل يا أبا هريرة» أي: إذا أردنا أن نغتسل من جنابة. «فقال: يتناوله تناولاً» وجوابه دال أن رواية «منه» بمعنى «فيه».

الخامس:

٥- وعن يحيى بن عبد الرحمن. أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حَتَّى وَرَدَا حَوْضًا. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، هَلْ تَرُدُّ حَوْضَكَ السَّبَاعُ؟ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لَا تُخْبِرْنَا فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَاعِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٨٧-١٨٨).

(٢) «المحلى» (١/ ٢١٠-٢١١ رقم المسألة (١٥٠)).

(٣) (١/ ٩٤-١٠١).

(٤) في صحيحه رقم (٢٨٢/٩٥).

(٥) في «السنن» (١/ ٤٩) وقد تقدم.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٨٣/٩٧).

ﷺ يَقُولُ: «لَهَا مَا أَخَذَتْ فِي بَطُونِهَا وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَنَا طَهُورٌ وَشَرَابٌ». أخرجه مالك^(١) إلى قوله:

وترد علينا، وأخرج باقية رزين. [موقوف ضعيف]

حديث «يحيى^(٢) بن عبد الرحمن» هو ابن حاطب بن أبي بلتعة المدني ثقة.

قوله: «إن عمر خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضاً فقال عمرو بن

العاص:» كأنه أراد أن يأخذ من الحوض لشرب ونحوه.

«يا صاحب الحوض هل ترد حوضك [٢٢١ب] السباع» كأنه يريد فلا تأخذ منه.

«فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فإننا نرد على السباع» الماء الذي تشرب

منه.

«وترد» السباع الماء الذي نشرب نحن منه.

«علينا» ثم استدل عمر على طهارة سؤر السباع بقوله: «وإني سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «لَهَا مَا أَخَذَتْ فِي بَطُونِهَا وَمَا بَقِيَ» ممّا أخذت منه.

«فهو لنا طهور وشراب» فدل على حل أسرارها، وكأن عمرو بن العاص كان جاهلاً لهذا

الحكم.

قوله: «أخرجه مالك إلى قوله وترد علينا وأخرج رزين باقية».

قلت: عبارة ابن الأثير^(٣): وزاد رزين قال: زاد بعض الرواة في قول عمر (وإني سمعت

رسول الله ﷺ ...) إلخ، فلم يحرر المصنف الكلام كما ينبغي.

(١) في «الموطأ» (١/٢٣-٢٤ رقم ١٤).

(٢) انظر: «التقريب» (٢/٣٥٢ رقم ١١٧).

(٣) في «الجامع» (٧/٦٨-٦٩).

السادس:

٦- وعن حميد الحميري قال: لَقِيتُ رَجُلًا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ أَرْبَعَ سِنِينَ كَمَا صَحِبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ. قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ أَوْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ»، زاد في رواية: «وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا». أخرجه أبو داود^(١)، واللفظ له، والنسائي^(٢). [صحيح]

حديث (حميد الحميري^(٣)) بالخاء المهملة نسبة إلى حمير وهو ابن عبد الرحمن، ثقة، فقيه.

«قال: لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة»، تشبيه بقدر المدة فهو رجل صحابي ولا يضر جهالة عينه.

«قال: نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل» أي: بما فضل من ماء غسله أو وضوءه لصدق أنه فضل الرجل.

«أو يغتسل الرجل بفضل المرأة» أي: نهى عنه.

«زاد في رواية» الزيادة لمسدد أحد الرواة، كما في «الجامع»^(٤).

«وليفترفا جميعاً» من الإناء الذي يغتسلان منه.

(١) في «السنن» رقم (٨١).

(٢) في «السنن» رقم (٢٣٨).

وأخرجه أحمد (١١١/٤) و (٣٦٩/٥) بسند صحيح.

قال الحافظ في «الفتح» (٣٠٠/١): «رجاله ثقات، ولم أقف لمن أعلّله على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة، لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري - هو ابن يزيد الأودي - وهو ضعيف، مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره...» وقال الحافظ في «بلوغ المرام» (٦/٦) بتحقيقي: إسناده صحيح.

(٣) انظر: «التقريب» (١/٢٠٣ رقم ٦٠٥).

(٤) (٦٩/٧).

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي» قال في «الجامع»^(١): «إلا أنه زاد في أوله: «نهى أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله» وقد أخرجه أبو داود^(٢) وحدها.

قال الخطابي^(٣): «أهل الحديث لم يرفعوا حديث النهي عن الاغتسال بفضل المرأة ولا بفضل الرجل، ولو ثبت فهو منسوخ، والجمهور^(٤) على جواز تطهر الرجل بفضل المرأة وعكسه. السابع: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما).

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا أَوْ يَتَوَضَّأَ. فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا. فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجْنُبُ». أخرجه الترمذي^(٥) وصححه. [صحيح]

قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء رسول الله ﷺ ليغتسل منها أو يتوضأ فقالت إني كنت جنباً أي: وقد اغتسلت منه.

«فقال: إن [٢٢٢ب] الماء لا يجنب» ضبط بكسر النون وضمها، أي: لا يضره الجنابة إن اغتسل منه عليها.

قوله: «أخرجه الترمذي وصححه».

(١) (٧/٦٩-٧٠).

(٢) بل أخرجه النسائي في «السنن» رقم (٢٣٨) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «معالم السنن» (١/٦٢-٦٣).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/٢٩٩-٣٠٠)، «الاستذكار» (٣/١٣٢-١٣٣).

(٥) في «السنن» رقم (٦٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد (١/٢٣)، وأبو داود رقم (٦٨)،

والنسائي رقم (٣٢٥)، وابن ماجه رقم (٣٧٠، ٣٧١)، وابن خزيمة رقم (١٠٩)، والحاكم (١/١٥٩).

وهو حديث صحيح.

قلت: قال^(١): هذا حديث حسن صحيح.

ولعله الناسخ الذي أشار إليه الخطابي^(٢).

الثامن:

٨- وعن أبي جحيفة قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْهَاجِرَةِ فَأَتَى بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ، مَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصَبِّ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ. أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ^(٣) إِلَّا التِّرْمِذِي، وَاللَّفْظُ لِلشَّيْخَيْنِ. [صحيح]

حديث (أبي جحيفة) اسمه وهب^(٤) بن عبد الله.

«قال: خرج علينا رسول الله ﷺ في الهاجرة» قريب الزوال.

«فأتى بوضوء» بفتح الواو، أي: بها يتوضأ منه أي: فتوضأ.

«فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه» هو الماء الذي يبقى في الأطراف بعد الفراغ.

«من أصاب منه شيئاً تمسح به» تبركاً بآثاره ﷺ.

«ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه» وهو دليل على التبرك بما اتصل بجسده ﷺ.

(١) في «السنن» (١/ ٩٤).

(٢) انظر «معالم السنن» (١/ ٦٢-٦٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٨٧)، وطرفه رقم (٣٧٦، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٣٥٥٢،

٣٥٦٦، ٦٧٨٦، ٥٨٥٩)، ومسلم رقم (٥٠٣)، وأبو داود رقم (٦٨٨)، والنسائي رقم (١٣٧).

وهو حديث صحيح.

(٤) وهب بن عبد الله السوائي، بضم المهملة والمد، ويقال اسم أبيه وهب أيضاً، أبو جحيفة، مشهور بكنيته،

ويقال له وهب الخير، صحابي معروف، وصحب علياً، ومات سنة أربع وسبعين.

«التقريب» (٢/ ٣٣٨ رقم ١١٩).

وأن الفضل عن ظهور طاهر^(١).

قوله: «أخرجه الخمسة إلا الترمذي واللفظ للشيخين» وفيه زيادة على ما ساقه المصنف مسرودة في «الجامع»^(٢) منها قول أبي جُحيفة «فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك»^(٣).

التاسع: حديث (نافع عن ابن عمر).

٩- وعن نافع: أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لَا بَأْسَ أَنْ يُغْتَسَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا

أَوْ جُنْبًا. أخرجه مالك^(٤). [موقوف صحيح]

«أنه قال: لا بأس أن يُغْتَسَلَ مِنبِي للمجهول.

«بفضل المرأة» أي: أو يتوضأ بالأولى.

«ما لم تكن حائضاً» سواء كان غسلها للحيض عند ظهورها أو لغيره.

«أو جنباً» هذا رأي منه^(٥).

قوله: «أخرجه مالك».

[العاشر]^(٦): حديث (عائشة رضي الله عنها).

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٨٥)، «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (١/ ٧٩).

(٢) (٧/ ٧١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٣٥٥٣).

(٤) في «الموطأ» (١/ ٥٢ رقم ٨٦)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٥) انظر: «المغني» (١/ ٣١)، «التمهيد» (٤/ ٤٣)، «المجموع شرح المذهب» (١/ ٢٠٥) «بشرح فتح القدير»

(١/ ٩٠-٩٢).

(٦) في «المخطوط» (أ. ب) التاسع. وهو خطأ.

١٠- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ

مِنَ الْجَنَابَةِ^(١). [صحيح]

وفي رواية^(٢): «مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ. قَالَ سُفْيَانُ: وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ». [صحيح]

أخرجه الخمسة إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين.

«الْفَرْقُ»: بفتح الراء وسكونها: قدح يسع عشر رطلاً.

«وَالصَّاعُ»: مكيال يسع أربعة أمداد. «وَالْمُدُّ»: رطل وثلاث بالعراقي.

«قالت: كنت أعتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة» متعلق بـ

أغتسل.

وفي رواية يقال له «أي: الإناء.

«الفرق» بفتح الفاء^(٣) والراء وسكونها.

«قال سفيان: والفرق ثلاثة^(٤) آصع، جمع صاع، أي: يتسع لها وإلا فهو اسم للإناء نفسه».

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٥٠) وأطرافه في (٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٩٩، ٥٩٥٦، ٧٣٣٩)، ومسلم رقم

(٣١٩)، (٣٢١)، وأبو داود رقم (٧٧)، (٢٣٨، ٢٥٧)، والنسائي (١/١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٥٠)، ومسلم رقم (٤٠، ٤١/٣١٩).

(٣) وانظر: «فتح الباري» (١/٣٦٤)، و«مشارك الأنوار» (٢/١٥٥).

قاله أبو عبيد في «الأموال» بإثر الرقم (١٦١١).

الفرق = ٣ آصع.

الفرق = ٣ × ٢١٧٥ = ٦٥٢٥ غراماً.

الفرق = ٣ / ١٧٥ = ٢,٥٢٥ كيلو غراماً.

الفرق = ٢٥,٨ لترًا.

انظر: كتابنا «الإيضاحات العصرية» (ص ٩٣-٩٥).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٦٤).

فائدة: استدلل الداودي بهذا الحديث على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه.

قال الحافظ ابن حجر^(١): ويؤيده ما رواه ابن حبان^(٢)، عن سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته؟ قال: سألت عطاء قال: سألت عائشة فذكرت هذا الحديث، وهو نص في المسألة. انتهى.

قلت: في كونه نصاً فيها فيه تأمل، لاحتمال أن الإناء الذي بينهما يغترفان منه، يحول بين رؤية العورتين، ويؤيد هذا حديث عائشة^(٣) إخباراً عن [٢٢٣ب] نفسها وعنه عليه السلام قالت: «ما رأى مني ولا رأيت منه» أي: العورتين.

قوله: «أخرجه الخمسة، وهذا لفظ الشيخين».

[الحادي عشر]^(٤): حديث (ابن عمر عليه السلام).

١١ - وعن ابن عمر عليه السلام قال: كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤْنَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

جَمِيعاً مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ. أخرجه البخاري^(٥) ومالك^(٦)، وأبو داود^(٧) والنسائي^(٨). [صحيح]

قوله: «كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً من إناء واحد»،

(١) في «الفتح» (١/ ٣٦٤).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٦٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦٣/ ٦) بسند ضعيف.

(٤) في (أ. ب) العاشر وهو خطأ.

(٥) في صحيحه رقم (١٩٣) دون ذكر الإناء الواحد.

(٦) في «الموطأ» (١/ ٢٤ رقم ١٥) دون ذكر الإناء الواحد.

(٧) في «السنن» رقم (٧٩، ٨٠).

(٨) في «السنن» رقم (٧١)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٨٠)، وهو حديث صحيح.

قيل: ^(١) هو محمول على التعاقب وأن الرجال كانوا يتوضؤون، ثم تحيى النساء فيتوضأن بعدهم، وردّ هذا بأنّ قوله: «جميعاً» يأبى ذلك، فإن معناها الاجتماع في الفعل وقيل: لعلّ هذا كان قبل نزول الحجاب.

وقال الرافعي ^(٢): يريد كل رجل مع امرأته، وأنها كانا يأخذان من إناء واحد.

قوله: «أخرجه البخاري ومالك وأبو داود والنسائي».

الثاني عشر: حديث (ابن مسعود).

١٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَا فِي «إِدَاوَتِكَ؟»

قُلْتُ: نَبِيذٌ. قال: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ، فَتَوَضَّأَ مِنْهُ» أخرجه أبو داود ^(٣)، واللفظ له والترمذي ^(٤). [ضعيف]

«الإِدَاوَةُ»: المطهرة، وهي إناء من جلد كالسَّطِيحَةِ ونحوها ^(٥).

«قال: قال لي رسول الله ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَا فِي أَدَاوَتِكَ» فسرها المصنف.

«قلت: نبيذ قال: تمرة طيبة وماء طهور» فهو حقيقة النبيذ.

«فتوضأ منه» قال في «فتح الباري» ^(٦): قد أطبق علماء ^(٧) السلف على تضعيفه، وعلى تقدير

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٠٠/١) عن سحنون.

(٢) انظر: «العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير» (١٠/١-١٢).

(٣) في «السنن» رقم (٨٤).

(٤) في «السنن» رقم (٨٨). وهو حديث ضعيف.

(٥) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧٩/٧).

(٦) (٣٥٤/١).

(٧) قال النووي في «المجموع شرح المذهب» (١٣٩-١٤١): أما النبيذ فلا يجوز الطهارة به عندنا، -أي عند الشافعية- على أي صفة كان من غسل أو تمر أو زبيب أو غيرها مطبوخاً كان أو غير، فإن نش وأسكر فهو نجس

صحته قيل: هو منسوخ؛ لأن ذلك كان بمكة، ونزول: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾، كان بالمدينة بلا خلاف، أو هو محمول على ما ألقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً. وإنما كانوا يفعلون ذلك؛ لأن غالب مياههم لم تكن حلوة.

قوله: «أخرجه أبو داود واللفظ له».

قلت: ليس في لفظ أبي داود «فتوضاً منه» بل هو في رواية الترمذي، فالعجب من المصنف، والحال أن لفظ «الجامع»^(١): أخرجه الترمذي^(٢)، وأخرجه أبو داود^(٣)، ولم يذكر «فتوضاً منه»،

يحرم شربه، وعلى شاربهِ الحد، وإن لم يش فطاهر لا يحرم شربه، ولكن لا تجوز الطهارة به، هذا تفصيل مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف والجمهور.

وعن أبي حنيفة أربع روايات إحداها: يجوز الوضوء بنبذ التمر المطبوخ إذا كان في سفر وعدم الماء.

والثانية: يجوز الجمع بينه وبين التيمم، وبه قال صاحبه محمد بن الحسن.

والثالثة: يستحب الجمع بينهما.

والرابعة: أنه رجع عن جواز الوضوء به، وقال: يتيمم وهو الذي استقر عليه مذهبه كذا قاله العبدري، قال: وروي عنه أنه قال: الوضوء بنبذ التمر منسوخ، ثم حكى النووي إجماع المحدثين على تضعيف حديث ابن مسعود.

ثم ذكر النووي أيضاً أن الإمام الطحاوي إمام الحنفية في الحديث والمتنصر لهم. أنصف حيث قال في أول كتابه معاني الآثار: إنها ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى الوضوء نبذاً اعتماداً على حديث ابن مسعود ولا أصل له.

ثم ذكر النووي أيضاً أن حجة الجمهور الآية: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ الآية [النساء: ٤٣] من سورة المائدة اه باختصار.

انظر: «عارضه الأحوذى» (١/١٣٨)، «فتح الباري» (١/٣٢٣-٣٢٤).

(١) (٧/٧٩).

(٢) في «السنن» رقم (٨٤).

(٣) في «السنن» رقم (٨٨).

فتبين أنّ لفظ: «فتوضاً منه» خاصة بالترمذي، وكان الأولى أن يقول المصنف: «واللفظ للترمذي».

وقال الترمذي بعد إخراجه: أبو زيد رجل مجهول عند أهل العلم، لا تعرف له رواية غير هذا الحديث.

قلت: وهو في رواية الترمذي وأبي داود^(١).

وقال المنذري^(٢): قال أبو زرعة: ليس هذا الحديث بصحيح، وقال أبو أحمد [٢٢٤ب] الكرايسي: ولا ثبت في هذا الباب من هذه الرواية حديث، بل الأخبار الصحيحة عن عبد الله بن مسعود ناطقة بخلاف هذا^(٣).

الباب الثاني: في إزالة النجاسة

(البَابُ الثَّانِي: فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ). يريد في بيانها وإزالتها.

وفيه: خمسة فصول.

(وفيه خمسة فصول) ومثله عبارة «الجامع»^(٤).

(١) هو في رواية الترمذي وابن ماجه، وليس في رواية أبي داود.

(٢) في «مختصر السنن» (١/ ٨٢-٨٣).

(٣) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه رقم (١٥٠ / ٤٥٠) عن عامر قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا....

وأخرج مسلم في صحيحه رقم (١٥٢ / ٤٥٠): عن عبد الله قال: لم أكن ليلة الجن مع رسول الله ﷺ ووددت أني كنت معه.

(٤) (٧ / ٨٠).

الفصل الأول: في البول والغائط وما يتعلق بهما

(الفصل الأول: في البول والغائط) وهو كناية^(١) عن خارج دبر الإنسان، (وما يتعلق بهما)

من الأحكام الشرعية.

الأول:

١- عن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها: أَتَتْهَا أُمَّتُهَا بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

وفي رواية: «فَرَسَهُ». أخرجه الستة^(٢)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

«النَّضْحُ»^(٣): رش الماء على الشيء، ولا يبلغ الغسل.

حديث (أم قيس بنت محصن) بكسر الميم، وسكون الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فنون، واسم أم قيس يقال إن اسمها: آمنة، وهي أخت عكاشة، صحابية لها أحاديث كذا في «التقريب»^(٤) وفي «فتح الباري»^(٥) أم قيس بنت محصن اسمها. كما قال ابن عبد البر^(٦): جذامة بالجيم، والذال المعجمة.

(١) سيأتي توضيحه.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٢٣)، ومسلم رقم (٢٨٧)، وأبو داود رقم (٣٧٤)، والترمذي رقم (٧١)، والنسائي (١٥٧/١)، وابن ماجه رقم (٥٢٤)، وأخرجه أحمد (٣٥٥/٦).

وهو حديث صحيح.

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٣١٣)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٥٤).

(٤) (٢/ ٦٢٣) رقم (٧٠).

(٥) (١/ ٣٢٦).

(٦) في «الاستيعاب» رقم (٣٢٤٤).

وقال السهيلي^(١): اسمها آمنة، وهي أخت عكاشة بن محصن الأسدي، كذا في «فتح الباري»^(٢).

قوله: «لم يأكل الطعام» في «الفتح»^(٣): المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه، والتمر الذي يُحنك به، والغسل الذي يلعبه للمداواة وغيرها، وكأن المراد لم يحصل له الإغتذاء بغير اللبن على الاستقلال، هكذا مقتضى كلام النووي في «شرح مسلم»^(٤) و«شرح المذهب»^(٥).
«إلى رسول الله ﷺ فأجلسه» لفظ «الجامع»^(٦) بزيادة «رسول الله». «في حجره» بفتح الحاء المهملة وكسرها.

«فبال على ثوبه» ثوب النبي ﷺ.
«فدعا بماء فنضجه» يأتي أنه رش الماء على الشيء، ولا يبلغ الغسل، ولذا قال: «ولم يغسله».

«وفي رواية أي»^(٧): لأم قيس «فَرَشَّة».

قلت: وفي رواية^(٨): «فلم يزد على أن ينضح بالماء» وهي في «الجامع»^(٩).

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٢٦).

(٢) (١/٣٢٦).

(٣) (١/٣٢٦).

(٤) (٣/١٩٥).

(٥) (٢/٦٠٧).

(٦) (٧/٨٠ رقم ٥٠٤٨).

(٧) أخرجها مسلم في صحيحه رقم (٢٨٧).

(٨) أخرجها البخاري في صحيحه رقم (٢٢٣، ٥٦٩٣)، ومسلم رقم (١٠٣/٢٨٧).

(٩) (٧/٨٠).

والحديث دليل على تخصيص بول الصغير، بأنه يكفي في رفع نجاسته بالنضح، وأنه لا دليل على أنه غير نجس، كما قيل، وأما اشتراط كونه لم يطعم الطعام، فإنه من كلام الرواة، لا يوجب اشتراط ذلك ولا قالته بحضرته ﷺ حتى يكون سكوته تقريراً [٢٢٥ب] فمن اشترطه فلا بُدَّ له من دليل^(١).

قوله: «أخرجه الستة».

الثاني:

٢- وعن لبابة بنت الحارث قالت: كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْبَسْ ثَوْبًا، وَأَعْطِنِي إِزَارَكَ حَتَّى أَغْسِلَهُ. قَالَ: «إِنَّمَا يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ». أخرجه أبو داود^(٢). [حسن]

حديث: «لبابة بنت^(٣) الحارث» بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي، الهلالية أم الفضل زوج العباس بن عبد المطلب، وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ.

قوله: «إنما يغسل من بول الأنثى» لحكمة لا تعرف، وقيل: لأنه ألزج من بول الذكر وقيل: لأن الذكر يكثر حمله فيرفع الغسل عن بوله للحرص.

(١) انظر: «فتح الباري» (٣٢٧/١)، «المجموع شرح المذهب» (١٠٩/٢).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٥).

وأخرجه أحمد (٣٣٩/٦-٤٤٠)، وابن ماجه رقم (٥٢٢)، وابن خزيمة رقم (٢٨٢)، والحاكم في «المستدرک» (١٦٦/١)، وصححه، ووافقه الذهبي.

وهو حديث حسن، والله أعلم.

(٣) انظر: «التقريب» (٦١٣/٢) رقم (١).

«وينضح من بول الذكر» لم يأت نص بتحديد إلى متى ينضح^(١) من بوله، ولا تقييد بأنه إذا لم يأكل الطعام، وما ذكره العلماء من ذلك، فاجتهاد ورأي.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الثالث: حديث (أنس رضي الله عنه).

٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْ مَهْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزِرُمُوهُ دَعْوُهُ». فَتَرَكَوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لشيءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَالْقَدَرِ: إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ». وَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَشَنَّهُ عَلَيْهِ». أخرجه الشيخان^(٢)، وهذا لفظهما، والنسائي^(٣). [صحيح] «لَا تَزِرُمُوهُ»^(٤) بتقديم الزاي على الراء: لا تقطعوا عليه بوله.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣٢٧/١) واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية، أصحابها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية، وهو قول علي، وعطاء، والحسن، والزهري، وأحمد، وإسحاق، وابن وهب وغيرهم، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك، وقال أصحابه هي رواية شاذة.

الثاني: يكفي النضح فيها، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي وخصص ابن العربي النقل في هذا، بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلاً.

الثالث: هما سواء في وجوب الغسل، وبه قالت الحنفية والمالكية.

انظر: هذه الآثار في مصنف عبد الرزاق (٣٨١-٣٨٣)، وابن أبي شيبة (١٢١/١)، «الاستذكار» (٢٥٤/٣)، «المجموع شرح المذهب» (٦٠٩-٦١٠).

(٢) البخاري في صحيحه رقم (٢١٩، ٢٢١، ٦٠٢٥)، ومسلم رقم (٢٨٥/١٠٠).

(٣) في «السنن» رقم (٥٣، ٥٤، ٥٥). وهو حديث صحيح.

(٤) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٠٤/١)، «النهاية في غريب الحديث» (٧٢٢/١).

وقوله: «فَشَنَّهُ عَلَيْهِ» بالمهملة: أي صبه عليه، وبالمعجمة: فَرَّقَهُ عليه من جميع جهاته، ورشه عليه.

قوله: «إذ جاء أعرابي» منسوب إلى الأعراب وهم سكان البوادي^(١)، وقعت النسبة فيه إلى الجمع دون الواحد؛ لأنه جرى مجرى القبيلة، فقليل: أنه ذو الخويصرة^(٢) اليماني، وقيل: الأقرع بن حابس^(٣)، وقيل: عينه بن حصن^(٤).

«فقام يبول في المسجد» كانت عادة أهل ذلك العصر أن يبول البائل وإن كان قريباً من الناس، إنما كانوا يبعدون في الغائط.

قوله: «مَهْ مَهْ» كلمة زجر^(٥) ويقال أيضاً: به بالموحدة، وتستعمل مفردة ومكررة، وزجروه مبادرة لإنكار المنكر عند اعتقادهم أنه منكر.

وقوله بالحسين: «لا تزرموه» بضم المثناة الفوقية وسكون الزاي، وكسر الراء بعدها ميم مضمومة، فسره «المصنف» ب: لا تقطعوا عليه بوله.

قال العلماء^(٦): لتركه يبول معاني:

أحدها: إرادة الرفق به.

الثاني: أنه لا يؤمن أن يلوث ثيابه.

الثالث: إذا قطع عليه بوله ربما أذاه وأحصره.

(١) قاله الحافظ في «الفتح» (٣٢٣/١).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٢٣/١).

(٣) قاله التاريخي: ونقل عن أبي الحسين أنه عينه بن الحصين، «فتح الباري» (٣٢٤/١).

(٤) انظر: «التعليقة المتقدمة».

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٦٩٢/٢)، «الفاوق» للزخشي (٣٥٩/٣).

(٦) ذكره النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (١٩١/٣).

الرابع: ربما قطر على مواضع أخرى لا تعرف، فيتجنس المسجد.

وفي الحديث: دليل على جميل آدابه ولطفه [٢٢٦ب] ورفقه بالجاهل.

قوله: «إن هذه المساجد» أتى بالجمع لإفادة أن ذلك ليس خاصاً بمسجده ﷺ بل هذا حكم كل مسجد.

«لا تصلح» في حكم الشريعة. «الشيء من هذا البول والقذر» إبانة أن سائر الأقدار كالبول، ولهذا نهى ﷺ عن البصاق^(١) في المسجد، ثم أبان ﷺ الذي يصلح له فقال: «إنما هي لذكر الله» عام لكل ذكر، وعَطَفَ «والصلاة وقراءة القرآن» عليه من عطف الخاص على العام إبانة لشرفهما، ودخل في ذكر كل طاعة من قراءة العلم.

«وأمر رجلاً من القوم فجاء بدلوٍ من ماء» أي: فيها ماء، وفي لفظ: قال: «صبوا عليه ذنوباً»، وفي رواية: «سجلاً من ماء».

«فشنته» يأتي «للمصنف» أنه بالمهملة أي: صبّه وهو الموافق لرواية^(٢): «صبوا عليه ذنوباً من ماء» وفي لفظ: مسلم^(٣) «فأهريق عليه»، وهو بمعناه. قوله: «أخرجه الشيخان وهذا لفظهما والنسائي».

الرابع: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ ازْخُمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ

(١) عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها».

أخرجه البخاري رقم (٤١٥)، ومسلم رقم (٥٥٢)، وأبو داود رقم (٤٧٥)، والترمذي رقم (٥٧٢)، والنسائي رقم (٧٢٣)، وغيرهم. وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٢٢١).

(٣) بل أخرجه البخاري رقم (٢١٩، ٢٢١).

وَأَسْعَا. ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَتَهَاظُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ، صُبُّوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ». أَوْ قَالَ: «ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةَ^(١) إِلَّا مُسْلِمًا، وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. [صحيح]

«أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَعَلَّهَا تَحِيَةُ الْمَسْجِدِ.

ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا» كَأَنَّهُ لَجَهْلُهُ بِسَعَةِ ﷺ.

«فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا» وَهِيَ ﷺ الَّتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى^(٢).

ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ (أَي: الْأَعْرَابِي).

«أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ» عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي عَدَمِ الْإِبْعَادِ عِنْدَ الْبَوْلِ.

«فَأَسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ» أَي: بِالزَّجْرِ، وَالنَّهْيِ بِقَوْلِهِمْ: مَهْ مَهْ كَمَا سَلَفَ.

«فَتَهَاظُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ: «لَا تَزْرَمُوهُ».

«وَقَالَ: إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» نَسَبَ ﷺ الْبَعْثَ إِلَيْهِمْ مَجَازًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ

هُوَ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمْ؛ لِأَنَّهُمُ الْمُبْلَغُونَ عَنْهُ فِي حُضُورِهِ وَغَيْبَتِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ

قَبْلِهِ إِلَيْنَا.

«صَبُّوا عَلَيْهِ سَجَلًا»^(٣) بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ [٢٢٧ب] وَسَكُونِ الْجِيمِ وَهُوَ الذَّنُوبُ.

أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمَ (٢٢٠، ٦١٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمَ (٣٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (١٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ رَقْمَ

(٥١). وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(٣) السَّجَلُ: الدَّلُّو الْمَلَأَى مَاءً وَيَجْمَعُ عَلَى سَجَالٍ.

«النهاية في غريب الحديث» (١/ ٧٥٦)، «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ١٨٩).

- ولأبي داود^(١) في أخرى: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ، فَالْقُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ الْمَاءَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُرْسَلَةٌ لِأَنَّ ابْنَ مَعْقِلٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

«تَحَجَّرَتْ وَاسِعَاءُ» أَي: ضَيِّقَتِ السَّعَةِ.

و«الذُّنُوبُ» الدُّلُوعُ الْعَظِيمَةُ.

وَكَذَلِكَ «السَّجْلُ» وَلَا يُسَمَّى سَجَلًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَاءٌ.

«وَلَأَبِي دَاوُدَ فِي أُخْرَى: خَذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَالْقُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ الْمَاءَ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِصِ الْخَبِيرِ»^(٢) بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: لَهُ طَرِيقَانِ

مَوْصُولَانِ.

أَحَدُهُمَا: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣).

وَالثَّانِيَةُ: عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ^(٤) وَفِيهِمَا مَقَالٌ. انْتَهَى.

(١) فِي «السَّنَنِ» رَقْمُ (٣٨١) مَرْسَلًا رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(٢) (٦٠ / ١).

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ كَمَا فِي «التَّلْخِصِ» (٦٠ / ١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٣١ / ١)، وَلَفْظُهُ: «فَأَمَرَ

بِمَكَانِهِ فَاحْتَفَر، وَصَبَّ عَلَيْهِ دَلُوعًا مِنْ مَاءٍ» وَفِيهِ سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي

«الْعِلَلِ» (٢٤ / ١) عَنْ أَبِي زُرْعَةَ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا أَصْلَ لَهُ.

انْظُرْ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٣١٦ / ٤).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ كَمَا فِي «التَّلْخِصِ» (٦٠ / ١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ رَقْم ١٩٢)، وَفِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي

حَمِيدٍ الْهَنْدَلِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ الصَّغِيرِ» (ص ٧٣)، وَأَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»

(٣١٢ / ٥).

ونقل المصنف عن أبي داود^(١) ما ترى من أنه مرسلًا، وفي الحديث دلالة على نجاسة بول
الآدمي، وهو إجماع، وعلى أن الأرض إذا تنجست طهرت بالماء، كغيرها من المتنجسات، وعلى
أنه لا يجزي في تطهيرها الشمس والريح كما قيل.

وحديث: «ذكاة الأرض يبسها» أخرجه ابن أبي شيبة^(٢) موقوفًا، ودليل على أنه لا يجوز
القدر في المساجد.

قوله: «ولا يسمى سجلاً إلا إذا كان فيه الماء» وقيل: هي الدلو مطلقاً، سواء كان فيها ماء
أولاً، وفي «القاموس»^(٣): الدلو العظيمة مملوءة.

الخامس:

٥- وعن أبي عبد الله الجشمي قال: حدثنا جندب رضي الله عنه قال: جاء أعْرَابِيٌّ فَأَنَاحَ رَاحِلَتَهُ ثُمَّ
عَقَلَهَا، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْأَعْرَابِيَّ
رَاحِلَتَهُ فَأَطْلَفَهَا، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ نَادَى: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تُشْرِكْ مَعَنَا أَحَدًا، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَوْنَ أَضِلُّ هَذَا أَوْ بَعِيرُهُ؟ أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى مَا قَالَ: قَالُوا: بَلَى». أخرجه أبو
داود^(٤). [إسناده ضعيف]

حديث: «أبي عبد الله الجشمي» بضم الجيم فشين معجمة مفتوحة، نسبة إلى جشم قبيلة.
(قال: حدثنا جندب) هو ابن عبد الله.

(١) في «السنن» رقم (٣٨١).

(٢) في «مصنفه» (٥٩/١) رقم (٦٢٤).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٣٠٩).

(٤) في «السنن» رقم (٤٨٨٥) بإسناد ضعيف.

«قال: جاء أعرابي فأناخ راحلته ثم عقلها، ثم دخل المسجد فصلى خلف رسول الله ﷺ» هذا يخالف رواية^(١): «أنه صلى ركعتين» فيحمل أنه دخل فصلى خلف رسول الله ﷺ، ثم صلى ركعتين ودعا بها دعا إلا أن قوله: «فلما سلم رسول الله ﷺ أتى الأعرابي راحلته» فإنه ظاهر في أنه لم يفعل شيئاً بعد صلاته معه ﷺ فيحتمل أنه دخل المسجد، وهو ﷺ في صلاة رباعية، قد فعل ركعتين فدخل معه الأعرابي ثم أتم صلاته.

«فأطلقها ثم ركب فنادى: اللهم^(٢) ارحمني ومحمداً، ولا تشرك معنا في رحمتنا أحداً فقال رسول الله ﷺ [٢٢٨ب] من ترون» تظنون، بضم المثناة الفوقية.

«أضل؟ هذا أو بغيره» يعني: أن من بلغ هذا الحد في الجهل لسعة رحمة الله قد بلغ غاية الضلالة في هذا الحكم، حتى أنه يفاضل بينه وبين بغيره.

«ألم تسمعوا إلى ما قال» مما دلّ على ضلاله.

«قالوا بلى».

قوله: «أخرجه أبو داود» وذكره هنا دال على أنها قصة واحدة ويدل له ما أورده رزين بعد قوله: «فدخل المسجد» قال: «فجعل يبول فيه فانتهره بعض أصحاب رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه واهريقوا عليه ذنوباً من ماء، قال: ثم توضأ وصلى خلف النبي ﷺ...» الحديث.

قال ابن الأثير^(٣): الفرع الثالث: في النجاسة تكون في الطريق، ثم قال:

(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري رقم (٢٢٠، ٦١٢٨)، وأبو داود رقم (٣٨٠)، والترمذي رقم (١٤٧)، والنسائي رقم (٥٦)، وابن ماجه رقم (٥٢٩)، وأحمد (١٢ / ٢٤٤) وقد تقدم.

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٣٢٣).

(٣) في «الجامع» (٧ / ٨٨).

(وعن أم سلمة رضي الله عنها) وهو الحديث السادس.

٦- وعن أم سلمة رضي الله عنها: «أَنَّهَا قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ إِنِّي أَطِيلُ ذَيْلِي، وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ».

أخرجه الأربعة^(١) إلا النسائي. [صحيح]

«أَنَّهَا قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ: إِنِّي أَطِيلُ ذَيْلِي» في «القاموس»^(٢): الذيل آخر كل شيء، ومن الإزار والثوب ما جُرَّ. انتهى.

ويأتي أنه أذن للنساء في إطالة أذيالهن ذراعاً إذا مشين.

«وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ».

قال ابن الأثير في «غريب الجامع»^(٣): هذا وقوله في الحديث الآخر: «فهذه بهذه» معناه عند الشافعي^(٤) فيما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا كان رطباً فلا يطهَّر إلا بالغسل.

وقال مالك^(٥): هو أن يطأ الأرض القذرة، ثم يطأ الأرض النظيفة اليابسة، فإن بعضها يطهَّر بعضاً، فأما النجاسة مثل البول ونحوه، يصيب الثوب أو بعض الجسد، فإنَّ ذلك لا يطهره إلا الماء إجماعاً.

قال^(٦): وفي إسناد الحديتين مقال. انتهى.

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٨٣)، والترمذي رقم (١٤٣)، وابن ماجه رقم (٥٣١)، ومالك في «الموطأ»

(٢٤/١) وهو حديث صحيح.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٢٩٥).

(٣) (٨٨/٧).

(٤) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٢/١٩٩-٢٠٩).

(٥) «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/١٢٠-١٢٢).

(٦) ابن الأثير في «غريب الجامع» (٨٩/٧).

قوله: «أخرجه الأربعة إلا النسائي».

- ولأبي داود ^(١) في أخرى: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْتَنَةً، فَكَيْفَ نَفْعَلُ إِذَا مُطِرْنَا؟ فَقَالَ: أَلَيْسَ بَعْدَهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَهَذِهِ بِهَذِهِ». [صحيح]

قوله: «ولأبي داود في أخرى: أن امرأة من بني عبد الأشهل» بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة وهاء مفتوحة، بطن من الأنصار. «قالت: يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة» أي: ذات نتن وهو القذر ونحوه.

«فكيف نفعل إذا مطرنا، قالت: فقال: أليس بعدها طريق هي أطيب منها [٢٢٩ب] قالت: بلى، قال: فهذه بهذه» تقدم الكلام فيه.

- وله ^(٢) في أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ». [صحيح لغيره]

قوله: «وله» أي: أبي داود.

«في أخرى ^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ» وهو نص في تطهير النعل بالتراب، زاد في «الجامع» ^(٤): وفي رواية: «إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفِيهِ فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ».

(١) في «السنن» رقم (٣٨٤).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٣٣) وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٥) وهو صحيح لغيره.

(٣) في «السنن» رقم (٣٨٦) وهو صحيح لغيره.

(٤) (٨٩/٧).

فهذه الأحاديث متعاضدة على تطهير التراب لذيل المرأة وللنعال، وتأويل الشافعي في أنه في غير البول، كأنه يريد أن هذه عامة، فتخص بأحاديث نجاسة البول، وأنه لا يطهره إلا الماء.

السابع: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما).

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِذَا مَرَّ ثَوْبُكَ، أَوْ وَطِئْتَ قَدْرًا رَطْبًا فَاغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ

يَابِسًا فَلَا عَلَيْكَ». أخرجه رزين.

«قال: إذا مرَّ ثوبك» أي: على قدر كما يدل.

«أو وطئت قدرًا رطبًا فاغسله» ظاهره تعيين الماء، ولا يكفي التراب.

«وإن كان يابسًا» أي: القدر.

«فلا عليك» أي: لا يجب ^(١) عليك غسله، وهذا موقف.

قوله: «أخرجه رزين» كما مرَّ مراراً.

الفصل الثاني: في المنى

(الفصل الثاني) من الفصول الخمسة التي في إزالة النجاسة.

في المنى.

(في المنى) في حكمه، وقد أدخله في النجاسة مع الخلاف في ذلك.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ

إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ. أخرجه الخمسة ^(٢)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

(١) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ١٦٧-١٧٠)، «المحلى» (١/ ٩٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢)، ومسلم رقم (٢٨٩)، وأبو داود رقم (٣٧١، ٣٧٢،

٣٧٣)، والترمذي رقم (١١٧، ١١٨)، والنسائي (١/ ١٥٦) وهو حديث صحيح.

«قالت: كنت أغسل الجنابة» المنى، وأطلقتها عليه مجازاً، والمراد غسل أثرها.

«من ثوب رسول الله ﷺ» ليس فيه دليل أنه عن أمره.

«فيخرج إلى الصلاة، وإن بقع الماء» بضم الموحدة، وفتح القاف والعين المهملة، جمع البقعة وهي القطعة من الأرض.

«وفي ثوبه» واعلم أن العلماء اختلفوا في طهارة المنى؛ فذهبت الشافعية^(١) إلى طهارته، وقالوا: الغسل ليس للتنجس؛ لأنه قد ثبت أنها كانت تفركه كما يأتي، ولو كان نجساً لما أجزأ فركه، وذهبت الحنفية^(٢) إلى أنه نجس، والفرك مطهر، ووافقتهم الهاذوية^(٣) على نجاسته، وقالوا: لا يطهره إلا الماء، كسائر النجاسات.

وقد بسطنا المقاولات في ذلك بين المطهرين وغيرهم في حاشيتنا على «شرح العمدة»^(٤) وهي مناظرة وجدال ورد واستدلال [٢٣٠ب] بسطناها هنالك بحمد الله. قوله: «أخرجه الخمسة».

- ولمسلم^(٥) في أخرى: أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ ~~عَاصِئَةً~~، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجْزِيكَ - إِنْ رَأَيْتَهُ - أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ نَضَحْتَ حَوْلَهُ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُكًا فَيُصَلِّي فِيهِ. [صحيح]

(١) في «الأم» (٢١٩/١)، «المجموع شرح المذهب» (٥٧٣/٢).

(٢) «البنية في شرح الهداية» (٢٩١-٢٩٢).

(٣) «المحلى» (١٢٦/١).

(٤) (٣٢٣-٣٢٤).

(٥) في صحيحه رقم (٢٩٠/١٠٩) عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال: كنت نازلاً على عائشة، فاحتلمت في ثوبي، فغمستها في الماء فرأيتني جارية لعائشة، فأخبرتها، فبعثت إليَّ عائشة فقالت: ما حملك على ما صنعت

«ولمسلم» أي: عن عائشة في رواية: «أخرى».

«أن رجلاً نزل» أي: ضيفاً.

«بعائشة فأصبح يغسل ثوبه فقالت عائشة: إنها كان يجزئك»، قال النووي^(١): بالياء

وبالهمزة.

«أن تغسل مكانه» لا الثوب كله.

«فإن لم تره» أي: المنى، «في الثوب نضحت ما حوله»، مما تظنه محله، والمراد نضحته وما

حوله.

«ولقد رأيتني أفركه» أي: أدلكه.

«حتى يذهب» أثره من ثوب رسول الله ﷺ.

وفي أخرى^(٢): «وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي، وَإِنِّي لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابَسًا بِظُفْرِي».

«وفي رواية أخرى: لقد رأيتني وأنا أحكه من ثوب رسول الله ﷺ يَابَسًا بِظُفْرِي».

وفي الأحاديث كلها ما يدل على أنه كالنخامة^(٣)، يراد إذهاب لونه من الثوب، لا أنه نجس

يغسل منه الثوب حتىاً.

بثوبيك؟ قال: قلت: رأيت ما يرى النائم في منامه، قالت: هل رأيت فيها شيئاً؟ قال: لا. قالت: فلو رأيت شيئاً

غسلته، لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يَابَسًا بِظُفْرِي.

(١) في «شرح صحيح مسلم» (٣/١٩٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٩٠).

(٣) يشير إلى حديث ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المنى يصيب الثوب، فقال: «إنها هو بمنزلة المخاط

والبصاق، وإنها يكفيك أن تمسحه بخرقه أو بإذخرة».

أخرجه الدارقطني (١/١٢٤ رقم ١)، وهو حديث منكر مرفوعاً، وصحيح موقوفاً.

الثاني: حديث (يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب).

٢- وعن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ههنا فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَنَّ عُمَرَ عَرَّسَ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ، فَاحْتَلَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَقَدْ كَادَ أَنْ يُصْبِحَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرَّكْبِ مَاءً فَرَكِبَ حَتَّى جَاءَ الْمَاءُ، فَجَعَلَ يَغْسِلُ مَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ الْاِحْتِلَامِ حَتَّى أَسْفَرَ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: أَصَبَحْتَ، وَمَعَنَا ثِيَابٌ، فَدَعْ ثَوْبَكَ يُغْسَلُ، فَقَالَ عُمَرُ وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِ! لَيْتَنِي كُنْتُ يَحْدُثُ ثِيَابًا أَفْكُلُ النَّاسُ يَحْدُثُ ثِيَابًا؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً، بَلْ أَغْسِلُ مَا رَأَيْتُ وَأَنْضِجُ مَا لَمْ أَرَهُ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ^(١). [موقوف صحيح]

«أنه اعتمر» أي: خرج إلى العمرة.

«مع عمر بن الخطاب ههنا في ركب» جماعة، والركب جمع ركاب، وهي الرواحل من الإبل.

«فيهم عمرو بن العاص وأن عمر عرس» نزل لينام، والتعريس^(٢) نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة.

«يبعض الطريق قريباً من بعض المياه، فاحتلم عمر بن الخطاب، وقد كاد يصبح، فلم يجد مع الركب ماءً، فركب حتى جاء الماء» الذي عرس قريباً منه.

«فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام» أي: من ماءه.

«حتى أسفر» أي: اتضح ضوء الفجر. «فقال عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب:

أصبحت ومعنا ثياب فدع ثوبك يغسل» أي: والبس ثوباً من ثيابنا.

(١) في «الموطأ» (١/ ٥٠ رقم ٨٣) وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٨١)، «الفاائق في غريب الحديث» (٢/ ٤٠٩).

«فقال عمر: واعجباً لك يا ابن العاص؛ لأن كنت تجد ثياباً، أفكل الناس يجد ثياباً؟ والله لو فعلتها» أي: أخذت ثوباً غير الذي احتلمت فيه.

«لكانت» هذه القضية. «سنة» أي: طريقة يسلكها الناس، فلا يغسل محتلم ثوبه الذي احتلم فيه بل يأخذ ثوباً غيره.

«بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أره» فيه ما كان عليه عمر رضي الله عنه من التقلل من الدنيا، وأنه ليس له إلا ثوبه [٢٣١ب] الذي ينام فيه، ويصلي فيه، وشفقته على العباد، لئلا يستنوا به لو أخذ ثوباً آخر.

قوله: «أخرجه مالك».

الثالث: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما).

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّمَا الْمَنِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ فَأَمِطْهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخَرَةٍ».

أخرجه الترمذي ^(١) بغير إسناد. [منكر مرفوعاً صحيح موقوفاً]

«قال: إنما المنى بمنزلة المخاط» أي: فضلة من فضلات ^(٢) البدن ظاهرة.

«فأمطه» أزاله «عنك» عن بدنك أو ثوبك.

«ولو بإذخرة» في النهاية ^(٣): الإذخر بكسر الهمزة، حشيشة طيبة الرائحة، تُسَقَّفُ بها

البيوت فوق الخشب. انتهى.

والمراد هنا إزالة المنى بأي شيء، ولو بما ذكر من مفرد الإذخر.

(١) في «السنن» بإثر الحديث رقم (١١٧) وقد أخرجه الدارقطني (١/١٢٤ رقم ١)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (٢/٤١٨) وهو حديث منكر مرفوعاً صحيح موقوفاً، وقد تقدم.

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٣٣٣).

(٣) (١/٤٦).

قوله: «أخرجه الترمذي بغير إسناد» عَرَفْنَاكَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: ذكره الترمذي^(١) حيث لا

إسناد له.

الفصل الثالث: في دم الحيض

(الفصل الثالث) من الخمسة التي ذكرت في باب إزالة النجاسة.

في دم الحيض.

(في دم الحيض) أي: في حكم إزالته.

والحيض^(٢): أصله السيلان، وفي العرف^(٣): جريان دم المرأة من موضع مخصوص في

أوقات مخصوصة.

الأول: حديث (أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها).

١ - عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: جَاءَتِ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ

تَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

أخرجه الستة^(٤). [صحيح]

«قالت: جاءت امرأة» هي أسماء الراوية نفسها كما في رواية الشافعي^(٥) بإسناد صحيح،

ولا يستنكر إبهام الراوي نفسه، كما في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بالفاتحة^(٦).

(١) وهو كما قال.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٨٢٦).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤٦٠)، «غريب الجامع» للخطابي (٣/ ٢٧٩)، «المصباح المنير» (ص ١٩٢).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٢٢٧)، ومسلم رقم (٢٩١ / ١١٠)، وأبو داود رقم (٣٦٠)، والنسائي رقم (٢٩٣)، والترمذي رقم (١٣٨)، وابن ماجه رقم (٦٢٩)، وأخرجه أحمد (٦/ ٣٤٥، ٣٥٣)، وهو حديث صحيح.

(٥) في «الأم» (٢/ ١٤٦ رقم ١٣٠، ١٣١)، وفي «المسند» (رقم ٤٦ - ترتيب)، وهو حديث صحيح.

(٦) تقدم نصه وتحريجه.

«إلى النبي ﷺ قالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة» بكسر الحاء المهملة، وهي اسم

دم الحيض، والجمع حيض، والحيضة بالفتح المرة من الحيض.

«كيف تصنع به قال تَحْتَهُ» بالفتح وضم المهملة، وضم المثناة الفوقية، أي: تحكه.

«ثم تَقْرُصُهُ» بالفتح وسكون القاف، وضم الراء والصاد المهملتين، وحكى عياض^(١)

وغيره: الضم وفتح القاف، وتشديد الراء المكسورة، أي: تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها لينحل بذلك ما شربه الثوب.

«ثم تنضحه» بفتح الضاد المعجمة، أي: تغسله، قاله الخطابي^(٢).

وقال القرطبي^(٣): المراد به الرش؛ لأن غسل الدم استفيد من قوله: «تقرصه بالماء» وأما

النضح فهو فيما تشك فيه من الثوب.

«ثم تصلي فيه» أخذ منه أنه لا بد من طهارة ثوب المصلي.

قوله: «أخرجه الستة». قلت: بالفاظ^(٤) عدة [٢٣٢ب].

الثاني: حديث (عائشة رضي الله عنها).

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَحْيِضُ فِيهِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ

مِنْ دَمٍ قَالَتْ بِرِيقِهَا [فَقَصَعَتْهُ]^(٥) يَظْفِرُهَا». أخرجه البخاري^(٦)، وهذا لفظه، وأبو داود^(٧).

(١) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١١٧/٢).

(٢) في «معالم السنن» (٢٥٥/١).

(٣) في «المفهم» (٥٥١/١).

(٤) انظرها في: «جامع الأصول» (٩٤-٩٦).

(٥) كذا في البخاري والذي في المخطوط والجامع (قَصَعَتْهُ).

(٦) في صحيحه رقم (٣١٢).

(٧) في «السنن» رقم (٣٥٨).

وله ^(١) في أخرى: «فَتَقَصَّعُهُ بِرَيْقِهَا». [صحيح]

- وفي أخرى للبخاري ^(٢) قالت: «كَانَتْ إِحْدَانَا تَحْيِضُ، ثُمَّ تَقْرُصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طُهْرِهَا، فَتَغْسِلُهُ، وَتَنْضِجُ سَائِرَهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ». [صحيح]

«المَضْعُ» ^(٣) التحريك والفرك، وهو المراد بالقص كما في رواية أبي داود ^(٤). [صحيح]

«قالت: ما كان لإحدانا» تريد أمهات المؤمنين، وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك في زمنه عليه السلام، ولهذا فيلحق الحديث بحكم المرفوع.

«إلا ثوب واحد تحيض فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها» من إطلاق القول على الفعل.

«فمصعته» ^(٥) بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين، أي: حرّكته وفرّكته بظفرها، ورواه أبو داود ^(٦) بالقاف بدل الميم، والقصع: الدلك وإنما أزال الدم بريقها ليذهب أثره، ولم تقصد تطهيره، وليس في الحديث أنها صلّت فيه، فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء.

قوله: «أخرجه البخاري وهذا لفظه وأبو داود».

«وله» أي: لأبي داود.

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٦٤).

(٢) في صحيحه رقم (٣٠٨)، والذي فيه ثم تقرص الدم.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٦٦٣).

(٤) في «السنن» رقم (٣٥٨)، (٣٦٤).

(٥) تقدم معناه.

(٦) في «السنن» رقم (٣٥٨، ٣٦٤).

«في أخرى: فتقصه» بالمشاة الفوقية مفتوحة، والقاف وصاد مهملة، في النهاية^(١): فتقصه بريقها، أي: فتقص موضعة من الثوب بأسنانها و«بريقها»، لتذهب أثره كأنه من القص القطع أو تتبع الأثر، يقال قصّ الأثر، واقتصّه أن أتبعه. انتهى. والمصنف قد فسّره بالفرك. قوله: «وفي أخرى للبخاري: قالت: كانت إحدانا تحيض، ثم تقرص الدم» بالقاف والصاد المهملة، إلّا أنه في لفظ البخاري^(٢): «تقرص».

قال ابن حجر^(٣): «بوزن تفتعل، أي: تغسله بأطراف أصابعها. «من ثوبها عند طهرها فتغسله وتنضح سائره^(٤)» فيه دليل على جواز ترك النجاسة في الثوب، عند عدم الحاجة إلى تطهيره.

الفصل الرابع: في حكم الكلب وغيره من الحيوان

(الفصل الرابع) من فصول الباب الثاني في إزالة النجاسة

في الكلب وغيره من الحيوان

(في حكم الكلب وغيره من الحيوان)

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ

أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهَنْ بِالْمَاءِ». أخرجه الستة^(٥)، واللفظ لمسلم. [صحيح]

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٦٢).

(٢) في صحيحه رقم (٣٠٨)، وقد تقدم، وفيه كما قال الشارح.

(٣) في «فتح الباري» (١/ ٤١٠).

(٤) قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٤١١).

(٥) أخرجه البخاري رقم (١٧٢)، ومسلم رقم (٢٧٩ / ٨٩)، وأبو داود رقم (٧٧، ٧٢، ٧٣)، والترمذي رقم

(٩١)، والنسائي (٣٣٥)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٣٤)، وهو حديث صحيح.

«قال: قال رسول الله ﷺ طهور» أي: تطهير.

«إناء أحدكم» أيها المسلمون.

«إذا ولغ» أي: شرب بطرف لسانه، قال ثعلب^(١): هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من

كل مائع فيحركه، وفي رواية عند مالك^(٢) وغيره: «إذا شرب».

«فيه الكلب» من الماء الذي فيه.

«أن يغسله» أي: الإناء، وفي رواية: «الأمر بإراقة الماء الذي فيه».

«سبع مرات» سبع غسلات.

«أولاهن [٢٣٣ب] بالتراب» وفي رواية^(٣): «أخراهن» وفي أخرى: «إحداهن»^(٤) وتكلمنا

على ذلك في شرحنا: «سبل السلام»^(٥) وبسطنا القول في شرح الحديث في حاشيتنا «العدة»^(٦) على شرح العمدة بسطاً شافياً.

وذكرنا الخلاف في طهارة الكلب ونجاسته، وغير ذلك وفي حاشيتنا على «ضوء النهار»^(٧)

كذلك، فلم نُطَوِّل هنا واكتفينا بالإشارة إلى محل تحقيقه.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٧٤).

(٢) في «الموطأ» (١/٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي رقم (٩١)، والبخاري في «البدر المنير» (٢/٣٢٧)، وعندهما «أولاهن أو أخراهن».

وعند أبي داود في «السنن» رقم (٧٣): السابعة بالتراب، وفي رواية للشافعي في «الأم» (١/٣١-٣٢ رقم ٨٨): «أولاهن بالتراب أو أخراهن» وهو رواية صحيحة.

(٤) في رواية لأبي عبيد القاسم بن سلام في «كتاب الطهور» (ص ١٥٩ رقم ١٩٣)، وفيه: «...سبع مرات أولاهن أو إحداهن بالتراب» وعند الدارقطني في «السنن» (١/٦٥ رقم ١٢) بلفظ: «إحداهن» بإسناد ضعيف.

(٥) (١١٥/١) بتحقيقي.

(٦) (١١١-١١٥).

(٧) (١٧٥/١) بتحقيقي.

قوله: «أخرجه الستة واللفظ» هذا «لمسلم».

قلت: إلا أن في «الجامع»^(١) أن لفظ مسلم: «طهر إناء أحدكم» بدل «طهور».

الثاني: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كَانَتْ الْكِلَابُ تُقْبِلُ وَتُذْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ».

أخرجه البخاري^(٢)، وهذا لفظه، وأبو داود^(٣). [صحيح]

والمراد بقوله: «تُقْبِلُ وَتُذْبِرُ» عبورها في المسجد، حيث لم يكن أبواب من غير تلويث ببول ونحوه.

قال: كانت الكلاب تقبل وتدبر» زاد أبو نعيم^(٤) قبل «تقبل» - «تبول» وهي عند البيهقي^(٥)، وكذا أخرجها أبو داود^(٦)، وليس فيه: «أن البول كان في المسجد» إنما هو ظرف للإقبال والإدبار.

«في زمان رسول الله ﷺ» المراد: ويعلم ذلك ليكون تقريره حجة.

«فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك» أي: يغسلونه، يدل أنها كانت تبول في المسجد إذا هو المحتاج إلى تطهيره، وهذا يبعد قول المنذري^(٧): المراد أنه كانت تبول خارج المسجد في مواطنها،

(١) (١٠٢/٧ - ٩٩/٧).

(٢) في صحيحه (١/ ٢٧٢ الباب رقم ٣٣) تعليقا.

(٣) في «السنن» رقم (٣٨٢) وهو حديث صحيح.

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٧٨).

(٥) في «السنن الكبرى» (١/ ٢٤١) وفي المعرفة (٢/ ٦٠).

(٦) في «السنن» رقم (٣٨٢) وهو حديث صحيح.

(٧) في «مختصر السنن» (١/ ٢٢٦).

ثم تقبل وتدبر في المسجد، إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق إذ من البعيد أن تترك الكلاب تتاب المسجد حتى تمتهنه بالتبول فيه.

وتعقب بأنه إذا قيل [بطهارتها]^(١) لم يمتنع ذلك كما في الهرة، والأقرب أن يقال أن ذلك كان في ابتداء الأمر على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها، وجعل الأبواب عليها، قاله في «فتح الباري»^(٢).

قلت: إلا أنني لا أعلم رواية دالة على أنه كان لمسجد رسول الله ﷺ في عصره أبواب. قوله: «أخرجه البخاري وهذا لفظه وأبو داود».

قوله: «من غير تلويث ببول ونحوه».

قلت: يردّه قول ابن عمر: «فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك» فإنه ظاهر أنها تبول في المسجد، فإنه لا يرش من بولها في الأمكنة إلا فيما يراد تطهيره، وهو المسجد، لا أنه يرش من بولها في مواطنها.

الثالث:

٣- وعن كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت ابن أبي قتادة: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ رضي الله عنه، دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرَبُ مِنْهُ، فَأَضْغَى هَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ. قَالَتْ: فَرَأَيْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، هِيَ إِنَّمَا الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ». أخرجه الأربعة^(٣). [صحيح]

(١) في (أ.ب) بطهارته، وما أثبتناه من «فتح الباري».

(٢) (١/٢٧٩).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٧٥)، والترمذي رقم (٩٢)، والنسائي (١/٥٥، ١٧٨)، وابن ماجه رقم (٣٦٧).

وأخرجه أحمد (٥/٣٠٣، ٣٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٤٥)، ومالك في «الموطأ» (١/٢٢-٢٣)،

والشافعي في «ترتيب المسند» (١/٢١-٢٢)، والدارمي (١/١٨٧-١٨٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

حديث «كشبة بنت كعب بن مالك» وهي صحابية.

«وكانت تحت ابن أبي قتادة» زوجة له.

«أن أبا قتادة ~~معه~~ دخل [٢٣٤ب] عليها، فسكبت له وضوءاً» بفتح الواو، وهو ما

يتوضأ به.

«فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى^(١) لها الإناء، حتى شربت، قالت: فرآني أنظر إليه»

متعجبة من إصغائه للهرة الإناء، وفهم ذلك.

«فقال: أتعجبين يا ابنة أخي» أي: من صغري.

«قالت: فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال إنها» أي: الهرة. «ليست بنجس» حتى

تحققت. «إنها هي من الطوافين عليكم والطوافات».

الأول: جمع طواف، وهو الذكر.

الثاني: جمع طوافة وهي الأنثى، والحديث مأخوذ من قوله تعالى: ﴿بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ

عَلَيْكُمْ»^(٢)، أي: أنها كالصبيان، ونحوهم من الخدم، وهو دليل على طهارة الهرة.

(١/١٨)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٢٨٦)، والحاكم (١/١٦٠)،

وابن خزيمة رقم (١٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» رقم (٣٥٣) وهو

حديث صحيح.

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٦٨٠).

(٢) قال تعالى: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ

ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [سورة

النور الآية: ٥٨].

وقد ورد حديث: «أنه يغسل من ولوغها في الإناء مرة واحدة»^(١) وإليه ذهب جماعة^(٢) من العلماء.

قوله: «أخرجه الأربعة».

الرابع:

٤- وعن داود بن صالح بن دينار التمار عن أمه: أَنَّ مَوْلَاتَهَا أَرْسَلَتْهَا بِهَرِيسَةَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: فَوَجَدْتُهَا تُصَلِّي فَأَشَارَتْ إِلَيَّ أَنْ ضَعِيهَا، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ فَأَكَلَتْ مِنْهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَتْ عَائِشَةُ مِنْ صَلَاتِهَا أَكَلْتُ مِنْ حَيْثُ أَكَلَتْ الْهِرَّةُ، وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ»، وَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا. أخرجه أبو داود^(٣). [حسن]

حديث: «داود^(٤) بن صالح التمار» بالمشناة الفوقية، وتشديد الميم، نسبة إلى التمر.

«عن أمه أَنَّ مَوْلَاتَهَا أَرْسَلَتْهَا بِهَرِيسَةَ».

قوله: «فجاءت هرة فأكلت منها» من الهريسة.

«فلما انصرفت عائشة من صلاتها، أكلت من حيث أكلت الهرة» والحديث كالأول في إفادة

طهارة الهرة^(٥).

قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «شرح فتح القدير» (١/ ١١٥).

(٣) في «السنن» رقم (٧٦).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٦٨) وهو حديث حسن.

(٤) داود بن صالح بن دينار التمار المدني، مولى الأنصار، صدوق من الخامسة، «التقريب» (١/ ٢٣٢ رقم ١٧).

(٥) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/ ٢٢٢).

الخامس: حديث (ميمونة رضي الله عنها).

٥- وعن ميمونة رضي الله عنها قالت: سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ؟ فَقَالَ:

«الْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ». أخرجَه الستة إلا مسلماً، وهذا لفظ البخاري^(١). [صحيح]

«قالت: سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ السائلة: ميمونة كما في رواية الدار قطني وغيره، وهي

ميمونة بنت الحارث، زوج النبي ﷺ.

«عن فأرة» بالهمزة الساكنة. «سقطت في سمن فقال: ألقوها وما حولها» من السمن الذي

تلوث به.

«وكلوا سمنكم» هذه رواية مجملة فصلتها رواية أبي هريرة الآتية.

قوله: «أخرجَه الستة إلا مسلماً وهذا لفظ البخاري».

والرواية المفصلة هي قوله:

- وفي رواية لأبي داود^(٢) عن أبي هريرة: «فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ

مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوْهُ». [شاذ]

قوله: «وفي رواية لأبي داود، عن أبي هريرة: فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ

مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوْهُ»؛ لأنها تجول فيه كله.

والمراد: إذا مات الفأر في السمن؛ لأن ميّته نجسة، وأما لو وقع في السمن وخرج منه حياً

فإنه لا يضره، إذ لا دليل على نجاسة ذاته، إلا أن في «الجامع»^(٣) لابن الأثير من حديث ابن

(١) أخرجَه البخاري رقم (٢٣٥)، وأبو داود رقم (٣٨٤١)، والترمذي رقم (١٧٩٨)، والنسائي رقم (٤٢٥٨)،

(٤٢٥٩). وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٤٢). وأخرجَه أحمد (٢/ ٢٦٥) وهو حديث شاذ.

(٣) (١٠٤/٧).

عباس^(١): «سُئِلَ عن الدابة تموتُ في الزيت أو السمن وهو جامدٌ أو غير جامد: الفأرة [٢٣٥ب] وغيرها؟ قال: بلغنا: أنَّ رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمنٍ فأمر بما قُرب منها فطُرح ثم أُكل».

السادس: حديث (أبي سعيد):

٦- وفي أخرى له^(٢) عن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً، وَمَا يُحْسِنُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَنَحَّ حَتَّى أُرِيكَ»، فَأَذْخَلَ يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ، فَدَخَسَ بِهَا حَتَّى دَخَلَتْ إِلَى الْإِبطِ، ثُمَّ مَضَى فَصَلَّى لِلنَّاسِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [حسن]

زاد في رواية^(٣): «يَعْنِي لَمْ يَمَسَّ مَاءً». [حسن]

«الدَّخَسُ»^(٤) بخاء معجمة: الدس.

قال المصنف «وفي أخرى له» أي: لأبي داود.

«عن أبي سعيد» هذا حديث في حكم آخر غير ما سلف من حكم الهرة، فكان صوابه أن يقول: وعن أبي سعيد، ويحذف لفظ: وفي أخرى، كما لا يخفى.

«أن رسول الله ﷺ مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً» أي: يكشط جلدها عنها.

«ولا يحسن سلخها، فقال له رسول الله ﷺ تَنَحَّ حَتَّى أُرِيكَ» كيفية السلخ.

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٨٤٣)، والنسائي رقم (٤٢٦٠) وهو حديث شاذ.

(٢) أي: لأبي داود في «السنن» رقم (١٨٥)، وهو حديث حسن. وأخرجه ابن ماجه رقم (٣١٧٩).

(٣) لأبي داود في «السنن» (١/ ١٣٠) قال أبو داود: زاد عمرو في حديثه: «يعني لم يمس ماء» وقال: عن هلال ابن ميمون الزملي.

(٤) أي أدخلها بين اللحم والجلد، ويروى بالخاء، دحس، أي: دسها بين الجلد واللحم، كما يفعل السلاخ.

«النهاية في غريب الحديث» (١/ ٥٥٦، ٥٥٩)، «الفاثق» للزخشي (١/ ٤١٤).

«فأدخل يده بين الجلد واللحم فدخل» بالبدال المهملة، والحاء المعجمة، والسين المهملة يأتي أنه الدَّس.

«حتى دخلت» أي: يده هو. «إلى الإبط» فيه حسن خلقه وتعليمه الجاهل أمر دنياه، وبيان إحسان العمل وإتقانه وتواضعه.

«ثم مضى فصلً للناس» دلّ على طهارة المذكى لحمه ودمه وجلده، ولذا قال: «ولم يتوضأ» وفسرها بقوله: «زاد في رواية: لم يمس ماء» وهو أوضح في أنه لم يغسل من البلة التي تكون بين الجلد واللحم.

الفصل الخامس: في الجلود

(الفصل الخامس) من الباب الثاني: وهو آخر فصوله

في الجلود

(في الجلود) في حكمها.

الأول:

١- عن مرثد بن عبد الله اليزني قال: رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَعَلَةَ السَّبَائِيَّ فَرَوَا فَمَسِسْتُهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ تَمَسُّهُ، قَدْ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، وَمَعَنَا الْبَرْبَرُ وَالْمَجُوسُ، نُؤْتَى بِالْكَبْشِ وَقَدْ ذُبِحُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَأْكُلُ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَأْتُونَا بِالسَّقَاءِ يَجْعَلُونَ فِيهِ الْوَدَكُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «دَبَاغُهُ طَهُورُهُ». أخرجه الستة^(١) إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم. [صحيح]

(١) أخرجه مسلم رقم (٣٦٦)، وأبو داود رقم (٤١٢٣)، والترمذي رقم (١٧٢٨)، والنسائي (١٧٣/٧). وأخرجه أحمد (٢١٩/١)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٨٧٤)، والطحاوي في شرح «معاني الآثار» (٤٦٩/١)، والدارقطني (٤٦/١)، والبيهقي (٢٠/١)، ومالك في «الموطأ» (٤٩٨/٢) رقم (١٧).

وفي رواية للنسائي^(١): «وَهُمْ قَرَبٌ يَكُونُ فِيهَا اللَّبَنُ وَالْمَاءُ وَذَكَرَ نَحْوَهُ». [إسناده صحيح]
«الْوَدَكُ»^(٢): دسم اللحم.

حديث «مرثد بن عبد الله»^(٣) اليزني بالثناة التحتية مفتوحة فزاي فنون، في «القاموس»^(٤)
يزن محركة واد، وبطن من حمير.

«قال: رأيت على»^(٥) ابن وعلة» بفتح الواو، وسكون العين المهملة، وفتح اللام، اسمه: عبد
الرحمن، صدوق.

«السبائي» بفتح السين المهملة فهمزة، نسبة إلى أرض سبأ، فيما أحسب.

«فمستته» وكأنه فهم من مسه إياه أنه استنكر لمسه له.

«فقال: مالك تمسه قد سألت ابن عباس فقلت له: إنا نكون بالمغرب ومعنا البربر بفتح

الموحدة، فراء ساكنة بعدهما مثلهما، في «القاموس»^(٦): البربر جيل جمعه برابرة، وهم بالمغرب.

«والمجوس» في «القاموس»^(٧): مجوس كصبور، رجل صغير الأذنين وضع ديناً^(٨).

والطبراني في «الكبير» (ج ١٢ رقم ١٢٩٧٩)، والشافعي في «ترتيب المسند» (١/ ٢٦ رقم ٢٨)، والدارمي
(٨٦/ ٢) من طرق وهو حديث صحيح.

(١) في «السنن» رقم (٤٢٤٢) بسند صحيح.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٣٦).

(٣) انظر: «التقريب» (٢/ ٢٣٦ رقم ٩٩٢).

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٢٣٥).

(٥) هو عبد الرحمن بن وعلة، المصري، صدوق من الرابعة، «التقريب» (١/ ٥٠٢ رقم ١١٥٠).

(٦) «القاموس المحيط» (ص ٤٤٥).

(٧) «القاموس المحيط» (ص ٧٤٠).

(٨) وتام العبارة: وضع ديناً ودعا إليه، معرّب منج كوش، رجل مجوسي.

«نؤتى بالكبش وقد ذبحوه، ونحن لا نأكل ذبائحهم، ويأتوننا بالسَّقاء» أي: الذي من ذبائحهم.

«فيه الودك» هو بفتح الواو والذال المهملة [٢٣٦ب] الدسم^(١).

«فقال ابن عباس رضي الله عنه، قد سألنا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «دباغه طهوره» وذلك لأنَّ ذبائحهم ميتة فيتجنس جلدها، فإذا دبغوه فقد طهر، وإن كان الدابغ كافراً، وهو دليل على تطهير الدباغ^(٢).

قوله: «أخرجه الستة إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم» فهو من أفرادهِ.

«وفي رواية للنسائي: ولهم قَرَبٌ يكون فيها اللَّبَنُ والماءُ وذَكَرَ نحوه» وفيه دليل على طهارة رطوبة الكفار من كتابي وغيره.

قوله: «دسم اللحم» تقدم لفظ «القاموس»^(٣) أنه الدسم بغير قيد اللحم، وعبارة ابن الأثير^(٤)، كعبارة المصنف.

وفي «النهاية»^(٥) له، الودك: هو [اسم]^(٦) دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه.

(١) تقدم شرحها.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/٥٤)، «فتح الباري» (٩/٦٥٩).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٢٣٥).

(٤) في «غريب الجامع» (٧/١٠٧).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٨٣٦).

(٦) زيادة من الشارح، غير موجودة في «النهاية».

الثاني: حديث (ابن عباس رضي الله عنه):

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ مرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِهَا بِهَا؟»
قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»^(١). [صحيح]

وفي أخرى^(٢): «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ». [صحيح]

أخرجه الستة إلا أبا داود، وهذا لفظ الشيخين.

«الإِهَابُ»^(٣): الجلد قبل الدباغ.

«أن رسول الله ﷺ مرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِهَا بِهَا». رأى ﷺ أن ذلك إضاعة
مال لا يحل.

«قالوا: إنها ميتة» أي: وقد علموا من الآية تحريم الميتة ظناً منهم أنه تحريم لكل انتفاع.

«فقال: إنما حرم أكلها» ففهمهم مبني على أن حرم منها كل انتفاع، وهو رأي من قال من
الأصوليين أنه مجمل، فبين لهم أن المحرم منها أكلها، ولم يبين في هذا اللفظ، أنه يحل بعد الدباغ،
فبيته الراوية الأخرى.

«وفي أخرى: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ» فهذا مقيد للرواية. الأولى ومبين
لها.

قوله: «أخرجه الستة إلا أبا داود».

(١) أخرجه البخاري رقم (١٤٩٢)، وأطرافه رقم (٢٢٢١، ٥٥٣١، ٥٥٣٢)، ومسلم رقم (٣٦٣/١٠٠)،
والنسائي (١٧٢/٧)، ومالك في «الموطأ» (٤٩٨/٢)، والترمذي أحمد (١٧٢٧).

وهو حديث صحيح.

وأخرجه أحمد (٣٢٧/١)، والشافعي في «مسنده» (٢٣/١) بدائع المنن، وأبو عوانة (٢١٠/١).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣٦٣/١٠٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٧٧).

«الإيهاب: الجلد قبل الدباغ» هو أحد الأقوال، في «القاموس»^(١): الإيهاب ككتاب،

الجلد، أو ما لم يُدبغ.

وأوضحنا الأقوال، وهي سبعة في الطهارة بالدباغ أو عدمها في «سبل السلام»^(٢)، وبيننا

الأقوال في ذلك.

الثالث: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عَنْ ذَكَاةِ الْمَيْتَةِ فَقَالَ: «ذَكَاةُ الْمَيْتَةِ

دِبَاغُهَا». أخرجه الأربعة^(٣) إلا الترمذي، وهذا لفظ النسائي. [صحيح]

جعل الدباغ بمنزلة الذبغ؛ لأن المذبوح طاهر.

«قالت: سئل رسول الله ﷺ عَنْ ذَكَاةِ الْمَيْتَةِ لَفَظَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٤): «سئل النبي ﷺ عن

جلود الميتة» وهذا لفظه عند النسائي^(٥).

(١) «القاموس المحيط» (ص ٧٧)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٩٠).

(٢) (١/ ١٣٩-١٤٤) بتحقيقي. وانظرها في «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٥٤)، «المدونة» (١/ ٩١-٩٢).

(٣) «الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار» (ص ١٧٤-١٧٥).

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٤١٢٤)، والنسائي (٧/ ١٧٦)، وابن ماجه رقم (٣٦١٢).

وأخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٤٩٨ رقم ١٨)، وابن الجارود رقم (٨٧٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

(١/ ٤٦٩)، والدارقطني (١/ ٤٦ رقم ١٧)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٢ رقم ١٢٩٧٩)، والشافعي في «ترتيب

المسند» (١/ ٢٦ رقم ٢٨)، والدارمي (٢/ ٨٦) من طرق وهو حديث صحيح.

(٤) في «الجامع» (٧/ ١١١).

(٥) وأخرجه النسائي في «السنن» رقم (٤٢٤٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل النبي ﷺ عن جلود الميتة فقال:

«دباغها طهورها» وهو حديث صحيح.

وأخرجه النسائي في «السنن» رقم (٤٢٤٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن جلود الميتة فقال:

«دباغها ذكاتها» وهو حديث صحيح.

وأما لفظ المصنف فإنه غير^(١) صحيح، فإنه لا معنى للسؤال عن ذكاة الميتة فإن [٢٣٧ب] التذكية الذبح كما في «القاموس»^(٢) ولا معنى للسؤال عن ذبح الميتة، ومثل ما في «القاموس» في «النهاية»^(٣).

«فقال: ذكاة الميتة دباغها» قال ابن الأثير^(٤): التذكية الذبح، جعل دباغ الأديم بمنزلة الذبح، فإن جلد المذبوح طاهر. انتهى.

قوله: «أخرجه الأربعة، إلا الترمذي، وهذا لفظ النسائي».

قلت: بل لفظه كما قدمناه عن ابن الأثير^(٥).

الرابع:

٤- وعن سودة بنت زمعة رضي الله عنها قالت: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَعْنَا مَسْكَهَا ثُمَّ مَا زِلْنَا نَبْدُ فِيهِ

حَتَّى صَارَ شَنًّا. أخرجه البخاري^(٦) والنسائي^(٧). [صحيح]

«المسك»^(٨) بفتح الميم: الجلد. «والشَّنُّ»^(٩): القربة البالية.

وأخرجه النسائي في «السنن» رقم (٤٢٤٦)، (٤٢٤٧) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «ذكاة الميتة دباغها» وهو حديث صحيح.

(١) انظر: «التعليقة المتقدمة» بل هو حديث صحيح.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٦٥٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦٠٨).

(٤) في «غريب الجامع» (٧/ ١١٠-١١١).

(٥) في «الجامع» (٧/ ١١٠-١١١) وقد ذكر اللفظين كلاهما.

(٦) في صحيحه رقم (٦٦٨٦).

(٧) في «السنن» (٧/ ١٧٣)، وأخرجه أحمد (٦/ ٤٢٩) وهو حديث صحيح.

(٨) «المصباح المنير» (٢/ ٥٧٣).

(٩) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٨٩٥)، «غريب الحديث» للهروي (٢/ ٤٠).

حديث: «سودة بنت زمعة» أم المؤمنين رضي الله عنها.

«قالت: ماتت لنا شاة» هي الواحدة من الغنم، يطلق على الذكر والأنثى.

«فدبغنا مسكها» بفتح الميم وسكون السين، الجلد.

«ثم ما زلنا نبذ فيه» أي: نجعل فيه النبيذ، في «النهاية»^(١): قد تكرر ذكر النبيذ، وهو ما

يُعمل من الأشربة، من التمر والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، يقال: نبذ التمر والعنب، إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً. انتهى.

«حتى صار سناً» أي: خلقاً، كما قاله المصنف، وهو مبني على أنه رضي الله عنه علم ذلك، وكونه

في بيته، ومن أهله قرينة قوية على علمه.

قوله: «أخرجه البخاري والنسائي».

الخامس:

٥- وعن عبد الله بن عكيم رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، «أَنْ

لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». أخرجه أصحاب السنن^(٢)، وفي رواية الترمذي^(٣): «قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرَيْنِ». [صحيح]

حديث «عبد الله بن عكيم» وهو أبو معبد سكن الكوفة، أدرك النبي ﷺ ولم يره، قاله

أبو نعيم.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٠٢).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٤١٢٨)، والترمذي رقم (١٧٢٩)، وابن ماجه رقم (٣١١٣)، والنسائي رقم (٤٢٤٩)، وهو حديث صحيح.

وأخرجه أحمد (٤/ ٣١٠، ٣١١)، والبيهقي في «السنن» (١/ ١٥)، وابن حبان في صحيحه رقم (١٢٧٧)، (١٢٧٨).

(٣) في «السنن» رقم (١٧٢٩).

وقال ابن عبد البر: اختلف^(١) في سماعه، قاله الكاشغري.

«أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

«أخرجه أصحاب السنن».

قلت: وأخرجه الشافعي^(٢)، والبخاري في «التاريخ»^(٣) وأحمد^(٤)، والبيهقي^(٥)، والدارقطني^(٦)، وابن حبان^(٧).
قوله: «وفي رواية الترمذي»^(٨): قبل موته بشهرين، وفي رواية: شهراً^(٩) أو شهرين^(١٠).

(١) قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح، وكذا قال أبو نعيم، وقال ابن حبان في الصحابة: أدرك زمنه ولم يسمع منه شيئاً، وكذا قال أبو زرعة.

وقال ابن منده وأبو نعيم: أدركه ولم يره، وقال البغوي: يشك في سماعه، وقال أبو حاتم: له سماع من النبي ﷺ من ساء أدخله في المسند على المجاز. وقال ابن سعد: كان إمام مسجد جهينة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/٢٨٣)، «الجرح والتعديل» (٥/١٢١)، «طبقات ابن سعد» (٦/١١٣)، «والجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٤٦).

(٢) في «سنن حرمله كما في التخليص» (١/٧٦)، وانظر: «معرفة السنن والآثار» (١/١٤٥).

(٣) (٧/١٦٧ ت ٧٩٣).

(٤) (٤/٣١٠/٣١١).

(٥) في «السنن الكبرى» (١/١٨).

(٦) عزاه إليه ابن الملقن في «البدر المنير» (١/٥٨٧).

(٧) في صحيحه رقم (١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩).

(٨) في «السنن» رقم (١٧٢٩).

(٩) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٤١٩)، وأبو داود رقم (٤١٢٨).

(١٠) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٤٢٠) بإسناد رجاله ثقات.

وفيه معارضة للأحاديث المتقدمة، فاستدل به الهادوية^(١) وجماعة من الصحابة^(٢) على عدم تطهير الدباغ للجلود، وأجيب عن هذا الحديث بأجوبة.

الأول: أنه حديث مضطرب^(٣) في سنده، فإنه روي تارة عن كتاب النبي ﷺ، وعن مشائخ جهينة تارة، وعن قُراء [٢٣٨ب] كتاب النبي ﷺ تارة.

ومضطرب أيضاً في متنه فروي من غير تقييد، وهي رواية الأكثر ورُويَ مقيداً بشهر أو شهرين^(٤) أو أربعين^(٥) يوماً، أو ثلاثة أيام.

ثم إنه أُعلِّ بالإرسال، فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم عنه ﷺ.

وبالانقطاع فإنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم، وبذلك ترك أحمد ابن حنبل القول به آخرأ، وقد كان يذهب إليه أولاً، كما قاله عنه الترمذي^(٦).

وثانياً: بأنه لا يقوى على نسخ أحاديث^(٧) التطهير بالدباغ؛ لأنها أقوى وأصح، فإنه أخرج مسلم من طرق متعددة، في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة، قد ذكرناها في «سبل السلام»^(٨)؟

(١) انظر: «البحر الزخار» (١/٢٧-٢٨).

(٢) انظر: «التمهيد» (٩/٥٢)، «فتح الباري» (٩/٦٥٩).

(٣) انظر: «إرواء الغليل» (١/٧٦-٧٩ رقم ٣٨)، وقد رد الألباني على جميع العلل المدعاة على هذا الحديث.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أشار إليه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٤) إلى رواية الأربعين بقوله: وقد قيل في هذا الحديث من وجه آخر: «قبل وفاته بأربعين يوماً».

(٦) في «السنن» (٤/٢٢٢).

(٧) انظر: «المعرفة» للبيهقي (١/٢٤٨)، «التمهيد» (٩/٥٢)، «فتح الباري» (٩/٦٥٩-٦٦٠).

(٨) (١/١٣٩-١٤٤) بتحقيقي.

وثالثاً: بأن التقيد بشهر أو شهرين ونحوهما في حديث ابن عكيم معلّة بالاضطراب، فلا يقوم بها حجة على النسخ^(١).

ورابعاً: بأن الإهاب: اسم للجلد ما لم يدبغ^(٢)، فإذا دبغ قيل له: شن، وقربة، وبه جزم الجوهري^(٣)، وقد أوضحنا في «سبل السلام»^(٤) قوة الأدلة بتطهير الدباغ.

السادس: حديث (أسامة رضي الله عنه).
 ٦- وعن أسامة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ». أخرجه أبو داود^(٥).

[صحيح]

(١) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» للحازمي (ص ١٧٧-١٧٨).

«الناسخ والمنسوخ» لابن شاهين رقم (١٥٧).

(٢) قال الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٧٨): «... وطريق الإنصاف فيه أن يقال: إن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ - لو صح - ولكنه كثير الاضطراب، ثم لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة، ثم قال: «فالمصير إلى حديث ابن عباس أولى، لوجوه من الترجيح، ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الدباغ، وحينئذ يسمى إهاباً، وبعد الدباغ يسمى جلداً، ولا يسمى إهاباً وهذا معروف عند أهل اللغة ويكون جمعاً بين الحكمين، وهذا هو الطريق في نفي التضاد».

وانظر: «تهذيب السنن» (١/ ٦٧-٦٨ - مختصر السنن). و«نصب الراية» للزيلعي (١/ ١٢٠-٢٢٢).

وقال ابن تيمية الجد في «المنتقى» (١/ ٣٩): وأكثر أهل العلم على أن الدباغ مطهر في الجملة لصحة النصوص به، وخبر ابن عكيم لا يقاربه في الصحة والقوة لينسخها.

(٣) في «الصحيح» (١/ ٨٩).

(٤) (١/ ١٣٩-١٤١) بتحقيقي.

(٥) في «السنن» رقم (٤١٣٢).

وأخرجه أحمد (٥/ ٧٤)، والنسائي (٧/ ١٧٦)، والترمذي رقم (١١٧٠)، والحاكم (١/ ١٤٤)، وهو حديث صحيح.

«أن رسول الله ﷺ نهى عن جلود السباع» قال الخطابي^(١): إما لكون الدباغ لا يعمل إلا في جلد ما يؤكل لحمه وعليه الأوزاعي^(٢)، [أو يعمل في الجلد به، في الشعر^(٣)] وعليه الشافعي^(٤)، أو لأجل أنها مراكيب أهل السرف والخيلاء. انتهى.

الباب الثالث: في الاستنجاء

(البَابُ الثَّالِثُ)

من التسعة الأبواب التي في كتاب الطهارة

في الاستنجاء

(في الاستنجاء)، هو لغة: إزالة النجوى، في «القاموس»^(٥): النجو ما يخرج من البطن من

ريح أو غائط، واستنجدى: اغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر. انتهى.

وفيه: فصلان

قوله: (وفيه فصلان)

(١) في «معالم السنن» (٤/٣٧٤ - مع السنن).

(٢) انظر: «المغني» (١/٩٣ - ٩٤).

(٣) كذا العبارة في «المخطوط»، وإليك نصها من «معالم السنن».

«... وتأوله أصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه في أن الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها، على أنه إنما نهى عن استعمالها من أجل شعرها؛ لأن جلود النمر والحمر ونحوهما إنما تستعمل مع بقاء الشعر عليها، وشعر الميتة نجس عندهم».

(٤) انظر: «البيان» للعمراني (١/٧٢ - ٧٤).

(٥) «القاموس المحيط» (ص ١٧٢٣).

الفصل الأول: في آدابه

(الفَصْلُ الأوَّلُ: في آدابه)

قد أراد بالاستنجا معنى يعم جميع مقدماته، وقال ابن الأثير^(١): الفصل الأول في آداب الاستنجا [٢٣٩ب] وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: في موضع قضاء الحاجة، وفيه أربعة أقسام:

القسم الأول: اختيار الموضع، ثم ذكر.

الأول: حديث (أبي موسى رضي الله عنه).

١- عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ، فَأَتَى دِمِثًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ». أخرجه أبو داود^(٢).
[ضعيف]

«الدِّمِثُ»^(٣): الموضع اللين الذي فيه رمل.

«وَالْإِزْتِيَادُ»^(٤): التطلب، واختيار الموضع.

(١) في «الجامع» (١١٤/٧).

(٢) في «السنن» رقم (٣).

وأخرجه الطيالسي في «المسند» رقم (٥١٩)، والحاكم (٣/٤٦٥ - ٤٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٣/١)، وأحمد (٣٩٦/٤).

قال المنذري في «المختصر» (١٥/١): فيه مجهول.

وقال النووي في «المجموع» (٩٨/١): حديث أبي موسى ضعيف رواه أحمد وأبو داود عن رجل عن أبي موسى. اهـ. وهو حديث ضعيف.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٢١٧)، «المصباح المنير» (ص ٧٦).

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (١١٥/٧).

«قال: كنت مع النبي ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول، فأتى دَمَثًا»، بفتح الدال المهملة والميم، فَمَثَلَةٌ يأتي تفسيره بأنَّه الموضع اللين الذي فيه رمل، وفي «القاموس»^(١)، دمث المكان، كفرح سهل.

«في أصل جدار فبال». أي: في أسفله، والمراد ما قابله، فإنَّه لا يمكن البول في أسفله حقيقة مع بقائه.

قال الخطابي^(٢): يشبه أن يكون ذلك الجدار عادياً غير مملوك لأحد، فإنَّ البول يصير بأصل البناء، ويوهي أساسه، وهو ﷻ لا يفعل ذلك في ملك أحد، إلاَّ بإذنه، أو يكون قعوده متراخياً عنه، بحيث لا يصيبه البول، زاد النووي^(٣): أو يكون علم برضى صاحب الجدار. قوله: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله»، فيه حذفٌ بَيْنَ عند البيهقي^(٤) لفظه: «فقال: إن بني إسرائيل كانوا إذا بال أحدهم، فأصاب جسده البول، قرضه بالمقاريض، فإذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله».

قال في «النهاية»^(٥): أي: يطلب مكاناً ليناً؛ لثلا يرجع عليه رَشَاش بوله. يقال: راد، وارتاد، واستراد، ومنه الرائد الذي يبعثه القوم ليطلب لهم الماء، والكلاء.

(١) «القاموس المحيط» (ص ٢١٧).

(٢) قال في «معالم السنن» (١٥/١): فليرتد: أي ليطلب وليتحر، ومنه المثل: إن الرائد لا يكذب أهله، وهو الرجل يبعثه القوم ليطلب لهم الماء والكلاء، يقال رادهم يرددهم ريادةً وارتاد لهم ارتياداً، وفيه دليل على أن المستحب للباطل إذا كانت الأرض التي يريد القعود عليها صلبة أن يأخذ حجراً أو عوداً فيعالجها به، ويثير تراها ليصير دمثاً سهلاً فلا يرتد بوله عليه.

(٣) في «شرحه لصحيح مسلم» (٣/١٦٥-١٦٦)، «المجموع شرح المذهب» (٢/٩٨).

(٤) في «السنن الكبرى» (١/٩٨-٩٩).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١/٧٠١).

وقال الشيخ ولي الدين: المراد «فليرتد لبوله» مكاناً ليناً مثل ما فعلت، فحذف المفعول للفهم به.

قلت: زاد أبو داود^(١) «موضِعاً» بعد يرتد لبوله، وحذفه المصنف وابن الأثير^(٢)، أيضاً.
قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال ابن الأثير^(٣): بعد نسبته إلى أبي داود، إنه أخرجه عن أبي التَّيَّاح، عن شيخ، ولم يسمه. انتهى.

يريد أن فيه مجهولاً، ثم ذكر الفرع الثاني في الإبعاد، وذكر حديث المغيرة وغيره.
الثاني: حديث (المغيرة بن شعبة).

٢- وعن المغيرة بن شعبة رضي عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى لِحَاجَتِهِ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ.
أخرجه أصحاب السنن^(٤)، وصححه الترمذي^(٥). [صحيح لغيره]

«قال: كان [٢٤٠ ب] رسول الله ﷺ إذا أتى لحاجته أبعد في المذهب».

المراد «بحاجته» الغائط إذ قد بال قريباً، كما تقدم، وورد أنه بال مستتراً^(٦) برحل،

(١) في «السنن» رقم (٣).

(٢) في «الجامع» (١١٤/٧).

(٣) في «الجامع» (١١٤/٧).

(٤) أخرجه أبو داود رقم (١١)، والترمذي رقم (٢٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي رقم (١٧)، وابن ماجه رقم (٣٢١)، وهو حديث صحيح لغيره.

(٥) في «السنن» (٣٢/١).

(٦) عن عبد الله بن جعفر قال: «كان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته هدف أو حايش نخل».

أخرجه أحمد (٢٠٤/١)، ومسلم رقم (٣٤٢/٧٩)، وابن ماجه رقم (٣٤٠) وهو حديث صحيح.

و«المذهب»^(١) مصدر ميمي أي: أبعد ذهابه، وأجمله هنا، أي: مقدار الإبعاد.

وفي سنن أبي داود^(٢) من حديث جابر: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد».

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، وصححه الترمذي».

الثالث: حديث (أبي هريرة):

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ». قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ». أخرجه مسلم^(٣)، وهذا لفظه، وأبو داود^(٤). [صحيح]

جعل ابن الأثير^(٥) هذا ثالث الفروع، وقال في الأماكن المنهي عنها.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٦١٦)، «غريب الحديث» للهروري (٣/١٤٣).

(٢) في «السنن» رقم (٢).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٣٥) وهو حديث صحيح.

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح، إلا إسماعيل بن عبد الملك الكوفي فقال البخاري: يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال البخاري في «التقريب» رقم (٤٦٥): صدوق كثير الوهم.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/٣٦٧ رقم ١١٦٢). «الضعفاء الصغير» (ص ٣٣ رقم ١٧). «الجرح والتعديل» (٢/١٨٦ رقم ٦٢٩).

(٣) في صحيحه رقم (٢٦٩).

(٤) في «السنن» رقم (٢٥).

وأخرجه أحمد (٢/٣٧٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٩٧)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٦٧)، والبخاري في «شرح السنة» (١/٣٨٨ رقم ١٩١) وهو حديث صحيح.

(٥) في «الجامع» (٧/١١٦).

وذكر حديث^(١) أبي هريرة هذا.

قوله: «اللاعنين» بصيغة التثنية، ولذا «قالوا: وما اللاعنان؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس»، هذا الأول.

«أو ظلمهم»، قال الخطابي^(٢) وغيره من العلماء: المراد بالظل هنا ما اتخذته الناس مقيلاً، ومناخاً ينزلونه، ويقعدون فيه، وليس كل ظلٍ يحرم^(٣) القعود فيه، فقد «قعد عليه تحت حاشي نخل، لحاجته»^(٤).

وسمّي الطريق والظل لاعنين؛ لأنها الأمران الجالبان للعن الناس لمن تخلى فيهما، والتخلي جعلهما، كالخلاء لحاجته، وهو إرشاد إلى كف الأذية عن العباد، وعن عدم تعرضه للعن، وليس فيه دليل على جواز لعنه^(٥)، بل إخبار أنه يفعل الناس ذلك ويعتادونه، وقد ورد في حديث آخر ما يدل على جواز لعنه، ويلحق بهما كل ما فيه أذية العباد، كأبواب المساجد، وأبواب الخوانيت ونحوها.

قوله: «أخرجه مسلم، وهذا لفظه وأبو داود».

وبوب له^(٦) باب المواضع التي نهى رسول الله ﷺ عن البول فيها.

(١) رقم (٥٠٩١).

(٢) في «معالم السنن» (٣/١ - مع السنن).

(٣) كذا في «المخطوط» (أ. ب) والذي في «معالم السنن»: وليس كل ظل يحرم القعود للحاجة تحته.

(٤) تقدم نصه وتخرجه وهو حديث صحيح.

(٥) يشير إلى الحديث الذي أخرجه الحاكم (١/١٨٦) بلفظ: «من سلَّ سخيته على طريق عامرة من طرق

المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

قال الحافظ في «التخليص» (١/١٠٥) إسناده ضعيف.

(٦) أي: أبو داود في «السنن» (١/٢٨ الباب رقم ١٤).

٤- وله ^(١) في أخرى عن معاذ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ

وَالظِّلَّ». [حسن بشواهده]

«الْبَرَّازُ» بفتح الباء: موضع قضاء الحاجة.

قوله: «وله» أي: أبي داود.

«في رواية أخرى»، وهو الحديث الرابع.

«عن معاذ ~~عن~~ : اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ»، جمع ملعنة، وهي المفعلة التي يلعن بها فاعلها، فَإِنَّهَا مَظَنَّةٌ

اللَّعْنِ، ومحلاة له [٢٤١ب].

«الثلاث» وفي رواية: «الثلاثة» والأوَّلَى أَوَّلَى؛ لأنَّ المعدود مؤنث.

«البراز» قال الخطابي ^(٢): هو هنا مفتوح الباء، وهو اسم للفضاء الواسع من الأرض،

كنَّوَبه عن حاجة الإنسان، كما كنَّوُوا عنها بالخلاء.

قال: وأكثر الرواة يقولون: البراز بكسر الباء، وهو غلط فإنه مصدر بارزت الرجل في

الحرب مبارزة وبرازاً. انتهى كلامه.

ولكنه قال الجوهري ^(٣): البراز بالكسر كناية عن ثقل الغذاء، وهو الغائط وأكثر الرواة

عليه فتعين المصير إليه، أفاده النووي في «التهذيب» ^(٤).

(١) أي: لأبي داود في «السنن» (٢٦).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٢٨)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ١٦٧).

وقال الحاكم: صحيح ووافقه الذهبي.

وهو حديث حسن بشواهده.

(٢) في «معالم السنن» (١/ ١٤-١٥).

(٣) في «الصحاح» (٣/ ٨٦٤).

(٤) (ص ٣٢-٣٣) قسم اللغات، ط: النفائس.

قوله: «في الموارد» محلات ورود الناس إلى الماء.

«وقارة الطريق» وسطه التي تفرعه الأرجل.

«والظل» كل ذلك لما فيه من أذية العباد.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: إلا أنه أخرجه عن معاذ مرفوعاً فقال: عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ:

والمصنف رواه موقوفاً وما كان يحسن ذلك وابن الأثير^(١) رواه مرفوعاً، كما في سنن أبي داود^(٢).

الخامس:

- وعن عبد الله بن سرجس رحمته الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُيَالَ فِي الْحَجْرِ. قِيلَ

لِقَتَادَةَ: وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْحَجْرِ؟ قَالَ: كَانَ يُقَالُ إِنَّهَا مَسَاكِينُ الْحِنْ». أخرجه أبو داود^(٣)

والنسائي^(٤). [ضعيف]

حديث: «عبد الله^(٥) بن سرجس» بسين مهملة مفتوحة، فراء ساكنة، فجيم مكسورة،

فسين مهملة، بزنة نرجس.

«قال: نهى رسول الله ﷺ عن أن ييال في الحجر^(٦)» بضم الجيم، وسكون الحاء المهملة،

الثقب.

(١) في «الجامع» (١١٦/٧) رقم ٥٠٩٢.

(٢) في «السنن» رقم (٢٦) وهو حديث حسن بشواهده، وقد تقدم.

(٣) في «السنن» رقم (٢٩).

(٤) في «السنن» رقم (٣٤). وأخرجه أحمد ٨٢/٥، الحاكم في «المستدرک» (١/١٨٦)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (١/٩٩). وهو حديث ضعيف.

(٥) انظر: «التقريب» (١/٤١٨ رقم ٣٣٢)، «الاستيعاب» رقم (١٤٩٧) ط الأعلام.

(٦) الجُّحْر: كل شيء يحترقه الهوام والسُّباع لأنفسها. «القاموس المحيط» (ص ٤٦١).

«قيل لقتادة» راوي الحديث، ولفظ أبي داود^(١): «قالوا» وهكذا لفظه في «الجامع»^(٢).

«قال: كان يقال: إنها مساكن الجن» فالبول في مساكنهم أذية لهم، لا يحل، وقد يخرج عليه

ما يؤذيه منها.

قوله: «أخرجه النسائي».

السادس: حديث (عبد الله بن مغفل رضي الله عنه):

٦- وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي

مُسْتَحَمٍّ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ». أخرجه أصحاب السنن^(٣). [ضعيف]

وزاد أبو داود: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

«قال: قال رسول الله ﷺ: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمٍّ»، بضم الميم، وسكون السين

المهملة، فمثناة فوقية، فحاء مهملة مفتوحة، مأخوذ من الحميم، وهو الماء الحار الذي يغتسل به.

«فإنَّ عامة الوسواس» بفتح الواو.

«منه» قال الخطابي^(٤): إنها نهى عن ذلك، إذا لم يكن المكان حدرًا مستويًا لا تراب عليه،

صلباً أو مبلطاً أو لم يكن له مسلك ينفذ منه البول ويسيل [٢٤٢ب] منه الماء، فيتوهم المغتسل أنه

(١) في «السنن» رقم (٢٩).

(٢) (١١٧/٧) رقم (٥٠٩٣).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٢٧)، والترمذي رقم (٢١)، وابن ماجه رقم (٣٠٤)، والنسائي (٣٤/١)، وأخرجه

أحمد (٥٦/٥)، وهو حديث ضعيف؛ لأنه من رواية الحسن عن عبد الله بن مغفل، والحسن، مدلس، وقد عنعنه.

وفي النهي عن البول في المغتسل حديث صحيح، أخرجه أبو داود رقم (٢٨)، والنسائي رقم (٢٣٨)، عن حميد

الحميري - وهو ابن عبد الرحمن - قال: لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة قال: نهى رسول الله

ﷺ أن يمشط أحدنا كل يوم، أو يبول في مغتسله» وهو حديث صحيح.

(٤) في «معالم السنن» (٢٩/١) - مع السنن.

أصابه شيء من قطره و رشاشه، فيورثه الوسواس، والوسواس ممّا يستعاذ منه، فكيف يتعرض له، والوسواس هو ما يحصل في النفس من الأفكار، والأحاديث التي تزعجه ولا تدعه يستقر على حاله.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، وزاد أبو داود^(١): ثم يغتسل فيه».

قلت: وقد سقطت هذه الجملة من رواية الترمذي والنسائي وابن ماجه.

وذكر ابن الأثير^(٢): الفرع الرابع، البول في الإناء، وذكر فيه.

الحديث السابع:

٧- وعن أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها قالت: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ،

يَبُولُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ. أخرجه أبو داود^(٣) والنسائي^(٤). [حسن لغيره]

حديث «أميمة^(٥) بنت رقيقة» كلاهما بالتصغير، وفي أبي داود^(٦): عن حكيمة بنت أميمة

بنت رقيقة، والكل بالتصغير، ورقيقة بقافين.

(١) في «السنن» رقم (٢٧).

(٢) في «الجامع» (١١٩/٧).

(٣) في «السنن» رقم (٢٤).

(٤) في «السنن» رقم (٣٢).

وأخرجه ابن حبان رقم (١٤٢٦)، والحاكم (١٦٧/١)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (١٩٤)، والبيهقي (٩٩/١)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٤ / رقم ٤٧٧) وهو حديث حسن لغيره.

(٥) وحكيمة بنت أميمة بنت رقيقة عن أمها، وعن ابن جريج، قال الحافظ في «التقريب» رقم (٨٥٦٥): لا تعرف، وابن جريج مدلس وقد صرح بالتحديث في رواية النسائي.

وللحديث شاهد عن عائشة رضي الله عنها، أخرجه ابن خزيمة رقم (٦٥)، والنسائي رقم (٣٣)، بسند صحيح، عنها قالت: كنت مستندة النبي ﷺ إلى صدري فدعا بطست فبال فيها.

(٦) في «السنن» رقم (٢٤).

«قالت: كان لرسول الله ﷺ قدح من عَيْدَانِ» بفتح العين المهملة، وسكون المثناة التحتية ودال مهملة.

قال في «الصحيح»^(١): الْعَيْدَانُ: الطوال من النخل الوحداة عيدانه:

«تحت سريره يبول فيه من الليل».

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

وذكر ابن الأثير^(٢) هنا فرعاً في استقبال القبلة واستدبارها، فذكر حديث أبي أيوب وهو:

الثامن: حديث (أبي أيوب رضي عنه):

٨- وعن أبي أيوب رضي عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا

تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ عَرَّبُوْا». قال أبو أيوب: فَلَمَّا قَدِمْنَا الشَّامَ وَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ

قِبَلَ الْقِبْلَةِ فَنَحَرَفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. أخرجه الستة^(٣)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا» تعظيماً لها

عن استقبالها بالفروج واستدبارها بها.

«ولكن شرقوا أو غربوا»، قال في «النهاية»^(٤): هذا الأمر لأهل المدينة، ومن كانت قبلته

على ذلك السَّمت مَن هو في جهتي الجنوب والشمال، أمّا من كانت قبلته في جهة الشرق أو

الغرب فلا يشرق ولا يغرب^(٥).

(١) للجوهري (٦/ ٢١٦٢)، وانظر: «القاموس المحيط» (ص ٣٨٦).

(٢) في «الجامع» (٧/ ١٢٠).

(٣) البخاري رقم (٣٩٤)، ومسلم رقم (٢٦٤)، وأبو داود رقم (٩)، والترمذي رقم (٨)، وابن ماجه رقم

(٣١٨)، والنسائي (١/ ٢٣)، وأخرجه أحمد (٥/ ٤١٥) وهو حديث صحيح.

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٨٦١).

(٥) ثم قال: إنما يجتنب أو يشتمل.

«قال أبو أيوب: فلما قدمنا الشام» في فتوحهم لها.

«وجدنا مراحيض»^(١) بفتح الميم وحاء مهملة وضاد معجمة، جمع مرحاض وهو المغتسل وموضع قضاء الحاجة، من الرحض وهو الغسل.

«قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها» نميل عنها.

«ونستغفر الله» لبانيها أو كنّا إذ قعدنا [قبل تأملها]^(٢) فاستقبلنا [٢٤٣ ب] القبلة، وحديث أبي أيوب: دالٌّ على تحريم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط؛ لأن التحريم أصل النهي، ولا يحمل على خلافه إلاّ بدليل، وللعلماء خلاف في ذلك، وأقوال أوضحناها في «سبل السلام»^(٣) وفي «العدة حاشية شرح العمدة»^(٤).

قوله: «أخرجه الستة، وهذا لفظ الشيخين».

- وفي رواية لمالك^(٥): «أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ قَالَ وَهُوَ بِمَصْرَ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهِذِهِ الْكَرَائِيسِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِفَرْجِهِ». [صحيح]

قوله «شَرُّوْا أَوْ عَرَّبُوْا»: أمر لأهل^(٦) المدينة، ولمن قبلته على ذلك السمت، فأما من كانت قبلته إلى الشرق، أو الغرب فلا يستقبلها.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٦٤٤)، «غريب الحديث» للهرابي (٣/١٤٣).

(٢) كذا رسمت في «المخطوط».

(٣) (١/٣٠١-٣٠٥) بتحقيقي.

(٤) (١/١٧٣-١٧٦).

(٥) في «الموطأ» (١/١٩٣) وقد تقدم.

(٦) قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/٨٦١).

«وَالْمَرَا حِضُّ»^(١): جمع مرحاض: وهو المغتسل، وموضع قضاء الحاجة.

«وَالْكِرَائِيْسُ»^(٢): بياءين معجمتين بنقطتين من تحت جمع كرياس، وهو الكنيف المشرف

على سطح بقناة إلى الأرض، فإذا كان أسفل فليس بكرياس.

قوله: «وفي رواية لملك»^(٣) أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ قَالَ وَهُوَ بِمِصْرَ: والله ما أدري كيف أصنع بهذه

الكرائيس؟» قال ابن الأثير^(٤): بيائين معجمتين بنقطتين، نقطتين من تحت، جمع كرياس^(٥) وهو

الكنيف المشرف على سطح بقناة إلى الأرض، فإذا كان أسفل فليس بكرياس. انتهى.

يريد بلا مسقط، وقد نقله المصنف.

«وقد قال رسول الله ﷺ: إذا ذهب أحدكم لغائط أو بول فلا يستقبل القبلة ولا

يستدبرها بفرجه».

التاسع:

٩- وعن مروان الأصفر قال: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ~~هَهِهْهَهْ~~ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ

جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نُهِِيَ عَنْ

ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ. أخرجه أبو داود^(٦). [حسن]

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦٤٤)، «غريب الحديث» للهرابي (٣/ ١٤٣).

(٢) سيأتي شرحها.

(٣) في «الموطأ» (١/ ١٩٣).

(٤) في «غريب الجامع» (٧/ ١٢١).

(٥) انظر: «غريب الحديث» للهرابي (٣/ ١٤٣)، «الفائق» للزمخشري (٣/ ٢٥٨).

(٦) في «السنن» رقم (١١).

قلت: في سنده: الحسن بن ذكوان البصري، أبو سلمة.

قوله: «وعن مروان^(١) الأصفر» هو أبو خليفة البصري، قيل: اسم أبيه خاقان؟ وقيل: سالم، ثقة من الرابعة.

«قال: رأيت ابن عمر ~~هههه~~ أناخ راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت له: أبا عبد الرحمن أما قد نهى عن هذا؟ قال: بلى، إنما نُهي عن ذلك في الفضاء»، بالمد: الأرض الواسعة.

«فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس»، قال في المحكم^(٢): البأس الحرب، ثم كثر حتى قيل: لا بأس عليك، أي: لا خوف عليك.

قال الشيخ ولي الدين: فقلوه: فلا بأس أي: فلا خوف عليك من ارتكاب ذلك، فإنه جائز^(٣).

قال الخطابي^(٤): «هذا أولى ما يذهب إليه؛ لأن فيه جمعاً بين الأخبار المختلفة واستعمالها على وجوهها كلها، وفي قول أبي أيوب: تعطيل لبعض الأخبار وإسقاط له، قال: والمعنى في ذلك أن

قال ابن حجر في «التقريب» رقم (١٢٤٠): «صدوق يخطئ، ورمي بالقدر وكان يُدلس»، وفي هذا الحديث قد عنعن، فيكون هذا الإسناد ضعيف.

وأخرجه الحاكم (١/١٥٤)، وقال: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، قلت: الحسن بن ذكوان إنما أخرج له البخاري متابعة، وقد صرح الحسن بن ذكوان هنا بالتحديث فانتفت علة التدليس.

وقد حسنه النووي في «الخلاصة» (١/١٥٤). وهو حديث حسن.

(١) انظر: «التقريب» رقم (١٢٤٠).

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ) (٨/٥٦١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/٢٤٥).

(٤) في «معالم السنن» (١/١٩ - مع السنن).

الفضاء من الأرض موضع للصلاة، ومتعبد للملائكة والإنس والجن، والقاعد فيه هدف للأبصار، وهذا المعنى مأمون في الأبنية.

قلت: وقد روي هذا المعنى عن الشعبي، فأخرج البيهقي^(١) عن عيسى^(٢) الخياط قال: قلت للشعبي: أنا أعجب من خلاف أبي هريرة وابن عمر، فإن ابن عمر قال: دخلت بيت حفصة فحانت مني التفاته، فرأيت كنيف [٢٤٤ب] رسول الله ﷺ مستقبل القبلة، وقال أبو هريرة: إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها،! قال الشعبي: صدقاً جميعاً، أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء، إن الله عبادةً ملائكة وحناء يصلون، فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم، وأما كنفهم تبني لا قبلة فيها^(٣). انتهى.

قوله: «أخرجه أبو داود».

العاشر: حديث (ابن عمر):

١٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ رضي الله عنها لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ. أخرجه الستة^(٤)، وهذا لفظ الشيخين.

[صحيح]

(١) في «السنن الكبرى» (٩٣/١). قال البيهقي: وهكذا رواه موسى بن داود وغيره، عن حاتم بن إسماعيل، إلا أن عيسى بن أبي عيسى الخياط هذا هو عيسى بن ميسرة، ضعيف.

(٢) قال الحافظ في «التقريب» رقم (٥٣١٧): عيسى بن أبي عيسى الحنّاط الغفاري، أبو موسى المدني، أصله من الكوفة، واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه: الخياط، بالمعجمة والتخافية، وبالموحدة، وبالمهمل والنون، كان قد عالج الصنائع الثلاث، وهو متروك.

(٣) أخرجه ابن ماجه رقم (٣٢٣) مختصراً، وهو حديث ضعيف جداً.

(٤) أخرجه البخاري رقم (١٤٥)، ومسلم رقم (٢٦٦)، وأبو داود رقم (١٢)، والترمذي رقم (١١)، وابن ماجه رقم (٣٢٢)، والنسائي رقم (٢٣)، وأخرجه أحمد (١٢/٢)، وابن أبي شيبة (١٥١/١)، والدارمي

- ولمسلم^(١) في أخرى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ نَاسٌ: إِذَا قَعَدْتَ لِحَاجَتِكَ، فَلَا تَقْعُدْ مُسْتَقْبِلَ

الْقِبْلَةِ، وَلَا يَبْتَئِ الْمَقْدِسَ، لَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ رضي الله عنها وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [صحيح]

«قال: ارتقيت فوق بيت حفصة» في أبي داود^(٢): «ولقد ارتقيت على ظهر البيت» وليس

فيه «لبعض حاجتي».

«فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام، مستدبر القبلة» قال الحافظ^(٣): إنه لم

يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة، وإنما صعد السطح لحاجته فحانت منه

إلتفاتة، نعم، لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة من غير قصد، أحب أن لا يخلي ذلك عن فائدة،

فحفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه إنهاراه من جهة ظهره حتى ساغ له تأمل الكيفية المذكورة من

غير محذور، ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها، وكذا

كان رحمته الله. انتهى.

قوله: «أخرجه الستة».

قلت: بألفاظ عدة.

«وهذا لفظ الشيخين».

قلت: لفظ مسلم^(٤): «ولقد رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً على لبنتين

مستقبلاً بيت المقدس لحاجته».

(١/ ١٧١)، وأبو عوانة (١/ ٢٠١)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٦١)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (١٧٧)،

والبيهقي (١/ ٩٢). وهو حديث صحيح.

(١) في صحيحه رقم (٦١/ ٢٦٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٢).

(٣) في «فتح الباري» (١/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٤) في صحيحه رقم (٦١/ ٢٦٦).

وفي لفظ^(١): «رقيت على بيت أختي حفصة [فرأيت رسول الله ﷺ]^(٢) قاعداً لحاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة».

ولفظ البخاري^(٣): «ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام». انتهى.
قوله: «ولسلم».

قلت: لفظه^(٤): عن واسع بن حبان قال: كنت أصلي في المسجد [الحرام]^(٥) وعبد الله ابن عمر مسند ظهره إل القبلة، فلما قضيتُ صلاتي انصرفت إليه من شقِّي. فقال عبد الله قوله: «وذكر الحديث» أي: الماضي، لكن لفظه عند مسلم^(٦): «فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس [٢٤٥ب] لحاجته». انتهى.

هذا لفظه في الرواية التي فيها: «قال عبد الله» وليس إلا استقباله بيت المقدس فقط، وهي إحدى روايات البخاري^(٧)، وفيها زيادة.

(١) في صحيحه رقم (٢٦٦/٦٢).

(٢) ما بين الحاصرتين سقطت من «المخطوط» (أ.ب) وأثبتناها من صحيح مسلم.

(٣) في صحيحه رقم (١٤٨).

(٤) أي: في «صحيح مسلم» رقم (٢٦٦/٦١).

(٥) ليست في «صحيح مسلم».

(٦) في صحيحه رقم (٢٦٦/٦١) وقد تقدم.

(٧) في صحيحه رقم (١٤٥).

الحادي عشر: حديث (حذيفة رضي الله عنه):

١١- وعن حذيفة^(١) رضي الله عنه قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْتَهَى إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً.

[صحيح]

قوله: «فانتهى إلى سباطة^(٢) قوم» بضم السين المهملة، فموحدة خفيفة، فطاء مهملة، فسرها المصنف بالكناسة، وهي أيضاً المزبلة وتكون بفناء الدار، مرفقاً لأهلها، وتكون في الغالب سهلة لا يرتد منها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك؛ لأنها لا تخلوا عن النجاسة، وبهذا يندفع إيراد من استشكله لكون البول يوهي الجدار وفيه أضرار، فقول: إنما بال فوق السباطة، لا في أصل الجدار، وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه^(٣).

- وفي رواية عن أبي وائل قال: «كَانَ أَبُو مُوسَى رضي الله عنه يُشَدُّ فِي الْبَوْلِ، وَيَبُولُ فِي قَارُورَةٍ وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِيزِ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: وَدِدْتُ أَنَّ صَاحِبَكُمْ لَا يُشَدُّ هَذَا التَّشْدِيدَ لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَتَمَاشَى، فَأَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ فَبَالَ، فَأَنْتَبَذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُ فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ».

أخرجه الخمسة^(٤): وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

(١) أخرجه أحمد (٤٠٢/٣٨٢/٥)، والبخاري رقم (٢٢٤) وأطرافه: (٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٧١)، ومسلم رقم (٢٧٣/٧٣)، وأبو داود رقم (٢٣)، والنسائي رقم (١٨، ٢٦، ٢٧، ٢٨)، والترمذي رقم (١٣)، وابن ماجه رقم (٣٠٥)، والدارمي (١/١٧١)، وأبو عوانة (١/١٩٨)، وابن خزيمة رقم (٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٠، ٢٧٠، ٢٧٤).

وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٣٢٨)، «النهاية في غريب الحديث» (١/٧٤٩).

(٣) (١/١٩٨).

(٤) انظر: «التعليقة» رقم (١).

«السُّبَّاطَةُ»^(١): الكناسة والزبالة.

قال الخطابي^(٢): وسبب بوله ﷺ قائماً مرض اضطره إليه.

«وَالْإِثْبَادُ»: الانفراد والاعتزال ناحية^(٣): وإدناؤه^(٤) إليه ليستتر به عن المأزّة.

قوله: «وفي رواية عن أبي وائل»^(٥) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة،

مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز.

«قال: كان أبو موسى» أي: الأشعري الصحابي.

(يشدد في البول ويبول قاعداً في قارورة)

قوله: «قال حذيفة» أي: ابن اليمان.

(وددت أن صاحبكم) يعني: أبا موسى، والخطاب لأبي وائل.

«لا يشدد» في البول.

«هذا التشديد» بحيث يبول قاعداً في قارورة يريد، فإنه خلاف السنة، واستدل له بقوله:

«لقد رأيتني» رأيت نفسي.

«أنا ورسول الله ﷺ نتماشى، فأنتى سُبَّاطَةُ قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال»

أي: قائماً، والقائم يتعرض لرشاش البول، فلم يلتفت ﷺ إلى هذا الاحتمال، ولم يتكلف البول

في قارورة، واختلف العلماء فيما يتطايّر إلى البائل مثل رؤوس الإبر من البول، فقال مالك^(٦):

(١) تقدم شرحها.

(٢) في «معالم السنن» (٢٧/١) - مع السنن.

(٣) ذكره ابن الأثير في «غريب الجامع» (١٢٧/٧).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٣٢٩/١).

(٥) انظر: «التقريب» (١/٣٥٤ رقم ٩٦).

(٦) انظر: «التقريب» (١/٣٥٤ رقم ٩٦).

يغسله استحباباً، وقال الشافعي^(١): يغسله وجوباً، وسهل أبو حنيفة^(٢) كما في سائر النجاسات، وقال النووي^(٣): كانوا يرخصون في القليل من البول.

قال ابن حبان: إنما بال قائماً؛ لأنه لم يجد مكاناً يصلح للقعود، فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة رخوة يتخللها [٢٤٦ ب] البول، فلا يرتد إلى البائل منه شيء.

وقيل: إنما بال قائماً؛ لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت، فقبل ذلك لكونه قريباً من الديار^(٤).

وقيل: إنما فعل ذلك لجرح كان بمأبطه، ففي بعض الروايات عند الحاكم^(٥) وغيره^(٦): «من وجع كان بمأبطه»^(٧) وهو بهمزة ساكنة، فموحدة ومعجمة، عرق في باطن الركبة.

ولو^(٨) صحَّ هذا لكان يغني عن جميع ما تقدم، لكن ضعفه^(٩) الدارقطني والبيهقي.

والأظهر أنه جعل ذلك لبيان^(١٠) الجواز، وكان أكثر أحواله البول من قعود.

(١) انظر: «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/ ٨٧).

(٢) انظر: «البيان» للعمري (١/ ٢١٣)، «المجموع شرح المذهب» (٢/ ١٠٠)، انظر: «البنية في شرح الهداية» (١/ ٧٥٧).

(٣) انظر: «البنية في شرح الهداية» (١/ ٧٥٧).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٣٠).

(٥) في «المستدرک» (١/ ١٨٢) وقال: هذا حديث صحيح تفرد به حماد بن غسان، ورواته كلهم ثقات، وتعقبه الذهبي بقوله: حماد ضعفه الدارقطني.

(٦) كالبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٠١) وهو حديث ضعيف.

(٧) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣١).

(٨) قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٣٠).

(٩) وهو حديث ضعيف.

(١٠) انظر: «شرح السنة» (١/ ٣٨٧)، فتح الباري (١/ ٣٣٠).

قوله: «فممت عن يمينه حتى فرغ» فيه أنه لا يشرع الإبعاد في الذهاب، إلا عند إرادة الغائط.

قوله: «أخرجه الخمسة وهذا لفظ الشيخين».

وعن نافع قال: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَبُولُ قَائِمًا. أخرجه مالك^(١).

الثاني عشر: حديث (عمر).

١٢- وعن عمر رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ «يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا فَمَا

بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ»^(٢). [ضعيف]

- وروى عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قَالَ عُمَرُ: مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسَلَمْتُ.

أخرجه الترمذي^(٣)، وقال^(٤) هذا أصح عن عمر، وضعف الرواية الأولى. قال: ومعنى النهي عن البول قائماً على التأديب لا على التحريم.

قال^(٥): وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا».

(١) في «الموطأ» (١/٦٥ رقم ١١٢) وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي في «السنن» (١/١٧) معلقاً، وابن ماجه رقم (٣٠٨)، والبيهقي رقم (١/١٠٢).

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١/٩٣ رقم ١٢٢): «هذا إسناد ضعيف، عبد الكريم متفق على تضعيفه، وقد تفرد بهذا الخبر... اهـ».

وهو حديث ضعيف.

(٣) في «السنن» (١/١٧-١٨).

وأخرجه البزار في «مسنده» رقم (٢٤٤-كشف) عن عبد الله بن عمر عن عمر به، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٠٦) وقال: رواه البزار ورجاله ثقات.

(٤) الترمذي في «السنن» (١/١٧-١٨).

(٥) الترمذي في «السنن» (١/١٨) معلقاً.

قال الألباني في الإرواء (١/٩٧): وقد وقفنا والحمد لله على من وصله موقوفاً ومرفوعاً.

«الجفاء»: خلاف البر واللفظ.

قوله: «وضعف الرواية الأولى» أي: التي فيها قوله ﷺ: «لا تبلى قائماً»؛ قال أبو عيسى^(١): وإنما وقع هذا الحديث من رواية عبد الكريم^(٢) بن أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أيوب السخيتاني وتكلم فيه.

قوله: «قال الترمذي» وهذا كلامه إلى قوله: قائماً، وتفسير الجفاء من كلام المصنف.

قلت: وكأن حمل الترمذي على ذلك؛ لثبوت أنه ﷺ بال قائماً.

قوله: «أخرجه الترمذي».

الثالث عشر: حديث (عائشة رضي الله عنها).

١٣- وعن عائشة رضي الله عنها: أَمَّا كَأَنَّتْ تَقُولُ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِماً فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا. أخرجه الترمذي^(٣) والنسائي^(٤). [صحيح]

أمّا الموقوف: فأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٨٥) عن قتادة عن ابن بريدة عن ابن مسعود أنه كان يقول: «أربع من الجفاء: أن يبول قائماً، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه، وليس بين يديه شيء يستره، ومسح الرجل التراب على وجهه وهو في صلاته، وأن يسمع المؤذي فلا يجيبه في قوله».

وقال: «وكذلك رواه الجريري عن ابن بريدة عن ابن مسعود».

قلت: فهو عنه صحيح موقوفاً.

وأمّا المرفوع: فقد أخرجه البزار في «مسنده» رقم (٥٤٧- كشف)، والبخاري في «تاريخه» (٢/ ١/ ٥٦)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٥٩٩٨)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٨٣)، وقال رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، ورجاله البزار رجال الصحيح اهـ. وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

(١) في «السنن» (١٧/ ١).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٠٣- ٦٠٤).

(٣) في «السنن» رقم (١٢).

(٤) في «السنن» رقم (٢٩).

قوله: «فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً» وكان يفعل يفيد الاستمرار، وهو صحيح، لا تنافيه رواية بوله قائماً، كما في رواية حذيفة^(١)؛ لأنها حالة نادرة، لا تنافي الاستمرار.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٢) حديث عائشة أحسن شيء في هذا الباب وأصح. انتهى.

«والنسائي».

الرابع عشر: حديث (عبد الله بن جعفر رحمته الله).

١٤ - وعن عبد الله بن جعفر رحمته الله قال: أَرَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرَّ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ، أَوْ حَائِشٌ نَخْلٍ. أخرجه مسلم^(٣). [صحيح]

«الْهَدَفُ»^(٤): هنا المرتفع.

«وَالْحَائِشُ»^(٥): الحائط من النخل.

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٠٧)، وفيه شريك بن عبد الله القاضي وهو سبيء الحفظ، لكن تابعه سفيان عند أحمد في «المسند» (١٣٦/٦/١٩٢)، وأبو عوانة (١/١٩٨)، والحاكم (١/١٨١)، والبيهقي (١/١٠١)، وسنده صحيح. عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن».

وهو حديث صحيح.

(١) تقدم تخريجه وهو حديث صحيح.

(٢) أي: الترمذي في «السنن» (١/١٧).

(٣) في صحيحه رقم (٣٤٢/٧٩). وأخرجه أحمد (١/٣٠٤)، وابن ماجه رقم (٣٤٢) وهو حديث صحيح.

(٤) قال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» (ص ١١١٤): الهدف كل مرتفع من بناء أو كنب رجل أو جبل.

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٧٦١).

قوله: «وكان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته هدف» بفتحيتين، يأتي تفسيره للمصنف.

«أو حائش نخل» بالحاء المهملة، والهمزة بعد الألف ثم شين معجمة، فسره المصنف وابن الأثير^(١) بالحائط من النخل، وهو البستان، ويقال فيه حش، بفتح الحاء وضمها.
قوله: «أخرجه مسلم».

الخامس عشر:

١٥- وعن عبد الرحمن بن حسنة رحمته الله قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ فَوَضَعَهَا، ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا، فَبَالَ إِلَيْهَا، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: انْظُرُوا يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ، فَسَمِعَهُ، فَقَالَ: «أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبُ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا أَصَابَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ قَرَضُوهُ بِالْمَقَارِيزِ فَتَنَاهُمْ صَاحِبُهُمْ فَعُذِّبَ فِي قَبْرِهِ». أخرجه أبو داود^(٢) والنسائي^(٣). [صحيح]
حديث: «عبد الرحمن^(٤) بن حسنة» بفتح المهملتين ثم نون، أخو شرحبيل [٢٤٧ ب]، فيما قيل: صحابي له حديث عن أبي موسى.

لفظ أبي داود^(٥): «انطلقت أنا وعمرو بن العاص إلى النبي ﷺ». قوله: «كما تبول المرأة» كأنه يريد من قعود.

«فسمعه» أي: النبي ﷺ.

«فقال» كأن المراد بعد فراغه من بوله.

(١) في «غريب الجامع» (١٢٩/٧).

(٢) في «السنن» رقم (٢٢).

(٣) في «السنن» رقم (٣٠١) وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٤٦)، وهو حديث صحيح.

(٤) انظر: «الاستيعاب» رقم (١٥٤٦).

(٥) في «السنن» رقم (٢٢) وهو كما قال الشارح.

«أوما علمت ما أصاب صاحب بني إسرائيل» لفظ أبي داود^(١): «ألم تعلموا ما لقي صاحب بني إسرائيل» ثم ذكر لهم القصة.
«كانوا إذا أصابهم شيء من البول» لفظ أبي داود^(٢) في حديث أبي موسى «جلد أحدهم» وفي رواية^(٣): «جسد أحدهم».

«قرضوه بالمقاريض فنهاهم» أي: عن قرضهم ما أصابهم.

«صاحبهم فعذب في قبره» ظاهره أنه عذب لأجل نهيهم، ولفظ أبي داود^(٤): «قطعوا ما أصابه البول منهم» والحديث يدل على التنزه عن البول، فإن الظاهر أنهم استنكروا بوله ﷺ قاعداً، فأخبرهم أنه لأجل التنزه عن البول، فإن البائل قائماً قد لا يسلم من رشاش بوله، ثم أخبرهم بقصة بني إسرائيل ومن هنا استنبط أبو موسى^(٥) التشديد في التنزه عن البول، وأنه كان يبول قاعداً في قارورة كما سلف قريباً، وحذيفة^(٦) عارضه برواية بوله ﷺ قائماً، ولا ريب أنها حالة نادرة مرة واحدة، كما أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»^(٧) عن مجاهد قال: «ما بال رسول الله ﷺ قائماً إلا مرة في كتيب أعجبه».

(١) في «السنن» رقم (٢٢).

(٢) في «السنن» بإثر الحديث رقم (٢٢)، وهذا في رواية جرير بن عبد الحميد عن منصور، كما في «صحيح مسلم» رقم (٧٤/٢٧٣).

وخالفه شعبة عن منصور عند البخاري رقم (٢٢٦) فقال فيه: ثوب أحدهم.

(٣) انظر ما تقدم.

(٤) في «السنن» رقم (٢٢) وهو حديث صحيح.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) (١٢٢-١٢٣).

وقال النووي^(١): المراد أنهم كرهوا ذلك، وزعموا أن شهامة الرجال لا تقتضي التستر على ما كانوا عليه في الجاهلية، ويؤيده ما في رواية البغوي في معجمه، فإن في لفظه: «كما تبول المرأة وهو قاعد» وفي معجم الطبراني: «وهو جالس كما تبول المرأة».

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي» وكان عليه أن يقول: واللفظ له؛ لأن في ألفاظ^(٢) أبي داود مخالفة كما قدمنا.

السادس عشر: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

١٦- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ». أخرجه أبو داود^(٣).

[ضعيف]

«يَضْرِبَانِ» أي: يقصدان الخلاء.

(١) في «شرح صحيح مسلم» (٣/١٦٦-١٦٧).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٧/١٢٩-١٣٢).

(٣) في «السنن» رقم (١٥).

وأخرجه أحمد (٣/٣٦)، وابن ماجه رقم (٣٤٢)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (١٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٩٩-١٠٠)، والحاكم في «المستدرک» (١/١٥٧-١٥٨)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٧١) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٤٦).

قال أبو داود: هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار.

وقال الألباني في «تمام المنة»: الحديث ضعيف لا يصح إسناده وله علتان.

الأولى: طعن العلماء في رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير.

الثانية: أن هلال بن عياض في عداد المجهولين. اهـ.

وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

ومعنى «يَمُقَّتُ»^(١) يَغْضُ. قوله: «لا يخرج الرجلان» مثلاً أو أكثر أو المرأتان.

«يضر بان الغائط» أريد به هنا الخلاء، والضرب: القصد أي: يقصدان.

«كاشفين عن عورتها يتحدثان» وفي رواية جابر عند ابن السكن^(٢): «إذا تغوط [٢٤٨ ب]

الرجلان فليتوارى كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثا وإن كانا متوارين».

«فإن الله يمقت على ذلك» والمقت أشد البغض، والحديث دليل على منع التحدث عند

التغوط وهو للتحريم^(٣)، وادعى أنه لا يحرم إجماعاً وأنه للتنزيه^(٤).

قوله: «أخرجه أبو داود». قلت: وأخرجه ابن ماجه^(٥) وابن خزيمة في صحيحه^(٦)، إلا

أنهم رووه كلهم من رواية هلال بن عياض، أو عياض بن هلال، قال المنذري^(٧): لا أعرفه بجرح

ولا عدالة، وهو من أعداد المجهولين. انتهى.

السابع عشر: حديث (أنس رضي الله عنه).

١٧- وعن أنس رضي الله عنه قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنْ

الْأَرْضِ. أخرجه أبو داود^(٨) والترمذي^(٩)، وهذا لفظه. [صحيح]

(١) انظر: «القاموس المحيط» (٢٠٥).

(٢) في صحيحه كم في «بلوغ المرام» لابن حجر (٨٥/٩) بتحقيقي.

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١٠٣/٢).

(٤) ذكره الإمام المهدي في «الغيث المدرار المفتاح للكلمات الأزهارة».

(٥) في «السنن» (٣٤٢).

(٦) في صحيحه رقم (٧١).

(٧) في «مختصر السنن» (٢٤/١).

(٨) في «السنن» رقم (١٤) عن ابن عمر، وهو حديث صحيح.

(٩) في «السنن» رقم (١٤) من حديث أنس وهو حديث صحيح.

«كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة» أي قضاء حاجة التغوط.

«لا يرفع ثوبه حتى يدنوا من الأرض».

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: بَوَّبَ له^(١): باب كيف التَّكْشُفُ عند الحاجة، وساقه من حديث ابن عمر^(٢) ثم قال:

قال أبو داود^(٣): رواه عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس بن مالك وهو ضعيف.

قوله: «والترمذي واللفظ له» أي: للترمذي^(٤)، ولفظ أبي داود^(٥) إلا أنه رواه عن ابن عمر، لا عَنْ أنس.

وقال الترمذي^(٦) بعد سياقه والتبويب^(٧) له بقوله: باب في الاستتار عند الحاجة، ما لفظه: هكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش، عن أنس^(٨) بن مالك هذا الحديث.

وروى وكيع، وأبو يحيى الحَمَّانِيُّ عن الأعمش قال: قال ابن عمر: كان النَّبِيُّ ﷺ، وساق لفظ الحديث بلفظه في التيسير، وروي الحديثين مرسلين.

ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك، ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد

(١) أي: أبو داود في «السنن» (١/ ٢١ الباب رقم ٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٤) وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» (١/ ٢٢).

(٤) في «السنن» (١/ ٢٢).

(٥) في «السنن» (١/ ٢١).

(٦) في «السنن» (١/ ٢١).

(٧) في «السنن» (١/ ٢١ الباب رقم ١٠).

(٨) أخرجه الترمذي في «السنن» (١٤).

نظر أنس بن مالك قال: ورأيتُه يصلي وذكر حكاية في الصلاة. انتهى^(١) كلامه.

الثامن عشر: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اِكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ، وَمَا لَاكَ بِلِسَانِهِ فَلْيُتَلِّعْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيُسْتَرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ رَمَلٍ فَلْيُسْتَدْبِرْهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». أخرجه أبو داود^(٢). [ضعيف]

«الاستنجاء» الاستنجاء بالجهار، وهي الحجارة الصغار.

«وَالْوُتْرُ» الفرد، وقوله. «فَلْيَلْفِظْ» أي: فليرمه من فيه.

و«لَاكَ» الشيء يلوكه: إذا أداره في فيه.

و«الكثيب» ما اجتمع من الرمل مرتفعاً.

قوله: «من اكتحل فليوتر» أريد بالإيتار التثليث، وإن كان مطلقاً يصدق على غيره، لكنه

قد جاء مصرحاً به، والمراد في كل عين، وإن كان المجموع شفعاً، إلا أنه أخرج أبو يعلى^(٣)

والطبراني^(٤): «أنه عليه السلام كان إذا اكتحل جعل في عين اثنتين وواحدة [٢٤٩ب] بينهما» إلا أنه رمز

السيوطي لضعفه^(٥)، وعلى صحته يراد بالإيتار خمس مرات.

(١) الترمذي في «السنن» (٢٢/١).

(٢) في «السنن» رقم (٣٥). وأخرجه أحمد (٣٧١/٢)، وابن ماجه رقم (٣٣٧)، و(٣٤٩٨) مختصراً، وابن حبان

رقم (١٤١٠)، والحاكم (١٥٨/١)، والبيهقي (٩٤/١)، وهو حديث ضعيف.

(٣) في «مسنده» رقم (٢٦١١) بإسناد ضعيف جداً.

(٤) قال الهيثمي في «مجمع الزائد» (١٧١/٥): رواه الطبراني وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك.

(٥) وهو كما قال.

«من فعل فقد أحسن» وأتى بها أمر به ندباً بدليل قوله: «وإلا فلا حرج».

«ومن استجمر فليوتر» اختلف في المراد بالاستجمار في هذا الحديث، فذهب الجمهور من أهل اللغة^(١) والحديث والفقهاء، إلا أنه الاستنجاء بالأحجار مأخوذ من الجمار، وهي الأحجار الصغار.

وقيل: سُمي بذلك؛ لأنه يطيب الريح كما يطيب الاستجمار بالبخور.

وقيل: المراد به في البخور أن يأخذ ثلاث قطع، أو يأخذ منه ثلاث مرات يستعمل واحدة بعد أخرى، وهو على هذا مأخوذ من الجمر الذي يوقد.

قال القاضي عياض في «المشارك»^(٢): وقد كان مالك يقول ثم رجع عنه.

وقال الشيخ ولي الدين: يمكن حل هذا المشترك على معنيه، وهو الاستجمار، و التبخر وقد كان عمر يفعل ذلك نقله عنه ابن عبد البر^(٣)، فكان يستجمر بالأحجار، ويجمر ثيابه وترأ.

«ومن لا» يوتر «فلا حرج» عليه، استدل به المالكية^(٤) والحنفية^(٥) على أن الاستجمار يتقيد بعدد، وقالت الشافعية^(٦): نفي الحرج راجع إلى الزيادة على الثلاث جمعاً بينه وبين الأحاديث المصرحة بالجمع، لأمره ﷺ بالثلاث والنهي عن النقص عنها، وإنما نبّه على ذلك؛ لأن حكم الزيادة على الثلاث في الوضوء الكراهة.

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٤٦٩)، «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢٨٥)، «فتح الباري» (١/ ٢٥٧).

(٢) (١/ ٢٣٨)، وانظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٣٠).

(٣) «التمهيد» (١/ ٢٧-٢٨).

(٤) «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/ ٨٨-٨٩).

(٥) انظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١/ ٧٨).

(٦) «المهذب» (١/ ١١٣-١١٤).

وقيل: التحريم فيّئ أنّ الأحجار ليست كذلك، فإنه إذا أراد الإستنجاء بحجر آخر صارت شفعاً، فإنه لا يمنع من ذلك، ذكره الخطابي^(١) والبيهقي^(٢) وغيرهما^(٣).
«ومن أكل فليلفظ» بكسر الفاء، ما تخلل بين أسنانه، واللفظ: الرمي، في الصحاح^(٤):
لفظت الشيء، ألفظه لفظاً رميته.

«وما لأك^(٥) بلسانه فليبتلع» اللوك: إدارة الشيء في الفم، يقال: لأك يلوك لوكاً.
قال الشيخ ولي الدين: فيه أنه يستحب للأكل إذا بقي في فمه وأسنانه شيء من الطعام، وأخرجه بعود يتخلل به أن يلفظه ولا يبتعله، لما فيه من الاستقذار، وإن أخرجه بلسانه وهو في معنى لأكه فليبتلعه ولا [٢٥٠ب] يلفظه فإنه لا يستقذر، كذا ذكره النووي^(٦) وغيره في معنى الحديث.

ويحتمل أن يكون معناه: إنما أخرجه من بين أسنانه يرميه مطلقاً سواء أخرجه بخلاف أو بلسانه، وما بقي من آثار الطعام على لحم الأسنان سقف الحلق إن أدار عليه لسانه، ينبغي أن يبتلعه ولا يلقيه.

والفرق بينه وبين الذي استقر بين الأسنان أنّ ذاك يحصل له التغير غالباً باستقراره بينها، بخلاف ما هو على ظاهرها.

(١) في «معالم السنن» (٣٤ / ١).

(٢) في «السنن الكبرى» (٩٤ / ١).

(٣) انظر: «الفتح» (٢٥٧ / ١).

(٤) للجوهري (١١٧٩ / ٣).

(٥) ذكره ابن الأثير في «غريب الجامع» (١٣٣ / ٧).

(٦) انظر: «المجموع» (١١١ / ٢، ١٢٠ - ١٢٤).

«من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، ومن أتى الغائط فليستتر، وإن لم يجد إلا كثيباً»
بالمثلثة «من رمل»^(١) قال في «الصحاح»^(٢): هو التل، وفي «النهاية»^(٣) هو الرمل المستطيل
المحدود.

«فليستدبره» بالموحدة أي: فليوله دبره، أي: ظهره.

«فإنَّ الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم» قال الشيخ ولي الدين: جمع مقعدة: وهي تطلق على
شيئين، ذكرهما في «الصحاح»^(٤).
أحدهما: السافلة أي: أسفل البدن.

والثاني: موضع القعود، وكل من المعنيين إرادته هنا محتملة، أي: أنَّ الشيطان يلعب
بأسافل بني آدم، أو بمواضع قعودهم لقضاء الحاجة، فعلى الأول: الباء للإلصاق، وعلى الثاني:
للظرفية نحو: «تَجْنِيَهُمْ بِسَحَرٍ»^(٥)، أي: في سحر.

قال: وكلام الخطابي^(٦) يوافق الثاني، فإنه قال: معناه أنَّ الشيطان يحضر تلك الأمكنة
ويرصدها؛ لأنها مواضع يهجر فيها ذكر الله، وتكشف فيها العورات، وهو معنى قوله: «إن هذه
الحشوش محتضرة» فأمر عليه السلام بالتستر ما أمكن، وأن لا يكون قعود الإنسان في براح من الأرض

(١) انظر نص العبارة كما هي في «الصحاح».

(٢) للجوهري (٢٠٩/١) حيث قال: «الكتب الرمل» أي: اجتمع، وكل شيء ما انصب في شيء فقد أنكتب
فيه، ومنه سمي الكتيب من الرمل؛ لأنه انصب في مكان فاجتمع فيه، والجمع الكتبان، وهي تلال الرمل.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٥٢٤).

(٤) للجوهري (٢/٥٢٥).

(٥) سورة القمر الآية: ٣٤.

(٦) في «معالم السنن» (١/٣٣ - مع السنن).

تقع عليه أبصار الناظرين، فيتعرض لإنتهاك الستر، أو تهب الريح عليه، فيصيبه البول، فيلوث ثيابه أو بدنه، فكل ذلك من لعب الشيطان، وقصده إياه بالأذى والفساد.

«ومن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج».

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وقال^(١) رواه أبو عاصم، عن ثور، قال حصين الحميري: يريد عن أبي سعيد [٢٥١ب] عن أبي هريرة.

قال^(٢): ورواه عبد الملك بن الصباح، عن ثور فقال أبو سعيد الخير، قال أبو داود^(٣): أبو سعيد الخير من أصحاب النبي ﷺ. انتهى.

ولكن الذي في أصل أبي داود في سياق أول الحديث، عن الحصين الخبراني بضم الحاء المهملة، وسكون الموحدة وراء، نسبة إلى خيران بطن من حمير، فقوله: في الطريق الآخر الحميري صحيح، وأبو الخير ذكره ابن حبان من ثقات^(٤) التابعين.

وقال النووي^(٥): المشهور أنه تابعي.

التاسع عشر: حديث (جابر رضي الله عنه).

١٩ - وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ. أخرجه

أبو داود^(٦). [صحيح]

(١) أبو داود في «السنن» (٣٤ / ١).

(٢) في «السنن» (٣٤ / ١).

(٣) في «السنن» (٣٤ / ١).

(٤) (٥٦٨ / ٥) وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣٩٣ / ٢).

(٥) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١٢٠ - ١٢١).

(٦) في «السنن» رقم (٢).

«أن النبي ﷺ كان إذا أتى البراز» بفتح الموحدة الفضاء، وبالكسر نفس الخارج، كذا في

التوشيح.

«انطلق حتى لا يراه أحد» هو كحديث المغيرة^(١): «كان إذا ذهب أبعد».

قوله: «أخرجه أبو داود».

العشرون: حديث (سلمان رضي الله عنه).

٢٠- وعن سلمان رضي الله عنه: وَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّا نَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ. قَالَ: أَجَلٌ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ، أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَهِيَ عَنِ الرَّوْثَةِ وَالْعِظَامِ، وَقَالَ: لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. أخرجه الخمسة^(٢) إلا البخاري، واللفظ لمسلم. [صحيح]

«وقال له المشركون» أي: واحد منهم وجمع لكون باقيهم يوافقونه.

«إنا نرى صاحبكم يعلمكم حتى الخِرَاءَةِ» الخِرَاءَةُ^(٣) بكسر الخاء المعجمة، والمد لهيئة

الحدث، وأما نفس الحدث فبفتح الخاء^(٤) وكسرها، وحذف الهاء مع المد.

«قال: أجل» أي: نعم، ومراد سلمان أنه علمنا ما نحتاج إليه في ديننا.

«لقد نهانا أن يستنجي أحدنا بيمينه» تقدم.

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٣٥) وهو حديث صحيح.

(١) تقدم تحريجه وهو حديث صحيح لغيره وقد تقدم.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٢٦٢/٥٧)، وأبو داود رقم (٧)، والترمذي رقم (١٦)، وابن ماجه قم (٣١٦)، والنسائي رقم (٤١) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «الصحيح» (١/٤٦-٤٧).

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (١/٤٧٧).

«أو يستقبل القبلة بغائط أو بول» وكذا نهى عن استدبارها كما تقدم، ونهى في الاستجمار «عن الروثة، والعظام» فلا يجوز الاستجمار بهما، وعلل في الحديث: «أن الروثة ركس»، وفي آخر: «إنها طعام دواب الجن، وإنّ العظام قوتهم»، واستوفينا ذلك في «سبل السلام»^(١).

«وقال: لا يستنجي أحدكم بلون»^(٢) ثلاثة أحجار» هو نص في استيفاء ثلاث مسحات، فلا بد من إزالة النجاسة، واستيفاء ثلاث مسحات قالوا: ولو بحجر واحد له ثلاثة أحرف.

قلت: الحديث يقتضي ثلاث أحجار بنصه، وإلحاق غيرها بها من باب القياس بملاحظة المعنى المراد، وهو إزالة النجاسة.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري [٢٥٢ب] واللفظ لمسلم».

-وله^(٣) في رواية عن جابر رضي الله عنه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ».

[صحيح]

قال الخطابي^(٤) «الخِزَاءُ» مكسورة الخاء ممدودة الألف: التخلي والقعود للحاجة.

قال^(٥): وأكثر الرواة يفتحون الخاء، ولا يمدون الألف، وقال الجوهر في «الصحاح»^(٦):

الخِزَاءُ بالفتح والمد.

(١) (١/٢٩٤-٢٩٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/١٥٦). «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/٨٨-٩٠).

(٣) أي: لمسلم في صحيحه رقم (٢٣٩/٢٤).

وأخرجه أحمد (٣/٣٣٦) (٣/٢٩٤)، وأبو عوانة (١/٢١٩)، وهو حديث صحيح.

(٤) في «معالم السنن» (١/١٧ - مع السنن).

(٥) أي: الخطابي في «معالم السنن» (١/١٧ - مع السنن).

(٦) (١/٤٦-٤٧).

قوله: «وفي رواية عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا استجمر أحدكم فليوتر»، فذكر الثلاث في غيره تمثيل، فإن لم يف فخمس فما فوقها وتر، ثم ذكر المصنف ضبط الخراء وقد قدمناه.

الحادي والعشرون: حديث (أبي قتادة).

٢١- وعن أبي قتادة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». أخرجه الخمسة^(١)، واللفظ للبخاري. [صحيح]

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ».

قيل: وجهه أن ما جاور الشيء يعطى حكمه، فلما منع من الاستنجاء باليمين، منع من مس اليد حال خروج الخارج منها حسماً للمادة.

والمس^(٢): وإن كان الحديث في مس الذكر، لكن يلحق به الدبر قياساً، والتنصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك، وإنما خصّ الذكر بالذكر، لكون الرجال في الغالب هم الذين يخاطبون، والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خصّ.

«ولا يستنج بيمينه» قيل: المعنى فيها أنها معدة للأكل، فلو تعاطاه بها تذكره عند الأكل، فيتأذى بذلك^(٣).

«ولا يتنفس في الإناء» الذي يشرب فيه، وقد تقدم؛ لأنه يقدره على غيره، قالوا: والنهي فيه للتأديب لإرادة^(٤) المبالغة في النظافة؛ إذ قد يخرج مع النفس مخاط أو بصاق أو بخار رديء،

(١) أخرجه البخاري رقم (١٥٣، ١٥٤، ٥٦٣٠)، ومسلم رقم (٢٦٧/١٢١)، وأبو داود رقم (٣١)، والترمذي رقم (١٥)، والنسائي (٢٥/١)، وأخرجه أحمد (٣٨٣/٤)، وهو حديث صحيح.

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٥٤).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٥٤).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٥٣).

فيكسبه رائحة كريهة فيقتدر بها هو أو غيره عن شربه.

قوله: «أخرجه الخمسة واللفظ للبخاري».

الثاني والعشرون: حديث (عائشة رضي الله عنها).

٢٢ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لَطُهْرِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ

يَدُهُ الْيُسْرَى لِحَلَائِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَذَى. أخرجه أبو داود^(١). [صحيح]

«قالت: كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره» يتطهر بها عند تطهره.

«وطعامه» يأكل، وهو عام لكل ما يطعم بلا مرية، وللإخبار بأن الشيطان يأكل بيساره.

«وكانت يده اليسرى لحلائه» يستنجي بها.

«وما كان من أذى» عام لكل أذى في بدنه وغيره.

قوله: «أخرجه أبو داود» في باب^(٢): كراهية مس الذكر في الاستبراء باليمين وهذا فعل،

وقد أخرج^(٣) أيضاً حديث: «إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه [٢٥٣ ب]».

الثالث والعشرون: حديث (ابن مسعود رضي الله عنه):

٢٣ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ عُمَانَ رضي الله عنه يَقُولُ: مَا مَسَسْتُ ذَكَرِي بِيَمِينِي

مُنْذُ بَايَعْتُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَسْلَمْتُ^(٤). [ضعيف جداً]

(١) في «السنن» رقم (٣٣) وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» (١/ ٣١ الباب رقم ٣١).

(٣) أي: أبو داود في «السنن» رقم (٣١).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم (٣١١)، وهو حديث ضعيف جداً.

قال البوصيري: قلت: هكذا وقع موقوفاً عند ابن ماجه، رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في «مسنده» عن وكيع

نذكره بإسناده ومثله سواء، وقد رواه الأئمة الستة والإمام أحمد في «مسنده» من حديث أبي قتادة بلفظ: «نهى أن

يمس الرجل ذكره بيمينه». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فسر ذلك بأنه لم يستنج بها. أخرج رزين.

قوله: «ما مسست ذكرى يميني منذ بايعت بها رسول الله ﷺ» هو كلام عثمان، وهو من حسن التأدب والرعاية لشأن رسول الله ﷺ.

قوله: «فسر ذلك أنه لم يستنج بها».

قلت: بل إخباره عام أنه ما مسها قط لشيء من الأشياء، وأما عدم الاستنجاء بها فقد ثبت عنه النهي.

قوله: «أخرج رزين» وابن الأثير^(١) يئض له على مادته.

الرابع والعشرون: حديث (أنس رضي الله عنه):

٢٤- وعن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ». أخرج أبو

داود^(٢). [منكر]

«أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمته».

بَوَّب له^(٣) أبو داود باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلا، ثم ذكره.

قوله: «أخرج أبو داود».

قال: وفي الباب عن عائشة وسلمان، وأبو هريرة، وسهل بن حنيف، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم كرهوا الاستنجاء باليمين.

(١) في «جامع الأصول» (١٣٧/٧).

(٢) في «السنن» رقم (١٩).

وأخرجه الترمذي في «السنن» رقم (١٧٤٦)، وفي «الشئائل» رقم (٨٨)، والنسائي (١٧٨/٨)، وابن ماجه رقم

(٣٠٣)، وابن حبان رقم (١٤١٣)، والحاكم (١٨٧/١)، وهو حديث منكر.

(٣) في «السنن» (٢٥/١) الباب رقم (١٠).

قلت: وقال^(١): وهذا حديث منكر. انتهى. وقال النسائي^(٢): غير محفوظ.

وقال الترمذي^(٣): حسن غريب. انتهى.

وقدح أبي داود فيه؛ لأنه رواه عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، وقال^(٤):

إن الوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام. انتهى.

قلت: بل أخرجه البيهقي^(٥) من طريق يحيى بن المتوكل البصري عن ابن جريج، عن

الزهري، عن أنس، «أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله، فكان إذا دخل الخلاء وضعه». انتهى.

قال الحافظ ابن حجر^(٦): قد نوزع أبو داود في حكمه على هذا الحديث بالنكارة، مع أن

رجال رجال الصحيح، والجواب: أنه حكم بذلك؛ لأن هماماً تفرد به عن ابن جريج، وهما وإن

كانا من رجال الصحيح، فإن الشيخين لم يخرجوا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنه أخذ عنه

لما كان بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج في البصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في

هذا الحديث من ابن جريج فإنه دلّسه على الزهري بإسقاط الواسطة، وهو زياد بن سعد، ووهم

همام^(٧) في لفظه على ما أخرجه أبو داود [٢٥٤ ب] وغيره، فهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً.

(١) في «السنن» (١/ ٢٥).

(٢) في «السنن» (٨/ ١٧٨).

(٣) في «السنن» (٤/ ٢٢٩).

(٤) أبو داود في «السنن» (١/ ٢٥).

(٥) في «السنن الكبرى» (١/ ٩٤، ٩٥)، وقال: هذا شاهد ضعيف.

(٦) في «التخليص» (١/ ١٩٠).

(٧) قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١/ ٣١ - المختصر) بعد أن أورد جميع الروايات: «هذه الروايات كلها تدل

على غلط همام، فإنها مجمعة على أن الحديث إنما هو في اتخاذ الخاتم ولبسه، وليس في شيء منها نزعه إذا دخل

قال^(١): وحكم النسائي^(٢) عليه بأنه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذ في الحقيقة إذ الذي تفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً.

ثم قال: إن مُتَابِعَهُ يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، قال ابن معين: أنه لا يعرفه، أي: أنه مجهول العدالة، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٣).

وأطال ابن حجر في الكلام، ذكره في نكته^(٤) على ابن الصلاح.

الخامس والعشرون:

٢٥- وعنه هـ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». أخرجه أبو داود^(٥). [صحيح]

الخلاء، فهذا هو الذي حكم لأجله هؤلاء الحفاظ بנקارة الحديث وشذوذه والمصحح له لما لم يمكنه دفع هذا العلة حكم بغرابتها لأجلها، فلو لم يكن مخالفاً لرواية من ذكر فما وجه غرابته؟ ولعل الترمذي موافق للجماعة فإنه صححه من جهة السند لثقة الرواة واستغرابه لهذه العلة، وهي التي منعت أبا داود من تصحيح متنه، فلا يكون بينهما اختلاف، بل هو صحيح السند لكنه معلول، والله أعلم.

(١) ابن حجر في «التلخيص» (١/ ١٩٠).

(٢) في «السنن» (٨/ ١٧٨).

(٣) (٧/ ٦١٢).

(٤) (٢/ ٦١٧-٦١٨).

(٥) في «السنن» رقم (٤، ٥).

وأخرجه أحمد (٣/ ٩٩، ١٠١، ٢٨٢)، والبخاري رقم (١٤٢، ٦٣٢٢)، ومسلم رقم (١٢٢/ ٣٧٥)، والترمذي رقم (٦، ٥)، والنسائي في «المجتبى» رقم (١٩)، وفي «عمل اليوم والليلة» رقم (٧٤)، وابن ماجه رقم (٢٩٨)، وابن حبان رقم (١٤٠٧)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٢٨)، وأبو عوانة (١/ ٢١٦)، وابن أبي شيبه (١/ ١)، والبعقوي في «شرح السنة» (١/ ٣٧٦ رقم ١٨٦)، والبخاري في «الأدب» رقم (٦٩٢)، والدارمي (١/ ١٧١)، والبيهقي (١/ ٩٥)، من طرق وهو حديث صحيح.

قوله: «وعنه» أي: عن أنس رضي الله عنه.

«أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل الخلاء» أي: أراد دخوله وهو المكان الذي أُعدَّ لقضاء

الحاجة كما يدل له «دخل».

«قال: اللهم إني أعوذ بك» هذا أحد لفظي^(١) أبي داود، والآخر^(٢) فيه «بالله».

«من الخبث»^(٣) بضم الخاء المعجمة، ويجوز في الموحدة الضم والإسكان، وهو جمع خبيث،

وهو ذكور الشياطين.

«والخبائث»^(٤) جمع خبيثة وهي إناثهم.

قوله: «أخرجه أبو داود» قال الحافظ المنذري في «مختصر السنن»^(٥): وأخرجه البخاري^(٦)

ومسلم^(٧)، والترمذي^(٨) والنسائي^(٩) وابن ماجه^(١٠). انتهى.

- وزاد^(١١) في رواية: «إِنَّ هَذِهِ الْحُسُوشَ مُحْتَضِرَةٌ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ

مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». [صحيح]

(١) في «السنن» رقم (٤).

(٢) في «السنن» رقم (٥).

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ١٩٢)، «معالم السنن» (١/ ١٨ - مع السنن).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٤٤).

(٥) (١/ ١٥ - ١٦).

(٦) في صحيحه رقم (١٤٢، ٦٣٢٢).

(٧) في صحيحه رقم (١٢٢/ ٣٧٥).

(٨) في «السنن» رقم (٥، ٦).

(٩) في «السنن» رقم (١٩).

(١٠) في «السنن» رقم (٢٩٨).

(١١) في «السنن» رقم (٦) من حديث زيد بن أرقم. وهو حديث صحيح.

قوله: «وزاد» أي: أبو داود.

«في رواية» ظاهره في رواية أنس وليس كذلك، بل أخرجها عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، فكان الأولى أن يقول: وزاد في رواية عن زيد ابن أرقم^(١).

«محتضرة»^(٢) اسم مفعول أي: يحضرها الشياطين، ولذا أمر بعد الإخبار عنها بالاستعاذة.

وفي «بلوغ المرام»^(٣) من حديث أنس بلفظ: «اللهم إني أعوذ بك...» الحديث. ونسبه إلى

السبعة، إلا أنني راجعت سنن أبي داود^(٤) فلم أجد فيها كلمة: «اللهم» ووجدتها في النسائي^(٥).

الفصل الثاني: فيما يستنجي به

(الفصل الثاني) من الباب الثالث: في الاستنجاء

فيما يستنجي به

(في: ما يستنجي به)

أي: في الشيء الذي يقع به الامتثال لذلك.

(١) وهو كما قال الشارح.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٩١).

(٣) الحديث رقم (٧٩/ ٢).

(٤) بل هي عند أبي داود في «السنن» رقم (٦) عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء، قال:

عن حماد: «قال: اللهم إني أعوذ بك» وقال: عن عبد الوارث: «قال: أعوذ بالله من الخبث والخبائث».

وقال أبو داود: رواه شعبة عن عبد العزيز: «اللهم إني أعوذ بك».

وقال مرة: «أعوذ بالله» وقال وهيب: «فليتعوذ بالله».

(٥) في «السنن» رقم (١٩).

الأول: حديث (أنس رضي الله عنه):

- ١ - عن أنس رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ يَعْني يَسْتَنْجِي بِهِ. أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ^(١)، إِلَّا التِّرْمِذِي، وَهَذَا لَفْظُ الشَّيْخَيْنِ. [صحيح]
- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ [٢٥٥ب]»، لَفْظُ الْبُخَارِيِّ^(٢):
- «أَجِيءُ أَنَا» وَفِي لَفْظٍ لَهُ^(٣): «مِنَ الْأَنْصَارِ» وَلِمُسْلِمٍ^(٤) «نَحْوِي» أَي: مُقَارِبٌ لِي فِي السَّنِ.
- قَالَ فِي الْمَحْكَمِ^(٥): الْغُلَامُ مِنْ لَدُنِ الْفُطَامِ إِلَى سَبْعِ سَنِينَ.
- وَقَالَ الزُّخْمَشَرِيُّ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»^(٦): هُوَ الصَّغِيرُ إِلَى حَدِّ الْإِلْتِحَاءِ، فَإِنْ قِيلَ لَهُ: بَعْدَ الْإِلْتِحَاءِ غُلَامٌ فَهُوَ مُجَاز.
- «مَعْنَاهُ»^(٧) إِدَاوَةٌ هِيَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ.
- «مِنْ مَاءٍ» أَي: مَمْلُوءَةٌ مَاءً.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ رَقْمَ (١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ٢١٧، ٥٠٠)، وَمُسْلِمٌ رَقْمَ (٢٧١ / ٧٠)، وَأَبُو دَاوُدَ رَقْمَ (٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ رَقْمَ (٤٥) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) فِي صَحِيحِهِ رَقْمَ (١٥٠).

(٣) انْظُرْ: رَقْمَ (١٥١، ١٥٧، ٢١٧، ٥٠٠).

(٤) فِي صَحِيحِهِ رَقْمَ (٢٧١ / ٧٠).

(٥) «الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ» (٥ / ٥٣٧، ٥٣٨)، وَالَّذِي فِيهِ: الْغُلَامُ: الطَّارِ الشَّارِبُ: وَقِيلَ: هُوَ مِنْ حِينَ يُولَدُ إِلَى أَنْ يَشِيبَ.

(٦) (١٧١ / ٢) وَلَمْ أَجِدْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

(٧) الْإِدَاوَةُ: بِالْكَسْرِ، إِنَاءٌ مِنْ جِلْدٍ يَتَخَذُ لِلْمَاءِ كَالسَّطِيحَةِ وَنَحْوِهَا، وَجَمْعُهَا أَدَاوَى.

«الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٤٦ / ١).

«يعني: يستنجي به» قال ابن حجر^(١): قائل «يعني» هو هشام، -يعني ابن عبد الملك الطيالي- وساق روايات دالة أن قوله: «يستنجي به» من كلام أنس، واستدل بالحديث على جواز الاستنجاء بالماء، وقد ترجم البخاري^(٢) للحديث بقوله: باب الاستنجاء بالماء.

قال في «الفتح»^(٣): أراد بهذه الترجمة الردّ على من كرهه، وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ، وقد روى ابن أبي شيبة^(٤) بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان: «أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال في يدي تنن».

وعن نافع^(٥): «أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء»، وعن ابن الزبير^(٦) قال: «ما كنّا نفعله».

وعن مالك^(٧): «أنه أنكر كون النبي ﷺ استنجى بالماء». انتهى.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين».

(١) في «الفتح» (٢٥١/١).

(٢) في صحيحه (٢٥٠/١) الباب رقم ١٥ - مع الفتح.

(٣) (٢٥١/١).

(٤) في «مصنفه» (١٥٤/١) بسند صحيح.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٥/١).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥٤/١).

(٧) والذي في «المدونة» (٧-٨): «قال مالك: لا يستنجي من الريح ولكن إذا بال أو تغوّط فليغسل مخرج

الأذى وحده فقط، وإن بال فمخرج البول الإحليل» وإن تغوّط فمخرج الأذى فقط...».

وانظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٨٤/١).

الثاني: حديث (جرير رحمته الله):

٢- وعن جرير رحمته الله قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ فَقَضَى حَاجَةً، ثُمَّ قَالَ يَا جَرِيرُ:

هَاتِ طَهُورًا، فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ فَاسْتَنْجَى، وَقَالَ بِيَدِهِ فَدَلَّكَ بِهَا الْأَرْضَ. أخرجه النسائي ^(١). [حسن]

«قال: كنت مع النبي ﷺ فأتى الخلاء فقضى حاجته، ثم قال: يا جرير! هات طهوراً،

فأتيته بالماء فاستنجدى وقال بيده» أي: فعل.

«فدلك بها الأرض» كأن المراد في خلال الاستنجاء ليزيل ماله يبق من الرائحة، وهو

مثل الأول في الحكم.

قوله: «أخرجه النسائي».

الثالث:

٣- وعن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان الثقفي قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَالَ

يَتَوَضَّأُ». أخرجه أبو داود ^(٢)، وهذا لفظه والنسائي ^(٣). [صحيح]

حديث «سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان الثقفي» هكذا في سنن أبي داود ^(٤) بالشك،

وقال بعضهم: الحكم أو ابن الحكم، كذا في سنن أبي داود.

(١) في «السنن» رقم (٥١) وهو حديث حسن. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٦).

وقال النسائي: هذا أشبه بالصواب من حديث شريك والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٢) في «السنن» رقم (١٦٦، ١٦٧، ١٦٨).

(٣) في «السنن» رقم (١٣٤، ١٣٥)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٦١) وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» (١١٧/١) قال أبو داود: وافق سفيان جماعة على هذا الإسناد، وقال بعضهم: الحكم أو ابن

الحكم.

«قال: كان النبي ﷺ إذا بال يتوضأ وينضح» وفي لفظ^(١) لأبي داود: «بال ثم نضح فرجه».

قوله: «أخرجه أبو داود وهذا لفظه والنسائي» [٢٥٦ب].

قلت: إلا أنه حديث مضطرب، وقد روى له الترمذي^(٢) شاهداً غريباً من غير هذه الطريق، ولكنه من طريق الحسن بن علي الهاشمي وهو ضعيف. وقد اختلف أيضاً في سماع الثقفى راوي الحديث، الذي في المتن، فمنهم من قال: لم يسمع من النبي ﷺ.

قال الحافظ المنذري^(٣): واختلف في سماع الثقفى هذا من النبي ﷺ، قال النّمري^(٤): له حديث واحد في الوضوء، وهو مضطرب الإسناد. انتهى.

قلت: وفي «الإصابة»^(٥): قال أبو زرعة وإبراهيم^(٦) الحربي له صحبة، وروى حديثه أصحاب السنن في النضح بعد الوضوء، وقال البخاري^(٧) وأحمد: ليست للحكم صحبة، ثم نقل أقوالاً أفادت الاضطراب في اسمه وفي صحبته.

(١) في «السنن» رقم (١٦٧).

(٢) في «السنن» رقم (٥٠) وسيأتي.

(٣) في «مختصر السنن» (١/١٢٦).

(٤) هو أبو عمر يوسف بن عبد البر النّمري حافظ المغرب.

(٥) (٢/٨٩-٩٠ رقم ١٧٨٣).

(٦) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢/٩٠).

(٧) انظر: «التقريب» (١/١٩٠ رقم ٤٨٢).

قلت: واختلف في تفسير الانتضاح^(١)، قيل: هو الاستنجاء بالماء، كان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة ولا يمسون الماء، وقيل: هذا رش للفرج بالماء بعد الاستنجاء، ليدفع بذلك وسوسة الشيطان ويأتي بلفظه.

الرابع: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحْ». أخرجه الترمذي^(٢). [ضعيف]

«الِإِنْتِضَاحُ»^(٣) رش الماء على الثوب بعد الوضوء، لئلا يعرض للمتوضئ أنه قد خرج من ذكره بلل، وقيل: المراد به الاستنجاء بالماء، وكانوا يستنجون بالحجارة غالباً. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحْ». قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا حديث حسن غريب، وسمعت محمداً يقول: الحسن^(٥) بن علي الهاشمي منكر الحديث.

قال المنذري^(٦): والهاشمي هذا ضعفه غير واحد من الأئمة وذلك أنه رواه الترمذي، عن الحسن بن علي الهاشمي، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة.

(١) انظر: «الفاثق» للزخشي (٣/ ٤٤١)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٥٤-٧٥٥).

(٢) في «السنن» رقم (٥٠) وهو حديث ضعيف.

(٣) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ١٤١-١٤٢).

(٤) في «السنن» (١/ ٧١).

(٥) انظر: «المجروحين» (١/ ٢٣٤).

(٦) في «مختصر السنن» (١/ ١٢٦).

وهذا هو الشاهد^(١) الذي أشرنا إليه آنفاً.

الخامس: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عُمَرُ خَلْفَهُ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟» فَقَالَ: مَاءٌ تَتَوَضَّأُ بِهِ. قَالَ: «مَا أُمِرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَانَتْ سُنَّةً». أخرجه أبو داود^(٢). [ضعيف]

«قالت: بال رسول الله ﷺ فقام عمر خلفه بكوز من ماء، فقال: ما هذا يا عمر؟ فقال: ماء تتوضأ به، قال: ما أمرت كلما بليت أن أتوضأ، المراد: الوضوء الشرعي لا غسل الفرج إذ لا بد منه أو من الحجارة.

«ولو فعلت» أي: توضأت كلما بليت.

«لكانت سنة» قال النووي^(٣): [٢٥٧ب] أي: طريقة واجبة لازمة، ومعناه لو وازببت على الوضوء بعد الحدث لوجب على الأمة اتباعي فيه.

قوله: «أخرجه أبو داود» قال المنذري^(٤): وأخرجه النسائي^(٥).

السادس: حديث (أنس رضي الله عنه).

٦- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَهْلِ قُبَاءَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ الشَّاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّهَّورِ، فَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: نَجْمَعُ فِي الْأُسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْأَحْجَارِ وَالْمَاءِ»^(٦). أخرجه رزين.

(١) وهو حديث ضعيف.

(٢) في «السنن» رقم (٤٢)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٢٧). وهو حديث ضعيف.

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١١-١٠/٢).

(٤) في «مختصر السنن» (٣٨/١).

(٥) بل قال: أخرجه ابن ماجه، كما تقدم وهو الصواب.

(٦) انظر ما يأتي.

«أن رسول الله ﷺ قال لأهل قباء: إن الله قد أحسن الثناء عليكم في الطهور» يريد قوله تعالى: «فِيهِ رِجَالٌ مُّحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا»^(١).

«فما ذاك؟» الأمر الذي وقع به حسن الثناء.

«قالوا: نجمع في الاستنجاء بين الأحجار والماء»، زيادة في التطهر وإلا فإن أحدهما كافٍ.

قوله: «أخرجه رزين».

قلت: وابن الأثير^(٢) بيض له على قاعدته، وفي «بلوغ المرام»^(٣) نسب إخراجهم إلى البزار^(٤)

بسند ضعيف أخرجه عن ابن عباس، لا عن أنس ولفظه: «أنه ﷺ سأل أهل قباء، فقالوا: إنا نتبع الحجارة بالماء».

ووجه ضعفه أنه قال مخرجه البزار^(٥): لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد

العزیز، ولا عنه إلا ابنه، ومحمد ضعيف، وراويه عبد الله بن شعيب^(٦) ضعيف.

قال ابن حجر^(٧): وأصله في أبي داود^(٨).

(١) سورة التوبة الآية: ١٠٨.

(٢) في «الجامع» (١٤٣/٧).

(٣) (٣١٩/١) رقم ٩٨/٢١ - مع السبل بتحقيقي.

(٤) في «مسنده» رقم (٢٤٧ - كشف).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٢/١): وقال: (رواه البزار وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمرو الزهري، ضعفه البخاري، والنسائي، وغيرهما، وهو الذي أشار بجلد مالك) اهـ وهو حديث ضعيف.

(٥) في «مسنده» (١٣١/١ - كشف).

(٦) انظر: «التخليص» (١١٢/١).

(٧) في «بلوغ المرام» يأنر الحديث رقم (٩٨/٢١).

(٨) في «السنن» رقم (٤٤).

قلت: الذي في عن أبي هريرة نزلت هذه الآية في أهل قباء: «فِيهِ رَجُلٌ مُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا»^(١). قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية.

قال ابن حجر^(٢): وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون ذكر الحجارة. انتهى.
وفي شرح المذهب^(٣) للنووي: المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيه: «أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار»، وتبعه ابن الرفعة^(٤) وقال: لا يوجد هذا في كتب الحديث، وكذا قال المحب^(٥) الطبري نحوه.

قال ابن حجر^(٦): ورواية البزار واردة عليهم، وإن كانت ضعيفة. انتهى.
قلت: لعلمهم يريدون: لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح، هكذا نقلناه في «سبل السلام»^(٧).

السابع: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٧- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ».

وأخرجه الترمذي رقم (٣١٠٠)، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وابن ماجه رقم (٣٥٧) وهو حديث صحيح لغيره.

(١) سورة التوبة الآية: ١٠٨.

(٢) في «بلوغ المرام» بإثر الحديث رقم (٩٨/٢١).

(٣) «المجموع شرح المذهب» (١١٦/١) وانظر: «خلاصة الأحكام» (١/١٦٤).

(٤) ذكره الحافظ في «التلخيص» (١/١١٢).

(٥) ذكره الحافظ في «التلخيص» (١/١١٢).

(٦) في «التلخيص» (١/١١٢).

(٧) (١/٣٢٠) بتحقيقي.

أخرجه أبو داود^(١) والنسائي^(٢). [حسن]

«أن رسول الله ﷺ قال: إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار» ليس الشرط أن يذهب بهن معه، بل المراد حصولها عند الاستطابة، بدليل أنه ﷺ لم يذهب بهن معه، كما في حديث ابن مسعود^(٣) الآتي [٢٥٨ ب] ولا دليل فيه على أنه لا بد من الثلاث عملاً بمفهوم العدد، بل بحديث [سلمان^(٤)]: أنه قال ﷺ: «ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار» رواه مسلم^(٥).

ففيه النهي عن دون الثلاث، وأخذ بهذا أحمد^(٦) والشافعي^(٧)، وجماعة من أئمة الحديث فقالوا: لا يجزي أقل من ثلاثة أحجار، مع مراعاة الإنقاء، فإذا لم يحصل بها زاد حتى ينقى، ويستحب أن يكون وتراً لقوله: «ومن استجمر فليوتر» وهو وإن كان ظاهره الإيجاب، إلا أنها قامت قرينة الاستحباب بقوله في حديث أبي داود^(٨): «من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج».

(١) في «السنن» رقم (٤٠).

(٢) في «السنن» رقم (٤٤).

وأخرجه أحمد (٦/١٠٨)، والدارقطني في «السنن» (١/٥٤ رقم ٤)، وقال: إسناده حسن صحيح.

وقد حسنه النووي في «الخلاصة» (١/١٦١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٣) وهو حديث صحيح.

(٤) في «المخطوط» (ب) سليمان، والصواب ما أثبتناه من (أ) ومصادر الحديث.

(٥) في صحيحه قم (٢٦٢).

وأخرجه أبو داود رقم (٧)، والترمذي رقم (١٦)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي رقم (٤١)، وابن

ماجه رقم (٣١٦) وهو حديث صحيح.

(٦) «المغني» لابن قدامة (١/٢١٠-٢١١).

(٧) انظر: «المهذب» (١/١١٣-١١٤).

(٨) في «السنن» رقم (٣٥) وهو حديث ضعيف وقد تقدم.

قال الحافظ ابن حجر^(١): إنه حسن الإسناد، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب.

قال الخطابي^(٢): لو كان القصد الإنقاء فقط، لخلا اشتراط العدد عن الفائدة، فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء فيه معنى دل على اشتراط الأمرين، ونظيره الأعداد بالإقران، فإن العدد مشروط فيه، ولو تحققت براءة الرحم.

«يستطيب بهن» لم يجزم على أنه جواب الأمر، بل رفع على الاستئناف.
«فإنها تجزئه» في الاستطابة ويصير طاهراً، وتحل له الصلاة من غير غسل المحل.
قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

الثامن: حديث (ابن مسعود رضي الله عنه):

٨- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجريين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه فأتيت بهما، فأخذ الحجريين، وألقى الروث، وقال: «إِنَّهَا رِكْسٌ». أخرجه البخاري^(٣)، وهذا لفظه، والترمذي^(٤) والنسائي^(٥).

[صحيح]

وقال: الركس: طعام الجن.

(١) في «التلخيص» (١/ ١١٠-١١١).

(٢) في «معالم السنن» (١/ ١٩-٢٠- مع السنن).

(٣) في صحيحه رقم (١٥٦).

(٤) في «السنن» رقم (١٧).

(٥) في «السنن» رقم (٤٢).

وأخرجه (١٤٦/٦)، والدارقطني (١/ ٥٥ رقم ٥)، وابن ماجه رقم (٣١٤)، والبيهقي (١/ ١٠٨)، والطيالسي

رقم (٢٨٧)، والطبراني في «الكبير» رقم (٩٩٥١) وهو حديث صحيح.

الرَّكْسُ»^(١) شبيه بالرجيع.

«قال: أتى النبي ﷺ الغائط» الأرض المطمئنة لقضاء حاجته.

«فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فوجدت روثة» زاد ابن خزيمة^(٢): «روثة حمار» ونقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير.

«فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: إنها ركس» استدل^(٣) به على عدم اشتراط الثلاث؛ لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثاً، وردّ بأنه قد ثبت طلبه للثلاثة بلفظ: «فألقى الروثة، وقال: إنها ركس اثنتي بحجر» أخرجه أحمد^(٤) [٢٥٩ب] في مسنده.

قال الحافظ ابن حجر^(٥): «ورجاله ثقات أثبات».

(١) هو شبيه المعنى بالرجيع، يقال: ركست الشيء، وأركسته، إذا رددته ورجعته، «النهاية في غريب الحديث» (٦٨٦/١).

(٢) في صحيحه (١/٣٩ رقم ٧٠).

(٣) الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٢٢).

(٤) (١٤٦/٦) من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ ذهب لحاجته فأمر ابن مسعود أن يأتيه بثلاثة أحجار، فجاءه بحجرين وروثة، فألقى الروثة، وقال: «إنها ركس، اثنتي بحجر».

قال الحافظ في «الفتح» (١/٢٥٧): «ورجاله ثقات أثبات... وقد قيل إن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكاريسي...».

قلت: لكن قال ابن المديني: لم يلق أبو إسحاق علقمة، كما في «جامع التحصيل» (ص ٣٠٠).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفاً، كما في «المراسيل» (ص ١٤٥).

والخلاصة: أن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، والزيادة المذكورة في طريقه غير صحيحة، والله أعلم.

(٥) في «الفتح» (١/٢٥٧).

وقوله: «ركس» بكسر الراء وإسكان الكاف، قيل: هي لغة في: رجس، ويدل له رواية ابن ماجه^(١) وابن خزيمة^(٢) في هذا الحديث، فإنها عندهما بالجيم.

وقيل: الركس الرجيع، رُدُّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة، قاله الخطابي^(٣) وغيره.

وقال ابن حجر^(٤): الأولى أن يقال: رُدُّ من حالة الطعام إلى حالة الروث، وفي رواية الترمذي^(٥): «هذا ركس يعني نجساً».

قوله: «أخرجه البخاري، وهذا لفظه والترمذي، والنسائي^(٦)» وقال: الركس طعام الجن.

قلت: قال الحافظ ابن حجر^(٧): وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث: «الركس طعام الجن» قال: وهذا إن ثبت في اللغة^(٨) مزيج للإشكال.

قوله: «الركس شبيه الرجيع».

التاسع:

٩- وعنه هينئذ قال: لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ الْجَنُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أُمْتُكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ أَوْ حُمَةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا، فَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

(١) في «السنن» رقم (٣١٤).

(٢) في صحيحه رقم (٧٠).

(٣) في «غريب الحديث» (١١٦/٢)، وانظر: «القاموس المحيط» (ص ٧٠٨).

(٤) في «الفتح» (٢٥٨/١).

(٥) في «السنن» رقم (١٧).

(٦) في «السنن» (٤١/١).

(٧) في «الفتح» (٢٥٨/١).

(٨) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٧٠٨).

أخرجه أصحاب السنن^(١)، وهذا لفظ أبي داود. [صحيح]

و«الْحَمَمَةُ» الفحمة.

قوله: «وعنه» أي: ابن مسعود.

«قال: لما قدم وفد الجن على رسول الله ﷺ وهم جن نصيبين كما ورد في رواية^(٢)، وكان

وفودهم في مكة قبل الهجرة، كما أخرجه الطبراني^(٣).

«قالوا: يا رسول الله أنه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حممة» بضم الحاء المهملة،

وفتح الميمين، قال الخطابي^(٤): هو الفحم أو ما احترق من الخشب والعظام ونحوها، وفسره

المصنف^(٥) بالفحمة.

«فإن الله جعل لنا فيها رزقاً» قد ورد أنهم لا يجدون عظماً إلا وجدوا ما كان عليه من لحم،

وأن الروث علف لدوابهم، وفيه أنهم لا يأكلون متنجساً.

(١) أبو داود في «السنن» رقم (٣٩)، والنسائي رقم (٣٩)، والترمذي رقم (١٨).

وأخرجه أحمد (٤٣٦/١، ٤٥٧)، ومسلم رقم (٤٥٠/١٥٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيراهم، وسألوه الزاد، فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بكرة علف لدوابكم» فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنها طعام إخوانكم» وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٣٨٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «المعجم الكبير» رقم (٦٦٢٣).

(٤) في «معالم السنن» (٣٦/١-٣٧- مع السنن).

(٥) في «غريب الجامع» (١٤٦/٧).

«فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك» وكأن هذا شبهة^(١) من فسر الركس، وهي الروثة بطعام الجن.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن وهذا لفظ أبي داود».

العاشر:

١٠- وعن رويفع رضي الله عنه قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفَعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحَيْتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَائِيَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا مِنْهُ بَرِيءٌ». أخرجه أبو داود^(٢) والنسائي^(٣) واللفظ له. [صحيح]

(عقد لحيته) أي: عاجلها حتى تتعقد وتتجدد، ومن قولهم جاء فلان عاقداً عنقه إذا لواها كِبَرًا، وقيل إن الأعاجم كانت تفعل ذلك فنهوا عن التشبه بهم^(٤).

«تَقَلَّدَ وَتَرًا» كانوا يفعلون ذلك ويزعمون أنها ترد العين، وتدفع عنهم المكاره فنهوا عنه. و«الرَّجِيعُ» الروث والعذرة.

حديث: «رويفع» مصغر رافع وهو ابن ثابت بن السكن بن عدي بن حارثة من بني مالك بن النجار.

قال: قال رسول الله ﷺ: يا رويفع لعل الحياة ستطول [٢٦٠ب] بك بعدي» صدق رضي الله عنه فقد طالت به الحياة بعده رضي الله عنه، ففي «الإصابة»^(٥) أنه ولّاه معاوية طرابلس سنة ست

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ٧٠٨)، «فتح الباري» (١/ ٢٥٨).

(٢) في «السنن» رقم (٣٦).

(٣) في «السنن» رقم (٥٠٦٧) وهو حديث صحيح.

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ١٤٨).

(٥) (٢/ ٤١٦) رقم (٢٧٠٥).

وأربعين بعد أفريقية، وقال ابن عبد البر^(١): توفي بريقة وهو أمير عليها، وقال ابن يونس: مات سنة ست وخمسين وهو أمير عليها من قبل مسلمة بن مخلد. انتهى.

قلت: في سند حديثه هذا في أبي داود: أنه استعمله مسلمة بن مخلد على أسفل الأرض، أي: أسفل ديار مصر؛ لأن فيه: أنه سار من كوم^(٢) شريك إلى علقماء^(٣)، وكوم شريك هي أرض مصر، وعلقماء بفتح العين، وسكون اللام، وقاف ومد، موضع في أسفل مصر.

«فأخبر الناس أنّ من عقد لحيته» قيل: المراد به ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من عقد اللحي في الحروب وقتلها، وذلك من زي الأعاجم.

وقيل: معالجة الشعر ليتعقد ويتجدد، وذلك من فعل الوضعاء.

«أو تقلد وترّاً» قيل: المراد ما كانوا يفعلوه من العوذ والتائم التي ينشدونها بتلك الأوتار، ويرون أنها تعصم من الآفات وتدفع المكاره.

وقيل: من قتل الأجراس التي يعلقونها، وقيل: لئلا تختنق الخيل بها عند شدة الركض.

«أو يستنجي برجيع دابة» عام لكل دابة لغة أو عرفاً، وذكر الروث في غيره تنصيص على بعض الأفراد.

«أو عظم فإن محمداً منه بريء».

قول المصنف: «والرجيع الروث والعذرة» تقدم لك أنّ الروث مختص برجيع البغال والخيول والحمير، والحديث هذا عام لرجيع كل دابة، فهو تفسير من المصنف للأعم بالأخص، والبراءة منه عليه السلام دالة على تحريم ما ذكر جميعاً.

قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) في «الاستيعاب» (٢/ ٨٣) رقم ٧٩٠.

(٢) انظر: «معجم ما استعجم» (٤/ ١٤٣). «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص ٥٠١).

(٣) انظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٤٧).

قال المنذري: وأخرجه النسائي.

الباب الرابع: في الوضوء

(البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْوُضُوءِ)

من التسعة الأبواب في الطهارة

وفيه: ثلاثة فصول.

(وفيه ثَلَاثَةُ فُصُولٍ) [٢٦١ب]

في فضله، في صفته، في سنته

الفصل الأول: في فضله

(الفصل الأول: في فضله)

أي: في الثواب الذي ينال بفعله.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى مَا يَمْنَحُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنْ بَاغَ الْوُضُوءُ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثُرَ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتَظَرُ الصَّلَاةَ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ». أخرجه مسلم^(١)، ومالك^(٢)، والترمذي^(٣)، والنسائي^(٤). [صحيح]

(١) في «صحيحه» رقم (٢٥١).

(٢) في «الموطأ» (١/١٦١).

(٣) في «السنن» رقم (٥١).

(٤) في «السنن» (١/٨٩).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٢٨)، وهو حديث صحيح.

قوله: «عَلَى الْمَكَارِهِ» معناه أن يتوضأ مع البرد الشديد، والعلل التي يتأذى معها بمس الماء، وما أشبه ذلك من الأسباب الشاقة.

وقوله: «فَذَلِكُمُ الرَّبَاطُ»^(١) شبه الأعمال المذكورة بمراقبة المجاهدين، ونزّلها منزلتها.
«أن رسول الله ﷺ قال: ألا» بالتخفيف، حرف تنبيه، يؤتى به ليصغي السامع إلى ما يأتي بعده.

«أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا»، لفظة الخطيئة تطلق على الصغائر والكبائر، في النهاية: الخطأ الذنب والإثم، أي: يمحو الله ما كتبه ملك الشّمال من الخطايا.
«ويرفع به الدرجات» في الجنة إذ هي درجات بعضها فوق بعض.
«قالوا: بلى» أي: دُلّنا.

«يا رسول الله قال: إسباغ الوضوء» مضاف إلى مفعوله، أي: إسباغكم، والإسباغ: الإتمام، أي: إبلاغ كل عضو إلى حيث شرعه الله، وليس من مسماه التكرير.
«على المكاره» على ما تكرهه النفوس، لبرد الماء ونحوه^(٢).

«وكثرة الخطى إلى المساجد» لبعد المسجد أو للتردد عليه، فإنه ورد في غيره، أنه لا يرفع قدماً إلا حطّت عنه خطيئة ورفعت له بها درجة.
«وانتظار الصلاة» أي: الفريضة.

(١) قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢/٥٥ - ٥٦) يعني المرغّب فيه، وأصله الحبس على الشيء، كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة.

قيل: ويحتمل أنه أفضل الرباط كما قيل: الجهاد جهاد النفس، ويحتمل أنه الرباط المتيسر الممكن، أي: أنه من أنواع الرباط.

(٢) ذكره النووي في شرحه لصحيح مسلم (٣/١٤١).

«بعد الصلاة» أي: انتظاركم بعد الصلاة للصلاة الثانية، فقد ثبت أنه لا يزال العبد في

صلاة ما انتظر الصلاة.

«فذلکم الرباط» الرباط^(١) في الأصل، الإقامة على جهاد العدو بالحرب، وارتباط الخيل إعدادوها، فشبّه ما ذكر من الأفعال الصالحة، من إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، وكرر ذلك بقوله: «فذلکم الرباط فذلکم الرباط» ثلاثاً تأكيداً لذلك، وإشارة إلى كل واحدة من الثلاث بمرابطة المجاهدين، ونزلها منزلتها فسّاها رباطاً، وقد ألمّ بتفسيره المصنف، كما فسر المكاره أيضاً.

قوله: «أخرجه مسلم، ومالك، والترمذي، والنسائي».

الثاني: حديث (عقبة بن عامر):

٢- وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبِلِ، فَجَاءَتْ نَوْبِي أَرْعَاهَا فَرَوَحْتُهَا بَعْثِي، فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِلًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، وَأَذْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضْوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَقُلْتُ: مَا أَجُودَ هَذَا، فَإِذَا قَائِلٌ يَقُولُ بَيْنَ يَدَيَّ: الَّتِي قَبْلَهَا أَجُودُ، فَتَظَرْتُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ آتِئًا، قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ أَوْ فَيُسَبِّغُ الْوُضْوءَ، ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». أخرجه الخمسة^(٢)، إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم.

[صحيح]

(١) قاله ابن الأثير في «جامع الأصول» (٩/٤٢٠ - ٤١١).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٣٤)، وأبو داود رقم (١٦٩)، وابن ماجه رقم (٤٧٠)، والترمذي رقم

(٥٥)، وهو حديث صحيح، والنسائي رقم (١٤٨، ١٥١).

وفي رواية أبي داود^(١): «فَيُحَسِّنُ الْوُضُوءَ». [صحيح]
وعند الترمذي^(٢) بعد قوله ورسوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ». [صحيح]

«كانت علينا رعاية الإبل» [٢٦٢ب] يريد أنهم كانوا يتناوبون على رعيهم، فيجتمع الجماعة، ويضمُّون إبلهم فيرعاها كل واحد منهم يوماً ليكون أرفق بهم، وينصرف الباقون في مصالحهم، والرعاية بالكسر الرعي.

«فجاءت نوبتي أرهاها فروحتها بعشي» أي: رددتها إلى مراحها في آخر النهار، وفرغت من أمرها، ثم جئت مجلس رسول الله ﷺ، «فأدركت رسول الله ﷺ قائماً يحدث الناس، فأدركت من قوله: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه» جمع ﷺ بهاتين اللفظتين أنواع الخشوع والخشوع؛ لأنَّ الخشوع في الأعضاء والخشوع في القلب^(٣).

قال: «فقلت: ما أجود هذا!» وفي لفظه^(٤): «هذه» أي: الكلمة أو الفائدة، أو البشارة، أو العبادة، وجودتها من جهات^(٥) منها: أنها سهلة متيسرة، يقدر عليها كل أحد بلا مشقة، ومنها: أن أجراها كبير، ومنها: أنها عامة لكل مسلم.

«فإذا قائل يقول بين يدي: التي قبلها أجود، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب؟ فقال: إني قد رأيتك جئت أنفاً» أي: قريباً.

(١) في «السنن» رقم (١٦٩)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٥٥)، وهو حديث صحيح.

(٣) ذكره النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٣/٢٢١).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (١٧/٢٣٤).

(٥) انظرها نصاً في شرح «صحيح مسلم» للنووي (٣/١٢١).

«قال: ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء» أي: يتمه كما قدمنا.

«ثم يقول» بعد تمامه.

«أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له

أبواب الجنة الثانية» أي: ستفتح له، لكنه عبر عما سيقع لتحقيقه بالواقع.

«يدخل من أيها شاء» وإنما قال عمر: إنها أجود مما سمعه بنفسه؛ لأن هذا أجر عظيم على

مجرد الوضوء، والقول بعده وأجر الصلاة غيره.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم».

«وفي رواية أبي داود^(١): فيحسن الوضوء وإحسانه: إسباغه.

«وعند الترمذي^(٢) - بعد قوله ورسوله -: اللهم اجعلني من التوابين» عن المعاصي.

«واجعلني من المتطهرين» مأخوذ من الآية: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»

(٣)

والجمع بين التوبة والتطهر في نهاية المناسبة؛ لأن التوبة تطهير القلب، والوضوء تطهير

الجوارح، ومحبة الله ثابتة لمن جمع بينهما [٢٦٣ب].

الثالث: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ،

فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنِهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، وَإِذَا

غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ

(١) في «السنن» رقم (١٦٩).

(٢) في «السنن» رقم (٥٥).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٢٢).

رِجْلَيْهِ خَرَجَ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ». أخرجه مسلم^(١)، وهذا لفظه، ومالك^(٢) والترمذي^(٣). [صحيح]

«أن رسول الله ﷺ قال: إذا توضأ العبد المسلم، أو المؤمن، شك من الراوي وكذا قوله: «مع الماء، أو مع آخر قطر الماء».

«فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء» المراد بخروجها المجاز والاستعارة في غفرانها؛ لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة، قاله القاضي عياض^(٤).

قالوا: والمراد بها الصغائر دون الكبائر^(٥).

«وإذا غسل يديه خرج من يده كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء»، أي: آخر قطر ماء يديه، ومثله ما قبله وبعده، والمراد: مع الماء أول قطرة منه.

«فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، حتى يخرج نقياً من الذنوب».

«أخرجه مسلم، وهذا لفظه ومالك والترمذي» ويأتي من حديث ابن عيسى: ما هو أعم من هذا.

(١) في «صحيحه» رقم (٢٤٤).

(٢) في «الموطأ» (١/٣٢).

(٣) في «السنن» رقم (٢).

وهو حديث صحيح.

(٤) في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/٤١).

(٥) ذكره النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٣/١٣٣).

الرابع:

٤- وعن عثمان رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ

خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ»^(١). [صحيح]

٥- وفي رواية: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي

هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً».

أخرجه الشيخان^(٢). [صحيح]

حديث: «عثمان» هو ابن عفان رضي الله عنه.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ» أي: أسبغه.

«خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ» هذا أعم من الأول.

«حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ».

«وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُثْمَانَ.

«تَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي» أي: مثله أو شبهه لا هو بعينه،

كذا قيل.

قال في «فتح الباري»^(٣): إِنَّ لِلْبُخَارِيِّ^(٤) رِوَايَةً بِلَفْظٍ: «نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا» ولمسلم^(٥): «مثل

وضوئي هذا» ثم قال: إِنَّ التَّعْبِيرَ بِ(نَحْوِ) مِنْ تَصْرِفِ الرِّوَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُقُ عَلَى الْمُثَلِّيةِ مُجَازاً؛ وَلِأَنَّ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٤٥)، والنسائي (٩١/١)، وابن ماجه رقم (٢٨٥)، وأحمد (٦٦/١)،

وهو حديث صحيح.

(٢) البخاري رقم (١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٩٣٤، ٦٤٣٣)، ومسلم رقم (٢٢٦/٣).

(٣) (٢٦٠/١).

(٤) في «صحيحه» رقم (١٥٩).

(٥) في «صحيحه» رقم (١٢١).

(مثل) وإن كانت تقتضي المساواة من كل وجه ظاهراً، لكنها تطلق على الغالب، فهذا تلتئم الروایتان، ويكون المتروك، بحيث لا يخل بالمقصود.

«هذا ثم قال: من توضاً هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه» ظاهره العموم لكل ذنب.

«وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد» الذي تقدم فضله.

«نافلة» أي: زيادة في أجره لا يكفر ذنباً، وذكر الحافظ ابن حجر^(١) أنه وقع في رواية

المصنف -أي: البخاري- في الرقاق^(٢)، في آخر هذا الحديث: «ولا تفتروا» [٢٦٤ب] أي:

فتستكثروا من الأعمال السيئة، بناءً على أن الصلاة تكفرها، فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا،

هي التي يقبلها الله، وأن للعبد الإطلاع على ذلك^(٣). انتهى.

قوله: «أخرجه الشيخان».

الخامس:

٥- وعن عمرو بن عبسة السلمي رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ

يَقْرُبُ وَضُوءُهُ، فَيَكْمِضُضُ، وَيَسْتَنْشِقُ، فَيَسْتَنْثِرُ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ وَفِيهِ وَخَيَاشِمُهُ، ثُمَّ

إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى

الْمِرْفَقَيْنِ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنْامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ

أَطْرَافِ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنْامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ،

(١) في «فتح الباري» (١/ ٢٦٠).

(٢) في «صحيحه» رقم (٦٤٣٣).

(٣) ثم قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٥١): هو أن المكفر بالصلاة هي الصغائر فلا تغتروا فتعملوا الكبيرة بناء

على تكفير الذنوب بالصلاة، فإنه خاص بالصغائر، أو لا تستكثروا من الصغائر فإنها بالإصرار تعطى حكم

الكبيرة فلا يكفرها ما يكفر الصغيرة، أو أن ذلك خاص بأهل الطاعة فلا يناله من هو مرتكب في المعصية، والله

أعلم.

فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَقَرَعَ قَلْبُهُ لِلَّهِ إِلَّا أَنْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». أخرجه مسلم^(١). [صحيح]

حديث: «عمرو بن عبسة^(٢) **هَوَّنَهُ**» بفتح العين المهملة، وفتح الموحدة، فسين مهملة.

«قال: قال رسول الله ﷺ: ما منكم من رجل يقرب وضوءه»، بفتح الواو.

«فيتمضمض ويستنشق فينثر» هو إخراج الماء^(٣) بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من مخاط

ونحوه.

«إلا خرجت خطاياها من وجهه، وفيه وخياشيمه» وهي الأنف، وخطيئتها استنشاق ما

يحرم استنشاقه.

«ثم إذا غسل وجهه خرجت خطاياها من وجهه من أطراف لحيته مع الماء» أي: مع خروجه

من يديه.

«ثم إذا غسل يديه مع المرفقين، خرجت خطايا يديه من أنامله مع الماء، ثم إذا مسح رأسه

خرجت خطايا رأسه من أطراف شعره» وخطايا الرأس هي أن تعرض به عن الخير، وأن تأخذ

شعره للمشائخ كما تفعله الصوفية، ودهنه وتسريحه لغير ما يشرعان له، بل للترزين للأجانب

ونحوه.

«ثم إذا غسل رجليه مع الكعبين، خرجت خطايا رجليه من أنامله مع الماء»، هذا أعم من

حديث أبي هريرة، وفيه تفصيل ما أجملته حديث عثمان، من قوله: «من جسده» وخروج الخطايا

(١) في «صحيحه» رقم (٨٣٢ / ٢٩٤)، وهو حديث صحيح.

وأخرجه النسائي (١ / ٩١، ٩٢).

(٢) انظر: «التقريب» (٢ / ٧٤ رقم ٧٢٩).

(٣) وهو قول جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون.

وانظر: «القاموس المحيط» (ص ٦١٦) تهذيب اللغة (١٥ / ٧٣ - ٧٥).

تكون مع الغسلة الأولى الواجبة، فإذا أثنى أو ثلث غسل أعضائه كان زيادة في ثوابه، ولم يكن لإخراج شيء من الخطايا^(١).

وقد استدل بالحديث من قال: بنجاسة الماء^(٢) المستعمل بأنه قد صار غسالة الخطايا، فهو نجس؛ لأن الخطايا نجسة، وأجيب عليه أن نجاسة الخطايا ليست هي النجاسة الشرعية التي لها الأحكام المعروفة.

«فإن هو قام يصلي فحمد الله، وأثنى عليه، ومجّده بالذي هو أهله وفرغ قلبه لله، إلّا انصرف من خطيئته كيوم ولدته أمه» لا ذنب عليه كبير ولا صغير، إلّا حقوق العباد، لأدلة خصّتها، وفيه دليل أن الوضوء يكفر الذنوب وإن لم يصل به المتوضي.

قوله: «أخرجه مسلم».

السادس:

٦- وعن عبد الله الصنابحي رحمته: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، فَتَمَضَّمْضَ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، فَإِذَا اسْتَنْتَرَّ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ، حَتَّى

(١) انظر: الإنصاف (١/١٥٢-١٥٣)، «المجموع شرح المذهب» (١/٣٩٣).

(٢) بعض الحنفية وأبو العباس.

«شرح فتح القدير» (١/٩٢-٩٣).

وقال ابن رشد في «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (١/٧٩) بتحقيقي: «وأما من زعم أنه -أي الماء المستعمل- نجس فلا دليل معه».

تُخْرَجُ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ، خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ». أخرجه مالك^(١)، والنسائي^(٢). [صحيح]

حديث: «عبد الله الصنابحي» تقدم ضبطه.

«أن رسول الله ﷺ قال: إذا توضأ العبد المؤمن، فتمضمض خرجت الخطايا من فيه [٢٦٥ب]، فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه، خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرج من تحت أشعار عينيه».

الأشعار^(٣): حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر، الواحد شفر بالضم والشعر النابت عليها هو الهدب.

«فإذا غسل يديه، خرجت الخطايا من يديه، حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح رأسه، خرجت الخطايا من رأسه، حتى تخرج من أذنيه» فيه دليل على أن الأذنين^(٤) من الرأس. «فإذا غسل رجليه، خرجت الخطايا من رجليه، حتى تخرج من تحت أظفار رجليه»، في هذه الأحاديث كلها دلالة على أن الخطايا أي ذنوبها تحمل بكل عضو لابسها وكأن التصرف له في حصولها، وأن لكل عضو عقوبة، وإن كان البدن كله يعاقب، وقد جعل الله هذا في الأحكام الشرعية والقدرية، فجعل عقوبة السارق^(٥) قطع يده التي باشر بها السرقة، وجعل عقوبة المتطلع

(١) في «الموطأ» (١/ ٣١ رقم ٣٠).

(٢) في «السنن» رقم (١٠٣). وأخرجه ابن ماجه رقم (٢٨٢)، وهو حديث صحيح، والله أعلم.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٨٧٧).

(٤) سيأتي توضيحه.

(٥) تقدم ذكره.

إلى رؤية ما يحرم عليه من نظره^(١) إلى بيت غيره ففوّ عينه، وجعل تقليب الأفئدة والأبصار عن إدراك الحق والقبول له أول مرة، كما نص

عليه: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَ لَهُمْ﴾^(٢) الآية، وجعل جلد^(٣) البدن كله عقوبة الزنا؛ لأنه يباشر اللذة البدن كله، ومن تتبع هذا وجد كثيراً طيباً.

«ثم كان مشيه وصلاته نافلة له» لا يكفر ذنباً بل يكون أجرها موفوراً له زيادة في أجره.

قوله: «أخرجته مالك والنسائي» زاد المنذري^(٤): وأخرجته ابن ماجه^(٥) والحاكم^(٦)، وقال: صحيح على شرطها ولا علة فيه، والصنابحيّ صحابي مشهور.

السابع: حديث (أبي أمانة الباهلي):

٧- وعن أبي أمانة الباهلي رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَبْسَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الْوُضُوءُ؟ قَالَ: «أَمَّا الْوُضُوءُ فَإِنَّكَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَعَسَلْتَ كَفَيْكَ فَأَنْقَيْتَهُمَا، وَعَسَلْتَ وَجْهَكَ وَبَيْدِكَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحْتَ رَأْسَكَ، وَعَسَلْتَ رِجْلَيْكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، اغْتَسَلْتَ مِنْ عَامَّةِ خَطَايَاكَ، فَإِنَّ أَنْتَ وَضَعْتَ وَجْهَكَ لِلَّهِ ﷻ، خَرَجْتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ»، قَالَ أَبُو أَمَامَةَ: فَقُلْتُ يَا عَمْرُو بْنَ عَبْسَةَ: انْظُرْ مَا تَقُولُ: أَكُلُّ هَذَا يُعْطَى فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ

(١) تقدم نص الحديث وتخرجه.

(٢) سورة الأنعام الآية (١١٠).

(٣) تقدم مفصلاً.

(٤) في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢١٣ رقم ٢٩٧).

(٥) في «السنن» رقم (٢٨٢).

(٦) في «المستدرک» (١/ ١٢٩).

لَقَدْ كَبُرَتْ سِنِّي، وَدَنَا أَجَلِي، وَمَا بِي مِنْ فَقْرٍ فَأَكْذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أخرجه مسلم^(١)، والنسائي^(٢). [صحيح]

وهذا لفظ النسائي، وهو طرف حديث طويل، يتضمن إسلام عمرو بن عبسة، وسيجيء إن شاء الله تعالى في «كتاب الفضائل» من حرف الفاء.

«قال: سمعت عمرو بن عبسة يقول: قلت: لرسول الله ﷺ كيف الوضوء؟» سؤال عن كيفية أجره، لا عن كيفية فعله، وفيه أيضاً بيان كيفية فعله، ويحتمل أنه سأله عنها وأنه زاد ﷺ بيان أجره.

«أما الوضوء: فإنك إذا غسلت كفيك فأنقيتهما»، هذا هو غسلها^(٣) أول شيء عند إرادة الوضوء، وقد تكرر ذكر ذلك في صفة وضوء ﷺ، وأنه يغسلها ثلاثاً، ولا يبعد بوجوبه، والأكثر [٢٦٦ب] أنه سنّه^(٤).

«وغسلت وجهك» لم يذكر المضمضة^(٥) والاستنشاق هنا، وقد ذكرا في غيره من الأحاديث الماضية.

(١) في «صحيحه» رقم (٨٣٢/٢٩٤).

(٢) في «السنن» (١/٩١، ٩٢)، في «الكبرى» (١/١٠٣ - ١٠٤ رقم ١٧٧/٣).

وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (١/٥٨).

«حلية العلماء» (١/١٣٦)، «الإنصاف» (١/١٣٠).

(٤) قاله النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٣/١٠٥) ثم قال: وهو كذلك باتفاق العلماء.

(٥) المضمضة هي أن يجعل الماء في فيه، ثم يديره ثم يمجّهُ، قال النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٣/١٠٥): وأقلّها أن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور، وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم: أن الإدارة شرط، والمعوّل عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغةً، وعلى ذلك تنبني معرفة الحق، والذي في «القاموس» (ص ٨٤٤) وغيره أن المضمضة: تحريك الماء في الفمّ.

«ويديك إلى المرفقين» كما في الآية.

«ومسحت رأسك وغسلت رجلك، اغتسلت من عامة خطاياك» من كلها، أي: خرجت

منها عبّر عنه بالغسل، مشاكلةً فيكون من الخلوص منها.

«كيوم ولدتك أمك» لا خطيئة عليك صغيرة ولا كبيرة.

«قال أبو أمامة» استعظماً لهذا الأجر.

«قلت: يا عمرو بن عبسة انظر ما تقول: أكلُ هذا يعطى في مجلس واحد؟ فقال عمرو»

جواباً على أبي أمامة.

«أما» بالتخفيف حرف تنبيه.

«والله لقد كبرت سني، ودنا أجلي، وما بي فقر أن أكذب على رسول الله ﷺ، ولقد

سمعتُه أذناي، ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ».

قوله: «أخرجه مسلم، والنسائي وهذا لفظ النسائي^(١)، وهو من حديث طويل يتضمن

إسلام عمرو بن عبسة، وسيجيء في «كتاب بالفضائل» من حرف الفاء.

الثامن: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما).

٨- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ

حَسَنَاتٍ». أخرجه الترمذي^(٢). [ضعيف]

«أن رسول الله ﷺ قال: من توضع على طهر كتب الله له به عشر حسنات» وأما إذا كان

الوضوء على غير طهر، فتقدمت فضائله وهذا مقيد لتلك الفضائل، وأنها تختص بالوضوء على

غير طهر.

(١) في «السنن» (١/ ٩١، ٩٢)، وفي «الكبرى» (١/ ١٠٣ - ١٠٤ رقم ١٧٧/٣).

(٢) في «السنن» رقم (٥٩).

وأخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٦٢). وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): روى هذا الحديث الإفريقي، عن أبي غطيف، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. انتهى.

قلت: في «تقريب التهذيب»^(٢) في الغين المعجمة: أبو غطيف بالتصغير، الهذلي مجهول من الثالثة، وفيه^(٣) الإفريقي هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، بفتح الهمزة وسكون النون، وضم العين المهملة الإفريقي، قاضيهما، ضعيف في حفظه.

قال المنذري^(٤): وأما الحديث الذي يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الْوُضوءُ على الوُضوءِ نورٌ على نورٍ» فلا يحضرني له أصل من كلام النبي ﷺ، ولعله من كلام بعض السلف. انتهى.

التاسع: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

٩- وعن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ، ثُمَّ رُفِعَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَلَمْ يُكْثَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٥). [صحيح] أخرجه رزين.

(١) في «السنن» (١/ ٨٧).

(٢) (٢/ ٤٦ رقم ١٩).

(٣) في «التقريب» (٢/ ٤٨٠ رقم ٩٣٨).

(٤) في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٢٣).

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٤٤).

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨١)، ثم قال: هذا خطأ، والصواب موقوف، خالفه محمد بن جعفر فوقفه. وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٢) موقوفاً. وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» رقم (٣٠) مرفوعاً.

والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٤٤)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح.

«أن رسول الله ﷺ قال: من توضأ فقال» بعد [٢٦٧ب] فراغه من الوضوء.

«سبحانك اللهم وبحمدك، استغفرك وأتوب إليك كتب في رق» أي: ورقة.

«ثم طبع بطابع» أي: ختم عليه.

«ثم رفع تحت العرش، فلم يكسر إلى يوم القيامة».

قوله: «أخرجه رزين» على قاعدة المصنف، ويبيض له ابن الأثير^(١).

قلت: وذكره المنذري في «الترغيب والترهيب»^(٢) من حديث أبي أمامة، إلا أنه حديث

طويل وفي آخره هذه الألفاظ التي ذكرها المصنف هنا بلفظها.

وقال: رواه الطبراني في «الأوسط»^(٣) ورواته^(٤) رواية الصحيح، واللفظ له، ورواه

النسائي، وقال في آخره^(٥): «ختم عليها بخاتم، فوضعت تحت العرش، فلم تكسر إلى يوم

القيامة» وصوب^(٦) وقفه على أبي سعيد. انتهى.

الفصل الثاني: في صفة الوضوء

(الفصل الثاني)

من الثلاثة: في صفة الوضوء

(في صفة الوضوء) أي: كيفيته في الأعضاء

وهو حديث صحيح مرفوعاً، وموقوفاً.

(١) والذي في «الجامع» (٩/٣٧٧ رقم ٧٠٢٣)، أخرجه الترمذي.

(٢) (١١/٣٧ رقم ٣٤٩)، وهو من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وليس كما قال الشارح.

(٣) كما في «مجمع الزوائد» (١/٢٤٤).

(٤) قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٤٤).

(٥) أي: النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨١).

(٦) أي: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٧٣) بإثر الحديث رقم (٨١).

الأول:

١- عن حمران مولى عثمان: أَنَّ عُمَانَ رضي الله عنه، دَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». أخرجه الخمسة^(١)، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

حديث «حمران» هو بضم الحاء المهملة، هو ابن أبان، مولى لعثمان.
«أن عثمان رضي الله عنه دعاء بماء فأفرغ صب على كفيه ثلاث مرات»، هذا ليس من واجبات الوضوء عند الأكثر، وقد قدمنا أن استمراره رضي الله عنه على فعله فيما يقوي القول بوجوبه^(٢).
«فغسلهما» أي: كل مرة غسلة، وهذا قبل إدخاله يده الإناء، فلذا قال: «أفرغ» ثم قال: «ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنثر» بعد استنشاقه، إذ الاستنثار فرعه.
«ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين»، فيه ترتيب^(٣) الوضوء على سياق الآية.

(١) أخرجه البخاري رقم (١٩٣٤)، ومسلم رقم (٢٢٦)، وأبو داود رقم (١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠)، والنسائي في «السنن» رقم (٨٤، ٨٥، ١١٦)، وابن ماجه رقم (٢٠٨٥)، وأخرجه أحمد في «المسند» (١/٥٩، ٦٠).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (١/٥٨)، «الإنصاف» (١/١٣٠)، «حلية العلماء» (١/١٣٦).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/٤٧١).

«المدونة» (١/١٥) «شرح فتح القدير» (١/٣٥).

«ثم قال عثمان: رأيت رسول الله ﷺ توضعاً نحو وضوئي هذا»، قالوا: لم يقل مثل؛ لأن حقيقة مماثلة وضوءه ﷺ لا يقدر عليها غيره، وتقدم الكلام على هذا.

«ثم صلى ركعتين، لا يحدث فيهما نفسه» المراد^(١): لا يحدثها بشيء من أمور الدنيا، وما لا يتعلق بالصلاة، ولو عرض له حديث، فأعرض عنه بمجرد عروضه [٢٦٧ب] عفي عن ذلك، وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله؛ لأن هذا ليس من فعله، وقد عفي عن هذه الأمة العوارض التي لا تستقر، وفيه استحباب صلاة ركعتين فأكثر بعد كل وضوء، وهو سنة مؤكدة، قاله جماعة من الشافعية^(٢).

فلو صلى به فريضة أو نافلة مقصودة، حصلت له هذه الفضيلة، وهي قوله: «غفر له ما تقدم من ذنبه» تقدم أنهم قيدوا ذلك بغفران الصغائر دون الكبائر، والله أعلم. قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين» قال ابن شهاب^(٣): وكان علماؤنا يقولون: هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة.

ذكره مسلم في «صحيحه».

- ولمسلم^(٤) في أخرى عن ابن أبي مليكة قال: «سُئِلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الْوُضُوءِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتَى بِمِضْأَةٍ، فَأَضَعَى عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَدْخَلَهَا فِي الْإِنَاءِ فَتَمَضَّمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ

(١) قاله النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (١/ ٢٣٥).

وانظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٠٨).

«إحكام الأحكام» (١/ ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (١/ ٦٠-٦٢).

«المجموع شرح المذهب» (١/ ٤٧٩-٤٨١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣/ ٢٢٦). وذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٦٧).

(٤) بل لأبي داود في «السنن» رقم (١٠٨)، وهو حديث صحيح.

نَحْوَمَا تَقْدَمُ، وَفِيهِ: ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَأَخَذَ مَاءً فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ فَغَسَلَ بَطُونَهُمَا وَظُهُورَهُمَا مَرَّةً وَاحِدَةً. [صحيح]

«ولمسلم^(١) في» رواية.

«في أخرى عن أبي مليكة» بالتصغير، واسمه عبد الله بن عبيد الله.

«سئل عثمان ~~عن الوضوء~~ فمدعاء بماء فأني بميضأة^(٢)» بكسر الميم، إناء يوضع فيه الماء للوضوء.

«فأصغى^(٣) على يده اليمنى» كما تقدم: أي: أمال الإناء عليها، وهو يدل أنه لم يكن عندهم وعاء يغترفون به، وتقدم أنه: «أفرغ على كفيه ثلاث مرات» فهذا كذلك إنما اختصره الراوي. «ثم أدخلها» أي: اليمنى.

«فمضمض ثلاثاً واستنشق» بعد الاستنشاق.

«ثلاثاً وذكر نحو ما تقدم وفيه: ثم أدخل يده فمسح رأسه وأذنيه»؛ لأنها من الرأس. «فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة» هذا خالف غيره من أحاديث عثمان، فإن الذي فيها أنه مسح أذنيه لا غسلها، ثم ذكر غسل باطنهما، ولم يأت في غيره. ورواية الخمسة مطلقة غير مقيدة بمرة واحدة، وقد عارضتها الرواية الأخرى، حيث قال:

- وله في أخرى^(٤): «فَأَفْرَغَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَهُمَا إِلَى الْكُوعَيْنِ».

(١) بل لأبي داود وليست لمسلم.

(٢) هي بالقصر وكسر الميم وقد تمدت: مطهرة كبيرة يتوضأ منها، وزنها مفعلة ومفعالة، والميم زائدة.

«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٦٩٥).

(٣) «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٨٩).

«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٣٤).

(٤) أي: لأبي داود في «السنن» رقم (١١٢).

وله في أخرى^(١): «وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا».

«وله»^(٢) أي: مسلم من حديث عثمان.

«في أخرى: فأفرغ بيده اليمنى على اليسرى، ثم غسلهما إلى الكوعين»، الكوع: رأس اليد

مما يلي الإبهام، والكرسوع رأسها من ما يلي الخنصر، كما في «النهاية»^(٣).

«وله» أي: مسلم «في» رواية «أخرى» عن عثمان.

«ومسح رأسه ثلاثاً» هكذا في «الجامع»^(٤) [٢٦٩ب] لابن الأثير، وبحث مسلماً، فلم أجد

في رواية عثمان «ثلاثاً» في مسح الرأس، ثم راجعت «تلخيص الخبير»^(٥)، فإذا فيه ثم ذكر أنه روى

البزاري^(٦) عن خارجة بن زيد، عن أبيه: «أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً»، وإسناده^(٧) حسن وهو عند

مسلم^(٨) والبيهقي^(٩) من وجه آخر، هكذا من دون التعرض للمسح، وقد قال أبو داود^(١٠):

أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، وقالوا

فيها: «ومسح برأسه» ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره.

(١) لأبي داود في «السنن» رقم (١١٠).

(٢) بل لأبي داود.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٥٦٩/٢).

(٤) (١٥٦/٧)، وفيه: وله في أخرى: أي: لأبي داود.

(٥) (١٤٦/١).

(٦) في «مسنده» (٧/٢) رقم (٣٤٣).

(٧) قاله الحافظ في «التلخيص» (١٤٦/١).

(٨) في «صحيحه» رقم (٢٣٠).

(٩) في «السنن الكبرى» (٧٨/١).

(١٠) في «السنن» (٨٠/١).

وقال البيهقي^(١): روي من أوجه غريبة عن عثمان، وفيها مسح الرأس ثلاثاً، إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة، وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها. ومال ابن الجوزي في «كشف المشكل»^(٢) إلى تصحيح التكرير، وقد ورد تكرير المسح في حديث علي عليه السلام من طرق وساقها.

قلت: واخترناه في «منحة الغفار»^(٣) حاشية ضوء النهار، وبيننا وجه ذلك. قال الحافظ ابن حجر^(٤): وقد رواه -أي: تكرير مسح الرأس- ابن أبي شيبة^(٥) عن سعيد ابن جبير، وعطاء، وزاذان وميسرة، وأورده المصنف من طريق أبي العلاء، عن قتادة، عن أنس. انتهى.

الثاني:

٢- وعن عبد خير قال: أَتَانَا عَلِيٌّ ~~عَلَيْهِ السَّلَامُ~~، وَقَدْ صَلَّى فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ، وَقَدْ صَلَّى؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَعْلَمَنَا، فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٌ، فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَ وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثًا، فَمَضَّمَ وَنَثَرَ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَعَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَعَسَلَ يَدَهُ الشَّأَلِ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ

(١) في «السنن الكبرى» (١/٧٨).

(٢) (١/١٦٠).

(٣) (١/٦٢٠ - ٦٢٥ - مع الضوء) بتحقيقي.

(٤) في «التلخيص» (١/١٤٧).

(٥) في «مصنفه» (١/١٦).

وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ هَذَا. أخرجه أصحاب السنن^(١)، واللفظ لأبي داود والنسائي.

[صحيح]

حديث: «وعن عبد خير»^(٢) بالخاء المعجمة، فمثناة تحتية، فراء مهملة، وبإضافة عبد إليه، هو ابن يزيد الهمداني، أبو عمارة الكوفي مخضرم، ثقة لم تصح له صحبة.

«قال: أئانا علي عليه السلام، وقد صلى، فدعا بطهور فقلنا: وما يصنع بالطهور وقد صلى» بين في رواية^(٣) أخرى الصلاة فقال: «صلى علي الغداة بالرحبة» والرحبة هي رحبة مسجد الكوفة. انتهى.

«ما يريد إلا ليعلمنا فأتى» في الرواية^(٤) الأخرى «أتاه غلام».

«بياناء فيه ماء وطست» بفتح الطاء وكسر ها.

«فأفرغ من الإناء على يمينه» ثم ساق الحديث كحديث عثمان ثم قال: «فمسح برأسه مرة»

ثم قال: «من سره أن يعلم وضوء [٢٧٠ب] رسول الله ﷺ فهو هذا»، فذكر علي عليه السلام، أنه إنما أراد أن يعلمهم وضوء رسول الله ﷺ.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن واللفظ» الذي ساقه المصنف لأبي داود والنسائي.

- وفي أخرى للنسائي^(٥): «فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَشَارَ شُعْبَةً مَرَّةً مِنْ نَاصِيئِهِ إِلَى مُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ

قَالَ لَا أَدْرِي أَرَدْتُهَا أَمْ لَا». [صحيح]

(١) أخرجه أبو داود رقم (١١١)، وابن ماجه رقم (٤٠٤)، والنسائي رقم (٩٢ - ٩٤)، والترمذي رقم (٤٨)،

(٢) وهو حديث صحيح.

(٣) «التقريب» (١/ ٤٧٠) رقم (٨٤١).

(٤) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١١٢).

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١١٢).

(٥) في «السنن» رقم (٩٣)، وهو حديث صحيح.

قوله: «وفي أخرى للنسائي: فمسح برأسه، وأشار شعبة مرة من ناصيته إلى مؤخر رأسه، ثم قال: لا أدري أردّهما» أي: اليدين على ناصيته من مؤخر رأسه، هذا شك من شعبة في تكرير مسح الرأس.

-ولأبي داود^(١) في أخرى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: دَخَلَ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَأَضْغَى الْإِنَاءَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَشْتَرَّ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ الْقَمَ إِبْهَامَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنْ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتِهِ، فَتَرَكَهَا تَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظُهُورَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فِي الْإِنَاءِ، فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهِ، وَفِيهَا النَّعْلُ فَغَسَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ. [إسناده حسن]

وللنسائي^(٢) في أخرى: «ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَشْتَقَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». [إسناده

صحيح]

قوله: «وفي أخرى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: دخل عليّ» بتشديد المثناة التحتية بياء المتكلم.

«عليّ رضي الله عنه وقد إهراق الماء فدعاء بوضوء فأتيناه بتور» بموحدة مكسورة فمثناة فوقية ساكنة فواو فراء، إناء من حجارة أو نحوها.

(١) في «السنن» رقم (١١٧) بإسناد حسن.

(٢) في «السنن» رقم (٩٤) بإسناد صحيح.

«فيه ماء فقال: يا ابن عباس! ألا أريك كيف كان يتوضأ رسول الله ﷺ قلت: بلى» أي: أرني.

«قال» ابن عباس.

«فأصغى» أي: علي عليه السلام.

«الإناء» أماله «على يديه» ليسكب منه الماء.

«فغسلها» هذا هو الذي قدمنا أنهم يجعلونه سنة، وبقية الحديث كما مضى إلا أنه يزداد هنا

قوله: «ثم أخذ بيده اليمنى قبضة من ماء، فصبها على ناصيته، فتركها تسيل على وجهه» فهذا لم يرد إلا في هذه الرواية.

قوله: «فغسلها بها» أي: غسل رجله في نعله، وليس المراد أنه مسح على نعليه.

واعلم أن هذه الرواية قال الحافظ المنذري^(١): فيها مقال، قال الترمذي: سألت محمد بن

إساعيل عنه، فضعفه وقال: ما أدري ما هذا. انتهى.

وقال الخطابي في «المعالم»^(٢): قد روي في غير هذه الرواية: «أنه توضأ ومسح على نعليه

وقال: هذا وضوء من لم يحدث» وإذا احتمل الحديث وجهاً من التأويل، يوافق قول الأئمة، فهو

أولى من قول يكون فيه مفارقتهم والخروج عن مذهبهم. انتهى. [٢٧١ب]

قلت: وفي «مرقاة الصعود» أن المراد من هذا هو ما يسن فعله بعد غسل الوجه، من أخذ

كف من ماء وإسأله على الجبهة.

قال: وفي المعجم الطبراني الكبير^(٣) بسند حسن، عن الحسن بن علي عليه السلام: «أن رسول الله

ﷺ كان إذا توضأ يأخذ ماء حتى يسيل على موضع سجوده».

(١) في «مختصر السنن» (١/ ٩٥).

(٢) في «معالم السنن» (١/ ٨٦ - مع السنن).

(٣) في «المعجم الكبير» (ج ٣ رقم ٢٧٣٩، ٣١٧٦).

قوله: «وللنسائي في أخرى: ثم تمضمض واستنشق بكف واحد ثلاث مرات»، يحتمل بثلاث غرفات، وهو الظاهر إذ لا تتسع الغرفة بكف واحد لثلاث مرات.

الثالث:

٣- وعن عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري رضي الله عنه: وَقِيلَ لَهُ تَوَضَّأْ لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَفَعَلَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ، وَفِيهِ: فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. أَخْرَجَهُ السُّنَنُ (١). [صحيح]

وفي رواية لمسلم (٢): «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا». [صحيح]

- وللبخاري (٣) رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». [صحيح]

حديث: «عبد الله بن زيد بن عاصم» هو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب رواية الأذان، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سفيان بن عيينه في قوله هو هو.

وقد قيل: إن صاحب الأذان لا يعرف له غير حديث الأذان.

قوله: «فمسح رأسه» ثم بيّن كيفية مسحه بقوله: «أقبل بيديه وأدبر» ثم بيّن أيضاً ذلك

فقال: بدأ بمقدم رأسه» أي: بمسحه وهو من الناصية.

«ثم ذهب بهما» أي: اليدين، أو ذهب ماسحاً بهما.

«إلى قفاه» أي: مؤخر رأسه من حيث القدال.

(١) أخرجه البخاري رقم (١٨٥)، وأطرافه رقم (١٨٦) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٧) و(١٩٩)، ومسلم رقم

(١٨/٢٣٥)، وأبو داود رقم (١٠٠، ١١٨، ١١٩)، والترمذي رقم (٢٨، ٣٢، ٤٧)، والنسائي (٧١/١-٧٢)،

وابن ماجه رقم (٤٠٩، ٤٣٤، ٤٧١)، وأخرجه أحمد (٣٨/٤)، وهو حديث صحيح.

(٢) لم أجده في «صحيح مسلم».

(٣) في «صحيحه» رقم (١٥٨).

«ثم ردّهما» هذا يذهب تشكك شعبة.

«حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه» قد ذكر ابن دقيق العيد احتمالات في بيان هذه الكيفية، في شرحه «لعمدة الأحكام»^(١) وأوضحنا ذلك في حاشيتنا عليه المسماة «بالعدة»، واكتفينا هنا بما ذكرنا.

قوله: «أخرجه الستة».

قوله: «وفي رواية لمسلم» أي: عن عبد الله بن زيد.

«فمسح برأسه ثلاثاً».

قلت: لم أجد في مسلم^(٢) في رواية عبد الله بن زيد لفظ: «مسح برأسه ثلاثاً» فلي نظر وليس أيضاً في «الجامع»^(٣) لابن الأثير.

قوله: «وللبخاري: توضأ مرتين مرتين» بوب له البخاري^(٤): باب الوضوء مرتين مرتين، قال ابن حجر^(٥): أي: لكل عضو.

ثم ذكر البخاري^(٦) حديث عبد الله [٢٧٢ب] بن زيد مختصراً.

قال الحافظ ابن حجر^(٧): ليس فيه الغسل مرتين، إلا في اليدين إلى المرفقين.

(١) (١٥٢/١) - (١٥٨).

(٢) لم أجده في «صحيح مسلم».

(٣) (١٥٦/٧) - (١٥٨)، وهو كما قال الشارح.

(٤) في «صحيحه» (٢٥٨/١) الباب رقم ٢٢ و٢٣ - مع الفتح).

(٥) في «الفتح» (٢٥٩/١).

(٦) في «صحيحه» رقم (١٥٧، ١٥٨).

(٧) في «الفتح» (٢٥٩/١).

نعم، وكلام ابن الأثير^(١) مثل كلام المصنف عن البخاري، نعم في سنن أبي داود^(٢) من حديث أبي هريرة، رواية «أنه ~~بأنه~~ توضأ مرتين مرتين».

وفي رواية لأبي داود^(٣) عن المقدم «ابن معدي كرب»: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

وفي أخرى^(٤): «وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي صِمَاخِي أُذُنَيْهِ».
 «وَالصَّمَاخُ»^(٥): ثقب الأذن.

قوله: «ولأبي داود عن المقدم».

قلت: هو كما قال: إلا أن فيه: «غسل كفيه ثلاثاً، ووجهه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق»، فاستشكل تأخير المضمضة والاستنشق، عن غسل الوجه، واليدين، واستدل به من لا يوجب الترتيب في الوضوء؛ لأنه عطف عليهما بـ (ثم).

وقال النووي^(٦): «إنهم تأولوا لفظة (ثم) على أنها ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة؛ لأن المراد ذكر الجملة لا صفة الترتيب، ولذا لم يذكر غسل الرجلين. انتهى».

قلت: والأولى أن يقال روايات الترتيب مقدمة لكثرتها.

(١) في «الجامع» (٧/ ٢٥٧).

(٢) في «السنن» رقم (١٠٦)، وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» رقم (١٢١)، وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (١٢٣)، وهو حديث صحيح.

(٥) الصَّمَاخ: ثقب الأذن ويقال بالسين.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٥١). «الفائق للزخشري» (٢/ ١٠٠).

(٦) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/ ٤٧٥ - ٤٧٨).

وقوله: في روايته هنا: «ثم مسح رأسه وأذنيه باطنهما وظاهرهما» هي روايتان^(١) في أبي داود

من طريقين.

وقوله: «وأدخل أصابعه» أي: بعضها وأظنها السبابة.

«في صاخي أذنه» زادها هشام^(٢) بن خالد في إحدى الروايتين، ونبه ابن الأثير^(٣) على ذلك

فقال: وزاد هشام: «وأدخل أصابعه في صاخي أذنيه». انتهى.

فبين أنها زيادة، وأفرد الصاخي وهو الذي رأته في نسخ أبي داود^(٤) بالإفراد، والمصنف

ثناه.

الرابع: حديث (ابن عمرو)^(٥) هذه نسخة:

٤- وعن ابن عمرو بن العاص هذه نسخة قال: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ

الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ».

أخرجه أبو داود^(٦) والنسائي^(٧)، وهذا لفظه. [صحيح]

(١) في «السنن» رقم (١٢١ و ١٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٢٣)، وهو حديث صحيح.

(٣) في «الجامع» (٧/ ١٦٠).

(٤) في «السنن» رقم (١٢٣)، وفيه: وأدخل أصابعه في صاخي أذنيه.

(٥) في (ب) ابن عمر، وما أثبتناه من (أ) ومصادر الحديث.

(٦) في «السنن» رقم (١٣٥).

(٧) في «السنن» رقم (١٤٠).

وأخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وابن ماجه رقم (٤٢٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٧٤). وهو حديث

«جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً» أي: غسل أعضاءه ثلاثاً كل عضو منها، وهو يعم مسح [الرأس]^(١) فإنه داخل في مسمى الوضوء، وكأنه سأله عن أكمل الوضوء، لا عن مجرد ما يجزئ.

قوله: «فمن زاد» أي: على الثلاث.

«فقد أساء وتعدي وظلم» وقد أخرج ابن أبي شيبة^(٢)، عن ابن مسعود قال: «ليس بعد الثلاث شيء» وقال أحمد وإسحاق^(٣) وغيرهما: لا تجوز الزيادة على الثلاث.

قلت: ودليلهما وصفه بالإساءة والتعدي والظلم.

وقال الشافعي^(٤): «لا أحب أن يزيد المتوضي على الثلاث، فإن زاد لمأكره، أي: لمأخرمه؛ لأن قوله: «لا أحب» يقتضي الكراهة، كذا قال ابن^(٥) [٢٧٣ب] حجر.

وهذا الأصح عند الشافعية^(٦)، أنه مكروه كراهة تنزيه.

قلت: والحديث ظاهر في تحريم الزيادة، وهل يبطل بها الوضوء، حكى الدارمي^(٧) عن قوم: أن الزيادة على الثلاث تحرم وتبطل الوضوء، كالزيادة في الصلاة.

قال الحافظ^(٨): وهو قياس فاسد، ولم يبين وجه فساد.

(١) في (ب) مكررة.

(٢) في «مسنفه» (٩/١ - ١٠).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/١٩٢ - ١٩٤).

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١/٤٦١).

(٥) في «فتح الباري» (١/٢٣٣ - ٢٣٤).

(٦) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١/٤٦٢)، «الأوسط» لابن المنذر (١/٤٢٢).

(٧) قاله الحافظ في «فتح الباري» (١/٢٣٤).

(٨) في «الفتح» (١/٢٣٤).

قلت: بل النص قد دلَّ على التحريم، فإن الإساءة والتعدي والظلم، دليل التحريم، وإذا كام محرماً أبطل الوضوء؛ لأن الوضوء بالزيادة ليس هو الوضوء المأمور به شرعاً، بل منهى عنه، والنهي يقتضي الفساد.

فمن قال بالتحريم والبطلان أسعد بالإتباع، ثم أورد إلزام للقائل بالتحريم والكراهة؛ بأنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق.

وأقول: إن ثبت دليل التجديد، فإنه دال على أن التجديد ليس بزيادة، بل فعل مستقل ابتدأ به فاعله لدليله.

وأما حديث^(١): «الطهور على الطهور نور على نور» فإن صح فالمراد به الغسلتان بعد الأولى في التثليث؛ لأن الغسلة الأولى للأعضاء طهور شرعي تجزيء بالاتفاق، وزيادة الغسلة الثانية لها طهور أيضاً، والثالثة كذلك.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

- وفي رواية أبي داود^(٢): «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، وَفِيهَا: هَكَذَا الْوُضُوءُ، مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ، أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ». [صحيح دون قوله: «أو نقص» فهو شاذ]

قوله: «وفيهما: من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، أو ظلم وأساء» قال ابن المواق: إن لم يكن هذا اللفظ شكاً من الراوي، فهو من الأوهام البينة التي لا خفاء بها، إذ الوضوء مرتين

(١) تقدم. قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٣٤)، وهو حديث ضعيف.

(٢) في «السنن» رقم (١٣٥)، وانظر ما تقدم.

مرتين^(١)، ومرة مرة^(٢)، لا خلاف في إجزائه، والآثار بذلك صحيحة.

وقال الشيخ ولي الدين: يحتمل أن يكون معناه نقص الأعضاء، فلم يغسلها بالكلية، أو زاد أعضاء لم يشرع غسلها، وقواه السيوطي.

الخامس: حديث (ابن عباس رضي الله عنه):

٥- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً. أخرجه البخاري^(٣)، وهذا

لفظه، وأبو داود^(٤) والنسائي^(٥). [صحيح]

«قال: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً أي: غسل كل عضو مرة مرة».

قوله: «أخرجه البخاري».

قلت: بَوَّبَ^(٦) له بقوله: باب الوضوء مرة مرة.

(١) منها ما أخرجه أحمد (٤/ ٤١)، والبخاري رقم (١٥٨) عن الله بن زيد رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ».

وهو حديث صحيح.

(٢) (منها) ما أخرجه البخاري رقم (١٤٠، ١٥٧)، وأبو داود رقم (١٣٨)، والترمذي رقم (٤٢) وابن ماجه رقم (٤١١) والنسائي (١/ ٦٢ رقم ١٠٢)، وأحمد (٢/ ٣٨، ٣٩) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً»، وهو حديث صحيح.

وفي الباب أحاديث عن عمر، وجابر، وبريدة، وأبي رافع، وابن الفاكه، وعبد الله بن عمر، وعكراش بن ذؤيب المرّي. انظر تخريجها في «نيل الأوطار» (٢/ ١٣٧ - ١٤٠) بتحقيقي..

(٣) في «صحيحه» رقم (١٤٠)، (١٥٧).

(٤) في «السنن» رقم (١٣٨).

(٥) في «السنن» (١/ ٦٢)، وهو حديث صحيح وقد تقدم.

(٦) في «صحيحه» (١/ ٢٥٨ الباب رقم ٢٢).

- في رواية أبي داود^(١) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أُتِحُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، فَاعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَتَمَضَّمَصَّ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَجَمَعَ بِهَا يَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ نَفَضَ يَدَهُ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً أُخْرَى مِنَ الْمَاءِ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَفِيهَا النَّعْلُ، ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدَيْهِ، يَدَ فَوْقَ الْقَدَمِ، وَيَدَ تَحْتَ النَّعْلِ، ثُمَّ صَنَعَ بِالْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. [صحيح]

قوله: «وفي رواية أبي داود عن ابن عباس» إلى آخره، هو كما سلف في عده، إلا قوله: «فرش على رجله اليمنى وفيها النعل» [٢٧٤ب] ثم مسح بيديه يدً فوق القدمين، ويد تحت النعل، ثم صنع باليسرى مثل ذلك».

قال الحافظ المنذري في «مختصر السنن»^(٢) ما لفظه: أنه أخرجه البخاري^(٣) مختصراً ومطولاً^(٤).

قال: وفي لفظ البخاري^(٥): «ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها، ثم أخذ غرفة أخرى، فغسل بها رجله، يعني اليسرى».

ولفظ النسائي^(٦): «ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى».

(١) في «السنن» رقم (١٣٧) صحيح دون ذكر (النعل).

(٢) (١٠٣/١).

(٣) في «صحيحه» رقم (١٥٧).

(٤) في «صحيحه» رقم (١٤٠).

(٥) في «صحيحه» رقم (١٤٠).

(٦) في «السنن» (١/٦٢ رقم ١٠٢).

قال^(١): وذلك يوضح ما أبهم في رواية أبي داود.

قال: وترجم البخاري^(٢) والترمذي^(٣) والنسائي^(٤) على طرف من هذا الحديث الوضوء مرة مرة إلى خلاف ما في هذه الترجمة^(٥)، انتهى. يريد خلاف ما ترجم أبو داود^(٦) لهذا الحديث، فإنه ذكره في باب: قوله: الوضوء مرتين مرتين.

قلت: إلا أنه ذكر ما يوافق الترجمة، وهو حديث أبي هريرة^(٧): «أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين». ثم ذكر حديث^(٨) ابن عباس بعده.

- وفي أخرى لأبي داود^(٩)، والترمذي^(١٠) عن الربيع بنت معوذ بن عفراء رضي الله عنها قالت: فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَوَضَأَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً، وَوَضَأَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ، وَبِأُذُنَيْهِ كِلْتَابِيَهُمَا، ظَهَرَهُمَا وَبُطُونَهُمَا، وَوَضَأَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. [حسن]

(١) أي: المنذري في مختصر «السنن» (١٠٣/١).

(٢) في «صحيحه» (١/٢٤٠ الباب رقم (٧) باب: غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة الحديث رقم (١٤٠).

وفي «صحيحه» (١/٢٥٨ الباب (٢٢) باب الوضوء مرة مرة الحديث رقم (١٥٧).

(٣) في «السنن» (١/٦٠) الباب رقم (٣٢) باب ما جاء في الوضوء مرة مرة.

(٤) في «السنن» (١/٧٦) الباب رقم (٨٥).

(٥) وتام العبارة كما في «مختصر السنن»: وكذلك فعل أبو داود في الباب الذي بعده.

(٦) في «السنن» (١/٩٥) الباب رقم (٥٣).

(٧) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٣٦).

(٨) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٣٧).

(٩) في «السنن» رقم (١٢٦).

(١٠) في «السنن» رقم (٣٣)، وقال: هذا حديث حسن، وهو كما قال.

- وفي أخرى^(١): «فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ، مِنْ قَرْنِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاحِيَةٍ لِنُصَبِّ الشَّعْرَ، لَا يُجَرِّكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ». [شاذ]

- وفي أخرى^(٢): «فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصُدَّعِيهِ وَأَذُنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً». [حسن]

وفي أخرى^(٣): «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلٍ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ». [ضعيف]

قوله: «وفي رواية أخرى لأبي داود والترمذي، عن الرُّبِيعِ بنتِ مُعَوِذٍ» تقدم ضبطهما مراراً، ولا يخفى أن هذا الحديث آخر غير حديث ابن عباس، والقاعدة أن لا يقال: وفي أخرى، إلا إذا كانت الأولى والأخرى عن صحابي واحد، فكان الصواب أن يقول: وعن الربيع بنت معوذ كما صنع ابن الأثير في «الجامع»^(٤).

قوله: «ومضمض واستنشق مرة» فيه مثل ما تقدم، عدم الترتيب^(٥) بين الوجه والمضمضة والاستنشاق، ولعله يقال هنا: ليس المراد بيان الترتيب، بل بيان عدد الغسلات.

قوله: «ومسح برأسه مرتين» بينتها بقولها: «بدأ بمقدم رأسه ثم بمؤخره» جعلت ذلك مرتين وهو مرة واحدة؛ لأنه أمر يديه من مقدم رأسه إلى مؤخره.

«ثم ردهما من مؤخره إلى مقدمه» هذه مسحة واحدة وصورة الإمرار مرتين، والعبارات كلها تفيد معنى واحد، لكن اختلف الرواة في الألفاظ^(٦).

(١) لأبي داود في «السنن» (١٢٨)، وهو حديث شاذ يخالف لما في الرواية الآتية.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٢٩)، وهو حديث حسن. وأخرجه الترمذي في «السنن» رقم (٣٤).

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٣٠)، وهو حديث ضعيف.

(٤) (١٦٣/٧).

(٥) تقدم ذكره.

(٦) انظر: «روضة الطالبين» (١/ ٦١). «المغني» (١/ ١٨٣).

قوله: «من فضل ماء كان بيده»^(١) يدل على أنها جزآن من الرأس، فإن بقي في اليدين ماء مسحهما به، وإن لم يبق أخذ لهما ماء آخر، وهو وجه ما، ورد أنه أخذ لهما ماء غير ما مسح به رأسه.

قوله: «وَصُدْعِيَه» بضم الصاد [٢٧٥ب] المهملة فдал مهملة أيضاً، فغين معجمة تشنية صدغ، وفي «القاموس»^(٢): الصدغ بالضم ما بين الأذن والعين، والشعر المتدلي على هذا الموضع. انتهى.

ولكنه على هذا من الوجه فيغسل معه، فينظر.

السادس: حديث (أبي أمانة):

٦- وعن أبي أمانة رحمته الله قال: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَقَالَ: الْإِذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ.

قال حماد: لا أدري الإذنان من الرأس، من قول أبي أمانة أم من قول رسول الله ﷺ؟ أخرج أبو داود^(٣) والترمذي^(٤) وضعفه، وهذا لفظه. [حسن دون مسح المأقين]

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/ ٤٤٤)، «المغني» (١/ ١٨١)، «التمهيد» (٣/ ٢٠٩).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٠٤).

(٣) في «السنن» رقم (١٣٤).

(٤) في «السنن» رقم (٣٧)، وقال: هذا حديث حسن، ليس إسناده بذلك القائم.

وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٤٤)، والدارقطني رقم (٣٧)، والبيهقي (١/ ٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٤٢-١٤٣)، وأحمد (٥/ ٢٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٣)، كلهم عن حماد بن زيد عن سنان به. وهذا سند حسن في الشواهد.

قال ابن دقيق العيد في «الإمام»: وهذا حديث معلول بوجهين:

أحدهما: الكلام في شهر بن حوشب.

وعند أبي داود^(١) قال: «وَكَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِينَ: يَعْنِي الْخَفَيْنِ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا: الْإِذْنَانِ مِنَ

الرَّأْسِ». [حسن دون مسح الماقين]

هو مثل غيره إلا قوله: «الإذنان من الرأس» فلم يأت فيما مضى، وفيه: أنها ليسا من الوجه، كما ذهب إليه الزهري، ولا أن باطنهما من الوجه، وظاهرهما من الرأس، كما قاله الشعبي^(٢).

وذهب جماعة من السلف، إلى أنها من الرأس، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣)، وذهب الشافعي^(٤) إلى أنها عضوان على حيالهما ليسا من الوجه ولا من الرأس، وتأول أصحابه الحديث بأن المراد أنها يمسحان مع الرأس تبعاً له، أو أنها يمسحان كما يمسح، ولا يغسلان كما يغسل الوجه، قاله الخطابي^(٥).

قوله: «قال حماد: لا أدري» قد أطلال ابن حجر القول في هذه اللفظة في «التلخيص»^(٦)، وفي كلامه على ابن الصلاح^(٧)، في «أصول الحديث».

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي وضعفه، وهذا لفظه».

الثاني: الشك في رفعه، ولكن شهر وثقه أحمد، ويحيى، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وسانن بن ربيعة، أخرج له البخاري، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن، والله أعلم.

(١) في «السنن» رقم (١٣٤)، وهو حديث حسن دون «مسح الماقين».

(٢) انظر: «المغني» (١٨٣/١ - ١٨٦).

(٣) انظر: «البنية في شرح الهداية» (١٨٨/١).

(٤) «المجموع شرح المهذب» (٤٤٥/١).

(٥) في «معالم السنن» (٩٣/١ - مع السنن).

(٦) (١٦٠ - ١٦١).

(٧) في النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٤١٢/١).

قوله: «المآقين يعني الخفين» كذا قاله المصنف، وفي غيره: الماقان بالهمزة، تشية المآق أو الماق مقدم العين، جمعه مآقي [وموجره]^(١) مؤق بالهمز، وقد يسهلان.
وقال الخطابي^(٢): الماق طرف العين الذي يلي الأنف، وفيه ثلاث لغات: ماق، ومآق مهموز، وموق. انتهى.

فتفسير المصنف غير صحيح، ولم يفسره ابن الأثير هنا.
وقال في «النهاية»^(٣): كان يمسح المآقين هي تشية المآقي، وذكر حديث^(٤): «كان يكتحل من قبل مؤقه مرة، ومن قبل ماقه مرة» مؤق العين: مؤخرها وماقها: مُقدّمها، ثم ذكر أن الأفصح الأكثر المآقي، وأفاد كلامه أن الحديث بلفظ: «المآقين» بياءين، والذي في «التيسير» و«الجامع» لابن الأثير: «المآقين» بياء واحدة، ورأيت في «حواشي السنن» الماقان الحُفان^(٥) فارسي معرب. انتهى.

ولم ينسبه لأحد، ولم أجده في «القاموس»^(٦) ثم ظاهر عبارة التيسير أن التفسير، للمآقين بالخفين مدرج من كلام الراوي، وليس كذلك.
ثم لا يخفى بُعد هذا أن المآقين على الصحيح من التفاسير من الوجه، فهما يغسلان [٢٧٦ب] معه فكيف يقال: مسحهما مع أنه لم يذكر أحد من العلماء هذا المسح.

(١) كذا رسمت في المخطوط. غير مقروءة.

وفي «النهاية» (٢/٦٢٩): المؤق بالهمز والضم، وجمع المؤق آماق وأماق، وجمع المآقي: مآقي.

(٢) في معالم «السنن» (١/٩٣ - مع السنن).

(٣) (٢/٦٢٩).

(٤) ابن الأثير في «النهاية» (٢/٦٢٨ - ٦٢٩).

(٥) انظر: «المصباح المنير» (ص ٢٢٤).

(٦) «القاموس المحيط» (ص ١١٩٣ - ١١٩٤)، وماق العين، وخفّ غليظ يلبس فوق الخفّ.

وقد قال المصنف: أنه ضعفه الترمذي، قال الحافظ المنذري^(١): أخرجه الترمذي^(٢) وابن ماجه^(٣)، وقال الترمذي^(٤): هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، وقال الدارقطني^(٥): رفعه وهم والصواب أنه موقوف. انتهى.

السابع: حديث (جابر رضي الله عنه):

٧- وعن جابر رضي الله عنه قال: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى قَدَمَيْهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ الْوُضُوءَ»، قَالَ: فَرَجَعَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى. أخرجه مسلم^(٦) وأبو داود^(٧). [صحيح] «أخبرني عمر».

قوله: «وقد توضع وترك على قدميه» لعل المراد على أحدهما «مثل الظفر» أي: لم يمسح الماء. «فقال له رسول الله ﷺ: ارجع فأحسن وضوءك، قال: فرجع فتوضأ ثم صلى» يحتمل قوله: «فأحسن وضوءك» الاستئناف للوضوء ويحتمل تقييم ما قصر فيه فلا يدل على وجوب الموالاة في الوضوء، كما قاله القاضي عياض^(٨): إذ مع الإحتمال لا يتم الاستدلال؛ لأنه عمل

(١) في «مختصر السنن» (١/١٠٢).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧).

(٣) في «السنن» (٤٤٤).

(٤) في «السنن» (١/٥٣).

(٥) في «السنن» (١/١٠٣ رقم ٣٧).

(٦) في «صحيحه» رقم (٢٤٣).

(٧) في «السنن» رقم (١٧٣)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٦٦٥)، وهو حديث صحيح.

(٨) في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/٤٠).

بأحد الاحتمالين بلا مرجح، وهو دليل على أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره فإنها^(١) لا تصح طهارته، وهو متفق عليه، ومثله التيمم.

قوله: «أخرجه مسلم وأبو داود».

- ولأبي داود^(٢) في أخرى، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لَمْعَةً قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ. [صحيح]

«وفي رواية لأبي داود».

قوله: «فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة» لما عرفت قريباً أنه لا يكون متطهراً حتى يغسل جميع أجزاء الأعضاء.

و «اللمعة» بالضم ما يلمع، وهنا لمعت لعدم إصابة الماء لها.

الثامن: حديث (ابن عمرو بن العاص).

٨- وعن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاَهَا فَأَذْرَكْنَا، وَقَدْ أَرْهَقْتَنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».

أخرجه الخمسة^(٣) إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

(١) انظر: «المغني» (١/ ١٩٢)، «الإنصاف» (١/ ١٣٩). روضة الطالبين (١/ ٦٤)، المبسوط (١/ ٥٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٧٥) وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٦٠، ٩٦، ١٦٣)، ومسلم رقم (٢٧/ ٢٤١)، وأبو داود رقم (٩٧)، وابن ماجه رقم (٤٥٠)، والنسائي رقم (١١١)، وأخرجه أحمد (٢/ ١٩٣، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٦)، والدارمي (١/ ١٧٩)، وهو

حديث صحيح.

«قال: تخلف عنا النبي ﷺ في سفرة سافرنها» بينها مسلم^(١) في رواية بلفظ: «سافرنها من مكة إلا المدينة».

فأدر كنا وقد أرهقتنا» بفتح الهاء وسكون القاف.

«الصلاة» مفعول أرهقتنا، ولفظ البخاري^(٢): «العصر» وفي الجامع^(٣): وللبخاري^(٤):

«وقد أرهقتنا العصر» وفي أخرى^(٥): «وقد حضرت صلاة العصر» فلفظ المصنف وهو: «أرهقتنا الصلاة» ليس هو لفظ البخاري ولا لفظ مسلم.

والإرهاق: الإدراك والغشيان، قاله الحافظ^(٦).

«فجعلنا نمسح على أرجلنا» قابل الجمع بالجمع، فالأرجل موزعة على الرجال. فلا يلزم

أن يكون لكل رجل أرجل.

قال الحافظ في «الفتح»^(٧): انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح، لا

بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل، فلهذا [٢٧٧ب] قال^(٨): ولا يمسخ على القدمين، وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها.

(١) في «صحيحه» رقم (٢٤١/٢٦).

(٢) في «صحيحه» رقم (٩٦).

(٣) (١٦٨/٧).

(٤) في «صحيحه» رقم (١٦٣).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٤١/٢٧).

(٦) في «فتح الباري» (١/ ٢٦٥). وقال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ١٦٩): «أرهقتنا»: أرهقه يرهقه، أي: أغشاه، ورهقه الأمر يرهقه: إذا غشيته، أراد: أن الصلاة أدر كنا وقتها وغشينا.

(٧) (٢٦٥/١).

(٨) أي: البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٦٥) الباب رقم (٢٧) باب غسل الرجلين، ولا يمسخُ على القدمين - مع الفتح).

«فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار» اختلف في معنى «ويل» على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه^(١) عن أبي سعيد مرفوعاً: «ويل واد في جهنم». قال ابن خزيمة^(٢): لو كان الماسح مؤدياً للغرض لما تواعد بالنار. قال الحافظ^(٣): أشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة^(٤) من أن الواجب، هو المسح أخذاً بظاهر قراءة (أرجلكم) بالخفض^(٥).

-
- (١) في «صحيحه» رقم (٧٤٦٧) بسند ضعيف لضعف رواية دراج عن أبي الهيثم. وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب رقم (٩٢٤)، والترمذي رقم (٢٥٧٩)، (٣١٦٤)، (٣٣٢٣) مفرقاً في المواضع الثلاث. وأبو يعلى في «مسنده» رقم (١٣٨٣/٤٠٩)، والبيهقي في «البعث» رقم (٤٦٥، ٤٨٧)، والطبري في «تفسيره» (٣٧٨/١)، والحاكم (٥٩٦/٤)، وصححه ووافقه الذهبي، ونعيم بن حماد في «زوائد الزهد» رقم (٣٣٤)، والبخاري في «شرح السنة» رقم (٤٤٠٩) من طرق.
- قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث ابن لهيعة. قلت: لم ينفرد برفعه ابن لهيعة كما قال الترمذي بل تابعه عمرو بن الحارث كما عند نعيم بن حماد والبخاري. وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣١٢/١): «لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده. وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعاً منكراً، والله أعلم.
- وقد جاء مرفوعاً، أخرجه الحاكم (٥٣٤/٢)، والبيهقي في «البعث» رقم (٤٦٤).
- وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.
- وهو حديث ضعيف، والله أعلم.
- (٢) في «صحيحه» (٨٩/١).
- (٣) في «فتح الباري» (٢٦٦/١).
- (٤) انظر: «اللمعة الدمشقية» (٧٦/١).
- (٥) في قوله تعالى: «وَأَرْجُلُكُمْ» ثلاث قراءات:
- الشاذة وهي قراءة الرفع، وهي قراءة الحسن.

قال: وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوءه: «أنه غسل رجليه» وهو المبين لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة^(١)، وغيره^(٢) مطولاً في فصل: ثم يغسل قدميه كما أمر الله، ولم يثبت^(٣) عن أحد من الصحابة، خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك.

قلت: قد بينت في «سبل السلام»^(٤) ما فيه مقنع عن الجدل والخصام.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين».

قلت: لفظهما^(٥) فيه: «صلاة العصر» أو «العصر» وليس فيها، «أرهقتنا الصلاة».

- ولمسلم^(٦) في أخرى: تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عِجَالٌ، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ، وَأَعْقَابَهُمْ تَلَوُّحٌ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسِغُوا الْوُضُوءَ».

[صحيح]

- وأما المتواترتان فقراءة النصب وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي وعاصم في رواية حفص عن السبعة، ويعقوب من الثلاثة.

- وأما قراءة الجر: فهي قراءة ابن كثير، وحزة، وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر.

انظر: «زاد المسير» (٣٠١/٢) «أضواء البيان» (٨/٢). «الجامع لأحكام القرآن» (٩١/٦ - ٩٦). «جامع البيان» (٥٢/١٠ - شاكر).

(١) في «صحيحه» رقم (١٦٥).

(٢) أخرجه أحمد (١١١/٤)، ومسلم رقم (٨٣٢/٢٩٤)، والنسائي رقم (١٤٧)، والدارقطني في «سننه»

(١٠٧/١ - ١٠٨ رقم ٢) بسند صحيح من الطريقين، وهو حديث صحيح.

(٣) قاله الحافظ في «الفتح» (٢٦٦/١).

(٤) (٢٢٩ - ٢٢٨) بتحقيقي.

(٥) تقدم ذكره.

(٦) في «صحيحه» رقم (٢٤١/٢٦).

قوله: «ولمسلم في أخرى».

قوله: «فانتبهنا إليهم، وأعقابهم تلوح، لم يمسحها الماء»، تمسك بهذا الرواية من يقول بإجزاء المسح^(١)، ويحمل الإنكار على ترك التعميم.

قال الحافظ^(٢): لكن الرواية المتفق عليها أرجح، فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل، فيحمل قوله: «لم يمسحها الماء» أي: بالغسل، جمعاً بين الروایتين.

قال^(٣): وأصرح من ذلك رواية مسلم^(٤) «عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك».

وأيضاً من قال بالمسح لم يوجب مسح العقب، والحديث حجة عليه^(٥).

قوله: «أسبغوا الوضوء» أي: أتموه بغسل الأعقاب.

- قال الترمذي^(٦): وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ»^(٧).

(١) انظر: «شرح معاني الآثار» (٣٩/١).

(٢) «المحل» (٥٧/٢)، «الاعتبار في النسخ والمنسوخ» للحازمي (ص ١٨٥).

(٣) في «فتح الباري» (٢٦٦/١).

(٤) الحافظ في «الفتح» (٢٦٦/١).

(٥) في «صحيحه» رقم (٢٨، ٢٩، ٣٠/٢٤٢).

وأخرجه البخاري رقم (١٦٥)، وأحمد (٢/٢٢٨، ٢٨٤، ٣٨٩، ٤٠٦، ٤٨٢)، والترمذي رقم (٤١)، والنسائي

رقم (١١٠)، وابن ماجه رقم (٤٥٣)، والدارمي (١/١٧٩).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٢٦٦/١)، شرح «صحيح مسلم» للنووي (٣/١٢٩ - ١٣٠).

(٦) في «السنن» (٥٩/١).

(٧) أخرجه أحمد (٤/١٩١)، وفي إسناده ابن لهيعة، وقد توبع من عبد الله بن وهب عند أحمد (٤/١٩٠).

التاسع: حديث (جابر رضي الله عنه):

٩- وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يُمَسَّحَ الشَّعْرُ بِالْمَاءِ.

أخرجه مالك^(١). [موقوف ضعيف]

«أنه سئل عن المسح على العمامة، فقال: لا حتى يُمسح الشعر بالماء».

كأنه يريد أنه يكمل على العمامة لا أن يمسحها وحدها وهذا موقوف، وقد ثبت: أنه رضي الله عنه

مسح على العمامة^(٢) فقط، وعلى الناصية وكمل على العمامة^(٣).

قوله: «أخرجه مالك».

العاشر: حديث [٢٧٨ب] (ثوبان):

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٩٥ رقم ١)، والبيهقي (١/ ٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٨)، والحاكم (١/ ١٦٢)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٤٠)، وقال: «ورجال أحمد والطبراني ثقات».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح. ولم يخرج ذكر بطون الأقدام».

عن عبد الله بن الحارث رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقاب، وبطون الأقدام من النار» وهو حديث صحيح.

(١) في «الموطأ» (١/ ٣٥ رقم ٣٨)، وهو موقوف ضعيف.

(٢) عن عمرو بن أمية الضمري قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على عمامته وخفيه.

[أخرجه أحمد (٤/ ١٣٩) (٥/ ٢٨٧)، والبخاري رقم (٢٠٤، ٢٠٥)، وابن ماجه رقم (٥٦٢)، وهو حديث صحيح.

(٣) عن المغيرة بن شعبة: أن النبي ﷺ توضأ فمسح بनावيته وعلى العمامة والحفين».

[أخرجه مسلم رقم (٨١/ ٢٧٤) و (٨٣/ ٢٧٤)، وأحمد (٤/ ٢٥٥)].

وهو حديث صحيح.

١٠- وعن ثوبان رضي الله عنه قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ. أخرجه أبو داود^(١). [صحيح]

«الْعَصَائِبِ»^(٢): العمامة؛ لأن الرأس يعصب بها.

و«التَّسَاخِينِ»^(٣): الخفاف لا واحد لها.

«بعث رسول الله ﷺ سرية، فأصيبهم البرد، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن

يمسحوا على العصائب» العمام.

فيه المسح على العمام للعدر.

«والتساخين» فسرهما المصنف^(٤) بالخفاف، وأنه لا واحد لها، وفي «النهاية»^(٥): قيل واحد

تَسَخَانٌ وَتَسَخِينٌ وَسَخَنٌ، والتاء فيها زائدة.

وقال حمزة الأصباهاني^(٦): أما التَّسَخَانُ فهو معرب يسكن، وهو اسم غطاء من أغطية

الرأس، كان العلماء والمواهبذة، يأخذونه على رؤوسهم خاصة^(٧)، وجاء في الحديث ذكر العمام

(١) في «السنن» رقم (١٤٦).

وأخرجه أحمد (٢٧٧/٥)، والحاكم (١٦٩/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم... وفي سنده راشد ابن سعد، ثقة، إلا أنه لم يسمع من ثوبان، كما قال الإمام أحمد فيما نقله عنه العلائي «جامع التحصيل» (١٧٤).

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٠٢٩٢) عكس قول الإمام أحمد: سمع ثوبان ويعلى بن مرة. وقد صحح الألباني الحديث في صحيح أبي داود. وهو حديث صحيح، والله أعلم.

(٢) قاله أبو عبيد في غريب الحديث (١/١٨٨). وانظر: «القاموس المحيط» (ص ٤٩٥).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٧/١٧٨). «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١٨٧).

(٤) في «غريب الجامع» (٧/١٧١).

(٥) (١/٧٦٣-٧٦٤).

(٦) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (١/٧٦٤) حيث قال: وقال حمزة الأصباهاني في كتاب الموازنة....

(٧) وتام العبارة من «النهاية» دون غيرهم.

والتساخين فقال من تعاطى تفسيره: هو الخُف، حيث لم يعرف فارسيته. انتهى.

وهذا التفسير يوافق قرنهما بالعمائم؛ ولأن المسح على الخفاف ليس يختص من له عذر.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الحادي عشر: حديث (أنس رضي الله عنه):

١١- وعن أنس رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ

مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ، فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ. أخرجه أبو داود^(١). [ضعيف]

«الْقَطْرِيَّةُ»^(٢): ثوب أحمر له أعلام، وفيه بعض الخشونة، وقيل: البرود القطرية، حلل جياذ

تحمّل من قبل البحرين.

قال الأزهري^(٣): وفي البحرين قرية يقال لها قطرٌ.

«قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطريّة» يأتي تفسيرها.

«فأدخل يده تحت العمامة، فمسح بمقدم رأسه، ولم ينقض العمامة» وفيه: عدم استكمال

مسح الرأس والاكتفاء بمسح مقدمه من دون تكميل على العمامة.

إلا أنه بوب الترمذي^(٤) للمسح عليها فقال: باب المسح على العمامة، ثم ساق بإسناده إلى

المغيرة بن شعبة^(٥) قال: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الخفين والعمامة».

(١) في «السنن» رقم (١٤٧)، وهو حديث ضعيف.

(٢) قاله ابن الأثير في غريب «الجامع» (١٧١/٧).

(٣) في تهذيب اللغة (٢١٦/١٦) حيث قال: في أعراض البحرين على سيف البحرين عُمان والعقير مدينة يقال

لها قَطَرٌ، وأحسبهم نسبوا هذه الثياب إليها، فخففوا، وقالوا: مِطْرِيٌّ والأصل: قَطْرِيٌّ.

(٤) في «السنن» (١٧٠/١) الباب رقم (٧٥).

(٥) في «السنن» رقم (١٠٠).

ثم ذكر رواية أخرى^(١): «أنه ﷺ مسح على الناصية والعمامة» ولم يذكر بعضهم الناصية.

ثم قال^(٢): حديث المغيرة بن شعبة، حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر، وأنس، وبه يقول الأوزاعي وأحمد^(٣) وإسحاق^(٤)، قالوا: يمسح على العمامة.

ثم قال^(٥): وقال غير واحد من أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين: لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة، وهو قول سفيان الثوري^(٦) ومالك^(٧) بن أنس وابن المبارك والشافعي.

ساق هذا بعد روايته لحديث جابر الذي تقدم قريباً، وهو موقوف كما عرفت.
قوله: «أخرجه أبو داود».

الثاني عشر:

١٢- وعن ثابت بن أبي صفية قال: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ تَوَضُّأً مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ^(٨). [ضعيف]

(١) في «السنن» (١/ ١٧١).

(٢) أي: الترمذي في «السنن» (١/ ١٧١).

(٣) انظر: مسائل أحمد لأبي داود (ص ٨)، ومسائل أحمد لعبد الله (ص ٣٥).

(٤) مسائل أحمد وإسحاق (٥/ ١) مسائل أحمد لأبي هانئ (١/ ١٨).

(٥) الترمذي في «السنن» (١/ ١٧١).

(٦) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٠٩).

(٧) انظر: «الموطأ» (١/ ٣٥).

(٨) أخرجه الترمذي في «السنن» رقم (٤٥)، وهو حديث ضعيف.

وفي رواية: «مَرَّةً مَرَّةً». قال: «نَعَمْ». أخرجه الترمذي^(١). [صحيح]

حديث: [٢٧٩ب] «ثابت بن أبي صفية»^(٢) هو أبو حمزة الثمالي.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٣): قال أبو عيسى: وروى هذا الحديث وكيع عن ثابت بن أبي صفية، قال:

قلت: لأبي جعفر حدثك جابر أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة؟ قال: نعم، حدثنا بذلك هناد وقتيبة

قالا: حدثنا وكيع، عن ثابت، وهذا أصح من حديث شريك؛ لأنه قد روى من غير وجه، هذا

عن ثابت نحو رواية وكيع، وشريك كثير الغلط. انتهى.

ورواية شريك هي التي ساق لفظها المصنف.

الثالث عشر: حديث (عبد الله بن زيد رضي الله عنه).

١٣ - وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(٤). [صحيح]

وَقَالَ: [هُوَ نُورٌ عَلَى نُورٍ]^(٥) لا أصل له

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ» أي: لكل عضو.

«وقال: هو» أي الوضوء الثاني بعد الأول «نور على نور» فالأول نور، والثاني نور عليه،

وهذا الذي قدمناه في معنى الحديث، موضحاً لا أن المراد لتجديد كما يقوله كثيرون.

(١) في «السنن» رقم (٤٦)، وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «التقريب» (١/ ١١٩ رقم ٩).

(٣) أي الترمذي في «السنن» (١/ ٦٥).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤١)، والبخاري رقم (١٥٨)، وهو حديث صحيح.

(٥) لم نقف على هذه الزيادة بهذا اللفظ. وتقدم بلفظ: «الوضوء على الوضوء نور على نور» قال المنذري في

«الترغيب والترهيب» (١/ ٢٢٣)، فلا يحضرني له أصل من حديث النبي ﷺ ولعله من كلام بعض السلف، والله

أعلم.

الرابع عشر: حديث (عثمان رضي الله عنه):

١٤ - وعن عثمان ^(١) رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، وَوُضُوءُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام» ^(٢). أخرجهما رزين.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَذَا وَضُوءِي» قد تقدم أنه توضع مرة ومرتين.

«ووضوء الأنبياء من قبلي، ووضوء إبراهيم» تخصيص بعد التعميم.

قوله: «أخرجهما رزين» قد قدمنا لك فيه كلاماً وكرناه.

الفصل الثالث: في سنن الوضوء

(الفصل الثالث) من فصول باب الوضوء، وهو آخرها

في سنن الوضوء

(في سنن الوضوء) التي لا تجب، قال: وهي تسع.

(وهي تسع سنن).

(١) أخرجه أحمد (٦٨/١)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٢٣٠)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم (٤٢٠)، عن أبي بن كعب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِهَاءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً فَقَالَ: هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ، أَوْ قَالَ: وَضُوءٌ مِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ مِنْ تَوَضَّأَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ كَفْلَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِي».

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، زيد أبو الجواربي: هو العمي ضعيف، وكذا الراوي عنه، رواه الدارقطني في «سننه» من هذا الوجه. وهو حديث ضعيف جداً.

وأخرجه أحمد (٩٨/٢)، وابن ماجه رقم (٤١٩) عن ابن عمر قال: توضع رسول الله ﷺ واحدة واحدة فقال: هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به، ثم توضع ثنتين ثنتين فقال: هذا وضوء القدر من الوضوء، وتوضع ثلاثاً ثلاثاً وقال: هذا أسبق الوضوء، وهو وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم...». وهو حديث ضعيف جداً.

الأولى: السواك

(الأولى: السواك)^(١) هو بكسر السين على الأفصح، يطلق على الآلة وعلى الفعل، وهو ما يدلّك به الأسنان من العيدان.

يقال: ساك فوه يسوكه، أي: دلّكه بالسواك ولفظه مأخوذ من ذلك، وقيل: من التساوك وهو التمايل^(٢)، قال الحكيم الترمذي: يكره أن يزيد عود السواك على شبر.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». أخرجه الستة^(٣)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح] وفي رواية مالك^(٤): «مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ».

«قال: قال رسول الله ﷺ: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» أي: أمر إيجاب؛ لأنه ورد بلفظ: «لفرضت عليهم السواك».

«عند كل صلاة» وفي بعض الروايات: «لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء» ويأتي فيه: شفقته صلى الله عليه وآله [٢٨٠ ب] وسلم على أمته أن لا يشق عليها، وفيه: أنه كان مفوضاً، وفيه حث على السواك بليغ، وقد قال بوجوبه الظاهرية^(٥).

(١) انظر: «القاموس المحيط» (١٢١٩)، «اللسان» (٤٣٨/٦).

«تهذيب اللغة» (٣١٦-٣١٧).

(٢) انظر: شرح «صحيح مسلم» للنووي (١٤٢/٣).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٨٨٧)، ومسلم رقم (٢٥٢/٤٢)، وأبو داود رقم (٤٦)، والترمذي رقم (٢٢)، والنسائي (١٢/١)، وابن ماجه رقم (٢٨٧)، وأخرجه أحمد (١/١٢٠)، وهو حديث صحيح.

(٤) في «الموطأ» (١/٦٦ رقم ١١٤).

(٥) السواك ليوم الجمعة أوجه ابن حزم كما في «المحلى» (١٧٨/٢).

قوله: «أخرجه الستة، وهذا لفظ الشيخين».

«وفي رواية مالك»^(١) لحديث أبي هريرة.

«مع كل وضوء» عوضاً عن قوله: «عند كل صلاة» فيحتمل أن قوله: «مع كل وضوء»، وضوء الصلاة، ويحتمل سنيته عند الوضوء وعند الصلاة، وظاهر فعل زيد بن خالد الآتي سنيته عند كل صلاة، وإن لم يتوضأ لها.

- ولأبي داود^(٢) والترمذي^(٣)، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ». [صحيح]

- زاد الترمذي^(٤) قال: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَاةَ وَسَوَاكُهُ عَلَى أَذْنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ، مِنْ أَذْنِ الْكَاتِبِ لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، إِلَّا أُسْتَنَّ ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ. [صحيح]

قوله: «ولأبي داود والترمذي» تقدم نظير هذا للمصنف، وهذه العبارة إنما تقال عند اختلاف ألفاظ الراوي الواحد عند المخرجين له، وأما هنا فإنه حديث آخر عن صحابي آخر، وابن الأثير ساقه حديثاً منفرداً.

قوله: «ولَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ» أي الأول، أي: إلى آخره إذ أوله غروب الشفق^(٥).

وقال ابن حزم في «المحلى» (٢/ ٢٧٠)، السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل.

(١) في «الموطأ» (١/ ٦٦) رقم (١١٤).

(٢) في «السنن» رقم (٤٧).

(٣) في «السنن» رقم (٢٣)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (٢٣) وهو حديث صحيح.

(٥) تقدم في مواقيت الصلاة.

قوله: «زاد الترمذي».

قلت: هذه الزيادة في رواية أبي داود^(١) بلفظ: قال أبو سلمة -هو ابن عبد الرحمن-: «فرأيت زيدا يجلس في المسجد وإن السواك من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، فكلما قام إلى الصلاة استاك». انتهى من رواية أبي داود.

فلم تكن زيادة من الترمذي انفرد بها، فلو سرد الزيادة بأي لفظ ونسبها إليهما، وقال: واللفظ لفلان لكان صواباً، ثم هذا الذي كان يفعله زيد، فاعلم أن النبي ﷺ كان يفعله. وقال الترمذي^(٢) بعد إخراجه: وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وزيد بن خالد عن النبي ﷺ عندي صحيح، وحديث أبي هريرة إنما صح؛ لأنه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وأما محمد -يريد البخاري- فزعم أن حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد أصح. انتهى.

قلت: والحديثان يرويهما أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف، وسرد الترمذي^(٣) من روى حديث السواك من الصحابة سبعة عشر صحابياً.

الثاني: حديث (حذيفة رضي الله عنه):

٢- وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَأُهُ بِالسَّوَاكِ.

أخرجه الخمسة^(٤) إلا الترمذي. [صحيح]

(١) في «السنن» رقم (٤٧)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» (١/ ٣٤) بإثر الحديث (٢٢).

(٣) في «السنن» (١/ ٣٥).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٢٤٥)، وطرفاه (رقم ٨٨٩، ١١٣٦)، ومسلم رقم (٢٥٥/ ٤٧)، وأبو داود رقم

(٥٥)، والنسائي رقم (٢)، وابن ماجه رقم (٢٨٦)، وأخرجه أحمد (٥/ ٣٩٠، ٣٣٢، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧).

وهذا لفظ الشيخين «يُشَوُّصُ»^(١): أي يذلك.

«قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه» يدلّكه بالسواك، هذا [٢٨١ب] تعيين لبعض أوقات تسوكه ﷺ، والمراد إذا قام إلى تهجده، ولفظ مسلم^(٢): «إذا قام ليتهجد». وفي «الفتح»^(٣) يشوص بضم المعجمة وسكون بعدها مهملة الواو، والشوص بالفتح: الغسل والتنظيف، كذا في «الصحيح»^(٤).

وفي المحكم^(٥): الغسل عن كراع، والتنقية عن أبي عبيد^(٦)، والدلك عن ابن الأنباري^(٧)، وقيل: الإمرار على [الأسنان]^(٨) من أسفل إلى فوق.

قال ابن دقيق العيد^(٩): فيه استحباب السواك عند القيام من النوم.

وعند النسائي^(١٠) من حديث حذيفة: «كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل» أي: نشوص أفواهنا بالسواك.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» يشوص: يذلك أسنانه وينقيها، وقيل: هو أن يستاك من سفلى إلى علو، وأصل الشَّوْص: الغسل. انظر: «الفائق» للزحشي (٢/ ٢٦٩).

(٢) في «صحيحه» رقم (٢٥٥/٤٦).

(٣) (١/ ٣٥٦).

(٤) (٤/ ١٥٩٣).

(٥) (٧/ ١٢٥).

(٦) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٥٦).

(٧) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٥٦).

(٨) وكأنَّ هناك سقط وتقديره (أسنانه) فتصبح العبارة كالتالي: (الإمرار على أسنانه من أسفل ... والله أعلم. انظر: «فتح الباري» (٣٥٦).

(٩) في «إحكام الأحكام» (١/ ٦٧).

(١٠) في «السنن» رقم (١٦٢٤)، وهو صحيح.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين».

الثالث: حديث عائشة رضي الله عنها:

٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوضِعُ لَهُ وَضُوءُهُ وَسِوَاكُهُ فَإِذَا قَامَ مِنَ

اللَّيْلِ تَحَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ^(١). [صحيح]

- وفي أخرى^(٢): «كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ، إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ».

[حسن دون قوله: «ولا نهار»]

أخرجه مسلم^(٣) وأبو داود، واللفظ له والنسائي.

«قالت: كان رسول الله ﷺ يوضع له وضوءه وسواكه» أي: يضعه له أهله في الحضر.

«فإذا قام من الليل» أي: لتنهجه.

«تخلَّى» دخل الخلاء إن كان في منزله، أو المراد قضاء حاجته.

«ثم استاك».

«وفي» رواية: «أخرى» عنها لأبي داود^(٤).

«كان لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ» من اليقظة خلاف النوم.

«إلا تسوك قبل أن يتوضأ».

(١) أخرجه أبو داود رقم (٥٦)، وابن ماجه رقم (١١٩١)، والنسائي رقم (١٧٢٠، ١٧٢١)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٥٧)، وأحمد في «المستد» (٦/ ١٢١)، وهو حديث حسن دون قوله: «ولأنهار».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٥٣/ ٤٣) عن المقدم بن شريح، عن أبيه قال: سألت عائشة قلت: بأي شيء كان يبدأ النبي ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك.

(٤) في «السنن» رقم (٥٧)، وهو حديث حسن دون قوله: «ولا نهار».

قوله: «أخرجه مسلم وأبو داود، واللفظ له والنسائي» وفي «الجامع»^(١) نسب الرواية إلى أبي داود فقط، ثم قال^(٢): وفي مسلم^(٣) عن شريح بن هاني قال: «سألت عائشة بأي شيء كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك». وأخرج أبو داود والنسائي رواية مسلم. انتهى بلفظه.

فعرفت أن أبا داود وحده روى الحديث بلفظه، وأن مسلماً والنسائي روايا حديث استياكه عند دخول منزله، وليس فيه ذكر للنوم، بل فيه أن دخوله ﷺ منزله سبب مستقل لتسوكه فهو مغاير لحديث أبي داود، لا مماثل له، فما كان له أن يجمعها ويقول: واللفظ له، أي: لأبي داود، بل اللفظ والمعنى^(٤).

الرابع:

٤- وعنهما رحمهما الله قالت: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى». أخرجه النسائي^(٥). [صحيح]
قوله: «وعنها» أي: عائشة رحمها الله.

«قالت: قال رسول الله ﷺ: السواك مطهرة [٢٨٢ب] للفم بكسر الميم، أي: آلة لتنظيفه من الرائحة الكريهة، وقيل: إنه بكسر الميم وفتحها.

(١) (١٧٧/٧) رقم (٥١٧٥).

(٢) ابن الأثير في «الجامع» (١٧٧/٧).

(٣) في «صحيحه» رقم (٢٥٣/٤٣).

(٤) انظر ما تقدم.

(٥) في «السنن» رقم (٥).

وأخرجه أحمد (٤٧/٦، ٦٢، ١٢٤، ١٤٦)، والبخاري في «صحيحه» (١٥٨/٤) رقم الباب (٢٧) تعليقا، وابن حبان رقم (١٠٦٧)، وهو حديث صحيح.

«مرضاة للرب» أي: يرضاه ويحبه، فإنه يحب النظافة كما ورد: «إن الله نظيف يحب

النظافة»^(١).

قوله: «أخرجه النسائي».

الخامس: حديث (أبي موسى):

٥- وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَسْتَنُّ بِسَوَاكٍ فِي يَدِهِ يَقُولُ: «أُعْ أُعْ»، وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ. أخرجه الخمسة^(٢) إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري.

[صحيح]

«التَّهَوَّعُ»^(٣): التقيؤ.

قوله: «يستن» بفتح أوله وسكون المهملة، وفتح المثناة الفوقية وتشديد النون، من السن بالكسر والفتح، إما لأن السواك يمر على الأسنان، أو أنه يسنها يحدها، قاله في «الفتح»^(٤).

«بسواك في يده يقول: أُعْ أُعْ» بضم الهمز وسكون المهملة، كذا في رواية أبي ذر، وأشار ابن التين^(٥) إلا أن غيره رواه بفتح الهمزة، ورواه النسائي^(٦) وابن خزيمة^(٧)، عن أحمد بن عبدة عن

(١) أخرجه الترمذي في «السنن» رقم (٢٧٩٩)، وهو حديث ضعيف إلا قوله: «إن الله جواد...».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٤)، ومسلم رقم (٢٥٥)، وأبو داود رقم (٤٩)، والنسائي رقم (٣)،

وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٩١٨/٢)، «المجموع المغيث» (٥١٦/٣).

(٤) (٣٥٦/١).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٥٦/١).

(٦) في «السنن» رقم (٣).

(٧) في «صحيحه» رقم (١٤١).

حمّاد، بتقديم العين على الهمزة، وكذا أخرجه البيهقي^(١)، ولأبي داود^(٢) بهمزة مكسورة ثم هاء، وللجوزقي^(٣) بخاء معجمة بدل الهاء.

والرواية الأولى أشهر، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذا جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم.

والمراد: طرفه الداخل كما عند أحمد^(٤): «يشير إلى فوق» ولذا قال هنا: «كأنه ينهوع» والتهوع: التقيؤ، أي: له صوت كصوت المتقي على سبيل المبالغة، ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولاً، أما الأسنان فالمستحب فيها أن يكون عرضاً^(٥).

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري».

السادس: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما).

٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُرَانِي فِي الْمَنَامِ أَشْتَاكُ بِسِوَاكِ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَتَاوَلْتُ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ. فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا». أخرجه الشيخان^(٦). [صحيح]

(١) في «السنن الكبرى» (١/٤٠-٤١).

(٢) في «السنن» رقم (٤٩)، وفيه: «إه إه».

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٥٦).

(٤) في «المسند» (٤/٤١٧).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٥٦).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٢٤٦).

قال الحافظ في «الفتح» (١/٣٥٦)، وصله أبو عوانة في «صحيحه» عن محمد بن إسحاق الصغاني وغيره عن عفان، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٢٧١). وهو حديث صحيح.

«أن النبي ﷺ قال: أراني» بفتح الهمزة ووههم من ضمها^(١)، وحكي البيضاوي الوجهين،

وقال: معناه أرى نفسي في المنام.

«في المنام أستاذك بسواك، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر فناولت» أي: السواك.

«الأصغر منها فقبل لي» قائل ذلك جبريل كما في رواية^(٢) أخرى.

«كبر» أي: قدم الأكبر في السن، قال ابن بطال^(٣): فيه [٢٨٣ب] تقديم ذي السن في

السواك، ويلحق به الطعام والشراب، والمشي والكلام.

وقال [المهلب]^(٤): هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس، فإن ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم

الأيمن، وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه، إلا أن المستحب أن يغسله، ثم يستعمله كما

يدل له حديث عائشة الآتي.

«فدفعته إلى الأكبر منها».

قوله: «أخرجه الشيخان».

السابع: حديث (عائشة رضي الله عنها).

٧- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ فَأَبْدَأُ بِهِ

فَأَسْتَاكَ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ فَأَذْفَعُهُ إِلَيْهِ. أخرجه أبو داود^(٥). [حسن]

«قالت: كان رسول الله ﷺ يعطيني السواك لأغسله، فأبدأ به فأستاذك» تبركاً بأثره ﷺ.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٥٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في شرحه لـ «صحيح البخاري» (٣٦٤/١) نقلاً عن المهلب.

(٤) في المخطوط الخطيب. وما أثبتناه من «فتح الباري» (٣٥٧/١).

وشرح «صحيح البخاري» لابن بطال (٣٦٤/١).

(٥) في «السنن» رقم (٥٢)، وهو حديث حسن.

«ثم أغسله فأدفعه إليه» قال الحافظ^(١): وهذا دال على عظم أدبها وكثير فطنتها؛ لأنها لم تغسله ابتداءً حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقة، ثم غسلته تأدباً وامثالاً، ويحتمل أن يكون أمره بغسله تطيبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله. انتهى.
قوله: «أخرجه أبو داود».

الثانية: غسل اليدين

(الثانية) من التسع السنن.

غسل اليدين.

(غسل اليدين) وقال ابن الأثير^(٢): غسل اليد، موافقة للفظ الحديث، فإنه ورد بالإنفراد، وذكر المصنف حديثاً واحداً وهو قوله:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغُصَّ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». أخرجه الستة^(٣)، وهذا لفظ مسلم.
[صحيح]

(١) في «فتح الباري» (١/٣٥٧).

(٢) في «الجامع» (٧/١٨٠)، والذي في النسخة التي بين أيدينا.

قوله: غسل اليدين.

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٦٢)، ومسلم رقم (٢٧٨/٨٧)، والترمذي رقم (٢٤)، والنسائي رقم (١٦١، ١)، وأبو داود رقم (١٠٣، ١٠٤، ١٠٥)، وابن ماجه رقم (٣٩٣).

وأخرجه أحمد (٢/٢٤١، ٢٦٥، ٢٨٤، ٣٨٢، ٤٥٥)، وأبو عوانة (١/٢٦٣ - ٢٦٤)، والشافعي في «الأم»

(٣٩/١)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١/٩٨)، والدارمي (١/١٩٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد»

(١١/٣٠٠)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٩)، والدارقطني (١/٤٩ رقم ١، ٤)، والبيهقي في «السنن

الكبرى» (١/٤٦)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٢٠٨). وهو حديث صحيح.

وفي رواية لأبي داود^(١): «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ كَانَتْ تَطُوفُ يَدُهُ».

«عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إذا استيقظ^(٢) أحدكم من منامه» عام للنوم الليل والنهار، وخصّه^(٣) البعض بنوم الليل لقريئة قوله: «أين باتت يده» والبيتوتة لا تكون إلا ليلاً، وأجاب من عمّمه بأن ذكر البيتوتة خرج على الغالب؛ إذ الغالب نوم الليل، وإذا خرج على الغالب فلا مفهوم له.

«فلا يغمس يده» والمراد بيده كفه، أراد الجنس.

«في الإناء» الذي فيه الماء، سواء أراد الوضوء أولاً، بل مجرد اليقظة من النوم سبب للأمر بقوله: «حتى يغسلها ثلاثاً» وفي رواية للترمذي^(٤): «مرتين أو ثلاثاً» وقال^(٥): حسن صحيح، وفي رواية لأبي داود^(٦) وكذلك.

ثم ذكر علة الأمر «فإنه» أي: المستيقظ.

(١) في «السنن» رقم (١٠٣، ١٠٤، ١٠٥)، ولم نجدها بهذا اللفظ.

(٢) أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم، وخصه أحمد وداود بنوم الليل لقوله في آخر الحديث: «باتت يده»؛ لأن حقيقة المبيت تكون بالليل.

انظر: «المجموع شرح المذهب» (٣٨٩/١). «المغني» (١٤٠/١)، «المبدع» (١٠٨/١).

(٣) انظر: «المغني» (١٤٠/١)، «الإنصاف» (١٣٠/١).

(٤) في «السنن» رقم (٢٤).

(٥) في «السنن» (٣٦/١).

(٦) في «السنن» رقم (١٠٤).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٩٣)، والنسائي رقم (٤٤١).

وهو حديث صحيح.

«لا يدري أين باتت يده» فعدم علمه بمكان مبيتها علة [٢٨٤ب] الأمر بغسلها زاد ابن خزيمة^(١) (فيه)، وقد وسع ابن دقيق العيد في «شرح العمدة»^(٢) الكلام في شرح الحديث وزدناه توسعياً في حاشية^(٣) العدة.

قوله: «أخرجه الستة، وهذا لفظ مسلم».

«وفي رواية لأبي داود»^(٤): فإنه لا يدري أين كانت تطوف يده» لفظه في «جامع ابن الأثير»^(٥): ولأبي داود: «فإنه لا يدري أين باتت، أو أين كانت تطوف يده»^(٦). انتهى.

وهكذا رأيته في سنن أبي داود وعقد له باباً فقال: باب تحريك يده في الإناء، وبوب للأولى^(٧): باب في الرجل يدخل يده الإناء قبل أن يغسلها، وساق فيه حديث أبي هريرة^(٨) المذكور، إلا أنه بلفظ: «إذا قام أحدكم من الليل....» إلى آخره.

واعلم أنه جعل المصنف وابن الأثير حديث أبي هريرة هذا دليلاً على سببية غسل اليد أول الوضوء، والحديث في غسلها عند القيام من النوم، وأنه سبب مستقل موجب لغسلها، إلا أنه

(١) في «صحيحه» (٧٦-٧٥/١).

(٢) (١٢٨/١).

(٣) (١٢٦-١٢٤/١).

(٤) تقدم. ولم نجده بهذا اللفظ.

(٥) (١٨١/٧).

(٦) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٤٩/١ - ٥٠ رقم ٣)، وقال: إسناده حسن، وابن ماجه رقم (٣٩٤)، وابن

خزيمة في «صحيحه» رقم (١٤٦)، والبيهقي (٤٦/١)، وهو حديث صحيح.

(٧) في «السنن» (٧٦/١).

(٨) في «السنن» رقم (١٠٤).

ورد في رواية ذكرها ابن الأثير، ونسبها للبخاري^(١) وفيه: «فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه».

ثم قال^(٢): قد أخرجها مسلم مفردة هو والبخاري، إلا أنه لا يخفى أن موجب غسلها هو القيام من النوم، سيما وقد علله بقوله: «لا يدري».

ثم هو في الوجوب أوضح^(٣) منه في السنية، وإنما الذي ينبغي أن يستدل به لسنية غسل اليدين أول الوضوء، الأحاديث التي مرت في تعليم الصحابة للوضوء، علي وعثمان وغيرهما، وأحاديث صفة وضوء ﷺ، فإن في كلها أنه بدأ بغسل يديه ثلاثاً حتى لو قيل بوجوبه لما بعد؛ لأنه لم يرد حديث في صفة وضوء ﷺ ولا في تعليم الصحابة إلا به.

الثالثة: الاستنثار والاستنشاق والمضمضة

(الثالثة) من التسع السنن

الاستنثار والاستنشاق والمضمضة

(الاستنثار)^(٤) من الشر بالنون والمثلثة، هو إخراج الماء الذي يستنشقه به فهو فرع عن

الاستنشاق

(والاستنشاق [٢٨٥ب] والمضمضة) في «القاموس»^(٥): إنها تحريك الماء في الفم.

(١) في «صحيحه» رقم (١٦٣).

(٢) ابن الأثير في «الجامع» (١٨١/٧).

(٣) انظر: «المغني» (١/١٤٠)، «المجموع شرح المذهب» (١/٣٨٩)، «الإنصاف» (١/١٣٠-١٣٢).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» (١٥/٧٣-٧٥)، «القاموس المحيط» (ص ٦١٦).

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٨٤٤).

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه).

- ١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرْتُّزُ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ». أخرجه الستة^(١)، إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري. [صحيح]
- «أن رسول الله ﷺ قال: من توضعاً فليستتر» أي: يدفع الماء الذي استنشق به أنفه، والأمر ظاهر في الإيجاب، وأكد أنه ما روى في صفة وضوءه رضي الله عنه أنه تركه.
- قال الجمهور^(٢): إِنَّهُ لِلدَّبِ مُسْتَدِلِينَ بِحَدِيثٍ: «تَوْضُأً كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(٣).
- «ومن استجمر» استعمل الحجار في الاستنجاء.
- «فليوتر» تقدم الكلام فيه.
- قوله: «أخرجه الستة إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري».
- وفي رواية مسلم^(٤): «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لَيْسَتْرْ». [صحيح]
- وفي أخرى^(٥): «فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ لَيْسَتْرْ». [صحيح]
- «وفي رواية مسلم: إذا توضعاً أحدكم فليجعل في أنفه ماءً، ثم ليستتر»، يدفعه بأنفه بعد إدخال أنفه ليغسل ما فيها.

(١) أخرجه البخاري رقم (١٦٢)، ومسلم رقم (٢٣٧/٢٠)، وأبو داود رقم (١٤٠)، والنسائي (١/٦٦، ٦٧)،

ومالك في «الموطأ» (١/١٩٠)، وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/٣٩٣). «الإنصاف» (١/١٥٢-١٥٣).

(٣) تقدم وهو حديث صحيح.

(٤) في «صحيحه» رقم (٢٣٧/٢٠).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٣٧/٢١).

- وفي أخرى لهما^(١) والنسائي^(٢): «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْتِزْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ

الشَّيْطَانُ يَبِيتُ عَلَى خِيَاشِيمِهِ». [صحيح]

قوله: «وفي أخرى لهما» أي: الشيخين.

«وللنسائي: إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات» أي: بعد استنشاقه؛ لأنه

فرع عنه كما عرفت.

«فإن الشيطان يبيت على خياشيمه» التعليل دال على وجوب هذا الاستنثار عند القيام من

النوم، سواء توضع أم لا.

إلا في رواية النسائي^(٣): «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلتَوْضَأْ وَليستنثر، فإن

الشيطان...» الحديث، قال القاضي عياض^(٤): «يحتمل أنه يبيت فيها على الحقيقة، فإن الأنف أحد

منافذه في الجسم التي يتوصل بها إلى القلب، وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء

وسوى الأذنين.

قلت: وهذا الاحتمال هو المتعين، لا حملة على المجاز، وهذا التعليل دال على وجوب^(٥)

الانتثار ثلاثاً.

الثاني: حديث (عبد الله بن زيد رضي الله عنه):

٢- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَضْمَضٌ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ

وَاحِدٍ فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٢٩٥)، ومسلم رقم (٢٣/٢٣٨).

(٢) في «السنن» رقم (٩٠).

(٣) في «السنن» رقم (٩٠).

(٤) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/٣١).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦/٣٤٣).

أخرجه الترمذي^(١). [صحيح]

«قال: رأيت رسول الله ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد» يحتمل من غرفة واحدة أو من غرفات.

«فعل ذلك ثلاثاً» الأقرب أنها غرفات ثلاث لبعدها اتساع الكف الواحد لذلك.

قوله: [٢٨٦ب] «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٢) حسن غريب.

الثالث:

٣- وعن طلحة بن مصرف عن أبيه، عن جده رضي الله عنه قال: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلَحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. أخرجه أبو داود^(٣). [ضعيف]

حديث: «طلحة بن مصرف عن أبيه، عن جده»، واسم جده كعب فهو: طلحة بن مصرف بن كعب الياامي بالتحناتية، الكوفي ثقة قارئ فاضل، قاله في «التقريب»^(٤).

«قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره، فرأيتُه يفصل بين المضمضة والاستنشق»، يحتمل أنه يفصل بينهما في الاعتراف، فيغترف لكل وحدة غرفة، أو أنه بغرفة واحدة يفصل بينهما فعلاً، أو أنه يكمل أحدهما ثم يفعل الآخر. قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) في «السنن» رقم (٢٨)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٤٣/١).

(٣) في «السنن» رقم (١٣٩) وهو حديث ضعيف.

(٤) (٣٧٩/١) رقم (٤١) والذي فيه: طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الياامي، الكوفي.

قلت: وسكت عليه المنذري في «مختصره»^(١).

الرابع: حديث (علي عليه السلام):

- وعن علي عليه السلام: أَنَّهُ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَتَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَقَ وَنَثَرَ يَدَيْهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ: هَذَا

طُهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. أخرجه النسائي^(٢). [صحيح]

«أنه دعا بوضوء فمضمض واستنشق ونثر» أي: ماء أنفه.

«بيده اليسرى» يحتمل تعلقه بالثلاثة، أو بالآخر، إلا أنه يبعده أن الشر طرح ما الأنف بها.

قوله: «أخرجه النسائي».

الرابعة: تحليل اللحية والأصابع

(الرابعة) من السنن التسع في:

تحليل اللحية والأصابع

(تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ)

الأول: حديث (عثمان عليه السلام):

١- عن عثمان بن عفان عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ.^(٣) أخرجه الترمذي

وصححه. [صحيح]

(١) (١٠٤/١).

(٢) في «السنن» رقم (٩١). وأخرجه أحمد في «المسند» (١١٣/١)، (١٤١، ١٥٤).

وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» رقم (٣١) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: وأخرجه ابن خزيمة رقم (١٥١)، (١٥٢)، والحاكم في «المستدرک» (١٤٨-١٤٩)، والدارقطني

(١/٨٦ رقم ١٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/٣٦٢-٣٦٣ رقم ١٠٨١)، والترمذي في «العلل الكبير» رقم

(١٩).

«أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته» أي: يدخل أصابعه عند غسل وجهه في أصول شعر لحيته.

قوله: «أخرجه الترمذي وصححه».

قلت: قال^(١) حديث حسن صحيح، قال: وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم زاد تحليل اللحية وبه يقول الشافعي^(٢).

قال الترمذي: «قال محمد - يعني البخاري -: أصبح شيء عندي في التخليل حديث عثمان، قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث. فقال: هو حسن، اهـ.

وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنًا بوجه من الوجوه. اهـ.

وللحديث شواهد: (الأول): من حديث أنس عند أبي داود رقم (١٤٥)، والبيهقي (٥٤/١)، وسنده حسن. وهو حديث صحيح.

وله طريق أخرى صحيحها الحاكم (١٤٩/١) ووافقه الذهبي.

(الثاني): من حديث عمار بن ياسر عند الترمذي رقم (٢٩)، وابن ماجه رقم (٤٢٩)، والحاكم (١٤٩/١). وهو حديث صحيح.

(الثالث): من حديث عائشة عند الحاكم (١٥٠/١). وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٣٥/١) وقال: رواه أحمد (٢٣٤/٦)، ورجاله موثقون، وهو حديث صحيح لغيره.

(الرابع): من حديث ابن عمر عند ابن ماجه رقم (٤٣٢). وهو حديث ضعيف.

(الخامس): من حديث أبي أيوب الأنصاري عند ابن ماجه رقم (٤٣٣) وهو حديث صحيح لغيره، وفي الباب حديث أبي رافع وأبي هريرة وعائشة.

انظر: تخريجها في «نيل الأوطار» (٥٤-٥٥) بتحقيقي.

وخلاصة القول: أن حديث عثمان صحيح بهذه الشواهد، والله أعلم.

(١) الترمذي في «السنن» (٤٦/١).

(٢) انظر: «الأم» (١٠٧-١٠٩).

وقال أحمد^(١): إن نسيها عن التخليل فهو جائز، وقال إسحاق: إن تركه ناسياً أو متأولاً أجزأه، وإن تركه عامداً أعاد^(٢).

الثاني: حديث (أنس رضي الله عنه):

٢- وعن أنس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَيَقُولُ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ. أخرجه أبو داود^(٣). [صحيح لغيره]

«أن النبي ﷺ كان إذا توضع أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه» في «القاموس»^(٤): الحنك محرك، باطن أعلى الفم من داخل، أو الأسفل من طرف مقدم اللحين [٢٨٧ب]. انتهى. والمراد الآخر هنا.

«ويقول: هكذا أمرني ربي» يحتمل أنه أمر خاص، أو داخل تحت عموم: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ»^(٥).

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: ترجمه بقوله: باب^(٦) تخليل اللحية.

(١) «المغني» (١/ ١٠٥)، وانظر: «الاستذكار» (٢/ ١٦-١٧).

(٢) قاله الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١٠١ - مع السنن).

(٣) في «السنن» رقم (١٤٥).

وأخرجه البيهقي (١/ ٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٢١٥).

وهو حديث صحيح لغيره.

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٢١٠).

(٥) سورة المائدة الآية: ٦.

(٦) أبو داود في «السنن» (١/ ١٠١ الباب رقم ٥٦).

الثالث: حديث (المستورد بن شداد رحمته الله).

٣- وعن المستورد بن شداد رحمته الله قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ. أخرجه أبو داود^(١) والترمذي^(٢). [صحيح]

«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ». ليس صريحاً في التخليل لها.
 قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وترجمه^(٣) باب غسل الرجل.
 «والترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. انتهى.
 الرابع: حديث (لقيط بن صبرة).

٤- وعن لقيط بن صبرة رحمته الله قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً».

(١) في «السنن» رقم (١٤٨).

(٢) في «السنن» رقم (٤٠) وقال: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٤٦)، وأخرجه أحمد (٢٢٩/٤) بثلاثة أسانيد، كلهم من طريق ابن لهيعة، وقد صرح الترمذي بانفراده، ولكنه ليس كذلك، فقد قال الحافظ في «التخليص» (٩٤/١): تابعه الليث بن سعد وعمرو ابن الحارث، أخرجه البيهقي في «السنن» (٧٧/١)، وأبو بشر الدولابي، والدارقطني في «غرائب مالك» من طريق ابن وهب عن الثلاثة، وصححه ابن القطان.

وهو حديث صحيح.

(٣) أبو داود في «السنن» (١٠٣/١) الباب رقم (٥٨).

(٤) الترمذي في «السنن» (٥٧/١).

أخرجه أصحاب السنن^(١). [صحيح]

«إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ»: إتمامه، وإفاضة الماء على الأعضاء تاماً كاملاً، وزيادة على مقدار

الواجب.

«قوله: «وخلل^(٢) بين الأصابع» هذا عام لأصابع الكفين والقدمين، وتقدم الكلام على

ألفاظه.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن».

قلت: أخرجه الترمذي^(٣) في الطهارة وفي الصوم مختصراً، وقال: هذا حديث حسن

صحيح.

قوله: في تفسير الإِسْبَاغِ: «وزيادة على مقدار الواجب».

قلت: في «القاموس»^(٤): أسبغ الوضوء وقي كل عضو حقّه. انتهى. بلا زيادة.

(١) أخرجه أبو داود رقم (١٤٢، ١٤٣، ١٤٤)، والترمذي رقم (٣٨) ورقم (٧٨٨)، والنسائي رقم (٨٧)، وابن ماجه رقم (٤٠٧).

وأخرجه أحمد (٣٣-٣٢/٤)، والشافعي في مسند (٣٢/١) رقم (٨٠)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٨٠)، وابن خزيمة رقم (١٦٨)، وابن حبان رقم (١٥٩-موارد)، والحاكم (١٤٧-١٤٨)، والبيهقي (١/٥٠)، (٣٠٣/٧)، والبخاري في «شرح السنة» رقم (٢٠٣)، والدرامي (١/١٧٩)، والطيالسي رقم (١٣٤١)، والطبراني في «الكبير» (٩/٢١٦-٢١٧).

وهو حديث صحيح. والله أعلم.

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/٣٩٣)، «فتح الباري» (١/٢٦٢).

(٣) في «السنن» رقم (٣٨) ورقم (٧٨٨).

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٠١٢) حيث أسبغ الوضوء: أبلغه مواضعه، وقي كل عضو حقّه.

الخامسة: مسح الأذنين

(الخامسة) من السنن التسع

مسح الأذنين

(مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ)

الأول: حديث (الرُبَيْع بنت معوذ رضي الله عنها):١ - عن الرُبَيْع بنت معوذ رضي الله عنها قالت: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَدْخَلَ إِصْبَعَهُ فِي جُحْرِيأُذُنِيهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١). [حسن]

«قالت: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ» لم تَيَّنِ المراد بهما، والمراد السبابتان كل

واحدة في أذن.

«فِي جُحْرِي» خزقي.

«أُذُنِيهِ» لا أن كل من الأصبعين أدخل في الأذن، والمقام دال على المراد، وفيه سنية ذلك.

قوله: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ». وسكت عليه المنذري.

الثاني: حديث (نافع):

٢ - وعن نافع قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِأَصْبُعِيهِ لِأُذُنِيهِ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ^(٢). [موقوف

صحيح]

«أَن ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ ^(٣) بِأَصْبُعِيهِ لِأُذُنِيهِ» يحتمل أنها الإبهام والسبابة، يمسح

بالإبهام ظاهرهما، وبالسبابة باطنهما، ويحتمل أنها السبابتان، يأخذ بأناملهما ماءً يمسح به باطن

(١) في «السنن» رقم (١٣١)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٤١) وهو حديث حسن.

(٢) في «الموطأ» (١/٣٤ رقم ٣٧) وهو أثر موقوف صحيح.

(٣) انظر: «التمهيد» (٣/٢٠٩)، «المغني» (١/١٨١)، «المجموع شرح المهذب» (١/٤٤٤).

أذنيه، والحديث موقوف.

قوله: «أخرجه مالك».

السادسة: إسباغ الوضوء

(السادسة) [٢٨٨ب] من التسع السنن

إسباغ الوضوء

(إسباغ الوضوء) كذا ترجمه ابن الأثير^(١)، ولا يخفى أن إسباغ الوضوء إتمامه وإفاضته الماء على الأعضاء تاماً كاملاً كما سلف قريباً، فليس من السنن، بل هو واجب لا يتم الوضوء إلا به، ولقد أحسن البخاري^(٢) فقال في ترجمة الحديث باب: فضل الوضوء، والغُر المحجلون، وترجم^(٣) لإسباغ الوضوء، ترجمة مستقلة، وذكر فيها حديثاً^(٤) أخر فيه التصريح بالإسباغ. وكان ابن الأثير نظر إلى أنه وقع في أحد ألفاظ حديث أبي هريرة، قوله ﷺ: «إنهم الغُر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء.....» الحديث.

(١) في «الجامع» (١٨٧/٧).

(٢) في صحيحه (١/٢٣٥ الباب رقم ٣- مع الفتح) وأخرج البخاري في هذا الباب الحديث رقم (١٣٦) عن نعيم المجرم قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غُرّاً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم، أن يطيل غُرته فليفعل».

(٣) البخاري في صحيحه (١/٢٣٩ الباب رقم ٦- مع الفتح).

(٤) رقم (١٣٩) عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفه حتى إذا كان بالشعب نزل قبال، ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء، فقلت: الصلاة يا رسول الله! فقال: الصلاة أمانك. فركب. فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء.

ثم أقيمت الصلاة فصلل المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعبيره في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلل، ولم يصل بينهما.

«من أثار الوضوء» بضم الواو، ويجوز فتحها على أنه الماء، قاله ابن دقيق العيد^(١).

«فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» أي: يطيل الغرة والتحجيل، واقتصر على إحداها لدلالاتها على الأخرى، وخَصَّ الغرة وهي مؤنثة لشرف محلها، ولأنها أول ما يقع عليه النظر من الإنسان^(٢).

وفي مسلم^(٣): «فليطل غرته وتحجيله» والإطالة في الوجه أن يغسل إلى صفحة العنق، والتحجيل إلى المنكب في اليدين وإلى الركبة وقيل: إلى نصف العضد والساق.

ثم ظاهر سياق الحديث أنه كله من كلامه صلى الله عليه [٢٨٩ب] وآله وسلم، لكن رواه أحمد^(٤) من طريق فليح عن نعيم، وفي آخره قال نعيم: لا أدري قوله: «من استطاع» من كلام النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة، ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه^(٥).

- وفي أخرى: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

«غريب الحديث» للخطابي (١/١٤٣)، «القاموس المحيط» (ص ١٢٧٠). «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٣٩).

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٣٦).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٢٣٦).

(٣) في صحيحه رقم (٢٤٦/٣٤).

(٤) في «المسند» (٢/٤٠٠).

(٥) قاله الحافظ في «الفتح» (١/٢٣٦).

أخرجه الشيخان^(١) والنسائي^(٢)، وهذا^(٣) لفظ الشيخين. [صحيح]

قوله: «وفي» رواية «أخرى» أي: عن أبي هريرة.

«أن أبا هريرة توضأ فغسل وجهه» لم يذكر الراوي أنه جاوز المعتاد من غسله، فيعرف أنه

يغسل الغرة.

«ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين» دلّ أنه دونها.

«ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي

يأتون يوم القيامة غراً... الحديث».

قوله: «أخرجه الشيخان، والنسائي واللفظ للشيخين».

-ولمسلم^(٤) في أخرى قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ حَلِيَّةُ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ

الْوُضُوءُ». [صحيح]

«الْعُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ»^(٥): بياض في وجه الفرس وقوائمه، وذلك مما يحسنه ويزينه، فاستعاره

للإنسان، وجعل أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين، كالبياض الذي هو للفرس.

«ولمسلم» عن أبي هريرة.

«سمعت رسول الله ﷺ يقول: تبلغ الحلية» المرادة من قول الله تعالى: «يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ

أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ»^(٦) الآية.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٣٦)، ومسلم رقم (٣٤، ٢٤٦).

(٢) في «السنن» (١/ ٩٤، ٩٥).

(٣) بل هو لفظ مسلم.

(٤) في صحيحه رقم (٢٥٠) وأخرجه النسائي في «السنن» رقم (١٤٩).

(٥) انظر: ما تقدم.

(٦) سورة الكهف الآية: ٣١، الحج الآية: ٢٣.

«حيث يبلغ الوضوء» ظاهره أنها تحلى الأرجل لأجل التحجيل، وظاهر الحديث أنهم يحلون، وإن لم يفعلوا الغرة والتحجيل.

وقد قالت طائفة من المالكية^(١): لا يستحب الزيادة على الكعب، ولا المرفق لقوله ﷺ: «من زاد على هذا فقد أساء وظلم»^(٢)، وقد رُدَّ ما قالته هذه الطائفة بأن رواية مسلم مصرحة في الاستحباب، فلا تعارض بالاحتمال.

وقولهم: أنه اتفق^(٤) العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة باطل، فإنه مذهب ابن عمر، وقال به من السلف جماعة وقال به: أكثر الشافعية^(٥) والحنفية^(٦).

السابعة: في مقدار الماء

(السابعة) من التسع السنن

في مقدار الماء

(في مقدار الماء) الذي يتوضأ به أو يكون منه

(١) انظر: «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/ ١٤٢-١٤٣).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٣٦).

(٤) قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٣٦).

(٥) «البيان» للعمري (١/ ١٣٠-١٣٢).

(٦) «البنية في شرح الهداية» (١/ ١٠٠-، ١٠٩).

الأول: حديث (أنس رضي الله عنه):

١- عن أنس رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ

بِالْمَدِّ»^(١). [صحيح]

وفي رواية^(٢): «بِخَمْسَةِ مَكَاكِي، وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ». [صحيح]

وفي أخرى^(٣): «بِخَمْسَةِ مَكَاكِي». أخرجه الخمسة، وهذا لفظ الشيخين.

وفي رواية الترمذي^(٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ

مَاءٍ». [صحيح]

وعند أبي داود^(٥): «وَكَانَ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَسَعُ رِطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ». [ضعيف]

«الْمَكُوكُ»^(٦): المد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٢٠١)، ومسلم رقم (٣٢٥/٥١)، وأبو داود رقم (٩٥)، والترمذي رقم (٦٠٩)، والنسائي (٥٨، ٥٧/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٢٤/٤٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٢٥/٥٠).

(٤) في «السنن» رقم (٦٠٩) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٩٥)، وأخرجه أحمد (١٧٩/٣) وهو حديث ضعيف.

(٦) المكوك: طاس يشرب به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه، أعلاه ضعيف ووسطه واسع. [لسان العرب (١٠/٤٦١) ط: صادر].

المكوك = صاع ونصف، والمكوك = ٣٢٦٤ غراماً.

والمكوك = ٣,٢٦٤ كيلو غراماً. والمكوك = ٢,٠٢٤ لترًا.

والصاع = ٢١٧٦ غراماً، والصاع = ١,١٧٦ كيلو غراماً، وقد تقدم مفصلاً.

والمد = ٤/١ صاع، والمد = ١,٣٣٣ رطل، والمد = ٣٩٨,٠٣ غرام.

«كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع» وهو أربعة أمداد.

«إلى خمسة أمداد» فهذه الخمسة أكثر ما كان يبلغ غسله بها.

«ويتوضأ بالمد» وهو مليء كفي الرجل المعتدل.

«وفي أخرى بخمسة مكايك» ويأتي أن المكوك هو المد، وهو كالذي قبله.

قوله: «أخرجه الخمسة، وهذا لفظ الشيخين»، وهما [٢٩٠ب] أي: لفظ «مكايك

ومكاي» متفقتان.

قوله: «وفي رواية الترمذي» أي: عن أنس. «أن رسول الله ﷺ قال: يجزيء في الوضوء

رطلان من ماء» هو تقريب.

«وعند أبي داود: كان يتوضأ بإناء» أي: منه.

«يسع رطلين بالصاع»، وقال الشافعي^(١) وأحمد^(٢) وإسحاق: ليس معنى هذا الحديث على

التوقيت، وأنه لا يجوز أكثر منه ولا أقل منه.

الثاني:

٢- وعن سفينة بن وهب قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ،

وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّ». أخرجه مسلم^(٣) والترمذي^(٤). [صحيح]

وانظر: ذلك مفصلاً في كتابنا «الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكايل والأوزان والنقود الشرعية» (ص ٩٠، ١١٤).

(١) انظر: «البيان» للعمrani (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) انظر: «المغني» (١/ ٢٩٣-٢٩٥).

(٣) في صحيحه رقم (٣٢٦).

(٤) في «السنن» رقم (٥٦). وأخرجه أحمد (٥/ ٢٢٢)، وابن ماجه رقم (٢٦٧). وهو حديث صحيح.

حديث «سفينة» مولى رسول الله ﷺ. «قال: كان رسول الله ﷺ يغسّله الصّاع من الماء من الجنابة» أي: ومن غيرها.

(ويوضيه المد) أي: يكفيه للوضوء.

«قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): حديث سفينة حديث حسن صحيح.

الثالث

٣- وعن أم عمارة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثُلْثِي الْمَدِّ. أخرجه أبو داود^(٢) والنسائي^(٣). [صحيح]

وزاد^(٤): «قَالَ شُعْبَةُ: فَأَحْفَظُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَجَعَلَ يَذْلِكُهُمَا، وَجَعَلَ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ بِأُظُنُّهُمَا، وَلَا أَحْفَظُ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا». [صحيح]

حديث: «أم عمارة»^(٥) بضم العين المهملة، وتخفيف الميم الأنصارية، قيل: اسمها نسيبة بنت كعب بن عمرو، والدّة عبد الله بن زيد، صحابية مشهورة.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ» أراد الوضوء.

«فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ قَدَرُ ثُلْثِي مَدٍّ» هذا أقل ما ورد في قدر قلة ماء الوضوء.

قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) في «السنن» (٨٤ / ١).

(٢) في «السنن» رقم (٩٤).

(٣) في «السنن» رقم (٧٤)، وهو حديث صحيح.

(٤) أي: النسائي في «السنن» رقم (٧٤).

(٥) تقدمت ترجمتها.

قلت: ترجمه باب^(١): ما يجزي من الماء في الوضوء.

«والنسائي، وزاد، قال شعبة» فإنه رواه عنه أبو داود والنسائي.

«فأحفظ» أي: في حديثها هذا. «أنه غسل ذراعيه» أي: إلى المرفقين.

«وجعل يدلكنهما» فيه دليل لمن قال بالدلك.

«وجعل يمسح أذنيه باطنهما ولا أحفظ» أي: في هذا الحديث. «أنه مسح^(٢) ظاهرهما».

الرابع: حديث (عبد الله بن زيد رضي الله عنه)

٤- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ

صُفْرِ فَتَوَضَّأَ. أخرجه أبو داود^(٣). [صحيح]

«قال: جاءنا رسول الله ﷺ، فأخرجنا له ماء» أي: لوضوءه.

«في تور» بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو، في «النهاية»^(٤): هو إناء من صفر، أو حجارة

كالأجانة وقد يتوضأ منه. انتهى.

«من صفر»^(٥) هو الشبه معروف، وهو بلفظ: «الشبه» في إحدى روايات أبي داود^(٦)، وهو

بضم الصاد المهملة، وسكون الفاء «فتوضأ».

قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) أبو داود في «السنن» (١/ ٧١ الباب رقم ٤٤).

(٢) تقدم مفصلاً.

(٣) في «السنن» رقم (٩٩).

وأخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٩٧)، وابن ماجه قم (٤٧١). وهو حديث صحيح.

(٤) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٩٨).

(٥) أي إناء من نحاس.

(٦) في «السنن» رقم (٩٨) وهو حديث صحيح.

قلت: ترجمه^(١): باب الوضوء في آنية الصُّفَر.

الخامس: حديث (أبي بن كعب رضي الله عنه):

٥- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ

الْوَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ». أخرجه الترمذي^(٢). [ضعيف جداً]

قال: قال رسول الله [٢٩١ب] ﷺ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ أَي: للتشكيك على المتوضئ.

«شيطاناً يُقال له الوهان» بتحريك حروفه كلها بالفتح، في اسمه دلالة على فعله، وهو

توليه العبد، وشغلته والوله ذهاب العقل وشدة التحير، ومنه الحديث: «لا توله والددة عن

ولدها»^(٣) أي: لا يفرق بينهما في البيع، وكل أنثى فارقت ولدها فهي والة ووالهة، ولقد يعجب

الإنسان ممن يبتلى بوساوس الوضوء، فإنه كأنه غير عاقل، ولذا قال ﷺ: «فاتقوا وسواس الماء»

أي: وساسكم في الوضوء بالماء.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: ترجمه^(٤) باب كراهية الإسراف في الوضوء، ثم قال^(٥): وفي الباب عن عبد الله ابن

عمر، وعبد الله بن مغفل.

(١) أبو داود في «السنن» (١/ ٧٤ الباب قم ٤٧).

(٢) في «السنن» رقم (٥٧) وهو حديث ضعيف جداً.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث قتادة في حديث طويل. وقد ذكره ابن الصلاح في «مشكل الوسيط»

أنه يروى عن أبي سعيد، وهو غير معروف، وفي ثبوته نظر، كذا قال. وقال في موضع آخر: إنه ثابت.

وقال ابن حجر في «التلخيص» (٣/ ٣٦) عزاه صاحب مسند الفردوس للطبراني من حديث أبي سعيد. وعزاه

الجبلي في «شرح التنييه» لرزين، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٨) من حديث أبي بكر بسند ضعيف.

(٤) الترمذي في «السنن» (١/ ٨٤ الباب رقم ٤٣).

(٥) في «السنن» (١/ ٨٥).

قال^(١) أبو عيسى: حديث أبي بن كعب، حديث غريب وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث، ولأننا لا نعلم أحداً أسنده غير خارجه، وقد روي هذا من غير وجه عن الحسن قوله^(٢): ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء وخارجه^(٣) ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك. انتهى بلفظه.

الثامنة: المنديل

(الثامنة) من التسع السنن

المنديل

(الْمِنْدِيلُ) في «القاموس»^(٤): المنديل بالفتح والكسر وكمنبر، الذي يتمسح به ويتمندل به، وتمندل تمسح.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُسَفِّ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥). [إسناده ضعيف]

(١) في «السنن» (١/ ٨٥).

(٢) أي: موقوفاً من كلام الحسن البصري.

(٣) في حاشية المخطوط ما نصه: [هو خارجه بن مصعب بن خارجه الضبعي، أبو الحجاج السرخسي وضعفه غير واحد ووهاه أحمد، وتركه ابن المبارك انتهى الخلاصة].

وقال ابن حجر في «التقريب» (١/ ٢١٠ - رقم ٢١١ - رقم ٧)، متروك وكان يدلّس عن الكذابين، ويقال إن ابن معين كذبه.

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٣٧٢).

(٥) في «السنن» رقم (٥٣) بإسناد ضعيف.

وأخرجه البيهقي (١/ ١٨٥) وقال: أبو معاذ هذا هو سليمان بن أرقم وهو متروك، اهـ.

«قالت: كان لرسول الله ﷺ خرقة يُنَشَّفُ بها بعد الوضوء» أي: يزيل بها آثار الماء.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: ترجمه^(١) بباب: التَّمْنَدُلُ بعد الوضوء، ثم بعد إخراجها قال^(٢): حديث عائشة ليس

بالقائم ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. انتهى.

٢- وعن معاذ بن جبل قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ.

أخرجه الترمذي^(٣). [إسناده ضعيف]

وقوله في حديث معاذ: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا إسناد غريب، وإسناده ضعيف، وأبان^(٥) وجه ضعفه.

ثم قال^(٦): وقد رخص^(٧) قوم من أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم في

التمندل بعد الوضوء، ومن كرهه إنما كرهه مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قد قيل: إِنَّ الوضوءَ يُوزَنُ، وروي ذلك

عن سعيد بن المسيب والزهرري.

وأخرجه الدارقطني (١ / ١١٠ رقم ١)، وقال: وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهو متروك.

(١) في «السنن» (١ / ٧٤ الباب رقم ٤٠).

(٢) الترمذي في «السنن» (١ / ٧٤ - ٧٥).

(٣) في «السنن» رقم (٥٤) بإسناد ضعيف.

(٤) الترمذي في «السنن» (١ / ٧٥ - ٧٦).

(٥) أي: الترمذي في «السنن» (١ / ٧٦) ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي يضعفان في

الحديث.

وانظر: «التقريب» رقم (١٩٤٢) و(٣٨٦٢).

(٦) الترمذي في «السنن» (١ / ٧٦).

(٧) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١ / ٤٨٦)، «المدونة» (١ / ١٧).

ثم^(١) ساق كلامه الزهري بسنده إليه، قال: إنها كره [٢٩٢ب] المنديل بعد الوضوء؛ لأن الوضوء يوزن. انتهى.

التاسعة: الدعاء والتسمية

(التاسعة) من السنن

الدعاء والتسمية

(الدُّعَاءُ وَالتَّسْمِيَةُ)

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أخرجه أبو داود^(٢). [حسن لغيره]

(١) أي: الترمذي في «السنن» (١/٧٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٠١).

وأخرجه أحمد (٤١٨/٠٢)، وابن ماجه رقم (٣٩٩)، والترمذي في «العلل الكبير» حيث قال: «فسألت الترمذي عن هذا الحديث فقال: محمد بن موسى المخزومي لا بأس به مقارب الحديث، ويعقوب بن سلمة مدني لا يعرف له سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه سماع من أبي هريرة.

قال أبو عيسى: سمعت إسحاق بن منصور يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد.

والحاكم في «المستدرک» (١/١٤٦) وقال: صحيح الإسناد، فقد احتج مسلم يعقوب بن أبي سلمة المايشون، واسم أبي سلمة: دينار.

ولم يوافق الذهبي بل قال: صوابه ثنا يعقوب بن مسلمة الليثي عن أبيه عن أبي هريرة وإسناده فيه لين.

قلت: وهم الحاكم بقوله يعقوب بن أبي سلمة المايشون، الصواب: الليثي.

انظر: «التقريب» (٢/٣٧٥)، و«الميزان» (٤/٤٥٢).

«قال: قال رسول الله ﷺ: لا صلاة لمن لا وضوء له» هذا اتفاق، «ولا وضوء» صحيح
 «لمن لم يذكر اسم الله عليه» هذا ظاهر في عدم^(١) صحة الوضوء بدون ذكر اسم الله عليه، لو لا أن
 الحديث فيه ما تسمع.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: ثم أخرج أبو داود^(٢) عقبه عن ربيعة^(٣): أن تفسير حديث النبي ﷺ: «لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله» أن الذي يتوضأ ويغتسل [ولا ينوي وضوءه للصلاة، واغتساله للجنابة]^(٤).
 انتهى.

فأوله بأن المراد من ذكر الله النية للأمريين.

قال المنذري^(٥): وأخرجه الترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧)، من حديث سعيد بن زيد عن رسول
 الله ﷺ، وفي هذا الباب أحاديث ليست أسانيداً بمستقيم وحكى الأثرم عن الإمام أحمد أنه
 قال: ليس في هذا الباب حديث يثبت، وقال: أرجوا أنه يجزئه الوضوء؛ لأنه ليس في هذا الباب
 حديث أحكم به، وقال أيضاً: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد. انتهى.

(١) انظر: «المغني» (١/ ١٤٥-١٤٦)، «المجموع شرح المذهب» (١/ ٣٨٦-٣١٧)، «حلية العلماء» (١/ ١٣٦).

(٢) في «السنن» إثر الحديث رقم (١٠١).

(٣) في «السنن» رقم (١٠٢).

(٤) كذا في «المخطوط» (أ، ب) والذي في السنن: ولا ينوي وضوءاً للصلاة، ولا غسلًا للجنابة.

(٥) في «مختصر السنن» (١/ ٨٨).

(٦) في «السنن» رقم (٢٥).

(٧) في «السنن» رقم (٣٩٨) وهو حديث ضعيف جداً.

الثاني:

٢- وعن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أخرجه الترمذي^(١).
[ضعيف جداً]

حديث: «رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته» هي بنت^(٢) سعيد بن زيد «عن أبيها» سعيد بن زيد الصحابي المعروف.
«قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».
قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٣): قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد، ثم قال إنه قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن.

(١) في «السنن» رقم (٢٥).

وأخرجه أحمد (٧٠ / ٤)، والدارقطني في «السنن» (٧٢ / ١) رقم (١٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٧٧ / ١)، والحاكم (٦٠ / ٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١)، والطيالسي في «مسنده» رقم (٢٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٦ / ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٣ / ١)، وابن الجوزي في «العلل المنتهية» (٣٣٦ / ١)، من طريق أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها سعيد بن زيد مرفوعاً: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» وهو حديث ضعيف جداً.
أبو ثفال: اسمه ثمامة بن وائل بن معين، وقد ينسب لجدته، وقيل: اسمه وائل بن هاشم بن حصين، مشهور بكنيته.
مقبول من الخامسة. «التقريب» (١٢٠ / ١).

جدته: أساء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، ويقال أن لها صحة. «التقريب» (٥٨٩ / ٢).

(٢) في «حاشية المخطوط» [سأها البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٣ / ١) أسماء. انتهى.

وهو كما قال: انظر: «التقريب» (٥٨٩ / ٢).

(٣) الترمذي في «السنن» (٣٨ / ١).

الثالث: حديث (أبي هريرة).

٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ»^(١). أخرجه زرین. [ضعيف]

ساقه المصنف، ونسب إلى تخريج زرین ومقدم ما فيه، ولو ثبت دل على صحة الوضوء من دون^(٢) تسمية.

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٧٤، ٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٤)، وقال: وهذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث. أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم.

قال يعقوب بن شيبه: متروك الحديث. وقال إبراهيم بن أبي طالب: متروك يتكلمون فيه. انظر: «لسان الميزان» (٣/ ٧٥٩-٧٦٢)، و«الميزان» (٢/ ٤١٠)، و«الكامل» لابن عدي (٤/ ١٣٨)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ٢٤١).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٧٤)، والبيهقي في «السنن» (١/ ٤٥)، وقال البيهقي: وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٧٣ رقم ١١)، وقال: يحیی بن هاشم ضعيف. والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٤) كلاهما من حديث ابن مسعود: وقال البيهقي هذا حديث ضعيف لا أعلم رواه عن الأعمش إلا يحيى بن هاشم ويحيى متروك الحديث. يحيى بن هاشم السمار، كذبه ابن معين، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن عدي: كان يبغداد يضع الحديث ويسرقه.

انظر: «الميزان» (٤/ ٤١٢)، و«اللسان» (٦/ ٢٧٩)، «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٥).

(٢) قال الشافعي وأصحابه: تنس التسمية، فيصح الوضوء مع تركها ولو عمداً. «حلية العلماء» (١/ ١٣٦)، «مغني المحتاج» رقم (١/ ٥٧)، «المجموع شرح المذهب» (١/ ٣٨٦-٣٨٧)، «الأم» (١/ ٩٩).

الرابع: حديث (أبي موسى):

٤- وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ

اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِيمَا رَزَقْتَنِي»^(١). أخرجه رزين. [صحيح]

وظاهره أنه سمعه رضي الله عنه يقول: ذلك في حال وضوءه ولم نجده إلا في هذا الحديث الذي

ذكره رزين، وقد ثبت بعد الوضوء أدعيه صحيحة متفق عليها [٢٩٣ب] ذكرناها في «سبل

السلام»^(٢).

الباب الخامس: في الأحداث الناقضة للوضوء

(البَابُ الْخَامِسُ)

(في: الأحداث الناقضة للوضوء)

تسمية التناقض أحداثاً اصطلاحاً لا لغة

(١) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٠)، وأحمد في «المسند» (٣٩٩/٤)، وابن السني في «عمل

اليوم والليلة» رقم (٢٨) من طريق المعتمر بن سليمان، والحديث يصرح بأن الدعاء في الصلاة لا في الوضوء.

والحديث أخرجه أحمد (٣٦٧/٥)، والطبراني في «الصغير» (٩١/٢)، ولم يفيد الذكر بوقت مخصوص.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١١٢/١٠)، وقال رواه أحمد وأبو يعلى، ورجلها رجال الصحيح إلا عباد وهو

ثقة.

(٢) (٢٢٩/١-٢٣١) بتحقيقي.

منها ما أخرجه مسلم في صحيحه قم (٢٣٤)، وأحمد (١٤٥-١٤٦، ١٥٣)، وأبو عوانة (٢٢٥/١)، وأبو

داود رقم (١٦٩)، والنسائي رقم (١٤٨)، وابن ماجه رقم (٤٧٠)، والبيهقي (٧٨/١)، (١٨٠/٢) عن عمر

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ، فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله

وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة».

وزاد الترمذي: «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

وهو حديث صحيح.

وفيه: ستة فروع.

الأول: في الخارج من السيلين وغيرهما

(وفيه ستة فروع: الأول) منها.

(في الخارج من السيلين وغيرهما: وهو القيء والدم)

وهو: أربعة أنواع.

«وهو» أي: الفرع الأول.

«أربعة أنواع» والنوع الأول: أربعة أشياء.

الأول: الريح

(الأول: الريح) أي: الخارج من الدبر، وفيه ثلاثة أحاديث.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ، أَوْ رِيحٍ»^(١).

[صحيح]

وفي رواية^(٢): «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ

صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي، وهذا لفظ الترمذي. [صحيح]

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٦٢)، وأبو داود رقم (١٧٧)، وابن ماجه رقم (٥١٥)، والترمذي رقم

(٧٤، ٧٥)، وهو حديث صحيح.

(٢) عند الترمذي في «السنن» رقم (٧٥)، وهو حديث صحيح.

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١٧)، هذا حديث ثابت، وقد اتفق الشيخان على إخراج معناه من حديث

عبد الله بن زيد.

«أن رسول الله ﷺ قال: لا وضوء» واجب.

«إلا من ريح أو صوت» يسمع من المخرج، والريح ما تدرك بحاسة الشم، لقوله: «أو يجد ريحاً».

«وفي رواية» عن أبي هريرة.

«إذا كان أحدكم في المسجد» مثلاً. «فوجد ريحاً بين إتيته فلا يخرج» من صلاته أو من المسجد ليحدث وضوءاً.

«حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» قال محيي السنة: المراد حتى يتيقن الحدث، لا أن سماع الصوت، أو وجدان الريح شرط.

قلت: هو خلاف ظاهر الحديث.

قوله: «أخرجه مسلم، وأبو داود والترمذي».

- ولمسلم^(١): «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُ

مِنَ الْمَسْجِدِ، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [صحيح]

«ولمسلم» عن أبي هريرة: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً» المراد به هو الحركة التي يظن بها

أنه حدث، والحديث أصل في إعمال الأصل^(٢) وإخراج الشك.

[البخاري رقم (١٣٧)، ومسلم رقم (٣٦١/٩٨)، وأبو داود رقم (١٧٦)، وابن ماجه رقم (٥١٣)، والنسائي

(٩٨/١-٩٩)، وابن الجارود رقم (٣)، والحميدي في «مسنده» رقم (٤١٣)، وابن المنذر في «الأوسط»

(١٣٧/١) رقم (٥١٣). وهو حديث صحيح.

(١) في صحيحه رقم (٣٦٢/٩٩).

وأخرجه البخاري رقم (١٧٦، ٤٤٥، ٤٧٧، ٦٤٧، ٢١١٩، ٣٢٢٩).

(٢) قال النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (٤/٤٩) وقوله ﷺ: «حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» معناه يعلم

وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين، وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة

«فأشكَل عليه ذلك الشيء» أو قعد في إشكال «أخرج منه أم لا؟ فلا يخرج من المسجد» أو

من صلاته.

«حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً».

- وعند أبي داود^(١): «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَوَجَدَ حَرَكََةً فِي دُبُرِهِ، أَخَذَتْ أَوْ لَمْ

تُخِذْ، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ فَلَا يَنْصَرِفُ، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [صحيح]

«وعند أبي داود» أي: عن أبي هريرة مرفوعاً.

«إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره» يوجب تشككه.

«أحدث أو لم يحدث فأشكَل عليه، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»

الفاظ الحديث كلها دالة على أنه لا حكم للشك في الخروج عن الطهارة، حتى يحصل اليقين بريح أو صوت، وهذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة أن كل^(٢) يقين في أي شيء لا يرفعه شك.

الثاني:

٢- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي

صَلَاتِهِ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أخرجه الخمسة^(٣)، إلا الترمذي.

عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف.

(١) في «السنن» رقم (١٧٧) وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/٤٩)، و«فتح الباري» (١/٢٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٣٧)، ومسلم رقم (٩٨ / ٣٦١)، وأبو داود رقم (١٧٦)، والنسائي

(١/٩٨-٩٩)، وابن ماجه رقم (٥١٣). وهو حديث صحيح وقد تقدم.

- وزاد أبو داود^(١) في رواية: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَ شَيْئًا يَبْنَ الْبَيْتِ فَلَا يَخْرُجْ

حَتَّى يَسْمَعَ فَشِيشَهَا أَوْ طِينَهَا»^(٢). [صحيح]

«الْفَشِيشُ»^(٣) خروج ريح من نحو السقاء^(٤)، أراد صوت الريح التي تخرج من الإنسان.

حديث: «عبد الله بن زيد ~~رضي الله عنه~~» وهو ابن عاصم المازني.

«قال: شكى» يروي بالبناء على الفاعل، وأنه هو الشاكي، ويؤيده رواية ابن خزيمة^(٥):

«سألت» ويروي بالبناء للمفعول.

«إلى النبي ~~صلى الله عليه وسلم~~ الرجل» لفظه في أبي داود^(٦): «الرجل يجد [٢٩٤ ب] الشيء».

«حتى يخيل» أي: يظن^(٧) إليه.

«أنه يجد الشيء» أي: الناقض لطهارته.

«في صلاته قال: لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» إن قلت: إن كان أصم أو فاقد

حاسة الشم؟ قلت: فلا يعمل بتخيله بل يبقى على تيقنه.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا الترمذي».

(١) لم نجدها في «سنن أبي داود».

(٢) قال ابن الأثير في «الجامع» (١٩٥ / ٧): وفي رواية ذكرها رزين ثم ذكر هذه الرواية.

(٣) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (١٩٥ / ٧)، الفشيش: صوت خروج ريح من زق ونحوه، أراد: صوت الريح التي تخرج من الإنسان.

وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣٧٢ / ٢).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «النهاية» نحو فش السقاء.

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٣٧ / ١).

(٦) في «السنن» رقم (١٧٦).

(٧) انظر: «فتح الباري» (٢٣٧ / ١).

«وزاد أبو داود» في روايته عن عبد الله بن زيد.

«إذا دخل أحدكم المسجد» أي: لأداء الصلاة.

«فوجد شيئاً» من حركة. «بين إلتيه فلا يخرج حتى يسمع فشيشها» فسرهُ المصنف بأنه

صوت الريح.

«أو طنينها» كأنه شك من الراوي في أحد اللفظين.

واعلم أن هذه الرواية التي نسبها المصنف إلى أبي داود، لم أجدها^(١) في سنن أبي داود، ثم

رأيتُ ابن الأثير ذكرها في «الجامع»^(٢) فقال: وفي رواية ذكرها رزين.

الثالث: حديث (علي بن طلق).

٣- وعن علي بن طلق رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ

فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ». أخرجه أبو داود^(٣)، وهذا لفظه. [ضعيف]

- والترمذي^(٤) ولفظه: «أَتَى أَغْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ مِنَّا يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ،

فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوَيْحَةُ، وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قِلَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا

النِّسَاءَ فِي أَغْجَارِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ». [حسن]

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا فسا أحدكم في الصلاة» أي: يتقن ذلك.

«فلينصرف» يخرج من صلاته.

(١) وهو كما قال الشارح.

(٢) (٧/١٩٥).

(٣) في «السنن» رقم (٢٠٥) وهو حديث ضعيف.

(٤) في «السنن» رقم (١١٦٦)، وهو حديث حسن.

«وليتوضاً وليعد الصلاة» ولا يبيّن على ما قد صلّى، وقد ورد حديث أنه يبيّن وفيه مقال:

ذكرناه في «سبل السلام»^(١).

قوله: «أخرجه أبو داود وهذا لفظه».

قوله: «والترمذي» أي: أخرجه عن علي بن طلق.

«ولفظه: أتى أعرابي فقال: يا رسول الله! الرجل يكون في الفلاة، فتكون منه الرُويجة

تصغير الريح، أي: الخارج من الدبر.

«ويكون في الماء قلة، فقال رسول الله ﷺ: إذا فسا أحدكم فليتوضاً ولا تؤتوا النساء في

أعجازهن» في الدبر نفسه، لا في القبل من الدبر.

قلت: إلى هنا رواية الترمذي ولفظه.

وأما قوله: «فإن الله لا يستحي من الحق» فليس^(٢) من لفظ الترمذي، بل من لفظ رواية

ساقها ابن الأثير^(٣)، عن أنس^(٤)، ويض لها؛ لأنها مما وجده في كتاب رزين، غير منسوب إلى أحد

فالتبس على المصنف وضمّه إلى حديث علي بن طلق، وليس منه، قلت: وقال الترمذي^(٥):

(١) (٢٦٨/١) رقم (٦٨/٨) بتحقيقي.

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من أصابه في، أو رعا، أو قلّس، أو مذي، فلينصرف فليتوضاً، ثم

ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم» وهو حديث ضعيف.

أخرجه ابن ماجه رقم (١٢٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٥٥) وسيأتي.

(٢) بل أخرجه الترمذي في «السنن» رقم (١١٦٤) من حديث علي بن طلق.

(٣) في «الجامع» (٧/١٩٦) رقم (٢٥١٦) من رواية علي بن طلق رضي الله عنه.

(٤) برقم (٥٢١٧) من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) في «السنن» (٣/٤٦٨).

حديث علي بن طلق حديث حسن، وسمعت محمداً -يعني البخاري- يقول: لا أعرف لعلي بن طلق عن رسول الله ﷺ غير هذا الحديث الواحد [٢٩٥ب].

الثاني: المذي

قوله: (الثاني) أي: من الأنواع الأربعة.

(المذي)^(١) بفتح الميم وسكون الذال المعجمة، مخفف الياء، هذا هو المشهور، وفيه لغة^(٢)

أخرى، وهي كسر الذال وتشديد الياء.

الأول:

١- عن محمد بن الحنفية قال: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ». أخرجه الستة^(٣)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

حديث: «محمد بن الحنفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» هو محمد بن^(٤) علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم، المعروف بابن الحنفية وهي أمه، واسمها خولة بنت جعفر الحنفي اليمامي، وهي من سبي بني حنيفة^(٥)، وينبني محمد بالتنونين.

(١) انظر: «النهاية» (٢/ ٦٤٦)، «الفاوق» للزحسري (٣/ ٣٥٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٧٩)، «غريب الحديث» للهروي (٢/ ٢٦٣).

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٧٨)، ومسلم رقم (٣٠٣)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٤٠)، وأبو داود رقم (٢٠٦)، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، والترمذي رقم (١١٤)، والنسائي (١/ ٩٦، ٩٧).

وهو حديث صحيح.

(٤) انظر: «التقريب» (٢/ ١٩٢ رقم ٥٤٩).

(٥) قاله ابن الأثير في «تتمة جامع الأصول» (٢/ ٨٧٦ - قسم التراجم).

«قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام كنت رجلاً مذاءً بصيغة المبالغة على فعال مثل:

ضَرَّاب، من المذي، والفعل مذي كمضي، وأمذى كأعطى.

يقال: مذى يَمْذِي، وأمذى يُمذِي، وهو نجس يجب غسل ما أصاب البدن أو الثياب منه،

وهو ماء أبيض رقيق، يخرج عند الملاعبة والنظر لشهوة، وهو من النساء أكثر منه من الرجل.

«فاستحييت أن أسال رسول الله ﷺ لمكان ابتته» الحياء تغير وانكسار، يعرض للإنسان

من تخوف ما يعاتب عليه أو يذم به.

«فأمرت المقداد بن الأسود رضي الله عنه» أي: أن يسأله ﷺ عن حكم المذي، فقد روي: «أن

علياً عليه السلام كان يغتسل منه حتى تشقق ظهره».

«فسأله فقال: يغسل ذكره» أخذ مالك^(١) وأحمد^(٢) في رواية عنهما أنه يجب غسل جميع

الذكر لإطلاقه في الحديث، وذهب الجمهور^(٣) إلى أنه لا يغسل منه إلا ما أصابه المذي، فالأولون

حملوا الذكر على الحقيقة، وحمله الآخرون على المجاز نظراً إلى المعنى؛ لأنه لا يوجب الغسل إلا

خروج الخارج، وذلك يقتضي الاقتصار على محله.

«ويتوضأ» لأنه ناقص كسائر ما يخرج من السبيلين.

قوله: «أخرجه الستة وهذا لفظ الشيخين».

- وفي رواية مالك^(٤) وأبي داود^(٥)، عن المقداد: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام، أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَمْرَاتِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ

(١) في «الموطأ» (١/ ٤٠-٤١).

(٢) في «المسند» (١/ ٨٠، ٨٢، ٨٧، ١٠٧، ١١١، ١٢١).

(٣) انظر: «المغني» (٢/ ٤٩٧)، «المجموع شرح المذهب» (٢/ ٥٧١).

(٤) في «الموطأ» (١/ ٤٠ رقم ٥٣).

(٥) في «السنن» رقم (٢٠٧).

ﷺ، وَأَنَا أَسْتَحِي أَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ، فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ بِالمَاءِ، وَيَتَوَضَّأْ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ». [صحيح]
 زاد أبو داود^(١) في أخرى: «لِيُغْسَلَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَّتُهُ».

«وفي رواية مالك وأبي داود عن المقداد: أن علياً عليه السلام أمره أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من امرأته فخرج من المذي، ماذا عليه»، هذا لا ينافي الرواية الأولى، بل فيها بيان زمن الإمضاء.

«فإنّ عندي ابنة رسول الله ﷺ [٢٩٦ب] وأنا استحي أن أسأله»؛ لأنه يستحي الإنسان من ذكر ذلك عند قرابة امرأته.

قوله: «فليتنضح فرجه بالماء» هذه زيادة على ما سلف، إلا أنه حمل النضح هنا على الغسل، لوروده بلفظه في رواية البخاري^(٢)، وإنما حمل عليه؛ لأن غسل النجاسة لا بد منه، ولا يكتفي فيه بالرش الذي هو دون الغسل.

قال الأئمة^(٣): النضح هنا بالخاء المهملة لا يعرف غيره، ولو روي بالمعجمة كان أقرب إلى معنى الغسل، فإنه بالمعجمة أكثر منه بالمهملة.

قوله: «زاد أبو داود في رواية: ليغسل ذكره وأنثيته» قال الخطابي^(٤): «أمر بغسل الأنثيين استظهاراً بزيادة التطهير؛ لأن المذي ربما انتشر فأصاب الأنثيين، ويقال: إن الماء البارد إذا أصاب الأنثيين رد المذي وكسر من غربه، ولذلك أمره بغسلهما. انتهى».

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٠٥)، والنسائي رقم (١٥٦). وهو حديث صحيح.

(١) في «السنن» رقم (٢٠٨) وهو حديث صحيح.

(٢) في صحيحه رقم (٢٦٩).

(٣) ذكره النووي في «شرح لصحيح مسلم» (٢١٣/٣).

(٤) في «معالم السنن» (١٤٣/١).

وزيادة «الأنثيين» قال الحافظ في «التلخيص»^(١): أنه رواها أبو عوانة^(٢) عن عبيدة، عن علي عليه السلام، بإسناد لا مطعن فيه.

قلت: فيتعين غسلها^(٣) لثبوت الأمر بذلك، فقوله في الرواية الأخرى: «فاغسل ذكرك» مقيد برواية: «الأنثيين».

- وله^(٤) في أخرى قال علي عليه السلام: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَوْ ذَكَرَ لَهُ، فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءًا لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ». [صحيح]

وقوله: «فَضَخْتَ»^(٥) بالفاء فمعجمة فحاء معجمة أيضاً، أي: دفقته، والمراد بالماء: المني.

الثاني: حديث (سهل بن حنيف عليه السلام).

٢- وعن سهل بن حنيف عليه السلام قال: كُنْتُ الْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنَ الْإِغْتِسَالِ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ»، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ الثُّوبَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «يَكْفِيكَ بِأَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَتَنْضَحَ بِهَا مِنْ نَوْبِكَ حَيْثُ

(١) (١١٧/١).

(٢) في «مسنده» (٢٧٣/١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٧٩/١)، «المجموع شرح المذهب» (٥٧٢-٥٧١/٢).

(٤) لأبي داود في «السنن» رقم (٢٠٦).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٠٤)، والترمذي رقم (١١٤)، والنسائي رقم (١٩٣، ١٩٤)، بنحوه وهو حديث

صحيح.

(٥) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣٧٦/٢)، «الفائق» للزخشي (١٢٤/٣).

تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ». أخرجه أبو داود^(١) والترمذي من قوله: «إنها يجزئك من ذلك الوضوء» هو مثل الحديث الأول، إنها زاد هنا.

قوله: «كيف بما يصيب الثوب منه».

وقوله: «فتتضح به» المراد يغسل به لما علم من أنه لا بد من غسل النجاسة. وقال الترمذي^(٢): قد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب، فقال بعضهم: لا يجزئ إلا الغسل، وهو قول الشافعي^(٣) وإسحاق، وقال بعضهم: يجزئه النضح، وقال أحمد^(٤): أرجو أنه يجزئه النَّضْحُ بالماء.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي» وبَّوب له^(٥): باب في المذي يصيب الثوب، وقال^(٦) بعد إخراجها: حسن صحيح، ولا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق. انتهى.

الثالث: حديث (عبد الله بن سعد الأنصاري رحمته الله) [٢٩٧ب].

٣- وعن عبد الله بن سعد الأنصاري رحمته الله قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَعَنْ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ الْمَذْيُ، وَكُلُّ فَحْلٍ يَمْذِي فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْثَيْكَ، وَتَوَضَّأُ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ».

(١) أخرجه أبو داود رقم (٢١٠)، وابن ماجه رقم (٥٠٦)، والترمذي رقم (١١٥).

وقال: هذا حديث حسن صحيح، والدارمي (١٨٤/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٧/١)، وابن حبان رقم (١١٠٣). وهو حديث حسن.

(٢) في «السنن» (١٩٨/١).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٥٧١-٥٧٢).

(٤) «المغني» (٤٩٧/٢).

(٥) أي: الترمذي في «السنن» (١٩٧/١) الباب رقم (٨٤).

(٦) في «السنن» (١٩٨/١).

أخرجه أبو داود^(١). [صحيح]

«قال: سألت رسول الله ﷺ عن ما يوجب الغسل، وعن الماء يكون بعد الماء» يريد ما

يخرج بعد المني.

«فقال: ذلك» أي: الخارج بعد الماء.

«المذي» تقدم ضبطه.

«وكلُّ فحل يُمذي» رأوه فائدة على جواب سؤاله.

«فتغسل من ذلك فرجك» أي: ذكرك كما تقدم في حديث علي عليه السلام.

«وأنثيك وتوضاً وضوءك للصلاة» ولم يجبه عما يوجب الغسل؛ لأنه قد عرفهم ﷺ ما

يوجبه.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال المنذري^(٢): وأخرج الترمذي طرفاً في الشائل^(٣)، وطرفاً في «الجامع»^(٤)

وقال^(٥): حسن غريب، وأخرجه ابن ماجه^(٦) في موضعين مختصراً. انتهى.

الرابع: حديث (عمر عليه السلام):

٤- وعن عمر عليه السلام قال: إِنِّي لَأَجِدُهُ يَتَحَدَّرُ مِنِّي مِثْلَ الْحَزِيرَةِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدَكُمْ ذَلِكَ

فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ وَلْتَوْضَأْ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ، يَعْنِي الْمَذْيَ.

(١) في «السنن» رقم (٢١١)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «مختصر السنن» (١/١٤٨).

(٣) (ص ٩٥).

(٤) رقم (١١٥).

(٥) في «السنن» (١/١٩٨).

(٦) في «السنن» (٥٠٥، ٥٠٦).

أخرجه مالك^(١). [موقوف صحيح]

«قال: إني لأجده» فسر المصنف الضمير بالمذي.

«يتحدّر مني مثل الخزيرة» بالخاء المعجمة فزاي، فمثناة تحتية فراء فتاء التأنيث الحساء م الدسم قاله في «القاموس»^(٢).

وفي «النهاية»^(٣) الخزيرة لحم يقطع صغاراً ويصب عليه ماء كثير، فإذا نضج ذر عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحم فهي العصيدة، وقيل: هي حساً من دقيق ودسم، وهذا الثاني أقرب. «فإذا وجد أحدكم ذلك فليغسل ذكره» كما في الأحاديث المرفوعة وكأنه ما بلغه الخبر الذي فيه زيادة^(٤): «الأنثيين».

«وليتوضأ وضوءه للصلاة».

قوله: «أخرجه الموطأ»^(٥) موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

الثالث: القيء

(الثالث) من الأنواع الأربعة

«القيء» فيه حديث واحد

حديث: (أبي الدرداء رضي الله عنه):

(١) في «الموطأ» (١/٤١ رقم ٥٤)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٤٩١).

(٣) (١/٤٨٧).

(٤) تقدم ذكره.

(٥) (١/٤١ رقم ٥٤)، وهو أثر موقوف صحيح.

١- عن أبي الدرداء رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ، قَالَ مَعْدَانُ: وَلَقِيتُ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ وَأَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ». أخرجه أبو داود^(١) والترمذي^(٢). [صحيح]

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ [وكان صائماً]^(٣) فتوضأ» فالإتيان بالفاء دليل على أَنَّ سبب الوضوء القياء.

«قال معدان» بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة، والأول أصح كما قال الترمذي^(٤).

«فلقيت ثوبان» أي: مولى رسول الله ﷺ.

«في مسجد دمشق فسأله» عن حديث أبي الدرداء.

«فقال: صدق أنا صببت له وضوءه».

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال: قَدْ رَأَى غير واحد من أهل [٢٩٨ب] العلم من أصحاب النبي ﷺ

وغيرهم من التابعين: الوضوء من القياء والرعاف، وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد^(٥) وإسحاق.

(١) في «السنن» رقم (٢٣٨١).

(٢) في «السنن» (٨٧).

وأخرجه أحمد (٥/١٩٥، ٢٧٧-٢٧٨)، (٦/٤٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٢/٢١٣، رقم ٣١٢٠/١)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٨)، وابن حبان رقم (١٠٩٧)، والدارقطني في «السنن» (١/١٥٨-١٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٤٤)، (٤/٢٢٠)، وهو حديث صحيح.

(٣) ليست في نص الحديث المذكور.

(٤) في «السنن» (١/١٤٥).

(٥) انظر: «المغني» (١/٢٤٧-٢٥٠).

وقال بعض أهل العلم: ليس في القِيء والرِغاف وضوء، وهو قول مالك^(١) والشافعي^(٢).

قال^(٣): وقد جَوَّد حسين المعلمي هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب. انتهى.

وقال ابن منده^(٤): إسناده صحيح متصل.

وأجاب من لم يرَ الوضوء^(٥) من القِيء بأنَّ المراد بالوضوء في الحديث غسل اليدين.

قلت: وهو بعيد جداً، فإنه لا يهتم الراوي، ويسأل ويستثبت في الرواية، والمراد ذلك، إذا غسل اليدين من القِيء له باعث طبيعي لما فيه من الاستقذار.

الرابع: الدم

(الرابع) من الأنواع الأربعة

(الدم) فإنه من الأحداث

الأول: حديث (المسور بن مخرمة):

(١) «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/ ١٧٤).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (١/ ٧٢).

(٣) الترمذي في «السنن» (١/ ١٤٦).

(٤) ذكره الحافظ في «التخليص» (١/ ٨٨٤).

(٥) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٨٩-١٩٠) فإن ثبت الحديث لم يوجب فرضاً؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر به فيما نعلم، والله أعلم. اهـ.

وقال الألباني في «إرواء الغليل» الحديث لا يدل على نقض الوضوء بالقِيء؛ لأنه مجرد فعل منه ﷺ، والأصل أن الفعل لا يدل على الوجوب، وغايته أن يدل على مشروعية التأسي به في ذلك، وأمّا الوجوب فلا بد له من دليل خاص، وهذا ما لا وجود له هنا... وقد ذهب كثير من المحققين إلى أن القِيء لا ينقض الوضوء، منهم ابن تيمية في «الفتاوى» له وغيرها.

١ - عن المسور بن مخرمة: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رحمته الله مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي طَعِنَ فِيهَا، فَأَبْقَظَ عُمَرُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ. فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَلَا حَظٌّ فِي الْإِسْلَامِ، لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى عُمَرُ وَجَرَحَهُ يَنْعَبُ دَمًا». أخرجه مالك^(١). [موقوف صحيح]

«يَنْعَبُ»^(٢): يسيل.

«أنه دخل على عمر بن الخطاب رحمته الله من الليلة التي طعن فيها» أي: من آخرها عند حضور صلاة الصبح.

قوله: «فصلى عمر وجرحه» الكائن عن الطعنة.

«يشعب» بالمثلثة فعين معجمة فموحدة، فسره المصنف بـ(يسيل) ومثله في «القاموس»^(٣)، أي: صلى لنفسه لا أنه أم الناس.

وذلك أنه طعنه أبو لؤلؤة في صلاة الفجر، فانصرف وقدم عبد الرحمن بن عوف يتم الصلاة بالناس، وكأنه انضم إليهم وجرحه يسيل، فدل أن خروج الدم ليس بناقض للطهارة، وإن كان فعل صحابي لكنه بحضور أعيان الصحابة، ودل على أن الدم ليس بنجس؛ لأنه لم يرد أنه غسله أو بدّل ثوبه بل استمر في صلاته على ما كان عليه قبل جراحته.

قوله: «أخرجه مالك».

الثاني: حديث (جابر رحمته الله):

٢ - وعن جابر رحمته الله قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَحَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أُهْرِيقُ دَمًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ مِنْزِلًا فَقَالَ: مَنْ رَجُلٌ يَكْلُونَا؟ فَاتَدَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَرَجُلٌ مِنَ

(١) في «الموطأ» (١/٣٩-٤٠ رقم ٥١)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٠٩).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٨٠-٨١).

الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: كُنُونَا بِقَمِ الشَّعْبِ، فَلَمَّا أَنْ خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى قَمِ الشَّعْبِ اضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي، فَأَتَى الرَّجُلُ، فَلَمَّا رَأَى شَخْصَهُ عَرَفَ أَنَّهُ رَيْبَتُهُ فَرَمَى بِسَهْمٍ، فَوَضَعَهُ فِيهِ فَنَزَعَهُ حَتَّى رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ انْتَبَهَ صَاحِبُهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ نَذَرُوا بِهِ هَرَبَ، فَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيَّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمَاءِ، قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ! أَلَا أَتَبَهْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَاكَ؟ قَالَ: كُنْتُ فِي سُورَةٍ أَقْرَأُهَا، فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ أَقْطَعَهَا». أخرجه أبو داود^(١). [حسن]

(١) في «السنن» رقم (١٩٨).

أخرجها البخاري في صحيحه (١/ ٢٨٠) تعليقا.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٨١)، وصله ابن إسحاق في «المغازي حدثني صدقة....

قلت: وهو في «سيرة ابن هشام» (٣/ ٢٩٠-٢٩١).

ثم قال ابن حجر: «وعقيل لا أعرف راوياً عن غير صدقة، ولهذا لم يجزم به المصنف، إما لكونه اختصره، أو للخلاف في ابن إسحاق» وقال: «صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٤) رقم ٣٦. والحاكم في «المستدرک» (١/ ١٥٦-١٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٤٠) و (٩/ ١٥٠)، «والصغرى» (١/ ٣١) رقم ٤٠، والدارقطني في «السنن» (١/ ٢٢٣-٢٢٤) رقم ١، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٤٣-٣٤٤، ٣٥٩)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٧٥-٣٧٦) رقم ١٠٩٦.

في إسناده عقيل بن جابر لم يوثقه غير ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٧٢)، ولم يرو عنه غير صدقة بن يسار. قلت: وصدقة وثقه ابن معين وأحمد وأبو داود وابن سعد وغيرهم وروى له مسلم في «الصحيح» [«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٠٩)] وكذلك باقي رجال الحديث ثقات.

وفي طريق أبي داود وغيره تصريح ابن إسحاق بالسإع له من صدقة وقد حسن الألباني الحديث في صحيح أبي داود. هو حديث حسن.

قلت: الراجع في هذه المسألة أن (القيء، والرّعاف، والدّم) من غير مخرج الحدث ليس بناقض للوضوء، إذ الأحاديث التي توجب لم تصح، والأصل البراءة، والآثار الصحيحة عن الصحابة تدل على ذلك، وهذا مذهب الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهو اختيار المحققين من العلماء. والله أعلم.

«الْإِنْتِدَابُ»: الإجابة إلى ما يؤمر به الإنسان.

و«الرَّبِيسَةُ»: الذي يحفظ القوم، ويأتيهم بخبر العدو لئلا يهجم عليهم^(١).

قوله: «ذات الرقاع» جمع رقعة، في «القاموس»^(٢): وذات الرقاع جبل فيه بقع حمرة وبياض

وسواد، ومنه غزوة ذات الرقاع، أو لأنهم لفوا على أرجلهم [٢٩٩ب] الخرق لما نقتب أرجلهم. انتهى.

قوله: «يكلؤنا»^(٣) أي: يحرسنا.

«فانتدب» مضارع ندب، كنصر، يقال: ندبه إلى الأمر، أي: دعاه.

«فانتدب رجل من المهاجرين» هو عمار بن ياسر.

«ورجل من الأنصار» هو عباد بن بشر.

قوله: «فأتى الرجل» أي: المشرك الذي أصيبت امرأته.

«فلما رأى شخصه» أي: شخص الأنصار الذي قام يصلى.

«عرف أنه ريثة» بالباء الموحدة من ربأ، يقال: ربأت القوم وارتبأتهم، إذا كنت طليعة فوق

شرف، والربي والريثة الطليعة.

وفي «النهاية»^(٤) الطليعة الذي ينظر القوم لئلا يدهمهم عدو، ولا يكون إلا على جبل أو

شرف ينظر منه، وارتبأت الجبل صعدته.

«في سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها» هي سورة الكهف كما في رواية.

(١) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٢٠٤).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٩٣٣).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٥٥٧).

(٤) (١١٨/ ٢).

احتج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم وسيلانه من غير السيلين ناقضاً، وهذا مذهب الشافعي.

قال الخطابي^(١): ولست أدري كيف يصح الاستدلال بهذا الحديث، والدم إذا سال أصاب بدنه وثوبه، ومع إصابة شيء من ذلك لا تصح الصلاة عند الشافعي إلا أن يقال: أن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الدفق، حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه، ولأن كان كذلك، فهو أمر عجيب! انتهى. وفيه بعد ويحتمل أنه أصاب الثوب فقط. فتزعه، أو لم يتصل بجسمه إلا قدر معفو عنه، قاله في «الفتح»^(٢).

قلت: أولاً: لا يتم الاستدلال إلا بأن النبي ﷺ علم ذلك وقرّره وهو الظاهر، وفيه دليل على عدم نجاسة الدم.
قوله: «أخرجه أبو داود».

الفرع الثاني: في لمس المرأة والفرج

(الفرع الثاني) من الستة الفروع في الأحداث

في لمس المرأة والفرج، وفيه: نوعان

(في: لمس المرأة ولمس الفرج)

قلت: الأولى الذكّر؛ لأن لفظ الأحاديث المرفوعة بلفظ (الذكر) والفرج أعم، وقد أتى به

على الصواب في النوع الثاني.

(١) في «معالم السنن» (١/١٣٦ - ١٣٧ - مع السنن).

(٢) (٢٨١/١).

الأول: في لمس المرأة

قوله: (الأول) أي: من النوعين:

(في لمس) الرجل (المرأة) أي: الزوجة، فالأحاديث [٣٠٠ب] التي ساقها فيها.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١ - عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: وَمَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ فَضَحِكْتَ». أخرجه أصحاب السنن^(١).
[صحيح لغيره]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ» أي: ولم يحدث وضوءاً، فدل أنه لا يوجب الوضوء.

«قال عروة» أي: ابن الزبير ابن أختها أسماء.

«قلت لها: ومن هي إلا أنت؟ فضحكت» تقريراً لكلامه.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن» وكذا أخرجه ابن ماجه^(٢) بإسناد صحيح.

قلت: لكن قال أبو داود^(٣): أنه مرسل؛ لأنه من رواية إبراهيم التيمي عن عائشة، قال أبو

داود: وإبراهيم لم يسمع من عائشة شيئاً. انتهى.

(١) أخرجه أبو داود رقم (١٧٨)، والنسائي (١٧٠)، والترمذي رقم (٨٦١)، وابن ماجه رقم (٥٠٢).

وأخرجها أحمد (٢١٠/٦)، وهو حديث صحيح لغيره.

قال أبو داود: هو مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة.

وقال النسائي: ليس في الباب أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلًا.

(٢) في «السنن» رقم (٥٠٢).

(٣) في «السنن» (١/١٢٣).

وقال النسائي^(١): ليس في الباب حديث أحسن من هذا، وإن كان مرسلًا.

وقال فيه يحيى^(٢) القطان وفي حديث: «يصلي الرجل والدم يقطر على الحصير»، لا شيء.

الثاني: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَأَسَةِ،

فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ»^(٣). ومثله عن ابن مسعود^(٤). أخرجه مالك.

[صحيح]

«أنه كان يقول: قُبْلَةُ الرجل امرأته وجسَّها بيده من الملامسة» التي ذكرها الله في موجبات

الوضوء بقوله: «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ»^(٥).

(١) في «السنن» (١/ ١٠٤).

(٢) ذكره أبو داود في «سننه»، والترمذي في «سننه». انظر ما تقدم.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٥٠)، والدارقطني في «السنن» (١/ ١٤٤)، وابن المنذر في «الأوسط».

(١١٧/ ١) وهو أثر صحيح.

(٤) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١١٧/ ١ ث ١١)، والدارقطني في «السنن» (١/ ١٤٥)، وقال: صحيح،

وعبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١٣٣ رقم ٥٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٥، ١٦٦)، والطبراني في

«الكبير» (٩/ ٢٨٥ رقم ٩٢٢٧).

وهو أثر صحيح.

(٥) سورة النساء الآية: ٤٣، سورة المائدة الآية: ٦.

وأما اللبس الوارد في الآية فهو على أصح قولي العلماء -الجماع.

وقد بين ابن رشد ذلك، فقال في «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» بتحقيقي (١/ ١٠٢-١٠٤): «وسبب اختلافهم

في هذه المسألة اشتراك اسم اللبس في كلام العرب، فإن العرب تطلقه مرة على اللبس الذي هو باليد، ومرة

تكني به على الجماع، فذهب قوم إلى أن اللبس الموجب للطهارة في آية الوضوء هو الجماع في قوله تعالى: «أَوْ

لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ» [النساء: ٤٣].

«فمن قَبْلَ امرأته أو جسَّها بيده» لا بسائر أعضائه «فعليه الوضوء».

وذهب آخرون إلى أنه اللمس باليد، ومن هؤلاء من رآه من باب العام أريد به الخاص فاشتراط فيه اللذة، ومنهم من رآه من باب العام أريد به العام، فلم يشترط اللذة فيه، ومن اشترط اللذة فإنها دعاه إلى ذلك ما عارض عموم الآية من أن النبي ﷺ كان يلمس عائشة عند سجوده بيده، وربما لمسته، وخرج أهل الحديث حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ: «أنه قَبْلَ بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ». فقلت: من هي إلا أنت؟ فضحكت.

قال أبو عمر: هذا الحديث وهنه الحجازيون، وصححه الكوفيون، وإلى تصحيحه مال أبو عمر بن عبد البر قال: وروي هذا الحديث أيضاً من طريق معبد بن نباتة. وقال الشافعي: إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها ولا في اللمس وضوءاً.

وقد احتج من أوجب الوضوء من اللمس باليد بأن اللمس ينطلق حقيقة على اللمس باليد وينطلق مجازاً على الجماع، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز؛ فالأولى أن يحمل على الحقيقة، حتى يدل الدليل على المجاز، ولأولئك أن يقولوا إن المجاز إذا كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة، كالحال في اسم الغائط الذي هو أدل على الحديث الذي هو فيه مجاز منه على المطنن من الأرض الذي هو فيه حقيقة.

والذي اعتقده أن اللمس وإن كانت دلالة على المعنيين بالسواء أو قريباً من السواء أنه أظهر عندي في الجماع وإن كان مجازاً؛ لأن الله تبارك وتعالى قد كنى بالمباشرة والمس عن الجماع وهما في معنى اللمس، وعلى هذا التأويل في الآية يحتاج بها في إجازة التيمم للجنب دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير على ما سيأتي بعد، وترفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر.

وأما من فهم الآية اللمسين معاً فضعيف، فإن العرب إذا خاطبت بالاسم المشترك إنها تقصد به معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها الاسم لا جميع المعاني التي يدل عليها وهذا بين بنفسه في كلامهم اهـ.

وقال الطبري في «جامع البيان» (٤/ ٥٠٥): «وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: عنى الله بقوله: «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ» الجماع دون غيره من معاني اللمس لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قَبْلَ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ» اهـ.

وانظر: «سبل السلام» (١/ ٣٣٢-٣٣٥) بتحقيقي.

«ومثله عن ابن مسعود» وهذا نبأ على تفسير الملامسة باللمس، والحق أنه أريد بها الجماع، كما قرّرناه في «سبل السلام»^(١) وغيره، وهذا قول صحابين موقف عليها، وقد عارضهما الأول المرفوع، وإن كان فيه كلام.

الثالث: حديث (أبي بن كعب رضي الله عنه):

٣- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُنْزَلْ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي». أخرجه الشيخان^(٢). [صحيح]

«قال: يا رسول الله! إذا جامع الرجل امرأته فلم ينزل» هذه زيادة على المس، ففيه الإيلاج ولا بد من خروج المذي غالباً.

قوله: «يغسل ما مس المرأة منه» وهو فرجه الذي أولجه، ويدل له لفظه في مسلم^(٣): «يغسل ذكره وما مسه من رطوبة فرجها».

«ثم يتوضأ ويصلي» هذا الحديث ليس من المترجم له، إذ الترجمة للمس فقط. قوله: «أخرجه الشيخان».

الثاني: لمس الذكر

النوع (الثاني) من نوعي اللمس [٣٠١ ب].

(لمس الذكر) أحسن بهذا؛ لأنه الوارد فيها ساقه.

الأول: حديث (طلق بن علي رضي الله عنه):

(١) (١/ ٢٦٠) بتحقيقي.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٩٢)، ومسلم رقم (٣٤٦).

(٣) في صحيحه رقم (٣٤٦/ ٨٤)، وفيه: «يغسل ما أصابه من المرأة، ثم يتوضأ ويصلي».

١ - عن طلق بن علي رضي الله عنه قال: «قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ ﷺ: وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ، أَوْ قَالَ بَضْعَةٌ مِنْهُ». أخرجه أصحاب السنن^(١)، واللفظ لغير الترمذي. [حسن]

«قال: قدمنا على رسول الله ﷺ» قد بين في رواية أنه كان قدومه في أول الهجرة ورسول

الله ﷺ يعتمر مسجده.

«فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله! ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ»

أي: أينقض أم لا؟.

«فقال: وهل هو إلا مضغعة منه أو قال: بضعة منه» شك من الراوي، أي: اللفظين، قاله

رضي الله عنه وهما بمعنى، فدل على أنه لا يوجب الوضوء.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن» لفظ ابن الأثير^(٢)، أخرجه أبو داود^(٣)، وأما الترمذي^(٤)

فإنه لم يخرج من الحديث إلا قوله: «وهل هو إلا مضغعة منه أو بضعة» إلا أنه أخرجه^(٥) في باب:

ترك الوضوء من مس الذكر، وقال^(٦): هذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب.

(١) أخرجه أبو داود رقم (١٨٢، ١٨٣)، والترمذي رقم (٨٥)، والنسائي (١٠١/١) رقم (١٦٣، ١٦٤)، وابن

ماجه رقم (٤٨٣)، وهو حديث حسن.

(٢) (٢٠٧/٧).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٢).

(٤) في «السنن» رقم (٨٥).

(٥) الترمذي في «السنن» (١٣١/١) رقم (٨٥).

(٦) الترمذي في «السنن» (١٣٢/١).

وأما النسائي^(١) فإنه قال: «قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا معه، فلما قضى الصلاة جاءه رجل... الحديث. انتهى.

الثاني:

٢- وعن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي، حَتَّى يَتَوَضَّأَ». أخرجه الأربعة^(٢)، وهذا لفظ الترمذي. [صحيح]

حديث: «بسرة» بضم الموحدة وسكون السين المهملة، بزنة واحدة البسر.

«بنت صفوان»^(٣) وهي جدة مروان بن الحكم، والد عبد الملك، أم أمه، قاله في «المبهمات»^(٤) النبي ﷺ قال: من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية «الجامع الصغير»^(٥): «إذا أفضى أحدكم بيده إلا فرجه، وليس بينه وبينها حجاب ولا ستر، فقد وجب عليه الوضوء»

(١) في «السنن» رقم (١٦٤).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (١٨١)، والترمذي رقم (٨٢)، والنسائي رقم (١٦٣)، وابن ماجه رقم (٤٧٩). وأخرجه أحمد (٤٠٧/٦)، ومالك في «الموطأ» (٤٢/١) رقم (٥٨)، والشافعي في «المسند» (٣٤/١) رقم ٨٧- ترتيب، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٣٣)، وابن حبان رقم (١١١٢)، والحاكم (١٣٦/١)، والطيالسي رقم (١٦٥٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١٣/١) رقم (٤١٢)، والدارمي (١٨٥/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧١/١)، والدارقطني (١٤٦-١٤٧ رقم ١، ٢، ٣، ٤)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ١٤٣-١٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٨-١٣٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٣٢/٩)، والطبراني في «الصغير» (٢/٢٥٠ رقم ١١١٣- الروض الداني)، وابن حزم في «المحلى» (٢٣٥/١) رقم المسألة (١٦٣) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «التقريب» (٢/ ٥٩١ رقم ٣).

(٤) انظر: «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١/ ١٢٦ رقم ٣٦٢/١٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ونسبه إلى إخراج الشافعي^(١) له وابن حبان^(٢)، والدارقطني^(٣) والحاكم^(٤). فدل على أن مس الذكر من دون حائل يوجب الوضوء.

والقول بنقضه قول سعد^(٥) وابن عمر^(٦)، وابن عباس^(٧)، وهو مذهب الشافعي^(٨) والأوزاعي^(٩) وأحمد^(١٠) والمزني^(١١)، والمشهور عن مالك^(١٢).

(١) في «مسنده» (١/ ٣٤ رقم ٨-٨ ترتيب).

(٢) في صحيحه رقم (١١١٨).

(٣) في «السنن» (١/ ٤٧ رقم ٦).

(٤) في «المستدرک» (١/ ١٣٨)، وهو حديث حسن لغيره.

(٥) ذكره ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٣).

(٦) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤ رقم ٨٤) ومالك في «الموطأ» (١/ ١٥٠) وعبد الرزاق في

«المصنف» (١/ ١١٥ رقم ٤١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٣١).

(٧) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٤-١٩٥ رقم ٨٨).

(٨) «المجموع شرح المذهب» (٢/ ٣٤)، «حلية العلماء» (١/ ١٩٠).

(٩) انظر: «المغني» (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(١٠) انظر: «المغني» (١/ ٢٤٣)، «المبدع» (١/ ١٦٢).

(١١) انظر: «روضة الطالين» (١/ ٧٦)، «المجموع شرح المذهب» (٢/ ٣١).

(١٢) انظر: «بلغه السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير» (١/ ١٠٠-١٠١).

وروي خلفه عن علي^(١) وابن مسعود^(٢) وعمار^(٣) وحذيفة^(٤)، وعمران^(٥) بن حصين، وهو مذهب أبي حنيفة^(٦)، وأصحابه معتمدين على، حديث [٣٠٢ب] قيس بن طلق بن علي، عن أبيه أنه قال رسول الله ﷺ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ» ولكنه قد قدح في قيس^(٧) بن طلق، وأوضحنا الكلام في «سبل السلام» وبيننا قوة الدليل على أنه ناقض.

قوله: «أخرجه الأربعة، وهذا لفظ الترمذي».

قلت: وقال^(٨) بعد إخراجها: حسن صحيح، ولفظ الموطأ^(٩)، عن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم، فتذاكرنا ما يكون منه

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٧/١) رقم ٤٢٨.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٣/٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١٨/١) رقم ٤٣٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٤/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٤/١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٨/١) رقم ٤٢٨، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٤/١)، والدارقطني في «سننه» (١٥٠/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٨/١).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٩/١) رقم ٤٣٣، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٤/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٩/١).

(٦) قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧٩/١): «فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، رحمهم الله تعالى».

(٧) قيس بن طلق بن علي الحنفي البياضي، صدوق من الثالثة، وهم من عدّه من الصحابة. «التقريب» (٢/١٢٩) رقم ١٤٩.

(٨) في «السنن» (١٢٩/١).

(٩) (٤٢/١) رقم ٥٨ وهو حديث صحيح.

الوضوء، فقال مروان: من مسَّ الذكر الوضوء، قال عروة: ما علمت هذا، قال مروان: أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مسَّ أحدكم ذكره فليتوضأ». وللنسائي^(١) نحوه وفيه: «فلم أزل أماري مروان حتى أدخل من حرسه، فأرسل إلى بسرة يسألها عما حدثت من ذلك، فأرسلت إليه بسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان». انتهى.

وفي رواية: أنه ذهب عروة إلى بسرة فسألها فأخبرته، فزال القدح بأن من أرسله مروان مجهول، وقد وسعت الكلام في «سبل السلام»^(٢).

الثالث: حديث (مصعب بن سعد بن أبي وقاص):

٣- وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فَاحْتَكَكْتُ، فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَلَّكَ مَسَسْتَ ذَكَرَكَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: قُمْ فَتَوَضَّأْ. فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ». أخرجه مالك^(٣). [موقوف صحيح]

«قال: كنت أمسك المصحف» مثلث الميم، وأول من سباه مصحفاً عتبة بن مسعود، أخو عبد الله بن مسعود، وجدَّ عبد الله بن عنبسة الفقيه.

«على سعد بن أبي وقاص» كأنه يقرأ سعد من حفظه، وولده يستمع لقراءته في المصحف.

«فاحتككت فقال سعد: لعلك مسست ذكرك؟ قلت: نعم، قال: قم فتوضأ»؛ لأن

سعداً^(٤) يرى مسه ناقضاً للوضوء.

قوله: «أخرجه مالك» موقوفاً^(٥) على سعد.

(١) في «السنن» رقم (١٦٤، ١٦٥).

(٢) (١/ ٢٦٥-٢٦٧) بتحقيقي.

(٣) في «الموطأ» (١/ ٤٢ رقم ٥٩)، وهو أثر موقوف صحيح، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٣١).

(٤) ذكره ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٩٣).

(٥) وهو موقوف صحيح.

كما أخرج الرابع:

٤- وعن نافع قال: «كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي سَفَرٍ فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ كَصَلَاةٍ مَا كُنْتَ تُصَلِّيُهَا. فَقَالَ: إِنِّي بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأْتُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ مَسِسْتُ فَرْجِي، ثُمَّ نَسِيتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، فَتَوَضَّأْتُ وَعُدْتُ لِصَلَاتِي». أخرجه مالك^(١). [موقوف صحيح]

وهو حديث: (ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) موقوفاً عليه، وهو بمعناه لا زيادة فيه حتى نتكلم عليه.

الفرع الثالث: في النوم والإغماء والغشي

(الفرع الثالث) من فروع الباب الخامس

في النوم والإغماء والغشي

(في حكم (النوم والإغماء والغشي) بفتح الغين، وسكون الشين المعجمتين، مرض يعرض من طول^(٢) القيام [٣٠٣ب] قاله في «فتح الباري»^(٣).
الأول: حديث (أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):

١- عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ، قِيلَ: لِقِتَادَةٍ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ».

(١) في «الموطأ» (٤٣/١) رقم ٦٣)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) كذا في «المخطوط» والذي في «فتح الباري» (٢٨٩/١): قال ابن بطال -في «شرحه لصحيح البخاري»

(٢٨١/١) نقلاً عن عبد الواحد- الغشي: مرض يعرض من طول التعب والوقوف، يقال فيه: غشي عليه، وهو

ضرب من الإغماء، إلا أنه أخف منه إذا كان خفيفاً ولا ينقض الوضوء، ولا الصلاة.

(٣) في «فتح الباري» (٢٨٩/١).

أخرجه مسلم^(١)، وهذا لفظه، وأبو داود^(٢) والترمذي^(٣). [صحيح بطرقه]
 «كأن أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون ولا يتوضئون». فدل أنهم لا يرون
 النوم ناقضاً.

«قيل لقتادة رواية عن أنس. «سمعت من أنس؟ قال: إي والله» استتبته السامع كأنه استنكر
 كونهم ينامون ولا يتوضئون، وفي كون النوم ناقضاً، خلاف كثير، بلغ أقوالاً^(٤) قد سردناها في
 «سبل السلام»^(٥)، وبيننا أن أقرب الأقوال نقضه إن استغرق^(٦) النائم النوم، بحيث لو خرج منه
 ما ينقض مما علمه كان ناقضاً.

قوله: «أخرجه مسلم، وهذا لفظه، وأبو داود والترمذي».
 قلت: أخرجاه باللفاظ، وقال الترمذي^(٧): حسن صحيح.

(١) في صحيحه رقم (٣٧٦/١٢٥).

(٢) في «السنن» رقم (٢٠٠).

(٣) في «السنن» رقم (٧٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ٧١ رقم ٢٥٦)، والبيهقي في «السنن» (١/ ١١٩)، وعبد الرزاق في «المصنف»
 (١/ ١٣٠ رقم ٤٨٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٣٢)، وأحمد (٣/ ٢٦٨)، والبخاري في «شرح السنة»
 رقم (١٦٣).

وهو حديث صحيح بطرقه.

(٤) ذكرها النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٧٣-٧٤).

(٥) (١/ ٢٥٠-٢٥٣) بتحقيقي.

(٦) «الأوسط» (١/ ١٤٨) «بداية المجتهد» (١/ ٩٨) بتحقيقي.

(٧) في «السنن» (١/ ١١٣).

قال^(١): واختلف العلماء في الوضوء من النوم، فرأى أكثرهم أنه لا يجب عليه الوضوء إذا نام قاعداً أو قائماً حتى ينام مضطجعا، وبه يقول الثوري^(٢) وابن المبارك وأحمد^(٣)، وقال بعضهم: إذا نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء، وبه يقول إسحاق^(٤).
وقال الشافعي^(٥): من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقعدته لوسن النوم، فعليه الوضوء. انتهى.

قلت: والقولان الآخران متقاربان، وهما قريب عما قررناه في «سبل السلام»^(٦).
الثاني: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ جَالِسًا، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ». أخرجه مالك^(٧).

[موقوف صحيح]

«أنه كان ينام جالسا، ثم يصلي ولا يتوضأ» هو موقوف عليه، ويدل أن مذهبه^(٨) عدم نقض نوم الجالس.
قوله: «أخرجه مالك».

(١) الترمذي في «السنن» (١١٣/١-١١٤).

(٢) انظر: «المغني» (٢٣٣/١-٢٣٤).

(٣) «المغني» (٢٣٧-٢٣٨)، «مسائل أحمد وابن عبد الله» (ص ٢٢).

(٤) «المغني» (٢٣٨/١)، و«مسائل أحمد لابن هانئ» (٨/١).

(٥) انظر: «البيان» للعمراني (١٧٥-١٧٨).

(٦) (١/٢٥٢-٢٥٣) بتحقيقي.

(٧) في «الموطأ» (١/٢٢ رقم ١١)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٨) انظر: «المغني» (١/٢٣٤) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧٣/٤).

الثالث: حديث (علي عليه السلام):

٣- وعن علي عليه السلام قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهِّ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أخرجه أبو داود^(١). [حسن]

«الوكاء»^(٢): ما يشد به رأس القربة ونحوه.

(١) في «السنن» رقم (٢٠٣).

وأخرجه أحمد (١/١١١)، وابن ماجه رقم (٤٧٧)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٣)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/٨١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/١٤٤ رقم ٣٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٥١).

والدارقطني في «السنن» (١/١٦١ رقم ٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١٨) من طرق. قال المنذري في «مختصر السنن» (١/١٤٥): «وفي إسناده بقية بن الوليد والوضين، وفيها مقال» اهـ. قلت: بقية بن الوليد الحمصي: اختلف فيه كثيراً، والحق أنه ثقة مأمون إذا حدث عن ثقة وصرح بالتحديث، وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة. وقد ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٥٠ رقم ٢٠١٢) فلم يذكر فيه جرجاً، وقد صرح عند أحمد بالسماع من شيخه الوضين بن عطاء الخزاعي وهو ثقة. وانظر: كلام الشيخ أحمد شاکر في «تخريج المسند» (٢/١٦٦-١٦٧). و«تلخيص الحبير» (١/١١٨).

ولحديث علي شاهد من حديث معاوية سيأتي في الحديث الآتي. وقد حسن الحديث ابن الصلاح والنووي والذكي كما في «خلاصة البدر المنير» (١/٥٢ رقم ١٥٤). وكذلك حسنه الألباني في «الإرواء» (١/١٤٨-١٤٩ رقم ١١٣).

وخلاصة القول: أن حديث علي بن أبي طالب حديث حسن والله أعلم.

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/٨٢)، «الفائق» للزحشري (٤/٧٧) وقال ابن الأثير في «النهاية» في غريب الحديث» (٢/٨٧٧): جعل الوكاء للواء كالوكاء للقربة، كما أن الوكاء يمنع ما في القربة أن يخرج، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تحدث إلا باختيار، والسّه: حلقة الدبر، وكنى بالعين عن اليقظة؛ لأن النائم لا عين له تبصر.

«وَالسَّهْ»^(١): الاست، وقيل: حلقة الدبر.

«قال: قال رسول الله ﷺ: العينان وكاء» بكسر الواو والمد، فسره المصنف.

«السَّهْ» بفتح السين المهملة وكسر الهاء اسم للدبر.

«فمن نام فليتوضأ» فيه أنّ النوم نفسه غير ناقض، وإنما هو مع الاستغراق مظنة خروج

ناقض.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال المنذري^(٢): وأخرجه ابن ماجه^(٣)، وفي إسناده بقية بن الوليد، والوضين ابن

عطاء وفيهما مقال.

الرابع: [٣٠٤ب] حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّه رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ حَتَّى غَطَّ وَنَفَخَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ قَدْ نِمْتَ قَالَ: إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَحِبُّ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ». أخرجه أصحاب السنن^(٤)، وهذا لفظ الترمذي.

[ضعيف]

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٨٣٠/١).

(٢) في «مختصر السنن» (١٤٥/١).

(٣) في «السنن» رقم (٤٧٧) وقد تقدم، وهو حديث حسن.

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٢٠٢)، والترمذي رقم (٧٧)، والنسائي (٣٠/٢)، وأخرجه أحمد (٢٥٦/١)،

والبيهقي في «معرفه السنن والآثار» (٣٦١/١) رقم (٩١١، ٩١٢)، والطبراني في «الكبير» (١٥٧/١٢) رقم

(١٢٧٤٨)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١٣٣/١)، والدارقطني (١٥٩-١٦٠ رقم ١)، والبيهقي في

«السنن الكبرى» (١٢١/١)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» رقم (١٩٥)، وابن عدي في «الكامل»

(٢٧٣٠-٢٧٣١/٧).

«أنه رأى رسول الله ﷺ نام وهو ساجد حتى غط ونفخ، ثم قام يصلي: فقلت: يا رسول الله قد نمت» فيه دليل أن ابن عباس كان قد عرف أن النوم ناقض.

«قال: إن الموضوع لا يجب إلا على من نام مضطجعا» وبَيَّن علة ذلك بقوله: (فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله) فربما خرج منه الناقض.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن وهذا لفظ الترمذي».

قلت: قال المنذري^(١): وذكر الترمذي^(٢) أن قتادة رواه عن ابن عباس، ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه.

قلت: لأنه في أبي داود والترمذي: عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، وذكر أبو داود^(٣) ما يدل على أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، فيكون منقطعاً، وذكر أن فيه الدالاني وفيه كلام كثير ساقه عن الأئمة.

ثم قال: ولو فرض استقامة حال الدالاني، كان فيما تقدم من الانقطاع في إسناده^(٤)، والاضطراب ومخالفة الثقات، ما يعضد قول من ضعفه من الأئمة.

قال الدارقطني: تفرد به أبو خالد عن قتادة، ولا يصح. اهـ.

وقال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم من يرويه عنه غير أبي خالد، وعن أبي خالد غير عبد السلام» اهـ.

وقال ابن شاهين: «تفرد بهذا الحديث عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني، لا أعلم رواه غيره» اهـ.

وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

(١) في «مختصر السنن» (١/ ١٤٤).

(٢) في «السنن» (١/ ١١١ رقم ٧٧).

(٣) في «السنن» (١/ ١٣٩ رقم ٢٠٢).

(٤) وهو حديث ضعيف.

الخامس: حديث (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة).

٥- وعن عبيد الله بن عتبة قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ. قَالَتْ فَفَعَلْنَا فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَّءَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ. فَفَعَلْنَا فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَّءَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَتْ: وَالنَّاسُ عُكُوفٌ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَصَلَاةٍ عِشَاءَ الْآخِرَةِ». أخرجه الشيخان^(١). [صحيح]

وهو طرف من حديث طويل أخرجاه، وسيجيء في حرف الميم في ذكر وفاة رسول الله ﷺ من كتاب الموت.

«المِخْضَبُ»^(٢): المِركَن والإِجَانَةُ.

وقوله: «لِيَتَوَّءَ»^(٣): أَي: لِيَنْهَضَ لِيَقُومَ.

«قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تحداثيني عن مرض رسول الله ﷺ؟ قالت: بلى، ثقل بالمثلية وضم القاف، أي: في مرضه.

«النبي ﷺ فقال: أصلى الناس؟ قلنا: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله، قال: ضعوا لي ماء في المِخْضَبِ» بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة، إناء تغسل فيه الثياب من أي جنس كان، وقد يطلق على الإناء صغيراً كان أو كبيراً.

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٨٧)، ومسلم رقم (٤١٨).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٢٥٧).

(٣) «النهاية غريب الحديث» (٢/ ٨٠٠)، «الفاوق» للزمخشري (١/ ٢٥٣).

«قالت: ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء» أي: ليتقدم^(١).

«فأغمي عليه» فيه دليل على جواز^(٢) الإغماء على الأنبياء، ولا كلام في جوازه؛ لأنه^(٣) مرض من الأمراض، يجوز عليهم بخلاف الجنون، فإنه لا يجوز عليهم؛ لأنه نقص، والحكمة في جواز المرض عليهم، ومصائب الدنيا [٣٠٥ب] تكثير أجورهم وتسلية الناس بهم، ولئلا يغتر الناس بهم، فيعبدونهم لما يظهرونه من المعجزات والآيات البينات، ثم ذكرت أنه تكرر^(٤) ذلك منه ﷺ:

«قالت: والناس عكوف ينتظرون رسول الله ﷺ لصلاة عشاء الآخرة» الحديث يأتي بطوله كما قال المصنف: والمراد منه هنا بيان أن الإغماء ناقض، فإنه تكرر وتكرر الاغتسال، وهو وضوء وزيادة، وكأنه ﷺ كان يغتسل لتحصيل النشاط لخروجه. قوله: «أخرجه الشيخان».

السادس: حديث (أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها).

٦- وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: أَنَّهَا قَالَتْ: فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ قُمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْعَشِيُّ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً. قَالَ عُرْوَةُ رضي الله عنه: وَلَمْ تَتَوَضَّأْ. أخرجه الشيخان^(٥).
[صحيح]

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٧٤): لينوء: بضم النون بعدها مدة أي: لينهض بجهد.

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/ ١٧٤).

(٣) قاله النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ١٣٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٢/ ١٧٥).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٨٦، ١٨٤، ٩٢٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٦١، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٦٢٣٥، ٨٢٨٧)،

ومسلم في صحيحه رقم (٩٠٥/ ١١).

«أنها قالت: في صلاة الكسوف قمت حتى تجلاني»^(١) بالجيم وتشديد اللام، أي: غطّيت.

«الغشي»^(٢) تقدم قريباً ضبطه وبيانه.

«وجعلت أصب فوق رأسي الماء» أي: تبرّد به من شدة الحر.

«قال عروة رحمته: ولم تتوضأ» فدلّ أن الغشي غير ناقض بخلاف الإغماء، إلا أن فعل أسماء

ليس بدليل، حتى يقرها رسول الله ﷺ.

قوله: «أخرجه الشيخان».

الفرع الرابع: في أكل ما مسته النار

(الفرع الرابع) من فروع الباب الخامس

في أكل ما مسته النار، وهو: نوعان

(في حكم أكل ما مسته النار، وهو نوعان):

الأول: في الوضوء

(الأول) من نوعيه (في الوضوء) منه

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّهُ وَجَدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَارِظٍ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: إِنَّمَا

أَتَوَضَّأُ مِنْ أَثْوَارِ أَقْطِ أَكَلْتُهَا، لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٨٤): أي: غطّاني وغشّاني، وأصله: تجلّلتني، فأبدلت إحدى اللامات ألفاً،

مثل: تظنّي وتمطي في تظنن، وتمطط، ويجوز أن يكون معنى تجلّاني: الغشى، ذهب بقوتي وصبري، من الجلاء، أو

ظهر بي وبان عليّ. وانظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٣).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٨٣): هو طرف من الإغماء، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقت مجازاً. وقد

أخرجه الخمسة^(١) إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم [صحيح]

وله^(٢) عن عائشة مثله. [صحيح]

«الأَنْوَارُ»^(٣): جمع نور، وهي: قطعة من الأقط، وهو لبن جامد مستحجر.

«أنه وجد عبد الله بن قارظ» بقاف فضاء معجمة، سَمَاهُ في «التقريب»^(٤): إبراهيم ابن عبد

الله بن قارظ، وقال: صدوق.

«يتوضأ على المسجد»^(٥) فقال: إنها أتوضأ من أنوار أقط» بفتح الهمزة وكسر القاف وبضمها

أيضاً، وبكسر الهمزة، والقاف معاً، وبفتحها، فسره المصنف.

وقال المنذري: هو شيء يتخذ من مخيض اللبن الغنمي.

«أكلتها؛ لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: توضؤوا مما مست النار» وكان هذا أول

الأمر، ثم نسخ كما يأتي.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري وهذا [٣٠٦ ب] لفظ مسلم»^(٦) وله عن عائشة مثله.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٥٢/٩٠)، وأبو داود رقم (١٩٤)، والترمذي رقم (٧٩)، وابن ماجه رقم

(٤٨٥)، وأخرجه أحمد (٢/٢٦٥، ٢٧١)، والطيالسي رقم (٢٣٧٦) وأبو نعيم في الحلية (٥)، ٣٦٢-٣٦٣ رقم

(٣٢٤) وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٥٣/٩٠).

وأخرجه أحمد (٦/٨٩)، وابن ماجه رقم (٤٨٦)، وهو حديث صحيح.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٢٥).

(٤) (١/٣٧ رقم ٢٢٣).

(٥) نقل ابن المنذر إجماع العلماء على جواز الوضوء في المسجد ما لم يؤذ أحداً، كما ذكره النووي في «شرحه

لصحيح مسلم» (٤/٤٤).

(٦) في صحيحه رقم (٣٥٣/٩٠) انظر ما تقدم.

الثاني: في ترك الوضوء

النوع (الثاني) أي: من نوعي الفرع الرابع

في ترك الوضوء

(في ترك الوضوء) أي: مما مست النار

الأول: حديث (ابن عباس رضي الله عنه):١- عن ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَتْفَ شَاةٍ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». أخرجهالستة^(١) إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]وللبخاري^(٢) أخرى: أَنَّهُ انْتَشَلَ عَرَقًا مِنْ قَدَرٍ. [صحيح]ولمسلم^(٣): «أَنَّهُ انْتَهَشَ مِنْ كَتْفٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». [صحيح]«انْتَشَلَ^(٤) الْعَرَقُ»: أخذه بيده من القدر.و«الْعَرَقُ»^(٥): العظم إذا كان عليه لحم.و«انْتَهَشَ^(٦) اللَّحْمَ»: بشين معجمة وغير معجمة: أخذه بمقدم أسنانه.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَتْفَ شَاةٍ» أي: مطبوخة.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٠٧)، ومسلم رقم (٣٥٤)، وأبو داود رقم (١٨٧)، ومالك في «الموطأ» (١/٢٥)،

والنسائي (١٠٨/١) وهو حديث صحيح.

(٢) في صحيحه رقم (٥٤٠٥).

(٣) في صحيحه رقم (٣٥٥).

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/٢٢٠).

(٥) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/١٩٢).

(٦) النّهس: أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنّهش: الأخذ بجمعها، «غريب الحديث» للخطابي (١/١٥)،

«المجموع المغيث» (٣/٣٦٩).

«وصلّى ولم يتوضّأ» وهذا دليل على أنه لا وضوء^(١) مما مست النار.

قوله: «أخرجه الستة إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين».

«وللبخاري في» رواية «أخرى: أنه انتشل» بالشين المعجمة، فسره المصنف.

«عرقاً» بالفتح العظم بلحمه، فإذا أكل لحمه فعراق، كما في «القاموس»^(٢).

«من قدر» الإناء الذي يطبخ فيه. «ولمسلم» في رواية «أنه» بفتح الهمزة «انتشش» النهم بالمهملة

الأكل بمقدم الأسنان، وبالمعجمة الأكل بالأضراس.

«من كتف ثم صلى ولم يتوضّأ» والكل دليل على أنه لا وضوء مما مست النار.

قول المصنف: «أخذه بمقدم أسنانه» قدّمنا لك الفرق بين المعجمة والمهملة، وسوى

المصنف بينهما، وفي «القاموس»^(٣): في حرف الشين: أخذه بأضراسه، وبالسين أخذه بأطراف

الأسنان. انتهى، وهو كما نقلناه قريباً.

قلت: وينبغي قراءة الحديث بالسين المهملة؛ لأنه بفتح الهمزة لا يأخذ بأضراسه، إنما يأخذ بها

النهم، وقد كان بفتح الهمزة أحسن الناس أكلة.

الثاني: حديث (عمرو بن أمية):

٢- وعن عمرو بن أمية الضمري بفتح الهمزة: «أَنَّه رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ بِيَدِهِ،

فَدَعَا إِلَى الصَّلَاةِ، فَالْقَى السَّكِينُ الَّتِي كَانَ يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». أخرجه الشيخان^(٤)

والترمذي^(٥)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

(١) انظر: «المجموع» (٢/٦٦-٦٩)، «الاستذكار» (٢/١٥٠).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١١٧٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٧٨٠).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٢٠٨)، ومسلم رقم (٣٥٥/٩٢).

(٥) في «السنن» (١٨٣٧) وهو حديث صحيح.

«أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز» بالحاء المهملة فمشتاة فوقية فزاي، في «القاموس»^(١): الحز القطع كالاحتزار.

«من كتف شاة بيده» أي: بالسكين، كما دل له قوله:

«فدعي إلى الصلاة فألقى السكين» سميت بذلك لتسكينها حركة المذبوح، وفيه جواز^(٢)

قطع اللحم بالسكين، حيث دعت إليه حاجة، قالوا: ويكره لغير حاجة، ولا أدري ما وجه الكراهة؟.

«ثم قام يصلي ولم يتوضأ» هو كما سلف في الدلالة.

قوله: «أخرجه الشيخان والترمذي [٣٠٧ب] وهذا لفظ الشيخين».

الثالث: حديث (جابر رضي الله عنه):

٣- وعن جابر رضي الله عنه قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِّنَ الْأَنْصَارِ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً، وَأَتَتْ بِقِنَاعٍ مِّنْ رُّطْبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ وَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَتَتْهُ بِعُلَاكَةٍ مِّنْ عُلَاكَةِ الشَّاةِ فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ». أخرجه الأربعة^(٣)، وهذا لفظ الترمذي. [صحيح]

ولأبي داود^(٤) والنسائي^(٥) قال: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِّنْ رَسُولِ اللَّهِ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْ

النَّارُ». [صحيح]

(١) «القاموس المحيط» (ص ٦٥٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣١٢).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (١٩١، ١٩٢)، والترمذي رقم (٨٠)، وابن ماجه رقم (٤٨٩)، ومالك في «الموطأ»

(١/ ٢٧)، وهو حديث صحيح، والنسائي (١/ ١٠٨).

(٤) في «السنن» رقم (١٩٢).

(٥) في «السنن» (١/ ١٠٨).

«القَنَاعُ»^(١): الطبق.

«والعلالة»^(٢): بقية الشيء.

قوله: «ثم انصرف» أي: من صلاته.

«فأنته بعلالة» بضم العين المهملة، ما يتعلل به وبقيّة اللبّن^(٣) وغيره، والمراد هنا بقية اللحم.

«من علالة الشاة» من بقيتها، والحديث كغيره في الدلالة على عدم الوضوء مما مست النار. قوله: «أخرجه الأربعة، وهذا لفظ الترمذي».

قلت: وقال^(٤) بعد إخراججه: قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب^(٥) النبي ﷺ والتابعين، ومن بعدهم مثل: سفيان^(٦) وابن المبارك^(٧)، والشافعي^(٨) وأحمد^(٩) وإسحاق، رأوا ترك الوضوء مما مست النار، وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول، حديث: «الوضوء مما مست النار». انتهى.

(١) قال ابن الأثير «في النهاية» (٤٩٥/٢) القناع: الطبق الذي يؤكل عليه، ويقال له: القُنْع بالكسر والضم، وقيل: القِنَاع جمعه. وانظر: «الفاثق» للزمخشري (٢٢٧/٣).

(٢) بقية اللحم، ويقال لبقيّة اللبّن في الضرع، وبقيّة قوة الشيخ، وبقيّة جزيّ الفرس: علالة.

«النهاية في غريب الحديث» (٢٤٨/٢)، «غريب الحديث» للخطابي (١٤/١).

(٣) انظر: ما تقدم.

(٤) في «السنن» (١١٩/١).

(٥) انظر: «شرح معاني الآثار» (٦٧-٦٨)، «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤٤/٤).

(٦) ذكره الترمذي في «السنن» (١١٩/١)، وانظر: «المغني» (٢٥٠/١).

(٧) ذكره ابن قدامة في «المغني» (٢٥٠-٢٥١).

(٨) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٦٦-٦٩).

(٩) «مسائل أحمد» لأبي داود (ص ١٥).

قوله: «ولأبي داود والنسائي قال» أي: جابر بن عبد الله راوي الحديث الأول، وهو إخبار من جابر أنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار» وهو يدل أنه ﷺ، كان أولاً يتوضأ مما مست النار، ولم أجد حديثاً أنه ﷺ توضأ مما مست النار، وإنما أتى في الأمر به حديث أبي هريرة^(١) أول حديث ساقه المصنف في هذا النوع.

الرابع:

٤- وعن عبيد بن ثمامة المرادي قال: «قَدِمَ عَلَيْنَا مِصْرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ ~~هـ~~ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ فِي مَسْجِدِ مِصْرَ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ سَادِسَ سِتَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِ رَجُلٍ، فَمَرَّ بِلَالٍ ~~هـ~~، فَتَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، فَخَرَجْنَا، فَمَرَرْنَا بِرَجُلٍ وَبُرْمَتُهُ عَلَى النَّارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَطَابَتْ بُرْمَتُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَتَنَاوَلَ مِنْهَا بَضْعَةً، فَلَمْ يَزَلْ يَغْلُكُهَا حَتَّى أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ». أخرجه أبو داود^(٢). [ضعيف]

حديث: «عبيد^(٣) بن ثمامة» بالثلثة مضمومة «المرادي».

قال: قدم علينا مصر عبد الله^(٤) بن الحارث بن جزء» فزاي، فهزمة من أصحاب النبي ﷺ.

«فسمعتُه يحدث في المسجد بمصر».

قوله: «فتناول منها بضعة» بفتح الموحدة قطعة منها.

«فلم يزل يعلكها» يمضغها يقال: علكه مضغه.

«مسائل أحمد» لأبي هانئ (٩/١)، «مسائل أحمد» لعبد الله (ص ١٩).

(١) تقدم تحريجه ونصه، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (١٩٣) وهو حديث ضعيف.

(٣) انظر: «التقريب» (٢/٥٤٢ رقم ١٥٣٦).

(٤) انظر: «الاستيعاب» رقم (١٣٣٨)، «التقريب» (٢/٤٠٧ رقم ٢٤٠).

«حتى أحرم بالصلاة وأنا أنظر إليه» وكأنه ﷺ ازدردها قبل إحرامه بصلاته.
قوله: «أخرجه أبو داود».

الخامس: حديث (سويد بن النعمان):

٥- وعن سويد بن النعمان رضي عنه قال: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ خَيْرٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ، وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْرٍ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأَطْعِمَةِ، فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَ بِهِ فَنُزِّي، فَأَكَلْنَا وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». أخرجه البخاري^(١)، ومالك^(٢) والنسائي^(٣). [صحيح] «نُزِّي»^(٤): أي بلّ بالماء.

فيه أنه ﷺ أمر بشرية السويق، وهو مما مست النار.

والشرية: البل، وأنه أكل منه وصلى ولم يتوضأ، وهو كغيره مما سلف.

قوله: «أخرجه البخاري، ومالك والنسائي».

٦- وعن أنس رضي عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يَتَمَضَّمْ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَصَلَّى». أخرجه أبو داود^(٥). [حسن]

(١) في صحيحه رقم (٢٠٩، ٤١٩٥).

(٢) في «الموطأ» (٢٦/١) رقم (٢٠).

(٣) في «السنن» (١٠٨/١، ١٠٩) وهو حديث صحيح.

(٤) «النهاية» (٢٠٨/١)، «الفائق» للزخشي (١/٦٥).

(٥) في «السنن» رقم (١٩٧)، وهو حديث حسن.

الفرع الخامس: في لحوم الإبل

(الفرع الخامس) من فروع الباب الخامس

في لحوم الإبل

(في حكم (لحوم الإبل))

الأول: حديث (جابر بن سمرة رضي الله عنه):

١- عن جابر بن سمرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ، قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَا». أخرجه مسلم^(١). [صحيح]

«أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَي: فقال: «أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ» مِنْ أَكْلِهَا.

«قال: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ» فِي إِرْجَاعِهِ ﷺ الْوُضُوءَ إِلَى مَشِئَتِهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ، وَدَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَكْلِهِ عَلَى وَضُوءِهِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ إِذَا شَاءَ.

«وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ، قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، قَالَ: نَعَمْ، فَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ»

فَدَلُّهُ أَنَّهُ نَاقِضٌ سِوَاءَ مَسْتَه نَارٍ أَوْ لَا.

«قال: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَالَ: نَعَمْ» أَي: صَلِّي فِيهَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ أَبْوَاهَا

وَأَبْعَارِهَا.

«قال: أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ قَالَ: لَا».

قَوْلُهُ: «أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ».

(١) فِي صَحِيحِهِ رَقْم (٣٦٠ / ٩٧) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢- ولأبي داود^(١) والترمذي^(٢)، عن البراء رضي الله عنه: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا مِنْ

الشَّيَاطِينِ، وَسُئِلَ عَنْ مَرَابِضِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ». [صحيح]

قوله: «ولأبي داود والترمذي عن البراء: لا تصلوا في مبارك الإبل، فإنها من الشياطين» هو

بيان لعللة النهي.

«وسئل عن مرابض الغنم» أي: عن الصلاة فيها.

«فقال: صلوا فيها فإنها بركة» في «الجامع»^(٣) أنه أخرجه أبو داود والترمذي إلى قوله: «لا

تتوضئوا منها» وظاهر صنيع المصنف أنه موقوف على جابر، وليس كذلك، فلفظه في

«الجامع»^(٤): «سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل...» الحديث.

قلت: قال^(٥) الترمذي: صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ، حديث البراء^(٦)،

وحديث جابر بن سمرة^(٧).

(١) في «السنن» رقم (١٨٤).

(٢) في «السنن» رقم (٨١).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٩٤)، وابن خزيمة رقم (٣٢)، وأحمد (٢٨٨/٤-٣٠٣)، والبيهقي (١/١٥٩)،

والطيايلى في «المسند» رقم (٧٣٤، ٧٣٥)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٢٦)، وابن حبان رقم (١١٢٨)،

وابن الجارود رقم (٢٦) وهو حديث صحيح.

(٣) (٢٢٧/٧).

(٤) (٢٢٦/٧-٢٢٧) رقم (٥٢٦٦).

(٥) في «السنن» (١/١٢٣).

(٦) تقدم وهو حديث صحيح.

(٧) تقدم وهو حديث صحيح.

قال^(١): وقد روي عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم، أنهم لم يروا^(٢) الوضوء من لحوم الإبل، وهو قول سفيان الثوري، وأهل [٣٠٩ب] الكوفة.

الفرع السادس: في أحاديث متفرقة

(الفرع السادس) من فروع الباب الخامس

في أحاديث متفرقة

(في أحاديث متفرقة) وذكر حديثين

الأول: حديث (ابن مسعود):

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطَىءٍ، وَلَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا».

أخرجه أبو داود^(٣). [صحيح]

«الموطىء» ما يوطأ في الطريق من الأذى^(٤).

«كنا لا نتوضأ من مَوْطَىءٍ» بفتح الميم وسكون الواو، وكسر الطاء، وتشديد المثناة التحتية،

ويأتي تفسيره للمصنف.

«ولا نكف شعراً ولا ثوباً».

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: موقوفاً على ابن مسعود.

(١) الترمذي في «السنن» (١/١٢٥).

(٢) انظر: «المغني» (١/٢٥٠)، «التمهيد» (٣/٣٤٨)، «الأوسط» (١/١٣٨-١٣٩).

(٣) في «السنن» رقم (٢٠٤) وأخرجه ابن ماجه رقم (١٠٤١) وهو حديث صحيح.

(٤) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/٢٢٨) أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء من الأذى الذي يصيب أرجلهم، ولا كانوا يغسلونها منه.

الثاني: حديث (أبي هريرة):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلٌ إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ، فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ جَاءَ ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ، فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ، أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ». أخرجه أبو داود^(١). [ضعيف]

«أنه قال: بينما رجل يصلي مسبلاً إزاره» الإسبال^(٢) ما جاوز الكعبين.

«قال له رسول الله ﷺ: اذهب فتوضأ، فذهب فتوضأ، ثم جاء، فقال رجل: يا رسول الله! مالك أمرته أن يتوضأ» في لفظ أبي داود^(٣): «ثم سكت عنه» فسقط على المصنف.

«فقال: إنه كان يصلي وهو مسبل إزاره، وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره» فيه دليل على تحريم إسبال الإزار، وألفنا فيه رسالة^(٤) نافعة.

وفيه: أنه ينتقض وضوء من صلى مسبلاً إزاره، وأنه يجب عليه استئناف الوضوء.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال المنذري^(٥): فيه أبو جعفر، وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف؟ اسمه. انتهى.

(١) في «السنن» رقم (٤٠٨٦)، وهو حديث ضعيف.

(٢) المسبل: هو الذي يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى، وإنما يفعل ذلك كثيراً واختيلاً، «النهاية في غريب الحديث» (٧٥٢/١).

(٣) في «السنن» رقم (٦٣٨) وهو حديث ضعيف.

(٤) وهي الرسالة رقم (١١٨) من «عون القدير من فتاوى ورسائل ابن الأمير» بتحقيقي، ط: ابن كثير.

وهي بعنوان: إستيفاء الاستدلال في بيان تحريم إسبال الثياب عن الرجال.

(٥) في «مختصر السنن» (٣٢٤/١).

وقال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود»: اسمه كثير بن جهمان، أو راشد بن كيسان.

انتهى.

قلت: وقد حققنا اسمه وثقته في «الرسالة في الإسهال»^(١).

الباب السادس: في المسح على الخفين

(البَابُ السَّادِسُ)

في المسح على الخفين

(في: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ)

أي: في بيان شرعية مسح المتوضي على خفيه عوضاً عن غسل رجله.

في «فتح الباري»^(٢) نقل ابن المنذر^(٣) عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين بين

الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روي عنه منهم إنكاره، فقد روي عنه إثباته.

وقال ابن عبد البر^(٤): لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره، إلا عن مالك مع

أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته.

وقد أشار الشافعي في الأم^(٥) [٣١٠ب] إلى إنكار ذلك على المالكية، والمعروف المستقر

عندهم الآن، قولان: الجواز مطلقاً، ثانيهما: للمسافر دون المقيم.

(١) تقدم ذكره آنفاً.

(٢) (٣٠٥/١).

(٣) في «الأوسط» (٤٣٤/١).

(٤) في «التمهيد» (١٤١/١١) حيث قال: وكذلك لا أعلم في التابعين أحداً ينكر ذلك ولا في فقهاء المسلمين إلا

رواية جابر عن مالك. والروايات الصحاح عنه بخلافه، وهي منكراً يدفعها موطأه وأصول مذهبه، وانظر:

«الاستذكار» (٢/٢٣٧ رقم ٢١٨٢).

(٥) (٧٠-٧٢)، وانظر: «المجموع شرح المذهب» (١/٥٠٠-٥٠١).

وقال ابن المنذر^(١): واختلف أيهما أفضل؟ المسح على الخفين، أو نزعهما وغسل القدمين؟ قال: والذي أختاره أن المسح أفضل، لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض. قال: وإحياء ما طعن فيه المخالف من السنن أفضل من تركه. انتهى.

وقال النووي^(٢): صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل، بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة. انتهى.

قلت: قد ثبت عن رسول الله ﷺ الأمران: غسل رجله تارة وهو الأكثر، ومسح على الخفين، ولم يبين الأفضل منهما، فالتعرض للتفضيل فضول إذ لا يعرف إلا توقيفاً.

واعلم أن المسح على الخفين متواتر^(٣) وجمع بعضهم رواته، فجاوزوا الثمانين، منهم العشرة.

وذكر ابن أبي شيبة^(٤) وغيره: عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين، وذكر المصنف أحاديث.

الأول: حديث (المغيرة بن شعبة):

١- عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ، فَأَخَذْتُهَا. فَاَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَذَهَبَ

(١) في «الأوسط» (١/٤٣٩-٤٤٠).

(٢) في «شرح لصحيح مسلم» (٣/١٦٤-١٦٥).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٠٦).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٣٠٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/١٣٧)، و«الاستذكار» (١/٤٣٠)،

وابن المنذر في «الأوسط» (١/٤٣٠).

لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَصَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّتْ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ
وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى». أخرجه الستة^(١). [صحيح]

«قال: كنت مع النبي ﷺ» زاد في رواية في البخاري^(٢): «في سفر» وفي المغازي^(٣): «أنه
كان في غزوة تبوك» وأنه كان: «عند صلاة الفجر».

«فقال: يا مغيرة خذ الإداوة» بكسر الهمزة، تقدم ذكرها وأنها إناء فيه ماء.

«فأخذتها فانطلق رسول الله ﷺ حتى تواري عني، فقضى حاجته وعليه جبة شامية» لأبي
داود^(٤): «من صوف من جباب الروم».

«فذهب ليخرج يده من كمها» لأجل يغسلها، يحتمل أنه غسلها أول الوضوء؛ لأن في
رواية أحمد^(٥): «أنه غسل كفيه» وله^(٦) في أخرى: «فغسلها فأحسن غسلها».

وللبخاري^(٧) في الجهاد: «أنه تمضمض واستنشق وغسل وجهه»، زاد أحمد^(٨): «ثلاث
مرات».

(١) أخرجه البخاري رقم (١٨٢)، وأطرافه في [٢٠٣، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٨٨، ٢٩١٨، ٤٤٢١، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩]،
ومسلم رقم (٢٧٤)، ومالك في «الموطأ» (٣٦/١)، وأبو داود رقم (١٤٩، ١٥٠، ١٥١)، والترمذي رقم (٩٧)،
٩٨، ٩٩، ١٠٠، والنسائي (٨٢/١). وهو حديث صحيح.

(٢) في صحيحه رقم (١٨٢).

(٣) في صحيحه رقم (٤٤٢١).

(٤) في «السنن» رقم (١٥١).

(٥) في «المسند» (٢٤٨/٤).

(٦) لأحمد في «المسند» (٢٤٤/٤).

(٧) في صحيحه رقم (٢٩١٨).

(٨) في «المسند» (٢٤٤/٤).

«فضاقت» أي: الجبة، والمراد: كمّها، وفي رواية أحمد^(١): «فذهب يخرج يديه من كميه، فكانا ضيقين فأخرجهما من [٣١١ب] تحت الجبة» ولمسلم^(٢): «ومسح بناصيته وعمامته»، وللبخاري^(٣): «أي: بناصيته».

«فأخرج يده من أسفلها، فصببت عليه، فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه». قوله: «أخرجه الستة» وذكر البزار^(٤) أنه رواه عن المغيرة ستون رجلاً. - وفي أخرى قال: «فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ، فَقَالَ: دَعَهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا». هذا لفظ الشيخين^(٥). [صحيح]

«وفي أخرى: فأهويت» أي: مددت يدي. «لأنزع خفيه» كأنه لم يكن عرف المغيرة مشروعية المسح، أو أنه ظن أنه سيعدل إلى المسح.

«فقال: دعهما فإنني أدخلتهما» أي: القدمين. «طاهرتين» بؤب البخاري^(٦) لهذا الحكم فقال: باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان. وحمل الجمهور^(٧) الطهارة على الشرعية في الوضوء.

(١) في «المسند» (٢٤٧/٤).

(٢) في صحيحه رقم (٢٧٤/٨١).

(٣) في صحيحه رقم (١٨٢).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٠٧/١).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٥٧٩٩، ٢٠٦)، ومسلم في صحيحه رقم (٢٧٤/٨٠).

(٦) في صحيحه (٣٠٩/١) الباب رقم ٤٩ - مع الفتح.

(٧) انظر: «فتح الباري» (٣١٠/١)، «المغني» (٣٦١/١)، «المجموع شرح المذهب» (٥٤٠-٥٤١).

وخالفهم داود^(١) وقال: إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح.

«فمسح عليهما، هذا لفظ الشيخين» ولم يبين في الرواية كمية المسح، ولا كيفيته وأتى في غيرها كما يأتي.

- ولمسلم^(٢) في أخرى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَمُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ».

[صحيح]

قوله: «ولمسلم» من رواية المغيرة.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، ومقدم رأسه، وعلى عمامته» أي: كمل مسح رأسه على العمامة.

- ولأبي داود^(٣) في أخرى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْسَيْتَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسَيْتَ، بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ». [ضعيف]

«ولأبي داود في أخرى: ومسح على الخفين، فقلت: يا رسول الله! نسيت» أي: غسل الرجلين.

(١) في «المحلى» (٢/ ١٠٠ مسألة ٢١٥).

(٢) في صحيحه رقم (٢٧٤/ ٨٣).

(٣) في «السنن» رقم (١٥٦).

وأخرجه أحمد (٤/ ٢٤٦)، والحاكم (١/ ١٧٠) كلهم من طريق بُكير بن عامر البجلي، وقال الحاكم: قد اتفق الشيخان على إخراج حديث المغيرة بن شعبة في المسح، ولم يخرجوا قوله ﷺ: «بهذا أمرني ربي» وإسناده صحيح، ووافقه الذهبي.

قلت: بُكير بن عامر البجلي، أبو إسماعيل الكوفي، ضعيف، قاله الحافظ في «التقريب» رقم (٧٥٩)، وهو حديث ضعيف. والله أعلم.

«فقال: بل أنت نسيت» أن هذا قد شرعه الله، والمراد بنسبة النسيان إلى المغيرة الجهل، عبّر عنه بالنسيان مشاكلة لكلامه، ثم أخبره بشرعيته، «فقال: بهذا» المنسح الذي شاهدته.

«أمرني ربي» كل هذه الألفاظ في حديث المغيرة، وألفاظه كثيرة سردها ابن الأثير^(١).

قال الحافظ ابن حجر^(٢): فيه من الفوائد الإبعاد عند قضاء الحاجة، والتواري عن الأعين،

و[استحباب^(٣)] الدوام على الطهارة، لأمره ﷺ المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه لم يستنج به، وإنما توضأ به حين رجع، وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه^(٤).

قلت: لأنه بَوَّب البخاري لجواز الاستعانة في الوضوء، وذكر حديث^(٥) المغيرة هذا، ثم

أطال في فوائده^(٦) بعد سرد المختلف من ألفاظه وليست [٣١٢ب] هنا حتى نستوفي كلامه.

الثاني: حديث (بلال رضي الله عنه):

٢- وعن بلال رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَسَحَ الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارَ». أخرجه الخمسة^(٧) إلا

البخاري. [صحيح]

وفيه: «أنه ﷺ مسح على الخفين والخمار» في «النهاية»^(٨) أراد به العمامة؛ لأن الرجل

(١) في «الجامع» (٧/٢٢٨-٢٣٣).

(٢) في «فتح الباري» (١/٣٠٧).

(٣) في (أ. ب) الاستمرار، وما أثبتناه من «الفتح».

(٤) في صحيحه (١/٢٨٦ الباب رقم ٣٥- مع الفتح).

(٥) رقم (١٨٢).

(٦) انظرها في «فتح الباري» (٢/٣٠٧).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٨٤/٢٧٥)، وأبو داود رقم (١٥٣)، والترمذي رقم (١٠١)، والنسائي

رقم (١٠٤)، وابن ماجه رقم (٥٦١)، وأخرجه أحمد (٦/١٢).

(٨) «النهاية في غريب الحديث» (١/٥٣٢).

يُغَطِّي بها رأسه، كما أنَّ المرأة تغطِّي بخمارها، وذلك إذا كان قد اعتَمَّ عَمَّةُ العرب، فأدارها تحت الحَنَك، ولا يستطيع نزاعها في كل وقت فتصير كالحَفْنين، غير أنه يحتاج إلى مسح القليل من الرأس، ثم يمسح على العمامة، بدل الاستيعاب. انتهى.

قلت: في كلامه نظر من وجهين؛ الأولي: شرطية أن يكون قد اعتَمَّ عَمَّةُ العرب، فهذا شرط لم يأت به النص، وأما قوله: فتصير -أي العمامة- كالحَفْنين، في أنه لا يستطيع نزاعها، فالخفان لم يشرع المسح عليهما لعدم استطاعة نزاعهما^(١).

الثاني: قوله: غير أنه يحتاج إلى مسح القليل من الرأس، فإنه ليس في حديث بلال دليل عليه، وإنما ذلك في حديث المغيرة عند مسلم^(٢)، وحديث بلال دال على أنه لا يمسح إلا على العمامة.

وتقييده بحديث المغيرة لا وجه له، بل كل حديث دلَّ على حكم الأول على التكميل على العمامة، والثاني: عليها نفسها ويدل له حديثه الآتي.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري».

-وفي أخرى لأبي داود^(٣): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ لِحَاجَتَهُ، فَاتِيَهُ بِالمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمَوْقِيهِ». [صحيح]

(١) انظر: «المحلى» (٢/ ٦٥)، «فتح الباري» (١/ ٣٠٩)، «المغني» (١/ ٣٧٩).

(٢) في صحيحه رقم (٨٣/ ٢٧٤).

(٣) في «السنن» رقم (١٥٣).

وأخرجه بهذا اللفظ الحاكم (١/ ١٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٨٩).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح، فإن أبا عبد الله مولى بني تيم معروف بالصحة والقبول، وأما الشيخان فإنهما لم يخرجوا ذكر المسح على الموقين.

«وفي» رواية «أخرى لأبي داود» عن بلال أيضاً.

«كان ﷺ يخرج لحاجته» في سفر أو حضر.

«فأتيه بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته» أي: من دون مسح بعض الرأس.

«وموقيه»^(١) أي: خفيّه، فالموق نوع من الخفاف معروف، وهو بالثنية في لفظ «الجامع»^(٢)،

وفي «التيسير» بإفراد.

الثالث:

٣- وعن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال: «سألت جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ

الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي؛ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: أُمِسَّ الشَّعْرَ».

أخرجه الترمذي^(٣). [إسناده صحيح]

حديث: «أبي عبيدة» لم يذكر اسمه في «التقريب»^(٤)، بل قال: أبو عبيدة بن محمد بن عمار

بن ياسر، أخو سلمة، وقيل: هو مقبول من الرابعة.

«قال: سألت جابر بن عبد الله، عن المسح على الخفين، فقال: السنة يا ابن أخي، وسألته

عن المسح على العمامة فقال: أمس الشعر» ظاهره أنه لا يرى المسح على العمامة، ويحتمل أنه يريد

مسح بعض الرأس، كما في حديث المغيرة.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه رقم (١٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٧٨) عنه بلفظ: «أنه ﷺ مسح

على الموقين والخمار». وهو حديث صحيح.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٦٨٩): الموق: الخف فارسي معرب. وانظر: «غريب الحديث» للخطابي

(٢/ ٢٣).

(٢) (٧/ ٢٣٦) رقم (٥٢٧٢).

(٣) في «السنن» رقم (١٠٢) بإسناد صحيح.

(٤) (٢/ ٤٤٨) رقم (٩٠).

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وسكت عليه، لم يصححه، ولم يُعَرِّبه ولا حسنه، إلا أنه قال بعده^(١): وقال^(٢) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه [٣١٣ب] وآله وسلم والتابعين: لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة، وهو قول سفيان^(٣) الثوري، ومالك^(٤) بن أنس، وابن المبارك^(٥)، والشافعي^(٦). انتهى.

وذكر^(٧) قبل ذلك عن جماعة^(٨)، إجزاء المسح على العمامة وحدها.

الرابع:

٤- وعن جرير بن عبد الله البجلي رحمته: «أَنَّ تَوْضَأَ وَمَسْحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ». قال الأعمش: قال إبراهيم النخعي: فكان أصحاب عبد الله بن مسعود رحمته يُعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير رحمته كان بعد نزول المائدة، هذا لفظ الشيخين.

(١) بل بعد حديث المغيرة رقم (١٠٠).

(٢) في «السنن» (١/ ١٧١).

(٣) انظر: «المغني» (١/ ٣٧٨-٣٧٩).

(٤) انظر: «الموطأ» (١/ ٣٥) وقد تقدم نصه.

(٥) انظر: «المغني» (١/ ٣٧٩).

(٦) «الأم» (١/ ١١٣)، حيث قال: «... وإن مسح على العمامة دون الرأس، لم يجزئه ذلك، وكذلك لو مسح على برقع أو قفازين دون الوجه والذراعين لم يجزئه ذلك...».

(٧) أي: الترمذي في «السنن» (١/ ١٧١).

(٨) انظر: «المغني» (١/ ٣٧٩)، «المحلى» (١/ ٦١)، «مسائل أحمد» لأبي داود (ص ٨).

أخرجه الخمسة^(١). [صحيح]

- وفي رواية أبي داود^(٢) قال: «فَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَمْسَحَ؟ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ؟ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ. قَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ». [صحيح]

حديث: «جرير» أي: ابن عبد الله «رحمته».

«أنه توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟ قال: نعم رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ، ومسح على خفيه، أخرجه الخمسة».

قوله: «قال الأعمش» إلى آخره.

قلت: كلام الترمذي هنا أوفى، فإنه قال^(٣): وكان يعجبهم حديث جرير؛ لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة.

ثم قال^(٤): ويروي عن شهر بن حوشب أنه قال: «رأيت جرير بن عبد الله توضأ ومسح على خفيه، فقلت له في ذلك: فقال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، ومسح على خفيه، فقلت: أقبل المائدة أم بعد المائدة؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة».

ثم ذكر سنده وقال^(٥): هذا حديث مفسر؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين، تأول أن مسح النبي ﷺ كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى النبي ﷺ مسح على

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٨٧)، ومسلم رقم (٢٧٢/٧٢)، وأبو داود رقم (١٥٤)، والترمذي رقم (٩٣)، وابن ماجه رقم (٥٤٣)، والنسائي (٨١/١)، وأخرجه أحمد (٣٥٨/٤)، والحميدي في «مسنده» رقم (٧٩٧)، وابن خزيمة رقم (١٨٦). وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (١٥٤) وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» (١٥٥/١).

(٤) في «السنن» (١٥٦/١-١٥٧ رقم ٩٤).

(٥) الترمذي في «السنن» (١٥٧/١).

الخفين بعد نزول المائدة. انتهى كلامه.

وقال^(١): إِنَّ حَدِيثَ جَرِيرٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقال الحافظ ابن حجر^(٢) في شرح حديث المغيرة: وفيه ردٌّ على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة؛ لأنها نزلت في غزوة المريسيع^(٣)، وكانت هذه القصة -يريد قصة حديث المغيرة- بعدها باتفاق. انتهى.

قلت: ويظهر لي أن المسح على الخفين دلت عليه آية المائدة أيضاً؛ لأنه ثبت فيها قراءة النصب في: «أَرْجُلِكُمْ»^(٤) عطفاً على المغسول، وثبتت قراءة الجر لها عطفاً على المسح وهو الرأس، وثبتت السنة، وهو فعله ﷺ بالمسح على الخفين، ولم يمسح على القدمين، إلا وهما في الخفين، فكان فعله بياناً لمحل المسح، فكان المسح بالكتاب والسنة، وقد ذكرت هذا في «سبل السلام»^(٥) ولم أجد أحداً ذكره.

الخامس: حديث (بريدة [٣١٤ب] رَوَاهُ).

٥- وعن بريدة رَوَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقَالَ: عُمَرُ رَوَاهُ: «لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ».

(١) الترمذي في «السنن» (١/١٥٦).

(٢) في «فتح الباري» (١/٣٠٧-٣٠٨).

(٣) المريسيع: ماء لبني المصطلق يقال له: المريسيع، من ناحية قُديد إلى الساحل، لقيهم النبي ﷺ فيه واقتلوا، فهزم الله بني المصطلق، وكانت هذه الغزوة في شعبان سنة ست. «السيرة النبوية» لابن هشام (٣/٤٠١).

(٤) سورة المائدة الآية: ٦.

(٥) (١/٢٣٣-٢٣٧) بتحقيقي.

أخرجه الخمسة^(١)، إلا البخاري. [صحيح]

وليس في رواية الترمذي والنسائي ذكر المسح.

«أن النبي ﷺ صلى الصلوات» الخمس.

«يوم الفتح بوضوء واحد» لم يحدث لكل صلاة وضوءاً كما كان عادته ﷺ كما دلّ له كلام

عمر.

«ومسح على خفيه» في هذا الوضوء الذي كرر به الصلاة.

«فقال عمر رضي الله عنه» يخاطب النبي ﷺ.

«لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه» يريد فعله الصلوات بوضوء واحد، لا المسح على

الخفين، فإنه يعلم عمر أنه قد صنعه.

«فقال: عمداً صنعته يا عمر» أي: لا خطأ ولا نسياناً، بل بيان للتشريع.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري، ليس في رواية الترمذي^(٢) والنسائي^(٣) ذكر المسح».

السادس: حديث (المغيرة):

٦- وعن المغيرة رضي الله عنه قال: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّعْلَيْنِ».

أخرجه أبو داود^(٤) والترمذي^(٥) وصححه. [صحيح]

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٧٧)، وأبو داود رقم (١٧٢)، والترمذي رقم (٦١)، وابن ماجه رقم (٥١٠)،

والنسائي (٨٦/١)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٦١).

(٣) في «السنن» (٨٦/١).

(٤) في «السنن» رقم (١٥٩).

(٥) في «السنن» رقم (٩٩).

وقال أبو داود^(١): وكان ابن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة رحمته

أن النبي ﷺ مسح على الخفين.

قال^(٢): وروي هذا عن أبي موسى الأشعري رحمته، عن النبي ﷺ، أنه مسح على

الجوربين، وليس^(٣) بالمتصل ولا بالقوي.

قال أبو داود^(٤): ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب^(٥)، وابن مسعود^(٦)، والبراء^(٧) بن

وأخرجه أحمد (٢٥٢/٤)، والنسائي في «الكبرى» (٩٢/١) رقم ١٣٠، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٣/١-٢٨٤).

(١) في «السنن» (١١٣/١).

(٢) أبو داود في «السنن» (١١٣/١).

(٣) وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٦٠) وهو حديث صحيح، وإنما قال أبو داود: إنه ليس بمتصل؛ لأنه رواه الضحاك بن عبد الرحمن بن أبي موسى، قال: روى عن أبي موسى. قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٤/١-٢٨٥)، لم يثبت سماعه من أبي موسى وإنما قال: ليس بالقوي لأن في إسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يحتاج به، وقد ضعفه يحيى بن معين. الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزم، ويقال: ابن عرزم، وعرزم أصح.

روى عن أبي موسى الأشعري مرسل... سمعت أبي يقول ذلك. «الجرح والتعديل» (٤٥٩/٤) رقم (٢٠٢٧).

عيسى بن سنان الحنفي، أبو سنان القسَملي الفلسطيني، نزيل بالبصرة: لين الحديث. قاله الحافظ في «التقريب» رقم (٥٢٩٥).

(٤) في «السنن» (١١٣/١).

(٥) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٢/١)، وهو أثر صحيح.

(٦) كذا في «سنن أبي داود» (١١٣/١) بل الصحيح عن أبي مسعود. أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٢/١) وهو أثر صحيح.

(٧) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٢/١) بسند صحيح.

عازب، وأنس^(١) بن مالك، وأبو أمامة^(٢)، وسهل بن سعد^(٣)، وعمرو^(٤) بن حريث. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، وابن عباس رضي الله عنهما.

«قال: توضعاً رسول الله ﷺ ومسح على الجوربين» قال ابن العربي^(٥): الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفاء^(٦) والنعلين.

قوله: «أخرجه أبو داود».

وقوله: «وقال أبو داود» بعد إخرجه.

«كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ توضعاً ومسح على الخفين».

«قال» أبو داود^(٧) «وروي هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ مسح على الجوربين، وليس بالمتصل^(٨) ولا بالقوي». انتهى.

قلت: وقال الحافظ المنذري^(٩): وذكر أبو بكر البيهقي^(١٠) حديث المغيرة هذا.

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٢/١) بسند صحيح.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٣/١) بسند حسن.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٣/١) بسند حسن.

(٤) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٦٢/١) بسند صحيح.

(٥) في «عارضة الأحوذى» (١٤٩/١).

(٦) كذا في «المخطوط» (أ. ب) والعبارة كما في المعارضة: الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفاء وهو التسخان أو أحد معانية، والنعل: معلومة.

(٧) في «السنن» (١١٣/١).

(٨) في «السنن» (١١٣/١).

(٩) في «مختصر السنن» (١٢١/١).

(١٠) في «السنن الكبرى» (٢٨٣-٢٨٤/١).

وقال: وذلك حديث منكر ضعفه^(١) سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، ومسلم بن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين، ويروى عن جماعة أنهم فعلوه، والله أعلم بالصواب. انتهى.

قلت: وقوله: ويروى عن جماعة أنهم فعلوا ذلك، أي: المسح على الجوربين، فإنه رواه أبو داود^(٢) عن ذكرهم المصنف من الصحابة.

السابع:

٧- وعن أوس بن أوس الثقفي رحمته الله قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ، يَعْنِي الْمِضْأَ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ». أخرجه أبو داود^(٣). [إسناده ضعيف]

وقد ردّ الألباني في «الإرواء» (١/ ١٣٨) على من أعله بقوله: «وهذا ليس بشيء؛ لأن السند صحيح ورجاله ثقات - رجال البخاري في صحيحه محتجاً بهم - كما ذكرنا، وليس فيه مخالفة لحديث المغيرة المعروف في المسح على الخفين فقط، وقد سبق تخريجه. بل فيه زيادة عليه، والزيادة من الثقة مقبولة، كما هو مقرر في «المصطلح» فالحق أن ما فيه حادثة أخرى غير الحادثة التي فيها المسح على الخفين.

وقد أشار لهذا العلامة ابن دقيق العيد، وقد ذكر قوله في ذلك الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ١٨٤-١٨٥) ونقلته في «صحيح أبي داود» (١٤٧) فراجعه».

وقد صححه الألباني في «الإرواء» رقم (١٠١).

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ١٨٥): «... ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفة معارضة، بل هو أمر زائد على ما رواه، ولا يعارضه، ولا سيما وهو طريق مستقل برواية هذيل عن المغيرة لم يشارك المشهورات في سنده» اهـ.

وخلاصة القول: أن حديث المغيرة حديث صحيح والله أعلم.

(١) انظر: «التعليقة المقدمة».

(٢) في «السنن» (١/ ١١٣) وقد تقدم ذكرهم.

(٣) في «السنن» رقم (١٦٠) بإسناد ضعيف.

«الكظامه»^(١): آبار متقاربة بعضها مفجور في بعض.

«والميضأة» الإناء الذي يتوضأ منه كالأداة.

حديث: «أوس»^(٢) بن أوس الثقفي «صحابي سكن دمشق.

قال: رأيت رسول الله ﷺ أتى كظامه» بكسر الكاف، في «القاموس»^(٣): الكظامه

بالكسر: فم الوادي، وبئر جنب بئر بينهما مجرى في بطن الأرض.

«قوم» فقول الراوي «يعني [٣١٥ب] الميضأة» ليس تفسيراً لها، وفيه: الميضأة الموضع

يتوضأ فيه أو منه. انتهى.

فيحمل أن قول الراوي: «يعني الميضأة» ما يتوضأ منه، فم الوادي أو غيره.

«ومسح على نعليه وقدميه» كأن المراد به مسح على خفيه وقدميه، أو ما ظهر من بين سيور

النعل.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قوله: «آبار متقاربة بعضها مفجور في بعض».

قلت: قدّمنا كلام «القاموس»^(٤)، وقال ابن الأثير^(٥): الكظامه آبار تحفر ويباعد بينها، ثم

ينزق ما بين كل بئرين بقناة تؤدي الماء من الأولى إلى التي تليها، حتى يجمع الماء إلى آخرهن،

(١) سيأتي شرحها.

(٢) انظر: «الاستيعاب» رقم (٦١)، «التقريب» (١/ ٨٥ رقم ٦٥١).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٤٩٠).

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٤٩٠).

(٥) في «غريب الجامع» (٧/ ٢٤١).

ويبقى في كل بئر ما يحتاج إليه أهلها، هكذا شرحه الأزهرى^(١)، وقد جاء في لفظ الحديث أنها الميضأة. انتهى كلام ابن الأثير.

الثامن: حديث (المغيرة):

٨- وعن المغيرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يمسح على أعلى الخف وأسفله». أخرجه

أصحاب السنن^(٢)، وهذا لفظ الترمذي. [ضعيف]

«أن رسول الله ﷺ كان يمسح على أعلى الخف» وهو ما فوق القدم.

«وأسفله» وهو ما تحت القدم.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، وهذا لفظ الترمذي».

قلت: وقال^(٣) هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت

أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجال، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسلاً، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة. انتهى.

(١) في «تهذيب اللغة» (١٠/١٦١).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (١٦٥)، والترمذي رقم (٩٧)، وابن ماجه رقم (٥٥٠)، والنسائي (١/٦٢)، وأخرجه أحمد (٤/٢٥١)، والدارقطني في «السنن» (١/١٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٩٠)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٨٤). قلت: وفي إسناد هذا الحديث علل.

* في سنده مبهم لم يسم، وهو كاتب المغيرة، ولكنه ورد مفسراً في رواية ابن ماجه رقم (٥٥٠) فقال: وزاد كاتب المغيرة، وهو مشهور وحديثه في الصحيحين.

* وفي سنده: الوليد بن مسلم، وهو ثقة كثير التدليس والتسوية كما قاله الحافظ في «التقريب» رقم (٧٤٥٦)، وهو وإن صرح بالتحديث فيما بينه وبين شيخه إلا أنه قد عنعن إسناده.

وفي سنده انقطاع.

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

(٣) الترمذي في «السنن» (١/١٦٣).

- وعند أبي داود^(١): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِ الْخَفَيْنِ». وفي أخرى للترمذي^(٢) مثله.

قوله: «وعند أبي داود: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِ الْخَفِ» هذا أحد ألفاظه، والآخر:

«مسح على الخفين».

قوله: «وفي أخرى للترمذي مثله» أي: من حديث المغيرة ولفظه: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ

عَلَى الْخَفَيْنِ ظَاهِرَهُمَا».

التاسع: حديث (علي عليه السلام):

٩- وعن علي عليه السلام قال: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ،

وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ أَعْلَاهُ». أخرجه أبو داود^(٣). [حسن]

«قال: لو كان الدين بالرأي» أي: بما يراه الإنسان، مما يرجحه فكره بقرائن.

«لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»؛ لأن أسفل يباشر به المشي، بخلاف أعلاه.

(١) في «السنن» رقم (١٦١).

وأخرجه أحمد (٢٥٤ / ٤) وهو حديث حسن لغيره.

(٢) في «السنن» رقم (٩٨) وقال: حديث حسن.

وفي سننه عبد الرحمن بن أبي الزناد: ثقة صدوق، ما حدث بالمدينة أصح، وما حدث بالعراق مضطرب، لذا قال

ابن عدي في «الكامل» (١٥٨٧ / ٤): بعض ما يرويه لا يتابع عليه، يعني: حديثه ببغداد، «تهذيب التهذيب»

(٢ / ٥٤ - ٥٥).

وخلاصة القول: أن حديثه حسن لغيره والله أعلم.

(٣) في «السنن» رقم (١٦٢).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١٩٩ / ١) رقم (٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٢ / ١)، والدارمي

(١ / ١٨١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٨١).

وهو حديث حسن.

«ولكن رأيت رسول الله ﷺ يمسح أعلاه» فلم يكن الدين إلا بالسنة^(١) الثابتة، لا بالرأي.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: بالفاظ هذا أحدها، والآخر قوله:

- وفي رواية^(٢) قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا ~~هنا~~، تَوَضَّأَ فَغَسَلَ ظَاهِرَ قَدَمَيْهِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ». [صحيح]

«وفي رواية [٣١٦ب] قال: لم يذكر له فاعلاً وهو في أبي داود، عن عبد خير قال:

«رَأَيْتُ عَلِيًّا ~~هنا~~...» الحديث.

- وفي أخرى^(٣): «مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ، إِلَّا أَحَقَّ بِالْغُسْلِ، حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيْهِ».

وقوله: «وفي أخرى» أي: لأبي داود، وهي أيضاً عن عبد خير.

الحديث العاشر:

١٠ - وعن شريح بن هانئ قال: «أَتَيْتُ عَائِشَةَ ~~هنا~~ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ ~~هنا~~ فَاسْأَلْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ». أخرجه مسلم^(٤) والنسائي^(٥). [صحيح]

(١) انظر «المغني» (٣٧٦/١) «روضة الطالين» (١/١٣٠).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٦٢). وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (١٦٤)، وهو حديث صحيح.

(٤) في «صحيحه» رقم (٢٧٦/٨٥).

(٥) في «السنن» (١/٨٤).

حديث: «شريح» بالشين المعجمة، فراء فحاء مهملة، مصغر هو «ابن هانيء» بن يزيد الحارثي، أبو المقدام^(١) الكوفي ثقة مخضرم.

«قال: أتيت عائشة ~~ع~~ أسأله عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب، فأسأله فإنه كان يسافر مع النبي ~~ص~~ فيه أنه سأله عن مسح المسافر، وكمية أيام مسحه. فسأله فقال جعل رسول الله ~~ص~~ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر» أي: جعل مدة مسحه هذه.

«وجعل يوماً وليلة للمقيم» في وطنه، قال النووي في «شرح مسلم»^(٢): فيه الحجة البيّنة والدلالة الظاهرة لمذهب الجمهور أن المسح على الخفين موقت بثلاثة أيام في السفر، ويوم وليلة في الحضر، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد^(٥)، وجماهير^(٦) العلماء من الصحابة فمن بعدهم.

وأخرجه أحمد (٩٦/١)، وابن ماجه رقم (٥٥٢)، والطيالسي رقم (٩٢)، والحميدي (٢٥/١) رقم (٤٦)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٢-٢٠٣ رقم ٧٨٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٧٧/١)، والدارمي (١٨١/١)، وابن خزيمة (٩٧-٩٨ رقم ١٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨١/١). وأبو عوانة (٢٦١/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨٣/٦) رقم (٣٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٥/١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٢٩/١) رقم (٢٦٤/٤)، وابن حبان رقم (١٣٢٧)، وهو حديث صحيح.

(١) انظر: «التقريب» (٣٥٠/١) رقم (٥٥).

(٢) (١٧٦/٣).

(٣) انظر: «كتاب الحجّة» (٢٣/١) «شرح معاني الآثار» (٨٣/١).

(٤) «المجموع شرح المذهب» (٥٠٨/١).

(٥) «المغني» (٣٦٥/١).

(٦) انظر: «الاستذكار» (٢٥١-٢٥٢)، «المغني» (٣٦٥/١).

وقال مالك^(١) في المشهور عنه: بلا توقيت، وهو قول ضعيف قديم عن الشافعي، واحتجوا بحديث أبي بن عمار، - بكسر العين - الآتي قريباً في ترك التوقيت، رواه أبو داود^(٢) وغيره، وهو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث.

ووجه الدلالة من الحديث على مذهب من يقول بالمفهوم ظاهره، وعلى مذهب من لا يقول به أنه يقال: الأصل منع المسح على الخف فيما زاد.

ومذهب الشافعي^(٣) وكثيرين: أن ابتداء المدة من حين الحدث، بعد لبس الخفين، لا من حين اللبس، ولا من حين المسح.

قوله: «أخرجه مسلم».

قلت: وهو مخصص بالحديث الحادي عشر وهو قوله:

١١ - وعن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ وَنَوْمٍ». أخرجه الترمذي^(٤)، وصححه والنسائي^(٥) واللفظ للنسائي. [حسن]

وعند الترمذي^(٦): «إِذَا كُنَّا سَفَرًا». [حسن]

(١) «الاستذكار» (٢/ ٢٥٢).

(٢) في «السنن» رقم (١٥٨)، وهو حديث ضعيف وسيأتي تحريجه.

(٣) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١/ ٥٠٨).

(٤) في «السنن» رقم (٩٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (١٢٦، ١٢٧).

(٦) في «السنن» (٩٦)، وهو حديث حسن.

«وعن صفوان بن عسال رحمته الله قال: أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن [٣١٧ب] إلا من جنابة» فيجب النزاع.

«ولكن» لا ننزعها «من بول وغائط ونوم» أي: بل نمسح عليها من هذه الثلاثة الأحداث ونحوها.

قوله: «أخرجه الترمذي، وصححه النسائي، واللفظ للنسائي، وعند الترمذي إذا كنا سفراً» عوضاً عن قوله: «إذا كنا مسافرين» والسفر جمع سافر، كصاحب وصحب، وقال ابن العربي^(١): هي كلمة تقال للواحد والجمع، والذكر والأنثى، قاله في «النهاية»^(٢):

الثاني عشر:

١٢ - وعن أبي بن عماره رحمته الله: وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ»، قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَا شِئْتَ». أخرجه أبو داود^(٣). [ضعيف]

وأخرجه أحمد (٢٣٩/٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٧)، والشافعي في «مسنده» (٤١/١) رقم ١٢٢ - ترتيب)، وابن ماجه رقم (٤٧٨)، وابن حبان رقم ١٧٩ - موارد)، والدارقطني (١٩٦/١) رقم ١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٦/١)، وهو حديث حسن.

(١) في «عارضة الأحوذى» (١٤٣/١).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٧٨١/١).

(٣) في «السنن» رقم (١٥٨).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٥٧)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٠/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٨/١) - (٢٧٩)، والذهبي في «الميزان» (٢٩٢/١) رقم (١٠٩٦)، وتكلم عليه أبو الحسن بن القطان في «الوهم والإيهام» رقم (١٥١٥، ١٥٠٤، ١٠٧٠).

قال النووي في «المجموع» (٥٠٦/١): «أما حديث أبي بن عماره... اتفقوا على أنه ضعيف مضطرب لا يحتج به» اهـ.

- وفي رواية قال: «حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَمَا بَدَأَ لَكَ، وَقَدْ^(١) اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

حديث: «أبي بن عمار» في «التقريب»^(٢) بكسر العين على الأصح، مدني سكن مصر له صحبة، في إسناد حديثه اضطراب. انتهى.

قوله: «وكان قد صلى مع النبي ﷺ إلى القبلتين» بيت المقدس قبل نسخها والكعبة، وهذا مدرج من كلام الراوي، وهو يحيى بن أيوب، كما في سنن أبي داود^(٣).
«أنه قال: يا رسول الله! أمسح على الخفين؟ قال: نعم، قال: يوماً، قال: ويومين، قال: وثلاثة، قال: نعم، وما شئت».

وأخرجه الدارقطني (١٩٨/١ رقم ١٩)، وقال: هذا إسناد لا يثبت، وفي إسناده ثلاثة مجاهيل: -

- عبد الرحمن بن رزين، قال الدارقطني: «مجهول» «الميزان» (٥٦٠/٢ رقم ٤٨٦٢).

- ومحمد بن يزيد بن أبي الزناد: «مجهول».

وقال البخاري: محمد بن يزيد بن أبي الزناد، روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصور، ولم يصح. «الميزان» (٦٧/٤ رقم ٨٣٢٢).

- وأيوب بن قطن، قال الدارقطني: «مجهول» «الميزان» (٢٩٢/١ رقم ١٠٩٦). وقال ابن حبان: لست أعتد على إسناد خبره.

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٤٨/٢ رقم ٢٢٣٦): «لا يثبت وليس له إسناد قائم».

وبالغ الجوزقاني فذكره في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للجوزقاني (٣٨٤-٣٨٥ رقم ٣٧١)، وقال: هذا حديث منكر...

وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

(١) قاله أبو داود في «السنن» (١١١/١).

(٢) (٤٨/١ رقم ٣٢٠).

(٣) في «السنن» (١١١/١).

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال أبو داود^(١): رواه ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن عبادة بن نُسي، عن أبي بن عمارة قال فيه: «حتى بلغ سبعاً قال رسول الله ﷺ نعم وما بدا لك».

قال أبو داود^(٢): وقد اختلف في إسناده وليس بالقوي. انتهى.

وقد أشار الحافظ في «التقريب»^(٣) إلى اضطراب إسناده.

الثالث عشر: حديث (خزيمة بن ثابت رضي الله عنه).

١٣ - وعن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَوْ اسْتَزَدَّنَاهُ لَزَادَنَا». أخرجه أبو داود^(٤) والترمذي^(٥).
[صحيح]

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن» كما تقدم.
«وللمقيم يوم وليلة، ولو استزدناه» في المديتين.

(١) في «السنن» (١١١/١) بإثر الحديث رقم (١٥٨).

(٢) في «السنن» (١١١/١ - ١١٢).

(٣) (٤٨/١) الترجمة رقم (٣٢٠).

(٤) في «السنن» رقم (١٥٧).

(٥) في «السنن» رقم (٩٥).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢١٣/٥)، والطيالسي رقم (١٢١٨، ١٢١٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٣/١) رقم (٧٩٠)، وابن ماجه رقم (٥٥٤)، وابن حبان رقم (١٨١، ١٨٢، ١٨٣ - موارد)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨١/١)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٨٦)، وأبو عوانة (٢٦٢/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٦/١)، وهو حديث صحيح.

«لزادنا» إلا أنه أخرج هذه الجملة منفردة عن طريق منصور بن المعتمر.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وقال عليه المنذري^(١): وفي لفظ لابن ماجه^(٢): «ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمساً»، وذكر الخطابي^(٣): أن الحكم وحاداً روياه عن إبراهيم، فلم يذكر فيه هذا الكلام، ولو ثبت [٣١٨ب] لم يكن فيه حجة؛ لأنه ظن وحسان، والحجة إنما تقوم بقول صاحب الشريعة، لا بظن الراوي.

قال البيهقي^(٤): وحديث خزيمة بن ثابت، إسناده مضطرب، ومع ذلك فما لم يرد لا يصير سنة.

قوله: «والترمذي» قال^(٥): وذكر عن يحيى بن معين، أنه صحح حديث خزيمة بن ثابت، وقال: في محل آخر: إنه غير صحيح.

(١) في مختصر «السنن» (١/ ١١٦ - ١١٧).

(٢) في «السنن» رقم (٥٥٤).

(٣) في معالم «السنن» (١/ ١١٠ - مع السنن).

(٤) في «السنن الكبرى» (١/ ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٥) وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» رقم (٦٤) بزيادة لفظها: «ولو استزدناه لزادنا».

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» رقم (٦٥) بدون الزيادة.

وهو حديث صحيح كما تقدم.

الباب السابع: في التيمم

(البَابُ السَّابِعُ: فِي التَّيْمُمِ)

هو لغة^(١): القصد، وشرعاً: القصد إلى الصعيد، لمسح الوجه واليدين نيّةً إستباحة الصلاة ونحوها، واختلف^(٢) في التيمم هل هو رخصة أو عزيمة، وقال بعضهم: هو لعدم الماء عزيمة، وللعذر رخصة.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ، انْقَطَعَ عَقْدِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّيَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْعُ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي، قَدْ نَامَ. فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟

قَالَتْ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَمَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّيْمُمِ، فَتَيَمَّمُوا».

قَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعَقْدَ مَحْتَةً».

(١) انظر: «المصباح المنير» (ص ٢٦١). «الصحاح» (٥ / ٢٠٦٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٣٢).

أخرجه الستة^(١) إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

«قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره» قال ابن عبد البر^(٢): أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق، وسبقه إلى ذلك ابن سعد^(٣) وابن حبان^(٤). وغزوة بني المصطلق، هي غزوة المريسيع، وفيها وقعت قصة الإفك، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدتها أيضاً. قال الحافظ بن حجر^(٥): إن كان ما جزموا به ثابتاً حمل على أنه سقط منها في تلك الغزوة مرتين لاختلاف القصتين، كما هو بين في سياقها، واستبعد بعض شيوخنا ذلك، قال: لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها. «حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش» وهما بين المدينة وخيبر، كما جزم به النووي^(٦)، ثم تعقبه بما يقتضي أن البيداء في طريق مكة، وأن ذات الجيش من المدينة على بريد منها، وبينها وبين العقيق سبعة أميال، والعقيق من طريق مكة، لا من طريق خيبر، ورجح ابن حجر^(٧) هذا القول. «انقطع عقد» بكسر المهملة، كل ما يعقد ويعلق في العنق ويسمى قلادة، وفي رواية للبخاري^(٨): «قلادة».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٣٤)، وأطرافه في [٣٣٦، ٣٦٧٢، ٣٧٧٣، ٤٥٨٣، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٥١٦٤، ٥٢٥٠، ٥٨٨٢، ٦٨٤٤، ٦٨٤٥]، ومسلم رقم (٣٦٧)، ومالك في «الموطأ» (١/٥٣، ٥٤). وأبو داود رقم (٣١٧)، والنسائي (١/١٦٣، ١٦٤). وهو حديث صحيح.

(٢) في «التمهيد» (٣/١٤٤-١٤٦).

(٣) في «الطبقات الكبرى» (٢/٦٣-٦٤).

(٤) في «صحيحه» (٤/١١٧).

(٥) في «فتح الباري» (١/٤٣٢).

(٦) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٣/٥٨-٥٩).

(٧) في «الفتح» (١/٤٣٢).

(٨) في «صحيحه» رقم (٣٣٦).

«فأقام رسول الله ﷺ على التماسه» أي: لأجل طلبه، وفيه أنه يبحث^(١) عما ضاع من الأموال، فإنه نهي عن إضاعة المال وهذا منه.

«وأقام [٣١٩ب] الناس معه، وليسوا على ماء» في محل الإقامة.

«وليس معهم ماء» كأن المراد للوضوء، وأما ما يحتاجون إليه للشرب ونحوه، فهو معهم.

«فأتى الناس إلى أبي بكر فقالوا: ألا ترى إلى ما صنعت عائشة؟» فيه شكوى المرأة إلى أبيها،

وإن كان معها زوج.

وقولها: «فعاتبني أبو بكر وقال: ما شاء الله أن يقول» قال الطبراني^(٢): من جملة ما عاتبها

به قوله: «في كل مرة تكونين عناء».

قيل: والنكتة^(٣) في قولها: «أبو بكر» ولم تقل «أبي»؛ لأن قضية الأبوة الحنو، وما وقع من

العتاب بالقول، والتأديب بالفعل، مغاير لذلك في الظاهر، فلذلك نزلته منزلة الأجنبي، فلم تقل

أبي.

«وجعل يطعن» بضم العين المهملة، وكذا في كل ما هو حسّي، وأما المعنوي فالفتح هذا

هو المشهور.

«بيده في خاصرتي، فما يمنعي من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ من فخذي» وإلا فقد

حصل مقتضى التحرك، لكنه عارضه المانع.

«فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء» استدل به^(٤) على أنه لا يجب طلب الماء إلا

بعد دخول الوقت.

(١) انظر: «فتح الباري» (١/٤٣٣).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٣٣).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٣٣).

(٤) انظره نصاً في «فتح الباري» (١/٤٣٣ - ٤٣٤).

لقوله في رواية: «وحضرت الصلاة والتمس الماء، فلم يوجد» وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية التيمم، ولذا استعظموا نزولهم على غير ماء.

قال ابن عبد البر^(١): معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ افترضت عليه الصلاة، إلا بالوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند.

قال^(٢): وفي قوله في هذا الحديث، آية التيمم، إشارة إلى أن الذي طرأ عليهم من العلم حينئذ حكم التيمم، لا حكم الوضوء.

قال^(٣): والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به، ليكون فرضه متلوّاً بالتنزيل. وقال غيره^(٤): يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديماً فعملوا به، ثم نزل بقيتها، وهو حكم التيمم في هذه القصة.

وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض، والظاهر ما قاله ابن عبد البر، لرواية البخاري^(٥) في التفسير عن عمرو بن الحارث [٣٢٠ب] لفظها: «ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح»، كذا قال الحافظ ابن حجر^(٦)، في معنى تعقبه ولم يتضح لي ذلك.

«فأنزل الله آية التيمم» قال ابن العربي^(٧): هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأننا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة.

(١) في «التمهيد» (٢/ ٣٥٢).

(٢) ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٣٥٢).

(٣) أي: ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٣٥٢).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٣٤).

(٥) في «صحيحه» رقم (٤٦٠٨).

(٦) في «فتح الباري» (١/ ٤٣٤).

(٧) في «عارضة الأحوذى» (١/ ٢٣٩).

وقال ابن بطل^(١): هي آية النساء أو آية المائدة، وقال القرطبي^(٢): هي آية النساء، وجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء، وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء، فيتجه تخصيصها بآية التيمم. قال الحافظ^(٣): وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري^(٤) من أن المراد آية المائدة بغير تردد، لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله: «نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله: ﴿تَشْكُرُونَ﴾»^(٥).

«فتيمموا» يحتمل^(٦) أنه خبر منها عن فعل الصحابة، أي: فتيمم الناس بعد نزول الآية، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآيات، وهو الأمر في قوله: «فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا» بيان لقوله: «آية التيمم» أو بدلاً منها.

واستدل به على وجوب النية في التيمم؛ لأن معنى: «تيمموا» اقصدوا، اقصدوا التيمم كما تقدم، وهو قول فقهاء الأمصار، إلا الأوزاعي، وتعيين الصعيد الطيب. «فقال أسيد» بالتصغير «ابن الحضير» بالمهمل، ثم معجمة مصغراً أيضاً، وهو من كبار الأنصار [وإنما]^(٧) قال ذلك؛ لأنه كان رأس من بعث لطلب العقد^(٨). «وهو أحد النقباء» الذين بايعوا في العقبة.

(١) في شرحه لـ «صحيح البخاري» (١/٤٦٨-٤٦٩).

(٢) في «المفهم».

(٣) في «فتح الباري» (١/٤٣٤).

(٤) في «صحيحه» رقم (٤٦٠٨).

(٥) سورة المائدة الآية (٦).

(٦) انظره: نصاً في «فتح الباري» (١/٤٣٤).

(٧) في «المخطوط» مكررة.

(٨) انظره نصاً في «الفتح» (١/٤٣٤).

«ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر» أي: بل هي مسبوقة بغيرها من البركات، وأراد بآل أبي بكر نفسه وأتباعه من أهله، وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك، ويؤيد قول من قال بتعدد ضياع العقد، وجزم بذلك محمد بن حبيب^(١) فقال: سقط عقد عائشة في ذات الرقاع، وفي غزوة بني المصطلق.

قالت: «فبعثنا» أي: أثرنا.

«البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته» ظاهره أن الذين توجهوا في طلبه لم يجدوه، وفي رواية عروة في صحيح البخاري^(٢): «فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها» أي: القلادة، وفيه^(٣) في رواية وهي في مسلم^(٤): «فبعث ناساً من أصحابه في طلبها» ولأبي داود^(٥): «فبعث أسيد بن حضير وناساً معه».

قال [٣٢١ب] الحافظ ابن حجر^(٦): وطريق الجمع بين هذه الروايات: أن أسيداً كان رأس من بعث لذلك: فلذا سمي في بعض الروايات دون غيره، وكذا أسند الفعل إلى واحد مُبهم وهو المراد به، وكأنهم لم يجدوا العقد أولاً، فلما رجعوا ونزلت آية التيمم، وأرادوا الرحيل، وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير.

قوله: «أخرجه الستة» بالفاظ عدة «إلا الترمذي»، فلم يخرج به.
«وهذا لفظ الشيخين».

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٣٤).

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٣٦).

(٣) في «صحيحه» رقم (٣٣٦، ٣٧٧٣، ٤٥٨٣، ٥١٦٤، ٥٨٨٢).

(٤) في «صحيحه» رقم (١٠٩/٣٦٧).

(٥) في «السنن» رقم (٣١٧).

(٦) في «فتح الباري» (١/٤٣٥).

- وفي رواية أبي داود^(١) قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَأَنَاسًا مَعَهُ، فِي طَلَبِ قِلَادَةٍ أَضَلَّتْهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضْوءٍ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ». [صحيح]

زَادَ فِي رِوَايَةِ^(٢): فَقَالَ لَهَا أُسَيْدُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيهِ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَكَ فِيهِ فَرْجًا». [صحيح]

[«النُّقْبَاءُ» جمع نقيب، وهو المقدم على جماعة يكون أمرهم مردوداً إليه، كالعريف، وهو أكبر منه، والمراد بالنقباء هنا: سُبَّاقُ الْأَنْصَارِ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي الْعَقْبَةِ، جَعَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ نَقَبَاءَ عَلَى قَوْمِهِمْ، وَكَانَ أُسَيْدٌ مِنْهُمْ^(٣).

«وفي رواية لأبي داود قالت» أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

«بعث النبي ﷺ أسيد بن حضير وأناساً معه في طلب قلادة أضلّتها عائشة» من وضع الظاهر موضع المضمّر؛ لأنها هي الرواية.

«فحضرت الصلاة» لم تعينها.

«فصلوا» أي: أسيد ومن معه.

«بغير وضوء» لعدم الماء، فاجتهدوا وصلوا كذلك.

«فأتوا النبي ﷺ فذكروا له ذلك، فأنزلت آية التيمم».

«زاد أبو داود في رواية» عن عائشة.

(١) في «السنن» رقم (٣١٧)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٣١٧)، وهو حديث صحيح.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من (أ) وحقه التقديم.

«فقال لها أسيد: يرحمك الله، ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله [فيه للمسلمين ولك فرجاً]»^(١) وفيه دليل على أنّ من فقد الماء والتراب يصلي على حاله، وهي مسألة اختلف فيها العلماء السلف والخلف. والأصح عند الشافعية^(٢) أنه يجب عليه الصلاة والإعادة؛ لأنه عذر نادر، وقيل: لا تجب عليه الصلاة، لكن تستحب ويجب القضاء صلى أم لم يصل.

قوله^(٣): في الرواية: «فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ» ظاهره أن صلاتهم بغير ماء مما ذكروه، بل هو المقصود بالذكر، وأنه ﷺ أقرهم، ولو كان ما أتوه باطلاً لبين لهم ذلك؛ لأنه مقام البيان.

وترجم له البخاري^(٤): باب إذا لم يجد ماءً ولا تراباً، وذكر^(٥) صلاة أسيد ومن معه، وأنه أقرهم على ذلك.

هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في شرح هذا الباب في البخاري، ولا دليل مع من قال: يصلي ويقضي^(٦) بل هي صلاة صحيحة لا تقضي.

الثاني: حديث (عمار بن ياسر رضي الله عنه):

(١) كذا في الشرح. والذي في نص الحديث: للمسلمين ولك فيه فرجاً.

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٢/ ٢٤٤ - ٢٤٦).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٤٠).

(٤) في «صحيحه» (١/ ٤٤٠) الباب رقم ٢ - مع الفتحة.

(٥) الحديث رقم (٣٣٦).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٤٠): «... وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة. وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما: لا يصلي، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه: يجب عليه القضاء، وبه قال الثوري والأوزاعي. وقال مالك فيما حكاه عنه المديون: لا يجب عليه القضاء، وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة، وحكى النووي في شرح المذهب عن القديم: تستحب الصلاة، وتجب الإعادة، وبهذا تصير الأقوال خمسة، والله أعلم..»

٢- وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ، وَمَعَهُ عَائِشَةُ رضي الله عنها، فَانْقَطَعَ عَقْدُهَا مِنْ جَزَعِ ظَفَارٍ، فَحُسِيسَ النَّاسُ ابْتِغَاءً عَقْدَهَا ذَلِكَ، حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَتَغَيَّظَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه عَلَيْهَا وَقَالَ: حَبَسَتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُخْصَةَ التَّطَهْرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَتَاكِيبِ، وَمَنْ بَطُونٍ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْآبَاطِ». أخرجه أبو داود^(١) النسائي^(٢). [صحيح]

زاد أبو داود^(٣) قال ابن شهاب في حديث: «ولا يعتبر بهذا الناس»، قال أبو داود^(٤):

وكذلك رواه ابن إسحاق، قال فيه عن ابن عباس رضي الله عنه، وذكر ضربتين.

وفي رواية للنسائي^(٥): «وَلَمْ يَنْفُضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا».

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ» التعريس^(٦): نزول المسافر آخر الليل للنوم.

«بأولات الجيش» اسم محل بقرب المدينة من طريق مكة.

«ومعه [٣٢٢ب] عائشة، فانقطع عقد لها من جزع ظفار» بيان للعقد، وهو بالإضافة،

وهو جزع معروف.

قال في «القاموس»^(٧): والجزع ويكسر الحَرْز البياني الصيني فيه سواد وبياض.

(١) في «السنن» رقم (٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠).

(٢) في «السنن» رقم (٣١٤)، وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» (١/ ٢٢٦) رقم (٣٢٠).

(٤) في «السنن» (١/ ٢٢٧).

(٥) في «السنن» رقم (٣١٤).

(٦) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٨١).

(٧) «القاموس المحيط» (ص ٩١٥).

ثم قال^(١): وظفار كقطام بلد باليمن قرب صنعاء، إليه ينسب الجزع. انتهى.

«فحبس الناس» منعهم عن السفر.

«ابتغاء عقدها» فيه الاعتناء بحفظ حقوق الناس^(٢) وأموالهم، وإن قلت: ولذا أقام ﷺ

على التماس العقد، وجواز الإقامة بموضع لا ماء فيه.

«حتى إذا أضاء الفجر وليس مع الناس ماء، قال» أي: عمار.

«فتغيظ عليها أبو بكر وقال: حبست الناس وليس معهم ماء، فأنزل الله على رسوله ﷺ

رخصة التطهر بالصعيد الطيب» الطاهر.

«فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضربوا بأيديهم الأرض، ثم رفعوا أيديهم، ولم يقبضوا

من التراب شيئاً»؛ لأنه الذي فهم من الآية: (فامسحوا).

«فمسحوا وجوههم» كما أفادته الآية.

«وأيديهم إلى المناكب» أي: من ظهورها.

«ومن بطون أيديهم» أي: ومسحوا من بطون أيديهم «إلى الآباط» لما ذكر الله الأمر بمسح

الأيدي، ولم يبين القدر المسموح، حملوه على حقيقة اليد، وهي ما ذكر، وكان هذا بمحضه ﷺ.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

«وزاد أبو داود^(٣): قال ابن شهاب» أي: محمد بن شهاب الزهري، وهو الذي رواه عن

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

«في حديث: ولا يعتبر بهذا الناس».

(١) الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (٥٥٦).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٤٣٣/١): وفيه اعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين، وإن قلت، فقد نقل ابن بطال

في شرحه لـ «صحيح البخاري» (٤٦٨/١): أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهماً.

(٣) في «السنن» (٢٢٦/١).

قلت: لما بُيِّنَتْ قريبا.

«قال أبو داود^(١): وكذلك رواه بن إسحاق، عن ابن عباس، وذكر ضربتين» ولم يبين فيها كيفية مسح الأيدي، قال المنذري^(٢): وأخرجه -يريد حديث ابن عباس- ولم يذكر ضربتين. «وفي رواية للنسائي^(٣): «لم ينفضوا» من النفض بالنون والفاء، وليس في النسائي إلا هذا اللفظ، وعبارة المصنف تقتضي أن له رواية بالقاف، كرواية^(٤) أبي داود.

- وفي أخرى لأبي داود^(٥): «أَتَمُّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَضَرَبُوا أَكْفَهُمُ الصَّعِيدَ ثُمَّ مَسَحُوا بِوُجُوهِهِمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا أَكْفَهُمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى، فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلَّهَا إِلَى الْمَتَاكِبِ وَالْأَبَاطِ مِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ». [صحيح]

- وله^(٦) في أخرى. قال ابن الليث: «إِلَى مَا فَوْقَ الْمَرْفَقَيْنِ». [صحيح]

«جَزَعُ ظِفَارٍ، وَجَزَعُ أَظْفَارٍ» فأما ظفار^(٧) بوزن قطام، فهو مدينة باليمن، ينسب الجزع إليها، وأما أظفار فهو اسم لنوع من الجزع يعرفونه.

و«الصَّعِيدُ» التراب، وقيل وجه الأرض.

والمراد: «بِالطَّبِّيبِ» الطاهر منه.

(١) في «السنن» (٢٢٧/١).

(٢) في مختصر «السنن» (٢٠١/١).

(٣) في «السنن» رقم (٣١٤).

(٤) في «المخطوط»: كراوية. وهو خطأ.

(٥) في «السنن» رقم (٢١٨)، وهو حديث صحيح.

(٦) لأبي داود في «السنن» رقم (٣١٩)، وهو حديث صحيح.

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٧١).

(٧) انظر: ما تقدم.

«وفي أخرى لأبي داود» أي: من رواية عمار.

«أنهم تمسحوا وهم مع رسول الله ﷺ بالصعيد لصلاة الفجر [٣٢٣ب] وضربوا أكفهم بالصعيد، ثم مسحوا [بوجوههم]»^(١) مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا أكفهم بالصعيد مرة أخرى، فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم» أي: ومسحوا الآباط من بطون أيديهم كما سلف.

«وله» أي: أبي داود.

«قال ابن الليث: إلى ما فوق المرفقين».

قلت: قال الحافظ المنذري^(٢) بعد سرد هذا الكلام: حديث عمار لا يخلو إما أن يكون عن أمر النبي ﷺ أولاً.

فإن لم يكن عن أمر النبي ﷺ، فقد صحَّ عن النبي ﷺ خلاف هذا، ولا حجة لأحد مع كلام رسول الله ﷺ والحقُّ أحقُّ أن يتبع.

وإن كان عن أمر النبي ﷺ فهو منسوخ، وناسخه حديث عمار أيضاً، وقال الإمام الشافعي^(٣) رحمه الله: ولا يجوز على عمار إذ ذكر تيممهم مع رسول الله ﷺ عند نزول الآية إلى المناكب، إن كان عن أمر النبي ﷺ، إلا أنه منسوخ عنده، إذ روى: «أن النبي ﷺ أمر بالتيمم على الوجه والكفين» أو يكون لم يرو عنه إلا تيمماً واحداً، أو اختلفت روايته عنه، فتكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أثبت، وإذ لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها؛ لأنها أوفق بكتاب الله من الروایتين اللتين رويتا مختلفتين.

(١) كذا في الشرح وفي نص الحديث وجوههم.

(٢) في مختصر «السنن» (١/ ٢٠١ - ٢٠٢).

(٣) ذكره الحازمي في «الاعتبار» (ص ١٨٤).

وانظر: شرح «صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٥٦).

أو يكونوا لما سمعوا آية التيمم عند حضور صلاة، فتيمموا فاحتاطوا، وقعوا على غاية ما يقع عليه اسم اليد؛ لأنه لا يضرهم، كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء، فلما صاروا إلى مسألة النبي ﷺ أخبرهم أنه يجزئهم من التيمم أقل مما فعلوا، وهذا أولى المعاني عندي. انتهى^(١).

وقال المنذري^(٢) في هذه الرواية: أنه أخرجها ابن ماجه^(٣) ثم قال: وهو منقطع، فعبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر. انتهى.

قلت: والروايات كلها التي أتى بها صاحب التيسير، وصاحب «الجامع»^(٤)، هي من رواية عبيد الله المذكور، فهي كلها منقطعة.

وقال الخطابي^(٥): لم يختلف أحد من العلماء أنه لا يلزم المتيمم أن يمسح ما وراء المرفقين بالتراب.

قال المنذري^(٦): وفيما قاله نظر، فقد ذكر [٣٢٤ب] ابن المنذر والطحاوي وغيرهما عن الزهري^(٧) أنه كان يرى التيمم إلى الأباط. انتهى.

وكانه ما بلغه ما صح من تعليمه ﷺ لكيفية التيمم، فهو معذور^(٨).

(١) من «مختصر السنن» (١/٢٠١-٢٠٢).

(٢) في «مختصر السنن» (١/٢٠٠).

(٣) في «السنن» رقم (٥٧١).

(٤) (٧/٢٥٥-٢٥٨).

(٥) في «معالم السنن» (١/٢٢٤- مع السنن).

(٦) في «مختصر السنن» (١/٢٠٢).

(٧) انظر: «البحر الزخار» (١/١٢٧)، «فتح الباري» (١/٤٥٦-٤٥٧).

(٨) انظر: «التمهيد» (٣/٥٤٥)، «المحل» (٢/٢١٢).

مسائل أحمد لأبي داود (ص ١٥)، «فتح الباري» (١/٤٥٦).

الثالث:

٣- وعن شقيق قال: «كُنْتُ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَحِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا يَتَيَمَّمُ، وَإِنْ لَمْ يَحِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ بِهِ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، «فَلَمْ يَحِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^(١). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِأَوْشَكَ، إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا بِالصَّعِيدِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ رضي الله عنه: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَحِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ. ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ^(٢) إِلَّا التِّرْمِذِي. [صحيح]

- وعند مسلم^(٣): «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّهُ وَوَجْهَهُ». [صحيح]

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَوَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ رضي الله عنه.

- وفي أخرى: «أَنَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَتَنَضَّ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفِّهِ». وَهَذَا لَفْظُ الشَّيْخَيْنِ^(٤). [صحيح]

(١) سورة المائدة الآية (٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٩٧)، ومسلم رقم (٣٦٨)، وأبو داود رقم (٣٢١)، والنسائي (١/ ١٧٠).

(٣) في «صحيحه» رقم (٣٦٨/ ١١١).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٣٤٧)، ومسلم رقم (٣٦٨)، وأخرجه أحمد (٤/ ٢٦٥).

حديث: «شقيق»^(١) هو ابن سلمة الأسدي، أبو عبد الله الكوفي ثقة مخضرم، مات في

خلافة عمر بن عبد العزيز.

قال: كنت عند عبد الله» يريد ابن مسعود.

«وأبي موسى، فقال أبو موسى: رأيت» أي: أخبرني.

«يا أبا عبد الرحمن! لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً، كيف يصنع بالصلاة، قال: لا

يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً» بناءً من ابن مسعود أنه لا يرفع الجنباة إلا الماء، ويأتي تعلله لما قال بعله من نظره.

«فقال أبو موسى: كيف بهذه الآية في سورة المائدة، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا

طَيِّبًا﴾^(٢) فإنه تعالى أمر غير الواحد، بالتيمم بعد ذكره أسباب موجباته من المرض، أو السفر،

والمجيء من الغائط، ولمساس النساء، وهو جماعهن على ما هو الحق، وقرّنه في «سبل السلام»^(٣)

وغيره، وإذا كان تعالى قد أمر غير الواحد بالتيمم فكيف يقال أنه لا يتيمم من أجنب، إذا عدم

الماء، ولو بقي شهراً؟.

«فقال عبد الله» جواباً على دليل أبي موسى.

«لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك» أي: قرب.

(١) «التقريب» (١/٣٥٤ رقم ٩٦).

(٢) سورة المائدة الآية (٦).

(٣) (١/٣٥٩ - ٣٦٠ - بتحقيقي): حيث قال الشارح: والحق أن التيمم يقوم مقام الماء، ويرفع الجنباة رفعاً

مؤقتاً إلى حال وجدان الماء. أمّا أنه قائم مقام الماء، فلأنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه، والأصل أنه قائم

مقامه في جميع أحكامه، فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل.

«إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد» وهذا استدلال من نظر عبد الله ويقال له: قد رخص الله لهم في الآية، فما معنى: «لو رخص لهم» ولا يخفى أن هذه العلة التي ذكرها تجري في التيمم من الحدث غير الجنابة، وأنه يرفع شرعية التيمم.

ثم قال أبو موسى: «قلت له: إنما كرهتم» أي: قلمت بالحضر، «لذا» الدليل.

«قال نعم» ظاهر الكلام أن القائل «قلت» أبو موسى والقائل «نعم» عبد الله، لكن قال في «الفتح»^(١): أن القائل: «قلت» هو الأعمش، والمقول له شقيق، فروى له أبو موسى حديث عمار، لما لم يأت عبد الله بدليل ناهض على ذلك، وأخبره أنه لا دليل له إلا ما أخبره به.

«فقال أبو موسى لعبد الله: ألم تسمع قول عمار لعمر رضي الله عنه، بعثني رسول الله ﷺ فأجنبت، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة» كأنه أقاس جملة البدن على [٣٢٥ب] أعضاء التيمم، والتراب على الماء في عموم البدن به، وأخذ رفع الجنابة بالتراب من الآية، كما قرناه.

«ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له» فأقره ﷺ على ما فهمه من رفع الجنابة بالتراب، لكنه علمه كيفية التيمم منها.

«فقال: إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، وضرب بكفيه ضربة على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بها ظهر كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه» شك من أحد الرواة، قال في «الفتح»^(٢): كذا بالشك، بجميع الروايات، وفي رواية أبي داود^(٣) تحرير ذلك من طريق أبي معاوية، ولفظه: «ثم ضرب بشماله على يمينه، وبيمينه على شماله على الكفين، ثم مسح وجهه»، وفيه الاكتفاء بضربة واحدة.

(١) (٤٥٦/١).

(٢) (٤٥٦/١).

(٣) في «السنن» رقم (٣٢١)، وهو حديث صحيح.

قلت: وعليه ترجم البخاري^(١) الحديث فقال: «باب التيمم ضربة». ونقل^(٢) ذلك ابن المنذر، عن جمهور العلماء واختاره، وفيه أن الترتيب غير مشترك في التيمم.

«ثم مسح بهما وجهه» وهذه هي الكيفية الذي تقدم أنها أقوى الروايات.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي» وفي ألفاظهم اختلاف.

«وعند مسلم، إنما كان يكفيك أن تقول بيدك» من إطلاق القول على الفعل.

«هكذا ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه» فلما فرغ أبو موسى من رواية حديث عمار لعبد الله.

«قال» له «عبد الله أو لم تر عمر لم يقنع بقول عمار» قال في «فتح الباري»^(٣): إنما لم يقنع عمر بقول عمار، لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال، وحضر معه تلك القصة، ولم يتذكر ذلك عمر أصلاً، ولذا قال: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به، ثم قال عمر: «نوليك ما توليت» رواه مسلم^(٤).

قال [المنذري]^(٥): معنى قول عمر: «اتق الله يا عمار» أي: فيما ترويه، وثبت فيه، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك، وإني كنت معك، ولا أتذكر شيئاً من هذا، ومعنى قول عمار: «إن رأيت» المصلحة في الإمساك^(٦) عن التحديث به على التحديث، راجحه: وافقتك، وأمسكت فإني قد

(١) في «صحيحه» (١/ ٤٥٥ الباب رقم ٨ - مع الفتح).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٥٦ - ٤٥٧).

(٣) (١/ ٤٥٧).

(٤) في «صحيحه» رقم (٣٦٨).

(٥) كذا في «المخطوط»، وهو خطأ. بل القائل النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٦٢).

وانظر: «فتح الباري» (١/ ٤٥٧).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٦٢ - ٦٣).

بلغته، فلم يبق عليّ فيه [٣٢٦ب] حرج، فقال له عمر: «نوليك ما توليت» أي: لا يلزم من كوني لا أتذكره أن لا يكون حقاً في نفس الأمر، فليس لي منعك من التحديث به. انتهى.

قلت: ولا يخفى أن قول عبد الله لأبي موسى أنه: «لم يقنع عمر بحديث عمار» قدح في رواية عمار، إلا أنه لا قدح فيها بنسيان عمر، ولذا أمر عمر عمار بأن يحدث بذلك، ولو كان قدحاً فيها لما أذن له، فالحق مع أبي موسى في مناظرة عبد الله بن مسعود، وقد قيل: أن ابن مسعود رجع عن ذلك.

واستفيد من الحديث أن مسح مازاد على الكفين ليس بفرض، وإليه ذهب أحمد^(١) وإسحاق^(٢)، وابن جرير^(٣)، وابن المنذر^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، ونقله الخطابي^(٦) عن أصحاب الحديث.

قلت: وقوله عليه السلام: «يكفيك» صريح في ذلك، كما في الرواية الأخرى: «إنما كان يكفيك أن تقول هكذا، وضرب يده الأرض، فنفض يديه فمسح وجهه وكفيه» هذا لفظ الشيخين.

الرابع: حديث (عبد الرحمن بن أبزي):

٤- وعن عبد الرحمن بن أبزي: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً؟ فَقَالَ لَهُ: لَا تُصَلِّ، فَقَالَ عَمَّا: أَمَّا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَصَابَتُنَا جَنَابَةٌ، فَلَمْ

«فتح الباري» (١/ ٤٥٧).

(١) انظر: «المغني» (١/ ٣٣١).

(٢) مسائل أحمد وإسحاق (١/ ١٩).

(٣) في «جامع البيان» (٨/ ٢١٤ - ٢١٥).

(٤) انظر: «المغني» (١/ ٣٣٢).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٥٧).

(٦) في معالم «السنن» (١/ ٢٣٢ - ٣٣٣).

نَحْدُ الْمَاءِ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ؛ فَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ، فَقَالَ عُمَرُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتُ لَمْ أَحْدِثْ بِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: نُوَلِّيكَ مَا نُوَلِّيتَ. أخرجه الخمسة^(١) إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

- وعند أبي داود^(٢): «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَخَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ». [صحيح دون قوله: «إلى نصف الذراع» فشاذاً]

وفي أخرى له^(٣): «وَلَمْ يَبْلُغِ الْمِرْفَقَيْنِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً». [صحيح]

وفي أخرى له^(٤): «إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». [منكر]

- وأخرج الترمذي^(٥) من هذا الحديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوُجْهِ وَ الْكَفَّيْنِ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْأَبَاطِ. «السَّرِيَّة»^(٦) قطعة من الجيش، تبلغ أربعمئة.

(١) أخرجه البخاري رقم (٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١)، ومسلم رقم (٣٦٨)، وأبو داود رقم (٣٢٦)، والنسائي (١٦٥/١ - ١٧٠).

وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٣٢٢)، وهو حديث صحيح دون قوله: «إلى نصف الذراع فشاذاً».

(٣) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٢٣) وهو حديث صحيح.

(٤) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٢٨) وهو حديث منكر.

(٥) في «السنن» بإثر الحديث رقم (١٤٤).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٧٧٣/١).

«غريب الحديث» للخطابي (٢٠٦/١).

وقوله: «نوليك ما توليت» أي: نكلك إلى ما قلت، ونرد إليك ما وليته نفسك، ورضيت لها به.

«أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنت، فلم أجد ماء، فقال له عمر: لا تُصلِّ هذا كان رأي عمر، وكأنه كان يرى الملامسة، في الآية مراد بها غير الجماع، وهو أحد الأقوال فيها، وتقدم أنا اخترنا أنه الجماع، ثم ذكر المصنف قصة عمار، وقد تقدم الكلام فيها.
قوله: «وكفيك» هي توافق رواية الشيخين.

وفي الراوية الأخرى: «إلى نصف الذراع» قال الحافظ ابن حجر^(١): فيها مقال.

وفي الأخرى: «ولم يبلغ المرفقين» يحمل على اقتصاره على الكفين.

وفي أخرى له: «إلى المرفقين».

قلت: ترجم البخاري^(٢) بقوله: باب التيمم للوجه والكفين. قال ابن حجر^(٣): أي هو الواجب المجزي، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه، لقوة دليله، فإن الأحاديث

(١) في «الفتح» (١/ ٤٤٥).

قال الحازمي في «الاعتبار» (ص ١٨٤) قال الشافعي: «ولا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيممهم مع النبي ﷺ عند نزول الآية إلى المناكب إن كان عن أمر النبي ﷺ إلا أنه منسوخ عنده إذ روي أن النبي ﷺ أمر بالتيمم على الوجه والكفين.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٤٥)، ومما يقوي رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين، كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره، ولا سيما الصحابي المجتهد.

(٢) في «صحيحه» (١/ ٤٤٤) الباب رقم ٥ - الفتح.

(٣) في «فتح الباري» (١/ ٤٤٤).

الواردة في صفة التيمم، لم يصح منها سوى حديث [أبي] ^(١) جهيم ^(٢) وعمار ^(٣)، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه. انتهى.

الخامس: حديث (عمران بن حصين رحمته الله):

٥- وعن عمران بن حصين رحمته الله قال: «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ يَا فَلَانُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». أخرجه الشيخان ^(٤) والنسائي ^(٥)، وهذا لفظهم. [صحيح]

«قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً معتزلاً» قيل: هو خلاد بن رافع ^(٦)، أخو رفاعه بن رافع.

«لم يصل [٣٢٧ب] مع القوم» هو بيان اعتزاله.

«فقال يا فلان: ما منعك أن تصلي مع القوم» أي: الذين صلوا خلفه رحمته الله ففي البخاري ^(٧): «فصلَّى أي: النَّبِيُّ ﷺ بالناس، إذ هو برجل...» وذكر الحديث، وهذه القضية في

(١) لم تظهر في التصوير، وأثبتناها من «فتح الباري» (١/ ٤٤٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٣٧) ومسلم رقم (٣٦٩ / ١١٤) عن الأعرج، قال: سمعت عُميراً مولى ابن عباس قال: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصَّمَّة الأنصاري فقال: أقبل النبي ﷺ مِنْ نَحْوِ بئرِ حَلٍ فلقيه رجلٌ فسَلَّمَ عليه فلم يردَّ عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسحَ بوجهه ويديه ثم رَدَّ عَلَيْهِ.

(٣) وهو حديث وقد تقدم.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٧١)، ومسلم رقم (٦٨٢ / ٣١٢).

(٥) في «السنن» (١ / ١٧١)، وهو حديث صحيح.

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٤٥١) لم أقف على تسميته، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقن ما نصه: هذا الرجل هو خلاد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعه، شهد بدرًا.

(٧) في «صحيحه» رقم (٣٤٤).

نومهم عن الصلاة، وهي صلاة الفجر، وترجم البخاري^(١) للحديث بقوله: باب الصعيد الطيب، وضوء المسلم^(٢).

«فقال: [يا رسول]»^(٣) الله أصابني جنابة ولا ماء» بفتح الهمزة وحذف خبر: «لا» أي: موجود^(٤).

«قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك» أي: لرفع الجنابة، حيث لا ماء، وهو دليل على تيمم الجنب وأنه يرفع الجنابة، وكأن الذي اعتزل الصلاة كان جاهلاً لذلك، وأنه حمل الآية: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٥) على بعض الملامسة، وهي المس الحدث الأصغر، والحق ما قدمناه من أنه أريد بها الجماع، أو لعله لم يستحضر الآية، أو ما كان يقرأ القرآن، فما كل الصحابة قرأوا القرآن. وتقدم الكلام قريباً في رفع التراب للجنابة.

قال في «الفتح»^(٦): كأنه يريد أنه ترك الصلاة بناءً على عدم رفع التراب للجنابة، وهو عن اجتهد لحمله الملامسة على نقضها الحدث الأصغر، وفيه أن العالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال، ليوضح له وجه الصواب.

قوله: «أخرجه الشيخان والنسائي وهذا لفظهم» أي: من ألفاظهم، وإلا ففي لفظ البخاري^(٧) زيادة.

(١) في «صحيحه» (١/٤٤٦ الباب رقم ٦- مع الفتح).

(٢) كذا في «المخطوط»، والذي في «الفتح»: الصَّعِيدُ الطَّيْبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ.

(٣) في (أ. ب.): مكررة.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (١/٤٥١): بفتح الهمزة أي: معي أو موجود وهو أبلغ في إقامة عذره.

(٥) سورة المائدة الآية (٦).

(٦) (١/٤٥١).

(٧) وهو كما قال الشارح.

السادس: حديث (أبي ذر رضي الله عنه):

٦- وعن أبي ذر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسِمْهُ بِشَرَّتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». أخرجه أصحاب السنن^(١)، وهذا لفظ الترمذي. [حسن]

«أن النبي ﷺ قال: الصعيد الطيب» الطاهر.

«وضوء المسلم» فيه تسمية التيمم وضوءاً، وفي «التخليص»^(٢) لابن حجر: أن لفظ الترمذي^(٣): «طهور المسلم».

«وإن لم يجد الماء عشر سنين» أي: وما فوقها، وهو إخبار بكفاية التراب مطلقاً، ولو العمر، لو فرض فقد الماء.

«فإذا وجد الماء فليمسسه بشرته» في رواية أبي هريرة عند البزار^(٤) وغيره^(٥).

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٣٢، ٣٣٣)، والترمذي رقم (١٢٤)، والنسائي رقم (٣٢٢)، ولم يخرج ابن ماجه، وأخرجه أحمد (١٤٦/٥ - ١٤٧، ١٥٥)، وهو حديث حسن، والله أعلم.
(٢) (١/ ٢٧١).

(٣) في «السنن» رقم (١٢٤)، وهو كما قال ابن حجر.

(٤) مختصر زوائد البزار (١/ ١٧٥ رقم ١٩٣)، وفي «مسنده» رقم (٣٠٠ - كشف).

(٥) كالطبراني في «الأوسط» رقم (١٣٣٣).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٦١)، وقال: «رواه البزار وقال: لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه».

قلت: ورجاله رجال الصحيح.

وقال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٦): إسناده صحيح، وتعقبه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ١٥٠) بقوله: «وهو غريب من حديث أبي هريرة، وله علة، والمشهور حديث أبي ذر الذي صححه الترمذي وغيره» اهـ.

«فليتق الله وليمسسه بشرته» والأمر للإيجاب، وأنه يمسه بشرته [٣٢٨ب] لما مضى من الجنابة، وأما ما يستقبله فهو معلوم، وجوب استعماله الماء.

وفيه دليل أن التراب يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً بوجود الماء؛ فإن وجده عاد عليه حكم الجنابة.

«فإن ذلك» أي: إمساس الماء بشرته.

«خير» وهو أيضاً يدل على الإيجاب؛ لأن نقيضه شر، وهو منهي عنه.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، وهذا لفظ الترمذي وصححه».

قلت: لم أجده في الترمذي^(١)، في باب ما جاء في التيمم فينظر، وهو في «الجامع»^(٢).

السابع: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: وقد سئل عن التيمم: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ

الْوُضُوءَ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»^(٣) وَقَالَ فِي التَّيْمُمِ: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ»^(٤) وَقَالَ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٥) وَكَانَتْ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَيْنِ، إِنَّمَا

هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَيْنِ، يَعْنِي التَّيْمُمُ». أخرجه الترمذي. [إسناده ضعيف]

«أنه قال: وقد سئل عن التيمم» كأن المراد عن مبلغه في اليدين، كما يشعر به جوابه.

(١) بل هو عند الترمذي في «السنن» (١/ ٢١١-٢١٢ باب رقم ٩٢).

باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء.

(٢) (٧/ ٢٥٩-٢٦١).

(٣) سورة المائدة الآية (٦).

(٤) سورة المائدة الآية (٦).

(٥) سورة المائدة الآية (٣٧).

«إن الله تعالى قال في كتابه حين ذكر الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(١)» فبين منتهي الغسل.

«وقال في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^(٢)» ولم يبين الغاية.

«وقال: ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)» فأجلمه كما أجلمه في التيمم.

«وكانت السنة في القطع» للسارق.

«الكفين» كما سلف في الحدود.

«إنما هو» أي: التيمم.

«للووجه والكفين» كأن الظاهر الكفان، وكأنه بتقدير مضاف، أي: يمسح الوجه والكفين.

وقوله: «يعني التيمم» مدرج ويحتمل أنه من قول ابن عباس.

إن قلت: قد ورد مبيناً في آية الوضوء، ومجماً في آية التيمم والقطع، ووقع البيان النبوي،

فكيف حملها ابن عباس على المجلل الذي بيته السنة النبوية ولم يحملها على الآية المبينة، والوضوء أقرب إلى التيمم من القطع؟

قلت: كأنه أراد أنه أيضاً ثبت بالسنة بيان الكتاب، لكنه تأيد بإلحاق بالآية، وإلا فلو لم

يثبت بالسنة لكان إلحاقه بالوضوء أولى أو متعين.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا حديث حسن صحيح غريب.

(١) سورة المائدة الآية (٦).

(٢) سورة المائدة الآية (٦).

(٣) سورة المائدة الآية (٣٨).

(٤) في «السنن» (١/ ٢٧٣).

الثامن: حديث (طارق):

٨- وعن طارق: «أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يُصَلِّ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: أَصَبْتَ. فَأَجْنَبَ آخَرَ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى، فَأَتَاهُ فَقَالَ: نَحْوُ مَا قَالَ لِلْآخَرِ، يَعْنِي أَصَبْتَ». أخرجه النسائي^(١).
[صحيح]

«أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يُصَلِّ» كأنه لعدم علمه بأن التراب يرفع الجنابة.
«فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَصَبْتَ» كأنه صوبه لجهله بأن التراب يرفع الجنابة.
«فَأَجْنَبَ آخَرَ فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى فَأَتَاهُ» أي: أتى النبي ﷺ، وذكر له ما فعل.
«فَقَالَ لَهُ: نَحْوُ مَا قَالَ لِلْآخَرِ، يَعْنِي أَصَبْتَ»؛ لأنه فعل ما أمر الله به.
قوله: «أخرج النسائي».

التاسع [٣٢٩ب]: حديث (ابن عباس رضي الله عنه):

٩- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «أَصَابَ رَجُلًا جُرْحٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ احْتَلَمَ، فَأَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شَفَاءُ الْعَمِيِّ السُّؤَالُ؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَأَنْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْتَسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». أخرجه أبو داود^(٢). [حسن]

«قال: أصاب رجلاً جرح على عهد رسول الله ﷺ، ثم احتلم، فأمر بالاعتسال» في رواية في «الجامع»^(٣) منسوبة إلى رزين: «فسأل من لا علم له بالسنة: هل له رخصة في التيمم؟ فقالوا له: لا».

(١) في «السنن» (١/١٧٢). وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٣٣٧).

وأخرجه الحاكم (١/١٧٨)، وابن خزيمة رقم (٢٧٣)، وابن حبان رقم (١٣١٤). وهو حديث حسن.

(٣) (٧/٢٦٣ رقم ٥٢٩٥).

قوله: «فاغتسل فمات، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: قتلوه قتلهم الله ألم يكن شفعا العي» بكسر العين المهملة.

«السؤال» زاد أبو داود^(١) في روايته عن جابر: «ألا سألوا إذا لم يعلموا فإنها شفاء العين السؤال؟ جعل العي داء شفاؤه السؤال» إلى هنا انتهت رواية ابن عباس عند أبي داود. وزاد أبو داود من رواية جابر: «إنما كان يكفيك أن يتيمن وأن يعصب» في أبي داود: «يعصب أو يعصر» قال: شك موسى.

«على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده» اعلم أن المصنف رحمه الله خلط رواية ابن عباس برواية جابر، كما بيناه، وجعل الكل من رواية ابن عباس، وهما روايتان في «الجامع»^(٢) ظاهرتان، فما كان له ذلك، بل كان الواجب أن يذكر بعد لفظ رواية ابن عباس، التي انتهت إلى قوله: «السؤال» ثم يقول: زاد أبو داود عن جابر: «إنما يكفيه...» إلى آخره، وقد استوفينا الكلام على فوائد الحديث، في «سبل السلام»^(٣).

قوله: «أخرجه أبو داود» قال الحافظ ابن حجر^(٤): وصححه ابن السكن، وقال ابن أبي داود: تفرد به الزبير بن خريق، وكذا قال الدار قطني^(٥)، وليس بالقوي. انتهى.

(١) في «السنن» رقم (٣٣٦).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ١٨٩ رقم ٣). وهو حديث حسن بدون بلاغ عطاء.

(٢) (٧/ ٢٦٢ - ٢٦٤).

(٣) (١/ ٢٣٣ - ٢٣٨).

(٤) في «التلخيص» (١/ ١٤٧).

(٥) في «السنن» (١/ ١٨٩).

في «السنن» رقم (٣٣٧)، وهو حديث حسن.

ولفظ أبي داود: بلغني عن عطاء، عن ابن عباس، وبلفظ: أخبرني الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح، وساق حديث ابن عباس بالبلاغ.

ورواية جابر التي ذكرناها فيها الزبير بن خريق، بضم الخاء المعجمة فراء، فمثناة تحتية ففاف، وفيه ما ذكرنا، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(١).

العاشر: حديث (عمرو بن العاص):

١٠ - وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «اِحْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَمْرُو! صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي عَنِ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا»^(٢) فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا». أخرجه أبو داود^(٣). [صحيح]

«قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل» بمهملتين، وفتح الأولى وقد تضم، اسم ماء بأرض بني عذرة من جذام، وهي وراء وادي القرى، وقيل: سميت بذلك لأنَّ المشركين

(١) (٢٦٢/٤).

(٢) سورة النساء الآية (٢٩).

(٣) في «السنن» رقم (٣٣٤، ٣٣٥).

وأخرجه أحمد (٢٠٣/٤)، والدارقطني (١٧٨/١ رقم ١٢)، والبخاري في «صحيحه» (٤٥٤/١ - مع الفتح تعليقاً).

وقال الخافظ: «هذا المعلق وصله أبو داود والحاكم...» وإسناده قوي.

وأخرجه ابن حبان رقم (٢٠٢ - موارد)، والحاكم في «المستدرک» (١٧٧/١)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

ارتبط بعضهم ببعض، خشية أن يفروا، وكان بعثه في السابعة، وقيل: [٣٣٠ ب] في الثامنة، وكان عمرو هو أمير السرية^(١).

«فأشفقت إن اغتسلت» خفت أن أهلك لشدة البرد.

«فتممت، ثم صليت بأصحابي الصبح»؛ لأنه كان أميرهم، فهو أحق بالإمامة.

«فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنت» فيه دليل على أنه

لا يرفع التراب الجنابة، ولكنه قد عارض حديث أبي ذر^(٢) رضي الله عنه وغيره، فكأنه رضي الله عنه حكى له ما قال له أصحابه، وإن كان تقريره رضي الله عنه لهم في تسمية جنباً، يشعر بأنها لم ترتفع الجنابة عنه.

«فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال» وهو خوفه الهلاك.

«وقلت: إني سمعت الله ﷻ يقول: ولا تقتلوا أنفسكم» عبر بالمضارع، والقول قد سبق،

والسماع؛ لأن الخطاب بالقرآن شامل للأوقات كلها.

«إن الله كان بكم رحيمًا» فأخذ العموم من الآية، وإلا فسياق الآية في النهي عن ارتكابا

المنهيات، فإنه يؤدي إلى هلاكها، ففي الجلالين: ولا تقتلوا أنفسكم بارتكاب ما يؤدي إلى هلاكها، إما في الدنيا وإما في الآخرة^(٣).

«فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل له شيئاً» فقرره على اجتتهاده ودل أن مخافة ضر الماء،

تبيح العدول إلى التراب مع وجود الماء.

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» (٢/ ١٣١).

(٢) تقدم تخريجه وهو حديث حسن.

(٣) قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٤٤٥) أي بارتكاب محارم الله، وتعاطي معاصيه، وأكل أموالكم بينكم

بالباطل: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» أي: فيما أمركم به ونهاكم عنه.

وأن التقيد في الآية بقوله: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً»^(١) خرج على الأغلب، لا أنه لا يباح التراب^(٢) إلا مع عدم الماء.

قوله: «أخرجه أبو داود» قال المنذري في «مختصر السنن»^(٣): أنه حسن، وفيه كلام في «التلخيص»^(٤).

وفي رواية لأبي داود^(٥): «أنه غسل مغابنه وتوضأ» ولم يقل: «تيمم»، قال البيهقي^(٦): الجمع بينهما أنه توضأ ثم تيمم عن الباقي، قال النووي^(٧): وهو متعين. الحادي عشر: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

١١- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجَزْتَكَ صَلَاتَكَ، وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ». أخرجه أبو داود^(٨) والنسائي^(٩). [حسن]

(١) سورة المائدة (٦).

(٢) انظر: «المغني» (٣٣٩/١)، «الأوسط» لابن المنذر (٢٦/٢)، «المبسوط» (١٢٢/١).

(٣) (٢٠٧-٢٠٨)، ولم أقف على كلام المنذري كما قال الشارح.

(٤) (٢٦٥/١).

(٥) في «السنن» رقم (٣٣٥)، وهو حديث صحيح.

(٦) في «السنن الكبرى» (٢٢٦/١).

(٧) في «المجموع شرح المذهب» (٣٦٦/٢).

(٨) في «السنن» رقم (٣٣٨).

(٩) في «السنن» رقم (٤٣٣).

قال أبو داود في «السنن» (٢٤٢/١)، والمنذري في مختصر «السنن» (٢١٠/١): أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً.

«قال: خرج رجلان» لم يذكر أحد اسمهما.

«في سفر فحضرت الصلاة» أي: حضر وقتها.

«وليس معها ماء، فتيما صعيداً طيباً» وفيه أنها لم يلتمس الماء، ولا سأل عنه ولا طلباه،

ولا انتظرا إلى آخر الوقت، وهو خلاف ما تقوله الهادوية^(١).

«ثم وجد الماء في الوقت» أي: وقت تلك الصلاة.

«فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء» سَمَّاهُ إعادة؛ لأن التيمم [٣٣١ب] يسمى وضوءاً.

«ولم يعد الآخر» صلاته.

«ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك فقال للذي لم يُعَدِّ: أصبت السنة» بعدم الإعادة؛

لأنه قد أتى بالصلاة في وقتها، وتيمم لعدم الماء.

«وأجزأتك صلاتك» لحصول شرطها.

«وقال للذي توضأ وأعاد: لك الأجر مرتين» بصلاته الأولى، وهي الفرض، وبالثانية وهي

نفل، ولو كانت الأولى باطلة لم يكن له أجر، ولا أجزأت فاعلها، وفيه دليل على الاجتهاد في

عصره ﷺ، كما في حديث عمرو ابن العاص، وأن المراد من قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ أي:

حاضراً عندهم.

«قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي» أخرجه والنسائي مسنداً ومرسلاً، وقال أبو داود^(٢)

بعد إخراجه: وَذَكَرَ أَبِي سَعِيدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ^(٣) وهو مرسل، ثنا عبد الله بن

وأخرجه الدارمي في «السنن» (١/ ١٩٠)، والحاكم (١/ ١٧٨)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه

الذهبي. والدارقطني (١/ ١٨٨ - ١٨٩ رقم ١)، وهو حديث حسن.

(١) انظر: «البحر الزخار» (١/ ١٢٩).

(٢) في «السنن» (١/ ٢٤٢).

(٣) قال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٢/ ٤٣٣) مبيناً كلام أبي داود: «نفي هذا من كلام أبي داود بيان

مسلمة، ثنا ابن لهيعة، عن بكر بن سَوَادَةَ، عن أبي عبد الله مولى إسماعيل بن عبيد، عن عطاء بن يسار: «أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ...» بمعناه. انتهى.

إلا أنه قرر ابن حجر في «التخليص»^(١) صحة رفعه بعد تطويله الكلام، وذكر عن أبي داود ألفاظاً، أحدهما ما ذكرناه، وكأنها تعددت نسخ أبي داود من رواية من ذكر.

الثاني عشر: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

١٢ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ فَتَيَمَّمَ»^(٢) وَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ»^(٣). [صحيح]

«أنه أقبل إلى المدينة من أرضه بالجرف» بضم الجيم والراء بعدهما فاء، موضع ظاهر المدينة، كانوا يعسكرون به إذا أرادوا الغزو، قال ابن إسحاق^(٤): هو على فرسخ من المدينة.

«فحضرت الصلاة» أي: وقتها، ولفظ «الجامع»^(٥): «فحضرت العصر».

أحدهما: أن ذكر أبي سعيد وهم، فهو إذا مرسل من مراسيل عطاء.

والآخر: أن بين الليث وبين بكر بن سودة وعميرة بن أبي ناجية، فلم يذكر أبو محمد -أي الأشيلي في الأحكام الوسطى- هذا الانقطاع الذي بين الليث وبين بكر...» اهـ.

(١) (١/٢٧٣).

(٢) لم يذكرها البخاري في «صحيحه».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٤٤١) الباب رقم ٣- مع الفتح معلقاً.

قال الحافظ في «الفتح» (٤٤١) قال الشافعي: «أخبرنا ابن عينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر: أنه أقبل من الجرف، حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر». وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف.

قال الحافظ: ولم يظهر لي سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب.

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٤١).

(٥) (٧/٢٦٦ - ٢٦٧).

«بمريد» بكسر الميم وفتح الراء بعدها، فموحدة مفتوحة، وروي بفتح الميم على ميل من المدينة^(١).

«النعم» بفتح النون والعين المهملة.

«فتيمم وصلّى، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة» دلّ أنها صلاة العصر.

«فلم يعد» فيه دليل على أن عدم حضور الماء^(٢) بعد حضور وقت الصلاة يبيح التيمم، ولا ينتظر حتى يدرك الماء، وإن كان يدركه قبل خروج الوقت، وهو تفسير لقوله: «فَلَمْ تَجِدُوا» بحضوره، وإن كان فعل صحابي، لكنه قد دلّ لصحته ما سلف من صلاة الرجلين، في حديث أبي سعيد.

وقال في «فتح الباري»^(٣) - بعد سياقه -: وهذا يدل على أن ابن عمر يرى جواز التيمم

للحاضر؛ لأن مثل [٣٣٢ب] هذا لا يسمى سفراً.

وهذه الراوية ذكر في «الجامع»^(٤) أنه أخرجها رزين ولم يجدها ابن الأثير.

- وفي رواية عن نافع: «أَنَّه أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ~~جَمْعًا~~ مِنَ الْجُرُفِ، حَتَّى إِذَا كَانَا

بِالْمَرْبِدِ نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ صَلَّى». أخرج

مالك^(٥). [موقوف صحيح] قلت: وأخرجه البخاري^(٦) في ترجمة، والله أعلم.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٤١).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٢/٣٥٠-٣٥٣).

«الاختيار لتعليل المختار» (١/٣٠).

(٣) (١/٤٤٢).

(٤) (٧/٢٦٧).

(٥) في «الموطأ» (١/٥٦ رقم ٩٠)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٦) انظر ما تقدم.

وقوله: «وفي رواية نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً، فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى». قلت: هذا لفظ رواية مالك^(١)، تمامه في «الجامع»^(٢): «وفي أخرى: وكان عبد الله بن عمر يتيمم إلى المرفقين».

قلت: وهو في «الموطأ»^(٣) بلفظ: «عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين». قوله: «أخرجه مالك».

قلت: الأولى أخرجها رزين، ولم يجدها ابن الأثير كما قدمنا كلامه.

قال: والباقي -يريد رواية نافع عنه- أخرجها مالك^(٤).

قلت: ورأيناه في «الموطأ» كما قاله ابن الأثير:

ولم يذكر مالك رواية^(٥): «أقبل من أرضه بالجرف» بل لم يجدها ابن الأثير لأحد كما تقدم، وإذا عرفت هذا عرفت تخليط المصنف، ونسبة ما هو لرزين إلى «الموطأ» وهو غير صحيح. قوله: «قلت: وأخرجه البخاري»^(٦) في ترجمة انتهى.

(١) في «الموطأ» (٥٦/١) رقم ٩٠، ٩١، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) (٢٦٧/٧).

(٣) في «الموطأ» (٥٦/١) رقم ٩١، وهو أثر موقوف صحيح.

(٤) في «الموطأ» (٥٦/١) رقم ٩١، وهو أثر صحيح.

(٥) بل أخرجها في «الموطأ» (٥٦/١) رقم ٩٠، عن نافع: أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر، من الجرف حتى إذا كان بالمربد نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صلى. وهو أثر موقوف صحيح.

(٦) في «صحيحه» (٤٤١/١) الباب رقم ٣- مع الفتح، وقد تقدم لفظه: «وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر بمربد النعم فصلّى، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد». وسيأتي لفظه للشارح.

قلت: نسبته إلى نفسه يشعر بأنه لم يذكره ابن الأثير، وابن الأثير قد ذكره على الصواب، وأخرج البخاري الأولى في ترجمة باب. انتهى.

فأوضح أنه أخرج البخاري، الأولى فقط التي لفظها: «أقبل ابن عمر من الجرف...» إلى آخره، وأمّا رواية نافع: «أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف...» إلى آخره فلم يذكرها فكيف تنسب إليه، ولفظ البخاري في باب التيمم في الحضر: «وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف، فحضرت العصر بمبرد النعم، فصلّى ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد». انتهى بلفظه.

فهذا الذي فيه، فكيف يقال: وأخرجه بعد سياق ما لم يحده ابن الأثير، إلا في رزين. ثم إنه لم يخرج البخاري بل علّقه مقطوعاً كما رأيت، ولكن ابن الأثير قد قال: أخرجه البخاري^(١)، وهو تساهل منه نبهت عليه مراراً.

قال الحافظ في «الفتح»^(٢): أنه قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان، عن نافع، عن عمر أنه أقبل.... إلى آخره فبيّن طريقه التي لم يذكرها البخاري.

الباب الثامن: في الغسل

(الْبَابُ الثَّامِنُ)

من التسعة الأبواب في الطهارة.

في الغسل

(فِي الْغُسْلِ) قال النووي^(٣): إذا أريد به [٣٣٣ب] الماء فهو مضموم، وأمّا المصدر فيجوز

فيه الضم والفتح لغتان مشهورتان، وقيل: إن كان مصدراً فهو بالفتح، وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم، أمّا ما يغسل به الرأس من سدر وغيره، فإنه بالكسر.

(١) قال ابن الأثير في «الجامع» (٧/ ٢٦٧): وأخرج الأولى البخاري في ترجمة باب..

(٢) (١/ ٤٤١).

(٣) في شرح لصحيح مسلم (٣/ ٢).

وفيه: ستة فصول

الفصل الأول: في غسل الجنابة

(وَفِيهِ سِتَّةُ فُصُولٍ)

(الْأَوَّلُ: فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ)

زاد في «الجامع»^(١): وفيه ثلاثة أنواع.

الأول: إلتقاء الختانين، في «النهاية»^(٢): الجنابة هي في الأصل البعد، وسمي الإنسان جنبا؛

لأنه نهي أن يقرب مواضع الصلاة حتى يتطهر، وقيل: لمجانبته الناس ما لم يغتسل. انتهى.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ

جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٣). أخرجه الخمسة إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

زاد في رواية^(٤): «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ». [صحيح].

وعند أبي داود^(٥)، بَعْدَ قَوْلِهِ الْأَرْبَعِ: «فَالرَّقَ الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». [صحيح]

(١) (٢٦٨/٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٢٩٥/١).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٢٩١)، ومسلم رقم (٣٤٨/٨٧)، وأبو داود رقم (٢١٦)، والنسائي رقم (١٩١)،

وابن ماجه رقم (٦١٠)، وأحمد (٣٩٣/٢)، والدارقطني رقم (٧)، والدارمي (١٩٤/١)، وأبو نعيم في «الحلية»

(٢٧٥/٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٢ - ٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٤/٢)، وابن عدي في

«الكامل» (٣٦٥/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٣/١)، وهو حديث صحيح.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣٤٨/٨٧)، وأحمد (٣٤٧/٢).

(٥) في «السنن» رقم (٢١٦)، وهو حديث صحيح.

«أن رسول الله ﷺ قال: إذا جلس» أي: الرجل حذف للعلم به أو أنه تقدم ذكره في سؤال السائل فأضمر.

«بين شعبها الأربع» ضميره وضمير: «جهدها» للمرأة للعلم بها يأتي تفسير الشعب في كلام المصنف.

«ثم جهدها»^(١) بفتحات، أي: بلغ المشقة بها، وكدها بحركته وهو كناية عن معالجة الإيلاج.

«وقال ابن الأعرابي»^(٢): الجهد بالفتح من أسماء النكاح، ولعله كناية مأخوذة من الجهد بمعنى المبالغة.

«فقد وجب الغسل» أي: على الرجل والمرأة، وفي صدر الحديث في «الجامع»^(٣): «أنهم - أي الصحابة - كانوا جلوساً فذكروا ما يوجب الغسل فاختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصار: لا يجب الغسل إلا من الدَّفَق، وقال المهاجرون: إذا خالط فقد وجب الغسل، فقال أبو موسى: أنا أشفيكم من ذلك، قال: فقامت فاستأذنت على عائشة فأذن لي، فقلت: يا أمته، أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسالك عن شيء وأنا استحييك، فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك ولدتك، فسألني. قلت: ما يوجب الغسل؟ قالت: على الخبير سقطت، قال رسول الله ﷺ: إذا....» الحديث.

والذي نقله المصنف هو حديث أبي هريرة.

وقوله: «وفي رواية» أي: عن أبي هريرة.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٣١٤ / ١). «المجموع المغيث» (٣٨٠ / ١).

(٢) انظر: الصحاح (٤٦٠ - ٤٦١).

(٣) (٢٦٩ / ٧) رقم ٥٣٠٠، وهو من حديث أبي موسى الأشعري.

«وإن لم ينزل» قال ابن الأثير^(١): أخرجه البخاري^(٢) ومسلم^(٣).

«فهذا لفظهما» [٣٣٤ب] كما قاله المصنف وهو كما في «الجامع»^(٤).

«فألزق الختان بالختان» أي: محل ختان الرجل بختان المرأة، «فقد وجب الغسل».

- وفي رواية مالك^(٥)، عن عائشة: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَغْتَسَلْنَا». [موقوف صحيح]

قيل: «شُعِبَهَا الْأَرْبَعُ» رجلاها وشَفَرَاهَا، وقيل ساقاها ويدها.

ومعنى: «جَهَدَهَا» باشرها.

قوله: «وفي رواية مالك عن عائشة: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل» ذكرها^(٦)

من حديث أبي موسى عنها.

وأما زيادة: «فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا» فهذا ليس من رواية مالك، بل هو من

رواية الترمذي^(٧).

قال في «الجامع»^(٨): وفي رواية الترمذي مختصراً: «إذا جاوز الختان الختان، وجب الغسل،

(١) في «الجامع» (٧/ ٢٧١ رقم ٥٣٠٤).

(٢) في «صحيحه» رقم (٢٩١).

(٣) في «صحيحه» رقم (٣٤٨/٨٧).

(٤) (٧/ ٢٧١).

(٥) في «الموطأ» (١/ ٤٦ رقم ٧٢)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٦) مالك في «الموطأ» (١/ ٤٦ رقم ٧٣)، وأخرجه مسلم متصلاً رقم (٣٤٩).

(٧) في «السنن» رقم (١٠٨، ١٠٩).

(٨) (٧/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا» والمصنف خلط روايته برواية مالك ونسبها له، وكان الأولى أن يقول: وفي رواية للترمذي.

واعلم أنه ورد بلفظ: «جاوز» ولفظ: «الزق» والمجاوزه تدل على الإيلاج والإلحاق على مجرد المس، ومثله الجلوس بين شعبها.

إلا أن في «النهاية»^(١) أنه كُتِبَ بذلك عن الإيلاج، وإذا كان كذلك فمجرد الإلحاق لا يوجب الغسل، وهذا اللفظ بَوَّب البخاري^(٢)، إلا أنه قال في «فتح الباري»^(٣): أن المراد بالمس والالتقاء المحاذاة.

قال^(٤): ويدل عليه رواية الترمذي^(٥): «إذا جاوز». قال^(٦): وليس المراد بالمس حقيقة؛ لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ولو حصل المس قبل الإيلاج، لم يجب الغسل بالإجماع. انتهى. وقد فسر المصنف الشعب بما ترى، وقيل: هي شعب الفرج الأربع، واختاره عياض^(٧)، وتكون الشعب النواحي.

الثاني: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

٢- وعن أبي سعيد رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَبَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَّا أَعْجَلْنَاكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٦١٢).

(٢) في «صحيحه» (١/ ٣٩٥ الباب رقم ٢٨- مع الفتح).

(٣) (١/ ٣٩٥).

(٤) الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٩٥).

(٥) في «السنن» رقم (١٠٨)، وهو حديث صحيح.

(٦) الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٩٥).

(٧) في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/ ١٩٨).

أَفْحِطْتَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ». أخرجه الشيخان^(١)، وأبو داود^(٢)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح، ولكنه منسوخ]

جعل ابن الأثير في «الجامع»^(٣) نوعاً ثانياً، فقال: الثاني: الإنزال، وذكر حديث أبي سعيد. «أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار» هو عتبان، كما دلّ له أول حديث أبي سعيد قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الإثنين إلى قباء، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به، فخرج يجر إزاره»، وفي رواية^(٤): «إلى رجل من الأنصار».

«فجاء ورأسه يقطر» ولا ينافي: «يجر إزاره» ولا إهماله في الرواية الأخرى، فإنه فسّره ما قبله، إلا أنه قد أخرج أحمد [٣٣٥ب] عن رافع بن خديج^(٥) قال: ناداني رسول الله ﷺ وأنا على بطن امرأتي، فقمتم ولم أنزل، فاغتسلت وخرجت فأخبرته، قال: «لا عليك إنما الماء من الماء».

وقوله: «لعلنا أعجلناك» كأنه فهم ﷺ إعجال من خروجه، ورأسه يقطر، وإن كان يحتمل أن اغتسل بعد تمام العمل، لكن فهم ﷺ الأول، ولم يجزم به، بل أتى بكلمة «لعل».

(١) أخرجه البخاري رقم (١٨٠)، ومسلم رقم (٣٤٥).

(٢) في «السنن» رقم (٢١٧)، وهو حديث منسوخ.

(٣) (٢٧١/٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (١٨٠)، ومسلم رقم (٣٤٥).

(٥) أخرجه أحمد (١٤٣/٤)، والحازمي في الاعتبار (ص ١٢٥-١٢٦)، وابن شاهين، وفي «ناسخ الحديث ومنسوخه» رقم (٢٧).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٦٤-٢٦٥)، وقال: «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وفيه رشدين بن سعد وهو ضعيف». وهو حديث حسن لغيره.

«فقال: نعم يا رسول الله، قال: فإذا أعجلت» مغير صيغه، وكذا «أو أقحطت» في «النهاية»^(١). ومنه «من جامع فأقحط فلا غسل عليه» أي: فتر فلم يُنزل وهو من أقحط الناس إذا لم يُمطروا.

«فلا غسل عليك، وعليك الوضوء» كأنه من المذي الخارج عند ملاقة الختانين.

قوله: «أخرجه الشيخان، وأبو داود، وهذا لفظ الشيخين».

- وفي أخرى لمسلم^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

«وفي» رواية «أخرى لمسلم» عن أبي سعيد.

«أن النبي ﷺ قال: إنما الماء» أي: إفاضته للاغتسال.

«من الماء» من خروج المني، ومفهوم الحصر أنه لا يجب من التقاء الختانين الذي هو

منطوق حديث أبي هريرة الماضي.

- وللنسائي^(٣)، عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

«الإقحاط» عدم الإنزال.

«وللنسائي»^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: الماء من الماء، إلا أنه قد ورد ما دلّ على أن هذا

كان رخصة، ثم نسخ^(٥) وأوجب الغسل من التقاء الختانين، وإن لم ينزل الماء.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤١٨).

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٤٥).

(٣) في «السنن» (١/ ١١٥)، وهو حديث صحيح منسوخ.

(٤) في «السنن» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «الاعتبار» (ص ١٢٣ - ١٢٥)، «فتح الباري» (١/ ٣٩٧)، ناسخ الحديث ومنسوخه رقم (١٨).

ففي حديث رافع بن خديج^(١) الذي ذكرناه، قال رافع: «ثم أمرنا رسول الله ﷺ بعد ذلك بالغسل»، ودلّ له أيضاً.

الحديث الثالث: وهو حديث (أبي بن كعب رضي الله عنه):

٣- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُهِِيَ عَنْهَا، وَقَالَ: إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ». أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي^(٣)، وهذا لفظه وصححه. [صحيح]

«إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام» وقد بينت رواية أبي داود^(٤) عن أبي أيوب، وجه الرخص فقال: «لقلة الثياب».

«ثم أمرنا بالغسل، ونهي عن ذلك» قال أبو داود^(٥): يعني الماء من الماء، وفي أخرى^(٦) له قال: «إن الفتيا التي كانوا يفتون بها إن الماء من الماء، إنها كانت رخصة، رخصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد».

(١) تقدم تحريجه وهو حديث حسن لغيره.

(٢) في «السنن» رقم (٢١٥).

(٣) في «السنن» رقم (١١٠).

وأخرجه أحمد (١١٥/٥)، والدارمي (١٩٤/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨٩/١)، وابن ماجه رقم (٦٠٩)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٩١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٧/١)، والدارقطني (١٢٦/١) رقم (١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٥/١)، والحازمي في الاعتبار (١٢٥)، وابن خزيمة رقم (٢٢٥). وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (١١٠).

(٥) في «السنن» رقم (٢١٤)، وهو حديث صحيح دون قوله: لقلة الثياب.

(٦) في «السنن» (١٤٦/١).

قوله: «وقال: إنما الماء من الماء في الاحتلام» [٣٣٦ب] حديث أبي بن كعب آخره: «ونهي عن ذلك بعد» وهذا اللفظ حديث آخر عن ابن عباس، موقوفاً عليه: «إنما الماء من الماء في الاحتلام» أخرجه الترمذي^(١)، كما في «الجامع» والمصنف جعله من حديث أبي بن كعب، ونسبه إلى أبي داود والترمذي، وهو للترمذي فقط، عن ابن عباس.

وقال بعده^(٢): قال أبو عيسى: سمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك. انتهى.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي، وهذا لفظه وصححه».

قلت: أخرج حديث أبي بن كعب إلى قوله: «ثم نهي عن ذلك»، وقال الترمذي^(٣): حسن صحيح.

وأما لفظ: «إنما الماء من الماء في الاحتلام» فأخرجه الترمذي^(٤) وحده عن ابن عباس، بعد أن راجعنا سنن الترمذي، وكذلك هو في «الجامع»^(٥) حديث أبي بن كعب وحده، وحديث ابن عباس وحده، وكلاهما غير مرفوعين، والمرفوع هو اللفظ الذي نقلناه عن أبي داود^(٦)، في إحدى ألفاظ حديث أبي بن كعب.

(١) في «السنن» رقم (٢١٥).

(٢) في «السنن» رقم (١١٢) عن ابن عباس. وهو حديث صحيح دون قوله: في الاحتلام.

(٣) في «السنن» (١/ ١٨٥).

(٤) في «السنن» رقم (١١٢).

(٥) (٧/ ١٧٣).

(٦) في «السنن» رقم (٢١٥)، وهو حديث صحيح.

[الرابع] (١):

وهذا هو النوع الثالث في «الجامع» (٢)، قال: الثالث الاحتلام.

حديث (عائشة رضي الله عنها):

٤- وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: يَغْتَسِلُ؛ وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ، قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَالْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ، أَعْلَيْهَا غُسْلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ». أخرجه أبو داود (٣) والترمذي (٤). [صحيح]

«الشَّقِيقُ» المثل والنظير.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن الرجل يجد بللاً» في فراشه أو ثيابه.

«ولم يذكر احتلاماً» يكون سبباً لخروج الماء منه.

الاحتلام: افتعال من الحلم، بضم الحاء، وسكون اللام، وهو ما يراه النائم في نومه، يقال منه حلم، بفتح اللام، واحتمل واحتملت به، واحتملته، وأما في الاستعمال والعرف العام، فإنه قد خصّ هذا الوضع اللغوي ببعض ما يراه النائم، وهو ما يصحبه إنزال الماء، فلو رأى غير ذلك يصح أن يقال: احتلم وضعاً ولم يصح عرفاً، قاله ابن دقيق العيد، في «شرح العمدة» (٥).

(١) في «المخطوط»: الثالث وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) (٧/٢٧٤).

(٣) في «السنن» رقم (٢٣٦).

(٤) في «السنن» رقم (١١٣).

وأخرجه أحمد (٦/٢٥٦)، وابن ماجه رقم (٦١٢).

(٥) (١/٣١٩-٣٢١).

«قال: اغتسل» لوجود الماء؛ إما لأن وجود الماء وحده يوجب الغسل، أو لأنه لا يخرج إلا

عن شهوة، وعدم ذكره لها لا يمنع وجوب الغسل.

«وسئل عن الرجل يرى أنه احتلم» أي: جامع.

«ولم يجد بللاً قال: لا غسل عليه» ويوافقه حديث: «إنما الماء من الماء».

«قالت أم سلمة» زوج النبي ﷺ.

«والمرأة ترى ذلك» أي: الماء.

«عليها غسل، قال: نعم، النساء شقائق الرجال» في «النهاية»^(١) أي: نظرائهم وأمثالهم في

الأخلاق والطباع، [٣٣٧ب] كأنهن شققن منهم؛ ولأن حواء خلقت من شق آدم، وشقيق الرجل أخوه لأبيه وأمه. انتهى.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: ثم قال أبو عيسى^(٢): «إنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر^(٣)، عن عبيد الله بن

عمر، وعبد الله بن عمر ضعفه يحيى من قبل حفظه، ثم قال: وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين: إذا استيقظ الرجل فرأى بلة أنه يغتسل، وهو قول سفيان وأحمد.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٨٨٣ - ٨٨٤).

(٢) (١/١٩٢).

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» (٥/١٤٥)، و«المجروحين» (٦/٢)، «المغني» (١/٣٤٨)، «الميزان» (٢/٤٦٥).

• قال أبو الأشبال في شرحه للترمذي (١/١٩٠): «أما عبد الله، وعبيد الله فهما ابنا عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. وكلاهما من علماء المدينة، عبيد الله اسمه: مصغر، وهو الأكبر في العلم والسن، وهو أحد الفقهاء السبعة، مات سنة (١٤٧هـ).

وعبد الله اسمه: مكبر، وهو أصغر من أخيه سنّاً، وشاركه في شيوخه، وروى عنه أيضاً.

قال أحمد: «يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله، ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله شيئاً».

وقال بعض أهل العلم من التابعين: إنما يجب عليه الغسل، إذا كانت البلة بلة نطفة، وهو قول الشافعي وإسحاق، وإذا رأى احتلاماً ولم يرَ بلة فلا غسل عليه، عند عامة أهل العلم^(١).
[الخامس]^(٢):

٥- وعنهما عليهما السلام: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ عليها السلام، سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرَأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، هَلْ عَلَيْهَا مِنْ غُسْلٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ، قَالَتْ عَائِشَةُ عليها السلام: فَقُلْتُ لَهَا: تَرَبْتُ يَدَاكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعِيهَا، يَا عَائِشَةُ، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبُّ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاؤُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخَوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَعْمَامَهُ». أخرجه مسلم^(٣)، وهذا لفظه، ومالك^(٤)، وأبو داود^(٥)، والنسائي^(٦). [صحيح]

كان عبد الله يسأل عن الحديث في حياة أخيه، فيقول: أما وأبوه عثمان حيّ فلا.
ومات عبد الله سنة (١٧١هـ) أو سنة (١٧٢هـ) والحق أنه ثقة، وإن كان في حفظه شيء.
روى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه: «صالح ثقة» فهذا إسناد صحيح، اهـ.
وخلاصة القول: أن الحديث صحيح، والله أعلم.
الترمذي في «السنن» (١/١٩٢).

(١) انظر: «التمهيد» (٨/٣٣٧)، «مراتب الإجماع» لابن حزم (١/٢١).

(٢) «المغني» (١/٢٦٦)، «المجموع شرح المهذب» (٢/١٤٩، ١٥٨).

(٣) كذا، وصوابه الخامس.

(٤) في «صحيحه» رقم (٣١٤).

(٥) في «الموطأ» رقم (٥١/١).

(٥) في «السنن» رقم (٢٣٧).

(٦) في «السنن» رقم (١٩٦)، وهو حديث صحيح.

قوله: «وعنها» أي: عن عائشة؛ لأنها الذي تقدم ذكرها، ولكن الذي في «الجامع»^(١) وفي البخاري^(٢) والترمذي^(٣)، وفي «عمدة الأحكام»^(٤): وعن أم سلمة، لا عن عائشة، إلا أن الروایتين جاءت عنهما هذه إحداها.

«أن أم سليم» هي امرأة أبي طلحة، والدة أنس بن مالك.

«سألت رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، هل عليها من غسل؟

قال: نعم، إذا رأت الماء» هو كما تقدم.

«قالت عائشة ~~رحمها الله~~: فقلت لها» لأم سليم.

«ترت يدك» في «النهاية»^(٥): ترب الرجل إذا افتقر أي: لصق بالتراب، وأترب إذا

استغنى، وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب، ولا وقوع الأمر به كما يقولون قاتله الله.

وقال بعضهم: هو دعاء على الحقيقة؛ لأنه قال لعائشة: تربت يمينك؛ لأنه رأى الحاجة

خيراً لها والأولى أوجه.

«فقال رسول الله ﷺ دعيها يا عائشة» وفي رواية لمسلم^(٦) أنه قال ~~رحمها الله~~: «بل أنت تربت

يمينك» وإنما قالت لها عائشة ذلك لكرهه ذكر ما يتعلق بالفرج، ولذا قالت أم سليم في ابتداء

(١) (٢٧٦/٧).

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٣٢٨، ٢٨٢، ٦٠٩١، ٦١٢١).

(٣) في «السنن» رقم (١٢٢).

(٤) (٣١٩/١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١/١٨٥).

(٦) في «صحيحه» رقم (٣٣/٣١٤).

سؤالها: «إن الله لا يستحي من الحق»، وفي رواية^(١): قالت أم سلمة لأم سليم: «فضحت النساء»، وفي أخرى: «فغطت أم سلمة وجهها» كلها في روايات «الجامع»^(٢).

ثم استدلل عليه السلام على أن للمرأة (ماء) مني.

بقوله: «وهل يكون الشبه»^(٣) يقال: شبه بكسر الشين وإسكان [٣٣٨ب] الباء، ويقال بفتحهما لغتان مشهورتان، أي: شبه الأولاد بالأعمام والأخوال.
«إلا من قبل ذلك» ثم بين وجه شبهه لأحد الطرفين بقوله:
«إذا علا ماؤها» أي: في الرحم.

«ماء الرجل أشبه» الرجل (أخواله، وإذا علا ماء الرجل ماؤها أشبه) الرجل (أعمامه) وهذا من أعلام النبوة؛ لأنه إخبار بما لا يطلع عليه إلا الله.
قوله: «أخرجه مسلم وهذا لفظه».

قلت: هو أحد ألفاظ رواياته.

«ومالك وأبو داود والنسائي».

- ولمسلم^(٤) في أخرى: «إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيْبَمَا عَلَا أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ الشَّبَهُ». [صحيح]

ومعنى قولها: «تَرَبَّتْ يَدَاكِ» التعجب والإنكار عليها دون الدعاء.

«ولمسلم في» رواية «أخرى».

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣١٠ / ٢٩).

(٢) (٢٧٦ / ٧ - ٢٧٨).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٦١٠).

(٤) صحيحه رقم (٣٠ / ٣١١).

«إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر» قال النووي^(١): هذا أصل عظيم في بيان صفة المنى، وهذه صفته في حال السلامة، وفي الغالب.

قال العلماء^(٢): منى الرجل في حالة الصحة أبيض ثخين، يدفق في خروجه دفقه بعد دفعه ويخرج بشهوة، ويتلذذ بخروجه، وإذا خرج أعقب خروجه فتوراً ورائحته كرائحة طلع النخل، وريح الطلع قريب من رائحة العجين، وطول في هذا.

وأخرج الطبراني^(٣) عن ابن مسعود مرفوعاً: «إن نطفة الرجل بيضاء غليظة، فمنها يكون العظام والعصب، وإن نطفة المرأة صفراء رقيقة، فمنها يكون اللحم والدم».

[السادس]^(٤): حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». أخرجه أبو داود^(٥) والترمذي^(٦). [ضعيف]

«أن رسول الله ﷺ قال: إن تحت كل شعرة» من الرجل والمرأة. «جنابة» أي: موجب للغسل.

«فاغسلوا الشعر» لزوال جنابته.

(١) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٢٢٣/٣).

(٢) ذكره النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٢٢٣/٣).

(٣) في المعجم «الكبير» رقم (١٠٣٥٩). وأخرجه أحمد رقم (٣٦٩٠)، وابن ماجه رقم (٢٢٤٨)، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

(٤) في «المخطوط»: الخامس، وهو خطأ.

(٥) في «السنن» رقم (٢٤٨).

(٦) في «السنن» رقم (١٠٦).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٩٧)، وهو حديث ضعيف.

«وألقوا البشر» وفي التعبير بالإنقاء إشارة إلى زيادة على غسل الشعر.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال الحافظ ابن حجر^(١): مداره على الحارث بن وجيه، ضبط في حواشي السنن:

وجيه الجيم ومثناة تحتية، بزنة عظيم، وبالباء الموحدة وسكون الجيم، وهو ضعيف جداً.

قال أبو داود^(٢): الحارث هذا حديثه منكر، وهو ضعيف.

قوله: «والترمذي».

قلت: وقال^(٣): غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذاك.

وقال الشافعي^(٤): هذا الحديث ليس بثابت.

وقال البيهقي^(٥): أنكره أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود وغيرهما.

[السابع]^(٦): حديث (علي عليه السلام) [٣٣٩ب].

٧- وعن علي عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ

لَمْ يَغْسِلْهَا فَعِلَ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ. قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي، فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ

رَأْسِي، فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي ثَلَاثًا، وَكَانَ يَجُزُّ شَعْرُهُ». أخرجه أبو داود^(٧). [ضعيف]

(١) في «التلخيص» (١/ ٢٤٨).

(٢) في «السنن» (١/ ١٧٣).

(٣) الترمذي في «السنن» (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٣٢).

(٥) في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٣٢).

(٦) هكذا، وصوابه: السابع.

(٧) في «السنن» رقم (٢٤٩).

وأخرجه أحمد (١/ ٩٤، ١٠١)، وابن ماجه رقم (٥٩٩)، وهو حديث ضعيف.

«أن رسول الله رسول الله ﷺ قال: من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار» لم يأت تفصيل هذا الإبهام.

«قال علي عليه السلام فمن ثمة عاديت رأسي فمن ثمة عاديت رأسي» لفظ أبي داود: «فمن ثم عاديت رأسي ثلاثاً» من غير تكرير. انتهى.

«وهذه زيادة منه عليه السلام في التحري، وإلا فقد كان رسول الله ﷺ له شعر.

ثم يبين العداوة بقوله: «وكان يحجز شعره» وهو مدرج في الحديث.

قوله: «أخرجه أبو داود» قال الحافظ ابن حجر^(١): إسناده صحيح؛ لأنه من رواية عطاء السائب قبل الاختلاط، لكن قد قيل أن الصواب وقفه.

قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٦٦-١٦٧ رقم ١٣٣): قلت: وهذا إسناده ضعيف عطاء بن السائب كان اختلط، وقد روى حماد عنه بعد الاختلاط، كما شهد بذلك جماعة من الحفاظ، فسأعنه منه قبل ذلك كما قال آخرون لا يجعل حديثه عنه صحيحاً، بل ضعيفاً لعدم تميز ما رواه قبل الاختلاط، عما رواه بعد الاختلاط... هذه خلاصة التحقيق في هذه الرواية. اهـ.

وسئل الدارقطني في «العلل» (٣/ ٢٠٧-٢٠٨، ٣٦٥) عنه فذكر الاختلاف فيه قال: والمحفوظ عن عفان عن حماد بن سلمة - قال سمعته يذكر عن عطاء بن السائب فصحه الراوي فقال: شعبة. اهـ.

وأخرجه أحمد (١/ ١٠١) عن عفان بن سليم - وهو شيخه فيه - فلم يذكر شعبة فيه.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٧٥) من طريق أخرى عن عفان.

والدارمي (١/ ١٩٢)، وأحمد (١/ ٩٤)، وابنه عبد الله في زوائد «المسند» (١/ ١٣٣) عن غير عفان وهم جماعة عن حماد وحده.

فدلاً ذلك على أن ذكر شعبة في سند المقدسي - في المختارة رقم ٤٥٣ - تصحيف كما قال الدارقطني في علله.

وخلاصة القول: أن الذي فرح بهذه المتابعة قدوهم، والله أعلم.

(١) في «التلخيص» (١/ ٢٤٩).

[الثامن] ^(١): حديث (ثوبان رضي الله عنه):

٨- وعن ثوبان رضي الله عنه قال: «اسْتَفْتَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، قَالَ: أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَصُولَ الشَّعْرِ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْقُضَهُ لِتَغْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ بِكَفِّهَا». أخرجه أبو داود ^(٢). [صحيح]

«قال: استفتي» مغير صيغه ولفظ أبي داود: «أنهم استفتوا».

«النبي ﷺ عن الغسل من الجنابة» كأنه عن غسل الرأس، بخصوصه كما يشعر به فتواه

والرسول.

«فقال: أما الرجل فليشر رأسه» أي: ينقضه.

«فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر» أي: يغسل شعره إلى أصوله أي: منابته.

«وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه» بل تبقيه على عصبه.

«لتغرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها» ^(٣) ضبط بمثناة تحتية من الكفاية، وبموحدة

ثنائية الكف ويؤيده قول عائشة: «كانت إحدانا إذا أصابتها جنابة أخذت ثلاث حفنات» تعني بكفيها جميعاً.

والمراد بالأول: عن نقضه وغسل أصوله، وأخرج أبو داود ^(٤) عن أم سلمة: «أن امرأة من

المسلمين قالت: يا رسول الله إني امرأة أشد ظفر رأسي...» الحديث يأتي قريباً.

قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) في «المخطوط»: السابع، وهو خطأ.

(٢) في «السنن» رقم (٢٥٥) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٥٥٣/٢).

(٤) في «السنن» رقم (٢٥١)، وسيأتي تحريجه.

[التاسع] (١):

٩- وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ الْمَاءَ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ». أخرجه الستة (٢). [صحيح]

حديث: «عائشة رضي الله عنها».

وابن الأثير (٣): جعل هذا فرعاً ثانياً في فرائض الغسل.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ بِغَسْلِ يَدَيْهِ»، قال النووي (٤) رواية عن أصحابه: أنها يغسلان ثلاثاً، وهذا ثابت في رواية لمسلم (٥)، وفي رواية (٦) [٣٤٠ ب] له: «قبل أن يدخل يديه في الإناء»، ويأتي في الحديث الثاني: «أن ذلك بعد غسله الأذى». «ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة» ظاهره أنه يستكمل وضوءه، إلا أنه يأتي أنه: «آخر غسل رجليه».

(١) في المخطوط: الثامن، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٤٨) و(٢٧٢)، ومسلم رقم (٢٣٥)، ٣٦/٣٦، وأبو داود رقم (٢٤٢)، والترمذي رقم (١٠٤)، وأحمد (٥٢/٦)، ومالك (٤٤/١) رقم (٦٧)، وابن ماجه رقم (٥٧٤)، والدارمي (١٩١/١)، والنسائي (٢٠٥/١٠).

وهو حديث صحيح.

(٣) في «الجامع» (٢٧٩/٧).

(٤) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٢٢٨-٢٢٩).

(٥) في «صحيحه» رقم (٣٦/٣٦).

(٦) في «صحيحه» رقم (٣٧/٣٧).

«ثم يدخل أصابعه» ظاهره أصابع اليدين معاً.
«في الماء فيخلل بها أصول الشعر» منابت شعر رأسه.
«حتى إذا ظن» باعتبار فهم الراوي وإلا فإنه يحتمل أنه علم وتيقن.
«أنه قد أروى بشرته» بشرة رأسه، والمراد أنه قد كمل بللها بالماء، ولفظ أبي داود^(١): «قد أصاب البشرة، أو أنقى البشرة» ولفظ: «ليشرب شعره الماء».
إلا أن لفظ مسلم^(٢): «حتى إذا رأى بأنه قد استبرأ».
«أفاض الماء عليه» أي: على رأسه، لرواية: «صب الماء على رأسه».
«ثلاث مرات» وفي لفظ: «ثلاث غرفات بيديه».
«ثم غسل سائر جسده» باقية بعد الإفاضة على الرأس.
«ثم غسل رجليه» قال النووي^(٣): هذا تصريح بتأخير غسل القدمين وللشافعي رحمه الله قولان: أحدهما وأشهرهما والمختار منهما: أنه يكمل وضوءه بغسل القدمين، والثاني: أنه يؤخر غسل القدمين.
قال^(٤): إنه عمل بظاهر الروايات المشهورة المستفيضة عن عائشة وميمونة جميعاً في تقديم وضوء الصلاة، فإن الظاهر كمال وضوءه، فهذا كان الغالب في العادة المعروفة له ﷺ، وكان يعيد غسل القدمين بعد الفراغ لإزالة الطين لا لأجل الجنابة، وتكون الرجل مغسولة مرتين،

(١) في «السنن» رقم (٢٤٢). وهو حديث صحيح.

(٢) في «صحيحه» رقم (٣١٦/٣٥)، وهو حديث صحيح.

(٣) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٢٢٩/٣).

(٤) النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٢٢٩/٣ - ٢٣٠).

وهذا هو الأكمل الأفضل، وكان ﷺ يواظب عليه، وأما رواية البخاري^(١) عن ميمونة فجرى ذلك مرة أو نحوها لبيان الجواز. انتهى كلامه ببعض نقص.

قلت: ولو قيل أنه مخير عملاً بالروایتين لما بعد.

قوله: «أخرجه الستة».

قلت: بالفاظ مختلفة.

- وفي أخرى: «بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ».

«وفي» رواية «أخرى».

«بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء» وهذه الرواية لمسلم^(٢).

والثانية وهي قوله [٣٤١ ب]:

- وفي أخرى: «بَدَأَ بِيَمِينِهِ فَصَبَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ، فَعَسَلَهَا ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَذَى الَّذِي بِهِ

بِيَمِينِهِ، وَغَسَلَ عَنْهُ بِشِمَالِهِ». هذا لفظ الشيخين^(٣).

«بدأ بيمينه فصب عليها من الماء» هي لمسلم.

«ثم صب الماء على الأذى الذي به» كأن المراد المنى.

«بيمينه وغسل عنه بشماله».

«هذا لفظ الشيخين» أي: مجموعاً لهما.

(١) في «صحيحه» رقم (٢٦٥).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣١٧)، وأبو داود رقم (٢٤٥)، والترمذي رقم (١٠٣)، والنسائي (٢٠٠ / ١)، وابن ماجه رقم (٥٧٣)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «صحيحه» رقم (٣١٦).

(٣) البخاري في «صحيحه» رقم (٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١)، ومسلم رقم

(٣٧ / ٣١٧).

- وفي رواية أبي داود^(١)، قالت عائشة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، وَنَحْنُ نَفِيضُ خَمْسًا مِنْ أَجْلِ الضُّفْرِ».

«وفي رواية أبي داود: قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات ونحن» معشر النساء «نفيض خمساً من أجل الضفر» بفتح الضاد وسكون الفاء.

في «النهاية»^(٢): أي: تعمل شعرها صفائر وهي الذوائب المذكورة، وضر الشعر قتله وإدخال بعضه في بعض، فإنه لا يشرب الماء في ثلاث، إلا أن الذي تقدم في حديث ثوبان^(٣) أنه قال ﷺ: «وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْقُضَهُ لِتَغْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ تَكْفِيهَا» وكأن عائشة زادت الكفين احتياطاً.

- وفي رواية للشيخين^(٤) قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ الْحَلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ: بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ». [صحيح]

«وفي رواية للشيخين: قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة» أي: أراده ذلك.

«دعا بشيء نحو الحلاب» بالحاء المهملة مكسورة وتخفيف اللام.

قال الخطابي^(٥): هو إناء يسع قدر حلب ناقة، وقيل: إناء قريب من الإناء الذي يسمى الحلاب، وقد وصفه أبو عاصم أنه أقل من شبر في شبر، أخرجه أبو عوانة^(٦).

(١) في «صحيحه» رقم (٤٣ / ٣٢١).

(٢) في «السنن» رقم (٢٤٠)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٧٤) بإسناد ضعيف.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٨٦ / ٢).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٢٥٨)، ومسلم رقم (٣٩ / ٣١٨).

(٥) في معالم «السنن» (١٩٦ / ١ - مع السنن).

(٦) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٧١ / ١).

وفي رواية للبيهقي: «كوزيع ثمانية أرطال».

فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر، ثم أخذ بكفيه فقال: بهما على رأسه» هذا إجمال سلف تفصيله.

- وفي أخرى للبخاري، قالت^(١): «كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ، أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا الْيُمْنَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ». [صحيح]

«الجلاب» المحلب، وهو الإناء الذي يجلب فيه.

«وفي» رواية «أخرى للبخاري».

«قالت: كانت إحدانا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيدها ثلاثاً». أي: غرفات.

«فوق رأسها، ثم تأخذ بيدها اليمنى على شقها الأيمن، وبيدها الأخرى على شقها الأيسر» قد فصله ما قبله أيضاً.

هذا الحديث أخرجه الحميدي^(٢)، عن عائشة في أفراد البخاري، ولم يجعله في جملة الحديث الذي قبله، وذلك بخلاف عادته، إلا أن يكون لأجل أنه موقوف [ب ٣٤٢] على عائشة أفرده.

[العاشر]^(٣):

١٠ - وعن ميمونة رضي الله عنها قالت: «سَرَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَّى رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، هَذَا غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(١) في «صحيحه» رقم (٢٧٧).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٧١).

(٣) في «المخطوط»: التاسع، وهو خطأ.

أخرجه الخمسة^(١). [صحيح]

حديث: «ميمونة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ.

«قالت: سرت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة فغسل يديه» لم يقيده بثلاث، ولا بقبل إدخالهما الإناء كما سلف فيحتمل أنه أحد الجائزين.

«ثم صب يمينه على شماله، فغسل فرجه وما أصابه ثم مسح بيده».

ورواية: «يديه على الحائط أو الأرض» شك من الراوي.

«ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله» صريح في تأخيرهما.

«ثم أفاض على جسده الماء، ثم تنحى» عن محل الوضوء.

«فغسل قدميه» وفي بعض ألفاظه لمسلم^(٢): «ثم أتى النبي ﷺ بمنديل فلم يمسه، وجعل يقول بيده هكذا، يعني ينفضه» وله ألفاظ عديدة ساقها ابن الأثير في «الجامع»^(٣).

«هذا غسله من الجنابة».

قوله: أخرجه الخمسة» بألفاظ متقاربة.

[الحادي عشر]^(٤): حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

١١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ:

يَبْدَأُ فَيُفْرِغُ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٦٥)، ومسلم رقم (٣١٧)، وأبو داود رقم (٢٤٥)، والترمذي رقم (١٠٣)،

والنسائي (١/٢٠٠)، وابن ماجه رقم (٥٧٣).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وهو حديث صحيح، والله أعلم.

(٢) في «صحيحه» رقم (٣١٧/٣٨).

(٣) (٧/٢٨٥-٢٨٩).

(٤) في «المخطوط»: العاشر، وهو خطأ.

فَرَجِهِ، وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى فَرْجِهِ، فَيَغْسِلُ مَا هُنَالِكَ حَتَّى يُنْقِيَهُ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى التُّرَابِ إِنْ شَاءَ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى حَتَّى يُنْقِيَهَا، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَيَسْتَنْشِقُ، وَيَتَمَضَّمُضُ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَ رَأْسَهُ لَمْ يَمْسَحْ وَأَفْرَغَ عَلَيْهَا الْمَاءَ». أخرجه النسائي^(١). [إسناده صحيح]

«أن عمر رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ: عن الغسل من الجنابة فقال ﷺ يبدأ فيفرغ» أي: الماء.

«على يده اليمنى مرتين أو ثلاثاً» دل على أنه مخير.

قال ابن العربي^(٢): إما لأجل نجاسة حلت فيها فأراد تطهيرها فيكون واجباً.

الثاني: ظنّ نجاستها للقيام من النوم، أو بعد العهد بالغسل، فيعلق بها الأوصاف المستخبثة فيكون مستحباً.

«ثم يدخل اليمنى في الإناء، ثم يصب بها على فرجه» قال أيضاً العارضة^(٣): فيه دليل على جواز ذكر الفرج، عند دعاء الحاجة إلى ذلك كما يجوز النظر إليه عند الحاجة إلى ذلك، ويكون مستثنى من الرفث.

«ويده اليسرى على فرجه، فيغسل ما هنالك حتى ينقيه» البداية بغسل الفرج، لبيان أن تطهير البدن من النجاسة، مقدم ليرد الغسل على محل طاهر فلا ينجس الماء بملاقاة النجاسة، فلا يطهر حينئذ من الجنابة.

«ثم يضع يده اليسرى» التي باشرت ذلك النجاسة.

«على التراب» ليذهب به ما لعله علق بها من اللزوجة.

(١) في «السنن» رقم (٤٢٢) بإسناد صحيح.

(٢) في «عارضة الأحوذى» (١/١٥٥).

(٣) (١/١٥٥).

وقوله: «إن شاء» دال على عدم إيجاب ذلك، وفيه دليل على أن الجدار الذي مسح باليدين يده عليه [٣٤٣ب] بعد الغسل لفرجه أنه من تراب.

وفي حديث ميمونة: «ثم ضرب بشماله الأرض ودلكها دلكاً شديداً».

«ثم يصب على يده اليسرى حتى ينقيها، ثم يغسل يديه ثلاثاً» هذا أول الوضوء.

«ويستنشق ويتمضمض، ويغسل وجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً»، هو للندب.

أعني: التثليث لما علم من أحاديث الوضوء، أنها تكفي مرة ومرتين.

«حتى إذا بلغ رأسه لم يمسح، وأفرغ عليه الماء» فيه دليل على أن مسح الرأس قد كفى عنه إفراغ الماء عليه.

قوله: «أخرجه النسائي».

[الثاني عشر]^(١): حديث (أم سلمة رضي الله عنها):

١٢- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرُ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ

لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْكَ الْمَاءَ

فَتَطْهَرِينَ». أخرجه الخمسة^(٢) إلا البخاري، وهذا لفظ مسلم. [صحيح]

«الْحُنْيُ»^(٣) أخذ الماء بالكفين، ورميه على الجسد.

«قالت: يا رسول الله! إني امرأة أشد ضفر رأسي» تقدم ضبطه وتفسيره.

«أفأنقضه للحیضة والجَنَابَةِ» أي: لغسلها.

(١) في «المخطوط»: الحادي عشر، وهو خطأ.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٣٣٠)، وأبو داود رقم (٢٥١)، والترمذي رقم (١٠٥)، وقال: هذا حديث حسن

صحيح. والنسائي (١/ ١٣١)، وابن ماجه رقم (٦٠٣)، وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٣٣).

«المجموع المغيث» (١/ ٣٩٩).

«قال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات» ظاهر فتياه عليه السلام لها أنه يكفيها ذلك من دون نقض مطلقاً، واختلف العلماء^(١) في ذلك، فقال جمهور^(٢): لا تنقضه إلا أن يكون ملبداً ملتفاً، لا يصل الماء إلى أصوله، فيجب نقضه حينئذ.

وقال النخعي^(٣): تنقضه بكل حال، وقال أحمد^(٤): تنقضه في الحيض دون الجنابة. ووجه قول أحمد^(٥): أن الأصل نقضه؛ لأن عموم الغسل يجب في جميع الأعضاء من شعر وضفر، في أي موضع، كان وعلى أي صفة كان، فوجب غسلها وسقط اعتبار ذلك في الجنابة، لتردده وكثرة الحاجة إليه، وبقي في غسل الحيض، على أصل الوجوب عملاً بالعموم. ووجه قول النخعي حينئذ أخذه بأدلة عموم الغسل، وكأن ما بلغه الحديث، ولو رآه ما تعداه.

ووجه قول الجمهور وهو الصحيح: أن النبي عليه السلام لما أسقطه في الجنابة دل على عدم اعتباره التعميم في كل طهارة، ولا سيما ولم يكن أزواج النبي عليه السلام يفرقن بين الغسلين، أفاده ابن العربي^(٦) في «شرح الترمذي».

قلت: إلا أن قوله عن الجمهور بعدم نقضه، إلا إذا كان ملبداً ملتفاً تقييد لإطلاق الحديث ولو أراد عليه السلام لكان وقت البيان، فلا يجوز إهماله؛ لأنه جواب فتوى، إلا أن يثبت حديث آخر [٣٤٤ب] يقينه.

(١) ذكره ابن العربي في «عارضة الأحوذى» (١/ ١٦٠).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٢٩٨).

(٣) في موسوعة فقه إبراهيم النخعي (١/ ٧٦٣).

(٤) في «المغني» (١/ ٢٩٨).

(٥) انظر: «قوانين الأحكام الشرعية» لابن جزىء (ص ٤٠ - ٤١).

(٦) في «عارضة الأحوذى» (١/ ١٦٠).

وقد ذكرنا في شرحنا «سبل السلام»^(١) شرح بلوغ المرام المراد الدليل على التخصيص، وقد وهم من استدل على نقض المرأة شعرها للغسل، بحديث عائشة حين أمرها رسول الله ﷺ أن تخرج من عمرتها إلى الحج لما حاضت، وأمرها أن تنقض شعرها وتغتسل، فإن ذلك غُسل لا لحيض ولا جنابة بل للخروج من العمرة والدخول في الحج^(٢).

ثم تفيضين عليك الماء «للاغتسال».

«فتطهرين».

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري واللفظ» الذي ساقه «مسلم».

[الثالث عشر]^(٣):

١٣ - وعن عبيد بن عمير الليثي قال: «بَلَغَ عَائِشَةُ ~~مِنْ~~ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرِو وَهُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ؟ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِقْنَ، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَمَا أَزِيدُ أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ». أخرجه مسلم^(٤). [صحيح]

«أفرغت ثلاث إفراغات» إذا قلبت ما فيه من الماء.

حديث «عبيد بن عمير الليثي» في «التقريب»^(٥): أنه أبو عاصم المكي، ولد على عهد رسول الله ﷺ، قاله مسلم وغيره من كبار التابعين.

وكان قاص أهل مكة يجمع على ثقته.

(١) (١/٣٤٦-٣٤٦).

(٢) تقدم نصه ونحوه.

(٣) في «المخطوط»: الثاني عشر، وهو خطأ.

(٤) في «صحيحه» رقم (٣٣١/٥٩)، وأخرجه أحمد (٤٣/٦)، وهو حديث صحيح.

(٥) (١/٥٤٤ رقم ١٥٦١).

«قال: بلغ عائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن من جناب أو حيض، أن ينقضن رؤوسهن، فقالت: يا عجباً لابن عمرو وهو يأمر النساء أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يملقن؟!» فإنه أروح لهن من تكرار النفض ثم الربط، ثم أخبرت بدليل تعجبها فقالت: «لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات» وهذا إقرار منه ﷺ، دال على كفاية ذلك، وتقدم الكلام، ولعل ابن عمرو لم يبلغه السنة.

قوله: «أخرجه مسلم».

[الرابع عشر]^(١):

١٤ - وعن قتادة رضي الله عنه: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ». أخرجه الخمسة^(٢) إلا مسلماً. [صحيح]

حديث: «قتادة»^(٣) هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه وهو الذي ولد أعمى.

«أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَاءِهِ» طواف مباضعه، قالوا: وطوافه عليهن يحتمل أنه استطاب قلوبهن وأنه لم يكن يجب عليه القسم، كما قاله جماعة، أو أنه عند قدومه من سفر قبل أن يقسم لهن.

(١) في «المخطوط»: الثالث عشر، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٦٨)، وأبو داود رقم (٢١٨).

والترمذي رقم (١٤٠)، والنسائي (١/١٤٣ - ١٤٤ رقم ٢٦٤)، وابن ماجه رقم (٥٨٨)، وأخرجه أحمد (٣/١٨٩)، وهو حديث صحيح.

- وأخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٣٠٩/٢٨) عن هشام بن زيد، عن أنس.

(٣) «التقريب» (٢/١٢٣ رقم ٨١).

«بغسل واحد» وهن إحدى عشرة امرأة، وفي رواية^(١): «تسع نسوة» وجمع بانضمام سرّيته ريجانة ومارية إلى [٣٤٥ب] التسع، وهذا حسن.

وروي: «أنه ﷺ أعطي قوة ثلاثين رجلاً»^(٢) وقيل: أربعين.

وعن مجاهد: «أعطي قوة أربعين رجلاً من رجال أهل الجنة».

وفي سنن الترمذي وصححه: «إن قوة الرجل من أهل الجنة بمئة رجل».

وقيل: كل من كان أتقى لله فشهوته أشد؛ لأن من لا يتقي يتفرق بالنظر ونحوه، ويأتي

اغتساله ﷺ عند كل واحدة.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا مسلماً».

[الخامس عشر]^(٣): حديث (أبي رافع):

١٥ - وعن أبي رافع رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ

وَعِنْدَ هَذِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلاً وَاحِداً آخِراً؟ قَالَ: هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ

وَأَطْهَرُ». أخرجه أبو داود^(٤). [حسن]

«الزّكاء» الطهارة والنماء.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٦٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٣٧٨).

(٣) في «المخطوط»: الرابع عشر، وهو خطأ.

(٤) في «السنن» رقم (٢١٩).

وأخرجه أحمد (٨/٦)، والنسائي في «عشرة النساء» رقم (١٤٩)، وفي «السنن الكبرى» رقم (٩٠٣٥)، وابن

ماجه رقم (٥٩٠).

وهو حديث حسن.

«أن رسول الله ﷺ: طاف ذات يوم على نساءه، فغتسل عند هذه وعند هذه، قال: فقلت:

يا رسول الله! ألا تجعله» أي: الاغتسال.

«غسلاً واحداً آخراً» كأنه يريد أنه أخف عليه ﷺ.

«فقال: هذا أزكى» فسره المصنف بالطهارة والنماء.

«وأطيب وأطهر» وقد أفادت أن الغسل الواحد بعد الطواف على الكل، فيه الثلاثة المعاني،

لكن هذا أكمل فيها.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال المنذري^(١): وأخرجه الترمذي^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجه^(٤)، وقال الترمذي^(٥):

حديث حسن صحيح. انتهى.

[السادس عشر]^(٦): حديث (أبي سعيد الخدري رضي الله عنه):

١٦ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ بَدَأَ

لَهُ أَنْ يُعَاوِدَ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا». أخرجه الخمسة^(٧). إلا البخاري. [صحيح]

(١) في مختصر «السنن» (١/ ١٥١).

(٢) في «السنن» رقم (١٤٠).

(٣) في «السنن» (٢٦٤).

(٤) في «السنن» رقم (٥٨٨)، وهو حديث صحيح وقد تقدم.

(٥) في «السنن» (٥١/ ٢).

(٦) في «المخطوط»: الخامس عشر، وهو خطأ.

(٧) أخرجه مسلم رقم (٣٠٨)، وأبو داود رقم (٢٢٠)، والترمذي رقم (١٤١)، والنسائي رقم (٢٦٢)، وفي

«عشرة النساء» رقم (١٥٢)، وابن ماجه رقم (٥٨٧).

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم أهله» كناية عن الجماع.

«ثم بدا له أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً» قد علل في رواية^(١) بأنه أنشط، وهذا الأمر

للندب؛ لأنه ﷺ طاف بغسل واحد، ولم يرد أنه توضأ بين كل معاودة.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري».

[السابع عشر]^(٢): حديث (عائشة رضي الله عنها):

جعله ابن الأثير^(٣) النوع الثالث من الفرع الثاني، في فرائض الغسل.

١٧ - وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ،

وَلَا أَرَاهُ يُجَدِّثُ وَضُوءًا بَعْدَ الْغُسْلِ». أخرجه أصحاب السنن^(٤). [صحيح]

«وعن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ: كان يغتسل» أي: من الجنابة.

«ويصلي الركعتين» أي: ركعتي سنة الفجر.

«ويصلي صلاة الغداة» فريضة الفجر.

وأخرجه أحمد (٢١/٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٢٢١)، وابن حبان في «صحيحه» رقم (١٢١١)،

والحاكم (١٥٢/١)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ...» والبيهقي

(٢٠٤/١).

وهو حديث صحيح.

(١) أخرجه ابن خزيمة رقم (٢٢١)، وابن حبان رقم (١٢١١)، والحاكم (١٥٢/١)، وزادوا: «فإنه أنشط

للقؤد».

(٢) في «المخطوط»: السادس عشر، وهو خطأ.

(٣) في «الجامع» (٢٩٧/٧).

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٢٥٠)، والترمذي رقم (١٠٧)، وابن ماجه رقم (٥٧٩)، والنسائي رقم (٤٣٠)،

وهو حديث صحيح.

«ولا أراه» بفتح الهمزة. «يحدث وضوءاً بعد الغسل» قال ابن العربي في «العارضة»^(١): لم يختلف [٣٤٦ب] العلماء في أن الوضوء داخل في الغسل، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث، وتقتضي عليها، ويطهر البدن بالغسل من الجنابة طهارة عامة، وذلك لأن موانع الجنابة أكثر من موانع البول، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكثر عنه.

ولذا^(٢) قال سحنون: إن نية الجنابة لا تغني عن نية الحيض في طهارة الحائض الجنب؛ لأن موانع الحيض أكثر، ولو نوت الحيض طهرت من الجنابة؛ لأنها الأقل.

والصحيح أن ذلك يميزها كما قال عامة العلماء؛ لأن المعنى في الحدث والجنابة أن محل الحدث دون محل الجنابة، ومحل الجنابة أكثر، فلذلك تضمنه.

قلت: يؤيده أن محل الجنابة جميع البدن، فلذلك وجب غسله، بخلاف الحدث، فمحله أعضاء الوضوء.

قال^(٣): ليس لأن موانعه أكثر، بخلاف محل الجنابة والحيض، فإنه واحد، فطهارة أحدهما تجزي عن الآخر. انتهى.

قلت: يريد أن البدن كله محل حدث الجنابة والحيض، إلا أنه لا يخفى أنه علل في ما سلف قريباً أن موانع الجنابة أكثر من موانع البول فدخل الأقل في نية الأكثر.

وسحنون بين كلامه على هذه العلة، فإن موانع الحيض أكثر، يمنع الجماع وقراءة القرآن زيادة على موانع الجنابة، ولكنه عدل ابن العربي عما علل به أولاً إلى علة أخرى، وهي اتحاد محلية الغسل، وهو البدن بخلاف محلية البول والجنابة، فلو علل بهذه في دخول الطهارة عن الحدث

(١) (١/١٦٢).

(٢) ذكره ابن العربي في «عارضة الأحوذى» (١/١٦٣).

(٣) ابن العربي في «العارضة» (١/١٦٣).

الأصغر، تحت الحدث الأكبر، لم يتم؛ لاختلاف المحلين إلاَّ أَنَّهُ يُقال له: قد انتقضت علة دخول الأقل تحت الأكثر وكأنه لا يشترط إطراد العلة.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري».

[الثامن عشر]^(١): حديث (عائشة رضي الله عنها). أيضاً.

وابن الأثير^(٢) جعل هذا نوعاً رابعاً فقال: الرابع: في مقدار الماء والإناء.

١٨ - وعنهما رضي الله عنهما قالت: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ، يُقَالُ لَهُ

الْفَرْقُ»^(٣). [صحيح]

قال سفيان ثقة: «الْفَرْقُ» ثلاثة أصع^(٤).

وقوله: «وعنها كنت اغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد» بيته بقولها:

«يقال له الفرق» بفتح الفاء^(٥) [٣٤٧ب] والراء وسكونها، قدح يسع ستة عشر رطلاً، قاله

ابن الأثير في «غريب الجامع»^(٦).

ولكنه خلاف قوله: «قال سفيان والفرق ثلاثة أصع»^(٧).

(١) في «المخطوط»: السابع عشر، وهو خطأ.

(٢) في «جامع الأصول» (٧/٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٢٥٠)، ومسلم رقم (٣١٩)، وأحمد (٦/١٩٩).

(٤) الفرق = ٣ أصع. والفرق = ٦٥٢٥ غراماً.

والفرق = ٦,٥٢٥ كيلو غراماً. والفرق = ٨,٢٥ لترأ.

انظر: «الأموال» رقم (١٦١٢، ١٦١٣، ١٥٧٥).

«الإيضاحات العصرية» (ص ٩٥).

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» (٩/١٠٨)، «الأموال» لأبي عبيد رقم (١٦١١).

(٦) (٧/٢٩٩).

(٧) انظر: «فتح الباري» (١/٣٦٤).

قلت: في «النهاية»^(١): الفرق بالتحريك مكيال يسع ستة عشر رطلاً، وهي اثني عشر مدّاً أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز.

وفيه: الفرق خمسة أفساط^(٢)، والقسط نصف صاع، وأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلاً. انتهى.

فاختلف كلامه في «غريب الجامع»^(٣) و«النهاية»^(٤) فتأمل.

- وفي أخرى عن أبي سلمة قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ~~ههنا~~ أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلْنَاهَا عَنْ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاعِ فَاغْتَسَلْتُ، وَبَيْنَمَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ، وَأَفْرَعْتُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا، قَالَتْ: وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْوَفْرَةِ». أخرجه الخمسة^(٥) إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

«الْوَفْرَةُ»^(٦) أن يبلغ شعر الرأس إلى شحمة الأذن، والجمّة أطول من ذلك.

«وفي رواية أخرى عن أبي سلمة» هو ابن عبد الرحمن بن عوف، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٣٦٣).

(٢) وانظر: «الإيضاحات العصرية» (ص ٩٩).

(٣) (٧/٢٩٩).

(٤) (٢/٣٦٣).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٥١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٩٩، ٥٩٥٦، ٧٣٣٩)، ومسلم رقم (٣١٩)، ومالك في

«الموطأ» (١/٤٤، ٤٥)، وأبو داود رقم (٢٣٨)، والنسائي (١/١٢٧)، وهو حديث صحيح.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٨٦٨).

وانظر: «الفائق للزمخشري» (٢/٢٢٨).

«قال: دخلت على عائشة أنا وأخوها من الرضاعة» قيل هو عبد الله بن يزيد، قال ابن حجر في «الفتح»^(١): ولم يتعين عندي أنه المراد هنا؛ لأن لها أخاً آخر من الرضاعة، وهو كثير بن عبد، فيحتمل أن يكون أحدهما أو غيرهما.

«فسألناها عن غسل رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من الجنابة، فدعت بإناء قدر الصاع، فاغتسلت وبيننا وبينها ستر».

قال القاضي^(٢): ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها، مما يحل نظره للمحرم؛ لأنها خالة أبي سلمة من الرضاع، أرضعته أختها أم كلثوم بنت أبي بكر، وإنما سترت أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم نظره إليه، وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرتها معنى.

وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل؛ لأنه أوقع في النفس. انتهى.

«فأفرغت على رأسها ثلاثاً، قالت: وكان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعر رؤوسهن حتى يكون الباقي منه كالوفرة» يأتي تفسير المصنف لها.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي، وهذا لفظ الشيخين».

قوله: «الوفرة أن يبلغ شعر الرأس إلى شحمة الأذن، والجمعة»^(٣) أطول من ذلك». وفي شرح مسلم^(٤): الوفرة أسبغ وأكثر من اللمة، واللمة ما يلص بالمنكبين من الشعر، قاله الأصمعي. وقال غيره: الوفرة أقل من اللمة [٣٤٨ب] وهي ما لا يجاوز الأذنين.

وقال أبو حاتم^(٥): الوفرة ما غطى الأذنين من الشعر.

(١) (١/٣٦٥).

(٢) «في إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/١٦٣).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٩٣).

(٤) (٤/٤ - ٥).

(٥) ذكره النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٤/٥).

قال القاضي عياض^(١) رحمه الله: المعروف أن نساء العرب كن يتخذن القرون والذوائب، ولعل أزواج النبي ﷺ فعلن هذا بعد وفاته، لتركهن التزين واستغناءً عن تطويل الشعر، وتخفيفاً لمؤنة رؤوسهن.

قال النووي^(٢): وهذا الذي ذكره القاضي عياض، وكونهن فعلن ذلك بعد وفاته، كذا قاله غيره أيضاً، وهو متعين، ولا يظن بهن أنهن يفعلنه في حياته ﷺ، وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء. انتهى.

[التاسع عشر]^(٣): حديث (محمد الباقر عليه السلام):

١٩- وعن محمد الباقر قال: «كُنَّا عِنْدَ جَابِرٍ عليه السلام، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ؟ فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرًا مِنْكَ يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ». أخرجه الشيخان^(٤) والنسائي^(٥). [صحيح]

«قال: كنا عند جابر بن عبد الله وعنده قوم، فسألوه عن الغسل» أي: عن مقدار الذي يكفي منه من الماء. «فقال: يكفيك صاع، فقال رجل» قيل: هو محمد بن الحنفية.

«ما يكفيني، فقال جابر: قد كان يكفي من هو أوفى منك شعراً وخيراً منك، النبي ﷺ» وكأنه يريد جابر بزجره عن عدم كفاية ما كان يكفي رسول الله ﷺ، وأنه ابتداء ورغبة عن السنة.

(١) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١٦٣/٢ - ١٦٤).

(٢) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٥/٤).

(٣) في «المخطوط»: الثامن عشر، وهو خطأ.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٢٥٢)، وطرفاه: رقم (٢٥٥، ٢٥٦)، ولم يخرجهم مسلم.

قال الحافظ في «الفتح» (٣٦٦/١)، وليست هذه الرواية في مسلم أصلاً.

(٥) في «السنن» (١٢٨/١)، وهو حديث صحيح.

قوله: «أخرجه الشيخان والنسائي».

[العشرون]^(١): حديث (عائشة رضي الله عنها):

٢٠- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَوْرٍ مِنْ شَبِّهِ». أخرجه أبو

داود^(٢). [صحيح]

«كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَوْرٍ» بالمشاة الفوقية مفتوحة وسكون الواو، فراء.

في «النهاية»^(٣): هو إناء من صفر أو حجارة كالإجانة، وقد يُتوضأ منه.

«من شبه» بيان للتور والشبه بالمعجمة، وموحدة مفتوحتين.

قوله: «أخرجه أبو داود».

[الحادي والعشرون]^(٤):

٢١- وعن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَارِ، فَصَعِدَ

الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبِيٌّ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّرَّ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ

فَلْيَسْتَتِرْ». أخرجه أبو داود^(٥) والنسائي^(٦). [صحيح]

(١) في «المخطوط»: التاسع عشر، وهو خطأ.

(٢) في «السنن» رقم (٩٨، ٩٩)، وهو حديث صحيح، وقد تقدم.

(٣) (١٩٨/١).

(٤) في «المخطوط»: العشرون، وهو خطأ.

(٥) في «السنن» رقم (٤٠١٢).

(٦) في «السنن» رقم (٤٠٦).

قلت: وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٨/١).

كلهم من طريق زهير عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء بن يعلى، به.

حديث: «يعلى» كأن المراد به ابن أمية صحابي، وفي الصحابة غيره، يسمى يعلى.
«أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبراز» بفتح الموحدة، في «النهاية»^(١): يريد
الموضع المنكشف بغير سترة.
«فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه» فيه شرعيه ذلك، عند إنكار منكر.
«ثم قال: إن الله [٣٤٩ب] حيّ ستير» كلاهما صفة مبالغة من الحياء والستر، [وهو تعالى
من العباد الاتصاف بما اتصف به ما لم ينه]^(٢)، ومثله: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا».

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم، وفي العرزمي هذا كلام لا يضر، وزهير هو ابن معاوية بن خديج
أبو خيثمة، ثقة ثبت.
وللحديث شاهد من طريق هز بن حكيم عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل في صحن
الدار، فقال: إن الله حيي حليم ستير، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر ولو بجذم حائط».
أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان». وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» (١/١٤٤/٢).
ثم ذكر له شاهداً آخر (١/١٤٥/١) من رواية عبد الرزاق عن عطاء مرسلًا.
كما في «الإرواء» للألباني (٣٦٧/٧ - ٣٦٨) رقم (٢٣٣٥).
وخلاصة القول: أن الحديث صحيح، والله أعلم.
(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/١٢٥).
(٢) كذا العبارة في «المخطوط» مضطربة المعنى مختلفة التركيب.

«يحب الحياء^(١) والستر^(٢)» أي: يحب اتصاف عباده بهما.

(١) الحياء: صفة ثابتة لله عز وجل بالكتاب والسنة، و(الحيي) من أسماؤه تعالى.

- الدليل من الكتاب:

١- قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا» [البقرة: ٢٦].

٢- وقوله: «وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ آلْحَقِّ» [الأحزاب: ٥٣].

- الدليل من السنة:

١- حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه مرفوعاً: «... وأما الآخر فاستحيا، فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض، فأعرض الله عنه». رواه البخاري رقم (٦٦)، ومسلم رقم (٢١٧٦).

٢- حديث سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ رُبَّمَا حَيَّي كَرِيمٍ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا خَائِبَتَيْنِ». رواه الترمذي، واللفظ له، وأبو داود، وأحمد، والحاكم. انظر: «جامع الأصول» (٢١١٨)، و«صحيح الجامع» (١٧٥٧).

ومُنْ أثبت صفة الاستحياء من السلف الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي، فيما نقله عنه شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٨١ / ٤) موافقاً له.

وقال ابن القيم في «النونية» (٨٠ / ٢):

«وَهُوَ الْحَيُّ فَلَيْسَ يَفْضَحُ عَبْدُهُ عِنْدَ التَّجَاهُرِ مِنْهُ بِالْعِصْيَانِ
لِكِنَّةٍ يُلْقِي عَلَيْهِ سِتْرُهُ فَهُوَ السَّيِّرُ وَصَاحِبُ الْغُفْرَانِ»

قال المهراس: «وحياؤه تعالى وصف يليق به، ليس كحياء المخلوقين الذي هو تغير وانكسار يعتري الشخص عند خوف ما يعاب أو يذم، بل هو ترك ما ليس يتناسب مع سعة رحمته وكمال جوده وكرمه وعظيم عفوه وحلمه، فالعبد يجاهره بالمعصية مع أنه أفقر شيء إليه وأضعفه لديه، ويستعين بنعمه على معصيته، ولكن الرب سبحانه مع كمال غناه وتمام قدرته عليه يستحي من هتك ستره وفضيحته، فيستره بها بهيئة له من أسباب الستر، ثم بعد ذلك يعفو عنه ويغفر له» اهـ.

(٢) السَّتْر: صفة فعلية لله عز وجل ثابتة بالسنة الصحيحة.

والسَّيِّر: من أسماؤه تعالى.

«فإذا اغتسل أحدكم فليستتر» والاستتار جمع بين الصفتين؛ لأن من لا يستحي لا يستتر، أي: عن الناس بأي ساتر كما يأتي، وقد كان ﷺ يبعد إذا أراد قضاء حاجته كما سلف.

قوله: «أخرجه أبو داود، والنسائي» ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ستير فإذا أراد أحدكم أن يغتسل فليتوارى بشيء».

[الثاني والعشرون] ^(١):

٢٢- وعن أبي السمع ﷺ قال: «كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ: وَلَنِي قَفَاكَ». فَأُولَئِهِ قَفَايَ فَأَسْتُرُهُ بِهِ. أخرجه النسائي ^(٢). [صحيح]

حديث: «أبي السمع» تقدم ضبطه، وأنه من موالي رسول الله ﷺ.

«قال: كنت أخدم النبي ﷺ، فإذا أراد أن يغتسل، قال: ولني قفاك، فأوليّه قفاي فأستره»، عن الناس وعن نفسه.

قوله: «أخرجه النسائي».

الدليل: حديث يعلى بن أمية الصحيح المتقدم، وحديث أبي هريرة عند مسلم رقم (٢٥٩٠) مرفوعاً بلفظ: «لا يسترُ الله على عبدٍ في الدنيا، إلا ستره الله يوم القيامة».

قال ابن القيم في «النونية» (٨٠ / ٢):

وَهُوَ الْحَيُّ فَلَيْسَ يَفْضَحُ عَبْدَهُ عِنْدَ التَّجَاهُرِ مِنْهُ بِالْعِضْيَانِ
لِكِنَّهُ يُلْقِي عَلَيْهِ سِتْرَهُ فَهُوَ السَّتِيرُ وَصَاحِبُ الْغُفْرَانِ

تنبيه: اعلم أن (السَّتَار) ليس من أسبائه تعالى، ولم يرد ما يدل على ذلك، خلاف ما هو شائع عند عوام الناس.

(١) في «المخطوط»: الحادي والعشرون، وهو خطأ.

(٢) في «السنن» رقم (٢٢٤).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٦١٣)، وهو حديث صحيح.

[الثالث والعشرون]^(١):

٢٣- وعن أم هانيء بنت أبي طالب رضي الله عنها قالت: «ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ». أخرجه مسلم^(٢). [صحيح]

حديث: «أم هانيء بنت أبي طالب رضي الله عنها كُنَّتْ بِاسْمِ ابْنِهَا، وَاسْمُهَا فَاحْتة، وَقِيلَ: عَاتِكَةٌ وَقِيلَ: فَاطِمَةُ، وَقِيلَ: هَنْدٌ، وَهِيَ أُخْتُ عَلِيٍّ رضي الله عنه، خَطَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحْبَبُكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَيْفَ فِي الْإِسْلَامِ، لَكِنِّي امْرَأَةٌ مَصِيبِيَّةٌ، أَي: ذَاتُ صَبِيانٍ، فَسَكَتَ عَنْهَا.

«قالت: ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح» فتح مكة، وهو العام الثامن من الهجرة، وذهابها إليه كان في يوم الفتح نفسه، كما في كتب السيرة.

«فوجدته يغتسل، وفاطمة ابنته تستره» عن نفسها، وعن غيرها.

«بثوب» والحديث فيه قصة.

قوله: «أخرجه مسلم».

[الرابع والعشرون]^(٣): حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

٢٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ فَأَتَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ بِالْمَاءِ هَكَذَا». أخرجه النسائي^(٤). [صحيح]

«أن النبي ﷺ اغتسل فأتي بمنديل» يمسح به الماء.

«فلم يمسه وجعل يقول» أي: يفعل.

(١) في «المخطوط»: «الثاني والعشرون»، وهو خطأ.

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٣٦).

وأخرجه البخاري رقم (٢٨٠، ٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨).

(٣) في «المخطوط»: الثالث والعشرون، وهو خطأ.

(٤) في «السنن» رقم (٢٥٤)، وهو حديث صحيح.

«بالماء هكذا» أي: يذهب وينفض [٣٥٠ب] يديه وقد تقدم في حديث ميمونة.

قوله: «أخرج النسائي».

[الخامس والعشرون]^(١): حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٢٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَارٍ،

وَعَسَلَ الثُّوبَ مِنَ الْبَوْلِ سَبْعَ مَرَارٍ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ، حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا،

وَعَسَلَ الْجَنَابَةَ مَرَّةً، وَعَسَلَ الْبَوْلَ مِنَ الثُّوبِ مَرَّةً». أخرجه أبو داود^(٢). [ضعيف]

«قال: كانت الصلاة» الخمس المفروضة.

«خمسین» في أول أمر الله بها.

«والغسل من الجنابة سبع مرارٍ» يفيض على بدنه مرة بعد أخرى.

«وكان غسل الثوب» من إصابة.

«البول سبع مرارٍ» أما الصلاة، فقد ثبت ذلك في حديث الإسراء^(٣)، وأما الجنابة والثوب،

فمن هذا الحديث عرف أنها كانت كما قال.

«فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل» من الله التخفيف.

«حتى جعلت الصلاة خمساً، وغسل الجنابة مرة» فالإفاضة ثلاث مرارٍ، ندب لا واجب

لرواية: «لا يتم تعميم البدن إلا بها» فهي مرة.

«وغسل البول من الثوب مرة» فالتكرار ثلاثاً، خلاف السنة.

(١) في «المخطوط»: الرابع والعشرون، وهو خطأ.

(٢) في «السنن» رقم (٢٤٧)، وهو حديث ضعيف.

(٣) تقدم ذكره في الصلاة.

قوله: «أخرجه أبو داود» وهذا الحديث جعله ابن الأثير^(١): الفرع السادس في أحاديث

متفرقة.

[السادس والعشرون]^(٢): حديث (عائشة رضي الله عنها):

٢٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «رُبَّمَا اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَأَ

بِي، فَضَمَّمْتُهُ إِلَيَّ وَأَنَا لَمْ أَغْتَسِلْ». أخرجه الترمذي^(٣). [ضعيف]

قالت: ربما اغتسل رسول الله ﷺ من الجنابة والمراد: فبرد بدنه من الماء. «فاستدفاً»

طلب الدفاء. «بي» أي: بالتصاق بدنه بيدي.

«فضممته إليّ وأنا لم أغتسل» قال ابن العربي^(٤): هذا حديث لا يصح، ولم يستقم، فلا

نثبت به شيئاً، ولا يعلم، ويحتمل أن ذلك من دون حائل، والملازمة عندنا لغير شهوة لا تنقض

الوضوء. انتهى.

قلت: هذا منه مبني على أن الملازمة المس، والحق أنها الجماع، كما بيناه في «سبل السلام»^(٥)

وغيره، وهذا الحديث من أدلتنا على ذلك، وأما أنه يرد لأجل خلاف مالك فلا يفوه به عالم.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٦) هذا حديث ليس بإسناده بأس.

(١) في «الجامع» (٣٠٢/٧).

(٢) في «المخطوط»: الخامس والعشرون، وهو خطأ.

(٣) في «السنن» رقم (١٢٣)، وهو حديث ضعيف.

(٤) في «عارضة الأحوذى» (١٩١/١).

(٥) (٣٢٤/١).

(٦) الترمذي في «السنن» (٢١١/١).

[السابع والعشرون] ^(١): حديث [٣٥١ب] (عائشة) أيضاً:

٢٧- وعنهما رضي الله عنهما قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ وَهُوَ جُنُبٌ، يَجْتَزِي

بِذَلِكَ، وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ». أخرجه أبو داود ^(٢). [ضعيف]

ومعناه أنه كان يكتفي بالماء الذي يغسل به الخطمي فقط.

«قالت: كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه بالخطمي» بكسر الخاء المعجمة وتفتح، نبات

محلل للأورام، مُنْضِجٌ مُلَيِّنٌ نافع لعسر البول، والخصا والنساء وقرحة الأمعاء وينضج الجراحات،
قاله في «القاموس» ^(٣).

«وهو جنب فيجتزئ بذلك» أي: بالماء الذي خلط به الخطمي (ولا يصب عليه الماء) وقد

بينه المصنف.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: عن رجل من بني سودة قال ^(٤): إنه مجهول.

[الثامن والعشرون] ^(٥):

٢٨- وعنهما رضي الله عنهما قالت: «كُنَّا نَغْتَسِلُ وَعَلَيْنَا الضَّيْأُ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَلَّاتٍ

وَمُحَرَّمَاتٍ». أخرجه أبو داود ^(٦). [صحيح]

قوله: «وعنها» أي: عائشة رضي الله عنها.

(١) في «المخطوط»: السادس والعشرون، وهو خطأ.

(٢) في «السنن» رقم (٢٥٦)، وهو حديث ضعيف.

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٤٢٦).

(٤) المنذري في «مختصر السنن» (١/ ١٦٩).

(٥) في «المخطوط»: السابع والعشرون، وهو خطأ.

(٦) في «السنن» رقم (٢٥٤)، وهو حديث صحيح.

«قالت: كنا نغتسل وعلينا الضماد» بكسر الضاد المعجمة ودال مهملة، في «النهاية»^(١): الضماد خرقة يشد بها العضو المؤوف ثم قيل: لوضع الدواء على الجرح وغيره، وإن لم يشد. وقال المنذري^(٢) وغيره: المراد به هنا ما يلطخ به الشعر مما يلبد به ويسكنه من طيب وغيره. «ونحن مع رسول الله ﷺ محلات ومحرمات» في الاغتسال التي ليست لجنابة. قوله: «أخرجه أبو داود».

[التاسع والعشرون]^(٣): (وعن علي عليه السلام):

٢٩- وعن علي عليه السلام قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا». أخرجه أصحاب السنن^(٤)، واللفظ للترمذي وصححه. [حسن]

«قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً» فإنه لا يقرئهم القرآن.

وعدم إقراءهم إياه حال جنابته يدل على أنه لا يقرأه الجنب، دلالة خفية؛ لأنه لا يعلم أنه ترك ذلك لأجل الجنابة بل يحتمل غير ذلك، وهي مسألة خلاف.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، واللفظ للترمذي وصححه».

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٩١/٢).

(٢) انظر: «مختصر السنن» (١٦٩/١).

(٣) في «المخطوط»: الثامن والعشرون، وهو خطأ.

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٢٢٩)، والنسائي رقم (٢٦٥، ٢٦٦)، وابن ماجه رقم (٥٩٤)، والترمذي رقم (١٤٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (١/٨٣، ٨٤، ١٠٧، ٢٢٤، ١٣٤)، وابن خزيمة (٢٠٨)، وابن حبان رقم (٧٩٩)، والحاكم (٤/١٠٧)، وصححه ووافقه الذهبي، والبخاري في «مسنده» (١/١٦٢ رقم ٣٢١ - كشف)، والدارقطني في «السنن» (١/١١٩ رقم ١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٨٨ - ٨٩). وهو حديث حسن.

قلت: وقال^(١): حديث علي حديث حسن صحيح، وبه قال غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، قالوا: يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء ولا يقرأ في المصحف إلا وهو طاهر. وقال الترمذي^(٢) أيضاً: إن القول بأنه لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن، قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم [٣٥٢ب] مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي^(٣)، وأحمد^(٤) وإسحاق إلى آخر كلامه.

- وفي أخرى للنسائي^(٥): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ مِنَ الْخَلَاءِ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجِبُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ». [حسن]

«وفي» رواية «أخرى للنسائي» أي: عن علي.

«كان رسول الله ﷺ يخرج من الخلاء، ويقرأ القرآن، ويأكل اللحم» لفظ «الجامع»^(٦): «يأكل معنا».

«ولم يكن يحجبه من القرآن شيء سوى الجنابة» هو كما سلف، ولا أدري ما وجه ذكر أكل اللحم بخصوصه.

(١) الترمذي في «السنن» (٢٧٣/١).

(٢) الترمذي في «السنن» (٢٧٥/١).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٣٨٧/٢).

(٤) انظر: «المغني» (١٩٩/١ - ٢٠٢).

(٥) في «السنن» رقم (٢٦٥)، وهو حديث حسن.

(٦) (٣٠٤/٧).

[الثلاثون] ^(١): (وعن ابن عباس رضي الله عنه):

٣٠- وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّه لَمْ يَرِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنْبِ بَأْسًا». أخرجه رزين، قلت: وعلقه البخاري ^(٢)، والله أعلم.

«أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً» وهو رأي له ولغيره لضعف أدلة المنع، والأصل الجواز. قوله: «أخرجه رزين» أي: ذكره غير مخرج وبيض له ابن الأثير.

«قلت: وعلقه البخاري» أحسن بهذه العبارة، فإنها صحيحة بخلاف تعبيره.

في مواضع بقوله: أخرجه البخاري تعليقاً؛ لأنها متناقضة إذ المعلق ليس بمخرج، إلا أنه لم يذكر ابن الأثير ^(٣) أنه علقه البخاري، ولا رأيت في أبواب الجنب من البخاري ^(٤) فينظر.

[الحادي والثلاثون] ^(٥): حديث (عائشة رضي الله عنها):

٣١- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ». أخرجه الستة ^(٦)، وهذا لفظ البخاري. [صحيح]

(كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة).

(١) في «المخطوط»: التاسع والعشرون، وهو خطأ.

(٢) في «صحيحه» (١/ ٤٠٧ رقم الباب ٧) معلقاً.

وانظر: «فتح الباري» (١/ ٤٠٨).

(٣) في «الجامع» (٧/ ٣٠٥).

(٤) في «صحيحه» (١/ ٤٠٧ رقم الباب ٧) معلقاً.

(٥) في «المخطوط»: الثلاثون، وهو خطأ.

(٦) أخرجه البخاري رقم (٢٨٨)، ومسلم رقم (٣٠٥)، وأبو داود رقم (٢٢٢)، والترمذي رقم (١١٩)،

والنسائي (١/ ١٣٩)، وابن ماجه رقم (٥٨٤)، وأخرجه أحمد (٦/ ١٠٢، ١١٩، ٢٠٠). وهو حديث صحيح.

أي: كوضوءه للصلاة، وهذا فعل منه ﷺ لا يدل على الإيجاب ولا ورد أنه أمر أحداً من نسائه إذا جامعها بذلك، إلا أنه أخرج البخاري حديث أمره ﷺ لعمر بأنه يتوضأ إذا أراد النوم وهو مجنب، وسيأتي (أخرجه الستة وهذا لفظ البخاري).

- وفي أخرى لمسلم^(١): كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة [صحيح].

«وفي» رواية «أخرى لمسلم» أي: عن عائشة.

«كان إذا أراد أن يأكل» أي: وهو مجنب.

«أو ينام» كذلك.

«توضأ» قال ابن حجر الهيتمي في «التحفة»: ويحصل أصل السنة بغسل الفرج إن أراد نحو جماع، أو أكل أو شرب أو نوم، وإلا كره.

قلت: هذا حمل للوضوء على معناه اللغوي، ولكن تخصيصه بالفرج لا دليل عليه، وكأنه يريد أنه أولى ما يغسل.

ثم قال: وينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر أخذاً من تيممه صلى الله [٣٥٣ب] عليه وآله وسلم من الجدار لرد السلام^(٢). انتهى.

قلت: في البخاري^(٣) من حديث عمر: «أنه ﷺ قال له: حين استفتاه عن النوم وهو جنب: «توضأ واغسل ذكرك».

(١) في صحيحه رقم (٢٢، ٣٠٥)، وأخرجه أحمد (٦ / ٩١). وهو حديث صحيح.

(٢) تقدم وهو حديث صحيح.

(٣) في صحيحه رقم (٢٩٠)، وأخرجه مسلم رقم (٢٥ / ٣٠٦).

وفي رواية^(١): «اغسل ذكرك ثم توضأ»، فدل على أنه أريد الوضوء الشرعي، فلا تتم السنة بغسل الفرج فقط. كما قال بن حجر.

واختلف في الوضوء، وغسل الذكر هل يجب أو يستحب؟.

قال ابن عبد البر^(٢): ذهب الجمهور أن للاستحباب، وقالت الظاهرية^(٣) إنه للإيجاب، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه^(٤) فقال: باب إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم، وقيل: لا يستحب؟ نقله الطحاوي^(٥) عن أبي يوسف، واستدل بحديث عائشة: «كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء» أخرجه أبو داود^(٦) وغيره^(٧)؛ لكنه قال^(٨) الترمذي: يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

وقال البيهقي^(٩): طعن الحفاظ في هذه اللفظة.

(١) قال الحفاظ في «الفتح» (٣٩٤/١) وفي رواية أبي نوح: «اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم ... وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال: يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر؛ لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث، وإنما هو للتعبد، إذ الجنابة أشد من مس الذكر، فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٩٤/١).

(٣) بل قال ابن حزم في «المحلى» (١/٨٥ المسألة ١١٨): «ويستحب الوضوء للجنب إذا أراد الأكل أو النوم، ولرد السلام، ولذكر الله تعالى، وليس ذلك بواجب...».

(٤) (٣٥/١).

(٥) في «شرح معاني الآثار» (١/١٢٨).

(٦) في «السنن» رقم (٢٢٨).

(٧) كأحمد (٦/١٠٩) والترمذي رقم (١١٨) وقال: هذا الحديث وهم، وهو حديث صحيح.

(٨) في «السنن» (١/٢٠٣).

(٩) في «السنن الكبرى» (٧/١٩١-١٩٢).

وقال أبو داود^(١) عن يزيد بن هارون وهم أبو إسحاق^(٢) في هذا المعنى في قوله: «ولم يمس

ماء».

ثم على تقدير ثبوتها فالمراد لم يمس ماءً للاغتسال جمعاً بينه وبين أدلة الأمر بالوضوء، ثم المراد بالوضوء، وضوء الصلاة لما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر.

قيل: ويجزئه ذلك الوضوء إذا استيقظ من منامه، وأراد الاغتسال عن وضوء الاغتسال على القول بجواز تفريق غسل الجنابة في الأعضاء، فينويه ويرتفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح.

قال الحافظ^(٣): ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة^(٤)، بسند رجاله ثقات، عن شداد بن أوس الصحابي قال: «إذ أجنب أحدكم من الليل، ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة». وفي الحديث دليل على أنه غسل الجنابة ليس على الفور، وإنما يتضيق عند القيام إلى الصلاة.

(١) في «السنن» (١/١٥٤-١٥٥).

(٢) أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله السبيعي ثقة عابد اختلط بأخرة، «التقريب» رقم (٥٠٦٥).

وتعقب المحرران: «اختلط بأخرة» ليس بجيد، فإنه لم يختلط، لكنه شاخ ونسي.

كما قال الإمام الذهبي - وسمع منه سفيان بن عيينة في حال شيخوخته، فروايته عنه غير جيدة، ولذلك لم يخرج الشيخان من طريقه شيئاً عنه.

ولم يصفه المؤلف هنا بالتدليس مع أنه أورده في كتابه: «المدلسين في الطبقة الثالثة» وهم الذين لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالتحديث من طبقات المدلسين، (ص ١٠١) وقال: مشهور بالتدليس، وصفه النسائي وغيره بذلك.

(٣) في «فتح الباري» (١/٣٩٤).

(٤) في «مصنفه» (١/٦٠) بسند رجاله ثقات.

- وله ^(١) في أخرى عن عبد الله بن أبي قيس قال: «سألت عائشة رضي الله عنها، عن وتر رسول الله ﷺ، وذكر الحديث، وفيه قلت: كيف كان يصنع في الجنابة، أكان يغتسل قبل أن ينام، أو ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل، ربما اغتسل ونام، وربما توضأ فنام. قلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة». [صحيح]

قوله: «وفي أخرى عن عبد الله بن أبي قيس» في «التقريب» ^(٢): يقال ابن أبي قيس، ويقال: ابن أبي موسى النصري بالنون، الحمصي، ثقة مخضرم.

«سألت عائشة رضي الله عنها عن وتر رسول الله ﷺ وذكر الحديث [٣٥٤ب] وفيه قلت: كيف كان يصنع في الجنابة؟ أي: في غسلها أو فيه كما يدل عليه قوله:

«أكان يغتسل قبل أن ينام؟ أو ينام قبل أن يغتسل؟ قالت: كل ذلك قد كان يفعل، فربما اغتسل فنام، وربما توضأ فنام، قلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة».

- وفي رواية أبي داود ^(٣) عن غضيف بن الحارث قال: «قلت لعائشة رضي الله عنها: أرايت رسول الله ﷺ كان يغتسل من الجنابة في أول الليل، أم في آخره؟ قالت: ربما اغتسل في أول الليل، وربما اغتسل في آخره. قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: أرايت رسول الله ﷺ كان يؤتر أول الليل أم آخره، قالت: ربما أوتر أول الليل، وربما أوتر آخره، قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة. قلت: أرايت رسول الله ﷺ كان يجهز بالقرآن أم يخفت به، قالت: ربما جهز به، وربما خفت به، قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة». [صحيح]

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٠٧/٢٦)، وأبو داود رقم (٢٢٦)، والترمذي رقم (٢٩٢٤)، والنسائي رقم (٢٢٢، ٢٢٣، ٤٠٤، ٤٠٥) وهو حديث صحيح.

(٢) (١/٤٤٢ رقم ٥٥٧).

(٣) في «السنن» رقم (٢٢٦) وهو حديث صحيح.

قوله: «وفي رواية أبي داود، عن غضيف» بالغين المعجمة، فضاء معجمة أيضاً مصغر، ويقال بالطاء ابن الحارث السكوني ويقال: الثُّمالي، يكنى أبا أسماء، حمصي، مختلف^(١) في صحبته.

«قال قلت لعائشة رضي الله عنها: أرأيت رسول الله ﷺ كان يغتسل من الجنابة أول الليل» إن أجنب فيه.

«أم في آخره». أي: يؤخره إن أجنب في أوله.

«قالت: ربما اغتسل في أول الليل، وربما اغتسل في آخره، قلت: الله أكبر، الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة» ولم يضيق على الجنب في الاغتسال أول الليل.

«أرأيت رسول الله ﷺ كان يوتر» يصلي الوتر.

«أول الليل أو آخره، قالت: ربما أوتر أول الليل^(٢)، وربما أوتر آخره» والمراد من سؤاله ليقنتدي بها كان ﷺ يفعل.

«قلت: الله أكبر، والحمد لله الذي جعل في الأمر سعة» ليوتر العبد متى شاء من الليل.

«قلت: أرأيت رسول الله ﷺ كان يجهر بالقرآن أم يخفت به» أي: يُسر، والمراد في صلاة الليل، أو المراد في جميع أحواله من صلاة وتلاوة.

«قالت: ربما جهر به، وربما خفت، قلت: الله أكبر، والحمد لله الذي جعل في الأمر سعة».

- وفي رواية الترمذي^(٣) وأبي داود^(٤) أيضاً: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَمْسُ مَاءً».

(١) «التقريب» (٢/ ١٠٥ رقم ١٨).

(٢) تقدم مفصلاً.

(٣) في «السنن» (١١٨).

(٤) في «السنن» رقم (٢٢٨). وقد تقدم.

قال^(١) الترمذي: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ أَصَحُّ».

قوله: «وفي رواية الترمذي، وأبي داود أيضاً» أي عن عائشة رضي الله عنها.

«كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء» تقدم كلام العلماء في ضعف هذه الرواية وتأويلها لو صحت.

ولذا «قال الترمذي^(٣): وقد رُوِيَ عَنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ إِذَا كَانَ جَنْبًا وَهُوَ أَصَحُّ».

- وفي رواية للنسائي^(٤): «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ، غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ».

وفي رواية للنسائي: كان إذا أراد» أي: وهو جنب.

«أن يأكل أو يشرب غسل يديه» والأحاديث دالة على أنه كان يفعل هذا تارة وهذا تارة، فإن الأوقات كثيرة متعددة، فيجوز^(٥) كل ما صح من ذلك.

(١) في «السنن» (١/٢٠٣).

(٢) تقدم نصه وتخريجه وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» (١/٢٠٣).

(٤) في «السنن» رقم (٢٥٥) وهو حديث صحيح.

(٥) وفي «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٤١): قال أبو محمد: ونحن نقول: إن هذا كله جائز، فمن شاء أن يتوضأ

وضوء للصلاة، بعد الجماع ثم ينام. ومن شاء غسل يده وذكره ونام.

ومن شاء نام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل.

وكان رسول الله ﷺ يفعل هذا مرة، ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك.

فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ.

وانظر: «المجموع» (٢/١٨٠).

- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصَيَّبُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ». أخرجه الستة^(١)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

[الثاني والثلاثون]:

٣٢- وعن نافع قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ طَعِمَ أَوْ نَامَ. أخرجه مالك^(٢). [موقوف صحيح]
وأما حديث نافع، عن ابن عمر فإنه موقوف عليه، وهو الحديث [الثاني والثلاثون]^(٣).
[الثالث والثلاثون]^(٤) حديث (أبي هريرة):

٣٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَأَنْخَسَ مِنْهُ فَذَهَبَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ لَهُ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَكِرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنْ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ». أخرجه الخمسة^(٥)، وهذا لفظ البخاري. [صحيح]

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٩٠)، ومسلم رقم (٢٠٦)، وأبو داود رقم (٢٢١)، وابن ماجه رقم (٥٨٥)، والنسائي رقم (٢٥٩، ٢٦٠)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٤٧) وهو حديث صحيح.

(٢) في «الموطأ» (١/ ٤٨ رقم ٧٨) وهو أثر موقوف صحيح.

(٣) في «المخطوط» الحادي والثلاثون وهو خطأ.

(٤) في «المخطوط» الثاني والثلاثون وهو خطأ.

(٥) أخرجه البخاري رقم (٢٨٣، ٢٨٥)، ومسلم رقم (٣٧١)، وأبو داود رقم (٢٣١)، والترمذي رقم (١٢١)، والنسائي (١/ ١٤٥)، وابن ماجه رقم (٥٣٤)، وأخرجه أحمد (٢/ ٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٩٦)، وأبو عوانة (١/ ٢٧٥)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١/ ١٧٣)، والبيهقي في «السنن»

«أَنْخَسَ»^(١) أي: استتر واختفى.

وجعل ابن الأثير هذا^(٢) فرعاً ثالثاً من فروع الجنب، وأحكامه وعدّها أربعة.

الأول: في قراءة القرآن.

الثاني: في مؤاكلته ونومه.

الثالث: في مجالسه ومحادثته وذكر حديث^(٣) أبي هريرة.

«أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو» أي: أبو هريرة.

«جنب فانخنس منه» لفظه في «الجامع»^(٤) «فانخنست منه» فسرّه المصنف باستتر واختفى،

وفي رواية الترمذي: «فانجشت» بالنون والمثناة الفوقية، والجيم، والشين المعجمة، أي: تنحيت،

وفي رواية أبي داود^(٥): «فاخنست»، وفي رواية النسائي^(٦): «فانسل عنه».

«فذهب فاغتسل ثم جاء إلى رسول الله ﷺ» وفي رواية للبخاري^(٧): «لقيني رسول الله

ﷺ وأنا جنب، فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعد، فانسللت فأتيت الرجل فاغتسلت، ثم

جئت وهو قاعد».

الكبرى» (١/ ١٨٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣/ ١)، وابن حبان في صحيحه رقم (١٢٥٩)، وهو

حديث صحيح.

(١) انظر: «لسان العرب» (٢/ ٣٧٤)، «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٥٣٦).

(٢) في «الجامع» (٧/ ٣٠٤).

(٣) في «الجامع» (٧/ ٣١٠ رقم ٥٣٥٢) تقدم نصه وتخريجه وهو حديث صحيح.

(٤) (٧/ ٣١٠ رقم ٥٣٥٣).

(٥) في «السنن» رقم (٢٣٠) وهو حديث صحيح.

(٦) في «السنن» رقم (٢٦٩) وهو حديث صحيح.

(٧) في صحيحه رقم (٢٨٥).

«فقال له: أين كنت يا أبا هريرة؟ قال: كنت جنباً فكرهت أن أجالسك على غير طهارة،

قال: سبحان الله» تعجباً من ظنّ أبي هريرة، أنه نجس لكونه على غير طهارة.

ولذا قال عليه السلام: «إن المؤمن لا ينجس» بضم الجيم وفتحها، أي: ذاته وإنها ينجس منه محل

النجاسة لا غيره.

قوله: «أخرجه الخمسة، واللفظ للبخاري» أي: هو أحد ألفاظه.

[الرابع والثلاثون^(١): حديث (حذيفة عليه السلام):

٣٤- وعن حذيفة بن اليمان عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ وَهُوَ جُنْبٌ، فَحَادَّ عَنْهُ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ

جَاءَ فَقَالَ: كُنْتُ جُنْبًا. قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». أخرجه مسلم^(٢)، واللفظ له، وأبو داود^(٣)

والنسائي^(٤). [صحيح]

«أن النبي ﷺ لقيه وهو جنب» في رواية أبي داود، النسائي.

«أن النبي ﷺ لقيه فأهوى إليه، فقال: إني جنب» وفي رواية النسائي^(٥): «أن النبي ﷺ

كان إذا لقي الرجل من أصحابه [٣٥٦ب] مسحه ودعا له، قال: فرأيته يوماً بكرة فحدث عنه».

«فحاد عنه» أي: مال عنه وتحنى.

(١) في «المخطوط»: الثالث والثلاثون، وهو خطأ.

(٢) في صحيحه رقم (٣٧٢).

(٣) في «السنن» رقم (٢٣٠).

(٤) في «السنن» رقم (٢٦٧، ٢٦٨).

وأخرجه أحمد (٣٨٤/٥، ٤٠٢)، وابن ماجه رقم (٥٣٥)، وأبو عوانة (٢٧٥/١)، وأبو نعيم في «أخبار

أصبهان» (٧٣/٢)، وابن أبي شيبة (١٧٣/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٩/١)، وابن خزيمة رقم

(١٣٥٩)، وابن حبان رقم (١٣٦٩) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٢٦٧). وهو حديث صحيح.

«فاغتسل ثم جاء فقال: كنت جنباً» وفي رواية النسائي^(١): «ثم أتيت حين ارتفع النهار، فقال: إني رأيتك فحدث عني قال: إني كنت جنباً، فخشيت أن تمسني».

«قال: إن المسلم لا ينجس» قد طهره الإسلام، فلا ينجس حياً ولا ميتاً.

ومفهومه أن الكافر^(٢) نجس، فهو من أدلة من يقول بنجاسة ذوات الكفار إلا أنه لا يقاوم ما يعارضه من أدلة طهارة ذواتهم.

(١) في «السنن» رقم (٢٦٧) وهو حديث صحيح.

(٢) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر، وحكاه في «البحر الزخار» (١٢/١-١٣) عن الهادي والقاسم، والناصر ومالك فقالوا: «إن الكافر نجس عين، وافقوا ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾» [التوبة: ٢٨] وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء، لاعتياده مجانية النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقدار، وحجتهم على صحة هذا التأويل أن الله أباح نساء الكتاب في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْحَمَّصَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمَّصَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصَيْنٍ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَحْدَانٍ﴾ [سورة المائدة الآية: ٥] ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن، ومع ذلك فلا يجب من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب من غسل عليهم من غسل المسلمة.

ومن جملة ما استدل به القائلون بنجاسة الكافر حديث إنزاله ﷺ وقد ثقيف المسجد، وتقريره لقول الصحابة: «قوم أنجاس» لما رأوه أنزلهم. وقوله لأبي ثعلبة لما قال له: «يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آتيتهم قال: «إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها، وسيأتي في باب آية الكفار.

وأجاب الجمهور عن حديث إنزال وفد ثقيف بأنه حجة عليهم لا لهم؛ لأن قوله: «ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء إنما أنجاس القوم على أنفسهم» بعد قول الصحابة: قوم أنجاس. صريح في نفي النجاسة الحسية التي هي محل النزاع، ودليل على أن المراد نجاسة الاعتقاد والاستقدار. وعن حديث أبي ثعلبة بأن الأمر بغسل الآنية ليس لتلوثها برطوباتهم، بل لطبخهم الخنزير وشربهم الخمر فيها، يدل على ذلك ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضاً بلفظ: إن أرضنا أرض أهل كتاب، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف

نصنع بأنيتهم وقدورهم؟ فقال ﷺ: «إن لم تجدوا غيرها فأرخصوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا». [أخرجه أحمد (١٩٤/٤)، وأبو داود رقم (٣٨٣٩) وهو حديث صحيح.

ومن أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأن ذلك تنفير عن الكفار وإهانة لهم، وهذا وإن كان مجازاً ففريقته ما ثبت في الصحيحين^(١) من أنه ﷺ «توضاً من مزادة مشركة»، وربط ثامة بن أنال وهو مشرك بسارية من سوارى المسجد^(٢)، وأكل من الشاة التي أهدتها له يهودية^(٣) من خيبر، وأكل من الجبن المجلوب من بلاد النصارى كما أخرجه أحمد^(٤) وأبو داود^(٥) من حديث ابن عمر، وأكل من خبز الشعير والإهالة لما دعاه إلى ذلك يهودي. وما سلف من مباشرة الكتابيات، والإجماع على جواز مباشرة المسيية قبل إسلامها، وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بأية المائدة^(٦) وهي آخر ما نزل.

وإطعامه ﷺ وأصحابه للوفد من الكفار من دون غسل للآنية، ولا أمر به، ولم ينقل توقي رطوبات الكفار عن السلف الصالح ولو توقوها لشاع. قال ابن عبد السلام: ليس من التقشف أن يقول: أشتري من سمن المسلم لا من سمن الكافر؛ لأن الصحابة لم يلتفتوا إلى ذلك. وقد زعم المقبل في «المنار» أن الاستدلال بالآية المذكورة على نجاسة الكافر وهم لأنه حمل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث. وبين النجس في اللغة، والنجس في عرف المتشرعة: عموم، وخصوص من وجه، فالأعمال السيئة نجسة لغة، لا عرفاً، والخمر نجس عرفاً، وهو أحد الأطيبين عند أهل اللغة، والعذرة نجس في العرفين فلا دليل في الآية انتهى.

ولا يخفأك أن مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الأفراد لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب، والذي في كتب اللغة أن النجس ضد الطاهر، قال في «القاموس» (ص ٧٤٣): النجس بالفتح وبالكسر وبالتحريك وككتف وعضد ضد الطاهر، انتهى.

فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج بها هو ما عرفناك.

(أ) أخرجه البخاري رقم (٣٤٤)، ومسلم رقم (٦٨٢) من حديث عمران بن حصين.

(ب) أخرجه البخاري رقم (٤٣٧٣)، ومسلم رقم (٨٧/١٢) - نووي.

(ج) أخرجه البخاري رقم (٥٧٧٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/٢٥٦-٢٦٤).

(د) في «المسند» (١/٢٣٤، ٣٠٢).

(هـ) في «السنن» رقم (٣٨١٩) بسند حسن.

(و) سورة المائدة الآية: ٦.

قوله: «أخرجه مسلم، واللفظ له وأبو داود والنسائي». أي: أخرجاه، وقدمنا لفظها.

- وفي رواية للنسائي^(١): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَقِيَ الرَّجُلَ مِنْ أَصْحَابِهِ مَسَحَهُ وَدَعَا لَهُ، قَالَ: فَرَأَيْتَهُ يَوْمًا بُكْرَةً، فَحَدَّثَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُكَ فَحَدَّثَ عَنِّي، فَقُلْتُ: لِأَنِّي كُنْتُ جُنُبًا، فَخَشِيتُ أَنْ تَمَسَّنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

[صحيح]

«حَادَّة» أي: تنحى.

[الخامس والثلاثون^(٢)]: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٣٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَانُكُمْ»، ثُمَّ رَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ

انظر: «شرح معاني الآثار» (١٣/١)، «الطبقات لابن سعد» (٣١٢/١)، «زاد المعاد» (٤٩٩/٣)، «فتح الباري» (٣٩٠/١).

قال الحافظ في «الفتح» (٣٩١/١).

وفي الحديث من الفوائد مشروعية الطهارة عند ملابس الأمور العظيمة، واحترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات، وإنما حاد حذيفة عن النبي ﷺ وانخس أبو هريرة لأنه رضي الله عنه كان يعتاد مماسحة أصحابه إذا لقيهم والدعاء لهم، هكذا رواه النسائي^(٣) وابن حبان^(٤) من حديث حذيفة، فلما ظنا أن الجنب يتنجس بالحدث خشياً أن يماسحها كعادته فبادراً إلى الاغتسال، وإنما ذكر المصيف رحمه هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضأ به لقصد تكميل الاتسداد على عدم نجاسة الماء المتوضأ به؛ لأنه إذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجساً بمجرد مماسسته له.

(أ) في «السنن» رقم (٢٦٧، ٢٦٨).

(ب) في صحيحه رقم (١٣٦٩) وهو حديث صحيح.

(١) في «السنن» رقم (٢٦٧)، وهو حديث صحيح وقد تقدم.

(٢) في «المخطوط» الرابع والثلاثون وهو خطأ.

خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ وَصَلَّى فَصَلَّيْنَا مَعَهُ. أخرجه الستة^(١)، إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري. [صحيح]

جعل ابن الأثير^(٢) هذا فرعاً رابعاً ولفظه: الرابع في صلاته، ناسياً عن أبي هريرة.

«قال: أقيمت الصلاة، وُعِدلت الصفوف» سَوِّت.

«قياماً» حال من الصفوف، أي: حال كون الصفوف قائماً أهلها.

«فخرج إلينا رسول الله ﷺ» أي: من بيته ليصلي بهم.

«فلما قام في مصلاه» محل صلاته.

«ذكر أنه جنب، فقال لنا مكانكم» أي: الزموا مكانكم.

«ثم رجع» إلى بيته.

«فاغتسل، ثم خرج إلينا ورأسه يقطر» من ماء غسله.

«فكبر وصلّى، فصلينا معه».

قوله: «أخرجه الستة، إلا الترمذي، وهذا لفظ البخاري».

قلت: إلا أنه ليس في لفظه: «فصلّى» بل لفظه: «فكبر فصلينا معه» هكذا لفظه في

«الجامع»^(٣)، ولم يبين في هذه الرواية آية الصلاة.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٧٥)، ومسلم رقم (١٥٧/٦٠٥)، وأبو داود رقم (٢٣٥)، والنسائي رقم (٨٠٩)،

وأخرجه أحمد (٢/٢٣٧).

وهو حديث صحيح.

(٢) في «الجامع» (٧/٣١٤).

(٣) (٧/٣١٤) رقم (٥٣٥٥).

[السادس والثلاثون^(١)] حديث (أبي بكرة رضي الله عنه):

٣٦- وعن أبي بكرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَوَّمَأَ بِيَدِهِ أَنْ

مَكَانَكُمْ، ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَصَلَّى بِهِمْ»^(٢). [صحيح]

«أن رسول الله ﷺ في صلاة الفجر» عيّن ما أجّل في الأولى، ويحتمل أن هذه قصة أخرى.

وقوله: «دخل» يحتمل أنه أحرم بتكبير الإحرام، ويدل له ما في رواية في حديث أبي

هريرة^(٣) السابق: «فكبر ثم أومى إلى القوم أن اجلسوا»، وكذلك في رواية مالك^(٤): «كبر في

صلاته»، وفيه روايات بلفظ^(٥): «أنه كبر» ساقها ابن الأثير^(٦).

وترجم أبو داود^(٧) لحديث أبي هريرة: باب الجنب يصلي بالقوم وهو ناس.

وترجم البخاري^(٨): باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيّم.

فكل من الإئمة استنبط من الحديث ما جعله ترجمة.

وقول أبي داود: وصلّى، أي: دخل [٣٥٧ب] في صلاته.

(١) في «المخطوط» الخامس والثلاثون، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٢٣٣)، وابن حبان رقم (٢٢٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٩٧/٢)،

(٣/٩٤)، وابن خزيمة رقم (١٦٢٩).

وهو حديث صحيح.

(٣) تقدم نصه وتخرجه.

(٤) في «الموطأ» (١/٤٨ رقم ٧٩) وهو حديث صحيح لغيره.

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٢٣٤) وهو حديث صحيح.

(٦) في «الجامع» (٧/٣١٤-٣١٦).

(٧) في «السنن» (١/١٥٩ الباب رقم ٩٤).

(٨) في صحيحه (١/٣٨٣ الباب رقم ١٧ - مع الفتح).

- وفي رواية: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا». أخرجه أبو داود^(١).

[صحيح]

«وفي رواية» أي: لأبي بكرة.

قال في أولها: «فكبر» ثم قال في آخرها: «فلما قضى الصلاة قال: إنما أنا بشر، وإنني كنت

جنباً» فعلى هذه الرواية قوله: «فصلى» ظاهر أنه أتى بالصلاة كلها ومثله عبارة ابن الأثير^(٢).

«فأومى بيده أن مكانكم، ثم جاء من بيته ورأسه» أي: شعر رأسه.

«يقطر» بضم الطاء، يسيل من ماء غسله.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وبين رجال كل رواية في سنته.

[السابع والثلاثون]^(٣): حديث (سليمان بن يسار):

٣٧- وعن سليمان بن يسار: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ

بِالْجُرْفِ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ احْتِلَامًا. فَقَالَ: إِنَّا لَمَّا أَصَبْنَا الْوَدَّكَ لَأَنَّتِ الْعُرُوقُ. فَأَغْتَسَلَ وَغَسَلَ

الْاِحْتِلَامَ مِنْ ثَوْبِهِ، وَعَادَ لِصَلَاتِهِ^(٤). [موقوف ضعيف]

«أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى بالناس الصبح، ثم غدا» بعد صلاته.

«إلى أرضه بالجurf» تقدم ضبطها، وبيان مكانها من المدينة.

«فوجد في ثوبه احتلاماً» أي: منياً.

(١) في «السنن» (٢٣٤) وهو حديث صحيح.

(٢) في «الجامع» (٣١٦/٧).

(٣) في «المخطوط» السادس والثلاثون، وهو خطأ.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٤٩ رقم ٨٢) وهو أثر موقوف ضعيف.

«فقال: إنما أصابنا الودك» في «القاموس»^(١): الودك محركة الاسم. انتهى.

كأنه يريد عمر أنه وسع الله عليهم، فأكثروا من الدسم.

«لانت العروق» وبسبب لينها يخرج المني من غير معرفة الخارج منه به.

«فاغتسل» للجنابة.

«وغسل الاحتلام من ثوبه» إما لأنه يرى نجاسته أو لأنه للتنظيف.

«وعاد لصلاته» قال ابن الأثير^(٢): وفي رواية^(٣) بعد قوله: «احتلاماً» فقال: لقد ابتليت

بالاحتلام مذ وليت أمر الناس» كأنه شغل بأعمال الخلافة عن جماع أهله، فتوفر المني، فخرج في

النوم: «فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام، ثم صلى بعد أن طلعت الشمس». انتهى.

وهذه كلها رواية سليمان بن يسار.

- وفي رواية بعد قوله احتلاماً فقال: لَقَدْ ابْتَلَيْتُ بِالْاِحْتِلَامِ مُنْذُ وُلِّيتُ أَمْرَ النَّاسِ، فَاعْتَسَلَ

وَعَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِنَ الْاِحْتِلَامِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتِفَاعِ الضُّحَى مُتَمَكِّناً. أخرجه مالك^(٤).

[موقوف صحيح]

وقوله: «وفي رواية بعد قوله احتلاماً فقال: لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس،

فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام، ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكناً» يفهم منه أنها

من رواية سليمان بن يسار، وليس كذلك، فرواية سليمان^(٥) انتهت حيث ذكرنا.

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٢٣٥).

(٢) في «الجامع» (٣١٧/٧).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٩/١) رقم ٨١ وهو أثر موقوف ضعيف.

(٤) في «الموطأ» (٤٩/١) رقم ٨٠ من رواية زبيد بن الصلت. وهو أثر موقوف صحيح.

(٥) انظر: ما تقدم.

ثم قال ابن الأثير^(١): وفي رواية زبيد بن الصلت: خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف، فنظر فإذا هو قد احتلم وصلّى ولم يغتسل، قال: والله ما أراي إلاّ قد احتلمت وصليت وما اغتسلت، قال: فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه^(٢).

فإن قوله: «لقد ابتليت» إنما هي في رواية سليمان^(٣)، وقوله: «بعد الضحى متمكناً» من رواية زبيد^(٤) بن الصلت.

وأما عمر فلم يأمر من صلّى [٣٥٨ب] خلفه بالإعادة؛ لأن صلاتهم صحيحة خلفه مع نسيانه.

قوله: «أخرجه مالك».

الفصل الثاني: في غسل الحائض والنفساء

(الفصل الثاني)

من الستة الفصول التي في الباب الثامن:

في غسل الحائض والنفساء

«في» بيان «غسل الحائض» في «القاموس»^(٥): حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً، ومحاضاً فهي حائض وحائضة سال دمها.

(١) في «الجامع» (٣١٧/٧).

(٢) وتامة: ونضح ما لم ير، وأذن أرقام، ثم صلّى بعد ارتفاع الضحى متمكناً.

(٣) في «الموطأ» رقم (٨١) وفيه عن يسار بن يسار، أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً، فقال: لقد ابتليت بالاحتلام منذ وُلّيت أمر الناس، فاغتسل، وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام، ثم صلّى بعد أن طلعت الشمس. وهو أثر موقوف ضعيف.

(٤) في «الموطأ» (٨٠) تقدم نصه. وهو أثر موقوف صحيح.

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٨٢٦).

وغسل «النفساء» في «القاموس»^(١): النفاس بالكسر ولادة المرأة فإذا وضعت فهي نُفساء.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١ - عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ غُسْلِهَا مِنْ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، ثُمَّ قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِي بِهَا» فَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدِّمِّ. أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ^(٢)، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ. [صحيح]

«أن امرأة من الأنصار» سماها مسلم كما يأتي.

«سألت النبي ﷺ عن غسلها» أي: عن كيفية.

«من الحيض، فأمرها كيف تغتسل، ثم قال: «خذي فرصة» بالفاء المكسورة فراء ساكنة، فصاد مهملة.

«من مسك» وحكى ابن قتيبة^(٣) أنه بالقاف والضاد المعجمة أي: قطعة مأخوذ من القرض، وهو القطع.

وفي التوشيح: فرصة بكسر الفاء، وحكى ابن سيده^(٤) تثليثها، قطعة من صوف، أو قطن أو جلدة عليها صوف.

(١) «القاموس المحيط» (ص ٧٤٥).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣١٤)، ومسلم رقم (٣٣٢)، وأبو داود رقم (٣١٤)، (٣١٥)، والنسائي (١/١٣٦ -

١٣٧)، وابن ماجه رقم (٦٤٢).

وأخرجه أحمد (٦/٢٢٢)، والشافعي في «مسنده» رقم (١٤٣ - ترتيب).

وهو حديث صحيح.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤١٥).

(٤) في «المحكم» (٨/٣١١).

والمسك بكسر الميم، وقيل بفتحها أي: قطعة منه، قاله ابن قتيبة^(١) واحتج بأنهم كانوا في ضيق يمتنع معه أن يتهنؤا المسك مع غلاءه، وتبعه ابن بطال^(٢)، وفي «المشارك»^(٣) أن أكثر الروايات بالفتح.

ورجح النووي^(٤) الكسر وقال: إن قوله في الرواية الأخرى: «ممسكة» تدل عليه. قال ابن حجر^(٥): فيه نظر؛ لأن الخطابي^(٦) قال: يحتمل أن يكون قوله: «ممسكة» مأخوذة باليد، لكن يبقى^(٧) الكلام ظاهر الركافة؛ لأنه يصير هكذا: خذي قطعة مأخوذة. ويقوي رواية الكسر أن المقصود الطيب لما في رواية عبد الرزاق^(٨) من ذرية، واستبعاد ابن قتيبة امتهان المسك، ليس ببعيد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب. «فتطهري بها، قالت: كيف أتطهر بها»؛ لأن المعروف عنده التطهر بالماء. «قال: تطهري بها، قالت: كيف؟ قال: سبحان الله، تطهري: فاجتذبتها إلي، فقلت: تبعي بها أثر الدم» فإن قيل: كيف يكون الجواب بـ «خذي قطعة» بياناً للاغتسال، والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة؟

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤١٥).

(٢) في «شرحه لصحيح البخاري» (١/٤٣٩-٤٤٠).

(٣) (١/٦٣٢-٦٣٣).

(٤) في شرحه لـ «صحيح مسلم» (٤/١٣)، وانظر «المشارك» (١/٦٣٣).

(٥) في «فتح الباري» (١/٤١٥-٤١٦).

(٦) في «معالم السنن» (١/٢٢١).

(٧) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤١٦).

(٨) في «مصنفه» (١/٣١٤ رقم ١٢٠٧) عن عائشة: أنها كانت تأمر النساء إذا طهرن من الحيض أن يتبعن أثر الدم بالصفرة، يعني: بالخلوق أو الذريرة الصفراء.

وأجيب بأنه لم يكن السؤال عن نفس الاغتسال؛ لأنه معروف لكل أحد، بل [٣٥٩ب] كان لقدر زائد على ذلك، والظاهر أن هذا اللفظ اقتصار من بعض الرواة، وسيأتي حديث مسلم بتفصيل جوابه عليه السلام لها.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا الترمذي».

- وفي أخرى^(١): «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ عليه السلام اسْتَحْبَا فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ». وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

«وفي» رواية: «أخرى»: «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ عليه السلام اسْتَحْبَا وَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ» هذا لفظ الشيخين.

لكن بعد قوله: «بوجهه»: أو قال: «توضئي بها، فأخذتها فجذبتها فأخبرتها بما يريد النبي عليه السلام».

- ولمسلم^(٢) في أخرى: أَنَّ أَسْمَاءَ، وَهِيَ بِنْتُ شَكْلٍ رضي الله عنها: سَأَلَتِ النَّبِيَّ عليه السلام عَنِ غُسْلِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَهَا فَتَطْهَرُ، فَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ، فَتَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا الْمَاءَ فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شُتُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا». قَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي بِهَا». قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: كَأَنَّهَُا تَخْفِي ذَلِكَ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ، وَسَأَلَتْهُ عَنِ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «تَأْخُذُ مَاءً فَتَطْهَرُ، فَتُحَسِّنُ الطُّهُورَ، أَوْ تَبْلُغُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَذْلُكُهُ حَتَّى يَبْلُغَ شُتُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفَيِّضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: نِعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَعَقَّقْنَ فِي الدِّينِ.

[صحيح]

(١) أخرجه البخاري رقم (٣١٥)، ومسلم رقم (٣٣٢).

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٣٢/٦١).

«الفُرصة»^(١) بكسر الفاء: القطعة من صوف أو قطن أو غيره.

و«شئون الرأس»^(٢) مواصل فتائل القرون وملتهاها، والمراد إيصال الماء إلى منابت الشعر مبالغة في الغسل^(٣).

«ولسلم في» رواية: «أخرى».

«أن أسماء بنت شكل» بشين معجمة، وكاف مفتوحتين، وفي رواية أسماء، وهي التي في مسلم^(٤) في هذه الرواية، ولم يسم أباه.

«سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض، فقال: تأخذ» أي: لتأخذ.

«إحداكن ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهور فتصب» ولفظ «الجامع»^(٥): «ثم تصب».

«على رأسها، فتدلكه دلكاً شديداً حتى يبلغ» أي: الماء.

«شئون رأسها» أصول شعره.

«ثم تفيض عليها» على بدنها.

«الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة، فتطهر بها، قالت أسما: كيف أتطهر بها؟ قال: سبحان الله؟

تطهري بها، قالت عائشة ~~عليها السلام~~ كأنها» أي: عائشة.

«تخفي ذلك» أي: تخفي قولها.

«تتبعي بها أثر الدم، وسألته» أي: أسماء بنت شكل.

(١) تقدم شرحها.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية»: هي عظامه وطرائقه ومواصل قبائله، وهي: أربعة بعضها فوق بعض.

(٣) قاله ابن الأثير في غريب «الجامع» (٧/٣٢١).

(٤) في «صحيحه» رقم (٦١/٣٣٢).

(٥) (٧/٣١٨).

«عن غسل الجنابة، فقال: تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور أو» شك من الراوي.

«تبلغ الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه حتى يبلغ شؤون رأسها، ثم تفيض عليها

الماء».

اعلم أن هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ونسب السائلة أنها أسماء بنت شكل، هو غير ما

في «الجامع»^(١) فإنه ساق اللفظ هذا في جواب أسماء غير مسمى فيه أبوها.

ثم قال^(٢): وفي رواية: «دخلت أسماء بنت شكل على رسول الله ﷺ فقالت: كيف تغتسل

إحدانا إذا طهرت من الحيض...» وساق الحديث.

ولم يذكر فيه غسل الجنابة. انتهى.

فلو ترك المصنف نسبة أسماء إلى أبيها شكل لاستقام الكلام، لكنه خلط رواية برواية.

قال الحافظ ابن حجر^(٣): [٣٦٠ب] أنه لم يسم أباهـ أي: أسماء السائلة- في رواية.

وقال: قال الخطيب في «المبهمات»^(٤) أنها أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهملـ والنون

الأنصارية، التي يقال لها خطيبة النساء.

وتبعه ابن الجوزي في «التنقيح»^(٥) و«الدمياطي»^(٦)، وزادا: أن الذي وقع في مسلم

تصحيف؛ لأنه ليس في الأنصار، من يقال له شكل، وهو ردُّ للرواية الثانية بغير دليل، [وقد]^(٧)

(١) (٣١٨/٧).

(٢) في «الجامع» (٣١٩/٧).

(٣) في «الفتح» (٤١٥/١).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٤١٥/١)، وفي «التلخيص» (٢٥٢/١).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٤١٥/١).

(٦) ذكره الحافظ في «الفتح» (٤١٥/١).

(٧) في «المخطوط»: ولا، وما أثبتناه من «فتح الباري» (٤١٥/١).

يحتمل أن يكون (شكل) لقباً لا اسماً، والمشهور في [الجوامع] ^(١) والمسانيد في هذا الحديث، أسماء بنت شكل، كما في مسلم ^(٢)، أو أسماء بغير نسب، كما في أبي داود ^(٣). انتهى كلام الحافظ.

«قالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار، لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين» وفي رواية: «أن عائشة ذكرت نساء الأنصار، فأثنت عليهن، وقالت لهن معروفاً».

الثاني:

٢- وعن أمية [بنت] ^(٤) أبي الصلت، عن امرأة من بني غفار قد سهاها لي، قالت: فَأَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ، قَالَتْ: فَوَ اللَّهِ لَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاحَ، وَنَزَلَتْ عَنْ حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ، فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي، فَكَانَتْ أَوَّلَ حَيْضَةٍ حِضَّتْهَا، قَالَتْ فَتَقَبَّضْتُ إِلَى النَّاقَةِ وَاسْتَحْيَيْتُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بِي، وَرَأَى الدَّمَ. قَالَ: «مَالِكٌ لَعَلَّكَ تُفْسِتِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَحِي فِيهِ مِلْحًا، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيْبَةَ مِنَ الدَّمَ، ثُمَّ عُوْدِي لِمَرْكَبِكَ». قَالَتْ: فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ رَضَخٍ لَنَا مِنَ الْفَيْءِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَطَهَّرُ مِنْ حَيْضَةٍ إِلَّا جَعَلْتُ فِي طُهُورِهَا مِلْحًا، وَأَوْصَتْ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ فِي غُسْلِهَا حِينَ مَاتَتْ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥). [ضعيف]

«نفسيت» المرأة بضم النون وفتحها مع كسر الفاء: إذا ولدت، وبفتح النون فقط: إذا حاضت.

(١) في المخطوط: الجامع، وما أثبتناه من «الفتح» (٤١٥/١).

(٢) في «صحيحه» رقم (٣٣٢/٦١) و(٣٣٢/...)، وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» رقم (٣١٤)، وهو حديث صحيح.

(٤) في المخطوط: بن، والصواب ما أثبتناه من «التقريب» (٥٩٠/١) رقم ١٣، وسنن أبي داود.

(٥) في «السنن» رقم (٣١٣)، وهو حديث ضعيف.

(٦) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٧٧٧/٢). الفائق للزخشري (١١/٤).

«وَالرَّضْخُ»^(١) العطاء القليل.

«وَالْفَيْءُ»^(٢) ما يحصل للمسلمين من أموال الكفار وديارهم بغير قتال.

حديث: «أمية [بنت] أبي الصلت»^(٣) وفي «الجامع»^(٤): بنت^(٥) أبي الصلت وهو الصواب.

قال في «زوائد الجامع»^(٦): أنها تابعة، روت عن امرأة من بني غفار صحابية، ذكرها في غسل الحيض.

قال: وهذا من الأسماء التي اشترك فيها الذكر والأنثى، وهي وأبوها يُشبهان بأمية بن أبي الصلت، الشاعر الذي جاء ذكره في بعض الأحاديث الذي قال فيه النبي ﷺ: «كاد أن يسلم»^(٧). انتهى.

قلت: في سنن أبي داود: روايتين، فلطرشوشي من طريق المكناسي بن أبي الصلت ولغيره^(٨) بنت.

«عن امرأة من بني غفار قد سماها» ولا يضر جهالة اسمها؛ لأنها صحابية.

(١) تقدم معناها.

(٢) تقدم معناها مفصلاً.

(٣) في «المخطوط»: بن، والصواب ما أثبتناه من «التقريب» (١/ ٥٩٠ رقم ١٣)، وسنن أبي داود.

(٤) (٧/ ٣٢٢ رقم ٥٣٥٩).

(٥) انظر: «التقريب» (٢/ ٥٩٠ رقم ١٣)، قال ابن حجر: أمية بنت أبي الصلت، ويقال: آمنة، لا يعرف حالها، من الثالثة.

(٦) في «تتمة جامع الأصول» (١/ ١٩٠ - قسم التراجم).

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) أخرجها أبو داود في «السنن» رقم (٣١٣) عن سليمان بن سحيم عن أمية بنت أبي الصلت.

«قالت: أردفني رسول الله ﷺ على حقيبة رحله» في «النهاية»^(١): حقيبة الرجل، الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب، والوعاء الذي [يجمع]^(٢) فيه الرجل زاده.

«قال: فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ» أي: رحله. «فنزلت عن حقيبة رحله فإذا بها» أي: فيها.

«دم مني، فكانت أول حيضة حضتها، قالت: فتقبَّضت إلى الناقة» كأن المراد استترت بها.

«واستحييت، فلما رأى رسول الله ﷺ ما بي» من الحياء والتقبض.

«قال: لعلك نفست [٣٦١ب] بفتح النون وكسر الفاء، والنفاس يطلق على الحيض.

«قلت: نعم، قال: فأصلحي من نفسك» كأن المراد بأخذ ما تأخذه النساء من خرق المحيض.

«ثم خذي إناء من ماء، فاطرحي فيه ملحاً ثم اغسلي ما أصاب الحقيبة من الدم».

قلت: فيه مأخذ لمن يقول أنه يستعمل في غسل النجاسة المرئية [الحواد]^(٣)؛ لأن الملح منها.

قال الحافظ المنذري^(٤): قيل الملح مطعوم، وقد استعمل في تنقية الثوب، فيجوز على ذلك التدلك بالنخالة، ودقيق الباقلاء والبطيخ، ونحو ذلك ممَّا له قوة الجلاء.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤٠٢). وانظر: غريب الحديث للهرابي (٤/ ٢٩١).

(٢) في «المخطوط»: يجعل. وما أثبتناه من «النهاية».

(٣) كذا رسمت في المخطوط.

(٤) بل القائل الخطابي في معالم «السنن» (١/ ٢٢٠ - مع السنن).

حيث قال: فيه من الفقه أنه استعمل الملح في غسل الثياب وتنقيته من الدم، والملح مطعوم، فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالعسل إذا كان ثوباً من إبريم يفسده الصابون، وباخلل إذا أصابه الخبر ونحوه، ويجوز على هذا التدلك

وروي عن موسى بن عبد الأعلى قال: دخلت الحمام بمصر؟ فرأيت الشافعي يتدلك بالنخالة. انتهى.

«ثم عودي لمركبك» محل ركوبك.

«قالت: فلما فتح خبير رضح لنا من الفيء»، أعطاهم من الغنيمة، وكأنّ هذا كان في سفره إلى خير، وكان المرأة الغفارية ذات رحم منه، وأنه يجوز إرداف الأجنبية من خلف الراكب. «قالت» أي: أمية بنت أبي الصلت^(١)، أو ابن.

«وكانت» أي: المرأة الغفارية. «لا تطهر من حيضة إلا جعلت في طهورها» أي: في الماء الذي تطهر به. «ملحاً» امتثالاً لما أمرها به. «وأوصت به أن يجعل في غسلها» أي: في ماء غسلها. «حين مات».

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال المنذري^(٢): فيه محمد بن إسحاق، وفيه اختلاف.

الفصل الثالث: في غسل الجمعة والعيدين

(الفصل الثالث)

من الستة الفصول التي في الباب الثامن

في غسل الجمعة والعيدين

(فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ)

بالنخالة وغسل الأيدي بدقيق الباقي والبطيخ ونحو ذلك من الأشياء التي لها قوة الجلاء...، ثم ذكر قصة الشافعي.

وانظر: «مختصر السنن» (١/ ١٩٧).

(١) وهو الصواب، وانظر ما تقدم.

(٢) في «مختصر السنن» (١/ ١٩٧).

الأول: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

١- عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنَّْ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّباً إِنْ وَجَدَ». أخرجه السنة^(١) إلا الترمذي. [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: غسل الجمعة» استدلل به من قال الغسل لليوم، لإضافته إليه، وهو مذهب الظاهرية، حتى قال ابن حزم^(٢): لو اغتسل بعد صلاة الجمعة قبل غروب الشمس يوم الجمعة كان آتياً بالواجب، تعلقاً بإضافته إلى اليوم.

وأطال أبو محمد بن حزم في «المحلى»^(٣) القول في ذلك، وقد ردنا عليه في هوامش المحلى، بما يبين ضعف كلامه.

قال ابن دقيق العيد^(٤): لقد أبعد الظاهرية إبعاداً يكاد [٣٦٢ب] أن يكون مجزوماً ببطلانه، حيث لم يشترط تقدم الغسل على صلاة الجمعة، حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده.

(١) أخرجه البخاري رقم (٨٨٠)، ومسلم رقم (٨٤٦/٧)، وأحمد (٦٠/٣).

أمّا قوله: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم».

أخرجه أحمد (٦/٣)، والبخاري رقم (٨٧٩)، ومسلم رقم (٨٤٦/٥)، وأبو داود رقم (٣٤١)، والنسائي (٩٣/٣)، وابن ماجه رقم (١٠٨٩)، وأشار إليه الترمذي في «السنن» (٣٦٤/١)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٢٨٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١١٦/١)، والبيهقي (١٨٨/٣)، ومالك في «الموطأ» (١٠٢/١)، والشافعي (١٣٣/١) رقم ٣٩٤- ترتيب المسند، والدارمي (٣٦١/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٨/٨)، والبعوي في «شرح السنة» (١٦٠/١)، وابن خزيمة رقم (١٧٤٢)، والحميدي رقم (٧٣٦)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «المحلى» (٢٢/٢).

(٣) (٢٢/٢ - ٢٤).

(٤) في «إحكام الأحكام» (١١٠/٢).

قال الحافظ ابن حجر^(١): وقد حكى ابن عبد البر^(٢) الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة، ولا فعل ما أمر به.

واستدل القائل بأنّ الغسل للصلاة بما يأتي في الحديث السادس حديث ابن عباس وغيره. «واجب على كل محتلم» أي: بالغ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب^(٣)، فمن قال: أنه يخرج بلفظ: «محتلم» النساء؛ لأن الفروض تجب عليهن بالحيض، لا بالاحتلام، قد تعقب بأن الحيض في حقهن علامة البلوغ كالاحتلام.

وليس الاحتلام مختصاً بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب، وفي وجوبه عليهن خلاف، واستدل بقوله: «واجب» على فريضة غسل الجمعة، وقد حكاه ابن المنذر^(٤) عن أبي هريرة، وعمار بن ياسر وغيرهما، وهو قول الظاهرية^(٥)، ورواية عن أحمد^(٦).

وقد قال الشافعي في «الرسالة»^(٧): احتمل قوله: «واجب» متعين الظاهر منها أنه واجب فلا تجزي صلاة الجمعة إلا بالغسل، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة. واستدل لهذا الاحتمال الثاني: بقصة عثمان^(٨) مع عمر، قال: فلم يترك عثمان الصلاة ولم يأمره عمر بالخروج للغسل، دلّ على أنها علما أن الأمر بالغسل للاختيار.

(١) في «فتح الباري» (٢/ ٣٥٨).

(٢) «الاستذكار» (٥/ ٣٦ رقم ٥٧٣٨). «التمهيد» (١٤/ ٢٥١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٦١، ٣٨٢).

(٤) في «الأوسط» (٤/ ٤٣-٤٤).

(٥) «المحلى» (٢/ ٢٢).

(٦) «المغني» (٣/ ٢٢٤).

(٧) (١/ ١٣٦ - مع الأم).

(٨) سيأتي نصه وتخرجه.

وقال إسحاق بن راهويه^(١): أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل، لا على عدم الوجوب من جهة ترك عمر للخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان، وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، ولو كان ترك الغسل مباحاً لما فعل عمر ذلك، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت، إذ لو فعل لفاتته الجمعة، أو لكونه قد اغتسل؛ لأنه قد روي أنه كان لا يترك إضافة الماء على بدنه يوماً واحداً.

قال ابن دقيق العيد^(٢): ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة، وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، وقد [٣٦٣ب] أولوا صيغة الأمر على الندب، وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال: إكرامك عليّ واجب.

وهو تأويل ضعيف، إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً على هذا الظاهر. وأقوى ما عارضوا به حديث: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» ولا يعارض سنده هذه الأحاديث، فعول على المعارضة به كثير من المصنفين ووجه الدلالة فيه قوله: «فالغسل أفضل»، فإنه يقتضي اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل فيستلزم إجزاء الوضوء.

إلا أنه ذكر الحافظ ابن حجر^(٣): أن طرقه ضعيفة ولهم أدلة أخرى كلها مدخولة. «وأن يستن» بذلك أسنانه بالسواك.

«وأن يمس طيباً إن وجد» قال القرطبي^(٤): ظاهره وجوب الاستنان والطيب، لذكرهما بالعطف وتقدير الغسل واجب، والاستنان والطيب قال: وليسا بواجبين اتفاقاً.

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٢) في «إحكام الأحكام» (٢/ ١١٠ - ١١٢).

(٣) (٢/ ٣٦٢).

(٤) في «المفهم» (٢/ ٤٧٩ - ٤٨٠).

فدل على أن الغسل ليس بواجب إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد. انتهى.

وتعقبه ابن الجوزي^(١) بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف، على أن دعوى القرطبي الإجماع مردودة.

فقد روي سفيان بن عيينة في جامعه^(٢) عن أبي هريرة: «أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة» وإسناده صحيح، وقال بوجوبه بعض أهل الظاهر^(٣).

وعقد البخاري^(٤) ترجمة للطيب فقال: باب الطيب للجمعة.

قال في «الفتح»^(٥): لم يذكر حكمه لوقوع الاحتال.

وقوله: «إن وجد» متعلق بمس الطيب ويحتمل تعلقه به وبما قبله، ورواية مسلم^(٦): «ويمس من الطيب ما يقدر عليه» يؤيد الأول.

وفي رواية^(٧): «ولو من طيب المرأة» ويؤخذ من اقتصاره على المس، الأخذ بالتخفيف في ذلك.

وقوله: «ولو من طيب المرأة» وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه، وهو يكره استعماله للرجل فأباحه هنا لأجل عدم غيره، وهو يدل على تأكيد الأمر في ذلك.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/٣٦٢).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/٣٦٢).

(٣) انظر: «المحلى» (٢/٢٣).

(٤) في «صحيحه» (٢/٣٦٤ الباب رقم ٣- مع الفتح).

(٥) (٢/٣٦٤).

(٦) في «صحيحه» رقم (٥/٨٤٦).

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» رقم (٧/٨٤٦).

قوله: «أخرجه الستة إلا الترمذي».

الثاني: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ

الْجَنَابَةِ». أخرجه مالك^(١). [موقوف صحيح]

«أنه كان يقول: غسل الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة» أي: في صفاته

وشرائطه ووجوبه.

«أخرجه مالك» [٣٦٤ ب] موقوفاً.

الثالث: حديث (البراء رضي الله عنه):

٣- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا

يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِيَمْسَ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءَ لَهُ طَيِّبٌ». أخرجه الترمذي^(٢).

[ضعيف]

«قال: قال رسول الله ﷺ: حقاً أي: يحق حقاً.

«على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله» هذا من ما يدل

على وجوب الأمرين والمراد: إن لم يجد من طيبه.

«فإن لم يجد طيباً. «فالماء له طيب» باغتساله به، فيكون باغتساله قد أحرز سنة الطيب

وواجب الغسل.

قوله: (أخرجه الترمذي).

(١) في «الموطأ» (١/ ١٠١ رقم ٢)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٥٢٨)، وهو حديث ضعيف.

قلت: وقال^(١): حديث البراء حديث حسن.

الرابع:

٤- وعن ابن السَّبَّاق: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ؟ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِيدًا فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَالِكِ». أخرجه مالك^(٢). [ضعيف]

حديث: «ابن السَّبَّاق»^(٣) بمهملة وموحدة مشددة، المدني الثقفي اسمه عبيد، أبو سعيد، ثقة.

«أن رسول الله ﷺ قال: في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين إن هذا اليوم جعله الله عيداً للأسبوع، كما جعل عيدي العام.

«فاغتسلوا» ويؤخذ منه الاغتسال للعيد.

«ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه».

قوله: «أخرجه مالك».

قلت: وهو مرسل، لأن ابن السَّبَّاق تابعي.

الخامس: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما):

٥- وعن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما قالوا: بَيْنَا عُمَرُ رضي الله عنه يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا

دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: فَتَادَاهُ عُمَرُ: أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي شُغِلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي

(١) في «السنن» (٤٠٨/١).

(٢) في «الموطأ» (١/٦٥-٦٦ رقم ١١٣)، وهو ضعيف.

ووصله ابن ماجه رقم (١٠٩٨).

(٣) هو عبيد بن السَّبَّاق المدني الثقفي، أبو سعيد ثقة.

«التقريب» (١/٥٤٣ رقم ١٥٤٧).

حَتَّى سَمِعْتُ التَّائِذِينَ، فَلَمْ أَرِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْوُضُوءُ: أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا بِالْغُسْلِ». أخرجه الستة^(١) إلا النسائي. [صحيح]

«قالا: بينا» أصله بين فأشبع الفتحة وقد تبقى بلا إشباع، وقد يزداد فيها (ما) بينها. «عمر يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل» أي: المسجد.

«عثمان بن عفان» في رواية البخاري^(٢) عن ابن عمر: «إذ دخل رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المهاجرين الأولين».

قال ابن عبد البر^(٣): لا أعلم خلافاً أي: في أنه عثمان بن عفان، وقد سماه أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم^(٤) وبهذا يعرف أن تسميته من رواية أبي هريرة لا من رواية ابن عمر.

والمصنف قد جمع الروایتين، وابن الأثير ذكر^(٥) لفظ رواية ابن عمر فقال: «إذ دخل رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المهاجرين الأولين».

«فناداه عمر» أي: قال له: يا فلان.

«آية» بتشديد المثناة التحتية تأنيث أي [٣٦٥ب].

(١) أخرجه البخاري رقم (٨٧٨)، ومسلم رقم (٨٤٥ / ٣) من حديث ابن عمر.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٨٨٢)، ومسلم رقم (٨٤٥ / ٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أبو داود رقم (٣٤٠)، والترمذي رقم (٤٩٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في «صحيحه» رقم (٨٧٨)، وأخرجه مسلم رقم (٨٤٥ / ٣).

(٣) في «التمهيد» (٢٤٣ / ٥).

(٤) في «صحيحه» رقم (٨٤٥ / ٤).

(٥) في «الجامع» (٣٢٥ - ٣٢٦ / ٧).

«ساعة هذه» وهذا هو استفهام^(١) توبيخ وإنكار، كأنه يقول: لم تأخرت إلى هذه الساعة؟.

وورد التصريح بالإنكار في رواية^(٢) أبي هريرة: «لم تحتبسوا عن الصلاة».

ومراد عمر التلميح إلى ساعات التبكير التي ورد الترغيب فيها، وأنها إذا أنقضت طوت الملائكة الصحف.

«فقال عثمان: إني شُغلت اليوم» بضم أوله وقد بين شغله في رواية بقوله: «انقلبت من السوق».

«فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين» أي: الأذان بين يدي الخطيب.

«فلم أزد على أن توضأت» أي: لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء.

«فقال عمر: والوضوء أيضاً» قال الحافظ^(٣): في روايتنا بالنصب، أي: والوضوء أيضاً

اقتصرت عليه أو اخترته دون الغسل، وهو إنكار ثاني مضاف إلى الأول، والمعنى: ما اكتفيت بتأخير الوقت، وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل، واقتصرت على الوضوء.

«وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالغسل.

قوله: «أخرجه الستة، إلا النسائي».

- وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ

فَلْيَغْتَسِلْ»^(٤). [صحيح]

«وفي حديث أبي هريرة ألم تسمع» لفظ «الجامع»^(٥): «ألم تسمعوا».

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٣٥٩/٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في «فتح الباري» (٣٦٠/٢).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) (٣٢٦/٧) وكذلك أخرجه البخاري رقم (٨٨٢)، ومسلم رقم (٨٤٥/٤).

«رسول الله ﷺ يقول: إذا جاء أحدكم [الجمعة]^(١) فليغتسل» ظاهره أن الغسل بعقب المجيء؛ لأن الفاء للتعقيب، وليس ذلك المراد، بل المعنى والتقدير: «إذا أراد أحدكم» وقد جاء مصرحاً به عند مسلم^(٢) بلفظ: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل».

ثم الظاهر^(٣) أن المراد: إذا جاء أحدكم صلاة الجمعة؛ لأنه الذي ينسب إليه المجيء، لا أن المراد: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة كما قيل، وأنه يدل على أن الغسل لليوم، بل الأول هو الأظهر، وأن الغسل لمجيء الصلاة.

قال ابن دقيق العيد^(٤): في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة، واستدل به مالك^(٥) على أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور^(٦).

قالوا: يجزي من بعد [٣٦٦ ب] الفجر، ويدل له ما أخرجه بن أبي شية^(٧).

قال الحافظ^(٨): بإسناد صحيح، عن عبد الرحمن أبزي وهو صحابي: «أنه كان يغتسل يوم

الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل».

قلت: الغسل لا ينقضه إلا ما يوجبه.

(١) سقطت من (ب).

(٢) في صحيحه رقم (٨٤٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٥٧).

(٤) في «إحكام الأحكام» (٢/ ١٠٩-١١٠).

(٥) انظر: «بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير» (٢/ ٣٣١).

(٦) «فتح الباري» (٢/ ٣٦٣).

(٧) في «مصنفه» (٢/ ٩٩).

(٨) في «فتح الباري» (٢/ ٣٥٨).

السادس: حديث (عكرمة).

٦- وعن عكرمة قال: جاء ناسٌ من أهل العراق إلى ابن عباس رضي الله عنه، فقالوا: أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأخبركم كيف بدأ الغسل؟ كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف، حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: «أيها الناس؟ إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه». قال ابن عباس: ثم جاء الله تعالى بالخير ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل ووسّع مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق. أخرجه الشيخان^(١) وأبو داود^(٢)، وهذا لفظه. [صحيح]

«قال: جاء ناس» في «الجامع»^(٣): «من أهل العراق».

«إلى ابن عباس رضي الله عنه فقالوا: أترى الغسل يوم الجمعة واجباً، قال: لا» أي: لا يجب.

«لكنه أطهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب» هذا رأيه.

ثم استدل على عدم الوجوب بقوله:

«وسأخبركم عن بدء الغسل» أي: عن بداية شرعيته ووجوبها.

«كان الناس» من الصحابة. «مجهودين» من الجهد الحاجة.

«يلبسون الصوف ويعملون» حرفهم من زراعة وغيرها، وفي «الجامع»: «على ظهورهم».

(١) البخاري رقم (٨٨٤)، (٨٨٥)، ومسلم رقم ٨٤٨.

(٢) في «السنن» رقم (٣٤٠) وهو حديث صحيح.

أخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٠١-١٠٢)، والترمذي رقم (٤٩٤-٤٩٥).

(٣) (٧/٣٢٦) رقم (٥٣٦٦).

«وكان مسجدهم» الذي هو مسجد رسول الله ﷺ.

«ضيقاً مقارب السقف»، قريبه ولفظ «الجامع»^(١): «متقارب».

«إنما هو عريش فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف، حتى

ثارت منهم رياح كريهة آذى بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: يا أيها

الناس إذا كان هذا اليوم» أي: إذا وجد.

«فاغتسلوا وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه» وهذا ورد بصيغة الأمر الدالة

على الوجوب، لكن ابن عباس جعل السبب قرينة على عدم الإيجاب فلذا قال:

«ثم جاء الله بالخير» حين فتحت البلاد، واتسعت الغنائم.

«ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل» بأن تولّوها عبيد هم وأجراؤهم.

«ووسع مسجدهم» بعد وفاته ﷺ.

«وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق» فالقول: بعدم الوجوب، رأي

ابن عباس استنبطه مما [٣٦٧ب] ذكر.

ورد كلامه بأنه لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب، كما في الرمل في الحج عند الطواف

ونحوه.

قوله: «أخرجه أبو داود، وهذا لفظه».

- ولفظ الشيخين^(٢) عن طاوس قال: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«اغْتَسَلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا، وَأَصْبِيُوا مِنَ الطَّيِّبِ». فَقَالَ ابْنُ

عَبَّاسٍ: أَمَّا الْغُسْلُ فَتَعَمَّ، وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَدْرِي. [صحيح]

(١) (٣٢٦/٧) والذي في نخستنا مقارب.

(٢) البخاري في صحيحه رقم (٨٨٤، ٨٨٥)، ومسلم رقم (٨٤٨).

«ولفظ الشيخين عن طاوس قال: قلت: لابن عباس: ذكروا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: واغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم» تخصيص بعد التعميم.

«وإن لم تكونوا جنباً» قال في «الفتح»^(١): معناه اغتسلوا يوم الجمعة، إن كنتم جنباً للجنابة وإن لم تكونوا جنباً، فللجمعة وأخذ منه، أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجزي عن الجمعة سواء نواه عن الجمعة أم لا.

قال^(٢): وفي الاستدلال به على ذلك بعد.

«وأصيبوا من الطيب، قال ابن عباس أما الغسل فنعم» أي: أمر به.

«وأما الطيب فلا أدري» هذا قد عارضه لفظ حديث أبي داود^(٣) عنه الذي تقدم: «وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه».

فقوله: «لا أدري» يحمل على أحد أمرين، إما أنه نسي أو أنه لم يكن قد روى له الحديث ثم عرفه.

السابع: حديث (سمرة بن جندب):

٧- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». أخرجه أصحاب السنن^(٤). [حسن بمجموع طرقه]

(١) (١/٣٧٣).

(٢) الحافظ في «الفتح» (٢/٣٧٣).

(٣) من حديث عبيد بن السباق. وقد تقدم.

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٣٥٤)، والترمذي رقم (٤٩٧)، والنسائي (٣/٩٤)، ولم يخرج ابن ماجه من حديث سمرة بل أخرجه من حديث أنس رقم (١٠٩٠)، وأخرجه أحمد (٨/٥، ١١، ١٦، ٢٢)، وابن خزيمة رقم (١٧٥٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١١٩)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٢٨٥)، والبيهقي

قوله: «فبها ونعمت»^(١) أي: فبهذه الخصلة، يعني الوضوء ينال الفضل. وقيل: فبالسنة أخذ ونعمت السنة هذه.

«أن رسول الله ﷺ قال: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» أي: فبالسنة أو بالرخصة أخذ، ونعمت تلك الخلة التي أخذ بها.

«ومن اغتسل يوم الجمعة فالغسل أفضل» هو دليل من قال بعدم وجوب غسل الجمعة وتقدم الكلام، وأن إسناده هذا لا يقاوم إسناده حديث الإيجاب.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): لحديث سمرة هذا علتان؛ إحداهما: أنه من عننة الحسن والأخرى: أنه اختلف عليه فيه.

قال: وأخرجه ابن ماجه^(٣) من حديث أنس.

(٣/ ١٩٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ١٦٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٢)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٩٩).

وقال الترمذي: حديث حسن.

قلت: فيه عننة الحسن، ولكن له شواهد تقويه من حديث أنس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر، وعبد الرحمن بن سمرة، وابن عباس. انظرها في «نصب الراية» (١/ ٩١-٩٣).

وخلاصة القول: أن الحديث حسن بمجموع طرقه.

(١) قال الأزهرى: «فبها ونعمت» معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة، قاله الأصمعي، وحكاه الخطابي أيضاً، وقال: «إنها» ظهرت تاء التأنيث لإضمار السنة، وقال غيره: ونعمت الخصلة، وقال أبو حامد الشاركي: ونعمت الرخصة، قال: لأن السنة الغسل، وقال بعضهم: معناه فبالفريضة أخذ، ونعمت الفريضة. «التلخيص» (٢/ ١٣٥)، و«معالم السنن» (١/ ٢٥١-مع السنن).

(٢) في «الفتح» (٢/ ٣٦٢).

(٣) في «السنن» رقم (١٠٩١) بسند ضعيف.

والطبراني^(١) من حديث عبد الرحمن بن سمرة، والبزار^(٢) من حديث أبي سعيد، وابن عدي^(٣) من حديث جابر، وكلها ضعيفة، انتهى.

الثامن: حديث (يحيى بن سعيد):

٨- وعن يحيى بن سعيد: أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ

لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبِي مِهْنَتِهِ». أخرجه مالك^(٤). [صحيح لغيره]

«المهنة» بفتح الميم وسكون الهاء: العمل والخدمة. ورُوي بكسر الميم.

«أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه [٣٦٨ب] وآله وسلم قال: ما على أحدكم» أيها

الحاضرون الجمعة.

«لو اتخذ ثوبين لجمعته» لصلاتها. «غير ثوبي مهنته» فسرها المصنف.

وقوله: «ما عليه لو اتخذ» يدل على ندبية ذلك، وبُوب البخاري^(٥): باب يلبس أحسن ما

يجد، وسرد في «الفتح»^(٦) أحاديث دالة على ذلك.

(١) في «الأوسط» رقم (٤٥٢٥).

(٢) «مختصر زوائد البزار» (١/ ٢٩٠ رقم ٤٣٩).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/ ٣٦٢).

(٤) في «الموطأ» (١/ ١١٠ رقم ١٧) وهو حديث حسن لغيره.

ووصله أبو داود عن عبد الله بن سلام في «السنن» رقم (١٠٧٨)، وابن ماجه رقم (١٠٩٥).

وهو حديث صحيح.

ووصله ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٥/ ٢٤) ط: ابن تيمية.

وأخرجه ابن ماجه رقم (١٠٩٦)، وابن خزيمة رقم (١٧٦٥)، وابن حبان في صحيحه رقم (٥٦٨ - موارد).

وهو حديث صحيح.

(٥) في صحيحه (٢/ ٣٧٣) الباب رقم ٧ - مع «الفتح».

(٦) (٢/ ٣٧٤).

قوله: (أخرجه مالك).

قلت: هو بلاغ ومنقطع.

التاسع: حديث (نافع):

٩- وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما: كَانَ لَا يَرُوحُ إِلَى الْجُمُعَةِ إِلَّا أَدَّهْنَ وَتَطَيَّبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

حَرَامًا^(١). [موقوف صحيح]

«أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يروح إلى الجمعة إلا أدهن وتطيب» ترجم البخاري^(٢): باب

الدهن للجمعة وذكر حديث^(٣): «يَدَّهْن».

قالوا: المراد إزالة شعث الشعر به، وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة، وترجم^(٤) للطيب

يوم الجمعة، فقال: باب الطيب للجمعة ثم ذكر حديث^(٥) أبي سعيد: «وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ»،

وبه يعرف أن ابن عمر أخذ بالسنة.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١١٠) وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) في صحيحه (٢/ ٣٧٠ الباب رقم ٦ - مع الفتح).

(٣) رقم (٨٨٣)، وطرفه رقم (٩١٠) عن سلمان الفارسي، قال النبي ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ

مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدَّهْنُ مِنْ دَهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يَصِلُ مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ

يَنْصُتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى.

(٤) أي: البخاري في صحيحه (٢/ ٣٦٤ الباب رقم ٣ - مع الفتح).

(٥) رقم (٨٨٠) عن أبي سعيد قال: «أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَالَ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ

يَسْتَنْ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ».

العاشر: حديث (ابن عمر رضي الله عنه):

١٠- وعن ابن عمر رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ إِلَى الْمَصَلِّ^(١).

[موقوف صحيح]

«أنه كان يغتسل يوم الفطر» أي: يوم عيد الفطر.

«قبل أن يغدو» للصلاة.

«إلى المصلى» يأتي أنه أخرجه مالك^(٢) موقوفاً، ولم يرد^(٣) مرفوعاً في غسل العيدين، إلا ما

ورد عن ابن عباس، والفاكه بن سعيد: «أن النبي ﷺ كان يغتسل للعيدين».

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٧٧ رقم ٢) وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) في «الموطأ» (١/١٧٧ رقم ٢) وهو أثر موقوف صحيح.

(٣) واعلم أنه لم يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب حديث مرفوع.

أما الأحاديث الواردة فهي أربعة ضعيفة، من حديث ابن عباس، والفاكه بن سعد، وأبي هريرة، وراو مجهول.

١- أما حديث ابن عباس، فقد أخرجه ابن ماجه رقم (١٣١٥) عنه قال: كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى.

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١/٤٣١): «هذا إسناد ضعيف لضعف جبارة وكذلك حجاج ومع ضعفه، قال فيه العقيلي: روى عن ميمون بن مهران أحاديث لا يتابع عليها.

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٧٨) من طريق ابن ماجه. قال ابن عدي في «الكامل» (٢/٦٤٦): رواياته ليست بالمستقيمة» اهـ.

وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٢/١٩٨) من حديث ابن عباس، قال: «كنا نأكل ونشرب ونغتسل ثم نخرج إلى المصلى».

وهو حديث ضعيف جداً.

٢- وأما حديث الفاكه بن سعد، فقد أخرجه ابن ماجه رقم (١٣١٦)، وأحمد (٧٨/٤)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٨ رقم ٨٢٨) عنه وكانت له صحبة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام.

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١/٤٣١): هذا إسناد ضعيف، فيه يوسف بن خالد قال فيه ابن معين: كذاب خبيث زنديق، قلت: وكذبه غير واحد، وقال ابن حبان كان يضع الحديث» اهـ. وهو حديث موضوع.

٣- وأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» رقم (٥٧٨٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان، وغدا بغسل إلى المصل، وختمه بصدقه رجع مغفوراً له». وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/١٩٨) وقال: «وفيه نصر بن حماد وهو متروك».

٤- وأما حديث المجهول فهو من رواية محمد بن عبيد الله عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ اغتسل للعديد. أخرجه البزار في «مسنده» (رقم: ٦٤٨ - كشف).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/١٩٨) وقال: رواه البزار، ومندل فيه كلام، ومحمد هذا ومن فوقه لا أعرفهم، وهو حديث ضعيف جداً.

ثالثاً: لم يرد في التهنئة في العيد سنة مرفوعة أو موقوفة ثابتة:

أما الأحاديث الواردة فهي ضعيفة، من حديث واثلة بن الأسقع، وعبادة بن الصامت.

١- أما حديث واثلة بن الأسقع، فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٧٤) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣١٩).

من طريق محمد بن إبراهيم الشامي، حدثنا بقية، عن ثور عن خالد بن معدان عنه قال: لقيت النبي ﷺ في يوم عيد فقلت: يا رسول الله، تقبل الله منا ومنك، قال: «نعم تقبل الله منا ومنك» قال ابن عدي: وهذا منكراً لا أعلم يرويه عن بقية غير محمد بن إبراهيم هذا.

وقال البيهقي: قد رأيته بإسناد آخر عن بقية موقوفاً غير مرفوع ولا أراه محفوظاً.

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

أخرج حديث^(١) ابن عباس ابن ماجه، وحديث الفاكه البزار والبعوي، وابن قانع وعبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» وإسنادهما ضعيفان.

وهو عند البزار^(٢) بإسناد ضعيف من حديث أبي رافع^(٣)، وقال البزار: لا أحفظ في اغتسال العيدين حديثاً صحيحاً.

والمصنف وابن الأثير^(٤) لم ترجع له كما ترى.

٢- وأما حديث عبادة بن الصامت، فقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٢٠) من طريق عبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي، عن أبيه، عن مكحول، عنه، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الناس في العيدين: «تقبل الله منا ومنكم» قال: «ذلك فعل أهل الكتابين، وكرهه».

قال البيهقي: عبد الخالق بن زيد منكر الحديث قاله البخاري.

وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

قال ابن الترمذاني في «الجوهر النقي» وهو بذيل «السنن الكبرى» (٣/ ٣١٩ - ٣٢٠): «في هذا الباب حديث جيد أغفله البيهقي، وهو حديث محمد بن زياد، قال: كنت مع أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا رجعوا يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنكم».

قال أحمد بن حنبل: «إسناده إسناد جيد» اهـ.

(١) انظر: «التعليقة المتقدمة».

(٢) في «مختصر الزوائد» للبزار (١/ ٢٩٨ - ٢٩٩ رقم ٤٥٦) وفيه مندل؛ ضعفه أحمد والدارقطني. وفيه محمد بن عبد الله منكر الحديث، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً. وقال ابن القطان: حال مندل أحسن من حال محمد هذا.

(٣) ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/ ١٦٢).

(٤) في «جامع الأصول» (٧/ ٣٣١)، ولم يترجم له في هذا الباب.

الحادي عشر: حديث (جابر رضي الله عنه):

١١- وعن جابر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ

غُسْلُ يَوْمٍ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»^(١). أخرج الثلاثة مالك. [موقوف صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ على كل رجل مسلم» يجب، وخرجت المرأة بالمفهوم.

«في كل سبعة أيام غسل يوم» أطلقه ثم عينه بقوله:

«يوم الجمعة» وهو بدل بعض من كل.

قوله: «أخرج الثلاثة مالك».

وهذا آخر [٣٦٩ب] الجزء الثامن عشر من ثلاثين جزءاً من التيسير.

الفصل الرابع: في غسل الميت والغسل منه

(الفصل الرابع) من فصول باب الغسل

في غسل الميت والغسل منه

(في) بيان «غُسْلَ الْمَيِّتِ وَالْغُسْلَ مِنْهُ» أي: من غسله.

الأول:

١- عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ تُؤَفِّيتُ ابْنَتَهُ

فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ

كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَادْنَيْي». فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَانَهُ، فَأَعْطَانَا حِفْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْتَهَا إِيَّاهُ: يَغْنِي

إِزَارَهُ»^(٢). [صحيح]

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٧٧ رقم ٢)، وهو أثر موقوف صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤٠٧)، والبخاري رقم (١٢٥٤)، ومسلم رقم (٩٣٩/ ٣٦)، وأبو داود رقم (٣١٤٢)،

والترمذي رقم (٩٩٠)، والنسائي رقم (١٨٨١)، وابن ماجه رقم (١٤٥٩) وهو حديث صحيح.

وزعم ابن سيرين^(١)، أن الإشعار، ألففنها فيه، وكذلك كان ابن سيرين يأمر المرأة أن تشعر ولا تؤزر.

حديث: «أم عطية»^(٢) تقدم أن اسمها نسيبة، بضم النون وقيل: بفتحها، بزنة جهينة من فاضلات الصحابيات «الأنصارية».

«قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته» هي زينب على المشهور، وكانت وفاتها سنة ثمان، وقيل^(٣): «هي هنا أم كلثوم».

الأولة: زوجة أبي العاص بن الربيع، والثانية: زوجة عثمان، إلا أنه ثبت في صحيح البخاري أنها زينب.

«فقال: اغسلنها ثلاثاً» أي: مرات. «أو خمساً» ليكون وترأ. أو أكثر من ذلك» ولا تفعله إلا وترأ.

«إن رأيتهن ذلك» ظاهره أنه عائد إلى رأيهن في كل ذلك المذكور، ويحتمل أنه قيد للأكثر من الخمس^(٤).

(١) نظر: «فتح الباري» (٣/ ١٣٣)، و«المفهم» (٢/ ٥٩٤).

قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٣٣): والقائل في هذه الرواية: «وزعم» هو أيوب، وذكر ابن بطلال - في «شرحه لصحيح البخاري» (٣/ ٢٥٥) - أنه ابن سيرين، والأول أولى، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال: «قلت: لأيوب قوله أشعرنها تؤزر به، قال: ما أراه إلا قال: ألففنها فيه».

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٤/ ٥٠٢).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٢٨): فيمكن ترجيح أنها أم كلثوم بمجيئه من طرق متعددة، ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها جميعاً، فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات.

وانظر: «المبهمات» لابن بشكوال (١/ ٧١-٧٣ - رقم الجزء ٦).

(٤) انظر: «المغني» (٣/ ٣٧٨-٣٧٩)، «الأوسط» (٥/ ٣٣٣)، «التمهيد» (٦/ ١٩١).

«بهاء» متعلق بـ «اغسلن».

«وسدر» يخضب بالماء أو يذر على بدن الميت، فإنه يصدق عليه أنه غسل به.

«واجعلن في الآخرة» من الغسلات. «كافوراً» عوض الصدر أو معه. «فيذا فرغتن» من

الغسل. «فأذني» أعلمني.

«فلما فرغنا أذناه» أعلمناه.

«فأعطانا حقوه»^(١) بكسر الحاء المهملة وفتحها، تطلق على الإزار مجازاً، وأصله معقد

الإزار.

«فقال: أشعرنها إياه» أي: اجعلنه شعاراً، والشعار: الثوب الذي يلي الجسد، فلا يكون بينه

وبين جسدها شيء، والظاهر أنه أراد تبركها به.

قوله: «يعني إزاره» هو تفسير للحقوة.

قوله: «وزعم ابن سيرين أن الأشعار معناه ألفتها فيه» كأنه يريد: ألفتن بدنها فيه، فيكون

شعاراً، أي: ثوباً على جسدها، فهو كتفسير غيره.

إلا أن قوله: «ولذلك كان ابن سيرين يأمر المرأة أن تشعر ولا تؤزر» فهم أنه لم يرد ابن

سيرين مجرد الشعار، بل نهى عن وزره المرأة.

- وفي أخرى^(٢): «اغسلنّها وثراً ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعا، أو أكثر من ذلك، وأبدأن

بميامنّها ومواضع الوضوء منها»، وفيها قالت أم عطية إئمن جعلن رأس بنت النبي ﷺ ثلاثة

قروين، نقضته ثم غسلته، ثم جعلته ثلاثة قروين. [صحيح]

قال سفيان: ناصيتها وقرنيها.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤٠٨/١)، «فتح الباري» (١٢٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٢٥٩)، ومسلم في صحيحه رقم (٩٣٩).

قوله [٣٧٠ ب]: «وفي» رواية: «أخرى» هذه الرواية روتها حفصة عن أم عطية، والأولى من رواية محمد بن سيرين، صرح به ابن الأثير^(١).

قوله: «اغسلنها وتراً ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً، أو أكثر من ذلك»، زاد ابن الأثير^(٢): «إن رأيتن ذلك» كما في الرواية الأولى.

«وابدأن بميامنها» أيمن أعضائها، وكأن المراد بعد غسل ما هو من نجاسة في بدنها.
«ومواضع الوضوء منها» وكأن المراد البداية بها، كما في غسل الجنابة ونحوها، ثم بميامن الأعضاء، والواو لا تقتضي الترتيب فيها، ولفظ: «منها» ليس في لفظ رواية «الجامع».
«وفيها» أي: هذه الرواية.

«قالت أم عطية: إنهنَّ» أي: الغاسلات.
«جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون» وهذا ليس عن أمره ﷺ، وكأنه كان ذلك أسلوب غسلهن الميتة من النساء أي: في صدر الإسلام، ولا أدري هل كان يغسل في الجاهلية من مات منهن؟

ثم بينت أن ذلك بعد نقضه وغسله، بقولها: «نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون، قال سفيان» ابن عيينة، أو الثوري، مفسراً الثلاثة القرون بقوله:
«ناصيتها» وهو الشعر المقبل على الجبهة.
«وقرنيتها» أي: أيمن شعر رأسها وأيسره.

(١) في «الجامع» (٧/ ٣٣٢).

(٢) في «الجامع» (٧/ ٣٣٣).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ١٩١): لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع، وصرح بأنها مكروهة، أحد في «المغني» (٣/ ٣٧٨-٣٧٩)، والماوردي في «الحاوي» (٣/ ١١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٣٣).

وفي «النهاية»^(١): كل ظفيرة من ظفائر الشعر قرن.

- وفي أخرى: فَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا. أخرجه الستة^(٢)، وهذا لفظ

الشيخين. [صحيح]

«وفي» رواية: «أخرى» عن أم عطية.

«فظفرنا شعرها ثلاثة قرون، وألقيناها» أي: الثلاثة.

«خلفها» وكأنه ﷺ علم بذلك فأقره.

قوله: «أخرجه الستة، وهذا لفظ الشيخين».

الثاني:

٢- وعن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها قالت: تُوِّي ابني فَجَزَعْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِلَّذِي يَغْسِلُهُ،

لَا تَغْسِلْ ابْنِي بِالماءِ البَارِدِ فَيَقْتُلُهُ، فَاَنْطَلَقَ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِهَا،

فَتَبَسَّمَ؟ ثُمَّ قَالَ: «مَا قَالَتْ، طَالَ عُمُرُهَا؟ فَلَا أَعْلَمُ امْرَأَةً عَمَّرَتْ مَا عَمَّرْتَ». أخرجه النسائي^(٣).

[إسناده ضعيف]

حديث: «أم قيس^(٤) بنت محصن» اسمها آمنة، هي أخت عكاشة بن محصن.

«قالت: توفي ابني، فجزعت عليه، فقلت للذي يغسله، لا تغسل ابني بالماء البارد فيقتله»

هذا من شدة جزعها وشفقتها.

«فانطلق عكاشة بن محصن إلى [٣٧١ب] رسول الله ﷺ فأخبره بقولها، فتبسم» من

قولها: فيقتله.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٤٠)، وانظر: «الفائق» للزمخشري (٣/ ١٧٤).

(٢) تقدم تخريجه وهو حديث صحيح.

(٣) في «السنن» (٤/ ٢٩ رقم ١٨٨٢) بإسناد ضعيف.

(٤) انظر: «الاستيعاب» رقم (٣٥٦٢).

«ثم قال: ما قالت» كأنه أراد الاستفهام، أو تقرير ما قاله عكاشة.

«طال عمرها» خبر مراد به الدعاء. «فلا نعلم» كأنه من قول عكاشة.

«امرأة عَمَّرت» أي: طال عمرها.

«ما عَمَّرت» وكأنه أخذ من تقريره عليه السلام أنه يحسن الغسل للميت بالماء غير البارد.

قوله: «أخرجه النسائي».

الثالث: حديث (أبي هريرة رضي عنه):

٣- وعن أبي هريرة رضي عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ». أخرجه

أبو داود^(١)، والترمذي^(٢). [صحيح]

(١) في «السنن» (٣١٦١، ٣١٦٢).

(٢) في «السنن» رقم (٩٣٣).

وأخرجه أحمد (٢/ ٢٨٠، ٤٣٣، ٤٥٤، ٤٧٢)، وابن ماجه رقم (١٤٦٣)، والبيهقي (١/ ٣٠١)، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف.

قال البيهقي: «مختلف في عدالته، كان مالك بن أنس يجرحه».

«الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤١٨)، و«الكامل» (٤/ ١٣٧٣)، «الميزان» (٢/ ٣٠٢-٣٠٤)، وأخرجه ابن حبان في

صحيحه رقم (١١٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٠١-٣٠٣)، وقال: والصحيح أنه موقوف، وقال

البخاري: الأشبه موقوف.

وأخرجه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة.

قال الحافظ في «التخليص» (١/ ١٣٦): رواه البزار، من رواية العلاء، عن أبيه، ومن رواية محمد بن عبد الرحمن

بن ثوبان، ومن رواية أبي بحر البكرائي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، كلهم عن أبي هريرة.

وقال علي بن المدني وأحمد بن حنبل: لا يصح في الباب شيء، وهكذا قال الذهبي فيها حكاه الحاكم في تاريخه:

ليس فيها غسل متياً فليغتسل، حديث صحيح.

وقال الذهبي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، ولو ثبت للزمنا استعماله.

وزاد^(١): «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيْتَوْضًا».

«أن رسول الله ﷺ قال: من غسل الميت فليغتسل» ظاهره الإيجاب، وهو قول الشافعي^(٢) فيما قيل لهذا الأمر.

وأجيب عنه بأنه صرفه عن الوجوب إلى الندب حديث: «إن ميتكم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم» أخرجه البيهقي^(٣) من حديث ابن عباس، وهو وإن ضعفه البيهقي فقد حسن ابن حجر^(٤) إسناده.

وفي حمله على الندب جمعاً بين الحديثين، أو يقال: أريد به غسل الأيدي، وأنه بين المراد من إيجاب الغسل، فيكون هو الواجب.
قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».
قلت: وصححه ابن حبان^(٥)، وحسنه الترمذي^(٦).

وقال المنذر: ليس في الباب حديث يثبت.

انظر: «علل الترمذي الكبير» (ص ١٤٣)، «الأوسط» (٥/ ٣٥١)، «التلخيص» (١/ ١٣٦-١٣٧).
(١) في «السنن» رقم (٩٣٣).

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٥/ ١٤٤).

(٣) في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٩٨)، وقال البيهقي: هذا ضعيف، والحمل فيه على أبي شيبة.

قال ابن حجر: أبو شيبة، هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة، احتج به النسائي، ووثقه الناس، ومن فوقه احتج بهم البخاري، وأبو العباس الهمداني هو ابن عقدة حافظ كبير، إنها تكلموا فيه بسبب المذهب والأمور أخرى، ولم يضعفه بسبب المتون أصلاً، فالإسناد حسن، «التلخيص» (١/ ١٣٨).

(٤) في «التلخيص» رقم (١/ ١٣٨).

(٥) في صحيحه رقم (٣/ ٤٣٦).

(٦) في «السنن» (٣/ ٢٧٣).

«وزاد: ومن حملة فليتوضأ» الظاهر أن المراد من باشر حمل بدنه وهو مجرد، لا من حملة على نعشه مشيعاً له.

وفي المنتقى^(١): قال أبو داود^(٢): هذا منسوخ، وقال بعضهم: معناه من أردا حملة ومتابعته فليتوضأ من أجل الصلاة عليه. انتهى.

قال الترمذي^(٣): قد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل الميت فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء. وقال مالك^(٤) بن أنس: المستحب الغسل من غسل الميت، ولا أدري ذلك واجباً. وهكذا قال الشافعي^(٥).

وقال أحمد^(٦): من غسل ميتاً أرجوا أن لا يجب عليه الغسل فأما الوضوء فأقل ما قيل فيه. وقال إسحاق^(٧): لا بد من الوضوء، وقد روي [٣٧٢ب] عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ. انتهى.

(١) رقم (٣١٧/٩) بتحقيقي.

(٢) في «السنن» (٥١٢/٣-٥١٣) وتام كلامه: (وسمعت أحمد بن حنبل -وسئل عن الغسل من غسل الميت- فقال: يميزه الوضوء).

(٣) في «السنن» (٢٧٣/٣).

(٤) انظر: «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (٥٦٩/١).

(٥) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١٤٤/٥)، و«الأوسط» (٣٥١/٥).

(٦) انظر: «المغني» (٢٥٦/١).

(٧) انظر: «المغني» (٢٥٦/١).

الرابع:

٤- وعن ناجية بن كعب: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ، ثُمَّ لَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي»، فَوَارَيْتُهُ فَأَتَيْتُهُ فَأَمَرَنِي فَأَغْتَسَلْتُ، فَدَعَا لِي. أخرجه أبو داود^(١) والنسائي^(٢). [صحيح]

«المؤارة» الستر، وأراد به الدفن.

«ناجية» بالجيم والمثناة التحتية، «ابن كعب» تابعي.

«أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ» أي: ادفنه.

«ثُمَّ لَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي، فَوَارَيْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَأَمَرَنِي فَأَغْتَسَلْتُ» هذا في الغسل من مؤارة الميت، ولم يتقدم الغسل إلا من غسله في «الترجمة».

قلت: إلا أنه قد روي في الحديث زيادة أنه قال: «انطلق فاغسله، فواره» وهذه الزيادة قال الحافظ ابن حجر^(٣): أنها من الغيلانيات، فإن ثبتت الزيادة، وافق الإتيان به هنا، فمن ثم قيل بهذا الحديث زيد في «الترجمة»، ومن موارته.

(١) في «السنن» رقم (٣٢١٤).

(٢) في «السنن» رقم (١٩٠).

وأخرجه أحمد (١/٩٧، ١٠٣، ١٣٠، ١٣١)، وابن أبي شيبة (٣/٢٦٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٣٣) رقم (٤٢٤)، والبزار في «مسند البحر الزخار» (٢/٢٠٧) رقم (٥٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٤٠) وهو حديث صحيح.

(٣) في «التلخيص» (٢/٢٣٤).

«فدعا لي» زاد البزار^(١): «بدعوات ما أحب أن لي بها حمر النعم وسودها»، وعند الطيالسي^(٢): «ما أحب أن لي بها الدنيا» وعند البيهقي^(٣): «ما يسرني أن لي ما على الأرض من شيء».

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وناجية بن كعب توقف فيه ابن حبان والدارقطني^(٤)، وفي «التقريب»^(٥) أنه ثقة.

الخامس: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٥- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلِلْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ. أخرجه أبو داود^(٦). [ضعيف]

(١) في «مسند البزار البحر الزخار» (٢/ ٢٠٧ رقم ٥٩٢).

(٢) في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٩).

(٣) في «سننه» (١/ ٣٤٠).

(٤) ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/ ٢٣٤).

(٥) (٢/ ٢٩٤ رقم ٦).

(٦) في «السنن» رقم (٣١٦٠).

وأخرجه أحمد (٦/ ١٥٢)، والدارقطني في «السنن» (١/ ١١٣ رقم ٨) وقال مصعب بن شيبة: ليس بالقوي ولا الحافظ.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٩)، وابن خزيمة رقم (٢٥٦).

قال الحافظ: في «النكت الظراف» (١١/ ٤٣٩): -بذيل تحفة الأشراف- عقب هذا الحديث ما يلي: قلت: نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه قال: لا يصح هذا. قلت له: يروى عن عائشة من غير حديث مصعب؟ قال: لا. اهـ.

وهو حديث ضعيف.

ومصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدي المكي الحجبي.

«كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربعة» أمور.

«من الجنابة، والجمعة، ومن الحجامة» قد عارضه: «أنه ﷺ احتجم فلم يزد على غسل محاجمه ولم يتوضأ» أخرجه الدارقطني^(١).

«ومن غسل الميت» أي: من غسله ﷺ إياه، وهذا يشعر بأنه ﷺ قد باشر غسل الميت، ولا أعرف ذكر ذلك أحد.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال الحافظ المنذري^(٢): قال الخطابي^(٣): في إسناده نظر.

- وعن نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَنْطَ^(٤) ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَمَلَهُ، ثُمَّ دَخَلَ

الْمَسْجِدَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. أخرجه البخاري^(٥) في ترجمة، ومالك^(٦). [موقوف صحيح]

السادس:

قال الأثرم عن أحمد: روى أحاديث متاكير.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: لا يحمده، وليس بقوي.

وقال بن سعد: كان قليل الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: في حديثه شيء.

«تهذيب التهذيب» (٤ / ٨٥).

(١) في «السنن» (٢ / ١٨٢) من حديث أنس. وفيه صالح بن مقاتل، وليس بالقوي.

(٢) في «مختصر السنن» (٤ / ٣٠٦) حيث قال: وقال الخطابي: وفي إسناده الحديث مقال.

(٣) في «معالم السنن» (٣ / ٥١٢).

(٤) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧ / ٣٣٧): حنط، تحنيط الميت مباشرة بالحنوط، وهو ما يوضع في كفنه وعلى جسمه من الطيب.

(٥) في صحيحه (٣ / ١٢٥) الباب رقم ٨ - مع الفتح.

(٦) في «الموطأ» (١ / ٢٥) رقم ١٨ وهو أثر موقوف صحيح.

٦- وعن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ امْرَأَةً أَبِي بَكْرٍ هَيْئَتُهُ: غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ حِينَ تُوُفِّيَ، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ: مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، وَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ؟ فَقَالُوا: لَا. أخرجَه مالك^(١). [حسن]

حديث: «عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم» كان من فضلاء التابعين.

«أن أسماء بنت عميس» بضم المهملة وآخرها مهملة.

«امرأة أبي بكر» وهي أم ابنه محمد. «غسلت أبا بكر» زوجها.

«حين توفي» فيه أن للزوجة غسل زوجها بعد وفاته، والأصل الجواز.

«ثم خرجت» كأن المراد من بيتها.

«فسألت من حضر [٣٧٣ب] من المهاجرين فقالت: إني صائمة وهذا اليوم شديد البرد،

فهل علي من غسل» سؤالها يدل على أنه كان عندها شرعية الغسل من غسل الميت.

«فقالوا لها: لا» يحتمل أنه لأجل شدة البرد، رخصوا^(٢) لها في تركها الغسل، وأنه مندوب،

إذ لو كان واجباً لأمروها بتسخين الماء.

قوله: «أخرجَه مالك».

(١) في «الموطأ» (١/٢٢٣ رقم ٣) وهو أثر حسن.

وأخرجَه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٩٧) وقال البيهقي: وهذا الحديث الموصول وإن كان رواية محمد بن عمر الواقدي. صاحب «التاريخ» و«المغازي» فليس بالقوي.

وله شواهد مراسيل عن ابن أبي مليكة، وعن عطاء بن أبي رباح، عن سعد بن إبراهيم أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر هَيْئَتُهُ. وذكر بعضهم أن أبا بكر هَيْئَتُهُ أوصى بذلك. اهـ.

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٥/١٤٥-١٤٦)، «الأوسط» (٥/٣٥٠-٣٥٢).

الفصل الخامس: في غسل الإسلام

(الفصل الخامس) من فصول باب الغسل

في غسل الإسلام

في حكم: (غُسِلَ الْإِسْلَامَ) أي: الغسل لمن أراد الدخول فيه.

الأول:

١ - عن قيس بن عاصم رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ

وَسِدْرٍ. أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ ^(١). [صحيح]

وفي رواية الترمذي ^(٢) والنسائي ^(٣): أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ. [صحيح]

حديث: «قيس بن عاصم ^(٤)» لعله ابن سنان النقري الذي وفد إلى رسول الله ﷺ،

وأسلم وقال رسول الله ﷺ: «هذا قيس سيد أهل الوبر» ^(٥)، كان عاقلاً حليماً مشهوراً بالحلم،

قيل: للأحنف بن قيس: ممن تعلمت الحلم؟ قال: من قيس بن عاصم، وذكر قصته.

«قال: أتيت رسول الله ﷺ أريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل» أي: ليدخل في الإسلام بعد

غسل لأجله.

«بماء وسدر» الظاهر أنه للندب، فإنه لم يأمر ﷺ من كان أسلم بالاغتسال سيما من أسلم

في مواقف الجهاد ونحوه، والسدر كذلك.

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٥٥)، والترمذي رقم (٦٠٥)، والنسائي في «السنن» رقم (١٨٨) وهو حديث

صحيح.

(٢) في «السنن» رقم (٦٠٥).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٨).

(٤) «التقريب» (٢/ ١٢٩ رقم ١٥٠)، «الاستيعاب» رقم (٢١٠٣).

(٥) تقدم تحريجه.

وظاهره أنه أمره قبل إسلامه، لكن رواية النسائي^(١) دالة على أنه بعده.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن».

«وفي رواية: الترمذي والنسائي أنه أسلم، فأمره» فيكون الغسل بعد الإسلام.

قالت الشافعية^(٢): إذا أراد الكافر الإسلام يبادر به ولا يؤخره للاغتسال، ولا يحل لأحد

أن يأذن له في تأخيره، بل يبادر به ثم يغتسل، ويجب عليه إن كان أجنب في حال كفره.

قالوا: فإن كان قد اغتسل حال كفره، فلا يجب عليه، ولكنه يستحب له الاغتسال وأوجهه

أحمد^(٣) وآخرون.

الثاني:

٢- وعن عثيم بن كثير بن كليب، عن أبيه، عن جده: أَنَّهُ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: قَدْ

أَسْلَمْتُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِ عَنكَ شَعْرَ الْكُفْرِ»، يَقُولُ: احْلِقْ، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي آخَرُ أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لآخرَ مَعَهُ: «الْقِ عَنكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنْ». أخرجه أبو داود^(٤). [حسن

بشواهده]

(١) في «السنن» رقم (١٨٨) عن قيس بن عاصم أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بباء وسدر. وهو حديث

صحيح.

(٢) «البيان» (١/ ٢٤٥-٢٤٧)، «المجموع شرح المذهب» (٢/ ١٥٥).

(٣) انظر: «كشف القناع» (١/ ١٤٥)، «المغني» (١/ ١٥٢).

(٤) في «السنن» رقم (٣٥٦).

وأخرجه أحمد (٣/ ٤١٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٩٥ رقم ٩٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٢٣)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٣-٢٢٤).

قلت: سنده ظاهر الضعف لجهالة المخبر لابن جريج، ووجهالة عثيم وابن كليب أيضاً؛ لكن للحديث شاهدان

من حديث واثلة بن الأسقع، وقتادة، أبي هشام.

حديث: «عثيم»^(١) بعين مهملة فمثلة، فمثلة تحتية بصيغة التصغير.

«ابن كثير بن كليب» الحضرمي أو الجهني. «عن أبيه» كثير «عن جده» كليب، في كتاب

«الكاشغري» في الصحابة: كليب^(٢) أبو كثير الهذلي له رواية، روى عنه ابنه عثيم. انتهى.

يريد هذه الرواية، وكأنه ما روى عنه غيره.

«أنه جاء رسول الله ﷺ فقال: إني قد أسلمت [٣٧٤ب] فقال له رسول الله ﷺ: الق

عنك شعر الكفر، يقول: احلق» هذه اللفظة مدرجة «قال» أي: كليب.

«وأخبرني آخر أن النبي ﷺ قال لآخر معه: ألق عنك شعر الكفر واختن» فأفادت

الأحاديث ثلاثة أحكام: يلزم من دخل في الإسلام الاغتسال الحلق والاختتان، وهو محمول كله

على الندب عند الكثير من العلماء^(٣).

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال الحافظ في «التقريب»^(٤): «إن عثيماً مجهول».

أمّا حديث وائلة بن الأسقع فقد أخرجه الحاكم (٣/ ٥٧٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٨٢ رقم ١٩٩)، وفي

«الصغير» (٢/ ٤٢-٤٣)، وفي سنده منصور بن عمار، ومعروف أبو الخطاب، وكلاهما من الضعفاء.

وأمّا حديث قتادة فقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٤ رقم ٢٠).

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٨٣): رجاله ثقات.

قلت: وفي سنده هشام بن قتادة، مجهول كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٦٨).

وخلاصة القول: أن الحديث حسن بشاهديه، والله أعلم.

(١) انظر: «التقريب» (٢/ ١٦ رقم ١٢٩).

(٢) انظر: «تتمة جامع الأصول» (٢/ ٦٩٩-٧٠٠ - قسم التراجم).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٤٨).

(٤) (٢/ ١٦ رقم ١٢٩).

الفصل السادس: في الحمام

(الفَصْلُ السَّادِسُ) من فصول باب الغسل، وهو آخرها.

في الحمام

«في» حكم «الحمام»^(١) بالتشديد، وهو مذكر وحكي فيه التأنيث، وأول من دخل الحمام ووضعت له فيه النورة سليمان عليه السلام، فلما وجد حرّه قال: أوه من عذاب النار، كذا قيل.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١ - عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَّامِ قَالَتْ: ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهُ فِي الْمَآزِرِ^(٢). [ضعيف]

«أن رسول الله ﷺ نهى الرجال والنساء عن دخول الحمام»؛ لأن قد ورد: «بش البيت الحمام»^(٣) ولأنه محل كشف العورات، والمرأة عورة كلها، فلذا أذن للرجال، كما قالت: «ثم رخص للرجل أن يدخلوه في المآزر» دون النساء إلا أنه قد ورد الإذن للمريضة منهن والنساء في حديث يأتي.

قال ابن الأثير^(٤): «أخرجه أبو داود والترمذي» من حدث حماد بن سلمة بن دينار، عن عبد الله بن شداد، عن أبي عذرة^(٥) عنها، لكنه تابعي، أدرك النبي ﷺ.

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٤١٨)، «والصالح» (٥/ ١٩٠٤ - ١٩٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٤٠٠٩)، والترمذي رقم (٢٨٠٢)، وابن ماجه رقم (٣٧٤٩)، وهو حديث ضعيف.

(٣) سيأتي نصه وتخرجه.

(٤) في «الجامع» (٧/ ٣٣٩).

(٥) قال الحافظ في «التقريب» (٢/ ٤٥٠) رقم (١١٩) أبو عذرة بضم أوله وسكون المعجمة، له حديث في الحمام، وهو مجهول، من الثانية، ووهم من قال له صحبة.

قال الترمذي^(١): غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، وإسناده ليس بذلك

القائم. انتهى.

- وفي رواية: أَنَّ عَائِشَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا نِسْوَةٌ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَتْ: لَعَلَّكُمْ مِنَ الْكُورَةِ
الَّتِي يَدْخُلْنَ نِسَاؤُهَا الْحِمَامَاتِ؟ قُلْنَ: نَعَمْ، قَالَتْ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ
امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ مِنْ حِجَابٍ». أخرجه أبو داود^(٢)
والترمذي^(٣). [صحيح]

«الكورة»^(٤) اسم يقع على جهة من الأرض، مخصوصة كالشام والعراق، وفلسطين ونحو ذلك.

قوله: «وفي رواية» لفظ «الجامع»^(٥): ولهما في رواية أبي المليح الهذلي.

قال: دخل على عائشة ~~نساء~~ نسوة من نساء أهل الشام، فقالت: لعلكن من الكورة» في

«القاموس»^(٦): الكورة بالضم المدينة والصقع من الأرض، وفسرها المصنف بها يأتي.

«التي يدخل نساؤها الحمامات؟ قلن: نعم، فقال: أما إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما

من امرأة تخلع ثيابها في غير بيت زوجها إلا هتكت ما بينها وبين الله من حجاب».

(١) في «السنن» (١١٣/٥).

(٢) في «السنن» (٤٠١٠).

(٣) في «السنن» رقم (٢٨٠٣).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٧٥٠)، والحاكم (٢٨٩/٤)، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما.

وهو حديث صحيح، والله أعلم.

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٣٣٩/٧)، وانظر: «لسان العرب» مادة كور.

(٥) (٣٣٩/٧).

(٦) «القاموس المحيط» (ص ٦٠٧).

هذا حديث آخر عن شعبة عن منصور، عن سالم [٣٧٥ب] ابن أبي الجعد، عن أبي الميلاح، عن عائشة كلهم رجال الصحاح، لكن رواه جرير، عن سالم عنها، وكان سالم يدلّس ويرسل، وقال الترمذي^(١): حديث حسن.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: نعم هما أخرجا الرواية الأولى، وفيها مجهول، وأخرجا الرواية الثانية^(٢)، وقد حسن الترمذي^(٣) سندها.

الثاني: حديث (ابن عمرو بن العاص):

٢- وعن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَفْتَحُ لَكُمْ أَرْضَ الْعَجَمِ، وَتَسْتَحْدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْنَعُوا مِنْهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً». أخرجه أبو داود^(٤). [ضعيف]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَتَفْتَحُ لَكُمْ أَرْضَ الْعَجَمِ» هذا من أعلام النبوة، فإنها فتحت في أيام عمر.

«وَتَسْتَحْدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ، وَامْنَعُوا مِنْهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً» فتدخل مريدة الاغتسال من الخيض؛ لأنه سمى الشارع نفاساً. قوله: «أخرجه أبو داود».

(١) في «السنن» (١١٤/٥).

(٢) وهي رواية صحيح، والله أعلم.

(٣) في «السنن» (١١٤/٥).

(٤) في «السنن» رقم (٤٠١١).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٧٤٨) وهو حديث ضعيف.

قلت: فيه عبد الرحمن^(١) بن زياد بن أنعم الأفريقي الرجل الصالح مختلف في حفظه.

الثالث: حديث (جابر رضي الله عنه):

٣- وعن جابر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ حَلِيلَتَهُ الْحَمَامَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ». أخرجه الترمذي^(٢) والنسائي^(٣). [حسن]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ». هذا تخصيص من العموم، وهو تحريم كشف العورات، وربما خص الحمام؛ لأنه مظنة ذلك. «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته» زوجته التي يحل له وطئها. «من غير عذر» وهو المرض والنفاس الذي سلف استنائه، ولكن لفظ «الجامع»^(٤): «إلا من عذر» قيل عليه: هذا الاستثناء لم يذكره الترمذي^(٥)، ولم يوجد هذا الحديث في النسائي^(٦)، ولعل ذلك في بعض النسخ فيطلب.

(١) «التقريب» (١/ ٤٨٠ رقم ٩٣٨).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٠١).

(٣) في «السنن» (١/ ١٩٨).

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٣٩)، والحاكم (٤/ ٢٨٨) من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه لكن تابعه طاووس عند الترمذي رقم (٢٨٠١). وهو حديث حسن، والله أعلم.

(٤) (٧/ ٣٤٠ رقم ٥٣٨٥).

(٥) في «السنن» رقم (٢٨٠١) وهو كما قال الشارح.

(٦) بل هو في «السنن» (١٩٨ رقم ٤٠١) والذي فيه: عن جابر عن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر». وهو حديث صحيح.

والظاهر أنه غلط، فإنه لم يذكره الشريف أبو المحاسن^(١) في كتابه في «الحمام»^(٢) ولم يذكر الاستثناء في حديث جابر ولا عزاه إلى النسائي، وهو في «المنتقى»^(٣) عن أبي هريرة^(٤) وليس فيه هذا الاستثناء.

«ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة» هي ما يؤكل عليها الطعام.
«يدار عليها الخمر».

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: من طريق طاوس عن جابر، وقال^(٥): حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث طاوس عن جابر إلا من هذه الطريق يعني: طريق ليث^(٦) بن أبي سليم، ثم ذكر الاختلاف فيه. لكن رواه أحمد^(٧) [٣٧٦] من طريق ثانية من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر.

(١) أبو المحاسن: هو محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، من حفاظ الحديث، ومن العلماء بالتاريخ (٧١٥-٧٦٥ هـ).

(٢) كتابه هذا بعنوان: «الإمام بأداب دخول الحمام».

(٣) رقم (٤٣) / ٣٥١ - مع النيل) بتحقيقي.

(٤) أخرجه أحمد (٣٢١/٢).

وأورده الميثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧٧/١) وقال: رواه أحمد وفيه أبو خيرة قال الذهبي: لا يعرف.
انظر: «الميزان» (٥٢١/٤).

(٥) في «السنن» (١١٣/٥).

(٦) ليث بن أبي سليم: ضعيف، كوفي.

قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال يحيى: ضعيف، وقال ابن معين: لا بأس به.

«التاريخ الكبير» (٢٤٦/٧)، «الميزان» (٤٢٠/٣)، «الجرح والتعديل» (١٧٧/٧-١٧٩).

(٧) في «المسند» (٣٣٩/٣) وهو حديث حسن.

قوله: «والنسائي» قدّمنا لك أنه لم يوجد في النسائي^(١) وأنه غلط، وأما ابن الأثير^(٢) فإنه نسبته إليهما والمصنف ناقل منه.

(١) انظر ما تقدم.

(٢) في «الجامع» (٣٤٠ / ٧) بل قال ابن الأثير: وفي رواية النسائي: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحطام إلا بمئزر».

وهو في «سنن النسائي» برقم (٤٠١) وهو حديث صحيح.

وقد صحت أحاديث صحيحة في الحطام:

منها: حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحطام إلا بمئزر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائكُم فلا تدخل الحطام».

أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٥٥٩٧)، والحاكم (٢٨٩ / ٤)، وقال الحاكم إسناده صحيح ووافقه الذهبي. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧٨ / ١)، وقال: «رواه الطبراني في الكبير» - رقم (٣٨٧٣) - و«الأوسط» - رقم (٨٦٥٨) - وفيه عبد الله بن صالح، كاتب الليث؛ وقد ضعفه أحمد وغيره.

وقال عبد الملك بن شعيب: ابن الليث: ثقة مأمون.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٤٠ / ٢).

وخلاصة القول: أن الحديث صحيح، والله أعلم.

ومنها: عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحطام إلا بمئزر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحطام».

أخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٢٧٨ - ٢٧٩) وقال الهيثمي: وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني؛ ضعفه البخاري وأبو حاتم، وثقه ابن حبان، وهو حديث حسن، حسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» رقم (١٦٧).

ومنها: عن أم الدرداء قالت: خرجت من الحَمَام، فلقيني رسول الله ﷺ فقال: «من أين يا أم الدرداء؟» قالت: من الحَمَام. قال: «والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أحد من أمهاتها إلا وهي هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن».

أخرجه أحمد (٣٦١، ٣٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥ رقم ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٥٢) من طرق عن أم الدرداء.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٧٧) وقال: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح.

وخلاصة القول: أن حديث أم الدرداء حديث حسن، والله أعلم.

ومنها: عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «احذروا بيتاً يُقال له الحَمَام» قالوا: يا رسول الله إنه ينقي الوسخ؟ قال: «فاستروا». أخرجه البزار رقم (٣١٩) كما في «كشف الأستار»، والطبراني في «الكبير» رقم (١٠٩٣٢).

وقال البزار: وهذا رواه الناس عن طاووس مرسلًا.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٧٧) وقال: رواه البزار والطبراني في «الكبير»، ورجاله عند البزار رجال الصحيح.

وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» رقم (١٦١).

ومنها: عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا بيتاً يُقال له: الحَمَام»، قالوا: يا رسول الله إنه يذهب الدرن وينفع المريض، قال: «فمن دخله فليستتر».

أخرجه الحاكم (٤/٢٨٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» رقم (١٠٩٢٦) بنحو الحاكم، وقال في أوله: «شَرُّ البيوتِ الحَمَامُ ترفع فيه الأصوات وتكشف العورات».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢٧٨) وقال: «وفيه يحيى بن عثمان التيمي ضعفه البخاري والنسائي، ووثقه أبو حاتم وابن حبان وبقية رجاله رجال الصحيح» اهـ.

وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» تحت رقم الحديث (١٦١).

وهناك أحاديث ضعيفة ضربت الصفح عنها ولم أثبتها؛ لأن في الصحيح غنية عن الضعيف.

الباب التاسع: في الحيض

وفيه فصلان

(الباب التاسع)

من أبواب الطهارة، وهو آخر أبوابها، وقد تقدّم في السادس غسل الحائض والنفاس، وإنما هذا في أحكام ذلك.

الفصل الأول: في الحائض وأحكامها

(الفصل الأول: في الحائض وأحكامها)

ما عدا الغسل فتقدّم.

الأول: حديث (أنس رضي الله عنه):

١- عن أنس رضي الله عنه: أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاصَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾^(١) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ. فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ. فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ رضي الله عنهما فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، أَفَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنَّهُ لَمْ يَحِدْ عَلَيْهِمَا. أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ^(٢) إِلَّا الْبَخَارِي، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ. [صحيح]

(١) سورة البقرة الآية: ٢٢٢.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٣٠٢)، وأبو داود رقم (٢٥٨)، والترمذي رقم (٢٩٧٧)، والنسائي (١/ ١٥٢)، وابن

ماجه رقم (٦٤٤)، وهو حديث صحيح.

«وجد^(١) عليه» يجد موجدة إذا غضب.

«أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يحامعوها».

أي: لم يساكنوها. «في البيوت» ولعل هذا من افتراءهم لا من أحكام التوراة، ويحتمل أنها من الآصار التي كانت عليهم.

«فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ عن الحكم الشرعي.

«فأنزل الله ﷻ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا ۖ النَّسَاءُ فِي الْمَحِيضِ﴾^(٢)

إلى آخر الآية، فقال النبي ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، فإنه الذي أراده الله بالأمر بالاعتزال، وأراد بالنكاح الوطء نفسه، ويأتي ما أبيح للرجل من الحائض.

«فبلغ ذلك اليهود فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه، فجاء أسيد» بضم الهمزة مصغر (ابن حضير) مثله.

(وعباد بن بشر) من أعيان الصحابة والأنصار.

«فقالا: يا رسول الله! إن اليهود تقول: كذا وكذا، أفلا نجتمعن؟» أي: ننكحهن إغابة لليهود.

«فتغير وجه رسول الله ﷺ»؛ لأنه قد بين أنه يحرم جماعهن ولو كان يحل لبيته، فلذا تغير.

«حتى ظننّا» لفظ «الجامع»^(٣) «فخشيا»، أي: خافا.

«أنه قد وجد عليهما» غضب عليهما لما قالوا ذلك.

«فخرجا فاستقبلتهما هدية من لبن إلى رسول الله ﷺ فأرسل ﷺ.

«في آثارهما فسقاها فعرفا أنه لم يجد» أي: يغضب. «عليهما».

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٢٦).

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٢.

(٣) (٧/ ٣٤٢) والذي في نسختنا: حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري» ولكن في [٣٧٧ب] ألفاظه اختلاف من زيادة، كما في أبي داود^(١): «ويشاربوها»، ونقصان كما في النسائي^(٢) فإنه أخرجه إلى قوله: «إلا الجماع» وكذا قال المصنف: «وهذا لفظ مسلم»^(٣).

الثاني: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا فِي فَرْجِهَا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». أخرجه الترمذي^(٤). [صحيح]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَتَى حَائِضًا فِي فَرْجِهَا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا وَصَدَّقَهُ فِي كِهَاتِنْتِهَا كَمَا فِي حَدِيثٍ آخَرَ^(٥).

«فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٦): لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكم الأثرم عن أبي تيممة الهُجيمي عن أبي هريرة.

(١) في «السنن» رقم (٢٥٨).

(٢) في «السنن» (١٥٢/١).

(٣) في صحيحه رقم (٣٠٢) وقد تقدم. وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (١٣٥).

وأخرجه أحمد (٤٠٨/٢)، وأبو داود رقم (٣٩٤٠)، والنسائي في «عشرة النساء» رقم (١٣٠)، وابن ماجه رقم (٦٣٩)، وابن الجارود رقم (١٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٥/٣) وفي «شرح مشكل الآثار» رقم (٦/٣٠)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣١٨/١)، وابن عدي في «الكامل» (٦٣٧/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٨/٧). وهو حديث صحيح.

(٥) تقدم وهو حديث صحيح.

(٦) في «السنن» (٢٤٣/١).

قال^(١): وإنما معنى هذا عند أهل العلم على التغليظ، وقد روي عن النبي ﷺ: «من أتى حائضاً فليتصدق بدينار»^(٢) فلو كان إتيان الحائض كفراً لم يؤمر فيه بالكفارة، وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده، وأبو تيممة الهجيمي اسمه طريف بن مجالد. انتهى كلامه.

الثالث: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٣- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا وَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ بِإِزَارٍ فِي قَوْرٍ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا، وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبُهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبُهُ. أخرجه الستة^(٣)، وهذا لفظ الشيخين. [صحيح]

وفي رواية أبي داود^(٤): «فِي قَوْحٍ حَيْضَتِهَا».

«قالت: كانت إحدانا أي: من نسائه رضي الله عنهم».

«إذا كانت حائضاً وأراد رسول الله ﷺ أن يبشرها» يلصق بشرته ببشرتها^(٥).

«أمرها أن تأزر» وفي نسخة: «تتزر».

(١) الترمذي في «السنن» (٢٤٣/١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٩/١)، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٨٦، ٣١٢، ٣٢٥، وأبو داود رقم (٢٦٤)، والنسائي (١٥٣/١)، والترمذي رقم (١٣٦)، وابن ماجه رقم (٦٤٠) عن ابن عباس وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٠٢)، ومسلم رقم (٢٩٣)، وأبو داود رقم (٢٦٨)، والترمذي رقم (١٣٢)، وابن ماجه رقم (٦٣٥)، والنسائي (١٨٥/١).

وأخرجه أحمد (٢٣٥/٦)، والدارمي (٢٤٢/١). وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (٢٦٨).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٤٠٤/١).

«بإزار» قال ابن العربي^(١): كل ثوب كان في الوسط فهو الإزار والمثزر، وما كان على

المنكبين فهو رداء، وما كان على الرأس فهو عمامة وخمار.

«في فور حيضتها» يأتي تفسير المصنف له.

«ثم يباشرها وأيكم يملك إربه» الإرب بكسر الهمزة وسكون الراء بعدها موحدة، الحاجة

وقيل: عضو الاستمتاع.

«كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه» قال الحافظ في «الفتح»^(٢): المراد: أنه ﷺ كان

أملك الناس لأمره، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره ممن يحوم حول الحمى فيقع في الحمى، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره ممن ليس بمعصوم، وبهذا قال أكثر العلماء، وهو

الجاري على قاعدة المالكية^(٣) من باب سد الذرائع.

وذهب كثير من السلف أن الذي يمتنع من [٣٧٨ب] الاستمتاع من الحائض الفرج

فقط، واختاره ابن المنذر^(٤).

وقال النووي^(٥): هو الأرجح دليلاً لحديث أنس: «اصنعوا كل شيء إلا الجماع» وحملوا

هذا الحديث على الاستحباب جمعاً بين الأدلة.

وقال ابن دقيق العيد^(٦): ليس في هذا الحديث ما يقتضي منع ما تحت الإزار؛ لأنه فعل،

انتهى.

(١) في «عارضة الأحوذى» (١/٢١٦).

(٢) (٤/٤٠٤).

(٣) انظر: «المفهم» (١/٥٥٥).

(٤) في «الأوسط» (٢/٢٠٦).

(٥) «المجموع شرح المذهب» (٢/٣٩٤).

(٦) في «إحكام الأحكام» (ص ١٩٤) ط: ابن حزم.

قوله: «أخرجه الستة وهذا لفظ الشيخين».

«وفي رواية أبي داود» عن عائشة.

«في فوح»^(١) يريد: فور إلا أنه بحاء مهملة عوض الراء يأتي تفسيره.

- وفي رواية النسائي^(٢) عن جميع بن عمير قال: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ أُمِّي وَخَالَتِي، فَسَأَلْتَاهَا: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا حَاضَتْ إِحْدَاكُنَّ؟ قَالَتْ: كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا حَاضَتْ إِحْدَانَا أَنْ نَأْتِرَ بِإِزَارٍ وَاسِعٍ، ثُمَّ يَلْتَزِمُ صَدْرَهَا وَتُدْيِيهَا.

«وفي رواية النسائي» عن عائشة.

(عن جميع) بالجيم مصغر (ابن عمير) كذلك وهو التيمي أبو الأسود الكوفي، صدوق، يخطئ ويتشيع، قاله في «التقريب»^(٣).

«قال: دخلت على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع أمي وخالتي فسألناها: كيف كان النبي ﷺ يصنع إذا حاضت إحداكن؟» وأراد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الاستمتاع منها.

«قالت: كان يأمرنا إذا حاضت إحدانا» أي: عند إرادته مباشرتها.

«أن تأتزر بإزار واسع، ثم يلتزم صدرها وتُدْيِيها» تشية ثدي وهو المعروف.

- وعند مالك^(٤): أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا: هَلْ يُبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: لَيْسَ إِذَا رَأَتْهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ. [موقوف

صحيح]

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٠٤)، «معالم السنن» (١/ ١٨٥ - مع السنن).

(٢) في «السنن» (١/ ١٨٥).

(٣) (١/ ١٣٣ رقم ١١١).

(٤) في «الموطأ» (١/ ٥٨ رقم ٩٥) وهو أثر موقوف صحيح.

«وعند مالك: أنَّ عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها: هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لتشد إزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء». وهذه فتوى من عائشة موقوفة عليها، إلا أنَّ ما رفعته من الأحاديث دليل فتواها.

- وفي رواية لأبي داود^(١) والنسائي^(٢): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ

حَائِضٌ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ إِلَى أَنْصَافِ الْفَخْذَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ مُحْتَجِزَةً. [صحيح]

«فور^(٣) حيضتها، وفوخ^(٤) حيضتها» بالراء والحاء المهملتين، أي: أوله ومعظمه.

و«الإحتجاز» شد الإزار على العورة، ومنه حُجزة السراويل، والحاجز الحائل بين

الشيئين^(٥).

«وفي رواية لأبي داود والنسائي» عن عائشة.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَاءِهِ وَهِيَ حَائِضٌ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ إِلَى

أَنْصَافِ الْفَخْذَيْنِ» وتارة قالت: «واسعاً» وهي حالات كثيرة كان يتفق فيها هذا وهذا.

«والركبتين محتجزة» متزرة، وقد فسرّه المصنف.

الرابع:

٤- وعن زيد بن أسلم رحمته الله: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي

وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا». أخرجه مالك^(٥).

[صحيح لغيره]

(١) في «السنن» رقم (٢٦٧).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٩).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٣٩٨، ٣٩٩).

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٣٤٥).

(٥) في «الموطأ» (١/ ٥٧) رقم (٩٣) وحديث صحيح لغيره.

حديث (زيد^(١) بن أسلم) هو العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني فقيه عالم وكان يرسل.

قلت: فهذا الحديث مرسل.

«أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ [٣٧٩ب] النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: لَتَشَدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا» كَأَنَّ الْمُرَادَ: مَا عَدَا فَرْجَهَا كَمَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

قوله: «أَخْرَجَهُ مَالِكٌ».

قلت: مرسلًا كما عرفت.

الخامس: حديث (معاذ رضي الله عنه):

٥- وعن معاذ رضي الله عنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، وَالتَّعَفُّفُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ»^(٢). أَخْرَجَهُ رَزِينٌ. [ضعيف]

«قال: قلت: يا رسول الله! ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟» أي: إذا أردت مباشرتها.

«قال: ما فوق الإزار والتعفف عن ذلك أفضل» كأنه خشية الحوم حول الحمى.

قوله: «أَخْرَجَهُ رَزِينٌ» عرفت ما فيه وبيّض له ابن الأثير.

السادس:

٦- وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئًا الْقَى عَلَى فَرْجِهَا ثَوْبًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣). [صحيح]

حديث (عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ) لا يضر جهالة عينها فكلهن عدول.

(١) «التقريب» (١/ ٢٧٢ رقم ١٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٢١٣) وهو حديث ضعيف.

(٣) في «السنن» رقم (٢٧٢) وهو حديث صحيح.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ « مِنْ أَزْوَاجِهِ.

«شَيْئاً» مُبَاشَرَةً.

«أَلْقَى» هُوَ ﷺ.

«عَلَى فَرْجِهَا ثَوْباً»؛ لِأَنَّ مَحَلَّ التَّحْرِيمِ الْفَرْجَ لَا غَيْرَهُ.

قَوْلُهُ: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ».

السَّابِعُ: حَدِيثُ (ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا):

٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ». أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ^(١). [صَحِيح]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ» أَيُّ: جَامِعُهَا فِي حَالِ

حَيْضِهَا.

«فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ» كَفَّارَةٌ لِمَا فَعَلَهُ. قَوْلُهُ: «أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ».

- وَفِي رِوَايَةٍ^(٢) قَالَ: إِذَا أَصَابَهَا فِي أَوَّلِ الدَّمِّ وَالدَّمُّ أَحْمَرُ فِدِينَارٌ، وَإِنْ أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِّ

وَالدَّمُّ أَصْفَرُ فَنِصْفُ دِينَارٍ. [إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٣): قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفاً.

«وَفِي رِوَايَةٍ» هِيَ لِأَبِي دَاوُدَ^(٤) وَالتِّرْمِذِيِّ^(٥)، وَهِيَ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ رَقْمَ (٢٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٥٣/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ رَقْمَ (١٣٦)، وَابْنُ مَاجَةَ رَقْمَ (٦٤٠)، وَهُوَ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٢) أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٦٧/١).

(٣) فِي «السَّنَنِ» (٢٤٥/١).

(٤) فِي «السَّنَنِ» رَقْمَ (٢٦٥) وَهُوَ صَحِيحٌ مُوقُوفٌ.

(٥) فِي «السَّنَنِ» رَقْمَ (١٣٧).

«إذا أصابها في أول الدم».

قوله: «والدم أحمر» هذه اللفظة للترمذي^(١).

«وإن أصابها في انقطاع الدم» قريب انقطاعه.

«والدم أصفر» هو للترمذي^(٢) أيضاً.

قوله: «قال الترمذي» عقيب إخراجه الحديث.

«قد روى هذا الحديث عن ابن عباس موقوفاً».

قلت: هي رواية أبي داود^(٣) عن مقسم قدمناها، وزاد في «الجامع»^(٤): في كلام الترمذي ومرفوعاً.

- وفي رواية أبي داود^(٥): عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ. قَالَ: «يَتَصَدَّقُ

بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ.

قوله: «وفي رواية أبي داود» أي: عن ابن عباس.

«عن النبي ﷺ في الذي يأتي أهله وهي حائض قال: يتصدق بدينار أو بنصف دينار، قال

أبو داود^(٦): هَكَذَا الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ» [٣٨٠ب] يريد التخيير، أو أنه شك من الراوي.

ثم قال أبو داود^(٧): وربما لم يرفعه شعبة.

(١) في «السنن» رقم (١٣٧).

(٢) في «السنن» رقم (١٣٧).

(٣) في «السنن» رقم (٢٦٦).

(٤) في «الجامع» (٣٤٧/٧).

(٥) في «السنن» رقم (١٨٢/١).

(٦) في «السنن» (١٨٢/١).

(٧) في «السنن» (١٨٢/١).

- وفي رواية^(١) قال: «إِذَا أَصَابَهَا فِي الدَّمِ فِدِينَارٌ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ فَنِصْفُ دِينَارٍ.

[صحيح موقوف]

قوله: «وفي رواية» أي: عن ابن عباس.

«إِذَا أَصَابَهَا فِي الدَّمِ فِدِينَارٌ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ» أي: قرب انقطاعه.

«فنصف دينار» وفي رواية ذكرها في «المنتقى»^(٢): «فإن أصابها وقد أدبر الدم ولم تغتسل

فنصف دينار».

قال: وفيه غنية على تحريم الوطء قبل الغسل ونسبها - أي: الرواية - لأحمد^(٣).

قلت: فيراد بانقطاع الدم: انقطاعه حقيقة إلا أنها لم تغتسل، وهذه الآثار كما ترى، وقد

أخرج حديث ابن عباس النسائي^(٤) مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً.

قال الخطابي^(٥): وقال أكثر العلماء^(٦): يستغفر الله ولا شيء عليه، وزعموا أن هذا الحديث

مرسل أو موقوف على ابن عباس، ولا يصح متصلاً مرفوعاً والذمُّ بريئةٌ إلا أن تقوم حجة

تشغلها. هذا آخر كلامه.

قال الحافظ المنذري^(٧): وهذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثته فروي مرفوعاً

وموقوفاً ومرسلاً ومعضلاً.

(١) أخرجها أبو داود في «السنن» رقم (٢٦٥) وهو حديث صحيح موقوف.

(٢) رقم (٣٨٣/١٦ - نيل الأوطار).

(٣) في «المسند» (٣٦٧/١).

(٤) في «السنن» (١٥٣/١).

(٥) في «معالم السنن» (١٨١/١ - مع السنن).

(٦) انظر: «الأوسط» (٢١١/٢)، «المجموع شرح المذهب» (٣٩١/٢)، «المغني» (٤١٩/١ - ٤٢٠).

(٧) في «مختصر السنن» (١٧٥/١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي لشعبة: إنك كنت ترفعه، قال: كنت مجنوناً فصحت.

وأما الاضطراب في متنه فروي: بدينار أو بنصف دينار على الشك.

وروي: يتصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار. وروي: التفرقة بين أن يصيبها في أول

الدم أو في انقطاع الدم. وروي: يتصدق بخمسي دينار، وروي بنصف دينار.

وروي: إن كان دماً أحمر فبدينار، وإن كان دماً أصفر فنصف دينار.

وروي: إن كان الدم غليظاً فليتصدق بدينار، وإن كان صفرة فنصف دينار، انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»^(١): إن رواية ابن عباس المرفوعة التي فيها:

«يتصدق بدينار أو بنصف دينار» صححها الحاكم^(٢) وابن القطان^(٣)، انتهى.

ولم يتكلم في «التلخيص»^(٤) على ذلك بل ذكر صفته وسكت عليه.

الثامن: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كُنْتُ أَعْسِلُ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ. أخرجه الستة^(٥).

[صحيح]

(١) (١/ ٣٨١) رقم ١٣٥/٨ - مع سبل السلام) بتحقيقي.

(٢) في «المستدرک» (١/ ١١٧-١٧٢).

(٣) (١/ ١٦٦).

(٤) قال الحافظ في «التلخيص» (١/ ١٦٦): وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث، والجواب عن

طرق الطعن فيه بم يراجع منه، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان، وقواه في «الإمام» وهو الصواب. اهـ.

(٥) أخرجه البخاري رقم (٣٠١، ١٠٣١)، ومسلم (٢٩٧)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٦٠)، وأبو داود رقم

(٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩)، والترمذي رقم (٨٠٤)، والنسائي (١/ ١٩٣).

وهو حديث صحيح.

«كنت أغسل رأس النبي ﷺ وأنا حائض» قد صرح صلى الله [٣٨١ب] عليه وآله وسلم في حديثها^(١) أنها ليست حيضتها في يدها، وأنها تباشر الحائض كل شيء فهي طاهر البدن. قوله: «أخرجه الستة».

الحديث التاسع:

٩- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ. أخرجه الخمسة^(٢) إلا الترمذي. [صحيح] قوله: «وعنها» أي: عائشة رضي الله عنها.

«قالت: كان النبي ﷺ يتكبر في حجري» في «القاموس»^(٣): بالضم والكسر، حضن الإنسان.

«وأنا حائض فيقرأ القرآن» هذا مقرر للأصل، فإن قراءة القرآن عند الحائض جائز وفي حجبها كذلك.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا الترمذي».

العاشر: حديث (عائشة) أيضاً:

١٠- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَاوَلِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ» فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». أخرجه الخمسة^(٤) إلا البخاري. [صحيح]

(١) سيأتي نصه وتخریجه، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٩٧، ٥٧٤٩)، ومسلم رقم (٣٠١)، وابن ماجه رقم (٦٣٤)، والنسائي رقم (٢٧٤، ٣٨١)، وهو حديث صحيح.

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٤٧٥)، وانظر: «النهاية» (١/ ٣٣٦).

(٤) أخرجه مسلم رقم (٢٤٤-٢٤٥) رقم (٢٩٨)، وأبو داود رقم (٢٦١)، والترمذي رقم (١٣٤) وقال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

«الخمرة»^(١) حصير صغير من ليف أو غيره بقدر الكف، وهو الذي يتخذه الآن الشيعة للسجود.

«والحيضة» بكسر الحاء^(٢): الحالة التي تلزمها الحائض، وبفتحها: الدفعة الواحدة من دفعات الحيض.

«قالت: قال لي رسول الله ﷺ: ناوليني الخمرة» فسرّها المصنف.
«من المسجد فقلت: إني حائض» أي: فلا يحل لي دخول المسجد، أو إمساك الخمرة وهي بضم الخاء المعجمة وسكون الميم فراء.

وقوله ﷺ: «فقال: إنَّ حيضك ليست في يدك» يدل على الثاني، وفيه دلالة على الأول؛ لأنها لا بد وأن تدخل المسجد لأخذ الخمرة إلا أنه قال القاضي عياض: معناه: أن النبي ﷺ قال لها: ذلك من المسجد، أي: وهو في المسجد، لتناوله إياها من خارج المسجد، لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد؛ لأنه ﷺ كان في المسجد معتكفاً وكانت عائشة في محرابها وهي حائض، ولقوله ﷺ: «إنَّ حيضتك ليست في يدك» فإنها خافت من إدخال^(٣) يدها المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى. انتهى.

والنسائي رقم (٢١٧)، وابن ماجه رقم (٦٣٢)، وهو حديث صحيح.

(١) انظر: «غريب الحديث» للهرابي (١/٢٧٧).

وقال الخطابي في «معالم السنن» (١/١٧٩ - مع السنن): هي السجادة يسجد عليها المصلي، ويقال: سمّت خمرة لأنها تخمر وجه المصلي عن الأرض، أي: تستره.

(٢) قال الخطابي في «إصلاح غلط المحدثين» (ص ٢١ رقم ٤): الحيضة بكسر الحاء المهملة، يعني الحالة والهيئة، وقال المحدثون: يفتحون الحاء وهو خطأ.

وانظر: «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض (١/٢١٧).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٢/٣٨٩)، «المغني» (١/٢٠٠)، «والمبدع» (١/٢٠٦).

وكأنه محاماة على المذهب، وحديث ميمونة الآتي لا يوافق كلامه.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري».

قوله: «حصير صغير من ليف» قال ابن الأثير^(١): من ليف مظفور.

قوله: «وهو الذي يتخذه الآن الشيعة للسجود».

قلت: مراده بهم الرافضة الإمامية والذي رأيناهم يتخذونه ليسجدوا عليه حجرة صغيرة من تراب كربلاء، ورأيناهم إذا لم يجدوا ذلك سجدوا على بيت [٣٨٢ب] المبصرة، أو نحوه وسألهم فقالوا: إنّ الأفضل السجود على ذلك، ولكن لم نجد ما ذكروه في كتبهم، فمن أجمعها كتاب «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية» لم يذكر هذا فيه مع أنه ذكر في السجود اثني عشر بحثاً.

الحادي عشر: حديث (ميمونة رضي الله عنها):

١١ - وعن ميمونة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِ إِحْدَانَا فَيَتْلُو الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ، وَتَقُومُ إِحْدَانَا بِخُمْرَتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتَبْسُطُهَا وَهِيَ حَائِضٌ. أخرجه النسائي^(٢). [إسناده ضعيف]

(١) في «الجامع» (٧/ ٣١٥).

(٢) في «السنن» (١/ ١٤٧ رقم ٢٧٣) بإسناد ضعيف.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٣٣١).

وأخرجه بنحو هذا اللفظ عنها عبد الرزاق في «مصنفه» رقم (١٢٤٩)، وأخرجه من طريقه، والطبراني في

«الكبير» (ج ٢٤ رقم ٢٢)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٤٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٠٢)، و«المرقوع»

صحيح لغيره، والله أعلم.

«قالت: كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر إحدانا فيتلو القرآن وهي حائض، وتقوم إحدانا بخمرته إلى المسجد فتبسطها» هذا يراد ما قاله القاضي عياض^(١) مما نقلناه عنه فإنه واضح في دخولها المسجد بنفسها لبسطها وهي حائض.
قوله: «أخرجه النسائي».

الثاني عشر: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

١٢- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ جَوَارِيَهُ كُنَّ يَغْسِلْنَ رِجْلَيْهِ وَيُعْطِيْنَهُ الْخُمْرَةَ وَهْنَّ حِيَّضٌ.
أخرجه مالك^(٢). [موقوف صحيح]

«أَنَّ جَوَارِيَهُ كُنَّ يَغْسِلْنَ رِجْلَيْهِ وَيُعْطِيْنَهُ الْخُمْرَةَ وَهْنَّ حِيَّضٌ».

قوله: «أخرجه مالك» موقوفاً من فعل جوارى ابن عمر، والحجة^(٣) إقراره لهن لما عرف من حسن تأسيه.

الثالث عشر: حديث (أم سلمة رضي الله عنها):

١٣- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: بَيْنَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَمِيلَةِ إِذْ حِضْتُ فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَسْتِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ. أخرجه الشيخان^(٤) والنسائي^(٥). [صحيح]
«الْحَمِيلَةُ» كساء له خمل أو إزار^(٦).

(١) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١٣١/٢ - ١٣٢).

(٢) في «الموطأ» (١/٥٢ رقم ٨٨) بسند صحيح، وهو أثر موقوف صحيح.

(٣) انظر: «الخرشي على مختصر خليل» (١/٢٠٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٢٩٨) وأطرافه رقم (٣٢٢، ٣٢٣، ١٩٢٩)، ومسلم رقم (٢٩٦).

(٥) في «السنن» (١/١٤٩، ١٥٠)، وهو حديث صحيح.

(٦) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/٣٥٢).

«قالت: بينا أنا مضطجعة مع رسول الله ﷺ في الخميلة» بالخاء المعجمة مفتوحة بزنة

فعيلة، يأتي تفسيرها.

«إذ حضت فانسللت فأخذت ثياب حيضتي فلبستها» كأنه كان لها لباس تخصه لحيضتها،

والأفقد ورد أنه لم يكن لهن إلا ثوب واحد.

«فقال لها رسول الله ﷺ: أنفست؟» بكسر الفاء كما مر أنه يسمى الحيض نفاساً.

«قلت: نعم، فدعاني فاضطجعت معه في الخيلة» فيه جواز^(١) مضاجعة الحائض، وتقديم

مراراً ما هو أزيد من ذلك.

قوله: «أخرجه الشيخان والنسائي».

الرابع عشر:

١٤- وعن عمارة بن غراب: أَنَّ عَمَّةَ لَهُ حَدَّثَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فَقَالَتْ: إِحْدَانَا

تَحِيضٌ وَلَيْسَ لَهَا وَلِزَوْجِهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَخْبِرُكِ مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ

لَيْلًا وَأَنَا حَائِضٌ، فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي: مَسْجِدَ بَيْتِهِ، فَلَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى عَلَبْتَنِي

عَيْنَايَ وَأَوْجَعَهُ الْبَرْدُ: فَقَالَ: «إِذْنِي مِنِّي». فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: «وَإِنْ أَكْشِفِي عَنْ فَخِذَيْكَ».

فَكَشَفْتُ فَخِذَيَّ، فَوَضَعَ خَدَّهُ وَصَدْرَهُ عَلَى فَخِذَيَّ، وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفَعَنِي فَنَامَ. أَخْرَجَهُ أَبُو

داود^(٢). [ضعيف]

«حني عليه» يحني: إذا انثنى عليه مائلاً، وحنا عليه يحنو إذا عطف عليه وأشفق^(٣).

(١) انظر: تفصيل ذلك في «المجموع شرح المذهب» (٢/٣٩٣-٣٩٥)، «الاختيار لتعليل المختار» (١/٣٩)،

«الأوسط» (٢/٢٠٥-٢٠٨).

(٢) في «السنن» رقم (٢٧٠)، وهو حديث ضعيف.

(٣) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/٣٥٤).

حديث (عمارة بن غراب) بلفظ الطائر المعروف، قال في «التقريب»^(١): تابعي مجهول غلط مَنْ عَدَّه من أصحابنا بل هو من السادسة.

«أَنَّ عَمَةً لَهُ» مجهولة أيضاً.

«حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ ~~عَلَيْهَا~~ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا تَحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَزَوْجُهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَخْبِرْكَ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ لَيْلًا وَأَنَا حَائِضٌ فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ» قال أبو داود^(٢): تعني مسجد بيته الذي يتنفل فيه.

«فَلَمْ يَنْصَرَفْ حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ، وَأَوْجَعَهُ الْبَرْدُ فَقَالَ: أَذْنِي مِنِّي [٣٨٣ب]» اقربي.

«فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: وَإِنْ أَكْشَفَنِي عَنْ فَخْذِكَ فَكَشَفْتُ فَخْذِي» بالثنوية.

«فَوَضَعَ خَدَهُ وَصَدْرَهُ عَلَى فَخْذِي وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفَعْتُ»^(٣) يقال: دفأ الرجل فهو دفأَن إذا سخن وذهب برده.

قوله: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ».

قلت: فيه كما قدمنا مجهولان.

الخامس عشر: حديث (عائشة عَلَيْهَا):

١٥- وعن عائشة عَلَيْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ

فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيٍّ» أخرجه مسلم^(٤) بهذا اللفظ. [صحيح]

(١) (٢/ ٥٠ رقم ٤٧٨).

(٢) في «السنن» (١/ ١٨٦).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٥٧٤).

(٤) في صحيحه رقم (٣٠٠).

وأخرجه أحمد (٦/ ٦٢)، وأبو داود رقم (٢٥٩)، والنسائي (١/ ١٤٨)، وابن ماجه رقم (٦٤٣) وهو حديث

«قالت: كنت أشرب من الإناء وأنا حائض ثم أناولہ النَّبِيُّ ﷺ فيضع فاه» عند شربه.

«عند موضع في» تلذذاً لمحبتہ لها؛ ولأنَّ الحائض كالطاهر إلا في الجماع.

قوله: «أخرجه مسلم بهذا اللفظ».

- وأبو داود^(١) والنسائي^(٢)، ولفظهما: كُنْتُ أَتَعَرَّقُ الْعَرَقَ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَعْطِيهِ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ فَيَضَعُ فَمَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعْتُ فَمِي فِيهِ. [صحيح]

وأخرجه (أبو داود والنسائي) عن عائشة.

ولفظهما: «كنت أتعرق العرق»^(٣) بفتح المهملة وسكون الراء، يأتي تفسيره أنه العظم عليه

بقية اللحم، وتعرقه أكل اللحم الباقي عليه.

«وأنا حائض فأعطيه رسول الله ﷺ فيضع فمه في الموضع الذي وضعت فمي فيه» هذا

في المأكول والأول في المشروب.

- وفي أخرى للنسائي^(٤): أَنَّ شَرِيحَ ابْنِ هَانِئٍ سَأَلَ عَائِشَةَ: هَلْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ رَوْحِهَا

وَهِيَ طَامِثٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونِي فَأَكُلُ مَعَهُ وَأَنَا عَارِكٌ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْعَرَقَ

فَيُقْسِمُ عَلَيَّ فِيهِ، فَأَخْذُهُ فَأَتَعَرَّقُ مِنْهُ، وَيَضَعُ فَمَهُ حَيْثُ وَضَعْتُ فَمِي مِنَ الْعَرَقِ، وَيَدْعُو بِالشَّرَابِ

فَيُقْسِمُ عَلَيَّ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ. فَأَخْذُهُ فَأَشْرَبُ مِنْهُ، ثُمَّ أَضَعُهُ فَيَأْخُذُهُ فَيَشْرَبُ مِنْهُ، فَيَضَعُ فَمَهُ

حَيْثُ وَضَعْتُ فَمِي مِنَ الْقَدَحِ. [صحيح]

«الطامث»^(٥) المرأة الحائض، وهي العارك.

(١) في «السنن» رقم (٢٥٩).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٢) وهو حديث صحيح.

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١١٧٢)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٩٢).

(٤) في «السنن» رقم (٢٧٩) وهو حديث صحيح.

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٢٢).

و«العرق» العظم عليه بقية اللحم.

و«تعرقه» أكل اللحم الباقي عليه.

قوله: «وفي» رواية (أخرى للنسائي) وحده.

«أن شريح» بالمعجمة أوله، والمهمله آخره مصغر.

«ابن هاني»^(١) أي: ابن يزيد الحارثي المذحجي أبو المقدم الكوفي مخضرم ثقة، قتل مع ابن

أبي بكرة بسجستان.

«سأل عائشة ~~عليها السلام~~: هل تأكل المرأة مع زوجها وهي طامث؟» أي: حائض.

«قالت: نعم، كان رسول الله ~~ﷺ~~ يدعوني وأنا عارك»^(٢).

بعين مهملة، اسم فاعل، أي: حائض.

«فكان يأخذ العرق فيقسم عليّ» أي: أتعرقه قبله.

«فأخذه فأنعرق منه فيضع فمه حيث وضعت فمي من العرق» أجابت عليه مستدلة بأبلغ

مما سأل عنه، فإنه سأل: هل تأكل معه؟ فردّت أنه كان ~~ﷺ~~ يباشر بأكله ما باشر فمها وكذا قولها:

«ويدعو بالشراب فيقسم عليّ فيه» أي: أن أشرب.

«قبل أن يشرب منه فأخذه فأشرب منه ثم أضعه فيأخذه فيشرب منه فيضع فمه حيث

وضعت [٣٨٤ب] فمي من القدح».

السادس عشر: حديث (عبد الله بن سعد الأنصاري ~~رحمته الله~~):

١٦ - وعن عبد الله بن سعد الأنصاري ~~رحمته الله~~ قال: سألت النبي ~~ﷺ~~ عَنْ مُوَآكَلَةِ الْحَائِضِ

فَقَالَ: «وَأَكْلُهَا». أخرجه الترمذي^(٣). [صحيح]

(١) «التقريب» (١/ ٣٥٠ رقم ٥٥).

(٢) انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٥٤)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٩٤).

(٣) في «السنن» رقم (١٣٣)، وقال: حديث حسن غريب.

«قال: سألت النبي ﷺ عن مؤاكلة الحائض قال: واكلها» أي: كل معها وتأكل معك كما

تقتضيه صيغة فاعل.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): حسن غريب.

السابع عشر: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١٧ - وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَهَا: أَتُجِزِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَرَتْ؟ فَقَالَتْ:

أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. أخرجه

الخمسة^(٢). [صحيح]

«الحرورية» جماعة من الخوارج نزلوا قرية تسمى حروراء، وقولها: أحورية أنت؟ تريد

أنها خالفت^(٣) السنة وخرجت عن الجماعة كخروج أولئك عن جماعة المسلمين.

«أَنَّ امْرَأَةً» هي معاذة العدوية كما صرحت به الروايات.

«قالت لها: أتجزِيء إحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَرَتْ؟» تريد: أو يجب عليها قضاء أيام حيضها؟

كما يدل عليه الجواب، وكما في رواية: «أنها سألت عائشة فقالت: ما بال الحائض تقضي الصوم

ولا تقضي الصلاة؟».

وأخرجه أحمد (٣٤٢/٤)، وأبو داود رقم (٢١١، ٢١٢) وهو حديث صحيح.

(١) في «السنن» (١/٢٤٠).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٢١)، ومسلم رقم (٣٣٥/٦٩)، وأبو داود رقم (٢٦٢)، والترمذي رقم (١٣٠)،

والنسائي رقم (١٩١)، وابن ماجه رقم (٦٣١)، وأخرجه أحمد (٢٣٢/٦) وهو حديث صحيح.

(٣) ابن عبد البر في «الاستذكار» (٣/٢١٨ رقم ٣٥٢٤): «وهذا إجماع من علماء المسلمين، نقله الكافة، كما

نقلته الآحاد العدول، ولا يخالف فيه إلا طوائف من الخوارج، يرون على الحائض الصلاة».

وانظر: «كتاب الإجماع» (ص ٣٧ رقم ٢٩)، «المجموع شرح المذهب» (٢/٣٥١، ٣٥٥).

«فقلت» أي: عائشة.

«أحرورية أنت؟» بالحاء والراء المهملتين نسبة إلى حروراء موضع نزل به الخوارج، وكانوا^(١) يرون أنّ الحائض تقضي صلاة أيام حيضها.

«كنّا نحيض مع النبي ﷺ في عصره.

«فترك الصلاة والصوم فتؤمر» أي: يأمرنا^(٢) رسول الله ﷺ؛ لأنه الذي له الأمر بالأحكام الشرعية فهو مرفوع.

«بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة» فلا قضاء على الحائض للصلاة أيام حيضها، والحديث دليل لمن قال من أئمة^(٣) الأصول: أنه لا بد للقضاء من أمر جديد.

قوله: «أخرجه الخمسة» بألفاظ عدة.

الثامن عشر:

١٨ - وعن أم بسّة واسمها مِسّة الأزدية قالت: حَجَجْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ سَمْرَةَ بِنَ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَقْضِينَ صَلَاةَ الْمَحِيضِ. فَقَالَتْ:

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٣/ ٢٢١ رقم ٣٥٤٥، ٣٥٤٦): «وروي أنه قال: ليكون قوم في آخر هذه الأمة يكذبون أولاهم ويلعنونهم، ويقولون: جلدوا في الخمر، وليس ذلك في كتاب الله، ورجعوا، وليس ذلك في كتاب الله، ومنعوا الحائض الصلاة، وليس ذلك في كتاب الله، وهذا كله قد قال به قوم من غالية الخوارج، على أنهم اختلفوا فيه أيضاً، وكلهم أهل زيغ وضلال، أما أهل السنة والحق فلا يختلفون في شيء من ذلك والحمد لله اهـ.

(٢) انظر: «روضة الناظر» (٢/ ٤٢٥)، «إرشاد الفحول» (ص ٢٣١-٢٣٢) بتحقيقي.

(٣) انظر: «المحصول» (٢/ ٢٥١-٢٥٤)، «المسودة» (ص ٢٧)، «البرهان» (١/ ٢٦٥)، «الإحكام» للآمدي

لَا يَقْضِينَ. كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(١). [حسن]

حديث (أم بسة) بضم الموحدة، ومهملة مشددة وتاء تأنيث الأزدية. قوله: «واسمها بسة» في نسخ التيسير بالباء الموحدة، وفي «جامع الأصول»^(٢) اسمها مَسَّة بالميم عوض الموحدة.

وفي «التقريب»^(٣) في حرف الميم: مُسَّة بضم أولها والتشديد، الأزدية، أم بُسَّة بضم الموحدة والتشديد أيضاً، مقبولة من الثالثة. انتهى.

فالصواب أن يقال: وعن مُسَّة أم بُسَّة.

وقوله: «الأسدية» صوابه الأزدية كما في «التقريب»^(٤) و«الجامع»^(٥).

«قالت: حجبت فدخلت على أم سلمة» زوج النبي ﷺ.

«فقلت: يا أم المؤمنين [٣٨٥ب] إن سمرة بن جندب» الصحابي المعروف.

«يأمر النساء أن يقضين صلاة المحيض فقالت: لا تقضين، كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا تصلي» ومرادها بنسائه ﷺ من هنّ من أهله كفاطمة وأخواتها وغيرهما لا أزواجه، فإنه لم تلد منهن أحد في المدينة إلا مارية القبطية، ويحتمل أنها أرادت مارية. «ولا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس» هو كجواب عائشة على معاذة العدوية إنما خَصَّت الحيض، وهو وإن يسمى نفاساً لكن القعود أربعين إنما هو من أحكام الولادة.

(١) في «السنن» رقم (٣١٢) وهو حديث حسن.

(٢) (٧/٣٥٨) رقم (٥٤٠٦).

(٣) (٢/٦١٤) رقم (٤).

(٤) (٢/٦١٤) رقم (٤).

(٥) (٧/٣٥٨) رقم (٥٤٠٦).

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: لم أجده في باب الحائض لا تقضي الصلاة، وكأنه ساقه في غيره^(١).

التاسع عشر: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١٩ - وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّهَا قَالَتْ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ: أَنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ. أخرجه

مالك^(٢) بلاغاً. [موقوف حسن]

«أنها قالت في المرأة الحامل: ترى الدم» أي: دم الحيض.

«أنها تدع الصلاة»؛ لأنه حيض وإن كانت حائضاً، هذه فتيا من عائشة، وهذه المسألة

اختلف فيها الفقهاء^(٣) فذهب عطاء والحسن وعكرمة ومكحول وجابر بن زيد ومحمد بن المنذر وجماعة كثيرة إلى أن ما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد بمنزلة الاستحاضة تصلي معه، وتصوم، وتطوف بالبيت الحرام، وتقرأ القرآن، وليست بحيض.

وقال قتادة ومالك والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه: أنه دم حيض.

الاستحاضة تصلي معه، وتصوم، وتطوف بالبيت الحرام، وتقرأ القرآن، وليست بحيض.

وقال قتادة ومالك^(٤) والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه: أنه دم حيض.

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (١/ ٢١٩ الباب رقم ١٢١ باب ما جاء في وقت النفساء).

(٢) في «الموطأ» (١/ ٦٠ رقم ١٠٠) وهو أثر موقوف حسن.

(٣) انظره مفصلاً في «المغني» (١/ ٤٤٣-٤٤٥)، و«البيان» للعمرائي (١/ ٣٤٨).

(٤) انظر: «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

قال إسحاق: قال لي أحمد بن حنبل^(١): ما تقول في الحامل ترى الدم؟ قلت: تصلي واحتججت بخبر عطاء عن عائشة، فقال لي أحمد: أين أنت عن خبر المدنيين؟ خبر أم علقمة مولاة عائشة، فإنه أصح؟ قال إسحاق: فرجعت إلى قول أحمد.

قال ابن القيم^(٢): والخبر الذي أشار إليه أحمد هو ما رويناه من طريق البيهقي^(٣)، ثم ساقه بسنده إلى أم علقمة مولاة عائشة: «أنَّ عائشة سئلت عن الحامل [٣٨٦ب] ترى الدم فقالت: لا تصلي».

قال البيهقي^(٤): ورويناه عن أنس بن مالك، وروي عن عمر بن الخطاب ما يدل على ذلك.

ووجه تضعيف أحمد للرواية عن عائشة: أنها تصلي، أنه كان يحيي القطان ينكر هذه الرواية، ويضعف رواية ابن أبي ليلى ومطر عن عطاء.

وقد جمع^(٥) بين الروایتين عن عائشة بأنها كانت ترى أنها لا تحيض، ثم رأت أنها تحيض. قلت: واعلم أنه ليس في المسألة خبر نبوي يرجع إليه، وإنما وقعت مناظرات إجتهادية بين القائلين: بأنه دم علة وفساد، والقائلين: بأنه حيض.

قال المانع^(٦) من كونه دم حيض: قد قسم النبي ﷺ النساء قسمين:

(١) انظر: «المغني» (١/٤٤٣-٤٤٤) وذكره البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٢٣).

(٢) في «زاد المعاد» (٥/٦٤٨-٦٤٩).

(٣) في «معرفة السنن والآثار» رقم (١٥٢٤٤)، «السنن الكبرى» (٧/٤٢٣).

(٤) في «معرفة السنن والآثار» رقم (١٥٢٤٤)، «السنن الكبرى» (٧/٤٢٣).

(٥) البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٢٣).

(٦) ذكره ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٦٤٩-٦٥٠).

حاملاً وجعل عدتها وضع الحمل، وحائلاً وجعل عدتها حيضة، فكانت الحيضة علامة براءة رحمها، فلو كان الحيض يُجامع الحمل لما [كان الحيض]^(١) علامة على علامة. قالوا: ولذا جعلت عدة المطلقة ثلاثة قروء ولو كان الحمل يجامع الحيض لما كان دليلاً على عدمه.

قالوا: وقد روى أحمد في مسنده^(٢) عنه عليه السلام أنه قال: «لا يحل لأحد أن يسقي ماءه زرع غيره، ولا يقع على امرأة حتى تحيض أو يتبين حملها». فجعل المحيض علامة على براءة الرحم من الحمل.

وقال^(٣): من جعله دم حيض: إنه لا نزاع أن الحامل قد ترى الدم على عادتها، ولا سيما في أول حملها، إنما النزاع في حكم هذا الدم، لا في وجوده، وقد كان حيضاً قبل الحمل بالاتفاق، فنحن نستصحب حكمه حتى يأتي ما يرفعه^(٤). والأصل أن الحكم إذا ثبت في محل، فالأصل بقاؤه حتى يأتي ما يرفعه.

قالوا: وقد قال عليه السلام: «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف»^(٥). وهذا أسودٌ يعرف.

(١) كذا في «المخطوط» والذي في «زاد المعاد» (٥ / ٦٥٠): كانت الحيضة.

(٢) (١٠٨ / ٤) وهو حديث صحيح.

(٣) ابن القيم في «زاد المعاد» (٥ / ٦٥١).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «زاد المعاد» (٥ / ٦٥١): حتى يأتي ما يرفعه بيقين.

(٥) أخرجه أبو داود رقم (٢٨٦)، والنسائي في «السنن» (١ / ١٨٥)، وابن حبان رقم (١٣٤٨)، والحاكم في

«المستدرک» (١ / ١٧٤)، والدارقطني في «السنن» (١ / ٢٠٦-٢٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٣٢٥).

وهو حديث حسن، والله أعلم.

قالوا^(١): ولأنّ الدم الخارج من الرحم الذي رتب عليه الشارع الأحكام قسمان: حيض أو استحاضة، ولم يجعل لهما ثالثاً، وهذا ليس باستحاضة، فإنّ الاستحاضة هو الدم المطبق [٣٨٧ب] أو الزائد على أكثر الحيض، أو الخارج عن العادة، وهذا ليس واحداً منها، يبطل كونه استحاضة فهو حيض، ولا يمكنكم إثبات قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد، فإنه لا يثبت إلاّ بنص أو [إجماع]^(٢) وهو متنفّ.

قالوا: وصحّ عن عائشة أنها لا تصلي، وهو أصح الروايتين عنها كما قاله أحمد ورجع إليه إسحاق.

وقد أطال ابن القيم^(٣) في الكلام الاستدلال لهذا الفريق بما يظهر أنّه أقوم قليلاً، وأوضح دليلاً.

قوله: «أخرجه مالك بلاغاً» فهو منقطع، لكن قد سقنا لك ما يدل على صحته عن عائشة. الحديث العشرون: حديث (ابن عمر رضي الله عنه):

٢٠- وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ. أخرجه

الترمذي^(٤). [ضعيف]

«لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن».

قوله: «أخرجه الترمذي».

(١) ذكره ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٦٥٢).

(٢) في «المخطوط» جماع، والصواب ما أثبتناه من «زاد المعاد».

(٣) في «زاد المعاد» (٥/٦٥١-٦٥٦).

(٤) في «السنن» رقم (١٣٠).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٥٩٥)، والبيهقي في «شرح السنة» (٢/٤٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٩٠)،

والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/١٤٥)، والبيهقي (١/٨٩)، والدارقطني (١/١١٧) وهو حديث ضعيف.

قلت: هذا موقف على ابن عمر، وهكذا ذكره ابن الأثير^(١).

لكن الذي في الترمذي^(٢) عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ...» الحديث.

ثم قال^(٣) الترمذي: حديث ابن عمر حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب» وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل: سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً. أي: طرف الآية والحرف ونحو ذلك.

قال^(٤): وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل^(٥) بن عياش يروي عن أهل الحجاز والعراق أحاديث مناكير كأنه ضعف روايته عنهم فيما تفرّد به. وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام، انتهى كلامه.

(١) في «الجامع» (٧/٣٥٨ رقم ٥٤٠٨).

(٢) في «السنن» (١/٢٣٦ رقم ١٣١) وهو حديث ضعيف.

(٣) في «السنن» (١/٢٣٦).

(٤) أي: الترمذي في «السنن» (١/٢٣٧).

(٥) قال الفسوي: تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشاين، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: بغرب عن ثقات المدنيين والمكبيين.

وقال الذهبي: حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاين صالح من قيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه.

«المعرفة والتاريخ» (٢/٤٢٣، ٤٢٤)، و«تاريخ بغداد» (٦/٢٢٤)، «الميزان» (١/٢٤١).

الفصل الثاني: في المستحاضة والنفساء

(الفصل الثاني) من فصلي باب الحيض.

في المستحاضة والنفساء

(في المستحاضة) والاستحاضة هي: جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه، ويخرج من

عرق يقال له: العاذل كما يأتي.

قال ابن العربي^(١): في العارضة للحائض ثمانية أسماء هو الأول، الثاني: عارك، الثالث:

فارك، الرابع: طامس، الخامس: دارس [٣٨٨ب] السادس: كائر، السابع: ضاحك، الثامن:

طامث.

«والنفساء» أي: دم الولادة.

الأول: حديث (عائشة رضي الله عنها):

١- عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رضي الله عنها: اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، وَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. أَخْرَجَهُ

الخمسة^(٢)، وهذا لفظ البخاري. [صحيح]

«أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ» قال الحربي^(٣): هي أم حبيب بغير هاء، واسمها: حبيبة بنت جحش، ومن

قال فيها: أم حبيبة أو زينب فقد وهم.

(١) في «عارضة الأحوذى» (١/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٢٧)، ومسلم رقم (٣٣٤)، وأبو داود رقم (٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١)، والترمذي

رقم (١٢٩)، والنسائي (١/١٨١، ١٨٢).

وهو حديث صحيح.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (١/٤٢٧) حيث قال: وقد قيل: اسمها حبيبة، وكنتها أم حبيب بغير هاء، قاله

الواقدي وتبعه الحربي ورجحه الدارقطني، والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بإثبات الهاء.

«بنت جحش» بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة وهو ابن المطلب وهي زوج عبد الرحمن بن عوف.

«استحيضت سبع سنين» استمر بها جريان الدم هذه المدة.

«فسألت رسول الله ﷺ عن الحكم في ذلك».

«فأمرها أن تغتسل وقال: هذا» الدم. «عرق» يخرج منه وليس هو من الحيض، ويسمى هذا العرق العاذل بالعين المهملة والذال المعجمة.

«فكانت تغتسل لكل صلاة» قال الطحاوي^(١): هذا منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش؛ لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل.

وقال الحافظ ابن حجر^(٢): والجمع بحمل حديث أم حبيبة على الندب أولى، انتهى.

قلت: لأن النسخ فرع معرفة التاريخ، ولا يعرف المتقدم، ثم إنه ليس في الحديث أنه أمرها النبي ﷺ بالغسل لكل صلاة إلا في رواية لأبي داود^(٣): أنه قال لها النبي ﷺ: «اغتسلي لكل صلاة» وفي أخرى^(٤): «توضئي لكل صلاة»، وزيادة: «توضئي» أسقطها مسلم^(٥) من روايته. قالوا: لأنها مما انفرد بها حماد.

(١) في «شرح معاني الآثار» (١/١٠٢).

(٢) في «فتح الباري» (١/٤٢٧).

(٣) في «السنن» رقم (٢٩١).

(٤) في «السنن» رقم (٢٨٢).

(٥) في «صحيحه» رقم (٣٣٣).

قال النسائي^(١): لا نعلم قال: «وتوضئي» في الحديث غير حماد -يريد حماد بن زيد- وقد روى هذه الزيادة أبو داود^(٢) وقال: إنها ضعيفة.

لكن الحافظ ابن حجر تردد في ذلك كما في «فتح الباري»^(٣).

وفي رواية للنسائي^(٤): «فلتغتسل لكل صلاة» وتأتي هذه الرواية، وهذا الحديث مروي بعدة ألفاظ كما ساقه ابن الأثير في «الجامع»^(٥)، ولذا قال المصنف: (أخرجه الخمسة وهذا لفظ البخاري).

- ولمسلم^(٦): أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه، شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ، فَقَالَ لَهَا: «أَمْكِثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي»، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. [صحيح]

«ولمسلم من حديث عائشة أن أم حبيبة رضي الله عنها التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت إلى رسول الله ﷺ فقال لها: امكثي أي: تحيضي. «قدر ما كانت تحبسك» من الأيام [٣٨٩ب].

«حيضتك» أي: عن الصلاة والصيام ونحوهما.

«ثم اغتسلي» غسل الحيض.

(١) في «السنن» (١/ ١٨١، ١٨٥).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٢).

(٣) (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٤) في «السنن» (١/ ١٨١، ١٨٥).

(٥) (٧/ ٣٥٩-٣٦٣).

(٦) في «صحيحه» رقم (٦٦/ ٣٣٤).

«فكانت تغتسل لكل صلاة» قال النووي في شرح مسلم^(١): «واعلم أنه لا يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصلوات، ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة، وقت انقطاع حيضتها، وبهذا قال جمهور^(٢) العلماء من الخلف والسلف.

وذكر من قال بذلك من الصحابة والتابعين، ثم ذكر من قال بخلافه.

قال: ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا ما ورد الشرع بإيجابه، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل، إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها، هو قوله ﷺ: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي» وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل. قال^(٣): «وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالغسل، فليس فيها شيء ثابت.

وقد بين البيهقي^(٤) ومن قبله ضعفها، ثم ذكر رواية الشيخين، وفيها ما سلف من أمره لها بالاغتسال، حيث قال: «إنما ذلك عرق، فاغتسلي وصلي» «وكانت تغتسل عند كل صلاة». قال الشافعي^(٥) رحمه الله: «إنما أمرها ﷺ أن تغتسل لكل صلاة. قال: ولا شك إن شاء الله أن غسلها كان تطوعاً، غير ما أمرت به، وذلك واسع لها، هذا كلام الشافعي بلفظه، وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة، والليث ابن سعد وغيرهما.

(١) (١٩/٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٤٢٧).

(٣) أي: النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/٢٠).

(٤) في «السنن الكبرى» (١/٣٢١).

(٥) في «الأم» (١/٢٤٥ رقم ٨٢٥)، وانظر «المجموع» (٢/٥٥٤)، «السنن الكبرى» (١/٣٣٢-٣٣٤).

- وله^(١) في أخرى. قالت عائشة رضي الله عنها: كَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبَ

بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها، حَتَّى تَعْلُوَ حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ. [صحيح]

«وله» أي: لمسلم.

«في أخرى قالت عائشة رضي الله عنها كانت تغتسل في مركن» قال النووي^(٢) بسكر الميم وفتح

الكاف، هو الإِجَانَةُ التي يغسل فيها الثياب.

«في حجرة أختها زينب بنت جحش، حتى تعلوا حمرة الدم الماء» معناه: أنها كانت تغتسل

في المِركَن، فتجلس فيه، فتصب عليها الماء فيختلط الماء المتساقط عليها بالدم فيحمر الماء، ثم إنه

لا بد أن تتنظف بعد تلك الغسلة المتغيرة، قاله النووي في «شرح مسلم»^(٣).

- وعند النسائي^(٤): أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ، لَا تَطْهَرُ، فَذَكَرَ شَأْنَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:

«لَيْسَتْ بِحَيْضَةٍ، وَلَكِنَّهَا رَكْضَةٌ مِنَ الرَّجَمِ، لِتَنْتَظِرَ قَدْرَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ بِهَا فَتَرْكُ

الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَنْتَظِرُ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». [صحيح]

«وفي رواية» عن عائشة «عند النسائي».

«أن [٣٩٠ب] أم حبيبة استحاضت لا تطهر، فذكر شأنها لرسول الله ﷺ فقال: ليست

بالحيضة المعتادة، وهي بفتح الحاء كما نقله الخطابي^(٥) عن أكثر المحدثين أو كلهم.

«وقال النووي^(٦): هو متعين أو قريب من المتعين.

(١) أي: مسلم في صحيحه رقم (٦٤/٣٣٤).

(٢) في «شرحه لصحيح مسلم» (٤/٢٥)، وانظر: «النهاية» (١/٦٨٧).

(٣) (٤/٢٥-٢٦).

(٤) في «السنن» (١/١٨٤-١٨٥).

(٥) في «معالم السنن» (١/٢٠٨).

(٦) في «شرحه لصحيح مسلم» (٤/٢١).

«ولكنها ركضة من الرحم» ولابن عمر: «ركضة من الشيطان» وتقدم أنه عرق ولا منافاة، فإن العرق يركضة الشيطان في الرحم، فالنسبة صحيحة إلى كل واحد.

«لنتظر قدر اقرائها التي كانت تحيض» قبل استمرار الدم، وهذا مبني على أنها كانت ذات عادة^(١).

«فترك الصلاة، ثم تنتظر بعد ذلك» إلى أن تنقضي حيضتها بإتيان الدم الأسود الذي يعرف كما سلف.

«فتغتسل عند كل صلاة» تقدم الكلام على هذه اللفظة.

- وله^(٢) في أخرى: أَمَرَهَا أَنْ تَتْرُكَ الصَّلَاةَ قَدَرُ أَقْرَائِهَا وَحَيْضَتِهَا، وَتَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. [صحيح]

«وله» أي: النسائي، «في» رواية «أخرى».

«أمرها أن تترك الصلاة قدر أقرائها وحيضتها» عطف تفسير.

«وتغتسل» غسل الحيض.

«وتصلي: فكانت تغتسل عند كل صلاة».

الثاني:

٢- وعن حمّة بنت جحش رضي الله عنها قال: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، رضي الله عنها، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَرَى فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ؟ قَالَ: «أَنْعَتُ لِكَ الْكُرْشَفِ، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ»، قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَاتَّخِذِي ثَوْبًا» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَتَّجُّ نَجًّا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ، أَحَبُّهُمَا فَعَلْتِ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤/ ٢٤-٢٥).

(٢) أي: النسائي في «السنن» رقم (٣٥٧).

أَجْزَأَ عَنْكَ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ» فَقَالَ لَهَا: «إِنَّمَا هِيَ رَكُضَةٌ مِنْ رَكَضَاتِ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهُرْتَ، وَاسْتَنْقَأْتَ فَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، وَأَيَّامَهَا وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِمَقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، وَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظَّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ فَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ فَافْعَلِي، وَصُومِي إِنْ قَدَرْتِ عَلَى ذَلِكَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». وبعض الرواة قال: قالت حمزة رضي الله عنه: هذا أعجب الأمرين إلي، ولم يجعله من قول النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود^(١) واللفظ له، والترمذي^(٢) بنحوه. [حسن]

وعنده^(٣)، بدل قوله: «فَاتَّخِذِي ثَوْبًا، فَتَلَجَّحِي».

«الشَّجُّ» السيل، وأرادت أنه يجري كثيراً^(٤).

و«الرَّكُضَةُ» الضربة والدفعة.

(١) في «السنن» رقم (٢٨٧).

(٢) في «السنن» رقم (١٢٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (٦/ ٤٣٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٩، ٤٤٠)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٦٢٥)، والدارقطني في «السنن»

(١/ ٢١٤ رقم ٤٨)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ١٧٢-١٧٣)، والشافعي رقم (١٤١- ترتيب المسند)،

والبيهقي (١/ ٣٣٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢٩٩-٣٠٠).

وهو حديث حسن.

(٣) أي: الترمذي في «السنن» رقم (١٢٨) وهو حديث حسن.

(٤) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٣٦٩).

و«التلجم»^(١) كالاستفار وهو أن تشد المرأة فرجها بخرقه عريضة توثق الدم.

حديث: «حمنة بنت جحش» هي أخت أم حبيبة، ونقل في «فتح الباري»^(٢)، عن ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات، زينب أم المؤمنين، وحمنة زوج طلحة، وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف، وهي المشهورة منهن بذلك.

«قالت: كنت أستحاض في بيت أختي زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله! إني أستحاض حيضة شديدة، فما ترى فيها؟ قد منعتني الصلاة والصوم، قال: أنعت» أصف.

«لك الكرسف»^(٣) بضم الكاف وسكون الراء، وضم السين المهملة، ففاء، هو القطن، وكأنه يريد أنها تحشو مخرج الدم.

«فإنه يذهب الدم» به.

«قالت: هو أكثر من ذلك، قال: فاتخذي ثوباً، قالت، هو أكثر من ذلك» لا يحجبه الثوب.

«إننا أثج» بفتح الهمزة، فمثلة، فجيم.

«ثجاً» في «القاموس»^(٤): ثَجَّ الماء سال.

«قال رسول الله ﷺ سأمرك بأمرين، أيما فعلت أجزأ عنك من الآخر» فهي بخيرة فيهما.

«فإن قويت عليهما فأنت أعلم» ثم بينها لها.

«فقال: إنما هذه» الحالة [٣٩١ب] التي شكيتها.

«ركضة من ركضات الشيطان» الركضة: الضربة والدفعة.

(١) انظر: «الصحيح» للجوهري (٢٠٢٧/٥)، «القاموس المحيط» (ص ١٤٩٣).

(٢) في «فتح الباري» (١/٤١١-٤١٢).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٥٣٣)، «الفاثق» للزحشري (٢/١٥٩).

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٢٣٣).

وقال ابن العربي^(١): الضرب بالرجل واختلف فيه، فمنهم من جعله حقيقة، وأن الشيطان ضربها حتى فتق عرقها، ومنهم من جعله مجازاً.

قلت: قال ابن الأثير^(٢): أي: أن الشيطان قد حرك هذا الدم، وليس بدم الحيض المعتاد. وقال الخطابي^(٣): معناه أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمرها، وشأن دينها ووقت طهرها حتى أنساها ذلك، فصار التقدير كأنه ركضة [نالتها]^(٤) من ركضاته. انتهى.

قلت: والحقيقة أولى.

«فتحيضي» كوني في حكم الحائضة.

«ستة أيام، أو سبعة في علم الله»؛ لأنه تعالى قدر المدين في حق النساء في الشهر أو نحوه.

«حتى إذا رأيت» ظننت. «أنك قد طهرت واستنقأت» برؤية الدم غير الأسود.

«فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة» على تقدير أنه سبعة أيام في الشهر.

«أو أربعاً وعشرين ليلة» على تقدير أنه ستة أيام. «أو أيامها» أيام الليالي المذكورة.

«وصومي» أيامها. «فإن ذلك يميزك» بكسر الكافين.

«وكذلك فافعلي في كل شهر، كما تحيض النساء ويطهرن، لميقات حيضهن وطهرهن» من

أول الشهر، أو أثناءه على حكم حال النساء من قرابتها، وهذا هو الأمر الأول.

(١) في «عارضة الأحوذى» (١/٢٠٧).

(٢) في «غريب الجامع» (٧/٣٦٩).

(٣) في «معالم السنن» (١/٢٠٠ - مع السنن).

(٤) سقطت من (أ.ب) وأثبتناها من «معالم السنن».

قال ابن حجر في «الفتح»^(١): إنّ المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة، تعتبر دم الحيض، وتعمل على إقباله وإدباره، فإذا مضى قدره اغتسلت منه، ثم صار دم الاستحاضة كالحديث فتوضأ لكل صلاة، لكن لا تصلي به إلا صلاة واحدة من فريضة أو نافلة، لظاهر قوله: «توضئي لكل صلاة»، وبهذا قال الجمهور^(٢).

والثاني قوله: «وإن قويت على أن تؤخري الظهر» إلى قريب آخر وقتها.

«وتعجلي العصر» في أول وقتها بحيث يخرج وقت الظهر عند دخول العصر.

«ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين» جمعاً سورياً وإلا فإن كل صلاة في وقتها.

وقوله: «الظهر والعصر» بيان للصلاتين [٣٩٢ب].

«وتؤخرين المغرب» كما ذكرنا.

«وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي، وتغتسلين مع الفجر

فافعلي» اغتسلي.

«وصومي إن قدرت على ذلك» وهذا الأمر الثاني مبني على تقدير أنها جهلت عاداتها

وعدها وصفة الدم.

«قال رسول الله ﷺ: وهذا أعجب الأمرين إليّ» أحبهما إليه.

«وبعض الرواة قال: قالت حمّة ~~هذه~~ هذا أعجب الأمرين إليّ، ولم يجعله من قول النبي

ﷺ».

قال ابن العربي في «شرح الترمذي»^(٣) بعد سياق هذا الحديث ما لفظه: في أحاديث الحيض

مسائل من معضلات الدين ومشكلات الفقه.

(١) (٤٠٩/١-٤١٠).

(٢) انظر: «شرح مشكل الآثار» (٣/٢٩٩-٣٠٠)، «المجموع شرح المذهب» (٢/٣٩٩-٤٠٠).

(٣) (١/١٩٩).

ثم قال: فتقول: المستحاضات على عهد رسول الله ﷺ خمس:

الأولى: حمّة بنت جحش أخت زوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش، كانت تحت

مصعب بن عمير، فلما قتل تزوجها طلحة بن عبيد الله.

الثانية: أم حبيبة بنت جحش، أخت حمّة، زوج عبد الرحمن بن عوف.

الثالثة: فاطمة بنت أبي حبيش.

الرابعة: سهلة بنت سهيل، وكانت زوج أبي حذيفة بن عتبة.

الخامسة: سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ.

ثم قال^(١): وأحاديث المستحاضة كثيرة لكن الصحيح منها ثلاثة:

الأول: حديث فاطمة^(٢) وقد تقدم.

والثاني: حديث أم حبيبة^(٣) بنت جحش وتقدم.

الثالث: حديث سودة، كما رواه البخاري^(٤) عن عائشة: «أن امرأة من أزواج النبي ﷺ

استحيضت». انتهى.

ثم أطل في تفصيل أحوال المستحاضات وتقسيمهن إلى أقسام أربعة، كما هو معروف في

«كتب فروع المذاهب».

قوله: «أخرجه أبو داود، والترمذي وعنده» أي: الترمذي.

«بدل قوله: «فاتخذني ثوباً» فتلجمني» بالجيم.

(١) ابن العربي في «عارضه الأحوذى» (١/ ٢٠٠).

(٢) تقدم وهو حديث حسن.

(٣) تقدم وهو حديث حسن.

(٤) في صحيحه رقم (٣١٤)، وطرفاه: (٣١٥، ٧٣٥٧).

قال ابن العربي^(١): كلمة غريبة لم نقع على تفسيرها في كتاب، وإنما أخذتها استقراء.

قال الخليل^(٢): اللجام معروف فإن أخذناه من [٣٩٣ب] هذا كان معناه: افعلي فعلاً يمنع

سيلانه واسترساله. انتهى.

وفي «النهاية»^(٣): أي: اجعلي موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم تشبيهاً بوضع اللجام في

فم الدابة.

قوله: «كالاستفار» أي: الآتي في حديث سمي.

قال الهروي^(٤): هو أن تشد فرجها بخرقه عريضة توثق طرفها في حقب تشده في وسطها

بعد أن تحشي كرسفاً يمنع ذلك الدم.

الثالث: حديث (أسماء بنت عميس رضي الله عنها).

٣- وعن أسماء بنت عميس رضي الله عنها قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ

اسْتُحِيضَتْ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ تُصَلِّ. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، لِتَجْلِسَ فِي مِرْكَنٍ».

فَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ. «فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَوَضَّأَ فِيهَا بَيْنَ ذَلِكَ».

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لما اشتد عليها الغسل أمرها أن تجمع بين الصلاتين. أخرجه أبو

داود^(٥). [شاذ]

(١) في «عارضة الأحوذى» (١/ ٢٠٥).

(٢) في «كتاب العين» (ص ٨٦٧).

(٣) في «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٥٨٨).

(٤) في «غريب الحديث» (٣/ ١١٤).

(٥) في «السنن» رقم (٢٩٦) وهو حديث شاذ وقد صححه الألباني رحمه الله.

«قالت: قلت: يا رسول الله! إن فاطمة بنت أبي^(١) حبيش» أبو حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة آخره معجمة، اسمه قيس بن عبد المطلب بن أسد، وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً.

«استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل، فقال: سبحان الله» أنزه الله أن يكون منه.

«هذا من الشيطان» ثم ذكر الحكم فقال:

«لتجلس في مركن، فإذا رأيت صفارة» بفتح الصاد المهملة وكسر ها.

وقال الخطابي^(٢): في السماع صفارة بالضم، وفي رواية لأبي داود^(٣): «صفرة».

«فوق الماء» الذي في المكن.

«فلتغتسل للظهر والعصر» لصلاتهما.

«غسلاً واحداً» كما سلف.

«وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً، وتغتسل للفجر غسلاً واحداً، وتتوضأ فيما بين

ذلك» إن أرادت نافلة.

قالوا: الظاهر أنها كانت متحيرة، إلا أنها عند الشافعية: تغتسل لكل صلاة. قالوا: لكنه لما

طال الأمر عليها وشق عليها ذلك رخص لها في الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، قاله

الخطابي^(٤) والبعوي^(٥).

قلت: قد أشار إليه ابن عباس.

(١) ذكره ابن الأثير في «تتمة جامع الأصول» (٢/٧٧٦).

(٢) في «معالم السنن» (١/٢٠٧ - مع السنن).

(٣) في «السنن» رقم (٢٩٦).

(٤) في «معالم السنن» (١/٢٠٧ - مع السنن).

(٥) في «شرح السنة» (٢/١٤٦ - ١٤٨).

«قال» أبو داود^(١): رواه مجاهد عن «ابن عباس رضي الله عنهما: لما اشتد عليها الغسل» كأن المراد لكل صلاة في وقتها.

«أمرها أن تجمع بين الصلاتين» جمعاً سورياً كما عرفت.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الرابع: حديث (أم سلمة رضي الله عنها):

٤- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فاستفتت لها أم سلمة رضي الله عنها النبي ﷺ؟ فقال: «لتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيض فيها من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلقت ذلك فلتغتسل، ثم لتستنفر بثوب، ثم لتصل» أخرجه الأربعة^(٢) إلا الترمذي. [صحيح]

«قالت: إن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فاستفتت لها أم سلمة النَّبِيِّ ﷺ فقال: لتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيض فيها من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة، قدر ذلك من الشهر» في حينه وعدده.

«فإذا اختلفت ذلك فلتغتسل» غسل الحيض.

«ثم لتستنفر بثوب» بتقديم بيان ذلك.

«ثم لتصل» أصله: تصلين فجزم بحذف نونه، ثم يصير دم الاستحاضة حدثاً من الأحداث تتوضأ معه لكل صلاة.

قوله: «أخرجه الأربعة، إلا الترمذي».

(١) في «السنن» (٢٠٨/١).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٢٧٤، ٢٧٥)، وابن ماجه رقم (٦٢٣)، والنسائي رقم (٢٠٨، ٣٥٤، ٣٥٥). وهو حديث صحيح.

الخامس:

٥- وعن سمي مولى بن أبي بكر بن عبد الرحمن: أَنَّ الْقَعْقَاعَ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمهما الله يَسْأَلُهُ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟ قَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ ظَهْرِ إِلَى ظَهْرِ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَشْفَرَتْ بِثَوْبٍ. أخرجه أبو داود^(١). [إسناده صحيح]

قال^(٢): وكذلك: روى عن ابن عمر وأنس رحمهم الله، وهو قول سالم بن عبد الله والحسن وعطاء رحمهم الله.

وقال مالك^(٣): أظن حديث بن المسيب من طهر إلى طهر، إنما هو من طهر إلى طهر، ولكن الوهم دخل فيه.

ورواه المسور بن عبد الملك فقال فيه: من طهر إلى طهر، فقلبها الناس من طهر إلى طهر قلت: ذكر القاضي عياض^(٤) أن رواية المعجمة صحيحة. والله أعلم.

حديث: «سمي^(٥)» بضم السين المهملة مصغر. «مولى أبي بكر بن عبد الرحمن» بن الحارث بن هشام، ثقة من السادسة.

«أن العققاع» بقاف مكررة بينهما عين مهملة، بن حكيم، كما في «الموطأ»^(٦) الكتاني.

«وزيد بن أسلم» هو العدوي مولى عمر بن عبد الله وثقة عالم.

«أرسلاه» أي: سمياً. «إلى سعيد بن المسيب رحمهما الله يسأله» لها.

(١) في «السنن» رقم (٣٠١) بإسناد صحيح.

(٢) أبو داود في «السنن» (٢١١/١-٢١٢).

(٣) ذكره أبو داود في «السنن» (٢١٢/١).

(٤) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١٧٦/٢).

(٥) قاله الحافظ في «التقريب» (١/٣٣٣ رقم ٥٣٠).

(٦) (١/٦٣ رقم ١٠٧) وهو أثر مقطوع صحيح.

«كيف تغتسل المستحاضة قال: تغتسل من ظهر إلى ظهر» يريد غسل حيضها بناء على تمييز

دمه من دم المستحاضة.

«وتتوضأ لكل صلاة»؛ لأن دم الاستحاضة حدث مستمر لا يرتفع عنها إلا حال صلاتها.

«فإن غلبها الدم استتفرت بثوب» كما سلف.

قوله: «أخرجه أبو داود» مرسلًا.

«وقال» أبو داود. «وكذلك روي عن ابن عمر وأنس رضي الله عنهم» من الصحابة.

«وهو قول سالم بن عبد الله والحسن، وعطاء رحمهم الله» من التابعين.

وكذلك رواه داود وعاصم، عن الشعبي، عن امرأته، عن قمير، عن عائشة، إلا أن داود

قال: كل يوم.

وفي حديث عاصم: «عند الظهر» وهو قوله سالم بن عبد الله، والحسن وعطاء. انتهى^(١)

بلفظه.

وبوب له^(٢) باب: من قال أن المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر، ثم ذكر حديث سمّي.

وبوب باباً^(٣) ثالثاً ذكر فيه.

قال أبو داود^(٤): «قال مالك: إني لا أظن حديث ابن المسيب من طهر إلى طهر، إنما هو من

ظهر إلى ظهر» وقت الفريضة.

(١) من «سنن أبي داود» (١/ ٢١١-٢١٢).

(٢) أي: أبو داود في «السنن» (١/ ٢١١ الباب رقم ١١٤).

(٣) أبو داود في «السنن» (١/ ٢١٢ الباب رقم ١١٥).

(٤) في «السنن» (١/ ٢١٢).

«إلى ظهر» فقلبها الناس «من طهر إلى طهر» هذا لفظ [٣٩٥ب] أبي داود^(١) من غير زيادة، فالذي زاده المصنف لا أدري من أين هو؟! ولم يذكره ابن الأثير ثم رأيت في السنن.

السادس: حديث (علي عليه السلام):

٦- وعن علي عليه السلام قال: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ وَاتَّخَذَتْ صُوفَةً

فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ. أخرجه أبو داود^(٢). [ضعيف]

«قال: المستحاضة إذا انقضى حيضها» حيث هي مميزة له.

«اغتسلت كل يوم» هذا بوب له^(٣) أبو داود: باب من قال المستحاضة تغتسل كل يوم مرة

مرة، ولم يقل: عند، ثم ساق حديث^(٤) علي عليه السلام.

«واتخذت صوفة» تحشو بها فرجها.

«فيها سمن أو زيت» كأنه يقطع المادة أو يخففها.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وهو موقوف.

كما أن الحديث السابع موقوف وهو:

٧- وعن عبد الله بن سفيان قال: سَأَلَتِ امْرَأَةٌ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ

أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي،

(١) في «السنن» (١/٢١١-٢١٢ رقم ٣٠١).

(٢) في «السنن» رقم (٣٠٢) وهو حديث ضعيف.

(٣) أبو داود في «السنن» (١/٢١٢ الباب رقم ١١٥).

(٤) وهو حديث ضعيف.

ثُمَّ اغْتَسَلْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، ثُمَّ جِئْتُ فَكَذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رُكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي. أخرجَه مالك^(١).

[موقوف ضعيف]

قوله: «وعن عبد الله بن سفيان» لفظه: قال: «كنت جالسا مع ابن عمر فجاءته امرأة تستفتيه فقالت: أقبلت....» الحديث، هكذا في «الجامع»^(٢).

«قال: سألت امرأة ابن عمر فقالت: إني أقبلت» إلى المسجد الحرام.

«أريد أن أطوف بالبيت، حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء» أي: حاضت.

«فرجعت» عن دخول المسجد. «حتى ذهب ذلك» وهو خروج الدم.

«ثم اغتسلت» أي: وجئت إلى المسجد.

«حتى كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فكذلك» أي: فاستمر خروج الدم.

«فقال» ابن عمر. «إنما ذلك ركضة من الشيطان» كما قاله النبي ﷺ.

«فاغتسلي» للطواف. «ثم استغفري بثوب» كما تقدم. «ثم طوفي».

قوله: «أخرجَه مالك».

قلت: لم يذكره في الاستحاضة لعله في كتاب الحج^(٣).

الثامن: حديث (عكرمة):

٨- وعن عكرمة قال: كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ

حَمْنَةَ بِنْتِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أخرجَه أبو داود^(٤). [صحيح]

(١) في «الموطأ» (١/ ٣٧١ رقم ١٢٤) وهو أثر موقوف ضعيف.

(٢) (٧/ ٣٧٧ رقم ٥٤٢٦).

(٣) وهو كما قال الشارح، وهو في «الموطأ» (١/ ٣٣١ رقم ١٢٤).

(٤) في «السنن» رقم (٣٠٩) وهو حديث صحيح، ورقم (٣١٠) وهو حديث صحيح.

هذا الحديث جعله ابن الأثير^(١) فرعاً ثانياً من أحكام المستحاضة.

«قال: كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها» وهو عبد الرحمن بن عوف كما سلف.

«يغشاها».

قوله: «ومثله عن حمّة» هذا حديث^(٢) آخر عن عكرمة ساقه ابن الأثير^(٣) بلفظ: وعنه

قال: عن حمّة بنت جحش: «أنها كانت تستحاض وكان زوجها يغشاها»، والمصنف [٣٩٦ب]

لما رأى الراوي واحداً، ومعنى الحديثين واحداً، جعلهما حديثاً واحداً؛ لأنها معاً أخرجهما.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال الحافظ^(٤): في سماع عكرمة من أم حبيبة وحمّة نظر، وليس فيه ما يدل على

سماعه منها. انتهى.

نعم وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال: المستحاضة لا بأس أن يأتيها

زوجها. انتهى.

قال البخاري^(٥): إذا صلت الصلاة فهي أعظم من الجماع.

قال الحافظ في «الفتح»^(٦): الظاهر أن هذا بحث من البخاري، أراد به بيان الملازمة أي: إذا

جازت الصلاة فجواز الوطء أولى؛ لأنّ أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع، وأشار إلى الرد على من

(١) في «الجامع» (٧/٣٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٣١٠) وهو حديث صحيح.

(٣) في «الجامع» (٧/٣٧٨ رقم ٥٤٢٨).

(٤) في «الفتح» (١/٤٢٩).

(٥) في صحيحه (١/٤٢٨ الباب رقم ٢٨ - مع الفتح).

(٦) في «فتح الباري» (١/٤٢٩).

يمنع وطء المستحاضة، وقد نقله ابن المنذر، عن إبراهيم النخعي، والحكم والزهري وغيرهم. انتهى.

قلت: ليس في الباب نص يرجع إليه كما ترى.

التاسع: حديث (أم عطية رضي الله عنها):

٩- وعن أم عطية رضي الله عنها قالت: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا. أخرجه أبو داود^(١) والنسائي^(٢). [صحيح]

«قالت: كنا» معشر النساء، أي: في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك، وهذا يعطي الحديث حكم الرفع.

«لا نعد الكدرة والصفرة» أي: الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار.

«بعد الطهر شيئاً» قال الحافظ^(٣): قال البخاري^(٤): باب الكدرة والصفرة في غير أيام الحيض، يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم^(٥) في قوله: «حتى ترين القصة البيضاء» وبين حديث أم عطية^(٦) المذكور بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الكدرة والصفرة في أيام الحيض وأما في غيرها، فعلى ما قالته أم عطية. انتهى.

(١) في «السنن» رقم (٣٠٧).

(٢) في «السنن» (٣٦٨).

وأخرجه البخاري رقم (٣٢٦)، وابن ماجه رقم (٦٤٧) دون قوله: (بعد الطهر)، والدارمي (١/٢١٥)، والحاكم (١/١٧٤) وهو حديث صحيح.

(٣) في «فتح الباري» (١/٤٢٦).

(٤) في صحيحه (١/٤٢٦ الباب رقم ٢٥- مع الفتح).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١/٤٢٠ رقم الباب ١٩) تعليقاً، ومالك في «الموطأ» (١/٥٩).

(٦) تقدم وهو حديث صحيح.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي» موقوفاً على أم عطية، وله حكم الرفع، كما عرفت.

العاشر: حديث (مرجانة مولاة عائشة رضي الله عنها):

١٠ - وعن مرجانة مولاة عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدُّرَجَةِ فِيهَا

الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْخَيْضِ يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ: لَا تَعَجِّلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ

الْبَيْضَاءَ. تَعْنِي الطُّهْرَ. أخرجه البخاري^(١) في ترجمة، ومالك^(٢). [موقوف صحيح لغيره]

«الْقَصَّةُ» الْجَصُّ، والمعنى أن تخرج الخرقه التي تحتشى بها المرأة بيضاء نقيه، وقيل إن القصة

كالخيط الأبيض، تخرج بعد انقطاع الدم كله.

«قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة» في «فتح الباري»^(٣): بكسر أوله، وفتح

الراء والجيم، جمع درج بالضم ثم السكون.

قال ابن بطال^(٤): كذا يرويه أصحاب الحديث، وضبطه ابن عبد البر^(٥)، بالضم ثم

السكون. وقال: إنه تأنيث درج، والمراد به: ما تحتشي [٣٩٧ب] به المرأة من قطنه وغيرها،

لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا؟. انتهى.

قلت: ظاهر قوله رضي الله عنه: «فيه الكرسف» أنه إناء فيه القطنه، فإنها الكرسف لا أنها القطنه،

كما قاله ابن عبد البر^(٦).

«فيه الصفرة من دم الحيض، يسألنها عن الصلاة» أي: عن انقضاء الحيض حتى يصلين.

(١) في صحيحه (١/ ٤٢٠ رقم الباب ١٩).

(٢) في «الموطأ» (١/ ٥٩ رقم ٩٧) وهو أثر موقوف صحيح لغيره.

(٣) (١/ ٤٢٠).

(٤) في «شرحه لصحيح البخاري» (١/ ٤٤٧).

(٥) في «الاستذكار» (٣/ ١٩٢ رقم ٣٣٥٦).

(٦) في «الاستذكار» (٣/ ١٩٣ رقم ٣٣٥٧).

«فتقول لا تعجلن» فإن بقاء الصفرة دليل عدم النقاء، وأنه لا يكون النقاء حتى «ترين القصة البيضاء» بفتح القاف، وتشديد الصاد المهملة هي النورة، أي: حتى تخرج القطننة بيضاء نقية.

«تعني الطهر» هو مدرج من أحد الرواة، وفيه دلالة على أن الكدرة، والصفرة في أيام الحيض حيض كما سلف، وأن القصة البيضاء علامة انتهاء الحيض، وبه يتبين ابتداء الطهر^(١).
والقصة البيضاء ماء أبيض تدفعه الرحم، بعد انقطاع الحيض.
قال مالك^(٢): سألت النساء فإذا هو معلوم عندهن، يعرفنه عند الطهر.
قوله: «أخرجه البخاري في ترجمة».

قلت: الأولى ذكره فإنه لم يخرج، بل لفظه: «وكن نساء» وفيه الجمع بين فاعلين نحو: أكلوني البراغيث، «يعثن...» إلى آخره.
ولكن ابن الأثير^(٣) قال: أخرجه وتبعه المصنف.
قوله: «ومالك».

قلت: أما مالك فأخرجه في «الموطأ»^(٤) بسند عن علقمة بن أبي علقمة المدني، عن أمه، واسمها مرجانة مولاة عائشة قالت: «كان النساء....» الحديث.
فكان الصواب أن يقول ابن الأثير والمصنف: ذكره البخاري في ترجمة باب، وأخرجه مالك.

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٤١٦/٢).

(٢) انظر: «الاستذكار» (١٩٥/٣-١٩٦).

(٣) في «الجامع» (٣٧٩/٧).

(٤) (٥٩/١) رقم ٩٧ وهو أثر موقوف صحيح لغيره.

الحادي عشر:

١١ - وعن ابنة زيد بن ثابت: أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدْعُونَ بِالمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا، وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ. أخرجه البخاري^(١) في ترجمة، ومالك^(٢). [مقطوع ضعيف]

حديث: «ابنة زيد» في البخاري، ساقه مع ما قبله، سياقاً واحداً بلفظ: «وبلغ بنت زيد...» إلى آخره.

قال في «الفتح»^(٣): كذا وقعت مبهمة هنا، وكذا في «الموطأ»^(٤) حيث روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر، أي: محمد بن عمرو بن حزم، عن عمته عنها. ثم ذكر أن لزيد خمس بنات لم تعلم من هي منهن هنا. «أن نساء يدعين» لفظ البخاري: «يدعون» وكذا في «الجامع» لأبن الأثير، ومثله في «الموطأ» الكل بلفظ: «يدعون» وفي دعيت لغة في دعوت.

«بالمصابيح في جوف» [٣٩٨ب] الليل ينظرون إلى الطهر» أي: إلى ما يدل عليه.

زاد بن الأثير^(٥): «فكانت تعيب عليهن» وهو كذلك في «الموطأ»^(٦).

«فقالت: ما كان النساء» أي: نساء الصحابة.

(١) في صحيحه (١/ ٤٢٠) الباب رقم ١٩ - مع الفتح.

(٢) في «الموطأ» (١/ ٥٩) رقم ٩٨ وهو أثر مقطوع ضعيف.

(٣) (١/ ٤٢٠).

(٤) (١/ ٥٩) رقم ٩٨ وهو أثر مقطوع ضعيف.

(٥) في «الجامع» (٧/ ٣٨٩) رقم ٥٤٣١.

(٦) (١/ ٥٩) رقم ٩٨ وقد تقدم.

«يصنعن هذا» تمامه في البخاري^(١): «وعابت عليهن» وفي «الموطأ»^(٢) فكانت تعيب ذلك عليهن» وهو في «الجامع»^(٣) كما قدمناه عنهما.

وأيضاً حذف المصنف اللفظين جميعاً من العيب.

قوله: «أخرجه البخاري في ترجمة» قدّمنا لك أنه لم يخرج، ولم يجعله حديثاً مستقلاً، بل ضمّه إلى ما قبله.

قوله: «ومالك».

قلت: أخرجه^(٤) بسند فقال: عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمته، عن ابنة زيد بن ثابت... الحديث.

فكان حق العبارة كما سلف: ذكره البخاري، وأخرجه مالك، إلّا أنّ غاية ما أفاده أنّ فعل النساء بدعة.

قال في «الفتح»^(٥): وإنما عابت عليهن؛ لأن ذلك الحرج والتنطع، وهو مذموم، قاله ابن بطال^(٦) وغيره.

قلت: ثم هو عن مجهولة.

(١) في صحيحه (١/ ٤٢٠ الباب رقم ١٩ - مع الفتح).

(٢) (١/ ٥٩ رقم ٩٨).

(٣) (٧/ ٣٨٩ رقم ٥٤٣١).

(٤) أي: مالك في «الموطأ» (١/ ٥٩ رقم ٩٨) وهو أثر مقطوع ضعيف.

(٥) (١/ ٤٢١).

(٦) في «شرح لصحيح البخاري» (١/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

الثاني عشر: حديث (أم سلمة رضي الله عنها):

١٢- وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كَانَتِ النَّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَكُنَّا نَطْلِي عَلَى وُجُوهِنَا الْوَرْسَ، تَعْنِي مِنَ الْكَلْفِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢). [إسناده حسن]

«قالت: كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ أي: وعلمه بذلك.

«تقعد» لا تصلي ولا تصوم.

«بعد نفاسها أربعين يوماً أو أربعين ليلة، وكنا نطلي وجوهنا بالورس» نبت معروف.

«من الكلف» من أجله لا يحل بالوجه، وهو يحدث بالوجه لبعده عن الغسل بالماء.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: قال المنذري ^(٣): أنه عن مُسَّة الأزدية، وأخرجه الترمذي ^(٤)، وابن ماجه ^(٥)، وقال ^(٦)

الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، عن مُسَّة الأزدية.

وقال ^(٧) محمد بن إسماعيل علي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل ثقة، ولم يعرف محمد هذا

الحديث إلا من حديث أبي سهل.

(١) في «السنن» رقم (٣١١).

(٢) في «السنن» رقم (١٣٩). وأخرجه أحمد (٦/٣٠٠، ٣٠٤)، وابن ماجه رقم (٦٤٨)، والدارقطني في

«السنن» (١/٢٢١ رقم ٧٦)، والحاكم في «المستدرک» (١/١٧٥) بإسناد حسن.

(٣) في «مختصر السنن» (١/١٩٦).

(٤) في «السنن» رقم (٣١١).

(٥) في «السنن» رقم (٦٤٨).

(٦) أي: الترمذي في «السنن» (١/٢٥٧).

(٧) ذكره الترمذي في «السنن» (١/٢٥٧).

وقال الخطابي^(١): حديث مُسَّة أثنى عليه محمد بن إسماعيل، وقال: مُسَّة هذه أزدية، واسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة، وعلي بن عبد الأعلى ثقة. انتهى.

(١) في «معالم السنن» (١/٢١٩ - مع السنن).

• وقد اختلف الناس في أكثر النفاس، فذهب علي، وعمر، وعثمان، وعائشة، وأم سلمة، وعطاء، والثوري، والشعبي، والمزني، وأحمد بن حنبل، وملك، والهادي، والقاسم، والناصر، والمؤيد بالله، وأبو طالب إلى أن أكثر النفاس أربعون يوماً، واستدلوا بحديث أم سلمة.

انظر: «الأوسط» (٢/٢٤٩)، «السنن الكبرى» (١/٣٤٢).

«مسائل أحمد وإسحاق» (١/١٤٠)، «الفقه المالكي في ثوبه الجديد» (١/١٣٨)، «البحر الزخار» (١/١٤٦).

وقال الشافعي في قول: وروى عن إسماعيل وموسى بن جعفر بن محمد الصادق بل سبعون، قالوا: إذ هو أكثر ما وجد، وفي قول للشافعي: وهو الذي في كتب الشافعية، وروى أيضاً عن مالك: بل ستون يوماً.

«البحر الزخار» (١/١٤٦)، «الأوسط» (٢/٢٤٩)، «السنن الكبرى» (١/٢٤١)، «المجموع شرح المهذب» (٢/٥٣٩-٥٤٠)، «الفقه المالكي في ثوبه الجديد» (١/١٣٨).

وقال الحسن البصري: خمسون يوماً، أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/٢٥٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١/٣١٣ رقم ١٢٠).

وقالت الإمامية: نيف وعشرون، «البحر الزخار» (١/١٤٦).

وقال الترمذي في «السنن» (١/٢٥٨) وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ والتابعون ومن بعدهم على أن النفاس تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلّي، وهو الراجح.

انظر: «الأوسط» (٢/٢٥٣).

كتاب الطعام

وفيه خمسة أبواب

(كِتَابُ الطَّعَامِ)

(وَفِيهِ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ) [٣٩٩ب] ومثله في «الجامع»^(١).

الباب الأول: في آداب الأكل

(البَابُ الْأَوَّلُ: فِي آدَابِ الْأَكْلِ).

قال ابن الأثير^(٢): وفيه ستة فصول، وجعل آلات الأكل الفصل الأول.

آلات الطعام

(آلَاتُ الطَّعَامِ) ما يؤكل فيه أو عليه أو يتعلق بهما.

الأول: حديث (أنس رضي الله عنه):

١- عن أنس رضي الله عنه قال: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكَّرَجَةٍ قَطُّ، وَلَا خَبِزَ لَهُ مَرَقٌّ

قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفْرِ. أخرجه

البخاري^(٣) والترمذي^(٤). [صحيح]

«السُّكَّرَجَةُ» بضم أوله وثانيه وثالثه وتشديده: إناء صغير يجعل فيه القليل من الأدم

والكوامبخ، وهي فارسية^(٥).

(١) (١) (٣٨١ / ٧).

(٢) في «الجامع» (٣٨١ / ٧).

(٣) في صحيحه رقم (٥٣٨٦، ٥٤١٥).

(٤) في «السنن» رقم (١٧٨٨).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٣٢ / ٩)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (١ / ٧٩٠).

«قال: ما علمت النَّبِيُّ ﷺ أكل على سُكرجة» قد ضبطها المصنف بضم أوله وهو: سين مهملة، وثانيه وثالثه، وهي راء وتشديدها، وأنها إناء صغير يجعل فيه القليل من الأدم والكواميخ.

وفي «الفتح»^(١): قال ابن مكّي: وهي صحاف صغار يؤكل فيها، ومنها الكبير والصغير يحمل قدر ستة أواق، وقيل: ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية.

ثم قال^(٢) فيه: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: تركه الأكل في السكرجة، إما لكونها لم تصنع عندهم إذ ذاك، أو استصفاً لها؛ لأن عاداتهم الاجتماع على الأكل، أو لأنها كانت تعد لوضع الأشياء التي تعين على الهضم، ولم يكونوا غالباً يشبعون، فلم يكن لهم حاجة بالهضم. انتهى.

«قط» أبدأ.

«ولا خبز له مرقق» أي: خبز رقيق وهي الأرغفة الواسعة المرققة، كما يخبز للمترفين.

«قط» وهذا ليس من الآلات التي بوب لها.

«ولا أكل على خوان» بكسر الخاء المعجمة، وهو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل.

قال ابن العربي^(٣): [أنه المائدة إذا لم يكن عليه طعام مطعوم، فإن كان عليه طعام، فإنه المائدة]^(٤).

(١) (٩/٥٣٢).

(٢) أي: الحافظ في «الفتح» (١/٥٣٢).

(٣) في «عارضة الأحوذى» (٨/٢٨١-٢٨٠).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «العارضة»: الخوان المائدة إذا لم يكن عليها طعام وإلا فهي المائدة والسكرجة مائدة صغيرة ذات جدار.

«قيل لقتادة: فعلى ما كانوا يأكلون؟ قال: على السفر» جمع سفرة، وأصله الطعام الذي يتخذه المسافر، وأكثر ما يصنع في جلد، فنقل اسم الطعام إلى ما يوضع فيه^(١).
قلت: ولا يخفى أن مثل هذا الشيء ليس فيه حكم شرعي، إذ لا دلالة على ندب ولا كراهة إنما هو إخبار عما كان عليه رسول الله ﷺ في آلات مأكله.
قوله: «أخرجه البخاري».

قلت: بوب له^(٢) باب [٤٠٠ ب]: ما أكل النبي ﷺ خبزاً مرققاً.
«والترمذي».

قلت: وقال^(٣): هذا حسن غريب.

قال^(٤) محمد بن بشار: يونس هذا هو يونس الإسكاف. انتهى.

قال الحافظ^(٥): ليس ليونس هذا في البخاري، إلا هذا الحديث الواحد، وهو بصري، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن عدي: ليس بالمشهور، وقال ابن سعد: كان معروفاً وله أحاديث، وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به كذا قال: ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان. انتهى.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٣٢/٩).

(٢) الترمذي في «السنن» (٤/٢٥٠ الباب رقم ١) باب ما جاء علام كان يأكل رسول الله ﷺ.

(٣) في «السنن» (٢٥٠/٤).

(٤) ذكره الترمذي في «السنن» (٤/٢٥٠).

(٥) في «الفتح» (٥٣١/٩).

قلت: بهذا تعرف نقادة الترمذي، حيث لم يصححه وغربه، وتعرف مخالفة الحافظ للقاعدة المعروفة في الأصول، أن الجراح أولى، إلا في المشاهير بالعدالة والثقة، وليس يونس^(١) هذا من المشاهير.

وتعرف بطلان^(٢) قولهم: من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة.

نعم: ليس هنا قرح في يونس، إنما نفى عنه ابن حبان الحجة، وهي أمر أخص من مطلق الجرح.

قال الترمذي^(٣): وقد روى عبد الوارث، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس نحوه. انتهى.

الثاني:

٢- وعن أبي حازم قال: سألت سهل بن سعيد رحمته: هل أكل النبي ﷺ النقي؟ فقال: ما رأى النبي ﷺ النقي منذ ابتعثه الله تعالى حتى قبضه، فقلت: هل كانت لكم مناخل؟ فقال: ما رأى النبي ﷺ منخلاً من حين ابتعثه الله تعالى حتى قبضه، قلت: كيف كنتم تأكلون الشعير غير منخول؟ قال: كنا نطحنه وننفضه، فيطير منه ما طار، وما بقي ثريناه فأكلناه. أخرجه البخاري^(٤)، والترمذي^(٥). [صحيح]

«النقي» الطعام الأبيض الحواري^(٦).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٧٢)، «الميزان» (٤/ ٤٨٣ رقم ٩٩١٦).

(٢) ليس الأمر كما قال الشارح. انظر: «فتح الباري» (٤/ ٤٧٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٧٢).

(٣) في «السنن» (٤/ ٢٥٠).

(٤) في صحيحه رقم (٥٤١٠)، (٥٤١٣).

(٥) في «السنن» رقم (٢٣٦٤) وهو حديث صحيح.

(٦) وهو التنظيف الأبيض. قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٤٨).

حديث: «أبي حازم» هو الأشجعي.

«قال: سألت سهل بن سعد: هل أكل النبي ﷺ النقي؟»، بفتح النون، وهو خبز الرقيق

الحواري، وهو التنظيف الأبيض، وفي الحديث: «يحشر الناس على أرض عقراء كقرصة النقي».

«قال: ما رأى النبي ﷺ النقي منذ بعثه الله حتى قبضه» الله.

«قلت: هل كانت لكم مناخل؟ فقال: ما رأى رسول الله ﷺ من خلا من حين ابتعثه الله

حتى قبضه».

قال الحافظ ابن حجر^(١): أظنه احترز عما قبل البعثة، لكونه ﷺ كان يسافر في تلك المدة

إلى الشام تاجراً، وكانت الشام إذ ذاك مع الروم، والخبز النقي كثير عندهم، وكذا المناخل وغيرها

من آلات [الثروة]^(٢) فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم، وأما بعد البعثة فلم يكن إلا بمكة

والطائف، والمدينة، ووصل إلى تبوك، وهي من أطراف الشام، لكن لم يفتحها ولا طالت

[٤٠١ب] إقامته بها. انتهى.

«قلت: كيف كنتم تأكلون الشعير غير منخول؟ قال: كنا نطحنه وننفخه، فيطير منه ما

طار» من قشره، وكأنه نبه بهذا على أن النهي عن النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ.

«وما بقي ثريناه» بللناه وعجنناه.

«فأكلناه» بعد أن تنضجه النار.

قوله: «أخرجه البخاري والترمذي» إلا أني^(٣) لم أجده في كتاب الأطلعة من «سنن

الترمذي».

(١) في «فتح الباري» (٥٤٨/٩).

(٢) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح» الترخه.

(٣) وهو كما قال الشارح، فهو في «سنن الترمذي» (٥٧٩/٤) الباب رقم ٣٨ ما جاء في معيشة النبي ﷺ الحديث

رقم (٢٣٦٤).

التسمية

(التَّسْمِيَةُ) أي: على الطعام، جعله ابن الأثير^(١) فصلاً ثانياً.

الأول: حديث (حذيفة رضي الله عنه):

١ - عن حذيفة قال: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الطَّعَامِ، لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ مَرَّةً طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَأَنَّهَا تُدْفَعُ، فَذَهَبَتْ لِتَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهَا، ثُمَّ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، كَأَنَّهَا يُدْفَعُ فَذَهَبَ لِيَضَعَ يَدَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةِ لَيَسْتَحِلَّ بِهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا، فَجَاءَ بِهَذَا الْأَعْرَابِيُّ لَيَسْتَحِلَّ بِهِ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ لَمَعَ يَدُهُمَا فِي يَدَيَّ». ثُمَّ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَآكَلَ. أخرجه مسلم^(٢)، وأبو داود^(٣). [صحيح]

قوله: «كَأَنَّهَا تُدْفَعُ» أي: كأن وراءها من يدفعها إلى قدامها.

«قال: كنا إذا حضرنا عند النبي ﷺ على الطعام لم نضع أيدينا» للأكل منه.

«حتى يبدأ رسول الله ﷺ فيضع يده» هذا من الآداب أن لا يبدأ الأصغر قبل الأكبر.

«وإننا حضرنا معه مرة طعاماً فجاءت جارية كأنها تدفع» لسرعتها في المجيء، أو في إلقاء

يدها.

«فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ بيدها» لئلا تضعها في الطعام.

«ثم جاء أعرابي كأنها يدفع، فذهب ليضع يده في الطعام، فأخذ بيده، ثم قال: إن الشيطان

ليستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه».

(١) في «الجامع» (٧/ ٣٨٣).

(٢) في صحيحه رقم (٢٠١٧).

(٣) في «السنن» رقم (٣٧٦٦) وهو حديث صحيح.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» رقم (٦٧٥٣) - العلمية).

قال النووي^(١): أجمع العلماء على أن استحباب التسمية على الطعام في أوله، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر، إلا أن أريد بالاستحباب، أنه راجح الفعل، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين؛ لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة. والمراد من التسمية قول: بسم الله في ابتداء الأكل، وأصرح ما ورد في صفة التسمية، ما أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي^(٣) من طريق أم كلثوم، عن عائشة مرفوعاً: «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره».

وأما قول النووي في آداب الأكل من «الأذكار»^(٤): صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال بسم الله كفاه، وحصلت السنة [٤٠٢ ب]، فلم أرَ لما ادّعاه من الأفضلية دليلاً خاصاً.

وأما ما قاله الغزالي في «الإحياء»^(٥): أنه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله، ومع الثانية: بسم الله الرحمن، ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم أرَ لاستحباب ذلك دليلاً.

ومعنى استحلال الشيطان، أنه يتمكن من أكل الطعام، إذا شرع فيه إنساناً بغير ذكر الله وأما إذا لم يشرع فيه أحد وسمى بعضهم دون بعض، لم يتمكن منه.

(١) في «شرح لصحيح مسلم» (١٣/١٨٨-١٨٩).

(٢) قاله الحافظ في «الفتح» (٩/٥٢٢).

(٣) في «السنن» رقم (٣٧٦٧).

(٤) في «السنن» رقم (١٨٥٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد (٦/٢٤٦)، (٢٦٥، ٢٩٧)،

وابن ماجه رقم (٣٢٦٤). وهو حديث صحيح.

(٥) (٢/٥٨٤ - صحيح الأذكار).

(٦) (٢/٣٧٧-٣٧٨).

قال النووي^(١): ثم الصواب الذي عليه جماهير العلماء من الخلف والسلف، من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث، وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محمولة على ظواهرها، وأن الشيطان يأكل حقيقة إذ العقل لا يحيله، والشرع لم ينكره، بل أثبتة فوجب قبوله واعتقاده. انتهى.

قال ابن العربي^(٢): قالت المبتدعة: الشياطين لا تأكل ولا تشرب، وقالت طائفة: تأكل ولا تشرب، وقال قائلون أكلهم: شم، وردّ هذه الأقوال كلها.

«وإنه جاء بهذه الجارية» أي: وسوس لها الإتيان إلى الطعام بسرعة.

«ليستحل بها» أي: لتأكل بغير تسمية فيمكن من الأكل.

«فأخذت بيدها فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به فأخذت بيده، والذي نفسي بيده، إن يده لمع يديهما في يدي ثم ذكر» أي: النبي ﷺ.

«اسم^(٣) الله وأكل» وهذا يدل على وجوب^(٤) التسمية للذاكر لئلا يخالطه الشيطان في مأكله، ولأنّا مأمورون بمعاداته فكيف نؤاكله؟.

وفيه دليل^(٥) على كفاية تسمية واحد من الآكلين؛ لأنه ﷺ لم يأمرهم بالتسمية، وفيه دليل على طهارة رطوبة الكافر؛ لأنه لم ينه عن أكل الطعام الذي لم يسم عليه، بل أخبر عن تمكن الشيطان من أكله.

فإن قلت: هلاّ سمّى رسول الله ﷺ عند إتيان الجارية؟.

(١) في «شرحه لصحيح مسلم» (١٣/ ١٩٠).

(٢) في «عارضة الأحوذى» (٧/ ٣٠٤ - ٣٠٥).

(٣) أي: ثم ذكر اسم الله وأكل.

(٤) انظر: «زاد المعاد» (٢/ ٣٦٢)، و«فتح الباري» (٩/ ٥٢٢).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/ ١٨٩).

قلتُ: أراد أن يبين هذه الفائدة الجليلة.

قوله: «أخرجه مسلم وأبو داود» [٤٠٣ ب].

الثاني: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ،

فَإِنْ نَسِيَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَقُلْ فِي الْآخِرِ، بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ». أخرجه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢).

[صحيح]

«قالت: قال رسول الله ﷺ إذا أكل أحدكم طعاماً أي: أراد أكله.

«فليقل: باسم الله» في أول لقمة يريد أكلها.

«فإن نسي في الأول، فليقل في الآخر» عند الذكر.

«بسم الله في أوله وآخره» فإنه يتم بذلك الوفاء بسنة التسمية، وهذا من لطف الله ورحمته

ويأتي: «أنه إذا قال ذلك، قال الشيطان: ما أكلت^(٣) معه.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال^(٤): إنه حسن.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٦٧).

(٢) في «السنن» رقم (١٨٥٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وهو حديث صحيح وقد تقدم.

(٣) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٠١٨/١٠٣)، وأبو داود رقم (٣٧٦٥)، وابن ماجه رقم

(٣٨٨٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» رقم (٦٧٥٧ - العلمية).

عن جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله عند دخوله، وعند طعامه، قال الشيطان:

لا مبيت لكم، ولا عشاء، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله، قال الشيطان: أدركتم المبيت، فإذا لم يذكر الله عند

طعامه قال: أدركتم المبيت والعشاء». وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» (٢٨٩/٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

الثالث:

٣- وعنهما عليهما السلام قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ طَعَامًا فِي سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِلُقْمَتَيْنِ، فَقَالَ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ لَوْ سَمِيَ لَكَفَاكُمُ». أخرجه الترمذي ^(١). [صحيح]
«وعنها» أي: عائشة عليها السلام.

«قالت: كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً في ستة من أصحابه، فجاء أعرابي، فأكله بلقمتين، فقال رسول الله ﷺ: أما إنه لو سُمِّي عند أكله.

«لكفاكم» إن قلت: معلوم أنه عليه السلام قد سمى عند أول طعامه، ولا يشترط في منع الشيطان عن أكله، تسمية كل أكل.

قلت: ليس فيه أنه أكل الشيطان معه، بل أنها فرغت البركة عن الطعام، بعدم تسمية بعض الأكلين.

وأما ابن العربي ^(٢) فقال: أخبر عليه السلام أنه لم يسم هذا الأعرابي فأكل الشيطان بيده منه، فارتفعت البركة عنه، فلم يكفيهم ولو سُمِّي لم يكن للشيطان مدخل ولا للبركة عنه مزحل. انتهى.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال ^(٣): حسن، فإنه ساقه بسند الذي قبله.

(١) في «السنن» بإثر الحديث رقم (١٨٥٨).

وأخرجه أحمد (٢٠٧/٦-٢٠٨)، وأبو داود رقم (٣٧٦٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٦٤)، وهو حديث صحيح.

(٢) في «عارضة الأحوذى» (٣٩/٨).

(٣) الترمذي في «السنن» (٢٨٩/٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

الرابع:

٤- وعن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده وحشي بن حرب الحبشي: أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبِعُ، قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ». أخرجه أبو داود^(١). [حسن]

حديث: «وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده» بينه بقوله: «وحشي بن حرب الحبشي» قاتل الحمزة رضي الله عنه.

«أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» كأن المراد جماعة منهم لا كلهم إذ يبعد اجتماعهم جميعاً على الطعام.

«قالوا: يا رسول الله! إنا نأكل ولا نشبع، قال: لعلكم تفترقون» ويأكل كل واحد وحده.

«قالوا: نعم، قال: فاجتمعوا على طعامكم، وادكروا اسم الله» عند الأكل.

«يبارك لكم فيه» [٤٠٤ ب] فبالاجتماع والتسمية تحصل البركة، ولذا ورد أن: «طعام الواحد يكفي الاثنين...»^(٢) الحديث.

قوله: «أخرجه أبو داود» إلا أنه قال المنذري^(٣): أن وحشي بن حرب الراوي، عن أبيه، عن جده، بصري مستور، ومثله في «التقريب»^(٤).

(١) في «السنن» رقم (٣٧٦٤). وأخرجه أحمد (٣/ ٥٠١)، وابن ماجه رقم (٣٢٨٦) وهو حديث حسن.

(٢) أخرجه الترمذي في «السنن» رقم (١٨٢٠ م) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثانية» وهو حديث صحيح.

وأخرجه البخاري رقم (٥٣٩٢)، ومسلم رقم (٢٠٥٨)، والترمذي رقم (١٨٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام الاثنين كافي الثلاثة، وطعام الثلاثة كافي الأربعة» وهو حديث صحيح.

(٣) في «مختصر السنن» (٥/ ٢٩٩).

(٤) (٢/ ٣٣٠ رقم ٢٥).

الخامس:

٥- وعن أمية بن محشي رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، فَضَحِكَ ﷺ. ثُمَّ قَالَ: «مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ، اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ». أخرجهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[ضعيف]

حديث: «أمية» (٢) بن محشي^(٢) بفتح الميم، فحاء معجمة ساكنة، فشين معجمة مكسورة، فمثناة تحتية، وزاد أبو داود (٣): وكان من أصحاب رسول الله ﷺ.

«قال: كان رسول الله ﷺ جالساً، ورجل يأكل فلم يسم».

قال النووي (٤): هذا محمول على أنه رضي الله عنه لم يعلم تركه التسمية إلا في آخر أمره، إذ لو علم ذلك لم يسكت عن أمره بالتسمية.

«حتى لم يبق من الطعام إلا لقمة، فلما رفعها إلى فيه، قال: بسم الله أوله وآخره، فضحك رسول الله ﷺ، ثم قال: ما زال الشيطان يأكل معه، فلما ذكر اسم الله آخراً استقاء ما في بطنه» هذا يدل أنه رضي الله عنه علم أنه لم يذكر اسم الله في أول طعامه؛ لأنه أخبر أنه ما زال الشيطان يأكل معه، فلا يتم توجيه النووي، وإنما الظاهر أنه رضي الله عنه ترك تنبهه على التسمية في أول طعامه، ذهولاً منه رضي الله عنه، وهو جائز عليه مثل هذا.

وفيه دليل على أن التسمية في آخره إنما هي للإضرار بالشيطان، ليعي ما أكله.

قوله: «أخرجهُ أَبُو دَاوُدَ».

(١) في «السنن» رقم (٣٧٦٨) وهو حديث ضعيف.

(٢) انظر: «التقريب» (١/ ٨٤ رقم ٦٣٧).

(٣) في «السنن» رقم (٣٧٦٨).

(٤) في «الأذكار» (٢/ ٥٨٣).

السادس: حديث جابر رضي الله عنه:

٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ عِنْدَ دُخُولِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ عِنْدَ عَشَائِهِ، يَقُولُ: أَذْرَكْتُمُ الْعَشَاءَ، وَلَا مَبِيتَ لَكُمْ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَلَا عِنْدَ عَشَائِهِ، قَالَ أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَالْعَشَاءَ». أخرجه مسلم ^(١)، وأبو داود ^(٢). [صحيح]

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دخل ^(٣) الرجل منزله أي: منزل من بيته، أو غيره من بيوت غير مسكونة.

«فذكر الله عند دخوله» بأي ذكر من تسمية وغيرها.

إلا أن قوله: «وعند طعامه» يرشد إلى أن المراد التسمية؛ لأنها المشروعة عنده.

«قال الشيطان» لم يصحبه.

«لا مبيت لكم ولا عشاء» والمتكلم داخل في خطاب نفسه، فلا مبيت [٤٠٥ ب] له أيضاً ولا عشاء.

«وإن ذكر الله عند دخوله» منزله.

«ولم يذكره عند عشاءه، يقول: أدركتم العشاء ولا مبيت لكم، وإن لم يذكر اسم الله عند

دخوله ولا عند عشاءه، قال: أدركتم ^(٤) المبيت والعشاء».

(١) في صحيحه رقم (٢٠١٨/١٠٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٦٥).

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» رقم (٦٧٥٧ - العلمية)، وابن ماجه رقم (٣٨٨٧) وهو حديث صحيح وقد تقدم.

(٣) انظر: «إزاد المعاد» (٢/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٤) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٩٠) معناه قال الشيطان لإخوانه وأعوانه ورفقته.

لعدم المانع عنهما، وفي الحديث الحث على ذكر الله عند دخول المنزل.
قوله: «أخرجه مسلم، وأبو داود».

هيئة الأكل والاكل

قوله: (هَيْئَةُ الْأَكْلِ وَالْأَكْلِ)^(١).

الأكل: بفتح الهمزة، المأكول وبضمها القوت، وهذا جعله ابن الأثير^(٢) فصلاً ثالثاً.
الأول: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا». أخرجه مسلم^(٣)، ومالك^(٤)، وأبو داود^(٥)، والترمذي^(٦). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: لا يأكلن أحدكم بشماله ولا يشربن بها» عام في كل مأكول ومشروب.

وعلة النهي قوله: «فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بها» فيحرم التشبه به، والتخلق بخلقه؛ لأن الأصل في النهي^(٧) التحريم.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٦٩/١).

(٢) في «الجامع» (٣٨٦/٧).

(٣) في صحيحه رقم (٢٠٢٠/١٠٥).

(٤) في «الموطأ» (٩٢٣/٩٢٢/٢).

(٥) في «السنن» رقم (٣٧٧٦).

(٦) في «السنن» رقم (١٧٩٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد في «المسند» (٨/٢)، ٣٣، ١٠٦،

١٠٩. وهو حديث صحيح.

(٧) انظر: «شرح الكوكب المنير» (٨١/٣)، «إرشاد الفحول» (ص ٣٨٤ بتحقيقي).

قال ابن العربي^(١): أنه حرام لا يقال فيه مكروه، بل يَأْثَمُ فاعله، فإن كل فعل ينسب إلى الشيطان فهو حرام، وشر لا خير فيه ولا جائز. انتهى.

قوله: «أخرجه مسلم، ومالك وأبو داود، والترمذي».

قلت: وقال^(٢): هذا حديث حسن صحيح.

الثاني: حديث (سلمة بن الأكوع رضي الله عنه):

٢- وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: أَكَلَ رَجُلًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسْمَالِهِ، فَقَالَ لَهُ: «كُلْ بِيَمِينِكَ»، فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ فَقَالَ ﷺ: «لَا اسْتَطَعْتُ»، فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ بَعْدُ ذَلِكَ. أخرجه مسلم^(٣). [صحيح]

«قال: أكل رجل» قال النووي^(٤): هو بسر بضم الباء، وبالسين المهملة، ابن راعي العير، بفتح العين، وبالمثناة التحتية، الأشجعي، كذا ذكره ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني، وابن ماكولا وآخرون، وهو صحابي مشهور، عده هؤلاء في الصحابة.

عند النبي ﷺ بسماله، فقال له: كل بيمينك، فقال: لا أستطيع، ما منعه إلا الكبر» كأنه فهم ذلك من حاله.

(١) في «عارضة الأحوذى» (٣٠٦/٧).

(٢) في «السنن» (٢٥٧/٤).

(٣) في صحيحه رقم (٢٠٢١).

(٤) في «شرح لصحيح مسلم» (١٩٢/١٣).

«فقال رسول الله ﷺ: لا استطعت» دعاء عليه^(١) وعقاب له لعدم امتثاله لأمره ﷺ، ولأكله بالشهال، وهو دليل على تحريم الأكل بها.

قال ابن [٤٠٦ ب] العربي^(٢): فإن قيل: إنما عوقب بالكبر؟ قلنا: عوقب بالفعل الذي حمله على الكبر. انتهى.

قلت: وكونه منعه الكبر، إنما فهمه الراوي لا أنه أخبره.

«فما رفعها إلى فيه بعد ذلك» للدعوة النبوية.

قوله: «أخرجه مسلم».

الثالث: حديث (عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه):

٣- وعن عمر بن أبي سلمة قال: كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدَيَّ تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ! سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ بِمَا يَلِيكَ»، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ. أخرجه الخمسة^(٣)، إلا النسائي. [صحيح]

«قال: كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحيفة» أي: تحرك وتميل ولا تقتصر على موضع واحد، والصحفة دون القصعة، وهي ما تشبع خمسة، والقصعة تشبع عشرة، كذا قاله الكسائي.

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/١٩٢): وفي هذا الحديث جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي بلا عذر، وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كل حال حتى في حال الأكل، واستحباب تعليم الأكل آداب الأكل إذا خالفه.

(٢) في «عارضة الأحوذى» (٧/٣٠٦).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨)، ومسلم رقم (١٠٨/٢٠٢٢)، وأبو داود رقم (٣٧٧٧)، والترمذي رقم (١٨٥٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٦٧)، ومالك في «الموطأ» (٢/٩٣٤).

وأخرجه أحمد (٤/٢٦)، والدارمي (٢/١٠٠)، والبيهقي (٧/٢٧٧)، وهو حديث صحيح.

«فقال النبي ﷺ: يا غلام! سم الله، وكل بيمينك» فيه التسمية في أثناء الطعام، وكأنه أراد بأمره بالأكل باليمين الاستمرار، وإلا فالظاهر أنه كان يأكل تلك الساعة بيمينه.

«وكل مما يليك» هذا هو الذي كان الغلام على خلافه، لكنه ﷺ علمه آداب الأكل كلها.

«فما زالت تلك طعمتي» بكسر الطاء، أي: صفة أكلي، أي: لزمتم^(١) ذلك، وصار عادة لي.

قال الكرمانى^(٢): وفي بعض الروايات بالضم، يقال: طعم إذا أكل، والطعمة الأكلة،

والمراد جميع ما تقدم من التسمية والأكل باليمين، والأكل مما يليه.

«بعد» بالضم على قطعه عن الإضافة.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا النسائي».

الرابع:

٤- وعن عبد الله بن عكراش بن ذؤيب عن أبيه قال: بَعَثَنِي بَنُو مُرَّةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِصَدَقَاتِ

أَمْوَالِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَأَخَذَ بِيَدِي

فَأَنْطَلَقَ إِلَى بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» فَأَتَيْنَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالْوَذْرِ، فَأَقْبَلْنَا

نَأْكُلُ مِنْهَا فَخَبَطْتُ بِيَدِي فِي تَوَاحِيهَا، وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى

يَدِي الْيُمْنَى ثُمَّ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبْقٍ فِيهِ الْوَأْنُ

الْتَمَرِ وَالرُّطَبِ، فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبْقِ، فَقَالَ: «يَا

عِكْرَاشُ! كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِكُلِّ كَفَّيْهِ

وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ، وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ! هَذَا الْوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرْتَ النَّارَ». أخرجه الترمذي^(٣).

[ضعيف]

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٢٣/٩).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٢٣/٩).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٤٨) وهو حديث ضعيف.

«الْوَذْرُ» جمع وذرة، بسكون الذال: وهي القطعة من اللحم.

حديث: «عبد الله بن عكراش» بكسر العين المهملة، فكاف ساكنة، فراء، فألف، فشين معجمة.

«ابن ذؤيب عن أبيه قال: بعثني قومي بنو مرة بن عبيد، بصدقات أموالهم إلى رسول الله ﷺ» فيه أنه يختار أرباب الزكاة بين صرفها في فقراءهم في بلدانهم، وبين أن يبعثوا بها إلى الإمام، ويحتمل أن الذي بعثوا به السهم الذي لسبيل الله.

«فقدمت المدينة، فوجدته جالساً بين المهاجرين والأنصار، فأخذ بيدي» أخذه بيده نوع من التأنيس والإكرام، كالمصافحة.

«فانطلق بي إلى بيت أم سلمة» أم المؤمنين [٤٠٧ ب] رحمها الله.

«فقال: هل من طعام، فأتينا بجفنة» فيه سؤال الرجل أهل بيته عما حضر فيمكن أن يكون استدعى ما لم يعلم جنسه ولا قدره، وإنما سأل عن مطلق الطعام، أو عن طعام قد علم جنسه، وأنه قد أعدّه أهل منزله له.

«فأتينا بجفنة كثيرة الثريد» الثريد بفتح الثاء المثناة وكسر الراء، معروف، هو أن يثرذ الخبز بمرق اللحم وقد يكون معه اللحم (والوذر)^(١) يأتي أنه بفتح الذال المعجمة، جمع وذرة، بسكونها، وهي القطعة من اللحم.

«فأقبلنا نأكل منها فخبطت بيدي في نواحيها» أي: أكل من جهات الجفنة، ولم يقتصر على ما بين يديه منها.

(١) الوذر: أي: كثيرة قطع اللحم، والوذرة: بالسكون القطعة من اللحم، والوذْر: بالسكون أيضاً: جمعها.

«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٣٧).

«وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى» قيل: كان على يسار النبي ﷺ، فكانت يده اليسرى أقرب إليه، فتناولها بها، أو تكون اليمنى قد أخذها الدسم، فقبضها عنه.

«ثم قال: يا عكراش! كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد» إشارة إلى أنه إذا كان صنفاً واحداً لم يكن لجولان اليد معنى إلا الشره والمجاعة، وإذا كان ذا ألوان، كان جولان اليد لمعنى وهو اختيار ما يستطاب منه.

«ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر الرطب، فجعلت آكل من بين يدي» امثالاً لأمره ﷺ وما تنبه للعلة، وهي قوله ﷺ: فإنه طعام واحد.

«وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق، فقال: يا عكراش! كل من حيث شئت، فإنه غير لون واحد» تصريح بعلة جولان اليد في الطبق.

«ثم أتينا بهاء فغسل يده» في الترمذي^(١): «يديه» بالثنائية.

«ومسح ببلل كفه وجهه وذراعيه ورأسه، وقال: يا عكراش! هذا الوضوء مما مسّت النار» قال ابن العربي^(٢): هو محمول على التنظيف، وإلا فقد تقدّم غسل اليد من الطعام.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٣): هذا حديث غريب، [تفرد به العلاء بن الفضل]^(٤)، وقد تفرد العلاء بهذا

الحديث، ولا نعرف لعكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.

الخامس: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

(١) في «السنن» رقم (١٨٤٨) وهو حديث ضعيف.

(٢) في «عارضة الأحوذى» (٣٨/٨).

(٣) في «السنن» (٢٨٤/٤).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «سنن الترمذي»: «لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن الفضل...».

٥- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَنْزِلُ الْبَرَكَةُ وَسَطَ الطَّعَامِ، فَكُلُوا

مِنْ حَافَتَيْهِ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ». أخرجه أبو داود^(١) والترمذي^(٢). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ تنزل البركة وسط الطعام، فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من

وسطه» قال ابن العربي^(٣): معنى تكثير البركة للطعام [٤٠٨ ب] يكون بمعاني كثيرة، منها

استمرار الطعام، ومنها صيانتة عن مرور الأيدي عليه، فتقزز النفوس منه.

ومنها أن زبدة المرق هنالك، فهي إذا أخذ الطعام من الحواشي تسير عليه شيئاً فشيئاً، فإذا

أخذ الطعام من أعلاه كان ما بقي بعده دونه في الطيب.

ومنها ما يخلق الله في الأجزاء الزائدة فيه، وذلك يكون آية لنبي، كمحمد ﷺ، أو كرامة

لولي، كأبي بكر في طعام الضيف، وعائشة في شعر الرق. انتهى.

قوله: «أخرجه أبو داود، والترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب.

- ولفظ أبي داود^(٥): إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلِيَأْكُلَ مِنْ

أَسْفَلِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكََةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا.

قوله: «ولفظ أبي داود» من حديث ابن عباس.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٧٢).

(٢) في «السنن» رقم (١٨٠٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (١/ ٢٧٠، ٣٤٥)، وابن ماجه رقم (٣٢٧٧)، وهو حديث صحيح.

(٣) في «عارضة الأحوذى» (٣١١/ ٧).

(٤) في «السنن» (٢٦٠/ ٤).

(٥) في «السنن» رقم (٣٧٧٢) وهو حديث صحيح.

«إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصفحة، وليأكل من أسفلها، فإن البركة تنزل من أعلاها» وبقاء البركة مراد الله تعالى وللأكلة.

السادس: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ». أخرجه الخمسة^(١) إلا النسائي. [صحيح]

«نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل» ومثله المرأة.

«بين التمرتين» إن أكل في جماعة.

والقران أن يجمع بين تمرتين في أكلهما يدخلهما معاً في فيه، وإنما نهى عنه؛ لأن فيه شرهاً وذلك يزري بفاعله، أو لأن فيه غبناً لرفقته^(٢).

وقيل^(٣): إنما نهى عنه لما كانوا عليه من شدة العيش، وقلة الطعام، وكانوا مع هذا يتواسون من القليل، وقد يكون فيهم من اشتد جوعه، فربما قرن بين التمرتين، أو عظم اللقمة فأرشدهم إلى الإذن فيه، لتطيب أنفس الباقين.

«إلا أن يستأذن أصحابه» رفقته في الأكل، وأما إذا أكل وحده جاز له القرن.

قال في «الفتح»^(٤): وفي معنى التمر الرطب، وكذا الزبيب والعنب، ونحوهما [لظهور]^(٥) العلة الجامعة.

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٤٥٥، ٢٤٨٩، ٤٢٩٠، ٥٤٤٦)، ومسلم رقم (١٥١ / ٢٠٥٤)، وابن ماجه رقم

(٣٣٣١)، والترمذي رقم (١٨١٤) وهو حديث صحيح.

(٢) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٤٤٧ / ٢)، انظر: «الفائق» (١٧٩ / ٣).

(٣) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٤٤٧ / ٢)، وانظر: «المجموع المغيث» (٦٩٤ / ٢).

(٤) (٥٧٢ / ٩).

(٥) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح»: لوضوح.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا النسائي».

السابع: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٧- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ، فَإِنَّهُ مِنْ صُنْعِ الْأَعَاجِمِ، وَانْهَشُوهُ نَهْشاً، فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ». أخرجه أبو داود^(١). [ضعيف]

«قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقطعوا اللحم عند أكله.

«بالسكين، فإنه من صنع الأعاجم» وليس النهي للتحريم، فقد بَوَّب البخاري^(٢) باب:

[٤٠٩ب] قطع اللحم بالسكين، وذكر حديث^(٣) احترازه رضي الله عنه من الكتف.

قوله: «وانهشوه نهشاً» النهش: بفتح النون، وسكون الهاء، بعدها شين معجمة أو مهملة،

وهما بمعنى واحد عند الأصمعي^(٤)، وبه جزم الجوهري^(٥).

وهو القبض على اللحم بالفم، وإزالته من العظم أو غيره.

«فإنه أهنا وأمرأ» قال الحافظ ابن حجر^(٦): قال شيخنا في «شرح الترمذي»: الأمر فيه

محمول على الإرشاد، فإنه علق بكونه أهنا وأمرأ أي: أشد هناءً ومراءً.

يقال: هنئ صار هنيئاً ومرئ صار مريئاً، وهو أن لا يثقل على المعدة وينهضم عنها. انتهى.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٧٨) وهو حديث ضعيف.

(٢) في صحيحه (٥٤٧/٩) الباب رقم ٢٠ - مع الفتح.

(٣) رقم (٥٤٠٨) «عن عمرو بن أمية أنه رأى النبي ﷺ يحز من كتف شاة في يده، فدعي إلى الصلاة، فألقاها والسكين التي يحز بها، ثم قام فصلى ولم يتوضأ» وأخرجه أحمد (١٣٩/٤)، و(٢٨٨/٥)، ومسلم رقم (٣٥٥/٩٢).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٤٥/٩).

(٥) في «الصحاح» (١٠٢٣/٣).

(٦) في «فتح الباري» (٥٤٥/٩).

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: قال أبو داود^(١): وهو حديث ليس بالقوي.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): قلت: له شاهد من حديث صفوان بن أمية، أخرجه الترمذي^(٣)

بلفظ: «انهمشوا اللحم نهشاً، فإنه أهناً وأمراً» وقال^(٤): لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم.

انتهى.

وعبد الكريم^(٥) هو أبو أمية ابن أبي المخارق، ضعيف.

الثامن: حديث (أبي جحيفة رضي الله عنه):

٨- وعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكِنًا»^(٦). أخرجه أصحاب

السنن. [صحيح]

«المتكى» المراد به هاهنا: المعتمد على الوطاء الذي تحته.

قال: قال النبي ﷺ: لَا أَكُلُ مُتَكِنًا»^(٧) اختلف^(٨) في صفة الاتكاء، فقليل: أن يتمكن

للجلوس في الأكل على أي صفة كان.

(١) في «السنن» (٤/ ١٤٥).

(٢) في «فتح الباري» (٩/ ٥٤٧).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٣٦) وهو حديث ضعيف.

(٤) أي: الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٧٧).

(٥) انظر: «التقريب» (١/ ٥١٦ رقم ١٢٨٥).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٥٣٩٨)، وطرفه (٥٣٩٩)، وأبو داود رقم (٣٧٦٩)، والترمذي رقم (١٨٣٠)، وابن

ماجه رقم (٣٢٦٢)، وأحمد (٤/ ٣٠٨، ٣٠٩)، وهو حديث صحيح.

(٧) انظر: «معالم السنن» (٤/ ١٤١ - مع السنن)، «أعلام الحديث» (٣/ ٢٠٤٨).

وقيل^(١): أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض، والأول: المعتمد وهو شامل للقولين.
والحكمة في تركه أنه من فعل ملوك العجم والمتعظمين. وأنه ادعى إلى كثرة الأكل، وعظم البطن.

وأحسن^(٢) الجلسات للأكل: الإقعاء على الوركين، ونصب الركبتين، ثم الجثي على الركبتين وظهور القدمين، ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى.
قوله: «أخرجه أصحاب السنن» وباب البخاري^(٣) له فقال: باب: الأكل متكئاً، ولم يجزم بأنه محرم؛ لأنه لم يأت فيه نهي^(٤) صريح.
التاسع: حديث (أنس رضي الله عنه):

٩- وعن أنس رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً مُقْعِياً يَأْكُلُ تَمْرًا. أخرجه مسلم^(٥)،
وأبو داود^(٦). [صحيح]

«قال: رأيت رسول الله ﷺ مقعياً يأكل تمرًا» تقدم تفسيره قريباً، ويأتي تفسير المصنف.
قوله: [١٠ ب] «أخرجه مسلم».

- ولأبي داود^(٧) في أخرى: أَنِّي بَتَمْرٍ عَتِيقٍ، فَجَعَلَ يُقَتِّشُهُ يُخْرِجُ مِنْهُ السُّوسَ.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٥٤١)، «المجموع المغني» (١/ ٢٣٥).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٤٢).

(٣) في صحيحه (٩/ ٥٤٠) الباب رقم ١٣ - مع الفتح.

(٤) قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٤١).

(٥) في صحيحه رقم (٢٠٤٤).

(٦) في «السنن» رقم (٣٧٧٠) وهو حديث صحيح.

(٧) في «السنن» رقم (٣٨٣٢).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٣٣٣) وهو حديث صحيح.

«الإفعاء»: في الأكل أن يجلس الأكل على وركيه مستوفزاً غير متمكن.

«ولأبي داود» عن أنس «في» رواية «أخرى».

«أبي» أي: رسول الله ﷺ.

«بتمر عتيق فجعل بفتشه، يخرج منه السوس» الذي يتولد فيه مع عفاته.

العاشر: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

١٠ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ

يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا». أخرجه الشيخان^(١)، وأبو داود^(٢). [صحيح]

«اللَّعَقُ»^(٣): اللعس.

«قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده» قال الحافظ ابن

حجر^(٤): في حديث كعب بن مالك عند مسلم^(٥): «كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع، فإذا

فرغ لعقها» فيحتمل أن تكون اليد محمولة على الأصابع، ويحتمل^(٦) وهو الأولى أن يكون أراد

باليد الكف كلها، فشمّل الحكم من أكل بيده كلها، أو أصابعه فقط، أو ببعضها.

«حتى يلعقها» بفتح أوله من الثلاثي، أي: يلعقها هو.

«أو يلعقها» بضم أوله، من الرباعي أي: يلعقها غيره.

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٤٥٦)، ومسلم رقم (١٣٤/٢٠٣٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٤٧).

وأخرجه أحمد (١/٢٢١) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/٦٠٣).

(٤) في «فتح الباري» (٩/٥٧٨).

(٥) في صحيحه رقم (١٣٢/٢٠٣٢).

(٦) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٥٧٨).

قال النووي^(١): المراد إلحاق غيره ممن لا يتقذر ذلك من زوجة أو جارية أو خادم، أو ولد، وكذا من كان في معناتهم كتلميذه يعتقد البركة بلعقها وكذا لو لعقها شاة ونحوها.

قال ابن دقيق العيد^(٢): جاءت علة هذا مبيّنة في بعض الروايات أنه لا يدري في أي طعامه البركة، وقد تعلّل بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلوّث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق، لكن إذا صحّ فالتعليل لم يعدل عنه.

قال الحافظ^(٣) بعد نقله: صحّ.

قلت: الحديث صحيح، أخرجه مسلم^(٤) في آخر حديث جابر ولفظ: «إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط ما أصابها من أذى وليأكلها، ولا يمسح يده حتى يلعقها، أو يلعقها، فإنه لا يدري في أي طعامه البركة».

زاد النسائي^(٥) من هذا الوجه: «ولا يرفع الصفحة حتى يلعقها».

قال النووي^(٦): معنى: «في أي طعامه البركة» أي: الطعام الذي تحضر الإنسان فيه بركة، لا يدري أن تلك البركة في ما أكل؟ أو في ما بقي على أصابعه؟ أو في ما بقي في أسفل القصعة؟ أو في اللقمة الساقطة؟ فينبغي أن يحافظ [٤١١ ب] على هذا كله لتحصل البركة. انتهى.

قوله: «أخرجه الشيخان، وأبو داود».

(١) في «شرح لصحيح مسلم» (١٣/٢٠٦).

(٢) في «إحكام الأحكام» (ص ٩٣٤).

(٣) في «فتح الباري» (٩/٥٧٨).

(٤) في صحيحه رقم (١٣٣/٢٠٣٣) وسيأتي نصه وتخريجه.

(٥) في «السنن».

(٦) في «شرح لصحيح مسلم» (١٣/٢٠٧).

- وعن جابر رضي الله عنه قال: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَهَ، فَإِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا، وَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحَ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَهَ». أخرجه مسلم ^(١)، والترمذي ^(٢). [صحيح]

الحادي عشر:

١١ - وزاد رزين في رواية عن أنس ^(٣): «فَإِنَّ آتِيَةَ الطَّعَامِ تَسْتَغْفِرُ ^(٤) لِلَّذِي يَلْعَقُهَا وَيُغْسِلُهَا، وَتَقُولُ: أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ، كَمَا أَعْتَقْتَنِي مِنَ الشَّيْطَانِ».

حديث: «زاد رزين في رواية عن أنس: فَإِنَّ آتِيَةَ الطَّعَامِ تَسْتَغْفِرُ لِلَّذِي يَلْعَقُهَا وَيُغْسِلُهَا، وَتَقُولُ: أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ، كَمَا أَعْتَقْتَنِي مِنَ الشَّيْطَانِ».

وهذا لا بعد فيه إذا صحَّ الخبر.

(١) في صحيحه رقم (١٣٣/٢٠٣٣).

(٢) في «السنن» رقم (١٨٠٢).

وأخرجه أحمد (٣/١٧٧، ٣٠١، ٣١٥، ٣٣١) وهو حديث صحيح.

(٣) أخرج رواية أنس مسلم في صحيحه رقم (٢٠٣٤)، والترمذي رقم (١٨٠٣)، وأبو داود رقم (٣٨٤٥) عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا أكل طعاماً لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ، وَقَالَ: إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسْلُتَ الْقِصْعَةَ، وَقَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَهَ».

قال ابن الأثير في «الجامع» (٧/٤٠١): «زاد رزين: «إِنَّ آتِيَةَ الطَّعَامِ تَسْتَغْفِرُ لِلَّذِي يَلْعَقُهَا وَيُغْسِلُهَا...».

(٤) أخرجه أحمد (٥/٧٦)، وابن ماجه رقم (٣٢٧١)، والترمذي رقم (١٨٠٤) عن نبيشة الخير أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ فِي قِصْعَةٍ، ثُمَّ لَحَسَهَا اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقِصْعَةُ» وهو حديث ضعيف.

غسل اليد والفم

(غُسِّلَ الْيَدَ وَالْفَمَ)

هذا جعله ابن الأثير^(١) فصلاً رابعاً.الأول: حديث (سلمان الفارسي رضي الله عنه):

١ - عن سلمان رضي الله عنه قال: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ، إِنَّ بَرَكََةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ بَعْدَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «بَرَكََةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ». أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي^(٣). [ضعيف]

«قال: قرأت في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله» أي: غسل اليد، فهو الوضوء لغة.

«فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: بركة الطعام الوضوء قبله» تقرير لما في التوراة.

«والوضوء بعده» زيادة على ما في التوراة.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال^(٤): وفي الباب عن أنس وأبي هريرة.قال^(٥): ولا يعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس بن الربيع يضعف

في الحديث.

(١) في «الجامع» (٧/ ٤٠٢).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٦١).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٤٦) وهو حديث ضعيف.

(٤) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٨٢).

(٥) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٨٢).

قلت: قال المنذري في «الترغيب والترهيب»^(١): قيس بن الربيع صدوق، وفيه كلام لسوء حفظه، ولا يخرج الإسناد عن حدّ الحسن، وقد كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام، وكذلك مالك بن أنس والشافعي استحَب تركه.

الثاني: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». أخرجه أبو داود^(٢)، والترمذي^(٣). [صحيح]

«حَسَّاسٌ»: شديد الحس والإدراك.

«لِحَاسٍ»: كثير اللحم لما يصل إليه.

«وَالْغَمَرُ»^(٤) بفتح الميم: ريح اللحم وزهوته.

«قال: قال رسول الله ﷺ: إن الشيطان حسّاس» صفة مبالغة أي: يدرك بحواسه الخمس

من الحس.

«لحّاس» مثله، من اللّحس، في «القاموس»^(٥): اللَّحْسُ باللسان.

«فاحذروا على أنفسكم» من حسّه ولحسه، ثم أبان المحذر منه بقوله: «من بات وفي يده

غمرة» بالغين المعجمة، والميم مفتوحان فراء، فسره المصنف بأنه ريح اللحم وزهوته.

(١) (١٨٨/٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٥٢).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٥٩).

وأخرجه أحمد (٢/٢٦٣)، وابن ماجه رقم (٣٢٩٧) وهو حديث صحيح.

(٤) انظر: «النهاية» (٢/٣٢٠)، «المجموع المغيث» (٢/٥٧٦).

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٧٣٨).

وفي «القاموس»^(١): زَنَخَ اللحم، وما يعلّق في اليد من دسمه.

«فأصابه شيء» من ألم ونحوه.

«فلا يلومن إلا نفسه»؛ لأنه قرط بما أمر به، وهو [٤١٢ب] إرشاد إلى إزالة الغمر بالغسل

والإنقاء، وهو خاص بأكل اللحم.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال^(٢): هذا حديث غريب من هذا الوجه، ثم ذكر إخراجه من طريق أخرى^(٣)،

وقال^(٤): إنه حسن غريب.

الثالث: حديث (ابن عباس رضي الله عنهما):

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا مِنَ الْخَلَاءِ فَقَدِمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ،

فَقَالُوا: أَلَا نَأْتِيكَ بِوُضُوءٍ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ». أخرجه الخمسة^(٥)،

إلا البخاري. [صحيح]

«قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً من الخلاء» تقدم تفسيره.

«فقدم إليه طعام» ليأكله.

فقالوا «أي: الحاضرون».

«ألا نأتيك بوضوء» أي: بما يغسل به يده أو يتوضأ وضوءه للصلاة.

(١) «القاموس المحيط» (ص ٥٨٠).

(٢) في «السنن» (٢٨٩/٤).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٦٠).

(٤) في «السنن» (٢٨٩/٤).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٣٧٤)، وأبو داود رقم (٣٧٦٠)، والترمذي رقم (١٨٤٨)، والنسائي رقم

(١٣٢) وهو حديث صحيح.

«فقال: إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة» يحتمل أنهم أرادوا يتوضأ وضوءه للصلاة فأجاب بحصره على القيام إليها، ويحتمل أنهم أرادوا غسل يده، فأجاب بخلاف ما يترقبونه من باب الأسلوب الحكيم^(١).

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا البخاري».

قلت: بَوَّبَ له الترمذي^(٢): باب ترك الوضوء قبل الطعام، ثم ذكر هذا الحديث، وقال^(٣): إنه حسن صحيح.

ذم كثرة الأكل

(ذَمُّ كَثْرَةِ الْأَكْلِ)

جعله ابن الأثير^(٤) فصلاً خامساً.

الأول: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

(١) وهو تلقي المخاطب بغير ما يترتب، بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أن الأولى بالقصر، أو السائل بغير ما يتطلب، بتزليل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم به.

أمَّا الأول: فكقول القعبري للحجاج لما قال له متوعداً بالقيد: لأهلنك على الأوهم، فقال القعبري: «مثل الأمير يحمل على الأوهم والأشهب». فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد، وأراه بالطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة البد فجدير أن يصفد لا أن يُصَفَّد.

وأمَّا الثاني: فك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥] سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصرف.

«معجم البلاغة العربية» (ص ٢٨٠-٢٨١).

(٢) في «السنن» (٤/ ٢٨٢ الباب رقم ٤٠).

(٣) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٨٢).

(٤) في «جامع الأصول» (٧/ ٤٠٥) الفصل الخامس: في ذم الشَّبَع وكثرة الأكل.

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أَضَافَ النَّبِيُّ ﷺ ضَيْفًا كَافِرًا، فَأَمَرَ لَهُ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَ حِلَابَهَا، حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شَيَاهِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ حِلَابَهَا، ثُمَّ أُخْرَى، فَلَمْ يَسْتَمِمْ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَشْرَبُ فِي مَعِي وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ». أخرجه الثلاثة^(١) والترمذي^(٢). [صحيح]

قوله: «فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»: تمثيل لرضا المؤمن باليسير من الدنيا، وحرص الكافر على الكثير منها.

قال: أَضَافَ النَّبِيُّ ﷺ ضَيْفًا كَافِرًا قال الحافظ ابن حجر^(٣): هذا الضيف، يشبه أن يكون جهجاه الغفاري، وفي رواية للطبراني أنه أبو غزوان، وقال ابن حجر^(٤): إنَّ سند رواية الطبراني جيد، ونقل أقوالاً أخرى في تعيينه.

فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها» بكسر الحاء المهملة.

في «القاموس»^(٥): المحلب والحلاب بكسرهما إناء يحلب فيه، والحلب محرّكة والحليب: اللبن المحلوب. انتهى.

فأطلق الحلاب وهو الظرف على المظروف مجازاً بقرينة: «فشرب».

ثم أخرى فشرب حلابها حتى شرب حلاب سبع شياه، ثم إنه أصبح فأسلم، فأمر له بشاة فحلبت، فشرب حلابها، ثم أخرى فلم يستممه، فقال صلى الله عليه وآله وسلم [١٣ ب] عليه وآله وسلم

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٣٩٦، ٥٣٩٧)، ومسلم رقم (٢٠٦٣/١٨٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٨٠٩) وهو حديث صحيح.

(٣) في «فتح الباري» (٥٣٨/٩).

(٤) في «فتح الباري» (٥٣٨/٩).

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٩٨).

إن المؤمن لشرب في معي» في «القاموس»^(١): المعى بالفتح وكلّى من أعفاج البطن، وقد يؤنث، جمعه: أمعاء.

وقال^(٢) في الجيم مع الفاء: العفج والكسر وبالتحريك، وككتف ما ينتقل الطعام إليه بعد المعدة جمعة: أعفاج. انتهى.

«واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء» قال الحافظ ابن حجر^(٣): اختلف في معنى الحديث فقيل: ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن، وزهده في الدنيا، والكافر وحرصه عليها، فكأن المؤمن لتقلله من الدنيا يأكل في معي واحد، والكافر لشدة رغبته فيها والاستكثار منها يأكل في سبعة، وليس المراد حقيقة الإمعاء ولا خصوص الأكل، وإنما المراد: التقلل من الدنيا وعدم الاستكثار منها، فكأنه عبّر عن تناول الدنيا بالأكل، وعن الاستكثار من ذلك بالأمعاء.

ووجه العلاقة ظاهر وكلام المصنف قريب منه، ثم سرد عدة أقوال في معنى الحديث. وأما الأمعاء السبعة فذكر عياض^(٤) عن أهل التشريح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها التواب، ثم الصائم، ثم الرقيق، [والثلاثة]^(٥) الأعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ، فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه إلا ملء أمعاء السبعة، والمؤمن يشبع ملء معاء واحداً. انتهى.

قوله: «أخرجه الثلاثة والترمذي».

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٧٢١).

(٢) الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» (ص ٢٥٤).

(٣) في «فتح الباري» (٩/ ٥٣٨).

(٤) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/ ٥٥٧).

(٥) كذا في «المخطوط» والذي في «إكمال المعلم»: وهي كلها رقائق، ثم ثلاثة غلاظ.

قلت: وقال^(١) حسن صحيح غريب.

قال العلماء^(٢): يؤخذ من الحديث الخض على التقليل من الدنيا، والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها وقد كان العقلاء في الجاهلية والإسلام يمدحون بقلة الأكل ويذمون كثرة الأكل.

وقال حاتم^(٣) الطائي:

فإنَّكَ [مَهْمَا]^(٤) أَعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَعَا.

الثاني: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ

الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ».

أخرجه الثلاثة^(٥)، والترمذي^(٦). [صحيح]

«قال: [٤١٤ ب] رسول الله ﷺ: طعام الاثنین» أي: الذي قدّر لهما من غير زيادة كاف

الثلاثة؛ لأنه تعالى ينزل فيه البركة مع الاجتماع.

«وطعام الثلاثة كافي الأربعة» فزيادة الواحد مع الاثنین، ومع الثلاثة يكفي الجميع.

قوله: «أخرجه الثلاثة والترمذي».

(١) في «السنن» (٢٦٧/٤).

(٢) قاله الحافظ في «الفتح» (٥٤٠/٩).

(٣) قاله الحافظ في «الفتح» (٥٤٠/٩).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح» إن.

(٥) أخرجه البخاري رقم (٥٣٩٢)، ومسلم رقم (٢٠٥٨/١٧٨)، ومالك في «الموطأ» (٩٢٨/٢) رقم (٢٠).

(٦) في «السنن» رقم (١٨٢٠) وهو حديث صحيح.

قلت: وقال^(١): حسن صحيح.

- وفي أخرى لمسلم^(٢) والترمذي^(٣): عن جابر: «طَعَامُ الاثْنَيْنِ كَافِي الأَرْبَعَةِ، وَطَعَامُ

الأَرْبَعَةِ كَافِي الثَّمَانِيَةِ». [صحيح]

«وفي» رواية: «أخرى لمسلم» أي: عن أبي هريرة^(٤).

«والترمذي عن جابر: طعام الاثنین، يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية» المراد:

أن طعام الأقل يشبع معهم أكثر منهم ببركة يضعها الله في ذلك.

وقال المهلب^(٥): المراد الخض على المكارم والتقنع بالكفاية.

قال الغزالي في «الإحياء»^(٦): ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال: ما سمعت كلاماً في

قلة الأكل أحكم من هذا.

هذا ورواية الترمذي عن جابر بلفظ: «طعام الواحد يكفي الاثنین» وبه ترجم^(٧) الباب

قال: باب طعام الواحد يكفي الاثنین، ثم ذكر لفظ الحديث كما هنا.

الثالث: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كُفَّ عَنَّا جُشَاءُكَ، فَإِنَّ

أَكْثَرَهُمْ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) في «السنن» (٤/٢٦٨).

(٢) في صحيحه رقم (١٧٩/٢٠٥٩).

(٣) في «السنن» بإثر الحديث رقم (١٨٢٠).

(٤) بل هو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٥٣٥).

(٦) (٢/٣٧٥).

(٧) في «السنن» (٤/٢٦٧ الباب رقم ٢١).

أخرجه الترمذي^(١). [حسن]

«قال: تجشأ رجل عند النبي ﷺ التجشؤ^(٢): تنفس المعدة.

» فقال: كف عنا جشاءك» لعله أراد بكفه الجشاء: إرشاده إلى تقليل الأكل، ويدل له قوله:

«فإن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أطولهم» أكثرهم. «جوعاً يوم القيامة».

قوله: «أخرجه الترمذي» ومثله في «الجامع»^(٣) ولم أجده في كتاب الأطعمة^(٤) من سنن

الترمذي فينظر.

الرابع: حديث (المقدام بن معد يكر ب جاءه):

٤- وعن المقدام بن معد كرب جاءه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرَّ مِنْ

بَطْنٍ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ لِيَقْمَاتُ يُقْمَنَ صَلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَأَعِلاً، فَتُلْتُ لِبَطْنِي، وَتُلْتُ لِشَرَابِي،

وَتُلْتُ لِنَفْسِي». أخرجه الترمذي^(٥). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطن» ثم بين الذي ينبغي من

القدر الذي يأكله بقوله:

«بحسب ابن آدم» أي: يكفيه. «لقيات» جمع لقمة مصغر.

(١) في «السنن» رقم (٢٤٧٨) وهو حديث حسن.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٦٦)، «القاموس المحيط» (ص ٤٥).

(٣) (٧/٤٠٩ رقم ٥٤٧٧).

(٤) في «السنن» (٤/٦٤٩ كتاب صفة القيامة الباب رقم ٣٧).

(٥) في «السنن» رقم (٢٣٨٠).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٣٤٩)، وابن حبان في صحيحه رقم (٥٢٣٦)، والحاكم في «المستدرک» (٤/١٢١)

وهو حديث صحيح.

«يقمن صلبه» في «القاموس»^(١): الصلب بالضم وبالتحريك، عظم من لدن الكاهل إلى العَجَبِ كالصَّالب. انتهى.

«فإن كان لا محالة فاعلاً» زيادة على اللقنات.

«فثلث» من بطنه. «لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه» بفتح الفاء، أي: تنفسه.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وكذا في «الجامع»^(٢) لكن لم أجده في «كتاب الأطعمة» من سنن^(٣) الترمذي. فينظر أين أخرجه.

آداب متفرقة

(آدابٌ مُتَفَرِّقَةٌ)

أي: من آداب [٤١٥ ب] الطعام، وجعله ابن الأثير^(٤): فصلاً سادساً.

الأول: حديث (أنس رضي الله عنه):

١- عن أنس رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ، فَإِنْ تَرَكَ

العِشَاءَ مَهْرَمَةً». أخرجه الترمذي^(٥). [ضعيف جداً]

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٣٥).

(٢) (٧/ ٤١٠) رقم (٥٤٨٠).

(٣) في «السنن» (٤/ ٥٩٠) في كتاب الزهد الباب رقم ٤٧ الحديث رقم (٢٣٨٠).

(٤) في «الجامع» (٧/ ٤١١).

(٥) في «السنن» رقم (١٨٥٦)، وهو حديث ضعيف جداً.

«قال: قال رسول الله ﷺ تعشوا ولو بكف من حشف^(١)» بالحاء المهملة وشين معجمة ففاء، هو ردئ التمر.

«فإن ترك العشاء مهرمة» سبب للوقوع في الهرم.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٢): إنه حديث منكر لا نعرفه، إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعف في الحديث وعبد الملك بن علاق مجهول.

الثاني: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ،

وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. أخرجه الخمسة^(٣)، إلا النسائي. [صحيح]

«قال: ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، كان إذا اشتهاه أكله، وإن كرهه تركه» كما ترك

أكل الضب^(٤) كما يأتي.

قوله: «أخرجه الخمسة، إلا النسائي».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣٨٣/١) الحشف: اليابس الفاسد من التمر، وقيل: الضعيف الذي لا نوى له، كالشبص.

(٢) أي: الترمذي في «السنن» (٢٨٧/٤).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٤٠٩)، ومسلم رقم (٢٠٦٤/١٨٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٥٩)، والترمذي رقم

(٢٠٣١) وهو حديث صحيح.

(٤) سيأتي نصه وتخرجه.

الثالث:

٣- وعنه رحمته قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَاْمُقْلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ». أخرجه البخاري^(١)، وأبو داود^(٢). [صحيح]

«امقْلُوهُ»: أي اغمسوا.

«حديثه» أي: أبي هريرة.

«قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سقط الذباب في إناء أحدكم» الذي يراد شربه مثلاً.

«فامقلوا» اغمسوه في الماء الذي في الإناء.

ثم ذكر علة الأمر بغمسه بقوله: «فإن في أحد جناحيه داء» فيخاف من ضره، فيدفعه

بغمس الآخر.

«وفي الآخر شفاء» عن داء جناحه الذي يقدمه كما قال رحمته.

«وأنه يتقي» أي: هلاكه في الإناء.

«بجناحه الذي فيه الداء» فيقدمه إلهاماً من الله تعالى.

(١) في صحيحه رقم (٣٣٢٠، ٥٧٨٢).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٤٤).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٥٠٥)، وأحمد (٢/٢٢٩، ٢٣٠)، والدارمي (٢/٩٨-٩٩)، وابن خزيمة رقم

(١٠٥)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٢٤١٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٨٣)، وابن حبان في

صحيحه (٤/٥٣ رقم ١٢٤٦) من طرق وهو حديث صحيح.

وفي رواية^(١): «أنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء» ومثله في مخلوقات الله، كثير يجمع الداء والدواء، كالنخلة، يخرج من بطنها العسل فيه الشفاء، وفي إبرتها السم. وكذلك العقرب تهيج الداء بإبرتها ويداوي من ذلك بها. وكذلك الأفعى والترياق، ذكره في «المصباح»^(٢).

قال ابن دقيق العيد^(٣): منطوقه دال على ما يقع وعلى ما يوقع فيه، فكل ما يسمى شراباً فهو داخل تحت اللفظ، وأما الواقع فلا يختص به، والنظر في بقية المائعات هل يطلق عليها اسم الشراب؟ وقد ورد في بعض الروايات^(٤): «في إناء أحدكم» وهو أعم وأكثر في الفائدة اللفظية من لفظ: «الشراب».

قال: وما لا يسمى شراباً يؤخذ بالقياس في معنى الأصل، وهو هاهنا قوى المرتبة؛ لأن الحكم في لفظ الشارع أدير على الواقع بسبب وصف فيه، لا على ما يقع فيه. فمهما كانت العلة موجودة ثبت [٤١٦ ب] الحكم فيها يقع فيه.

(١) أخرجه أحمد (٦٧/٣)، وابن ماجه رقم (٣٥٠٤)، والنسائي رقم (٤٢٦٢)، وابن حبان رقم (١٢٤٧)، وفي «الثقات» (١٠٢/٢)، والبيهقي (٢٥٣/١)، والطيالسي رقم (٢١٨٨)، والبخاري في «شرح السنة» رقم (٢٨١٥)، وأبو يعلى في «مسنده» رقم (٩٨٦/١٣) كلهم من حديث أبي سعيد، وهو حديث صحيح.

(٢) «المصباح المنير» (ص ٢٩).

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٥٢/١٠)، وقال ابن الجوزي: فإن النخلة تعسل من أعلاها وتلقي السم من أسفلها، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الترياق الذي يعالج به السم، والذبابه تسحق مع الإثمد لجلاء البصر، وذكر بعض حذاق الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعة، وهي بمنزلة السلاح له، فإذا سقط الذباب فيها يؤذيه تلقاه بسلاحه، فأمر الشارع أن يقاتل تلك السمية بها أودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء، فتقابل المادتان فيزول الضرر بإذن الله تعالى.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٥١/١٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٧٨٢).

قال^(١): ويلحق غير الذباب بالذباب، فيما شاركه في أنه لا نفس له سائلة في معنى التخصيس وليس ذلك كالمرتبة التي قبلها؛ لأن الإلحاق هنا باعتبار علة استنبطها المستدل من الأصل وهو كونه لا نفس له سائلة.

قال^(٢): وقضية التعليل في الحديث أنه إذا وقع جناحه أو أحدهما لا يغمس لانتفاء العلة المقتضية للغمس، واحتمال أن الجناح الباقي في الصورة الثانية هو الذي فيه الداء. انتهى.

قلت: هذه الصورة الآخرة لا فائدة لغمسه؛ لأن إذا كان الذي فيه الداء وقد ذهب الجناح الذي فيه دواءه، فلم يبق ما يقام الداء، فالأولى ترك الشراب الذي وقع فيه؛ لأنه قد خلط الداء بنص الشارع، وهو يُحب تجنبه؛ لأن حفظ البدن واجب.

قال الخطابي^(٣): تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له، وقال: كيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذباب؟ وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء، وتؤخر جناح الشفاء وما أذاها إلى ذلك؟.

قال: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن الذي نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع بينهما، وبين الحرارة والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، وهي أشياء متضادة، إذا تلاقت تفسدت، ثم يرى أن الله سبحانه ألفتَ بينهما وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان الذي بها نماؤه وصلاحه، لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والدواء في جرايين من منوال واحد.

وإن الذي ألهم النحل يتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكسب قوتها وتدّخره لأوان حاجتها إليه، هو الذي خلق الذبابة، وجعل لها الهداية إلى أن يقدم

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٥١).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٥١).

(٣) في «معالم السنن» (٤/١٨٣).

جناحاً ويؤخر آخر من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد والامتحان الذي هو مضمار التكليف، وفي كل شيء له حكمة، وما يتذكر إلا أولوا الألباب. انتهى.

واعلم أن الحديث يذكره المؤلفون في باب النجاسات^(١)؛ لأن يدل على أن وقوع الذباب في الماء لا ينجسه، وهنا ذكر في الأطعمة لذلك.

قوله: «أخرجه البخاري، وأبو داود».

الرابع: حديث (جابر رضي الله عنه):

٤- وعن جابر رضي الله عنه قال: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ مَجْدُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَقَالَ: «كُلْ ثَقَّةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ». أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي^(٣). [ضعيف]

وزاد رزين فقال: وَفَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما، وَقَالَ مَثَلُ ذَلِكَ.

«أنه ﷺ أخذ بيد مجذوم [٤١٧ ب] فوضعها معه في القصعة» ليأكل معه.

«وقال: كُلْ ثَقَّةً» منا «بالله» أن لا يضر الأكل معه.

«وتوكلاً عليه» فمن كان له هذا التوكل والثقة جاز له مؤاكلة المجذوم.

قالوا: وهذا المجذوم الذي أكل مع النبي ﷺ هو معقيب^(٤) ابن أبي فاطمة الأوسي، مولى

سعيد بن العاص.

قال ابن السكن^(٥): ولم يكن في الصحابة مجذوم غيره.

(١) انظر: ذلك مفصلاً في «المجموع شرح المذهب» (١/١٧٨-١٨٣)، و«المغني» لابن قدامة (١/٥٩-٦٤).

(٢) في «السنن» رقم (٣٩٢٥).

(٣) في «السنن» رقم (١٨١٧).

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم (٣٥٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٢١٩) وهو حديث ضعيف.

(٤) انظر: «التقريب» (٢/٢٦٨ رقم ١٣٠٢).

(٥) انظر: «فتح الباري» (١٠/١٦٠).

قال البيهقي في «شعب الإيمان»^(١) في هذا الحديث^(٢): مع ما روي عنه: «فرّ من المجذوم»^(٣) وأمره الذي^(٤) أتاه في وفد ثقيف، توكيد طريقة التوكل فيكون هذا الحديث فيمن يكون حاله الصبر على المكروه، وترك الاختيار في موارد القضاء.

والحديث الآخر فيمن يخاف على نفسه العجز عن احتمال المكروه^(٥) والصبر عليه، فيحترز لما جاء في الشر من أنواع الاحترازاات. انتهى.

(١) (٢/ ٤٩٠-٤٩١) ط مكتبة الرشد ناشرون.

(٢) الحديث في «شعب الإيمان» برقم (١٢٩٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٧٠٧) وأطرافه (٥٧١٧، ٥٧٥٧، ٥٧٧٣، ٥٧٧٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا هام ولا صفر، وفرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد».

(٤) أخرجه مسلم رقم (٢٢٣١/١٢٦)، والنسائي رقم (٤١٨٢)، وابن ماجه رقم (٣٥٤٤) وهو حديث صحيح.

(٥) قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ١٤٠-١٤٣): والعدوى جنسان:

أحدهما: عدوى الجذام فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته، وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعار واحد، فيوصل إليها الأذى وربما جذمت، وكذلك ولده ينزعون في الكبر إليه، وكذلك من كان به سِلٌّ ودقٌّ ونُقْبٌ. والأطباء تأمر أن لا يجالس المسلول ولا المجذوم.

ولا يريدون بذلك معنى العدوى وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة، وأنها قد تسقم من أطال اشتامها، والأطباء أبعد الناس عن الإيمان بيمن وشؤم، وكذلك النقبة تكون بالبعير - وهو جرب رطب - فإذا خالط الإبل أو حاكها، وأوى في مباركها، وصل إليها بالماء الذي يسيل منه، وبالنطف نحو ما به، فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي ﷺ: «لا يورد ذو عاهة على مصحح» كره أن يخالط المعيوه الصحيح، لئلا يناله من نطفة وحكته نحو ما به.

قال: وأما الجنس الآخر من العدوى، فهو الطاعون ينزل ببلد، فيخرج منه خوف العدوى وقد قال ﷺ: «إذا وقع ببلد وأتته به، تخرجون منه، وإذا كان ببلد، فلا تدخلوه» - أخرجه البخاري رقم (٥٧٢٩)، ومسلم رقم (٢٢١٩) من حديث عبد الله بن عباس، يريد بقوله، لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله ينجيكم من الله، ويريد إذا كان ببلد، فلا تدخلوه، أي: مقامكم في الموضع الذي لا طاعون فيه أسكن

لقلوبكم، وأطيب لعيشكم، ومن ذلك المرأة تعرف بالشؤم أو الدار، فينال الرجل مكروه و جائحة، فيقول: أعدتني بشؤمها، فهذا هو العدو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «لا عدوى».

وقالت طائفة: بل الأمر باجتناّب المجذوم والفرار منه على الاستحباب والاختيار، والإرشاد، وأما الأكل معه، ففعله لبيان الجواز وأن هذا ليس بحرام.

وقالت فرقة أخرى: بل الخطاب بهذين الخطأين جزئي لا كلي، فكل واحد مخاطبه النبي ﷺ بما يليق بحاله، فبعض الناس يكون قوي الإيمان قوي التوكل تدفع قوة توكله قوة العدو، كما تدفع قوة الطبيعة قوة العلة فتطلبها، وبعض الناس لا يقوى على ذلك، فخاطبه بالاحتياط والأخذ بالتحفظ، وكذلك هو ﷺ فعل الحالتين معاً، لتقتدي به الأمة فيأخذ من قوي أمته بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله.

ويأخذ من ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان:

أحدهما: للمؤمن القوي، والآخر للمؤمن الضعيف، فتكون لكل واحد من الطائفتين حجة وقدرة بحسب حالهم وما يناسبهم، وهذا كما أنه ﷺ كوى، وأثنى على تارك الكي، وقرن تركه بالتوكل، وترك الطيرة ولهذا نظائر كثيرة، وهذه طريقة لطيفة حسنة جداً من أعطائها حقها، ورزق فقه نفسه، أزالته عنه تعارضاً كثيراً يظنه بالسنة الصحيحة.

وذهبت فرقة أخرى إلى أن الأمر بالفرار منه، ومجانبته لأمر طبيعي وهو انتقال الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة إلى الصحيح. وهذا يكون مع تكرير المخالطة والملامسة له، وأما أكله معه مقداراً يسيراً من الزمان لمصلحة راجحة، فلا بأس به، ولا تحصل العدوى من مرة ولحظة واحدة، فهي سداً للذريعة، وحماية للصحة، وخالطه مخالطة ما للحاجة والمصلحة، فلا تعارض بين الأمرين.

وقالت طائفة أخرى: يجوز أن يكون هذا المجذوم الذي أكل معه به من الجذام أمر يسير لا يُعدي مثله، وليس الجذمي كلهم سواء، ولا العدوى حاصلة من جميعهم، بل منهم من لا تضر مخالطته، ولا تعدي، وهو من أصابه من ذلك شيء يسير، ثم وقف واستمر على حاله، ولم يعد بقية جسمه.

فهو أن لا يعدي غيره أولى وأحرى.

وقالت فرقة أخرى: إن الجاهلية كانت تعتقد أن الأمراض المعدية تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله سبحانه، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله سبحانه هو الذي يمرض ويشفي، ونهى عن القرب منه ليتبين لهم أن هذا من الأسباب التي جعلها الله مفضية إلى مسبباتها، ففي نهيه إثبات الأسباب، وفي

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: وقال^(١): هذا غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن محمد، عن المفضل بن فضالة، والمفضل بن فضالة هذا شيخ بصري، والمفضل بن فضالة شيخ آخر مصري، أوثق من هذا. انتهى.

وقال في «التقريب»^(٢): أنه ضعيف - أعني البصري الذي روى عنه الترمذي -.

فعله بيان أنها لا تستقل بشيء بل الرب سبحانه إن شاء سلبها قواها، فلا تؤثر شيئاً، وإن شاء أبقي عليها قواها فأثرت.

وقالت فرقة أخرى: بل هذه الأحاديث فيها الناسخ والمنسوخ، فينظر في تاريخها، فإن علم المتأخر منها، حكم بأنه الناسخ، وإلا توقفنا فيها.

وقالت فرقة أخرى: بل بعضها محفوظ، وبعضها غير محفوظ، وتكلمت في حديث: «لا عدوى».

وقالت: قد كان أبو هريرة يرويه أولاً، ثم شك فيه فتركه وراجعوه فيه، وقالوا: سمعناك تحدث به، فأبى أن يحدث به.

قال أبو سلمة: فلا أدري، أنسي أبو هريرة، أم نسخ أحد الحديثين الآخر؟

وأما حديث جابر: أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فأدخلها معه في القصعة فحديث لا يثبت ولا يصح، وغاية ما قال فيه الترمذي: إنه غريب لم يصححه ولم يحسنه، وقد قال شعبة وغيره: اتقوا هذه الغرائب.

قال الترمذي: ويروي هذا من فعل عمر، وهو أثبت، فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النهي.

أحدهما: رجع أبو هريرة عن التحديث به وأنكره.

والثاني: لا يصح عن رسول الله ﷺ والله أعلم - تقدم تخريجه وهو حديث ضعيف.

وانظر: «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٣٦٤-٣٧٩)، «فتح الباري» (١٠/ ١٥٨-١٦١).

(١) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٦٦).

(٢) (٢/ ٢٧١ رقم ١٣٣٦) حيث قال: المفضل بن فضالة بن أبي أمية، أبو مالك البصري، أخو مبارك، ضعيف،

من السابعة، وانظر: «الميزان» (٤/ ١٦٩)، و«التاريخ الكبير» (٧/ ٤٠٥).

قوله: «زاد رزين، وفعل ذلك» أي: الأكل مع المجذوم.

«أبو بكر، وعمر، وقالوا مثل ذلك».

قلت: أخرج ذلك الترمذي^(١)، عن ابن عمر: «أنه أخذ بيد مجذوم».

الخامس: حديث (الشريد بن سويد رضي الله عنه):

٥- وعن الشريد بن سويد رضي الله عنه قال: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْذُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ

ﷺ، إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ. أخرجه مسلم^(٢). [صحيح]

قال: كان في وفد ثقيف رجل «اسمه ربيعة بن الأحزم، قاله الكاشغري:

«مجذوم فأرسل إليه النبي ﷺ، أن قد بايعناك فارجع» تقدم وجه الجمع بينه وبين الذي

قبله.

قوله: «أخرجه مسلم».

السادس: حديث (أبي هريرة رضي الله عنه):

٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِأَوَّلِ الثَّمَرَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي

مَدِينَتِنَا، وَفِي ثَمَارِنَا، وَفِي مَدَنَّا، وَفِي صَاعِنَا بَرَكَةً مَعَ بَرَكَةٍ، ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرُ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ».

أخرجه مسلم^(٣). [صحيح]

«كان النبي ﷺ إذا أتى بأول الثمرة قال: اللهم بارك لنا في مدينتنا، وفي ثمارنا، وفي مدنا،

وصاعنا» أي: في ما يكال بهما، والبركة في المدينة بالأمانة، وجعل الطاعات فيها.

«بركة مع بركة» بركة مضاعفة.

(١) في «السنن» بإثر الحديث رقم (١٨١٧)، وانظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٦١).

(٢) في صحيحه رقم (١٢٦/ ٢٢٣١) وقد تقدم، وهو حديث صحيح.

(٣) في صحيحه رقم (١٣٧٣).

«ثم يعطيه» أي: الذي أتى به من الثمرة.

«أصغر الولدان» [٤١٨ ب] تطفأ به وتأنياً؛ ولأن هذه أول الثمرة، وهو في أول العمر.

قوله: «أخرجه مسلم».

السابع: حديث (عائشة رضي الله عنها):

٧- وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّهُمْ ذَبَحُوا شاةً قَالَتْ: فَجَاءَ سَائِلٌ فَأَعْطُوهُ، فَجَاءَ آخَرُ فَأَعْطُوهُ،

فَبَقِيَ مِنْهَا، فَقَالَ ﷺ: «مَا بَقِيَ مِنْهَا؟» قَالُوا: مَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا كَتِفُهَا، قَالَ: «بَقِيَ كُلُّهَا إِلَّا كَتِفُهَا».

أخرجه الترمذي^(١). [صحيح]

«أنهم ذبحوا شاة قالت: فجاء سائل فأعطوه» أي: من لحمها.

«فجاء آخر فأعطوه» منها.

«فقال ﷺ: ما بقي منها؟ فقالوا: ما بقي منها إلا كتفها، فقال: بقي كلها» أي: بقي الأجر

في الآخرة.

«إلا كتفها» فإنه لم يبق للآخرة.

قوله: «أخرجه الترمذي»^(٢).

الباب الثاني: في المباح من الأطعمة والمكروه

(البَابُ الثَّانِي):

من كتاب الأطعمة.

في المباح من الأطعمة والمكروه

(١) في «السنن» رقم (٢٤٧٠) وهو حديث صحيح، وقد تقدم.

(٢) في «السنن» (٤/ ٦٤٤) الحديث رقم (٢٤٧٠) وقال: هذا حديث صحيح، وأبو ميسرة هو الهمداني في اسمه

عمرو بن شرحبيل.

وفيه: فصلان

(فِي: الْمَبَاحِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْمَكْرُوهِ)

(وَفِيهِ: فَصْلَانِ)

الفصل الأول: في الحيوان

(الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْحَيَوَانَ)

أي: في المباح منه.

الضَّبُّ

(الضَّبُّ)^(١) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة، دويبة لطيفة، ويقال للأثني: ضبة وبه سميت

القبيلة وبالحيف من منى جبل يقال له: ضب.

وذكر ابن خالويه^(٢) أن الضب يعيش سبعائة سنة، وأنه لا يشرب الماء، بل يكتفي

بالنسيم، وبرد الهواء ويبول^(٣) في كل أربعين يوماً قطرة، ولا يسقط له سن، ويقال: أن أسنانه

قطعة واحدة وأما خلقة الضب فكما قال شاعرهم:

لَهُ كُفٌّ إِنْسَانٍ وَخُلِقَ غَطَاءٌ وَكَالْقِرْدِ وَالْخَنْزِيرِ فِي الْمَسْخِ وَالْغَضَبِ^(٤)

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٦٣)، «النهاية» (١/٤٤٢).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٦٦٣)، وانظر: «لسان العرب» (١/٥٣٨-٥٣٩).

(٣) انظر: «زهر الأكم في الأمثال والحكم» (٢/٥٠-٥١) (٢/١٤٨).

(٤) في المخطوط:

لَهُ كُفٌّ إِنْسَانٍ وَخُلِقَ عُضَاةٌ وَكَالْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ فِي الْمَسْخِ وَالْغَضَبِ

وما أثبتناه من «الاستذكار» (٢٧/١٨٨)، و«التمهيد» (١٧/٦٦).

وقد ورد أنه قدم إلى رسول الله ﷺ فأخذ عوداً فعدّ به أصابعه، ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار»^(١).

وأجمع^(٢) المسلمون أنه حلال ليس بمكروه.

الأول: حديث (ابن عباس رضي الله عنه):

١ - عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رضي الله عنه، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ، وَخَالَهَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْنُودًا، قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدَّمَتْهُ إِلَيْهِ، وَكَانَ قَلْبًا يُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامًا حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ، وَيُسَمِّي لَهُ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُصُورِ: أَخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَّمْتَنَ لَهُ، فَقُلْنَ: هُوَ الضَّبُّ فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ رضي الله عنه: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»، قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَلَمْ يَنْهِنِي. أَخْرَجَهُ السَّيْتَةُ^(٣)، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ. [صحيح]

«أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أخبره أنه دخل مع النبي ﷺ على ميمونة» أي: بيتها.

«زوج النبي ﷺ وهي خالته» أي: خالة خالد.

«وخالة ابن عباس، فوجد عندها ضباً محنوداً» أي: مشوياً بالحجارة المحماة، ليأكل منه.

«فقدّمته إليه» إلى النبي ﷺ.

(١) (٢٧/١٨٧ - ١٨٨).

(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٩/١٣)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/٩٧ - ٩٨)، «الإشراف» لابن المنذر (٢/٣٣٨ - ٣٣٩).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٤٠٠)، ومسلم رقم (٤٤/١٩٤٦)، وأبو داود رقم (٣٧٩٤)، والنسائي رقم (٤٣١٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٤١)، وأخرجه أحمد (٤/٨٨، ٨٩).

وهو حديث صحيح.

«وكان قل ما يقدم بين يديه طعام حتى يحدث» أي: يخبر من أين هو.
 «ويسمى له، فأهوي بيده إليه» زيد في رواية: «قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد».

هذا واسم أم خالد لبابة الصغرى، واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى، وهما أختا ميمونة.
 «فقلت [٤١٩ ب] امرأة من النسوة» هي ميمونة كما في رواية الطبراني في «الأوسط»^(١).
 «الحضور» أي: الحاضرات عنده.

«أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمتن له فقلن» خبرات له ﷺ.
 «هو الضب فرفع يده» عن الأكل منه.

«فقال خالد: أحرام هو يا رسول الله! قال: لا ولكنه لم يكن بأرض قومي».
 المراد: قريشاً فقط فيختص ذلك بمكة وما حولها، ولا يمنع ذلك أن يكون موجوده بسائر بلاد الحجاز^(٢).

«فأجلدني أعافه» فترك أكله عيافة لا لتحريم ولا كراهة.
 «قال خالد: فاجترته» بجيم وراءين وضبطه بعض الفقهاء بزاء وراء، وغلطه النووي^(٣).

«فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر» وهذا تقرير منه ﷺ بحلّه.
 «فلم ينهني».

(١) رقم (٨٧٥٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٦٥).

(٣) في «المجموع شرح المهذب» (٩/١٣).

قوله: «أخرجه الستة، إلا الترمذي» إلا أنه^(١) أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ أنه سئل عن الضب، فقال: لست بأكله ولا أحرّمه» وقال^(٢): حسن صحيح.

قال^(٣): وقد اختلف أهل العلم في أكل الضب، فرخص^(٤) فيه بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وكرهه^(٥) بعضهم. انتهى.

الثاني: حديث (أبي سعيد رضي الله عنه):

٢- وعن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مُّضَيَّةٍ، وَإِنَّهُ عَامَّةٌ طَعَامُ أَهْلِي، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقُلْنَا: عَاوِدْهُ فَعَاوَدَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ يَا أَعْرَابِيُّ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ، أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَحَهُمْ دَوَابَّ يَدْبُونُ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَذْرِي، لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا، فَلَسْتُ أَكُلُهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا». أخرجه مسلم^(٦). [صحيح]

«الغَائِطُ»^(٧) المكان المطمئن من الأرض.

و«المُضَيَّةُ» بضم الميم، وكسر الضاد المعجمة وتشديد الموحدة: الكثيرة الضباب.

«قال: سأل أعرابي رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط» هو المطمئن من الأرض.

(١) الترمذي في «السنن» رقم (١٧٩٠).

وأخرجه البخاري رقم (٥٥٣٦)، ومسلم رقم (١٩٤٣/٤٠)، وأحمد (٤٦/٢) وهو حديث صحيح.

(٢) في «السنن» (٢٥٢/٤).

(٣) الترمذي في «السنن» (٢٥٢/٤).

(٤) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١٣/٩).

(٥) «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٢١١-٢١٢).

(٦) في صحيحه رقم (١٩٥١/٥٠).

وأخرجه أحمد (٥/٣) وهو حديث صحيح.

(٧) «النهاية» (٢/٣٢٩)، «المجموع المغيث» (٢/٥٨٦).

«مضبة» بفتح الميم، وفتح المعجمة أفصح من ضم الميم وكسر المعجمة أي: ذات ضباب^(١).

«وأنه» أي: الضب الدال عليه السياق.

«عامة طعام أهلي، فلم يجبه فقلنا: عاوده» في السؤال.

«فعاوده فلم يجبه ثانياً» الله أعلم لماذا أخرّ الجواب عنه.

«ثم ناداه رسول الله ﷺ في الثالثة» كأنه سأله ثالثاً.

«فقال: يا أعرابي! إن الله غضب على سبط» أي: قبيلة.

«من بني إسرائيل فمسخهم دواب يدبون في الأرض، فلا أدري لعل هذا» أي: [٤٢٠ ب]

الضب. «منها فلا آكلها ولا أنهى عنها» قال الطحاوي^(٢): ليس في هذا الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ، وإنما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه، وذلك قبل أن يُعلم الله نبيه أن المسوخ لا يبقى.

وبهذا أجاب الطحاوي^(٣)، ثم أخرج من حديث ابن مسعود أنه سئل رسول الله ﷺ عن

القردة والخنازير، أهي من ما مسخ؟ فقال: إنّ الله لا يهلك قوماً -أو يمسح قوماً- فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة». وأصله في مسلم^(٤).

(١) قاله النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (١٣/١٠٢)، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/٦٧)، «المجموع المغيث» (٢/٣٠٩).

(٢) انظر: «شرح معاني الآثار» (٤/٢٠١).

(٣) في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٠١-٢٠٢).

(٤) في صحيحه رقم (٢٦٦٣/٣٢) وفيه: «... إن الله لم يجعل لمسوخ نسلًا ولا عقباً وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك...».

قال الحافظ ابن حجر^(١): ويتعجب من ابن العربي^(٢) حيث قال: قولهم: «إن المسوخ لا نسل له» دعوى، فإنه أمر لا يعرف بالعقل، وإنما طريقه النقل، وليس فيه أمر معول عليه، كذا قال: وكأنه لم يستحضره من «صحيح مسلم»^(٣).

ثم قال ابن العربي^(٤): وعلى تقدير ثبوت كون الضب ممسوخاً فذلك لا يقتضي تحريم أكله؛ لأن كونه آدمياً قد زال حكمه، ولم يبق له أثر، وإنما كره عليه السلام الأكل منه، لما وقع عليه من سخط، كما أنه كره الشراب من مياه ثمود. انتهى.

فإن قيل: قد ثبت الحديث بأنه عليه السلام كان لا يعيب طعاماً، وقد عاب الضب؟

قلت: ما عابه، إنما أخبر أنه يعافه وليس في هذا عيب له، وقال: إنه لا يأكله لذلك، وقال: إنه يخشى أن يكون من أمة ممسوخة، وزال هذا بإعلام الله له أنه لا يجعل نسلًا لما مسخه وكل هذا ليس بعيب.

ومن أجاب^(٥) بأن المراد أنه لا يعيب طعاماً، إنما هو مما صنعه الآدمي، لثلا تنكسر نفسه وينسب إلى التقصير فيه، وأما الذي خلق كذلك، فليس نفور الطبع عنه ممتعاً.

قلت: لا يخفى أن هذا جواب غير صحيح؛ لأنه غير محل النزاع، فالجواب هو الأول، وقد أشار إليه المجيب بهذا في آخر كلامه، فقال: وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بعيب ممن يقع منه. قوله: «أخرجه مسلم».

(١) في «فتح الباري» (٦٦٦/٩).

(٢) في «عارضة الأحوذى» (٢٩٠/٧).

(٣) (٦٦٣/٣٢) وقد تقدم نصه.

(٤) في «عارضة الأحوذى» (٢٩٠/٧).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦٦٦-٦٦٧/٩).

الأرنب

قوله: [٤٢١ ب] (الْأَرْنَبُ) أي: حكمها شرعاً.

الأول: (عن خالد بن الحويرث):

١ - عن خالد بن الحويرث قال: صَادَ رَجُلًا أَرْنَبًا، فَجَاءَ بِهَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه فَقَالَ: مَا تَقُولُ؟ فَقَالَ: قَدْ جِيءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ مَعَهُ، فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَكْلِهَا، وَزَعَمَ أَنَّهَا تَحِيضُ. أخرجه أبو داود^(١). [إسناده ضعيف]

«قال: صاد رجل أرنباً فجاء بها إلى عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: قد جيء إلى رسول الله ﷺ، فلم يأكلها ولم ينه عن أكلها وزعم أنها تحيض» لم يدل كلامه على أكله ﷺ منها بل نفى أكله لها.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الثاني: حديث (أنس رضي الله عنه):

٢ - وعن أنس رضي الله عنه قال: مَرَرْنَا فَأَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعَبُوا. قَالَ: فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، وَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ رضي الله عنه، فَذَبَحَهَا بِمَرْوَةٍ، فَبَعَثَ مَعِيَ بِفَخِذِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهُ، قِيلَ لَهُ: أَكَلَهُ؟ قَالَ: «قِيلَ». أخرجه الخمسة^(٢). [صحيح]

«أَنْفَجْنَا»^(٣): أثرنا.

«قال: أنفجنا» بفتح الهمزة، وسكون النون، ففاء فجيم، أي: أثرنا.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٩٢) بسند ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٥٧٢)، ومسلم رقم (١٩٥٣/٥٣)، وأبو داود رقم (٣٧٩١)، والترمذي رقم (١٧٨٩)، والنسائي رقم (٤٣١٢)، وابن ماجه رقم (٣٢٤٣)، وأخرجه أحمد (١١٨/٣)، (١٧١) وهو حديث صحيح.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٧٧١/٢)، «لسان العرب» (٣٨٢/٢).

«أرنباً بمرّ الظهران» موضع قريب من مكة.

«فأدركتها» كأن المراد: ففرت فأدركتها.

«فأخذتها وأتيت بها أبا طلحة فذبحها» أبو طلحة.

«بمروة» حجرة محددة.

«فبعث معي إلى رسول الله ﷺ بفخذها» في رواية الترمذي^(١): «أو بوركها».

«فأكله قيل له» أي: لأنس ولفظ الترمذي: «قلت: أكله».

«قال: قبله».

قوله: «أخرجه الخمسة».

قلت: وقال^(٢) الترمذي: حسن صحيح.

قال^(٣): والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بأكل الأرنب، بأساً^(٤) وقد كره^(٥) بعض

أهل العلم أكل الأرنب، وقال: إنها تدمى. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر^(٦): إن هذا الترديد لهشام بن زيد بن أنس بن مالك، استثبت جده

أنساً فوقف جده أنس على قوله: «أكله».

(١) في «السنن» رقم (١٧٨٩).

(٢) في «السنن» (٤/٢٥١).

(٣) الترمذي في «السنن» (٤/٢٥١).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٦٢)، «المغني» (١٣/٣٢٥).

(٥) انظر: «الإشراف» (٢/٣٤٠)، «المغني» (١٣/٣٢٥)، «المجموع شرح المذهب» (٩/١٨).

(٦) في «فتح الباري» (٩/٦٦٢).

وفي الحديث دليل على جواز أكل الأرنب وله أدلة، ساقها الحافظ^(١)، وإن كان فيها ما لا يخلو عن مقال، فباجتماعها يقوي بعضها بعضاً.

وقال النووي في «شرح مسلم»^(٢): الأرنب حلال على المذاهب الأربعة، ويحكي عن بعض السلف كراهة أكلها، ودليل الجمهور^(٣) هذا الحديث وغيره ولم يأت في النهي عنها شيء.

الضبع

(الضَّبْعُ) أي: حكمها.

الأول:

١- عن عبد الرحمن بن أبي عمار قال: قُلْتُ لِجَابِرٍ رضي الله عنه: الضَّبْعُ، أَصِيدُ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكَلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. أخرجه أصحاب السنن^(٤)، وصححه الترمذي. [صحيح]

حديث: «ابن أبي عمار» اسمه عبد الرحمن.

«قال: قلت لجابر: الضبع أصيد هو؟ قال: نعم، [٤٢٢ ب] قلت: أكلها؟ قال: نعم، قلت: عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم» لفظ الترمذي^(٥): «قلت: أقاله رسول الله ﷺ؟ قال: نعم». قوله: «أخرجه أصحاب السنن، وصححه الترمذي».

(١) في «فتح الباري» (٩/٦٦٢).

(٢) (١٣/١٠٤-١٠٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٦٢)، «المغني» (١٣/٣٤٢)، «الإشراف» (٢/٣١٨-٣١٩).

(٤) أخرجه أبو داود رقم (٣٨٠١)، والترمذي رقم (٨٥١، ١٧٩١)، والنسائي رقم (٤٣٢٣)، وابن ماجه رقم

(٣٢٣٦)، وأخرجه أحمد (٣/٣١٨، ٣٢٢)، والشافعي «المسند» (ج ٢ رقم ٦١٠ ترتيب)، والبيهقي (٩/٣١٩)،

وابن حبان رقم (٣٩٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/١٨٢) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٨٥١).

قلت: قال^(١): هذا حديث حسن صحيح، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، ولم يروا بأساً بأكل الضبع، وهو قول أحمد وإسحاق، وروي عن النبي ﷺ حديث في كراهية أكل الضبع، وليس إسناده بالقوي.

وقد كره بعض أهل العلم أكل الضبع، وهو قول ابن المبارك.

قال يحيى^(٢) القطان: وروى جرير بن حازم هذا الحديث، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن أبي عمار، عن عمر قوله: وحديث ابن جريج أصح. انتهى.
يريد أن رفعه أصح من رواية وقفه على عمر.

- وعند أبي داود^(٣): قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: «هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ». [صحيح]

قوله: «وعند أبي داود، قال جابر رضي الله عنه: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع، فقال: هو صيد، وجعل فيه الجزاء كبشاً إذا صاده المحرم»؛ لأن الله يقول:
﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٤) فالكبش مثل للضبع.

الثاني:

٢- وعن خزيمة بن جزء رضي الله عنه قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ الضَّبُعُ أَحَدًا؟ وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَكْلِ الذَّبِّ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّبُّ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ». أخرجه الترمذي^(٥). [ضعيف]

(١) الترمذي في «السنن» (٢٥٢/٤).

(٢) ذكره الترمذي في «السنن» (٢٥٢-٢٥٣/٤).

(٣) في «السنن» رقم (٣٨٠١) وهو حديث صحيح.

(٤) سورة المائدة الآية: ٩٥.

(٥) في «السنن» رقم (١٧٩٢) وهو حديث ضعيف.

حديث: «خزيمة بن جزء»^(١) بفتح الجيم، يقال جزي بالمشاة عوض الهمز.

«قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع، فقال: أو يأكل الضبع أحد؟ وسألته عن الذئب»

عن أكله.

«فقال: أو يأكل الذئب أحد فيه خير؟» فيه الإخبار بأنه لا يأكل الضبع ولا الذئب أحد،

أي: بإباحة شرعية وأما أنه يأكلهما بطبعه، فقد يكون.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٢): هذا حديث ليس إسناده بالقوي لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن

مسلم، عن عبد الكريم بن أبي أمية، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل، وعبد الكريم بن

أبي أمية، وهو عبد الكريم بن قيس، هو ابن أبي المخارق. انتهى.

القنفذ

(القُنْفُذُ) بضم القاف وإسكان النون، وضم [٤٢٣ب] الفاء وفتحها آخره معجمة،

الشيهم والفأر، قاله في «القاموس»^(٣).

والشيهم كالضبع، ذكر القنفاذ، قاله الدمي^(٤).

١ - عن نملة الأنصاري قال: سئل ابن عمر رضي الله عنهما عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ، فَتَلَا «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا

أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ»^(٥) الآية، فَقَالَ شَيْخٌ عَنْهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ:

(١) انظر: «التقريب» (١/ ٢٢٣ رقم ١١٩).

(٢) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٥٣).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٣٩٩، ١٤٥٦).

(٤) بل قال: الشَّيْهَم، كالضيغم، ذكر القنفاذ حياة الحيوان الكبرى للدميري (ت: ٨٠٨هـ) (٢/ ٦٤١).

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «حَبِيشَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: إِنْ كَانَ قَالَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ. مَا لَمْ نَذَرِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١). [إسناده ضعيف]

«عن نميلة» مصغر نملة، الحيوان المعروف «الأنصاري» في «التقريب» ^(٢): نميلة الفزاري، مجهول وليس فيه بهذا الاسم، سواء وعليه رمز أبي داود، والذي رأيته في سنن أبي داود عن عيسى بن نميلة عن أبيه، -أي نميلة- وقال في «التقريب» ^(٣): إن عيسى مجهول أيضاً.

«قال: سئل ابن عمر رضي الله عنه عن أكل القنفذ فتلا، ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ ^(٤) الآية، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول: ذكر القنفذ عند رسول الله ﷺ فقال: «حَبِيشَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ» وقد قال الله: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ ^(٥). فهو محرم.

«فقال ابن عمر رضي الله عنه: إن كان رسول الله ﷺ قد قال هذا فهو كما قال» قال الدميري ^(٦): والصحيح ^(٧) حلُّ أكل القنفذ، والجواب عن هذا الحديث أن فيه مجهولون. قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: وفيه ما عرفت من جهالة نميلة، والشيخ الراوي عن أبي هريرة.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٩٩).

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٨١) بإسناد ضعيف.

(٢) (٢/ ٣٠٧) رقم (١٥٣).

(٣) (٢/ ١٠٣) رقم (١٠٢٧)، وانظر: «الميزان» (٣/ ٣٢٧) رقم (٦٦٢٢).

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٥٧.

(٦) في «حياة الحيوان الكبرى» (٣/ ٥٤٧).

(٧) انظر: «حلية العلماء» (٣/ ٤٠٦)، «التهذيب في اختصار المدونة» (١٩١٢)، «بدائع الصنائع» (٥/ ٣٦)،

«البيان» (٤/ ٥٠٣).

الحبارى

(الحَبَّارَى) بضم الحاء المهملة آخره ألف مقصورة، في «القاموس»^(١): الحبارى طائر، للذكر والأنثى، والواحد والجمع، وألفه للتأنيث.

١ - عن سفينة رحمته قال: أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حَبَّارَى. أخرجه أبو داود^(٢).

[ضعيف]

«الحَبَّارَى»: هو الحبرج.

«عن سفينة رحمته قال: أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حَبَّارَى، أخرجه أبو داود».

قول المصنف: «الحَبَّارَى» ضُبُّط بالقلم في نسخة صحيحة، بضم الجيم، وسكون الموحدة، وضم الراء آخره جيم، ولم أجده في «القاموس»^(٣): ولا في «غريب الجامع»^(٤).

الجراد

(الْجَرَاد) أي: حكمه.

الأول: حديث (ابن أبي أوفى):

١ - عن ابن أبي أوفى رحمته قال: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ. أخرجه

الخمسة^(٥). [صحيح]

(١) «القاموس المحيط» (ص ٤٧٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٩٧). وأخرجه الترمذي رقم (١٨٢٧) وهو حديث ضعيف.

(٣) قال الفيروزآبادي في «القاموس» (ص ٢٣٤): الحَبَّارَى: بالضم، من طير الماء جمع حيارج وحباريج، وكعلايط: ذكر الحبارى.

(٤) وهو كما قال.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٤٩٥)، ومسلم رقم (١٩٥٢)، والترمذي رقم (١٨٢٢، ١٨٢٣)، وأبو داود رقم (٣٨١٢)، والنسائي (٢١٠/٧) وهو حديث صحيح.

«غزونا مع رسول الله ﷺ وكنا نأكل معه الجراد» بفتح الجيم وتخفيف الراء، معروف الواحدة جرادة^(١) الذكر والأنثى سواء كالحمامة، ويقال: أنه [٤٢٤ب] مشتق من الجرود؛ لأنه لا يأتي على شيء إلا جرده.

واختلف في أصله، فقليل إنه نثرة حوت، فلذلك كان أكله بغير ذكاء.

وقد ورد في حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجه^(٢)، عن أنس رفعه: «إنَّ الجراد نثرة حوت من البحر» وفي حديث أبي هريرة: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضرب بنعالنا وأسواطنا، فقال: كلوه فإنه من صيد البحر».

أخرجه أبو داود^(٣)، والترمذي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: إنه لا جزاء فيه إذا قتله المحرم، والجمهور من العلماء على خلافه.

قال ابن المنذر^(٦): لم يقل لا جزاء فيه، غير أبي سعيد الخدري، وعروة بن الزبير.

وقوله: «نأكل معه» قال الحافظ في «فتح الباري»^(٧): يحتمل أن يراد بالمعية مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد، ويحتمل أن يريد معه أكله.

ويدل على الثاني: أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب: «ويأكل معنا» وهذا إن صح يرد على الصيمري من الشافعية في زعمه أنه ﷺ عافه كما عاف الضب.

(١) انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (١/٦٠٨).

(٢) في «السنن» رقم (٣٢٢١) وهو حديث موضوع.

(٣) في «السنن» رقم (١٨٥٤).

(٤) في «السنن» رقم (٨٥٠).

(٥) في «السنن» رقم (٣٢٢٢) وهو حديث ضعيف.

(٦) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٦٢١).

(٧) (٩/٦٢١-٦٢٢).

ثم^(١) وقفت على مستند الصيمري، وهو ما أخرجه أبو داود^(٢)، من حديث سلمان: «سئل

ﷺ عن الجراد فقال: «لا أكله ولا أحرمه» و الصواب مرسل.

ولابن عدي^(٣) في ترجمة ثابت بن زهير، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه ﷺ سئل عن

الضب، فقال: «لا أكله، ولا أحرمه، وسئل عن الجراد، فقال مثل ذلك» وهذا ليس بثابت؛ لأن

ثابتاً قال فيه النسائي: ليس بثقة، ونقل النووي^(٤): الإجماع على حل أكل الجراد.

لكن فصل ابن العربي^(٥) في «شرح الترمذي» بين جراد الحجاز وجراد الأندلس، فقال في

جراد الأندلس: لا يؤكل؛ لأنه ضرر محض، وهو إن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه

دون غيره من جراد البلاد، تعين استثنائه. انتهى.

واعلم أن في لفظ البخاري^(٦): «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ستاً».

وعند أبي داود^(٧): «ست أو سبع»، وعند الترمذي^(٨): «ست» في رواية^(٩)، وفي أخرى فيه:

«سبع» وسقط هذا من رواية «الجامع»^(١٠) والمصنف [٤٢٥ ب].

قوله: «أخرجه الخمسة».

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٦٢٢/٩).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨١٣) وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٢١٩) وهو حديث ضعيف.

(٣) في «الكامل» (٥٢١/٢).

(٤) في «شرحه لصحيح مسلم» (١٠٣/١٣).

(٥) في «عارضة الأحوذى» (١٦/٨).

(٦) في صحيحه رقم (٥٤٩٥).

(٧) في «السنن» رقم (٣٨١٢).

(٨) في «السنن» رقم (١٨٢٢).

(٩) في «السنن» رقم (١٨٢٣).

(١٠) (١٠/٧) (٤٣٠).

الثاني: حديث (سلمان رضي الله عنه):

٢- وعن سلمان رضي الله عنه قال: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ، فَقَالَ: «أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ، لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحَرِّمُهُ». أخرجه أبو داود^(١). [ضعيف]

«قال: سئل رسول الله ﷺ عن الجراد، فقال: أكثر جنود الله، لا آكله، ولا أحرمه» تقدم الكلام في هذا.

قوله: «أخرجه أبو داود» تقدم أنه مرسل، وقد أشار إليه أبو داود^(٢): فقال: أوقفه المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عثمان، أو فيكون مرسلًا.

- وفي رواية رزين رضي الله عنه عن جابر: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْجَرَادِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْلِكَ الْجَرَادَ، أَقْتُلْ كِبَارَهُ، وَأَهْلِكَ صِغَارَهُ، وَأَقْطَعْ دَابِرَهُ، وَخُذْ بِأَفْوَاهِهَا عَنْ مَعَايِشِنَا وَأَرْزَاقِنَا، إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ»، فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ تَدْعُو عَلَى الْجَرَادِ، وَهُوَ جُنْدٌ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ نَشْرَةُ حُوتٍ فِي الْبَحْرِ»^(٣). [موضوع]

قوله: «وفي رواية رزين رضي الله عنه، عن جابر رضي الله عنه: دعاء رسول الله ﷺ على الجراد، فقال: اللهم أهلك الجراد، قتل كباره، وأهلك صغاره» زاد في رواية الترمذي^(٤): «وأفسد بيضه».

«واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معاشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله! كيف تدعو على الجراد، وهو جند من جنود الله؟ فقال: إنه نشرة حوت في البحر».

قلت: هذا الحديث أخرجه الترمذي^(٥) بلفظه، إلا الزيادة التي ذكرناها.

(١) في «السنن» رقم (٣٨١٣) وهو حديث ضعيف، وقد تقدم.

(٢) في «السنن» (٤/١٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي رقم (١٨٢٣)، وابن ماجه رقم (٣٢٢١) وهو حديث موضوع، والله أعلم.

(٤) في «السنن» رقم (١٨٢٣) وهو حديث موضوع.

(٥) في «السنن» رقم (١٨٢٣).

وفي قوله: «فقال رجل» زيادة، «كيف تدعو على جند من أجناد الله يقطع الله دابره».

ثم قال الترمذي^(١): هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، قد تكلم فيه، وهو كثير الغرائب والمناكير. انتهى.

الخيّل

(الْخَيْلُ) في «القاموس»^(٢): الخيل جماعة الأفراس لا واحد له، أو واحده خائل؛ لأنه يختال، جمعه: أخيال وخيول. انتهى.

الأول: حديث (أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها):

١ - عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا، وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ. أخرجه الشيخان^(٣)، والنسائي^(٤). [صحيح]

«نحرنّا على عهد رسول الله ﷺ فرساً، ونحن بالمدينة فأكلناه» دل على حل لحوم الخيل، وهو قول الصحابة، كما نقله بعض التابعين عنهم من غير إستثناء.

قال: الطحاوي^(٥): ذهب أبو حنيفة^(٦) إلى كراهة أكل الخيل، وخالفه أصحابه، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها.

(١) في «السنن» (٤/ ٢٧٠).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٢٨٨).

(٣) البخاري في صحيحه رقم (٥٥١١)، ومسلم رقم (٣٨/ ١٩٤٢).

(٤) في «السنن» (٧/ ٢٣٠) في الضحايا باب نحر ما يذبح.

(٥) في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢١٠)، و«مختصر اختلاف العلماء» (٣/ ٢١٦).

(٦) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/ ٣٩).

وأخرج بن أبي شيبة^(١) بسند صحيح^(٢)، على شرط الشيخين، عن عطاء قال: لم يزل سلفك يأكلونه، قال ابن جريج: قلت له: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله [٤٢٦ب] عليه وآله وسلم؟ قال: نعم.

وأخرج الدارقطني^(٣) بسند قوي، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن الحمر الأهلية، وأمر بلحوم الخيل».

وذكر ابن حجر في «فتح الباري»^(٤): أحاديث دالة على خلاف ما دل عليه حديث أسماء، لكنها ضعيفة، كما ساقها وساق ما قبل فيها.

وأما استدلال القائلين بعدم حلها بقولها: «وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً»^(٥).

قال في «الفتح»^(٦): والجواب على سبيل الإجماع أن آية النحل مكية: والإذن في أكل الخيل بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين، فلو فهم ﷺ المنع من الآية لما أذن في الأكل، والحديث صريح في جوازه.

وبين عدم دلالة الآية على التحريم.

(١) في «المصنف» (٧٠ / ٨).

(٢) قاله الحافظ في «الفتح» (٦٥٠ / ٩).

(٣) في «السنن» (٢٩٠ / ٤) رقم (٧٣) وفيه محمد بن عبد الله بن سليمان، هو الخراساني ضعيف.

(٤) (٦٥٠ - ٦٤٩ / ٩).

(٥) سورة النحل الآية: ٨.

(٦) (٦٥٢ / ٩).

وقد سردنا الكلام عليها في حواشي «شرح العمدة»^(١) وحواشي «ضوء النهار»^(٢) بما يعلم أنه لا دليل عليها فيها على ذلك ولا تعارض بها الأحاديث الصريحة.

قوله: «أخرجه الشيخان، والنسائي».

الثاني: حديث (جابر رضي الله عنه):

٢- وعن جابر رضي الله عنه قال: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ، وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَهَنَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأُذِنَ فِي الْخَيْلِ. أخرجه أصحاب السنن^(٣)، واللفظ لغير الترمذي، وصححه الترمذي. [صحيح]

«قال: أكلنا زمن خيبر» أي: في غزوة خيبر وزمانها.

«الخييل وحمر الوحش، وهنانا رسول الله ﷺ عن الحمر الأهلية» عن أكلها.

«وأذن في الخيل» هو في الدلالة على حل لحوم^(٤) الخيل واضح.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن، واللفظ» الذي ساقه المصنف.

«لغير الترمذي، وصححه الترمذي».

قلت: لفظه عن جابر: «أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، وهنانا عن لحوم الحمر»

وقال^(٥): إنه حسن صحيح.

(١) (٤/٣٦٦-٣٦٧).

(٢) «منحة القفار» (٦٥/٥٨٧ - مع الضوء) بتحقيقي.

(٣) أبو داود رقم (٣٨٠٨)، الترمذي رقم (١٧٩٣)، والنسائي رقم (٤٤٤٧)، وابن ماجه رقم (٣١٩١) وهو

حديث صحيح.

وانظر: «صحيح البخاري» رقم (٤٢١٩)، ومسلم رقم (٣٦/١٩٤١).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٥٠).

(٥) في «السنن» (٤/٢٥٤).

الجلالة

(الجلالة) بالجيم، وتشديد اللام صيغة مبالغة، في «النهاية»^(١): الجلالة من الحيوان التي تأكل العذرة.

الأول: حديث (ابن عمر رضي الله عنهما):

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن جلالة الإبل أن يركب عليها، أو يشرب من ألبانها. أخرجه أبو داود^(٢)، والترمذي^(٣). [صحيح]

«نهى رسول الله ﷺ عن جلالة الإبل» ومثلها البقر ونحوهما.

«أن يركب عليها أو يشرب من ألبانها» وفي التعبير بهذه الصيغة دليل على أن النهي للنهي لتكثر^(٤) الجمل وأن التي لا تكثره، لا نهى عنها ويأتي النهي عن أكلها.
قال ابن العربي^(٥): [٢٧٤ ب] إن النهي عن ركوبها لما يتعلق بالراكب من عرقها.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٨٢).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٨٥).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٢٤) وقال: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه أحمد (٢١٩١٢)، وابن ماجه رقم (٣١٨٩)، وهو حديث صحيح.

(٤) قال ابن حزم في «المحلى» (٧/٤١٠) إنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة البقر، والغنم، والإبل وغيرها، ثم قيل: إن كان أكثر علفها النجاسة فهي جلالة، وإن كان أكثر علفها الطاهر فليست جلالة، وجزم به النووي في «تصحيح التنبيه» وقال النووي في «الروضة» (٣/٢٧٨) تبعاً للرافعي في «الشرح الكبير» (١٢/١٥٢): الصحيح أنه لا اعتداء بالكثرة بل بالرائحة والنتن، فإن تغير ريح مرقها أو لحمها أو طعمها أو لونها فهي جلالة.

وانظر: «البيان» للعمري (٤/٥٠٨-٥٠٩)، «المغني» (١٣/٣٢٨)، «المبسوط» (١١/٢٥٥).

(٥) في «عارضة الأحوذى» (٨/١٩).

قال^(١): وهو مبني على الخلاف في أن النهي للتحريم أو الكراهة^(٢).

قلت: الأصل في النهي التحريم، وإليه ذهب ابن حزم^(٣) وقال: من وقف بعرفات ركباً جلاله لا يصح وقوفه.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: لفظه^(٤): «عن أكل الجلالة وألبانها» وليس فيه ذكر الإبل ولا ركوبها، ثم قال^(٥): هذا حديث حسن غريب.

الثاني: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ: وَهِيَ الْمَصْبُورَةُ لِلْقَتْلِ، وَعَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ، وَشُرْبِ لَبَنِهَا، وَعَنْ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ. أخرجه أصحاب السنن^(٦)، واللفظ للترمذي وصححه. [صحيح]

قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل المجتمة^(٧) بالجيم فمثلة مشددة.

(١) ابن العربي في «العارضة» (٨/ ١٩).

(٢) وقال أيضاً: وهو محمول على الخلاف المتقدم في الرطوبة المتولدة من النجاسة.

(٣) في «المحلى» (٧/ ٤١١).

(٤) في «السنن» رقم (١٨٢٤).

(٥) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٧٠).

(٦) أخرجه أبو داود رقم (٣٧٨٦)، والترمذي رقم (١٨٢٥)، والنسائي رقم (٤٤٤٨)، وأخرجه أحمد

(١/ ٢٢٦، ٢٤١)، وابن حبان في صحيحه رقم (٥٣٩٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٤) وهو حديث

صحيح.

(٧) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٤٣٥): الجثوم في الأصل: أن يترك الإنسان على ركبتيه، والمراد به

هاهنا: هي التي تخل بين يدي إنسان ليقتلها، فيرمي فيها شيئاً فيقتلها به، وصبرت القتل: إذا قتلتها اعتباراً في غير

حرب ولا قتال، وكل من قتل من أي نوع من أنواع القتل، في غير حرب ولا قتال، فإنه قد قُتل صبراً.

فسرها بقوله: «وهي المصبورة للقتل» وكأنه مدرج من الصحابي أو غيره.

قال ابن العربي^(١): المجثمة: الحيوان الذي يصبر ويحبس لاصقاً بالأرض ويرمى عليه حتى

يموت.

«وعن أكل الجلالة وشرب لبنها» سواء كان قد ظهر في لحمها ولبنها نتن ما حلبه أو لا.

«وعن الشرب من في السقاء» قال ابن العربي^(٢): النهي عنه لثلاثة أوجه:

أحدها: لثلا يرجع من فمه فيه.

الثاني: لثلا تعلق روائح الأفواه به فيكره.

الثالث: لثلا يكون فيه دواب يدخل في جوفه، فقد روي^(٣): أن رجلاً شرب من في السقاء

فخرج جان فدخل في جوفه.

قال: وقد روي^(٤): «أن النبي ﷺ دخل داراً فشرب من في السقاء».

(١) في «عارضه الأحوذى» (١٩/٨).

(٢) في «العارضه» (١٩/٨).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٦٢٨)، وأحمد (٢/٢٣٠، ٢٤٧، ٣٢٧، ٣٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب من في السقاء، وزاد أيوب: فأثبت أن رجلاً شرب من في السقاء فخرجت حية، أخرج هذه الزيادة ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩/٨).

وانظر: «فتح الباري» (٩٠/١٠).

(٤) منها: ما أخرجه ابن ماجه رقم (٣٤٢٣)، والترمذي رقم (١٨٩٢) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً، فمقت إلى فيها فقطعته. وهو حديث صحيح.

ومنها: ما أخرجه أحمد (٦/٣٧٦)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» في الحديث رقم (٥٨٥ - دار الوفاء)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/٢٧٤)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٦٥٨)، وفي «الكبير» (ج ٢٥) رقم

قال: والنبي ﷺ ليس كغيره لبركته وطهارته وعطريته وأمنه من الغوائل والحوادث.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن واللفظ للترمذي».

قلت: لكن ليس في لفظ الترمذي^(١): «وهي المصبورة للقتل».

قوله: «وصححه».

قلت: قال^(٢) أبو عيسى: وهو حسن صحيح.

الثالث:

٣- وعن زهد بن مضرب قال: أُنِيَ أَبُو مُوسَى ﷺ بِدَجَاجَةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا قَدَرْتُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَهُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: اذْنُ فَكُلْ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهِ. أخرجه الشيخان^(٣) والنسائي^(٤). [صحيح]

حديث «زهد»^(٥) بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الدال المهملة، بزنة جعفر.

٣٠٧)، والترمذي في «الشائل» رقم (٢١٥) عن أم سليم قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وفي البيت قربة معلقة، فشرب منها وهو قائم، فقطعت فاها فإنه لعندي، وهو حديث صحيح لغيره.

قال الحافظ في «الفتح» (٩١/١٠) لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز، إلا من فعله ﷺ، وأحاديث النهي كلها من قوله، فهي أرجح.

انظر: «المحلى» (٥٢٠/٧).

(١) في «السنن» رقم (١٨٢٥).

(٢) الترمذي في «السنن» (٢٧١/٤).

(٣) البخاري في صحيحه رقم (٣١٣٣)، وأطرافه في (٤٣٨٥، ٤٤١٥، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٦٦٢٣، ٦٦٤٩،

٦٦٧٨، ٦٦٨٠، ٦٧١٨، ٦٧١٩، ٦٧٢٠، ٧٥٥٥)، ومسلم رقم (١٦٤٩).

(٤) في «السنن» (٢٠٦/٧).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٦٤٦/٩)، وانظر: «التقريب» (١/٢٦٣ رقم ٦٩).

«ابن مضرب» بضم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة، بعدها موحدة، الحربي، بصري ثقة^(١).

«قال: أتى أبو موسى ~~ههههه~~ بدجاجة» مثلثة الدال.

«فتنحى رجل من القوم عن أكلها.

«فقال» أي: أبو موسى.

«ما شأنك» في التنحي.

«قال: إني رأيته يأكل شيئاً فقذرت» بكسر الذال المعجمة.

«فحلقت أن لا أكله» عيافة وتقذراً.

«قال أبو موسى [٤٢٨ ب]: ادن فكل، فإني رأيت رسول الله ~~ﷺ~~ يأكله» وأراد أنه لا يعلم

أنه أكل ما يتقذر منه.

«وأمره أن يكفر عن يمينه» في الحديث أنه أخبره عن قصة لأبي موسى معه ~~ﷺ~~.

وأما فتواه بالتكفير فمأخوذ من حديث: «من حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليأت

الذي هو خير وليكفر عن يمينه».

هذا وقد أطلق الشافعية^(٢) كراهة الجلالة إذا تغير لحمها بأكل النجاسة، وفي وجه إذا

أكثر من ذلك، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه.

وذهب جماعة من الشافعية^(٣)، وهو قول الحنابلة^(٤) إلى أن النهي للتحريم.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٦٤٦)، وانظر: «التقريب» (١/٢٦٣ رقم ٦٩).

(٢) تقدم مفصلاً انظر: «روضة الطالين» (٣/٢٧٨)، «الشرح الكبير» (١٢/١٥٢).

(٣) «البيان» للعمراني (٤/٥٠٨-٥٠٩).

(٤) «المبسوط» (١١/٢٥٥)، و«مختصر اختلاف العلماء» (٣/٢١٧).

وبه جزم ابن دقيق^(١) العيد من الفقهاء.

قلت: وهو القوي دليلاً.

قوله: «أخرجه الشيخان».

الحشرات

«الْحَشْرَاتُ» وهي صغار دواب الأرض كالضب واليربوع، وقيل: هي هوام الأرض مما لا اسم له «نهاية»^(٢).

١- عن الهلقام بن تلب عن أبيه قال: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشْرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ تَحْرِياً. أخرجه أبو داود^(٣). [إسناده ضعيف]

«عن الهلقام»^(٤) بكسر الهاء وإسكان اللام ثم قاف، ويقال: بالميم بدل الهاء.

«ابن تلب» بفتح المثناة الفوقية وكسر اللام وتشديد الموحدة.

«التميمي» العنبري، مستور، وأبوه التلب^(٥) بن ثعلبة بن ربيعة العنبري، صحابي له حديث واحد.

«عن أبيه: صحبت رسول الله ﷺ فلم أسمع لحشرة من الأرض تحرياً والأصل فيما لم

(١) في «إحكام الأحكام» (ص ٩٢٧-٩٢٩).

(٢) قاله ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٨٠)، وانظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٢/ ٣٧).

(٣) في «السنن» رقم (٣٧٩٨) بإسناد ضعيف.

(٤) انظر: «التقريب» (٢/ ٢٧٣ رقم ١٣٥٨) حيث قال: الملقام. ويقال بالهاء.

(٥) انظر: «الاستيعاب» رقم (٢٤٤)، «التقريب» (١/ ١١٢ رقم ٥).

يحرم أنه حلال، إلا ما ورد النص بتحريمه مثل: كل ذي ناب من السباع^(١)، ومخلب من الطير، والكلب، والخنزير^(٢)، ونحو ذلك.

قوله: «أخرجه أبو داود».

المضطر

«المُضْطَرُّ» قال ابن حزم^(٣): حدّ المضطر أن يبقى يوماً وليلة لا يجد ما يأكل ولا ما يشرب.

الأول: حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه:

١- عن جابر بن سمرة رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ نَاقَةً لِي صَلَّتْ، فَإِنْ وَجَدْتَهَا فَأَمْسِكُهَا، فَوَجَدَهَا وَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا فَمَرَصَتْ، فَقَالَتْ أَمْرَأَتُهُ: انْحَرِهَا فَأَبَى، فَفَقَعْتُ، فَقَالَتْ: اسْلُخْهَا حَتَّى تُقَدِّدَ شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا وَتَأْكُلْهُ، فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ غَنَى يُغْنِيكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَكُلُّوْهَا». قَالَ: فَجَاءَ صَاحِبُهَا فَأَخْبَرَهُ الْحَبْرَ، فَقَالَ: هَلَّا كُنْتُ نَحَرْتُهَا؟ قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ مِنْكَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). [إسناده

حسن]

(١) أخرج أحمد (٤/ ١٩٣، ١٩٤)، والبخاري رقم (٥٥٣٠)، ومسلم رقم (١٢/ ١٩٣٢)، وأبو داود رقم (٣٨٠٢)، والنسائي رقم (٤٣٢٥)، والترمذي رقم (١٤٧٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٣٢) عن أبي ثعلبة الحُثَنِيِّ، أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع. وهو حديث صحيح.

وأخرج أحمد (١/ ٢٤٤، ٢٨٩، ٣٠٢)، ومسلم رقم (١٦/ ١٩٣٤)، وأبو داود رقم (٣٨٠٣)، والنسائي رقم (٤٣٢٦)، وابن ماجه رقم (٣٢٣٤)، وابن الجارود رقم (٨٩٢)، والبيهقي (٩/ ٣١٥) عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير..» وهو حديث صحيح.

(٢) لقوله تعالى: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ» [البقرة: ١٧٣].

(٣) في «المحلى» (٧/ ٤٢٦-٤٢٨).

(٤) في «السنن» رقم (٣٨١٦) بإسناد حسن.

«أن رجلاً نزل الحرة»^(١) موضع قريب من المدينة.

«ومعه أهله وولده، فقال له رجل: إن ناقة لي ضلت» ذهبت إلى غير محل معين.

«فإن وجدتها فأمسكها، فوجدها ولم يجد صاحبها فمرضت، فقالت له امرأته: انحرها،

فأبى فنفتت» أي: ماتت.

«فقالت: فاسلخها» أي: اخلس عنها جلدها.

«حتى نقدد لحمها وشحمها» نتخذة قديداً ننتفع به.

«فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ، فأثاه فسأله فقال: هل عندك [٤٢٩ ب] غنى يغنيك؟

قال: لا، قال: فكلوها» فهو دليل على إباحة الميتة لمن لا يجد ما يأكله، وقد أباح الله تعالى الميتة للمضطر، وأن له أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد غيرها فتعود محرمة.

«فجاء صاحبها فأخبره الخبر» بمرضها ونفاقها.

«فقال» مالکها. «هلاً كنت نحرمتها؟ قال: استحيت منك» هذا بيان للمضطر الذي أباح

الله له ما حرمه من الميتة والكلب ولحم الخنزير، وأنه من لم يجد ما يغنيه^(٢).

والمراد بغنائه: طعام يومه وليلته، إلا أنه قال أبو محمد بن حزم^(٣): أن المضطر إذا وجد مال

مسلم أو ذمي أخذ منه ولا تحل له الميتة.

قال^(٤): لقوله ﷺ: «أطعموا الجائع» فهو إذا وجد مال مسلم أو ذمي فقد وجد مالاً قد

أمر الله بإطعامه منه، فحقه منه فهو غير مضطر إلى الميتة وسائر المحرمات، فإن منع من ذلك ظلماً فهو مضطر حينئذ.

(١) انظر: «النهاية» (١/ ٣٥٧)، و«المجموع المغيث» (١/ ٤٢٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٦٧٤)، «المحلى» (٧/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٣) في «المحلى» (٧/ ٤٢٦).

(٤) ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٤٢٦).

قال^(١): وخصص قوم الخمر بأنه لا يشربها من اضطر إلى الشرب ولم يجد ما يرويه وهو خطأ؛ فإنه تخصيص للقرآن بغير برهان، واحتجوا بأنها لا تروي، وهو خطأ يدرك بالعيان. وقد صح عندنا أن كثيراً من المدمنين عليها من الكفار والخلاّع لا يشربون الماء أصلاً مع شربهم الخمر، وقد سوغوا لمن غص بلقمة وخاف الاختناق أنه يسوغها بالخمر، ولا فرق بين الإساءة بها في ضرورة الاختناق وفي ضرورة العطش. وأطال البحث في هذا. قوله: «أخرجه أبو داود».

الثاني:

٢- وعن الفجيع العامري رحمته الله قال: قلت: يا رسول الله ﷺ: ما يحل لنا من الميتة؟ قال: «ما طعامكم؟» قلنا: نعتيق ونصطبج. قال أبو نعيم مولى عتبة: فسره لي عتبة: قدح غدوة، وقدح عشيّة. قال: ذاك؛ وأي الجوع، فأحل لهم الميتة على هذه الحال. أخرجه أبو داود^(٢). [إسناده ضعيف]

حديث «الفجيع»^(٣) بالجيم مصغر. «ابن عبد الله العامري» وهو صحابي له حديث واحد. قال: قلت: يا رسول الله! ما يحل لنا من الميتة؟ قال: ما طعامكم؟ قال: ما نعتيق^(٤) الغبوق من آخر النهار. «ونصطبج» وهو من أول النهار.

(١) ابن حزم في «المحلى» (٤٢٦/٧-٤٢٧).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨١٧) بإسناد ضعيف.

(٣) انظر: «الاستيعاب» رقم (٢٠٨٤) ط الأعلام.

«التقريب» (١٠٧/٢) رقم (٦).

(٤) قال أبو داود في «السنن» (١٦٨/٤)، الطبوق من آخر النهار، والصباح من أول النهار.

وانظر: «النهاية» (٢٨٧/٢).

«قال أبو نعيم مولى عقبة» ليس هذا اللفظ في أبي داود^(١) ولا في «الجامع»^(٢) بل لفظها: قال

أبو نعيم: فسرّه... الخ.

«فسره لي عقبة، قال: قدح غدوة وقدح عشية» ومراده: قدح من اللبن.

«قال: ذاك وأبي الجوع» لأن القدح غدوة عشية لا يشبع.

«فأحل لهم الميتة».

وأما قوله: «وأي» فلم يرد بها القسم، بل جرت على السنة العرب نحو: قاتله الله، وترتبت

[٤٣٠ ب] يده ونحوه، وكان هذا قبل النهي عن القسم^(٣) بغير الله.

قوله: «أخرجه أبو داود».

نعم الصدقة والجزية

«نَعَمْ الصَّدَقَةُ وَالْجِزْيَةُ» أي: حكمهما.

في «القاموس»^(٤): وقد تسكن عَيْنُهُ: الإبل والشاء أو خاص بالإبل، جمعه أنعام.

الأول:

١ - عن أسلم قال: قُلْتُ لِعُمَرَ ~~هَهِهْ~~: إِنَّ فِي الظَّهْرِ نَاقَةً عَمِيَاءَ، فَقَالَ: اذْفَعُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتِ يَنْتَفِعُونَ بِهَا. قُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءٌ؟ قَالَ: يَقْطُرُوهَا بِالْإِبِلِ. فَقُلْتُ: وَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ قُلْتُ: بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجِزْيَةِ. فَقَالَ: أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهَا وَسَمَ نَعَمِ الْجِزْيَةِ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ ~~هَهِهْ~~ فَنُحِرَتْ، وَكَانَ عِنْدَهُ صَحَافٌ تِسْعٌ، فَلَا تَكُونُ فَاكِهَةً، وَلَا طَرِيفَةً إِلَّا جُعِلَ مِنْهَا فِي تِلْكَ الصَّحَافِ، فَيَبْعُثُ بِهَا إِلَى أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَكُونُ الَّذِي يَبْعُثُ

(١) في «السنن» رقم (٣٨١٧) وهو كما قال الشارح.

(٢) (٣٧/٧) رقم (٥٥١٧) وهو كما قال الشارح.

(٣) تقدم نصه وتخرجه.

(٤) «القاموس المحيط» (ص ١٥٠١).

بِهِ إِلَى حَفْصَةَ ابْنَتِهِ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ نُقْصَانٌ كَانَ مِنْ حَظِّهَا، فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصُّحُفِ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُرُورِ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُرُورِ، فَصْنَعَ، فَدَعَا عَلَيْهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ^(١). [موقوف صحيح]

الأول: حديث «أسلم» هو أسلم العدوي مولى عمر، ثقة مخضرم.
«قال: قلت لعمر: إن في الظهر» في «القاموس»^(٢): أنه الرِّكَّاب، وقال^(٣): إن الرِّكَّاب ككتاب الإبل.

«ناقة عمياء، قال: ادفعها إلى أهل بيت يتفعمون بها، قلت: وهي عمياء» فكيف الانتفاع بها.

«قال: يقطرونها [مع الإبل]»^(٤) الصحيحة فتسير بسير الإبل.
«فقلت: وكيف تأكل من الأرض» فإنها لا تدرك المرعى.
«قال: أمن نعم الجزية أم نعم الصدقة؟ قلت: من نعم الجزية، فقال: أردتم والله» أي: أردتم بالسؤال عنها.

«أكلها، قلت: إن عليها وسم إبل الجزية، فأمر بها عمر فنحرت وكان عنده» أي: عمر.
«صحاف تسع» بعدة أزواج النبي ﷺ.
«فلا يكون فاكهة ولا طريفة إلا جعل منها في تلك الصحاف، فبعث بها إلى أزواج النبي ﷺ ويكون الذي بعث به إلى حفصة ابنته» زوج النبي ﷺ.

(١) في «الموطأ» (١/ ٢٧٩ رقم ٤٤) وهو أثر موقوف صحيح.

وقال مالك: لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الجزية إلا في جزيتهم.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٥٥٧).

(٣) الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» (ص ٥٥٧).

(٤) كذا في الشرح والذي في نص الحديث: يقطرونها بالإبل.

«من آخر ذلك فإن كان فيه» أي: في ما يبعث منه إليهن.

«نقصان كان من حظها، فجعل في تلك الصحف من لحم تلك الجزور فبعث إلى أزواج النبي ﷺ» لأنه من مال الجزية يحلّ لهنّ.

«وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور فصنع» طبخ.

«فدعا عليه» لأكله.

«المهاجرون والأنصار» لأن الجزية يصح صرفها في كل واحد^(١).

قوله: «أخرجه مالك».

اللحم

الثاني: حديث عمر رضي الله عنه.

٢- عن عمر رضي الله عنه قال: **إِيَّاكُمْ وَاللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةَ كَضَرَاوَةِ الْحَمْرِ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ أَهْلَ**

الْبَيْتِ اللَّحْمِيِّينَ. أخرجه مالك^(٢). [موقوف حسن لغيره]

«الضَّرَاوَةُ»: العادة.

«قال» يخاطب من لديه، وهو عام. **«إياكم»** أي: أحذركم. **«اللحم»** أي: اعتياده.

«فإن له ضراوة» في «القاموس»^(٣): **ضرى به كرضى، وضرى وضراوة وضرياً وضراءة:**

لهج. انتهى.

(١) قال أبو عبيد: حكم الفيء والخراج والجزية واحد، ويلتحق به ما يؤخذ من مال أهل الذمة من العشر إذا تجروا في بلاد الإسلام، وهو حق المسلمين يعم به الفقير والغني، وتصرف منه أعطية المقاتلة وأرزاق الذرية وما ينوب الإمام في جميع ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

«فتح الباري» (٢٦٩/٦).

(٢) في «الموطأ» (٢/ ٩٣٥) رقم ٣٦ وهو أثر موقوف حسن لغيره.

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٦٨٣).

«كضراوة الخمر» كاللهج بها.

«وإن الله يبغيض أهل البيت للحميين» المكثرين من أكل اللحم.

في «النهاية»^(١) يقال: رجل لحم، وملحم، ولاحم، ولحيم: للحم الذي يكثر أكله.

والملحم: الذي يكثر عنده اللحم ويطعمه، واللاحم: الذي يكون عنده [٤٣١ب].

واللحيم: الكثير لحم الجسد. انتهى.

وتحذير عمر رضي الله عنه من الإكثار واعتياده، وأن ذلك من الرفاهية التي يحذر عنها؛ لما

تستلزمه من التوسع الذي يفضي إلى ما لا يحل.

قوله: «أخرجه مالك» لفظه في «موطأ مالك»^(٢): عن يحيى بن سعيد أن عمر... الخ.

الثالث: حديث جابر رضي الله عنه:

٣- وعن جابر رضي الله عنه قال: أَدْرَكَنِي عُمَرُ رضي الله عنه وَأَنَا أَجِيءُ مِنَ السُّوقِ وَمَعِيَ جِهَالُ لَحْمٍ،

فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقُلْتُ: قَرِمْنَا إِلَى اللَّحْمِ فَاشْتَرَيْتُ بِدَرَاهِمٍ لَحْمًا. قَالَ: أَوْ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ شَيْئًا اشْتَرَيْتَهُ؟

حَسَبُ أَحَدِكُمْ مِنَ السَّرَفِ أَنْ يَأْكُلَ كُلُّ مَا اشْتَهَى. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ^(٣). [موقوف حسن لغيره]

«قَرِمَ»^(٤) إِلَى الشَّيْءِ: اشْتَهَاهُ وَمَالَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ.

قال: أدركني عمر رضي الله عنه وأنا أجيء من السوق ومعني جهال لحم، فقال: ما هذا؟ فقلت:

قرمنا إلى اللحم أي: اشتهيناه ومالت إليه نفوسنا.

«فاشتريت منه بدرهم لحمًا، قال عمر» معاتباً له ومؤدباً.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٥٩٢/٢).

(٢) (٢/٩٣٥ رقم ٣٦).

(٣) في «الموطأ» (٩٣٦/٢) وهو أثر موقوف حسن لغيره.

(٤) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» قرمنا: قرمت إلى اللحم، أي: اشتهيته، ومالت نفسي إليه، وانظر: «النهاية»

(٢/٤٤٤).

«أو كلما اشتهيت شيئاً اشتريته؟» استفهام إنكار.

«حسب أحدكم من السوق» يكفيه منه.

«أن يأكل كل ما اشتهى» عدّ ذلك عمر سرفاً، والسرف منهى عنه، وهذا من عمر رضي الله عنه

تزهيد فيما يشتهي الإنسان، وأنه لا يعطي نفسه كل ما تريد، ونحوه قوله:

وَأِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ
وَفَرَجَكَ تَالَا مُتَّهَى الدَّمِ أَجْمَعَا

قوله: «أخرج مالك».

ولما فرغ من الفصل الأول في الحيوان أخذ في ^(١) الثاني فقال:

الفصل الثاني: فيما ليس بحيوان

«الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»

في المباح منه والمكروه.

الأول: حديث جابر رضي الله عنه:

١- عن جابر رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا، أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ» وَإِنَّهُ أُبَيُّ بَقْدِرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قَرِّبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا. قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تَنَاجِي». أخرجه الخمسة ^(٢). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا» أي: يعتزل مجالسنا والدُّنُو منا

لئلا يؤذينا برائحته.

(١) في (ب) مكررة.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٨٥٤)، وأطرافه: (٨٥٥، ٥٤٥٢، ٧٣٥٩)، ومسلم رقم (٥٦٤)، وأبو داود رقم

(٣٨٢٢)، والترمذي رقم (١٨٠٧)، والنسائي (٤٣/٢) وهو حديث صحيح.

«أو ليعتزل مسجدا» في رواية لأحمد^(١): «المساجد» ونحوه لمسلم^(٢).

والمراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين، أي: لا يقرب مسجد المسلمين، وهذا يراد

على من خص النهي بمسجد النبي ﷺ^(٣).

وكان قوله: «أو ليعتزل مسجدا» شك من أحد الرواة وهو الزهري، كما قاله في «فتح

الباري»^(٤).

«وليقعد في بيته» هذا أخص من الاعتزال؛ لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره^(٥).

«وإنه أتي بقدر» بكسر القاف: وهو ما يطبخ فيه، ويجوز فيه التذكير والتأنيث^(٦).

«فيه» ضمير فيه يعود إلى الطعام الذي في القدر، والتقدير: أتي بقدر من طعام فيه.

[٤٣٢ ب].

«خَضِرَات»^(٧) بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين، وقيل: بفتح أوله وكسر ثانيه، وهو جمع

خضرة، ويجوز ضم الضاد وتسكينها أيضاً.

«من بقول فوجد لها ريحاً» أي: كريهة.

«فسأل عنها فأخبر بما فيها من البقول» وكان فيها ثوم كما ورد في رواية.

(١) في «المسند» (٣/٤٠٠).

(٢) في صحيحه رقم (٦٩/٥٦١).

(٣) قاله القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/٤٩٧)، وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي

(٤٧/٤٨-٤٨).

(٤) (٢/٣٤١).

(٥) ذكره الحافظ في «فتح الباري» (٢/٣٤١).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٢/٣٤١) والتأنيث أشهر.

(٧) «النهاية في غريب الحديث» (١/٥٠٠)، «الفاثق» للزنجشري (١/٨٧)، و«فتح الباري» (٢/٣٤٢).

«فقال: قَرَّبَها إلى بعض أصحابه» قال الكرمانى^(١): فيه النقل بالمعنى إذ النَّبِيُّ ﷺ لم يقله بهذا اللفظ، بل قال: قَرَّبَها إلى فلان مثلاً، أو فيه حذف، أو قال: قَرَّبَها مشيراً، أو أشار إلى بعض أصحابه.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): إن المراد بالبعض أبو أيوب الأنصاري.
«فلما رآه كره أكلها، قال: كُلْ فإني أناجي من لا تناجي» وفي مسلم^(٣) أنه قال أبو أيوب: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكن أكرهه» والمراد: أنه ﷺ يناجي الملائكة.
قوله: «أخرجه مسلم».

الثاني: حديث علي عليه السلام:

٢- وعن علي عليه السلام قال: نُهِنَّا عَنْ أَكْلِ الثُّومِ إِلَّا مَطْبُوخًا.

أخرجه أبو داود^(٤) والترمذي^(٥). [صحيح]

«قال: نهينا عن أكل الثوم إلا مطبوخاً» وترجم البخاري^(٦) بقوله: باب ما جاء في الثوم النّيء.

قال ابن حجر^(٧): تقييده بالنيء حمل منه للأحاديث المطلقة على غير^(٨) النّيء. انتهى.

(١) في «شرح لصحيح البخاري» (٢٠٢ / ٥).

(٢) في «فتح الباري» (٣٤٢ / ٢).

(٣) في صحيحه رقم (٥٦٥ / ٧٦).

(٤) في «السنن» رقم (٣٨٢٨).

(٥) في «السنن» رقم (١٨٠٩) وهو حديث صحيح.

(٦) في صحيحه (٣٣٩ / ٢) الباب رقم ١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النّيء والبصل والكراث - مع الفتح.

(٧) في «فتح الباري» (٣٣٩ / ٢).

(٨) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح» (٣٣٩ / ٢): على غير النصيح منه.

ولما دل الحديث على عدم كراهة أكل المطبوخ زعم بعضهم أن لفظ «بقدر» في حديث جابر تصحيف؛ لأن القدر يؤذن بالطبخ، وأن المراد بطبق، وقد ورد بهذا في رواية لفظها: «أُتي بقدر والقدر الطبق» وهو ظاهر أن القول كانت فيه نية.

قال الحافظ ابن حجر^(١): والذي يظهر لي أن رواية القدر أصح، فإن فيه في رواية التصريح بالطعام، ولا تعارض بين امتناعه عليه السلام من أكل الثوم مطبوخاً وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخاً؛ لأنه قد علل ذلك بقوله: «لست كأحد منكم».

وقال القرطبي^(٢): أن الذي كان في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقي في حكم النيء. انتهى.

وقد ألحق بالثوم البصل والكراث، فأما البصل فقد وقع في حديث جابر ووقع في رواية الكراث.

وقد ألحق بالمسجد المجامع كمصلى العيد والجنائز ومكان الوليمة.

قال ابن العربي^(٣): ذكر [٤٣٣ ب] العلة يدل على تعليل الحكم بها وهي أذية الملائكة وأذى المسلمين.

ومن ثمة ردّ على المازري^(٤) حيث قال: لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم مآله رائحة كريهة لم يمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم؛ لأن المنع لهم يختص بهم، بل بهم وبالملائكة.

وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئاً من ذلك ودخل المسجد مطلقاً ولو كان وحده.

هذا واستدل بهذه الأحاديث على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين.

(١) في «فتح الباري» (٢/ ٣٤٢).

(٢) في «المفهم» (٢/ ١٦٧).

(٣) في «العارضة» (٧/ ٣٠٣).

(٤) في «المعلم بقوائد مسلم» (١/ ٢٧٨).

قال ابن دقيق العيد^(١): لأن اللازم من منعه أحد أمرين: إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين، أو حراماً فتكون صلاة الجماعة فرضاً، وجهور الأمة على إباحة أكلها، فلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين.

قال^(٢): ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناءً على أن الجماعة فرض عين، وعن ابن حزم منهم: أن أكلها حلال مع قوله: إن الجماعة فرض عين، والفصل عن اللازم بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة.

وقال ابن دقيق العيد^(٣): قد يستدل بهذا الحديث على أن كل هذه الأمور من الأعذار المرخصة في حضور الجماعة.

وقال الخطابي^(٤): توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر عن التخلف عن الجماعة، وإنما هو عقوبة لأكله على فعله، إذ حُرِمَ فضيلة الجماعة. انتهى.

واختلف: هل كان ترك ذلك حراماً على النبي ﷺ؟

والراجع^(٥) الحَلُّ؛ لعدم قوله: «ليس بمحرم» كما أخرجه ابن خزيمة من حديث أبي أيوب.

قيل: ويلحق بذلك من في فمه بخر ومن به جراحة لها رائحة، وألحق بعضهم أصحاب الصنائع؛ كالسَّمان، وذوي العاهات كالمجذوم، ومن يؤذي الناس بلسانه.

(١) في «إحكام الأحكام» (٢/٥١٧).

(٢) ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (٢/٥١٧).

(٣) في «إحكام الأحكام» (٢/٥١٧-٥١٨).

(٤) في «معالم السنن» (٤/١٧٠ - مع السنن).

(٥) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/٣٤٤).

وأشار ابن دقيق العيد^(١) أن ذلك توسع غير مرضي.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): تنبيه حكم رحبة المسجد وما يقرب منها حكمه، ولذلك كان

ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت فيه إلى البقيع، كما في مسلم^(٣) عن عمر.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

قلت: [٤٣٤ب] قال^(٤): وقد روي هذا عن علي عليه السلام من قوله، ثم ساقه بسنده عن علي

عليه السلام: أنه كره أكل الثوم. أي: مطبوخاً.

وقال^(٥): هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي.

الثالث:

٣- وعن أبي زياد خيار بن سلمة قال: سألت عائشة رضي الله عنها عَنِ الْبَصْلِ؟ فَقَالَتْ: إِنَّ آخِرَ

طَعَامٍ أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِيهِ بَصْلٌ. أخرجه أبو داود^(٦). [منكر]

حديث «أبي زياد خيار» بالخاء المعجمة مكسورة فمثناة تحتية خفيفة آخره راء، ابن سلمة

شامي مقبول كما في «التقريب»^(٧).

«قال: سألت عائشة رضي الله عنها عَنِ الْبَصْلِ، فقالت: كان آخر طعام أكله رسول الله ﷺ كان

فيه البصل» والمراد: مطبوخ فيه وقد عرف إذنه رضي الله عنه فيه مطبوخاً.

(١) في «إحكام الأحكام» (٢/ ٥١٨).

(٢) في «فتح الباري» (٢/ ٣٤٤).

(٣) في صحيحه رقم (٥٦٧/ ٧٨).

(٤) الترمذي في «السنن» رقم (٢٦٢/ ٤).

(٥) الترمذي في «السنن» رقم (٢٦٢/ ٤).

(٦) في «السنن» رقم (٣٨٢٩) وهو حديث منكر.

(٧) (١/ ٢٣٠ رقم ١٨٣).

قوله: «أخرجه أبو داود».

طعام الأجنبي

«طَعَامُ الْأَجْنَبِيِّ» أي: بيان حكمه.

الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ، إِنَّمَا تَخْرُجُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ». أخرجه الثلاثة^(١)، وأبو داود^(٢). [صحيح]

«المَشْرُبَةُ» بضم الراء وفتحها: الغرفة^(٣).

«قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحلبن أحدكم ماشية أحد» أي: ذات الدر فيخرجه منها.
«إلا بإذنه» أي: أذن مالكها، ثم ضرب رضي الله عنه مثلاً فقال: «أحبُّ أحدكم أن تُؤْتَى» أي: يأتي أحد.

«مشربته» بضم الراء وفتحها، أي: غرفته.

«فتكسر خزانته» التي فيها، وهي محل حفظه لما يريد خزنه.

«فَيُنْتَقَلَ» من خزانته «طعامه»، ونسخ «التيسير»: «تنتقل» بالقاف، والذي في «الجامع»^(٤):
«ينتقل» بالمثلثة بدل القاف.

(١) البخاري رقم (٢٤٣٥)، ومسلم رقم (١٧٢٦/١٣)، ومالك في «الموطأ» (٩٧١/٢) رقم (٢٧).

(٢) في «السنن» رقم (٢٦٢٣)، وأخرجه أحمد (٦/٢)، وابن ماجه رقم (٢٣٠٢) وهو حديث صحيح.

(٣) وقال الفيروز آبادي في «القاموس» (ص ١٢٨): والمشربة بضم الراء: أرض لبنة دائمة النبات، والفرقة، والعلية، والصفة، والمشربة.

(٤) (٧/٤٤٨ رقم ٥٥٣٥).

وذكره في «النهاية»^(١) بالمثلثة وقال^(٢): ومنه: «أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فينتل ما فيها» أي: يستخرج، ذكره في النون مع الثاء المثلثة، وهذا لا يحبه أحد.

«إنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم» أي: مخازن حليهم الذي هو طعامهم ضروع المواشي، ويأتي الإذن في الاحتلاب بشرطه في الحديث الثاني.

قوله: «أخرجه الثلاثة وأبو داود».

الثاني: حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه:

٢- وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أْذِنَ لَهُ فَلْيَحْلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَلْيُصَوِّتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، وَإِلَّا فَلْيَحْلِبْ وَلْيَشْرَبْ». أخرجه أبو داود^(٣) والترمذي^(٤) وصححه.

[صحيح]

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٠٩)، وانظر: «القاموس المحيط» (ص ١٣٧٠).

(٢) ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٧٠٩).

(٣) في «السنن» رقم (٢٦١٩).

(٤) في «السنن» رقم (١٢٩٦) وقال: حديث حسن غريب.

قلت: وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٥٩) وقال: «أحاديث الحسن عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيدة الذي قد ذكر فيه السماع».

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ:

«إِذَا أَتَيْتَ عَلَى رَاحٍ، فَادِهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَاشْرَبْ فِي غَيْرِ أَنْ تَفْسُدَ، وَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطٍ بِسْتَانٍ فَادِ صَاحِبَ الْبِسْتَانِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَإِنْ أَجَابَكَ، وَإِلَّا فَكُلْ غَيْرَ أَنْ لَا تَفْسُدَ».

أخرجه ابن ماجه رقم (٢٣٠٠)، وابن حبان رقم (٥٢٨١)، والبيهقي (٩/ ٣٥٩-٣٦٠)، وأبو نعيم (٣/ ٩٩) من طرق يزيد بن هارون، أنبأنا الجريري عن أبي نضرة عنه.

«قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم ماشية» أي: وأراد احتلابها.

«فإن كان صاحبها معها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب، وإن لم يكن» أي:

صاحب الماشية.

«معه» [٤٣٥ب] فليصوت» أي: يناديه: يا صاحب الماشية.

«فإن أجابه فليستأذنه» في الحلب والشرب.

«وإلا» لم يجبه وكان محتاجاً.

«فليحتلب وليشرب» هذا المحتاج المضطر، وإلا فلا يباح له مال غيره، ولذا قال: «ولا

يحمل»^(١) لأنه إنما أذن له فيها يدفع ضرورته.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي وصححه».

قال البيهقي: «تفرد به سعيد بن إياس الجريري، وهو من الثقات، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وسمع يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه؛ ورواه أيضاً حماد بن سلمة عن الجريري، وليس بالقوي».

قال الألباني في «الإرواء» (١٦١/٨): «قلت: إن كان يعني أن السند إلى حماد بن سلمة بذلك ليس بالقوي، فممكناً، وإن كان يعني أن حماداً نفسه ليس بالقوي أو أنه روي عنه في الاختلاط، فليس بصحيح؛ لأن حماداً ثقة، وفيه كلام لا يضره، وقد روى عن الجريري قبل الاختلاط».

قال العجلي: «بصري ثقة، اختلط بأخرة، روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة...».

«علماً أن اختلاط الجريري لم يكن فاحشاً كما قال يحيى بن سعيد القطان» اهـ.

والخلاصة: أن الحديث صحيح، والله أعلم.

(١) وهي في «الجامع» (٤٤٩/٧) رقم (٥٥٣٦)، وفي «سنن أبي داود» رقم (٢٦١٩)، و«سنن الترمذي» رقم

(١٢٩٦).

الثالث: حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ

خُبْنَةً». أخرجه الترمذي ^(١). [صحيح لغيره]

«الخُبْنَةُ» ^(٢): ما يأخذه الإنسان في طرف ثوبه وأسفل إزاره.

وهو في الثمار ترجم له ابن الأثير ^(٣) بها.

(١) في «السنن» رقم (١٢٨٧) وقال: حديث ابن عمر غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم.

قال الترمذي في «العلل الكبير» (٥١٦/١): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله - بن عمر - يهم فيها، وكأنه لم يعرف هذا إلا من حديث يحيى بن سليم.

وقال أبو زرعة، كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٣٢٥/٢) رقم (٢٤٩٥): هذا حديث منكر.

قال المباركفوري في «تحفة الأحمدي» (٤/٤٢٤ - العلمية): قال في «التقريب»: «يحيى بن سليم الطائفي صدوق سعي الحفظ» اهـ. وقال في «مقدمة فتح الباري»: وثقة ابن معين والعجلي وابن سعد، وقال أبو حاتم: محله الصدق ولم يكن بالحافظ.

وقال النسائي: ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو.

وقال الساجي: أخفأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمرو.

قال يعقوب بن سفيان: «كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به، فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر» اهـ.

وخلاصة القول: أن حديث ابن عمر حديث صحيح لغيره.

وفي الباب حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه أبو داود رقم (١٧١٠)، والنسائي رقم (٤٩٥٧-٤٩٥٩)، وابن ماجه رقم (٢٥٩٦)، والترمذي رقم (١٢٨٨)، وهو حديث حسن، ومن حديث عباد بن شرحبيل، أخرجه أبو داود رقم (٢٦٢٠)، والنسائي رقم (٥٤٠٩)، وابن ماجه رقم (٢٢٩٨) وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٥٣٩)، «النهاية» (١/ ٤٧٠).

(٣) في «الجامع» (٧/ ٤٤٩) حيث قال النوع الثاني: الثمار.

«قال: قال رسول الله ﷺ: من دخل حائطاً» أي: وهو محتاج.

«فليأكل من ثماره» حاجته.

«ولا يتخذ خبنة» بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون، فسره المصنف بما يأخذه الإنسان في طرف ثوبه أو إزاره.

وفي «النهاية»^(١): الخبنة معطف الإزار وطرف الثوب، أي: لا يأخذ في ثوبه، يقال: أخبن الرجل إذا خبا.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

الرابع: حديث رافع بن عمرو رضي الله عنه:

٤- وعن رافع بن عمرو رضي الله عنه قال: كُنْتُ أُرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي وَذَهَبُوا بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا رَافِعُ! لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ؟ قُلْتُ: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «لَا تَرْمِ وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرْوَاكَ». أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي^(٣) وصححه. [صحيح]

«قال: كنت أرمي نخل الأنصار» أي: ليأخذ ما يسقطه الرمي من الثمر.

«فأخذوني وذهبوا بي إلى رسول الله ﷺ» أي: فشكوه إليه.

«فقال: يا رافع! لم ترم نخلهم؟ قلت: الجوع» أوجب رمية.

«يا رسول الله» اختلف في حد الجوع على رأيين، ذكرهما في «الإحياء»^(٤).

أحدهما: أن يشتهي الخبز وحده، فمتى طلب الإدام فليس بجائع.

(١) (١/ ٤٧٠).

(٢) في «السنن» رقم (٢٦٢٢).

(٣) في «السنن» رقم (١٢٨٨) وقال: حسن غريب.

أخرجه ابن ماجه رقم (٢٢٩٩) وهو حديث ضعيف.

(٤) (٢/ ١٨-٢٠).

ثانيهما: إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب.

«لا ترم، وكل ما وقع منه في الأرض من دون رمي؛ لأنه يتنفع به من غير إضرار نخلهم.
«أشبعك الله وأرواك» فيه دليل على أن الجائع يأخذ ما تساقط من الثمرة من الأشجار من

مثل التمر والبرقوق، وأنه لا يمنعه مالك الأشجار.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي وصححه».

الخامس:

٥- وعن عباد بن شرحبيل قال: أَصَابَتْنِي سَنَةٌ، فَدَخَلْتُ حَائِطًا مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ فَفَرَكْتُ
سُنْبُلًا فَأَكَلْتُ وَحَمَلْتُ فِي ثَوْبِي، فَجَاءَ صَاحِبُهُ فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي، وَأَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَلِمْتَ إِذْ كَانَ جَاهِلًا، وَلَا أَطَعَمْتَ إِذَا كَانَ جَائِعًا».
فَأَمَرَهُ فَرَدَّ عَلَيَّ ثَوْبِي، وَأَعْطَانِي وَسْقًا أَوْ نِصْفَ وَسْقٍ مِنْ طَعَامٍ. أخرجه أبو داود^(١) والنسائي^(٢).

[صحيح]

«الْوَسْقُ»^(٣): ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث، أو رطلان على

اختلاف المذهبين.

«حديث عباد»^(٤) بفتح المهملة وتشديد الموحدة.

«ابن شرحبيل» صحابي نزل البصرة.

«قال: أصابتنى سنة» أي: قحط^(٥) [٤٣٦ ب] وحاجة.

(١) في «السنن» رقم (٢٦٢٠).

(٢) في «السنن» رقم (٥٤٠٩)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٢٢٩٨) وهو حديث صحيح.

(٣) تقدم مراراً.

(٤) انظر: «الاستيعاب» رقم (١٦٨٨).

(٥) انظر: «النهاية» (٤١٨ / ٢).

«فدخلت حائطاً»^(١) من حيطان المدينة ففركت سنبلًا» ففركت: أخرجته من قشره.

«فأكلت وحملت في ثوبي، فجاء صاحبه فضربني وأخذ ثوبي وأتى بي إلى رسول الله ﷺ

فذكر ذلك له، فقال له رسول الله ﷺ: ما علمت إذ كان جاهلاً» فتعرفه بما يحل وما يحرم.

«ولا أطعمت إذ كان جائعاً، وأمره فرد عليّ ثوبي» ولم يقتصص ﷺ له منه ضربه إياه، إما

لأنه قد استوجبه بما حمله من السنبل؛ لأنه ليس له حق إلا فيما أكله، أو أنه ﷺ استعفاه فعفا

عنه.

«وأعطاني رسول الله ﷺ وسقاً أو نصف وسق» شك من الصحابي أو ممن روى عنه.

«من طعام» تبيين لما أعطاه.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي» وفي «الجامع»^(٢) أخرجه أبو داود^(٣)، وللنسائي^(٤) قال:

«قدمت مع عمومتي المدينة فدخلت حائطاً...» وذكر الحديث، وفيه: «فأخذ كسائي».

الباب الثالث: في الحرام من الأطعمة

(البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْحَرَامِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ)

قال ابن الأثير^(٥): وفيه خمسة فصول؛ الفصل الأول: قولُ كلِّ في الحرام والحلال، وذكر

حديث ابن عباس الآتي.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/٤٥٣): الحائط: البستان من النخيل، إذا كان عليه حائط.

(٢) (٧/٤٥١).

(٣) في «السنن» رقم (٢٦٢٠).

(٤) في «السنن» رقم (٥٤٠٩).

(٥) في «الجامع» (٧/٤٥٢).

الأول: حديث أبي ثعلبة الحُشني رضي الله عنه :

١- عن أبي ثعلبة الحُشني رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

أخرجه الستة^(١). [صحيح]

زاد مسلم^(٢) وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤) في رواية عن ابن عباس: «وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ

الطَيْرِ». [صحيح]

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، أَخْرَجَهُ السُّتَةُ.

» زاد أبو داود والنسائي في رواية عن ابن عباس رضي الله عنه : وكل ذي مخلب بكسر الميم

وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة.

«من الطير» وهو للطير كالظفر لغيره، لكنه أشد منه وأغلظ واحداً فهو له كالناب للسبع.

قال الترمذي^(٥) : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وعند بعضهم لا يحرم. وحكي

عن مالك كالجهمور^(٦). وقال ابن العربي^(٧) : المشهور عنه الكراهة.

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٥٣٠)، ومسلم رقم (١٢/١٩٣٢)، وأبو داود رقم (٣٨٠٢)، والنسائي رقم

(٤٣٢٥)، والترمذي رقم (١٤٧٧)، وابن ماجه رقم (٣٢٣٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/٤٩٦ رقم ١٣)،

وأخرجه أحمد (٤/١٩٣، ١٩٤).

(٢) في صحيحه رقم (١٦/١٩٣٤).

(٣) في «السنن» رقم (٣٨٠٣).

(٤) في «السنن» رقم (٤٣٢٦).

وأخرجه أحمد (١/٢٤٤، ٢٨٩، ٣٠٢)، وابن ماجه رقم (٣٢٣٤)، وابن الجارود رقم (٨٩٢)، والبيهقي

(٩/٣١٥) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» (٤/٧٤).

(٦) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٣/٣١٩).

(٧) في «أحكام القرآن» (٢/٧٦٦).

وقال ابن عبد البر^(١): اختلف فيه عن ابن عباس^(٢) [٤٣٧ب] وعائشة^(٣)، وجاء عن ابن عمر من وجه ضعيف، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير، واحتجوا بعموم: «قُلْ لَا أَجِدُ»^(٤) والجواب: أنها مكية، وحديث التحريم بعد الهجرة، وبأن نص الآية على تحريم غير ما ذكر إذ ذاك، فليس فيها نفى ما سيأتي.

وعن بعضهم: أن آية المائدة خاصة ببهيمة الأنعام؛ لأنه مقدم قبلها حكاية عن الجاهلية؛ لأنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بآرائهم، فنزلت الآية: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا»^(٥) أي: من المذكورات إلا الميتة منها أو الدم المسفوح، ولا يُردّ كون لحم الخنزير ذكر معها؛ لأنها قرنت به علة تحريمه وهو كونه رجسًا، فهذا بعض أدلة الفريقين.

ثم اختلف القائلون بالتحريم في المراد ما له ناب، فقليل: إنه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويعدو بطبعه غالبًا؛ كالأسد والفهد والصقر والعقاب، وأما ما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا وإلى هذا ذهب الشافعي^(٦) والليث^(٧) ومن تبعهما.

(١) في «التمهيد» (١٠/ ٣٥٠ - الفاروق).

(٢) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» رقم (٨٧٠٩) عن الضحاك قال: تلا ابن عباس هذه الآية: «قُلْ لَا أَجِدُ» [الأنعام: ١٤٥] فقال: «ما خلا هذا فهو حلال».

(٣) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» رقم (٨٧٠٨) عن القاسم بن محمد قال: سئلت عائشة عن أكل ذي ناب من السباع فقلت: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» إلى قوله: «دَمًا مَشْفُوحًا» [الأنعام الآية: ١٤٥]. فقالت: قد ترى في القدرة صفرة الدم. وهو أثر صحيح.

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

(٦) انظر: «خليفة العلماء» (٣/ ٤٠٥)، «البيان» (٤/ ٥٠٢).

(٧) انظر: «عيون المجالس» (٢/ ٩٧٩ رقم ٦٨٥)، «بدائع الصنائع» (٥/ ٣٩).

وقد ورد في حلّ الضبع^(١) أحاديث، وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث أخرجه الترمذي^(٢) وابن ماجه^(٣) ولكن سنده ضعيف، قاله الحافظ ابن حجر^(٤).

الثاني: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْدَرُ، فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ ﷺ، وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ، وَأَحَلَّ حَلَالَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً﴾^(٥) الآية. أخرجه أبو داود^(٦). [إسناده صحيح]

«قال: كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدر» المراد: أن أكلهم وتركه يدور على أهوائهم وطبائعهم لا على شريعة نبوية.

«فبعث الله نبيه ﷺ»

«وأنزل كتابه، وأحلّ حلاله، وحرم حرامه، فما أحلّ» أي: الكتاب.

«فهو حلال، وما حرم فهو حرام» لكنه قد ثبت أحاديث: «إني أوتيت الكتاب ومثله

معه»^(٧) وأن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرمه الله.

(١) تقدم ذكره.

(٢) في «السنن» رقم (١٧٩٢، ٣٢٣٧).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٦٥٨/٢).

(٤) في «الفتح» (٦٥٨/٢).

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

(٦) في «السنن» رقم (٣٨٠٠) بإسناد صحيح.

(٧) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠-١٣١)، وأبو داود رقم (٤٦٠٤)، والترمذي رقم (٢٦٦٤)، وابن ماجه رقم (١٢)،

(٣١٩٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» رقم (١٠٦١)، والحاكم (١٠٩/١) وهو حديث صحيح.

«وما سكت عنه فهو عفو» أي: حلال.

«وتلا ابن عباس قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾^(١) الآية» تقدم الكلام في ذلك، وفي مذهب ابن عباس [٤٣٨ب] ومن معه ومذهب من خالفهم.

وقد أخرج الترمذي^(٢) وأبو داود^(٣) من حديث المقدم بن معد يكرب قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرّم الله» هذه رواية الترمذي^(٤).

ورواية أبي داود^(٥): قال رسول الله ﷺ: «ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه».

ولهما^(٦) من حديث أبي رافع: أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعرفن الرجل منكم يأتيه الأمر من أمري أنا أمرت به أو نهيت عنه وهو متكئ على أريكته فيقول: لا ندرى ما هذا، عندنا كتاب الله وليس هذا فيه، وما لرسول الله ﷺ أن يخالف القرآن وبالقرآن هداه الله». انتهى.

(١) سورة الأنعام الآية: ١٤٥.

(٢) في «السنن» رقم (٢٦٦٤).

(٣) في «السنن» رقم (٤٦٠٤) وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (٢٦٦٤).

(٥) في «السنن» رقم (٤٦٠٤).

(٦) أخرجه أبو داود رقم (٤٦٠٥)، والترمذي رقم (٢٦٦٣)، وأخرجه ابن ماجه رقم (١٣) وهو حديث صحيح.

ولعل ابن عباس رضي الله عنه لم تبلغه هذه الأحاديث.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الثالث:

٣- وعن قبيصة بن هلب الطائي عن أبيه قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ الطَّعَامِ طَعَامًا أَخْرَجُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ». أخرجه أبو داود^(١) والترمذي^(٢). [حسن]

«التَّحْرُجُ»: التأثم.

وقوله: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ»^(٣): يروى بالمعجمة وغير المعجمة، ومعناها متقارب، ومعناه: لا يدخل في قلبك منه ريبة، أو لا يتحرك فيه شيء من الشك، والاختلاج الحركة. وقوله: «ضَارَعَتْ»^(٤) أي: شابهت ومائلت.

«وعن قبيصة بن هلب» بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة.

«الطائي» الكوفي، واسم الهلب: يزيد بن قياقة وهو صحابي، وقبيصة قال في «التقريب»^(٥): مقبول.

(١) في «السنن» رقم (٣٧٨٤).

(٢) في «السنن» رقم (١٥٦٥)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٢٨٣٠)، وهو حديث حسن.

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ١٤٨ - مع السنن)، «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٥١٦).

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٨٠) المضارعة: المشابهة والمقاربة، وذلك أنه سأل عن طعام النصارى، فكأنه

أراد: لا يتحركن في قلبك شك أن ما شابهت فيه النصارى حرام أو خبيث أو مكروه.

وانظر: «المجموع المغيث» (٢/ ٣٢٢).

(٥) (٢/ ١٢٣ رقم ٧٩).

«عن أبيه قال: سأل رجل النبي ﷺ: إن من الطعام طعاماً أخرج منه، فقال: لا يتخلجن في صدرك شيء ضارعت فيه النصرانية».

وقد شرح المصنف معنى الحديث بما فيه كفاية، وفيه: أن النصارى يتركون ما تحتلج فيه صدورهم من الطعام.

قوله: «أخرجه أبو داود والترمذي».

الرابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ». أخرجه مسلم^(١) ومالك^(٢) وأبو داود^(٣) والنسائي^(٤). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: كل ذي ناب من السباع فأكله حرام» تقدم [٤٣٩ب] فيه الكلام.

قوله: «أخرجه مسلم ومالك وأبو داود والنسائي».

ولأبي داود^(٥) في أخرى: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

«ولأبي داود في أخرى: نهى عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير».

(١) في صحيحه رقم (١٩٣٣).

(٢) في «الموطأ» (٤٩٦/٢).

(٣) لم يخرج أبو داود من حديث أبي هريرة، ولم يعزه ابن الأثير في «الجامع» (٤٥٤/٧) لأبي داود.

(٤) في «السنن» (٢٠٠/٧) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٣٨٠٣، ٣٨٠٥) من حديث ابن عباس.

الخامس: حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه:

٥- وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ

وَالْحَمِيرِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) وَالنَّسَائِيُّ ^(٢). [ضعيف]

«قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخيل والحمير» تقدمت الأدلة على حل ^(٣) أكل

الخيـل، وأن أحاديثه ^(٤) أرجح من حديث خالد.

وأما «البغال والحمير» الإنسية؛ فالأدلة متوافقة على تحريمها.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

ولأبي داود ^(٥) في أخرى: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَاتَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ فَشَكُّوا أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْرَعُوا إِلَى حَظَائِرِهِمْ، فَقَالَ ﷺ: «لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا،

(١) في «السنن» رقم (٣٧٩٠) وقال أبو داود: هذا منسوخ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ.

(٢) في «السنن» رقم (٤٣٣١).

وأخرجه ابن ماجه رقم (٣١٩٨)، وأحمد (٨٩/٤)، والدارقطني في «السنن» (٢٨٧/٤) رقم (٦١) بإسناد ضعيف لضعف صالح بن يحيى بن المقدام.

قال البخاري: فيه نظر: والراوي عنه، وهو أبوه لم يوثقه إلا ابن حبان، وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦٥٠/٩)، «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (٢٥١-٢٥٢).

(٤) (منها): ما أخرجه أحمد (٣٥٦/٣)، والبخاري رقم (٥٥٢٠)، ومسلم رقم (٣٦/١٩٤١)، والنسائي رقم

(٤٤٤٧)، وأبو داود رقم (٣٨٠٨)، والترمذي رقم (١٧٩٣) عن جابر: «أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم

الحُمُر الأهلية وأذن في لحوم الخيل» وهو حديث صحيح.

ومنها: ما أخرجه أحمد (٣٤٥/٦)، والبخاري رقم (٥٥١١)، ومسلم رقم (٣٨/١٩٤٢) عن أسماء بنت أبي بكر

قالت: ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً ونحن بالمدينة فأكلناه. وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٣٨٠٦) وهو حديث ضعيف.

وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمْرُ الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالُهَا، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ». [ضعيف]

المراد بالمعاهدين هنا: أهل الذمة.

قوله: «ولأبي داود في أخرى» أي: عن خالد.

«غزوت مع رسول الله ﷺ يوم خيبر» قال الأئمة^(١): هذا خطأ؛ لأنه لم يسلم خالد إلا بعد خيبر على الصحيح، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح.

«فأتت اليهود إلى رسول الله ﷺ فشكوا أن الناس قد أسرعوا إلى حظائهم، فقال ﷺ: لا تحل أموال المعاهدين إلا بحقها» أي: بما يوجبها، وهذا من موجبات نكارة الحديث، فإن أهل خيبر لم يكونوا حينئذ قد عاهدوا.

«وحرام عليكم حمر الأهلية وخيلها وبغالها» ادّعى أبو داود^(٢) أنه منسوخ، ولم يبين ناسخه.

قال النسائي^(٣): الأحاديث في الإباحة أصح، وهذا إن صح كان منسوخاً، نقله الحافظ^(٤) وقال: وكأنه -أي: النسائي- لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد النهي وفي حديث جابر الإذن؛ حمل الإذن على نسخ التحريم.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٩/٦٥١): وتعقب بأنه شاذ منكر؛ لأن في سياقه أنه شهد خيبر، وهو خطأ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح.

(٢) في «السنن» (٤/١٥٢).

(٣) في «السنن» (٧/٢٠٤).

(٤) في «فتح الباري» (٩/٦٥١).

قال^(١): وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من كون النهي سابقاً على الإذن أن يكون إسلام خالد سابقاً على فتح خيبر، والأكثر على خلافه.

وقال الحازمي في كتاب «الناسخ والمنسوخ»^(٢): أنه ذهب قوم إلى نسخ التحريم للخیل، وتمسكوا بما ورد عن جابر^(٣) قال: «رخص لنا في أكل الخيل على عهد رسول الله ﷺ ونهينا عن أكل لحوم الحمير»، وفي لفظ: «وأذن في الخيل»^(٤).

قالوا^(٥) [٤٤٠ ب]: والرخصة تستدعي سابقة منع، وكذلك لفظ الإذن، وإذا ورد لفظ الإذن تبين أن الخطر متقدم والرخصة متأخرة فيتعين المصير إليها. وقال^(٦) آخرون ممن ذهب إلى جواز الأكل، والاعتماد على الأحاديث التي تدل على جواز الأكل لثبوتها وكثرة روايتها.

وقد أطال الحازمي^(٧)، فمن أراد فليُنظر فيه. «وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير» تقدم ما بيّنه.

(١) قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ٦٥١).

(٢) (ص ٣٩٨-٣٩٩).

(٣) تقدم وهو حديث صحيح.

(٤) تقدم وهو حديث صحيح.

(٥) ذكره الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» (ص ٣٩٩).

(٦) ذكره الحازمي في «الاعتبار» (ص ٣٩٩).

(٧) في «الاعتبار» (ص ٣٩٨-٣٠١).

الباب الرابع: من الخمسة الأبواب في كتاب الأطعمة

(البَابُ الرَّابِعُ)

من الخمسة الأبواب في كتاب الأطعمة

فيما أكله رسول الله ﷺ وأصحابه من الأطعمة ومدحه
«فِيْمَا أَكَلَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَمَدَحِهِ».

الأول: حديث جابر رضي الله عنه:

١- عن جابر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا الْخَلُّ فَدَعَا
بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَقُوْلُ: نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ، نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ، نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ. أخرجه الخمسة^(١)
إلا البخاري. [صحيح]

«أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ» جمع إدام.

«فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا الْخَلُّ» دل أنه يسمى إداماً.

«فَدَعَا بِهِ وَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَقُوْلُ: نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ، نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ، نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ» قال ابن

القيم^(٢): أنه ينفع المعدة الملتهبة ويقطع العطش ويقمع الصفراء ويعين على الهضم ويلطف
الأكذية الغليظة.

(١) أخرجه مسلم رقم (٢٠٥٢ / ١٦٦)، وأبو داود رقم (٣٨٢٠)، والترمذي رقم (١٨٣٩)، والنسائي رقم (٣٧٩٦)، وابن ماجه رقم (٣٣١٧).

وأخرجه أحمد (٣٠١ / ٣) وهو حديث صحيح.

(٢) في «زاد المعاد» (٢٨٠-٢٨١ / ٤) حيث قال: الخل: مركب من الحرارة، والبرودة، أغلب عليه، وهو يابس في الثالثة قويّ التجفيف، يمنع من انصباب المواد، ويلطف الطبيعة، وخل الخمر ينفع المعدة الملتهبة، ويعمّ الصفراء، ويدفع ضرر الأدوية القتالة، ويحلّل اللبن والدم إذا جها في الجوف، وينفع الطحال، ويدفع المعدة،

ونمام الحديث: قال جابر: فما إنَّه زلت أحب الخل مُدَّ سمعتها من نبي الله ﷺ. قال طلحة

بن نافع: فما زلت أحب الخل مُدَّ سمعتها من جابر.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا البخاري».

الثاني:

٢- وعن عمر وأبي أسيد رضي الله عنهما قالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ

مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ». أخرجه الترمذي ^(١). [حسن]

ويعقل البطن، ويتقنع العطش، ويمنع الورم حيث يُريد أن يحدث، ويعين على الهضم، ويضاد البلغم ويلطف الأغذية الغليظة ويُرق الدم.

(١) في «السنن» رقم (١٨٥١).

قال الترمذي: «لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه: عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك، فقال: أحسبه عن عمر (الأصل: معمر) عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه: عن عمر».

قلت: المحدث الألباني في «الصحيحه» (١/ القسم الثاني/ ٧٢٥)-: ونحوه في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٥- ١٦) عن أبيه، وهو أدق في بيان مراحل اضطراب عبد الرزاق فيه، قال: «حدث مرة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ. هكذا رواه دهرًا، ثم قال بعد: زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ؛ ثم لم يمت حتى جعله: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ بلا شك».

قلت- المحدث الألباني -: وفيه إشعار بأن الصواب فيه مرسل، وهو ما صرح به ابن معين فيما روى عنه عباس الدوري في كتاب «التاريخ والعلل» ليحيى بن معين. قال: (٢/ ٢٣): «سمعت يحيى بن معين يقول: حديث معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ ... (فذكره)، ليس هو بشيء إنما هو عن زيد مرسلًا».

وأما الحاكم، فقال: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

وفي الباب من حديث أبي أسيد عند أحمد (٣/ ٤٩٧)، والحاكم (٢/ ٣٩٧-٣٩٨)، والترمذي رقم (١٨٥٢)

وقال: هذا حديث غريب.

حديث «عمر» بن الخطاب. «وأبي أسيد» بضم الهمزة، وهما صحابيَّان يسميان بأبي أسيد، أحدهما: أبو أسيد بن ثابت^(١) الأنصاري، قيل: اسمه عبد الله، إلا أنه قال الدارقطني^(٢): الصحيح فيه فتح الهمزة. والثاني: أبو أسيد الساعدي بضم أوله مالك^(٣) بن ربيعة، ولعله المراد في الحديث.

«قال: قال رسول الله ﷺ: كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه من شجرة مباركة» كما وصفها الله بالبركة في سورة النور بقوله: «مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ»^(٤).
قال الزرخشري^(٥): كثيرة المنافع [٤٤١ب]، أو لأنها تنبت في الأرض التي بارك فيها للعالمين، وقيل: بارك فيها سبعون نبياً منهم إبراهيم عليه السلام.
وعن النبي ﷺ: «عليكم بهذه الشجرة زيت الزيتون فتداووا به، فإنه مصحّة من الناسور»^(٦). انتهى.

ومن حديث أبي هريرة عند ابن ماجه رقم (٣٣٢٠).

وقال الألباني في «الصحيحة» (١/ القسم الثاني/ ٧٢٧): «وجملة القول أن الحديث بمجموع طريقي عمر، وطريق أبي سعيد المقبري يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، على أقل الأحوال، والله أعلم».

(١) ذكره الحافظ في «التقريب» (٢/ ٣٩١ رقم ٥٨).

(٢) ذكره الحافظ في «التقريب» (٢/ ٣٩١ رقم ٥٨).

(٣) انظر: «التقريب» (٢/ ٢٢٥ رقم ٨٧٢).

(٤) سورة النور الآية: ٣٥.

(٥) في «الكشاف» (٤/ ٣٠٦).

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٨١ رقم ٧٧٤)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٧٩ رقم ٢٣٣٨) وقال: «قال أبي: هذا حديث كذب» اهـ.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٣): رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديث حسن وبقيّة رجاله رجال الصحيح، ولكن ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة عثمان عن أبي صالح، ونقل عن أبي حاتم أنه كذاب.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: أخرج حديث عمر رضي الله عنه وقال^(١): هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك وقال^(٢): أحبه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.

ثم أخرج^(٣) حديث أبي أسيد مرفوعاً بلفظ: «كلوا من الزيت...» الخ.

ثم قال^(٤): هذا حديث غريب من هذا الوجه.

قلت: وذلك أنه رواه عن عبد الله بن عيسى عن رجل يقال له عطاء من أهل الشام.

انتهى. وهذا مجهول.

الثالث: حديث أنس رضي الله عنه.

٣- وعن أنس رضي الله عنه: أَنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ لَهُ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ، فَقَرَّبَ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُهُ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ. أخرجه الستة^(٥) إلا النسائي. [صحيح]

(١) في «السنن» (٤/ ٢٨٥).

(٢) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٨٥).

(٣) الترمذي في «السنن» رقم (١٨٥٢).

(٤) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٨٦).

(٥) البخاري في صحيحه رقم (٢٠٩٢)، وأطرافه: (٥٣٧٩، ٥٤٢٠، ٥٤٣٣، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧،

٥٤٣٩)، ومسلم رقم (٢٠٤١)، وأبو داود رقم (٣٧٨٢)، والترمذي رقم (١٨٥٠، ١٨٥١)، ومالك في

«الموطأ» (٢/ ٥٤٦-٥٤٧) وهو حديث صحيح.

«القَدِيدُ»: اللحم^(١) المطبوخ الميس.

عقد له البخاري^(٢) ترجمة: باب من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهيةً.

قال الحافظ ابن حجر^(٣): أشار بهذه الترجمة إلى الجمع بين حديث الأمر من أكل الآكل من ما يليه وأنه إذا كان يكره ذلك من يأكل معه.

والترجمة الثانية^(٤): باب من أضاف رجلاً طعام وأقبل هو على عمله.

قال الحافظ^(٥): أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يتحتم على الداعي أن يأكل مع المدعو.

«أَنَّ خِيَّاطًا» قال الحافظ^(٦): لم أقف على اسمه، لكن في رواية ثامة^(٧) عن أنس: «كان غلام النبي ﷺ»، وفي لفظ^(٨): «أن مولى له خياطاً».

«دعاه لطعام صنعه له» هو تريد كما يأتي.

«فذهبت معه فقرب خبزاً من شعير ومرقاً فيه دبء» بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز^(٩) القصر، وهو القرع اليابس^(١٠) وهو اليقطين أيضاً، واحده دُبَّاءةٌ ودَبَّةٌ.

(١) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٤٧٦/٧) القديد: اللحم المملح اليابس.

(٢) في صحيحه (٥٢٤/٩) الباب رقم ٤ - مع الفتح.

(٣) في «فتح الباري» (٥٢٤/٩).

(٤) في صحيحه (٥٦٢/٩) الباب رقم ٣٥ - مع الفتح.

(٥) في «فتح الباري» (٥٦٢/٩).

(٦) في «فتح الباري» (٥٢٥/٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٤٢٠).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٤٣٣).

(٩) حكاه القزاز، كما في «فتح الباري» (٥٢٥/٩).

(١٠) انظر: «النهاية» (٥٤٩/١)، «غريب الحديث» للهروي (١٨٠/٢).

«وقديد» القديد [٤٤٢ ب] اللحم المملوح المجفف في الشمس، فعيل بمعنى مفعول، قاله في «النهاية»^(١).

«فرايته فرايته يتتبع الدباء من حوالي الصفحة» بفتح اللام وسكون التحتية، أي: جوانبها، يقال: رأيت الناس حوله وحواليه، واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرها. ولفظ البخاري^(٢): «من حوالي القصعة».

«فلم أزل أحب الدباء من يومئذ» وفي الحديث^(٣) جواز أكل الشريف من طعام من دونه من محترف وغيره، وإجابة دعوته، ومؤكلة الخادم، وبيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع واللفظ بأصحابه ومعاهدتهم بالمجيء إلى منازلهم.

وفيه^(٤): «الإجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً، وجواز ترك المضيف الأكل مع الضيف؛ لأن في رواية^(٥) عن أنس: «أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله».

وجواز مناولة بعضهم بعضاً مما وضع بين أيديهم؛ لأن في رواية مسلم^(٦) عن أنس: «فجعلت ألقيه -أي: الدباء- إليه ولا أطعمه». قوله: «أخرجه الستة إلا النسائي».

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٤٢٢/٢).

(٢) في صحيحه رقم (٥٣٧٩).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٢٥/٩)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٢٤/١٣).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٢٥/٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٥٤٢٠).

(٦) في صحيحه رقم (٢٠٤١/١٤٥).

الرابع: حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

٤- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ فِي تَبُوكَ مِنْ عَمَلِ النَّصَارَى، فَدَعَا بِسِكِّينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ وَأَكَلَ. أخرجه أبو داود^(١). [إسناده حسن]

«قال: أتى» مغير صيغة.

«رسول الله ﷺ بجبنة» واحده الجبن، وقال ابن الأثير^(٢): الجبنة أخص من الجبن، وهو الذي يؤكل.

«في تبوك» متعلق بأتى. «من عمل النصارى» بيان للجبنة.

«فدعا بسكين فسمى وقطع وأكل» دلّ على حل أكل طعام أهل الكتاب، كما دل له قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(٣).

قوله: «أخرجه أبو داود» قال ابن الأثير^(٤): أخرجه أبو داود^(٥) إلى قوله: «وقطع».

الخامس:

٥- وعن يوسف بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِسْرَةً مِنْ شَعِيرٍ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً، وَقَالَ: «هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ». أخرجه أبو داود^(٦). [ضعيف]

(١) في «السنن» رقم (٣٨١٩) بإسناد حسن.

(٢) في «غريب الجامع» (٤٧٧/٧).

(٣) سورة المائدة الآية: ٥.

(٤) في «الجامع» (٤٧٧/٧).

(٥) وهو كما قال ابن الأثير.

(٦) في «السنن» رقم (٣٨٣٠، ٣٢٥٩) وهو حديث ضعيف.

حديث «يوسف بن عبد الله بن سلام» الإسرائيلي المدني، أبو يعقوب صحابي صغير، قاله في «التقريب»^(١).

«قال: أخذ رسول الله ﷺ كسرة من شعير» أي: من خبزه.

«فوضع عليها تمرة» كأن المراد: يأكلها بها.

«وقال: هذه» أي: التمرة.

«إدام هذه» أي: الكسرة. وفيه [٤٤٣ ب] أنها تقاوم برد الشعير ويبسه؛ لأنه بارد يابس،

والتمر حار رطب.

قوله: «أخرجه أبو داود».

السادس: حديث عائشة رضي الله عنها:

٦- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْبُطِيخَ بِالرُّطَبِ وَيَقُولُ: «نَكِيرُ

حَرَّ هَذَا يَبْرُدُ هَذَا، وَبَرْدَ هَذَا يَحَرُّ هَذَا». أخرجه أبو داود^(٢) وهذا لفظه، والترمذي^(٣). [صحيح]

«أنه كان رسول الله ﷺ يأكل البطيخ» فأكهة معروفة.

«بالرطب» مصحوباً أكله به. «ويقول: يكسر حر هذا» أي: الرطب. «برد هذا» أي:

البطيخ، وفيه بيان للتداوي.

قوله: «أخرجه أبو داود وهذا لفظه، والترمذي».

قلت: وقال^(٤): هذا حديث حسن غريب.

(١) (٢/ ٣٨١ رقم ٤٣٩).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٣٦).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٤٢) وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» (٤/ ٢٨٠).

السابع: حديث عبد الله بن جعفر رحمته :

٧- وللشيخين^(١) وأبي داود^(٢) عن عبد الله بن جعفر رحمته قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ. [صحيح]

«قال: كان رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب» في لفظ البخاري^(٣): «يأكل الرطب

بالقثاء».

ووقع في الطبراني كيفية أكله لهما، فأخرج في «الأوسط»^(٤) عن عبد الله بن جعفر قال:

«رَأَيْتُ فِي يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ قِثَاءً، وَفِي شِمَالِهِ رُطْبًا وَهُوَ يَأْكُلُ مِنْ ذَا مَرَّةٍ وَمِنْ ذَا مَرَّةٍ» وفي إسناده ضعف.

قال النووي^(٥): في الحديث جواز أكل الشيئين من الفاكهة وغيرها معاً.

ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم، ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك.

وقال القرطبي^(٦): يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائعها واستعمالها على

الوجه اللائق بها على قاعدة الطب؛ لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة، فإذا أكلها معاً اعتدلا.

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٤٤٠)، وأطرافه رقم (٥٤٤٧، ٥٤٤٩)، ومسلم رقم (٢٠٤٣).

(٢) في «السنن» رقم (٣٨٣٥).

وأخرجه الترمذي رقم (١٨٤٤)، وابن ماجه رقم (٣٣٢٥) وهو حديث صحيح.

(٣) في صحيحه رقم (٥٤٤٠).

(٤) رقم (٧٩٠٧) وقال الحافظ في «الفتح» (٥٧٣/٩) وفي سننه ضعف.

(٥) في «شرحه لصحيح مسلم» (٢٢٧/١٣).

(٦) في «المفهم» (٣١٧/٥).

وهذا أصل كبير في المركبات من الأدوية، وترجم أبو نعيم في «الطب»^(١) لهذا الحديث: باب الأشياء التي تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره، [وهذا هو الذي أخرجه الشيخان والنسائي]^(٢).

الثامن: حديث عائشة:

٨- ولأبي داود^(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: أَرَادَتْ أُمِّي أَنْ تُسَمِّنِي لِذُخُولِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَقْبَلْ عَلَيْهَا بَشْيَءَ مِمَّا تُرِيدُ، حَتَّى أَطْعَمْتَنِي الْقَثَاءَ بِالرُّطَبِ، فَسَمِنْتُ عَلَيْهِ كَأَحْسَنِ السَّمَنِ. [صحيح]

وهو قوله: «ولأبي داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: أرادت أمي أن تُسمّني» أي: تصيرني سمينة.

«لذخولي على رسول الله ﷺ فلم أقبل عليها [٤٤٤ ب] بشيء مما تريد» كأنها عافت كل ما أرادت أمها أن تستعمله.

«حتى أطعمتني القثاء بالرطب» وهو بارد رطب في [الثانية]^(٤)، يسكن العطش واللهيب وحرارة المعدة والكبد، وفيه منافع واسع.

«فسمنت» سمن كسمع سمانه بالفتح، ويسمنا كعنب فهو سامن وسمين، «قاموس»^(٥).

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٧٣/٩).

(٢) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح»: فساق هذا الحديث لكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها، وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ: «كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول حر هذا يبرد هذا ويرد هذا بحر هذا» - وقد تقدم.

(٣) في «السنن» (٣٩٠٣)، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٣٢٤) وهو حديث صحيح.

(٤) كذا رسمت في «المخطوط» غير مقروءة.

(٥) «القاموس المحيط» (ص ١٥٥٧).

«كأحسن السمن».

التاسع:

٩- وعن ابني بسر السلميين عليهما السلام قالوا: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْنَا إِلَيْهِ زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ. أخرجه أبو داود^(١). [صحيح]

حديث «ابني بسر» تشية ابن، وهما عبد الله^(٢) وعطية^(٣) «السلميين».

«قالا: دخل علينا رسول الله ﷺ فَقَدَّمْنَا إِلَيْهِ زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ» فيأكل التمر بالزبد، والزبد هو المأخوذ من اللبن بالمخض الكثير، وأجوده الطري المأخوذ من لبن الضأن، ويليه البقر ولم يمس بملح ولم يطل زمانه وهو حار في الأولى إجماعاً، رطب يسمن تسميناً عظيماً، طلاءً وحده وأكلًا بالسكر والخشخاش واللوز وفوائده واسعة.

قوله: «أخرجه أبو داود».

العاشر: حديث عائشة عليها السلام:

١٠- وعن عائشة عليها السلام قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوى وَالْعَسَلَ. أخرجه الترمذي^(٤). [صحيح]

«قالت: كان رسول الله ﷺ يحب الحلوى والعسل».

(١) في «السنن» رقم (٣٨٣) وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «التقريب» (١/ ٤٠٤ رقم ٢٠٤).

(٣) «التقريب» (٢/ ٢٤ رقم ٢١٣).

(٤) في «السنن» رقم (١٨٣١).

وأخرجه البخاري في صحيحه رقم (٤٩١٢، ٥٢٦٨)، ومسلم رقم (١٤٧٤)، وأبو داود رقم (٣٧١٥)، وابن

ماجه رقم (٣٣٢٣) وهو حديث صحيح.

الحلوى مقصور وممدود لغتان، عند الأصمعي^(١) بالقصر فتكتب بالياء، وعند الفراء^(٢) بالمد فتكتب بالألف.

قال ابن بطال^(٣): الحلوى والعسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ أَطْيَبَتِ﴾^(٤) وفيه تقوية لقول من قال: المراد بها المستلذة من المباحات، ودخل في معنى الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكّل اللذيذة كما تقدم.

وقال ابن العربي^(٥): الحلاوة محبوبة لملائمتها للنفس والبدن، ويختلف الناس في أنواع المحبوب منها، وكان عبد الله بن عمر يتصدق بالسكر ويقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٦)، وإني أحبه.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(٧): حسن صحيح غريب.

الحادي عشر: حديث ابن عباس رضي الله عنه.

١١ - وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّرِيدَ مِنَ الْحَبِزِ،

وَالثَّرِيدَ مِنَ الْحَيْسِ. أخرجه أبو داود^(٨). [ضعيف]

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٥٧/٩).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٥٧/٩).

(٣) في «شرح لصحيح البخاري» (٤٩٤/٩).

(٤) سورة المؤمنون الآية: ٥١.

(٥) في «عارضة الأحوذى» (٢٧/٨).

(٦) سورة آل عمران الآية: ٩٢.

(٧) في «السنن» (٢٧٤/٤).

(٨) في «السنن» رقم (٣٧٨٣) وهو حديث ضعيف، والله أعلم.

«الحَيْسُ»^(١): طعام يخلط من سمن وتمر وأقط، وقد يجعل عوض الأقط دقيق أو فتيت.

«كان أحب الطعام [٤٤٥ب] إلى رسول الله ﷺ الشريد من الخبز» هو الذي أراده من

قال:

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدَمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الشَّرِيدِ

«والشريد من الحيس» بالمهملتين أوله وآخره بينهما مشناة تحتية.

في «القاموس»^(٢): أنه تمر يخلط بسمن وأقط، فيعجن شديداً، ثم يُندَرُ منه نواه، وربما جعل

فيه سويق. انتهى.

وقد أَلَمَّ به المصنف.

قوله: «أخرجه أبو داود».

الثاني عشر: حديث عبد الله المزني رحمته الله:

١٢- وعن عبد الله المزني رحمته الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا فَلْيُكْثِرْ

مَرَقَتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَحْمًا أَصَابَ مَرَقًا وَهُوَ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ». أخرجه الترمذي^(٣). [ضعيف]

«قال: قال رسول الله ﷺ: إذا اشترى أحدكم لحماً فليكثر مرقته، فإن لم يجد لحماً أصاب

مرقاً» لفظه في الترمذي^(٤): «مرقه».

(١) قاله ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٤٨١).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٦٩٦).

(٣) في «السنن» رقم (١٨٣٢) وهو حديث ضعيف.

ويغني عن الضعيف، حديث أبي ذر رحمته الله وسيأتي.

(٤) في «السنن» رقم (١٨٣٢).

«وهو أحد اللحمين» سُمي المرق لحماً مجازاً؛ لأنه مجاور للحم ومعتصراً منه مثل تسمية العصير خمرأً في الآية، وإن كان هذا من باب مجاز الأول، وفيه: الإرشاد إلى التنوع والاكتفاء بأدنى الأشياء مما يكون إداماً.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): هذا غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضاء. انتهى.
وفي «التقريب»^(٢): محمد بن فضاء بفتح الفاء والضاد المعجمة من المد، الأزدي أبو بحر البصري ضعيف. انتهى.

ثم ذكر أبو عيسى^(٣) حديث أبي ذر وفيه: «إذا اشتريت لحماً أو طبخت قدراً فأكثر مرقة واغرف لجارك منه» وقال^(٤): إنه حسن صحيح.

الثالث عشر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

١٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ وَكَانَتْ

تُعْجِبُهُ، فَتَهَسَّ مِنْهَا. أخرجه الترمذي^(٥). [صحيح]

«النَّهْسُ»^(٦) بمهملة ومعجمة: الأكل بمقدم الأسنان، وقيل: إنه بالمعجمة: الأكل بالأضراس.

(١) في «السنن» (٤/ ٢٧٤).

(٢) (٢/ ٢٠٠ رقم ٦٢٤).

(٣) في «السنن» (٤/ ٢٧٤ رقم ١٨٣٣).

وأخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٦٢٥، ٢٦٢٦) وهو حديث صحيح.

(٤) الترمذي في «السنن» (٤/ ٢٧٥).

(٥) في «السنن» رقم (١٨٣٧) وهو حديث صحيح.

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٠١) وقال النَّهْسُ: الأخذ بجميعها.

«قال: أتى رسول الله ﷺ بلحم فرفع إليه الذراع وكان يعجبه» الذراع.

«فنهس منه» ذكر المصنف أنه بالمهملة والمعجمة، وقد تقدم ضبطه.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): حسن صحيح.

الرابع عشر: حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

١٤ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تُعْجِبُهُ الذَّرَاعُ، وَسُمَّ فِي الذَّرَاعِ،

وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْيَهُودَ سَمُّوهُ. أخرجه أبو داود^(٢). [صحيح]

«قال: كان رسول الله ﷺ يعجبه الذراع، وسُمَّ في الذراع، وكان يرى» بفتح حرف

المضارعة، أي: ينعت.

«أن اليهود سمّوه» [٤٤٦ ب] إشارة إلى القصة المعروفة والمعجزة النبوية، وملخصها^(٣):

أنه خرج ﷺ في سنة سبع من الهجرة إلى خير، وأن زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم

اليهودية جعلت في شاة طبختها سماً قاتلاً لوقتته؛ لأنها سألت اليهود في سموم فأجمعوا لها على هذا

السم بعينه، فسمت الشاة جميعها وأكثرت منه في الذراع لما قيل أنه ﷺ يحبه.

وانظر: «المجموع المغيث» (٣/ ٣٦٨).

(١) في «السنن» (٤/ ٢٧٨).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٨١) وهو حديث صحيح.

وأخرج البخاري في صحيحه رقم (٣٣٤٠)، ومسلم رقم (١٩٤)، والترمذي رقم (١٨٣٧، ٢٤٣٤) من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «أتى رسول الله ﷺ بلحم فرفع إليه الذراع فأكله وكانت تعجبه، فنهس منا نهسة...» وهو

حديث صحيح.

(٣) وانظر: «السيرة النبوية» (٣/ ٤٧٠-٤٧١).

وفي «صحيح البخاري»^(١): أن رسول الله ﷺ لما علم أن فيها سماً قال: «اجمعوا إليّ من هاهنا من اليهود» فجمعوا، فسألهم عن أشياء ثم قال لهم: «هل جعلتم في هذه الشاة سماً؟» قالوا: نعم. قال: «ما حملكم عليه؟» قالوا: إن كنت كذاباً استرحنا منك، أو نبياً لم يضرك. وروى أبو داود^(٢): أنها سمّت شاة مصلية ثم أهدتها إليه ﷺ فأكل منها وأكل رهط من أصحابه، فقال ﷺ: «ارفعوا أيديكم» فأرسل إلى اليهودية فقال: «سممت هذه الشاة؟» قالت: من أخبرك؟ قال: «أخبرتني هذه الذراع».

والقصة مستوفاة في كتب السيرة^(٣)، وإليها أشار في الهمزية قائلها بقوله:

ثم سمّت له اليهودية الشاة ة وكم سام القوة الأشقياء
فأذاع الذراع ما فيه من ش ر بنطق إبدائه إخفاء
قوله: «أخرجه أبو داود».

الخامس عشر: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه:

١٥- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: كُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ أَصُولَ السَّلِقِ فَتَطْرَحُهُ فِي الْقَدْرِ، وَتُكْرِكِرُ عَلَيْهِ حَبَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ، وَاللَّهِ مَا فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ، فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ انْصَرَفْنَا، فَسَلَّمُ عَلَيْهَا فَتَقْدِّمُهُ لَنَا، وَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِهِ. أخرجه الشيخان^(٤). [صحيح]

«تُكْرِكِرُ»: أي تطحن.

(١) في صحيحه رقم (٣١٦٩) وطرفاه (٤٢٤٩، ٥٧٧٧).

(٢) في «السنن» رقم (٤٥١٢) بإسناد حسن.

(٣) «السيرة النبوية» (٣/ ٤٧٠-٤٧١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٩٣٨) وأطرافه (٩٣٩، ٩٤١، ٢٣٤٩، ٥٤٠٣، ٦٢٤٨، ٦٢٧٩)، ومسلم رقم (٨٥٩، ٨٦٠).

«قال: كنا نفرح بيوم الجمعة» ثم بين وجه الفرح بقوله:

«قال: كانت لنا عجوز تأخذ أصول السلق» في «القاموس»^(١): سلق بالكسر وكعنب

[وكأمير]^(٢) ما تحأت من صغار الشجر.

«فتطرحه في القدر» آلة الطبخ.

«وتكرر عليه حبات من الشعير» أي: تطحنه.

«والله ما فيه شحم ولا ودك» أي: ليس فيه شيء من الدسومة.

«فإذا صلينا الجمعة انصرفنا فنسلم عليها فتقدمه لنا، وكنا نفرح بيوم الجمعة من أجله»

لأنهم كانوا في أول الأمر في شدة وحاجة يفرحون بالتيسير من مأكول ومشروب.

قوله: «أخرجه الشيخان».

السادس عشر: حديث جابر رضي الله عنه:

١٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ نَجْنِي الْكَبَاثَ،

وَهُوَ ثَمَرُ الْأَرَاكِ. وَيَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَطْيَبُ، فَقُلْتُ: أَكُنْتَ تَرْعَى الْغَنَمَ؟ فَقَالَ:

«وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا». أخرجه الشيخان^(٣). [صحيح]

«قال: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ بمر» بفتح الميم وتشديد الراء اسم قرية.

و«الظهران» تننية ظهر^(٤)، اسم وادٍ بين عسفان ومكة، أضيفت القرية [٤٤٧ ب] إليه.

(١) «القاموس المحيط» (ص ١١٥٥).

(٢) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٧/ ٤٨٥) كركرت الشعير ونحوه: إذا طحنته، سُمِّيَ بذلك لترديد الرّحى على الطحق، والتكرير: الترديد.

وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٥٣٤).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٤٠٦، ٥٤٥٣)، ومسلم رقم (١٦٣/ ٢٠٥٠).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٧٦).

«نجني» تقتطف.

«الكَبَاثُ» بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وهو ثمر الأراك.

وقال ابن التين^(١): ليس بصحيح، والذي في كتب اللغة^(٢): ثمر الأراك وهي أحد ألفاظ رواة البخاري^(٣).

«ويقول الرسول ﷺ: عليكم بالأسود منه فإنه أطيب».

وقع في البخاري^(٤): «أيطبُ» قال ابن حجر^(٥): كذا وقع هنا وهو لغة بمعنى أطيب، وهو مقلوبه كما يقال: جذب وجبذ. انتهى.

قال ابن القيم^(٦): الكَبَاثُ حار يابس ومنفعة كمنافع الأراك: يقوي المعدة، ويجيد الهضم، ويحلل البلغم، وينفع من أوجاع الظهر، وكثير من الأدوية. انتهى.

«ف قيل: أكنت ترعى الغنم» في السؤال اختصار، والتقدير: أكنت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكبات؟ لأن راعي الغنم يكثر تردده تحت الأشجار، ولطلب المرعى منها والاستظلال تحتها.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٧٦/٩).

(٢) قال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» (ص ٢٢٣): الكَبَاثُ كسحاب، النضيج من تمر الآراك.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٧٦/٩) حيث قال: قال شيخنا ابن الملقن: والذي رأيته من «نسخ الباري»:

«وهو تمر الأراك» على الصواب.

(٤) في صحيحه رقم (٥٤٥٣).

(٥) في «الفتح» (٥٧٦/٩).

(٦) في «زاد المعاد» (٤/٣٣٥).

«فقال: وهل من نبي إلا رعاها» قال موسى لربه: «وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَتَمِي»^(١) وحكى الله استئجار^(٢) شعيب عليه السلام له بمرعى غنمه.

قالوا: والحكمة في أن الأنبياء عليهم السلام ترعى الغنم أنها تعلم سياسة الأمة التي يبعث إليها فترفق بها، وتدلهما على منافعها، وتأتي برضاها، وتجري بها كل ما فيه رفق. قوله: «أخرجه الشيخان».

الباب الخامس: في أطعمة مضافة إلى أسبابها

(البَابُ الْخَامِسُ)

(فِي أَطْعَمَةٍ مَّضَافَةٍ إِلَى أَسْبَابِهَا)

أي: أضافها الشارع إلى ما جعله سبباً لها.

طعام الدعوة

«طَعَامُ الدَّعْوَةِ» هي بفتح المهملة وبضم الحلفة، وفي «الصحاح»^(٣): الدعوة بالضم ما يدعى إليه من الطعام وغيره، وذكره قطرب في مثلثه. الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ صَائِمٌ. أخرجه الخمسة^(٤) إلا النسائي. [صحيح]
«قال: قال رسول الله ﷺ: أجيبوا هذه الدعوة» إشارة إلى جنس الدعوة.

(١) سورة طه الآية: ١٨.

(٢) انظر: سورة القصص الآيات: [٢٥-٢٨].

(٣) للجوهري (٦/ ٢٣٣٦).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٥١٧٩)، ومسلم رقم (١٤٢٩/١٠٣)، وأبو داود رقم (٣٧٣٦)، ٣٧٣٧، ٣٧٣٨،

٣٧٣٩، والترمذي رقم (١٠٩٨) وهو حديث صحيح.

وقال الحافظ ابن حجر^(١): يحتمل أن تكون للعهد، والمراد: وليمة العرس، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها»^(٢) وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حمل بعضها على بعض تعيّن ذلك. انتهى.

قلت: وابن عمر حمله على الأول كما دلّ له قوله: «فكان» القائل، وكان هو نافع.
«ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغيره» ويؤيده حديث [٤٨ ب] مسلم^(٣) وأبي داود^(٤)
عن نافع عن ابن عمر: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً أو نحوه» وقد أخذ بعض الشافعية^(٥)
منه وجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً شرطه، وزعم ابن حزم^(٦) أنه قول جمهور الصحابة
والسابقين، وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية^(٧) والحنفية^(٨) والحنابلة^(٩) وجمهور
الشافعية^(١٠).

(١) في «فتح الباري» (٢٤٦/٩).

(٢) أخرجها البخاري رقم (٥١٧٣).

(٣) في صحيحه رقم (١٤٢٩/٩٨).

(٤) في «السنن» رقم (٣٧٣٦) وهو حديث صحيح.

(٥) «روضة الطالبين» (٣٣٣/٧)، «البيان» للعمري (٤٨٢/٩).

(٦) «المحلى» (٤٥٠/٩).

(٧) «عيون المجالس» (١٨٠/٣)، «التمهيد» (١١/١٤٥ - الفاروق).

(٨) «مختصر الطحاوي» (ص ١٨٩).

(٩) «المغني» (١٩٣/١٠)، «الإنصاف» (٨/٣١٦-٣١٨).

(١٠) «البيان» (٤٨٢/٩).

ولفظ الشافعي^(١): إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتبين لي أنه عاصٍ في تركها كما تبين لي في وليمة العرس. انتهى.

«وهو صائم» عملاً بآخر حديثه هذا عند أبي داود فلفظه: «فإن كان مفطراً فليطعم، وإن كان صائماً فليدع».

قالوا: وعرف من قوله: «فليدع» حصول المقصود من الإجابة بذلك، وأن المدعو لا يجب عليه الأكل.

وفي الحضور^(٢) فوائد أخرى مقصودة كال تبرك بالمدعو والتجمل به والانتفاع بإشارته والصيانة عما لا يحصل به الصيانة لو لم يحضر، وأخذ من ذلك أن الصوم ليس بعذر في ترك الإجابة.

قوله: «أخرجه الخمسة إلا النسائي».

ومن أدلة الوجوب:

وفي أخرى لأبي داود^(٣): «مَنْ دُعِيَ وَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ

دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغَيَّرًا». [ضعيف]

«المُغَيَّرُ»^(٤): الناهب.

«رواية أبي داود» عن ابن عمر.

(١) انظر: «المهذب» (٢٢٤/٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢٤٧/٩).

(٣) في «السنن» رقم (٣٧٤١) وهو حديث ضعيف.

(٤) قال ابن الأثير في «غريب الجامع» (٤٨٧/٧) المُغَيَّرُ: الذي ينهب الناس، شبه خروج هذا الأكل من طعام لم يدع إليه، كمن أغار على قوم ونهبهم، وكذلك شبه في دخوله عليهم بالسارق.

«من دعي ولم يجب فقد عصى الله ورسوله» وظهره عموم كل دعوة.

«ومن دخل على [غير]^(١) دعوة دخل سارقاً» لما يأكله آثماً إثم السارق.

«وخرج مغيراً» لتغييره الطعام الذي لم يدع إليه وتغييره بقلب صاحب البيت، وهذا هو

الذي يسمى الطفيلي.

قال الخطيب^(٢): أنه نسبة إلى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه

الإتيان إلى الولائم بغيره دعوة فسمي «طفيل العرائس»، ثم سمي من اتصف بصفته طفيلياً،

وكانت العرب تسميه الوراش بشين معجمة، ويقال لمن يتبع المدعو من غير دعوة «ضيفن»

بزيادة نون، واستدل به على أن الطفيلي يأكل حراماً.

قوله: «أخرجه أبو داود» قال الحافظ ابن حجر^(٣): إنه حديث ضعيف.

الثاني:

٢- وعن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال: قال

رسول الله ﷺ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنَّ أَقْرَبَهُمَا أَبَا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا، وَإِنْ سَبَقَ

أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ». أخرجه أبو داود^(٤). [حسن]

حديث «حميد بن عبد الرحمن الحميري» في «التقريب»^(٥): ثقة فقيه.

(١) سقطت من (أ).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٦٠/٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/٢٤٤-٢٤٥).

(٤) في «السنن» رقم (٣٧٥٦).

وأخرجه أحمد (٥/٤٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٢٧٥) وهو حديث حسن.

(٥) (١/٢٠٣) رقم (٦٠٥).

«عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله [٤٤٩ ب]: إذا اجتمع داعيان في حين.

«فأجب أقربهما باباً، فإن أقربهما باباً أقربهما جواراً، وإن سبق أحدهما» ولم يجتمعا.

«فأجب الذي سبق» بالدعوة ولو كانا في حين واحد.

قوله: «أخرجه أبو داود».

قلت: ولا يضر جهالة الرجل بعد علم كونه صحابياً؛ لما يقرره المحدثون أن الأصل في الصحابة أنهم كلهم عدول.

الثالث: حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه:

٣- وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: وَيْحَكَ! اصْنَعْ لَنَا طَعَامًا لِحَمْسَةِ نَفَرٍ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ حَمْسَةٍ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ حَمْسَةٍ، فَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ ﷺ: «إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ تَأْذَنُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ رَجَعْ» قَالَ: بَلْ آذَنُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. أخرجه الشيخان^(١) والترمذي^(٢). [صحيح]

بواب البخاري لهذا الحديث: باب الرجل يتكلف الطعام لإخوانه.

«قال: كان في الأنصار رجل يقال له: أبو شعيب» قال ابن حجر: لم أقف على اسمه.

«وكان له غلام لحام»، وفي رواية: «قصاب».

(١) أخرجه البخاري رقم (٢٠٨١، ٢٤٥٦، ٥٤٣٤، ٥٤٦١)، ومسلم رقم (١٣٨/٢٠٣٦).

(٢) في «السنن» رقم (١٠٩٩). وهو حديث صحيح.

«فقال له: اصنع لنا طعاماً أدعو رسول الله ﷺ خامس خمسة» يقال: خامس خمسة وخامس أربعة بمعنى، أي: أحدهم، والأجود^(١) نصب خامس على الحال، ويجوز الرفع على تقدير حذف وهو خامس خمسة، والمراد: فصنع الطعام.

«فدعا رسول الله ﷺ خامس خمسة فأتبعهم رجل» أي: لم يدعه صاحب الطعام.

«فلما بلغ الباب» باب صاحب الطعام.

«قال ﷺ: إن هذا اتبعنا، فإن شئت» يا صاحب الطعام.

«تأذن له، وإن شئت رجع، قال: بل آذن له يا رسول الله» في الحديث^(٢): جواز الاكتساب

بصناعة الجزارة، واستعمال العبد فيما يطيق له من الصنائع، وانتفاعه بكسبه منها.

وفيه: مشروعية الضيافة، وتأكيد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك؛ لأن في الحديث: «إني

عرفت الجوع في وجهه»^(٣) وأنه ﷺ كان يجوع أحياناً.

وفيه: إجابة الإمام والشريف الكبير [دعوة]^(٤).

وفيه: أن من تطفل كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه، فإن دخل بغير إذنه كان له

حرمانه، ومن قصد التطفل لا يمنع ابتداء؛ لأن الرجل تبع النبي ﷺ فلم يردده لاحتمال أن

تطيب نفس صاحب الدعوة بالإذن له.

قال الحافظ ابن حجر^(٥): وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلاً في جواز التطفل.

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٦٠/٩).

(٢) انظر: «فوائد الحديث في فتح الباري» (٥٦٠/٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥٨٣/٩).

(٤) كذا في «المخطوط» والذي في «الفتح»: دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذي الحرفة غير الرفيعة كالجزار.

(٥) في «الفتح» (٥٦٠/٩).

الرابع: حديث أنس رضي الله عنه. [٤٥٠ب]:

٥- وعن أنس رضي الله عنه: أَنَّ جَارًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارِسِيًّا كَانَ طَيِّبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا، ثُمَّ جَاءَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟» لِعَائِشَةَ. فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» فَعَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟». فَقَالَ: لَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا»، ثُمَّ عَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَذِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَامَا يَتَدَافَعَانِ حَتَّى أَتَيَا مَنْزِلَهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١) وَالنَّسَائِيُّ^(٢). [صحيح]

«أَنَّ جَارًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارِسِيًّا» نسبة إلى فارس، ولم يعرف اسمه.

«وكان طيب المرق» يحسن صنعه.

«فصنع لرسول الله ﷺ طعاماً ثم جاء يدعوه، فقال رسول الله ﷺ: وهذه» أي: ادعه

معي.

«يعني: عائشة. قال: لا» أي: لا أدعوها.

«قال رسول الله ﷺ: لا» أي: لا أجيب الدعوة.

«ثم جاء يدعوه، فقال رسول الله ﷺ: وهذه؟ قال: لا، فقال رسول الله ﷺ: لا، ثم عاد

في الثالثة» أي: يدعوه.

«فقال رسول الله ﷺ: وهذه؟ قال: نعم، فقاما» أي: رسول الله ﷺ وعائشة.

«يتدافعان إلى منزله» كأن المراد: مستدفعان إليه.

(١) في صحيحه رقم (٢٠٣٧).

(٢) في «السنن» (٦/١٥٨).

أخذ من الحديث ^(١) الأول من قوله ﷺ: «إن شئت أذنت له...» إلخ أنه لا يمتنع المدعو إذا امتنع الداعي من الإذن لبعض من صحبه، وهذا الحديث عارضه، فإنه لما لم يأذن الفارسي لعائشة لم يجبه ﷺ.

وأجيب ^(٢) عنه: بأن الدعوة لم تكن لوليمة، وإنما صنع الفارسي طعاماً بقدر ما يكفي الواحد، فخشى إن أذن لعائشة أن لا يكفي النبي ﷺ.

ويحتمل أن يكون الفرق: أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة، بخلاف الرجل الذي أتبع النبي ﷺ في الحديث الأول.

وأيضاً ^(٣): فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل صاحب الغلام اللحم، بخلاف الفارسي، فلذلك امتنع من الإجابة إلا أن يدعوها، وخير الداعي في الرجل الذي طراً.

أو علم حاجة عائشة، أو أحب أن تأكل معه منه؛ لأنه كان موصوفاً بالجوذة، ولم يعمل مثله في قصة اللحم ^(٤).

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢٠٨/١٣)، «فتح الباري» (٥٦١/٩).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٦١/٩).

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٦١/٩).

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٠٩/١٣) وهي قضية أخرى فمحمول على أنه كان هناك عذر يمنع وجوب إجابة الدعوة، فكان النبي ﷺ مخيراً بين إجابته وتركها، فاختار أحد الجائزين وهو تركها إلا أن يأذن لعائشة معه لما كان من الجوع أو نحوه، فكره ﷺ الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جهل الماشرة وحقوق المصاحبة وآداب المجالسة المؤكدة، فلما أذن لها اختار النبي ﷺ الجائز الآخر لتجدد المصلحة وحصول ما كان يريده من إكرام جلسة وإيفاء حق معاشرته فيها يحصل.

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥٦١/٩).

وأورد عليه قصة ضيافة أبي طلحة، حيث دعا النبي ﷺ فقال لمن معه: «قوموا».

ومثله قصة ضيافة جابر يوم الخندق، فأجاب المازردي^(١): بأنه يحتمل أن يكون ﷺ علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه، بخلاف قصة صاحب اللحام فلم يعلم رضاه فاستأذنه، وكان الذي أكله القوم [٤٥١ب] عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لرسوله ﷺ، فكان أكثر ما أكلوه من البركة التي لا صنيع لأبي طلحة فيها، فلم يفتقر إلى استئذانه.

أو لأن أبا طلحة صنع الطعام لرسول الله ﷺ فيتصرف فيه كيف أراد، وصاحب اللحام صنعه له ﷺ ولمن عينه معه من الخمسة^(٢).

قوله: «أخرجه مسلم والنسائي».

الوليمة

«الْوَلِيمَةُ» في «القاموس»^(٣): الوليمة طعام العرس، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها،

وأولم: صنعها.

الأول: حديث أنس رضي الله عنه:

١- عن أنس رضي الله عنه قال: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». أخرجه الستة^(٤)، وتقدم في كتاب الصداق مطولاً. [صحيح]

(١) في «المعلم بفوائد مسلم» (٣/٦٩-٧٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩/٥٦١).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ١٥٠٧).

(٤) أخرجه البخاري رقم (٢٤٩) وأطرافه (٢٢٩٣، ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٣، ٥١٤٨، ٥١٥٣، ٥١٥٥،

٥١٦٧، ٦٠٨٢، ٦٣٨٦)، ومسلم رقم (١٤٢٧)، وأبو داود رقم (٢١٠٩)، والترمذي رقم (١٠٩٤)، والنسائي

(٦/١١٩/١٢٠)، ومالك (٢/٥٤٥) وهو حديث صحيح.

بوب^(١) له البخاري: باب الوليمة ولو بشاة.

«قال: رأى النبي ﷺ على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة» المراد بها: أثر الخلق، والخلق: طيب يصنع من زعفران وغيره.

وللطبراني في «الأوسط»^(٢) بسند فيه ضعف كما قال ابن حجر^(٣): أن عبد الرحمن أتى النبي ﷺ وقد خضب بالصفرة، فقال: «ما هذا الخضاب أعرست؟» قال: نعم... الحديث.

«قال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب» اختلف في المراد بقوله: «نواة»؛ فقيل: نوى التمر كان يوزن به، وقيل: لفظ نواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق. وجزم به الخطابي^(٤)، ونقله عياض^(٥) عن أكثر العلماء.

وقال بعض المالكية^(٦): النواة عند أهل المدينة ربع دينار.

وقال الشافعي^(٧): النواة ربع النش، والنش نصف أوقية، الأوقية: أربعون درهماً، فتكون خمسة دراهم، وكذا قال أبو عبيد^(٨): أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم، وهي تسمى النواة كما تسمى الأوقية، وبه جزم^(٩) أبو عوانة وآخرون.

(١) في صحيحه (٩/ ٢٣١ الباب رقم ٦٨ - مع الفتح).

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٣٤).

(٣) في «فتح الباري» (٩/ ٢٣٤).

(٤) في «معالم السنن» (٣/ ٥٨٤ - مع السنن).

(٥) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٥٨٧).

(٦) «مدونة الفقه المالكي وأدلته» (٢/ ٥٨٢).

(٧) «البيان» للعمراني (٩/ ٣٧٠).

(٨) ذكره الأزهرى في «تهذيب اللغة» (١٥/ ٥٥٧)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨٠٧).

(٩) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٣٥).

وانظر: كتابنا: «الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية» (ص ١٨٣).

«فقال له النبي ﷺ: بارك الله لك» زاد في رواية: قال عبد الرحمن: «فلقد رأيتني لو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة» وكأنه قال ذلك إشارة إلى بركة الدعوة النبوية أن يبارك الله له^(١).

«أولم ولو بشاة» (لو) هنا للتقليل، والأمر الأصل فيه الإيجاب، ولكن قال ابن بطال^(٢): أنه لا يعلم أحداً أوجبها. [٤٥٢ ب].

وردَّ عليه ابن حجر^(٣) بأنه قد قال بعض الشافعية^(٤) بإيجابها للأمر بها هنا، وأما الاستدلال على وجوبها بوجوب إجابة الدعوة؛ فضعيف؛ لأن إيجاب الدعوة فرع أنه يدعو إليها العروس، ودعوته إليها فرع إيقاعه للوليمة، والدعوة لا تجب عليه اتفاقاً، فلا تجب الوليمة. واختلف^(٥) في وقت الوليمة على أقوال عند العقد، أو عقبه، أو عند الدخول، أو عقبه، أو موسع من ابتداء العقد إلى عند الدخول، أقوال.

واستحب^(٦) أن تكون عند البناء وهو الزفاف للزوجة، ففي «القاموس»: بنى على أهله وبها زفها، ويقع الدخول عقبها، وعليه عمل الناس. قوله: «أخرجه الستة، وتقدم في كتاب الصداق مطولاً».

(١) ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٣٥/٩).

(٢) في «شرح لصحيح البخاري» (٢٨٤/٧).

(٣) في «فتح الباري» (٢٣٠/٩).

(٤) انظر: «روضة الطالبين» (٣٣٣/٧)، «الحاوي الكبير» (٥٥٦-٥٥٧)، «المحل» (٤٥٠/٩)، «المغني» (١٩٣/١٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢١٧/٧)، «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (٥٨٨/٤).

(٦) انظر: «فتح الباري» (٢٤٦/٩).

الحديث الثاني:

٢- وعنه رحمته قال: مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رحمته، أَوْلَمَ بِشَاةٍ.

وفي رواية: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ. أخرجه الشيخان^(١) وأبو داود^(٢). [صحيح] «وعنه» أي: أنس رحمته.

«قال: ما أولم رسول الله ﷺ على أحد من نسائه ما أولم على زينب بنت جحش» المذكورة قصتها في الأحزاب.

بَوَّب البخاري^(٣) لحديث أنس هذا بقوله: باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض، ثم بيّن ما أبهمه.

«أولم عنها بشاة» قال الكرمانى^(٤): لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها: أنه كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجه إياها بالوحي. «وفي رواية» لهما عن أنس.

«أطعمهم خبزاً ولحماً حتى تركوه» وهذا من أعلام النبوة، حيث يشبع الكثير من الناس بشاة واحدة.

قوله: «أخرجه الشيخان وأبو داود».

(١) أخرجه البخاري رقم (٥١٧١)، ومسلم رقم (١٤٢٨/٩٠١).

(٢) في «السنن» رقم (٣٧٤٣) وهو حديث صحيح.

(٣) في صحيحه (٩/٢٣٧ رقم ٦٩ - مع الفتحة).

(٤) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٢٣٨).

الحديث الثالث:

٣- وعنه رحمته قال: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ بِسَوِيْقٍ وَغَمْرٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١)

والترمذي ^(٢). [صحيح]

«وعنه» أي: أنس رحمته.

«قال: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ» ابن أخطب الإسرائيلية.

«بسويق وغمر» ولفظه: أن النبي ﷺ أقام بين خيبر والمدينة ثلاث ليالي يبي بصفية، فدعوت المسلمين إلى وليمته، فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمرنا بالأنطاع فبسطت فألقى عليها التمر والأقط والسمن.

وقد أخرج مسلم ^(٣) في ذلك جملة روايات طويلة، وعقد له البخاري ^(٤) باباً: باب من أولم بأقل من [٤٥٣ب] شاة. والقصة مستوفاة في غزوة خيبر.

قوله: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ».

وللبخاري ^(٥) رحمته: عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رحمته قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ

بِمُدَّيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ. [صحيح]

(١) في «السنن» رقم (٣٧٤٤).

(٢) في «السنن» رقم (١٠٩٥) وقال: حديث حسن غريب.

وأخرجه أحمد (١١٠/٣)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩) وهو حديث صحيح.

(٣) في صحيحه رقم (١٤٢٨/٨٩-١٤٢٨/٩٥).

(٤) في صحيحه (٢٣٨/٩) الباب رقم ٧٠- مع الفتح).

(٥) في صحيحه رقم (٥١٧٢) مرسلًا وهو أثر صحيح.

«وللبخاري رحمه الله عن صفية بنت شيبة رضي الله^(١) عنها» في البخاري^(٢): عن منصور بن صفية، وهي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة.

«أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه» قال الحافظ ابن حجر^(٣): لم أقف على تعيين اسمها صريحاً. وأقرب ما يفسر به أم سلمة، فقد أخرج ابن سعد^(٤) عن شيخه الواقدي بسند له إلى أم سلمة قالت: لما وليني النبي ﷺ وذكر قصة تزويجه بها، قالت: فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة، فإذا جرة فيها شيء من شعر فأخذته فطحنته ثم عصدته.

في الترمذي: وأخذت شيئاً من إهاله فأدمته، فكان ذلك طعام رسول الله ﷺ. وصفية بنت شيبة عيّنت قدر الشعر^(٥)، فقالت: «بمدين من شعر» وهو نصف صاع. الرابع: حديث ابن مسعود رحمه الله:

٤- وعن ابن مسعود رحمه الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالثَّانِي سُنَّةٌ، وَالثَّالِثُ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ». أخرجه الترمذي^(٦). [ضعيف]

«قال: قال رسول الله ﷺ: طعام الوليمة» أي: إطعام من يريد العروس إطعامه.

«أول يوم» من أيام الزواج. «حق» أي: ثابت.

«و» إطعام «الثاني سنة». «و» إطعام «الثالث سمعة» يقصد به تسميع الناس بذلك.

«ومن سمع» قصد التسميع.

(١) سقطت من (ب).

(٢) في صحيحه رقم (٥١٧٢) وقد تقدم آنفاً.

(٣) في «الفتح» (٢٣٩/٩).

(٤) في «الطبقات الكبرى» (٩٢/٨).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٩/٢٤١-٢٤٢).

(٦) في «السنن» رقم (١٠٩٧) وهو حديث ضعيف.

«سَمِعَ الله به» أي: سمع الله بوزره يوم القيامة.

قوله: «أخرجه الترمذي».

قلت: وقال^(١): حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث زياد بن عبد الله، وزیاد بن عبد الله كثير الغرائب والمناكير.

سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: قال وكيع^(٢): زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث. انتهى.

وفي «صحيح البخاري»^(٣): ولم يؤقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين. أي: لم يجعل لوليمة الطعام وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب.

وذكر الحافظ^(٤) أحاديث في جواز الزيادة، ثم قال: ومجموعها يدل على أن للحديث -أي: حديث الزيادة- أصلاً.

وذكر^(٥) ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس: تزوج النبي ﷺ بصفية بنت حيي وجعل [٤٥٤ ب] عتقها صداقها، وجعل الوليمة ثلاثة أيام.

قال النووي^(٦): إذا أولم بثلاثة فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة. والثاني: لا يجب قطعاً.

(١) في «السنن» (٤٠٤/٣).

(٢) ذكره الترمذي في «السنن» (٤٠٤/٣)، وانظر «فتح الباري» (٩/٢٤٠-٢٤١).

(٣) في صحيحه (٩/٢٤٠ رقم الباب ٧١- مع الفتح).

(٤) في «فتح الباري» (٩/٢٤٣).

(٥) ابن حجر في «الفتح» (٩/٢٤٣).

(٦) في «شرح لصحيح مسلم» (٩/٢٣٤)، و«روضة الطالبين» (٧/٣٣٤).

واعتبر الحنابلة^(١) الوجوب -أي: وجوب الإجابة- في اليوم الأول، وفي الثاني قالوا: سنة، تمسكاً بظاهر حديث ابن مسعود.

وقال عياض^(٢): استحَب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً، وقال بعضهم: محلها إذا دعا كل يوم من لم يدع قبله.

الخامس:

٥- وعن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». [صحيح]

وفي أخرى^(٣): «يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتِيهَا». أخرجه الثلاثة^(٤) وأبو داود^(٥). [صحيح]

حديث «الأعرج» اسمه عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم^(٦).

(١) انظر: «المغني» (١٠/١٩٤-١٩٥).

(٢) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/٥٨٨).

(٣) أخرجهما مسلم في صحيحه رقم (١١٠/١٤٣٢) وهو حديث صحيح.

(٤) البخاري في صحيحه رقم (٥١٧٧)، ومسلم في صحيحه رقم (١٤٣٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/٥٤٦) وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» رقم (٣٧٤٢) وهو حديث صحيح.

وأخرجه ابن ماجه رقم (١٩١٣).

(٦) انظر: «التقريب» (١/٥٠١ رقم ١١٤٢).

«عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول: شر الطعام طعام الوليمة» بين شريته بقوله:

«ويدعى لها الأغنياء وتترك المساكين» وكان الأولى عكسه، لكنه جرى العرف بذلك وأقرّ الشرع ذلك وإلا لنهى عنه.

ولما حكم بشريته احتسب بقوله: «ومن لم يأت الدعوة» إلى ذلك الطعام.
 «فقد عصى الله ورسوله» دفعاً لما يتوهمه السامع من الحكم بشريته أنه لا يؤتى إليه.
 «وفي» رواية «أخرى» عن أبي هريرة في بيان شرية طعام الوليمة.
 «يمنعها من يأتيتها» وهم المساكين.
 «ويدعى إليها من يابأها» وهم الأغنياء، فالمعنى متقارب^(١).
 قوله: «أخرجه الثلاثة وأبو داود».
 ومن الأطعمة المضافة إلى أسبابها:

العقيقة

«العَقِيقَةُ» بفتح العين المهملة، هو اسم لما يذبح عن المولود.
 قال الخطابي^(٢): العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد، سميت بذلك؛ لعق مذايحها، أي: تشق وتقطع. قال: وهي الشعر الذي يخلق.
 وقال ابن فارس^(٣): الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة.

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٤٥).

(٢) في «معالم السنن» (٣/ ٢٥٩ - مع السنن).

(٣) في «مقاييس اللغة» (ص ٦٢١).

الأول: حديث [سمرة بن جندب] ^(١) رحمته الله.

١- عن سمرة بن جندب رحمته الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيْقَةٍ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى». أخرجه أصحاب السنن ^(٢). [صحيح]

«قال: قال رسول الله ﷺ: كل غلام رهينة بعقيقة» اختلف العلماء في قوله: «مرتهن بعقيقته».

قال الخطابي ^(٣): أجود ما فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل ^(٤)، قال: هذا في الشفاعة، يريد أنه إذا لم يعق فمات طفلاً لم يشفع في أبويه.

وقيل: معناه أن العقيقة لازمة لا بد منها نسبة المولود في لزومها له [٤٥٥ب] وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن.

وبعد النووي ^(٥) قول من قال بوجوبها.

(١) في «المخطوط» جابر بن سمرة رحمته الله، وما أثبتناه من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٢٨٣٧، ٢٨٣٨)، والترمذي رقم (١٥٢٢)، والنسائي رقم (٤٢٢٠)، وابن ماجه رقم (٣١٦٥).

وأخرجه أحمد (٧/٥-٨، ١٢-١٨، ٢٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/٣٠٧-تيمية)، والطيالسي رقم (٩٠٩)، والطحاوي في «المشكل» (١/٤٥٣)، وابن الجارود رقم (٩١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٩١)، والدارمي (٢/٨١)، والبيهقي (٩/٢٩٩)، والطبراني في «الكبير» (ج ٧ رقم ٦٨٢٧-٦٨٣٢)، والحاكم (٢٣٧/٤) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وهو كما قال.

وهو حديث صحيح.

(٣) في «معالم السنن» (٣/٢٥٩-مع السنن).

(٤) انظر: «المغني» (١٣/٣٩٦).

(٥) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٨/٤١٠-٤١١).

قال الشافعي^(١): اختلف فيها رجلان، قال أحدهما: هي بدعة، وقال الآخر: هي واجبة. وأشار بالقائل بأنها واجبة إلى الليث بن سعد لا إلى داود كما قيل؛ فإن الشافعي مات ولداود أربع سنين.

ونعم. هو قائل بوجوبها، وقال به أبو الزناد، وهي رواية عن أحمد^(٢). والقائل أنها بدعة: أبو حنيفة^(٣)، قال ابن المنذر^(٤): أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة، وخالفوا في ذلك الآثار الثابتة.

ويأتي الكلام في أدلة الحنفية في شرح الحديث الثاني. «تذبح» أي: العقيقة، وهو دليل أنها اسم للشاة. «يوم سابعه» تمسك به من قال أن العقيقة مؤقته باليوم السابع، وأن من ذبح قبله لم يقع موقعها، وأنها تفوت بعده، وهذا قول مالك^(٥)، وقال: إن من مات قبله سقطت العقيقة عنه، ويعق عن المولود من تلزمه نفقته، وعن اليتيم من ماله. «ويخلق رأسه» أي: جميعه، واختلف فقيل: لا يخلق، وقيل: يخلق، وهو الذي أفاده العموم.

«ويسمى» بالسين المهملة، وهم أبو داود^(٦) رواية من روى: «ويُدعى».

(١) انظر: «البيان» للعمرائي (٤/ ٤٦٣-٤٦٤).

(٢) انظر: «المغني» (١٣/ ٣٩٦).

(٣) انظر: «بدائع الصنائع» (٥/ ٦٨-٦٩).

(٤) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٣/ ٤١٩-٤٢٠).

(٥) انظر: «التسهيل» (٣/ ١٠٣٧)، «مدونة الفقه المالكي وأدلتها» (٢/ ٢٠٩).

(٦) في «السنن» (٢٨٣٨).

قال أبو داود في «السنن» (٣/ ٢٦٠): إنها وهم من همام.

قوله: «أخرجه أصحاب السنن».

الثاني: حديث زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه:

٢- وعن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه عليه السلام قال: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» كَأَنَّهُ كَرِهَ الْإِسْمَ. قَالَ: «وَمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ». أخرجه مالك^(١). [سنده حسن في الشواهد]

«قال: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: لا أحب العقوق» هذا استدل به لقول

الحنفية^(٢) أنها بدعة، ولا دليل فيه، فقد صرح الراوي بأنه كره الاسم كما يدل له قوله:

«وقال: من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل» فدل على أنه كره الاسم كما ظنه

الراوي، وأمر بأن تسمى نسيكة أو ذبيحة ولا تسمى عقيقة.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٤٠٠ / ١٠) هذا الذي تفرد به همام، وإن كان حفظه فهو منسوخ.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٨ / ٤ - تيمية): «ولا أعلم أحداً من أهل العلم.

قال: يدمى رأس الصبي، إلا الحسن وقتادة فإنما قالوا: يطلى رأس الصبي بدم العقيقة، وأنكر ذلك سائر أهل العلم وكرهوه...».

وقال ابن قدامة في «المغني» (٣٩٨ / ١٣): «فصل: ويكره أن يلطخ رأسه بدم. كره ذلك أحمد، والزهري، ومالك، والشافعي، وابن المنذر، وحكى عن الحسن وقتادة أنه مستحب...» اهـ.

وانظر: «المجموع» (٤٣١ / ٨).

(١) في «الموطأ» (٥٠٠ / ٢) رقم ١.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٦٢ / ١) وسنده حسن في الشواهد.

وأخرج أحمد (١٨٢ / ٢)، وأبو داود رقم (٢٨٤٢)، والنسائي في «السنن» رقم (٤٢١٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» رقم (٧٩٦١)، والطحاوي في «المشكل» (٤٦١ - ٤٦٢)، والحاكم (٢٣٨ / ٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٧ / ٤ - تيمية)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٠ - ٣١٢) وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٦٨ / ٥).

واستدل محمد بن الحسن لأبي حنيفة بأنها منسوخة بحديث: «نسخ الأضحى كل ذبح» أخرجه الدارقطني^(١) من حديث علي عليه السلام.

قال الحافظ ابن حجر^(٢): إن في سنده ضعفاً.

قوله: «أخرجه مالك».

الثالث:

٣- وعن أم كرز رضي الله عنها قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، وَلَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا». أخرجه أصحاب السنن^(٣). [صحيح]

وقوله: «مُكَافَتَانِ» بكسر الفاء^(٤): يريد شاتين مستتين تجوزان في الضحايا لا تكون إحداهما مسنة والأخرى غير مسنة.

حديث «أم كرز»^(٥) بضم الكاف وسكون الراء آخره زاي، الخزاعية الكعبية، صحابية لها أحاديث.

(١) في «السنن» (٤/ ٢٨١ رقم ٣٩).

(٢) في «فتح الباري» (٩/ ٥٩٥).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٢٨٣٥)، والترمذي رقم (١٥١٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (٧/ ١٦٥)، وابن ماجه رقم (٣٠٦٢).

وأخرجه أحمد (٦/ ٣٨١-٤٢٢)، وابن حبان رقم (١٠٥٩- الموارد)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٩٤-٢٩٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» رقم (٧٩٥٣، ٧٩٥٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ٢٣٥)، والحاكم (٤/ ٢٣٧)، والبيهقي (٩/ ٣٠١)، والطيالسي رقم (١٦٣٤)، والحميدي (١/ ١٦٦) رقم (٣٤٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٦٥).

وهو حديث صحيح.

(٤) قاله النووي في «المجموع شرح المذهب» (٨/ ٤٠٨-٤٠٩)، وانظر: «الصحيح» للجوهري (١/ ٦٨).

(٥) انظر: «الاستيعاب» (ص ٣٥٦٨) الأعلام.

«قالت» في الترمذي^(١): قالت: سألت [٤٥٦ب] رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال...

إلخ.

«سمعت رسول الله ﷺ يقول: عن الغلام شاتان مكافتان» قال النووي^(٢): بكسر الفاء

بعدها همزة. قال أحمد: متساويتان أو متقاربتان.

وقال الخطابي^(٣): المراد: التكافؤ في السن، فلا يكون أحدهما مسنة والأخرى غير مسنة، بل

يكونان مما يجزئ في الأضحية^(٤).

«وعن الجارية شاة» دلّ على أنه يعق عن الغلام بضعف ما يعق عن الجارية، وإليه ذهب

الشافعي^(٥) وأبو ثور^(٦) وأحمد^(٧).

وذهبت الهادوية^(٨) والحنفية^(٩) إلى أنه يجزئ عن كل واحد من الذكر والأنثى شاة،

مستدلين بها يأتي: أنه ﷺ «عق الحسن والحسين كبشاً كبشاً»^(١٠).

(١) في «السنن» (٩٧/٤-٩٨).

(٢) في «المجموع شرح المذهب» (٤٠٨/٨-٤٠٩).

(٣) في «السنن» (٢٥٧/٣- مع السنن).

(٤) انظر: «المغني» (٣٩٦/١٣).

(٥) «المجموع شرح المذهب» (٤٠٩/٨).

(٦) «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٤٠٤).

(٧) «المغني» (٣٩٦-٣٩٥/١٣).

(٨) «البحر الزخار» (٣٢٣/٤).

(٩) «بدائع الصنائع» (٧١-٧٠/٥).

(١٠) أخرج أبو داود رقم (٢٨٤١)، والنسائي رقم (٤٢١٩)، وابن الجارود رقم (٩١١)، وعبد الرزاق في

«المصنف» (٣٣٠/٤)، والطبراني في «الكبير» (ج ١١/١١٨٣٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٤٥٦-٤٥٧

٤٥٧)، والبيهقي (٢٩٩-٣٠٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/١٥١)، وأبو نعيم في «الحلية»

وأجيب: بأنه فعل ذلك لبيان الجواز، وأن الأكثر مستحب.
«ولا يضركم ذكراناً كن أم إناثاً» أي: المذبوحات في العقيقة.
قوله: «أخرجه أصحاب السنن».

قلت: وقال^(١) الترمذي: حسن صحيح.

الرابع: حديث نافع:

٤- وعن نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا~~ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ إِنَّمَا يَعْقُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ، عَنْ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ^(٢). [موقوف صحيح] وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ~~^(٣). [مقطوع صحيح] قَالَ مَالِكٌ^(٤): وَبَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ. [صحيح لغيره]

«أن ابن عمر^(٥) لم يكن يسأله أحد من أهله» كأن المراد قرابته، وأما أولاده فإنه يتولى العق

عنهم.

«عقيقة إلا أعطاه إياها» قياماً منه بالسنة.

(١١٦/٧)، وفي «أخبار أصبهان» (١٥١/٢) من طرق، وله شواهد انظرها في «نيل الأوطار» (٥٢٥/٩) - بتحقيقي).

(١) في «السنن» (٩٨/٤).

(٢) في «الموطأ» (٥٠١/٢) رقم ٤ وهو أثر موقوف صحيح.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٠١/٢) رقم ٧ وهو أثر مقطوع صحيح.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٠١/٢) رقم ٦ وهو أثر صحيح لغيره.

(٥) تقدم وهو أثر موقوف صحيح.

«وكان إنها يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث، وكذلك كان يفعل عروة^(١) بن

الزبير، قال مالك: وبلغني أن علي^(٢) بن أبي طالب عليه السلام.

«كان يفعل ذلك» كأنهم أخذوا بالرخصة، وأنها تجزئ عن سنة العقيقة، أو أخذوا

بالحديث الخامس وهو حديث ابن عباس عليه السلام.

٥- وعن ابن عباس عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. أخرجه أبو

داود^(٣) والنسائي^(٤). [صحيح]

ولفظ النسائي: «بكشين كبشين».

«أن النبي ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا» أي: عن كل واحد واحد.

قوله: «أخرجه أبو داود والنسائي».

«ولفظ النسائي^(٥): بكشين كبشين» ليوافق رواية أم كرز.

قالت الشافعية^(٦): العقيقة تلزم من تحب عليه نفقة المولود. وعن الحنابلة^(٧): يتعين الأب

إلا أن يعذر بموت أو امتناع.

(١) تقدم وهو أثر مقطوع صحيح.

(٢) تقدم وهو أثر صحيح لغيره.

(٣) في «السنن» رقم (٢٨٤١).

(٤) في «السنن» رقم (٤٢١٩) وقد تقدم تخريجه آنفاً وهو حديث صحيح.

(٥) في «السنن» (٤٢١٩).

(٦) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٨/٤١٢-٤١٣).

(٧) «المغني» (١٣/٣٩٦-٣٩٨).

قال النووي^(١): وأما عقه عليه السلام عن الحسنين فيحتمل [٤٥٧ب] أن يكون أبواهما معسرين، أو تبرع بإذن الأب، أو قوله: «عق» أي: أمر، أو هو من خصائصه كماضحى عن أمته. قلت: بل هما ابناه كما سماهما بذلك وأخبر أنه عصبتها، وقد أخرج الحاكم^(٢) وابن حبان^(٣) من حديث عائشة رضي الله عنها الحديث بزيادة: «يوم السابع، وسماهما وأمر أن يماط عن رأسهما الأذى».

وأخرج البيهقي^(٤) والحاكم^(٥) من حديثهما أيضاً: أنه عليه السلام ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما.

ومثله للبيهقي من حديث جابر.

السادس: حديث علي عليه السلام:

٦- وعن علي عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ عليه السلام بِشَاةٍ وَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ! اخْلُقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزِينَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً». فَوَزَنَاهُ فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا، أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٦). [حسن]

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٨/٤١٣)، «البيان» للعمري (٤/٤٦٦).

(٢) في «المستدرک» (٤/٣٣٧).

(٣) في صحيحه رقم (٥٣٠٨).

(٤) في «السنن الكبرى» (٩/٣٠٤).

(٥) في «المستدرک» (٤/٢٣٦-٢٣٧).

(٦) في «السنن» رقم (٩/١٥١) وهو حديث حسن.

وأخرجه أحمد (٦/٣٩٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٢٣٥)، والطبراني في «الكبير» رقم (٩١٧)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٠٤).

وهو حديث حسن.

«أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن ~~هَيْبَةً~~ بشاة، وقال: يا فاطمة! احلقي رأسه» أي: مري من يحلقه.

«وتصدقني بزنة شعره فضة» كأنه شكر الله على ما وهب، أو لأمر يتعلق بالصبي.

«فوزنناه، فكان وزنه درهماً أو بعض درهم» شك من الراوي^(١).

٧- وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن فاطمة ~~رضي الله عنها~~: أَنَّهَا وَزَنَتْ شَعْرَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ

وَزَيْنَبَ، وَأُمُّ كُلثُومٍ ~~رضي الله عنها~~، وَتَصَدَّقَتْ بِزَنَةِ ذَلِكَ فَضَّةً. أخرجه مالك^(٢). [موقوف ضعيف]

انتهى من خط مؤلفه العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير ~~رحمته~~.

وبعد قوله: «شك من الراوي» بخط ولده العلامة: فخر الآل عبد الله بن محمد بن

إسماعيل الأمير المعروف ما لفظه:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله

وصحبه الأكرمين، كان وقوف والذي قدس الله روحه ونور برحمته ضريحه في الكلام على

أحاديث تيسير الوصول إلى هاهنا. انتهى بلفظه.

بعناية مولانا ومالك أمرنا تاج الأئمة المطهرين، القافي لآثار جده سيد المرسلين، حامل

راية الاجتهاد والجهاد، وناسر ألوية العلم والعدل على أنحاء الأفئدة والبلاد، الهادي لهذه الأمة

إلى طريق الرشاد، والسالك بها مسالك السداد في الإصدار والإيراد، أمير المؤمنين المتوكل على

الله رب العالمين يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى، شرح الله صدره، وأطال في

القيام بأعباء الإسلام عمره، وفتح له الثغور، وأصلح به أمر الجمهور مسدداً مؤيداً منصوراً،

آمين.

(١) في (أ) انتهى الشرح إلى الحديث السادس.

(٢) في «الموطأ» (٢/ ٥٠١) وهو أثر موقوف ضعيف.

وحرر بتاريخ محرم الحرام سنة ١٣٦٢.

كتبه الحقير علي بن عبد الله الأمير عفا الله عنهما. [٤٥٨ ب^(١)].

الفرع والعتيرة

١- عن نبیسة الهذلي رحمته الله قال: نادى رجلٌ: يا رسول الله! كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبَرُّوا اللَّهَ، وَأَطِعُوا اللَّهَ» قَالُوا: إِنَّا كُنَّا نُفَرِّغُ فَرْعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَا شِئْتَ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ لِلْحَجِيجِ ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ». قِيلَ لِأَيِّ قِلَابَةٍ: كَمْ السَّائِمَةُ؟ قَالَ: مِائَةٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَالنَّسَائِيُّ ^(٣). [صحيح]

٢- وفي أخرى للنسائي ^(٤) عن الحارث بن عمرو: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَتَائِرِ وَالْفَرَائِعِ، فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتِرْ، وَمَنْ شَاءَ فَرَعَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يُفَرِّغْ، وَفِي الْغَنَمِ أُضْحِيَّتُهَا» وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ إِلَّا وَاحِدَةً. [ضعيف]

(١) في هامش المخطوط (ب) انتهى مقابلة هذا الجزء على الأمّ صباح يوم السبت (١١) جمادي الأولى سنة (١٣٦٢).

(٢) في «السنن» رقم (٢٨٣٠).

(٣) في «السنن» رقم (٤٢٣١).

وأخرجه أحمد (٧٦/٥)، وابن ماجه رقم (٣١٦٧) وهو حديث صحيح.

(٤) في «السنن» رقم (٤٢٢٦) وهو حديث ضعيف.

٣- وللخمسة^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ».

[صحيح]

و«الْفَرْعُ»^(٢): أول التاج كانوا يذبحونه لطواغيتهم.

و«الْعَتِيرَةُ»^(٣): الذبيحة في رجب.

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٤٧٣)، ومسلم رقم (١٩٧٦/٣٨)، وأبو داود رقم (٢٨٣١، ٢٨٣٢)، والترمذي

رقم (١٥١٢)، والنسائي رقم (٤٢٢٣)، وأخرجه أحمد (٤٩٠/٢) وهو حديث صحيح.

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (١٢٥٧/٣)، و«تهذيب اللغة» (٣٥٤/٢).

(٣) انظر: «النهاية» (١٥٧/٢)، «تهذيب اللغة» (٢٦٢/٢)، «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣٦/١٣).

تم ولله الحمد
الجزء السابع من كتاب
التحبير لإيضاح معاني التيسير
حسب تقسيمنا للكتاب
والى هنا وقف المؤلف رحمه الله في شرح هذا الكتاب
ونسأل الله أن يحسن لمؤلفه وشارحه ومحققه في الدارين
إنه سميع مجيب

فهرس الأحاديث

- أَنَا عَلَى هَيْئَةٍ، وَقَدْ صَلَّى فِدَعًا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ، وَقَدْ صَلَّى؟ ١٧٦
- اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ». قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ ١٠٣
- اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ ١٠٥
- أَبُو مُوسَى هَيْئَةٍ بِدَجَاجَةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ ٥٨٨
- أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ١٥٠
- أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ مِنْ عَمَلِ النَّصَارَى، فِدَعَا بِسِكِّينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ وَأَكَلَ ٦٢٦
- أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَهَسَّ مِنْهَا ٦٣٣
- أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَصِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ٤٥٥
- أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي ٢٤٣
- أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَسْتَنْ بِسِوَاكِ فِي يَدِهِ يَقُولُ: «أَعُ أَعُ ٢١١
- أَتَيْتُ عَائِشَةَ هَيْئَةً أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ٣١٠
- أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ ٦٣٨
- اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ أَنْ أَعْسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ ٣٤٤
- إِحْدَانَا يَحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلِزَوْجِهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَخْبِرْكَ ٤٨١
- إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «تُحْتِهُ، ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالمَاءِ ٧٨
- أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هَيْئَةً، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ ١٩٣
- أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ مَجْدُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَقَالَ: «كُلْ ثَقَّةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلَا ٥٦٠
- أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِسْرَةً مِنْ شَعِيرٍ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً، وَقَالَ: «هَذِهِ إِذَا مَا هَذِهِ ٦٢٦
- أَدْرَكَنِي عُمَرُ هَيْئَةً وَأَنَا أَجِيءُ مِنَ السُّوقِ وَمَعِيَ حِمْلٌ لَحْمٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ ٥٩٧
- إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَا شِئَ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْلِبْ ٦٠٥
- إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ عَرَّبُوا ١٠٩
- إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا ٦٤١
- إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدِّ لِبَوْلِهِ ١٠٠

- إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَعَيْنِ ٤٠٥
- إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلِّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلُّ مَا أَمْسَكَ عَنْكَ ٥
- إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ٢١٤
- إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا فَلْيَكْثِرْ مَرَقَتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَحْمًا أَصَابَ مَرَقًا ٦٣٢
- إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يُلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا ٥٤٣
- إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَقُلْ فِي الْآخِرِ ٥٢٧
- إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ١٣٤
- إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، فَتَمَضَّضَ، خَرَجَتْ الْحَطَايَا مِنْ فِيهِ، فَإِذَا اسْتَشْتَرَّ ١٦٥
- إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوِ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ ١٦٠
- إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ٣٥٢
- إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيِّتَ ٥٣١
- إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تُجْزئُهُ ١٤٨
- إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَعَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يُنْتِنِ ١٠
- إِذَا سَقَطَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَاْمَقْلُوهُ، فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ٥٥٧
- إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصِرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ ٢٤٨
- إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ ٢٤
- إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ ٤٧
- إِذَا مَرَّ تَوْبُكَ، أَوْ وَطِئْتَ قَدْرًا رَطْبًا فَاغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا عَلَيْكَ ٧٣
- إِذَا تَزَلَّجْتُمْ بِقَوْمٍ فَإِنْ أَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا وَإِلَّا فَخُذُوا مِنْهُمْ ٣٣
- إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ ٤٧٣
- أَرَادَتْ أُمِّي أَنْ تُسَمِّنَنِي لِدُخُولِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَقْبَلْ عَلَيْهَا بَنِيَّ عَمَّا تُرِيدُ ٦٢٩
- أَرَانِي فِي الْمَنَامِ أَسْتَاكَ بِسِوَاكَ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ ٢١٢
- أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ ٣٣٠
- ارْتَفَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ ١١٣

- أَرَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسَرَّ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ١٢١
- اسْتَفْتَيْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، قَالَ: أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ ٣٦٨
- أَصَابَ رَجُلًا جُرْحٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ احْتَلَمَ، فَأُمِرَ بِالْإِغْتِسَالِ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ ٣٤٢
- أَعْتَقَكَ اللَّهُ مِنَ النَّارِ، كَمَا أَعْتَقْتَنِي مِنَ الشَّيْطَانِ ٥٤٥
- أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدَّتْ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ ٤١٠
- أَكَلَ رَجُلًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسْمَالِهِ، فَقَالَ لَهُ: «كُلْ بِيَمِينِكَ» ٥٣٣
- أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حَبَارَى ٥٧٨
- أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ، وَحُمِرَ الْوَحْشِ، وَهَمَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ٥٨٤
- أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ ١٥٦
- السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى ٢١٠
- الضَّبْعُ، أَصِيدٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكَلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ٥٧٤
- الصِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. فَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ ٣٦
- الْعَيْنَانِ وَكَاءَ السَّهْبِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ٢٧٥
- الَّتِي عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ ٤٥٦
- الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ وَاتَّخَذَتْ صُوقَةً فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ ٥٠٩
- الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِالْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ٣١٥
- أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ امْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ حِينَ تَوُفِّي ٤٥٤
- أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ ٥٢٩
- أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٦٦
- إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ فَأَصَابَهُ ٥٤٧
- إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءَ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ٣٣٩
- أَنَّ الْقَعْقَاعَ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ ٥٠٧
- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ. يَخْفُضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلٌ ٢١
- إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ الْوُضُوءَ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ٣٤٠

- إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطَّهُّورِ، فَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: نَجْمُعُ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ ١٤٦
- إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ، أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَدْبُونُ ٥٦٩
- إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَشْرَبُ فِي مَعْيٍ وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ ٥٥٠
- إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجْنُبُ ٥٣
- إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ٤٠٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ فَأَتَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ بِالْمَاءِ هَكَذَا ٣٩٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَنْفَ شَاةٍ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ٢٨٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثُلْثِي الْمُدِّ ٢٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ ٢٠٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ٢٠٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ٣٠٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا ٦٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَأَاءَ فَنَوَضَّأَ، قَالَ مَعْدَانُ: وَلَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ٢٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ١٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئًا الْقَى عَلَى فَرْجِهَا ثَوْبًا ٤٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ ٣٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنْكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ ٢٢٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ١٣٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ ٢٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَاِنْخَسَ مِنْهُ فَذَهَبُ فَاغْتَسَلَ ٤٠٥
- أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ ٤٦٥
- أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ٤٩٣
- أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ ٣٦٢
- إِنَّ أُمَّتِي تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ ٢٢٨

- أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ هَذَا: أَتُجْزَى إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ ٤٨٥
- أَنَّ جَارًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَارِسِيًّا كَانَ طَيِّبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا ٦٤٤
- أَنَّ جَوَارِيَهُ كُنَّ يَغْسِلْنَ رِجْلَيْهِ وَيُعْطِيْنَهُ الْخُمْرَةَ وَهُنَّ حِيضٌ ٤٨٠
- أَنَّ خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ لَهُ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ، فَقَرَّبَ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ ٦٢٣
- أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنِّي أَجَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً؟ فَقَالَ لَهُ: لَا تُصَلِّ ٣٣٤
- أَنَّ رَجُلًا أَجَنَّبَ فَلَمْ يُصَلِّ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: أَصَبْتَ. فَأَجَنَّبَ آخَرُ ٣٤٢
- أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيماً لَهُ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ. فَقَالَ: مَا أَفَارِقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي أَوْ تَأْتِيَ بِحَمِيلٍ ٣٩
- أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ نَاقَةَ لِي صَلَّتْ، فَإِنَّ وَجَدْتَهَا ٥٩١
- أَنَّ رَجُلًا، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، اتَّوَضَّأَ مِنْ لَحْمٍ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ٢٨٨
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ٣٥٥
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ٢٠٤
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ أَنْ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ جَاءَ ٤١٢
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا الْحُلُّ فَدَعَا بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ ٦٢٠
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يَتَمَضَّمْضْ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَصَلَّى ٢٨٧
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ ٣٨٠
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدٍ ٣٧٩
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَسَ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ، وَمَعَهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَانْقَطَعَ عَقْدُهَا ٣٢٥
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُعَاوِدَ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا ٣٨١
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ؟ إِنْ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ ٤٣٠
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ٢٦٣
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ ١٣٦
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، وَلَا أَرَاهُ يُجِدُّثُ ٣٨٢
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى أَعْلَى الْحُفِّ وَأَسْفَلِهِ ٣٠٨
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، «أَنْ لَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ ٩٥

- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَلَا أَنْتَفَعْتُمْ بِهَا هَبَا؟» ٩٢
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَّامِ قَالَتْ: ثُمَّ رَخَّصَ لِلرَّجَالِ ٤٥٨
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ ٩٨
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ٦١١
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْدُ الْبَلَلِ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا ٣٦٠
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَسَحَ الْحَقْنَيْنِ وَالْخِجَارِ ٢٩٧
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِغَلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً، وَمَا يُحْسِنُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ «تَنَحَّ حَتَّى أُرِيكَ» ٨٨
- إِنَّ سُمْرَةَ بِنَ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَا مُرُّ النِّسَاءِ أَنْ يَقْضِينَ صَلَاةَ الْمَحِيضِ. فَقَالَتْ: لَا يَقْضِينَ ٤٨٧
- أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: يَبْدَأُ فَيَقْرَعُ عَلَى يَدِهِ ٣٧٤
- أَنَّ عُمَرَ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ عَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا ٤١٣
- إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ، قَالَ: «اذْهَبْ فَوَارِ آبَاكَ، ثُمَّ لَا تُحْدِثَنَّ» ٤٥١
- إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ اسْتَحِيضَتْ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ تُصَلِّ. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! ٥٠٤
- إِنَّ فِي الظَّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ: اذْفَعُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَنْتَفِعُونَ بِهَا. قُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ ٥٩٤
- إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوَلْهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ ٢٣٦
- إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أَخْرَجَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ ٦١٥
- أَنَّ مَوْلَاهُمَا أَرْسَلَتْهَا بِهَرِيَسَةَ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: فَوَجَدْتُهَا تُصَلِّي فَأَشَارَتْ إِلَيَّ أَنْ صَعِيهَا ٨٦
- إِنَّ هَذَا أَتْبَعْنَا، فَإِنْ شِئْتَ تَأْذَنَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ رَجَعَ ٦٤٢
- إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ. أَفَنَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ ٨
- إِنَّا نَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ. قَالَ: أَجَلٌ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ ١٣٢
- إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، وَمَعَنَا الْبَرَبُرُ وَالْمَجُوسُ، نُؤْتَى بِالْكَبْشِ وَقَدْ ذُبِحُوهُ ٨٩
- إِنَّمَا الْمَنِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ فَأَمِطْهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخَرَةٍ ٧٧
- إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ مُيَّ عَنْهَا ٣٥٨
- إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ ٦٣
- أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ ٣٤٨

- أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدْعُونَ بِالصَّابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ ٥١٥
- أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ ٣٠٠
- أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي طُعِنَ فِيهَا، فَأَيَّقِظَ عُمَرُ لَصَلَاةٍ ٢٥٩
- أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ حَتَّى غَطَّ وَنَفَخَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ٢٧٦
- أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ بِيَدِهِ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَالَقَى السَّكِينَ ٢٨٣
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ إِذَا قُتِلَ الصَّيْدُ؟ فَقَالَ: كُلُّ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مِنْهُ إِلَّا بَضْعَةً ١١
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يُمَسَحَ الشَّعْرُ بِالمَاءِ ١٩٩
- أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَتَائِرِ وَالْفَرَائِعِ، فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ ٦٦٤
- أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَدْعُوا إِلَى الْمُصَلَّى ٤٤٠
- أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَجَسْهَازُ بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ ٢٦٤
- أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ جَالِسًا، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ ٢٧٤
- أَنَّهُ لَمْ يَرِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بَأْسًا ٣٩٨
- أَنَّهُمَا أَتَتْ بَابِنَ هَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ ٦١
- أَنَّهُمَا قَالَتْ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ: أَهْمَا تَدْعُ الصَّلَاةَ ٤٨٨
- إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، هِيَ إِنَّمَا الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ ٨٤
- أَهْمَا وَرَزَتْ شَعْرَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَرَزَبَ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ رضي الله عنها، وَتَصَدَّقَتْ بِرَنَةٍ ٦٦٣
- أَنَّهُمْ ذَبَحُوا شَاةً قَالَتْ: فَجَاءَ سَائِلٌ فَأَعْطُوهُ، فَجَاءَ آخَرُ فَأَعْطُوهُ، فَبَقِيَ مِنْهَا ٥٦٥
- إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَرَى فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ؟ ٤٩٨
- إِنِّي أُطِيلُ ذَيْلِي، وَأَمْسِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِيرِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُطَهَّرُ مَا بَعْدَهُ» ٧١
- إِنِّي لَا جِدُهُ يَتَحَدَّرُ مِنِّي مِثْلَ الْحَزِيرَةِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ ٢٥٥
- أَوَلَمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُمَيٍّ بِسُويِّقٍ وَتَمْرٍ ٦٥٠
- إِيَّاكُمْ وَاللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةً كَضَرَاوَةِ الْحَمْرِ، وَإِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ أَهْلَ الْبَيْتِ اللَّحْمِيِّينَ ٥٩٦
- بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عُمَرُ خَلْفَهُ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟» ١٤٦
- بِرَكَّةِ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءَ بَعْدَهُ ٥٤٦

- بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ رَاكِبٍ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ نَرُصِدُ عِيرًا..... ١٤
- بَعَثَنِي أَبُو مُرَّةَ بْنُ عُبَيْدٍ بِصَدَقَاتٍ أَمْوَالِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ..... ٥٣٥
- بَلَغَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رِءُوسَهُنَّ..... ٣٧٨
- بَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَمِيلَةِ إِذْ حَضْتُ فَأَنْسَلَلْتُ فَأَخَذْتُ..... ٤٨٠
- بَيْنَمَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ: فَنَادَاهُ عُمَرُ..... ٤٣٠
- بَيْنَمَا رَجُلٌ يَصَلِّي مُسْبِلٌ إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ»..... ٢٩١
- تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ..... ٣٦٥
- تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشْفٍ، فَإِنْ تَرَكَ الْعِشَاءَ مَهْرَمَةً..... ٥٥٥
- تَنْزِلُ الْبَرَكَةُ وَسَطَ الطَّعَامِ، فَكُلُوا مِنْ حَافَتَيْهِ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ..... ٥٣٨
- تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ..... ٢٨٠
- تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا..... ١٩٠
- تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً..... ١٨٦
- تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ..... ٣٠٣
- تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَدْخَلَ إِصْبَعَهُ فِي جُحْرِي أُذُنِي..... ٢٢٦
- تَوَفَّى ابْنِي فَجَزَعْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِلَّذِي يَغْسِلُهُ، لَا تَغْسِلْ ابْنِي بِالْمَاءِ الْبَارِدِ فَيَقْتُلُهُ..... ٤٤٧
- جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَنَاحَ رَاكِئًا ثُمَّ عَقَلَهَا، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٦٩
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّا تَرَكْبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ..... ٤١
- جَاءَ نَاسٌ مِنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالُوا: أَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟..... ٤٣٤
- جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ..... ٢٣٥
- جَاءَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحَّ..... ١٤٥
- حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَيْمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيْبٍ أَهْلِهِ..... ٤٢٩
- خُذِي فَرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَطَهَّرِي بِهَا..... ٤١٦
- خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَنِيَمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا..... ٣٤٦
- خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً..... ٢٨٤

- خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا مِنَ الْحَلَاءِ فَقُدِّمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلَا نَأْتِيكَ بِوُضوءٍ؟ ٥٤٨
- خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَاجِرَةِ فَأَتَى بِوُضوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ ٥٤
- خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ فَوَضَعَهَا، ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا ١٢٢
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ، وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ ٢٨٧
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ ٣١٧
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٢٥٩
- دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْنَا إِلَيْهِ زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمَرَ ٦٣٠
- دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا ٤٤٣
- دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَخَيْتِهِ عَلَى صَدْرِهِ ٢٢٠
- دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ٢٧٨
- ذَكَاةُ الْمَيْتَةِ دِبَاغُهَا ٩٣
- ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ ٣٩٢
- رَأَى النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ «يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدُ ١١٩
- رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: تَرَوُجْتُ ٦٤٦
- رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ يَا فُلَانُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ ٣٣٧
- رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا ١١١
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصِرِهِ ٢٢٤
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَوْمٍ، يَعْنِي الْمِيضَا، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ ٣٠٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ ٢٣٨
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا مُقْبِعًا يَأْكُلُ تَمْرًا ٥٤٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا ٢١٩
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقِنَاءَ بِالرُّطْبِ ٦٢٨
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ٢٠١
- رُبِمَا اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَنْدَقًا بِي، فَضَمَمْتُهُ إِلَيَّ ٣٩٤

- سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ، فَقَالَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا..... ٥٧٦
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ، فَقَالَ: «أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ، لَا آكُلُهُ وَلَا أَحْرُمُهُ..... ٥٨١
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ..... ٦٥٧
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَارَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ؟ فَقَالَ: «الْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا..... ٨٧
- سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُوََاكَلَةِ الْحَائِضِ فَقَالَ: «وَإِكْلَاهَا..... ٤٨٤
- سَأَلَتْ امْرَأَةً ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ..... ٥٠٩
- سَأَلَتْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَفَّتَيْنِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي..... ٢٩٩
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: أَوْ يَأْكُلُ الضَّبْعُ أَحَدًا؟ وَسَأَلْتُهُ..... ٥٧٥
- سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْبَصْلِ؟ فَقَالَتْ: إِنْ آخَرَ طَعَامٍ أَكَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ كَانَ فِيهِ بَصْلٌ..... ٦٠٣
- سَرَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ..... ٣٧٣
- سَتَفْتَحْ لَكُمْ أَرْضَ الْعَجَمِ، وَتَسْتَجِدُّونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحِمَامَاتُ..... ٤٦٠
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَتِ..... ٢٧
- سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ عَبْسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الْوُضُوءُ؟..... ١٦٧
- شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ..... ٦٥٣
- شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَحْدُ الثَّيِّءِ فِي صَلَاتِهِ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى..... ٢٤٦
- صَادَ رَجُلَانِ أَرْبَابًا، فَجَاءَ بَآ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: مَا تَقُولُ؟..... ٥٧٢
- صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشْرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ تَحْرِيماً..... ٥٩٠
- طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ..... ٥٥٢
- طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالثَّانِي سُنَّةٌ، وَالثَّلَاثُ سُمْعَةٌ..... ٦٥١
- طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَ بِالْتُّرَابِ..... ٨١
- عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ غُسْلُ يَوْمٍ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ..... ٤٤٣
- عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، وَلَا يَصُرُّكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أَمْ إِنَاثًا..... ٦٥٨
- غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ..... ٥٧٨
- غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ..... ٤٢٩

- ٤٢٥..... غُسِّلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنَّ، وَأَنْ يَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ وَجَدَ
- ٢٠٠..... فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالشَّاسِحِينَ
- ٢٧٩..... فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ قُمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْغَشِيُّ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً
- ٢٨٦..... قَدِمَ عَلَيْنَا مَضْرَعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ ^{مِنْ} أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ
- ٢٦٧..... قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا تَرَى فِي مَسٍّ
- ٢٢٦..... كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِأَصْبُعَيْهِ لِأُذُنَيْهِ.....
- ٦٣١..... كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّرِيدُ مِنَ الْخَبْزِ، وَالثَّرِيدُ مِنَ الْحَيْسِ
- ٢٧٢..... كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ
- ٥٧..... كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ
- ٥٦٤..... كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِأَوَّلِ الثَّمَرَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَفِي ثَمَارِنَا
- ١٢٥..... كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ تَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ
- ١٤٣..... كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَالَ يَتَوَضَّأُ
- ٤٧٧..... كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَبَّيْ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ
- ٥١٣..... كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ
- ٦١٣..... كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْدَرُ، فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ
- ١٠٢..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى لِحَاجَتِهِ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ
- ٣٩٨..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ
- ١٤١..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ
- ٢٠٧..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشْوِصُ فَاهُ بِالسَّوَالِكِ
- ٦٣٤..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تُعْجِبُهُ الذَّرَاعُ، وَسَمٌّ فِي الذَّرَاعِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْيَهُودَ سَمُّوهُ
- ٥٣٠..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لَقْمَةٌ
- ٣٨٨..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَارِزِ، فَصَعِدَ الْمَنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ
- ٦٢٧..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْبَطِيخَ بِالرُّطَبِ وَيَقُولُ: «نَكْسِرُ حَرَّ هَذَا بِبَرْدِ هَذَا
- ٥٢٨..... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ طَعَامًا فِي سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِلِقْمَتَيْنِ

- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ٣١٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ ٦٣٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حَجَرٍ إِحْدَانَا فَيَتَلَوُّ الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ ٤٧٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكَ ٢١٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ٢٣٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُهُ الصَّاعُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّ ٢٣٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا ٣٩٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ٢٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوضِعُ لَهُ وَضُوءَهُ وَسِوَاكُهُ فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَحَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ ٢٠٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ وَهُوَ جُنْبٌ، يَجْتَرِي بِذَلِكَ ٣٩٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلِلْجُمُعَةِ، وَمَنْ الْحِجَامَةِ ٤٥٢
- كَانَ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْدُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ ٥٦٤
- كَانَ لَا يَرْوُحُ إِلَى الْجُمُعَةِ إِلَّا أَذْهَنَ وَتَطَيَّبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا ٤٣٩
- كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَرْقَةٌ يَنْشِفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ ٢٣٧
- كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَحٌّ مِنْ عَيْدَانِ تَحْتَ سَرِيرِهِ، يُبُولُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ ١٠٨
- كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا وَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ ٤٦٨
- كَانَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَارٍ، وَغُسْلُ الثَّوْبِ مِنَ الْبَوْلِ سَبْعَ مَرَارٍ ٣٩٣
- كَانَتْ الْكِلَابُ تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُّونَ ٨٣
- كَانَتْ النُّفْسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ٥١٧
- كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْسَاهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْش ٥١٠
- كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لَطُفُورِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِحَلَاثَتِهِ ١٣٥
- كُفَّ عَنَّا جَسَاءُكَ، فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَمُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٥٥٣
- كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ ٦١٦
- كُلُّ غَلَامٍ رَهِينَةٍ بِعَقِيقَةٍ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى ٦٥٥

- كُلُّوا الزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ ٦٢١
- كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الطَّعَامِ، لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ٥٢٤
- كُنَّا عِنْدَ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ؟ فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ ٣٨٧
- كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيءٍ، وَلَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا ٢٩٠
- كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا ٥١٢
- كُنَّا نَغْتَسِلُ وَعَلَيْنَا الضَّمَادُ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحِلَّاتٍ وَمُحْرَمَاتٍ ٣٩٥
- كُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ أَصُولَ السَّلْتِ فَتَطْرَحُهُ فِي الْقَدْرِ ٦٣٥
- كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ: وَلَيَّ قَفَاكَ ٣٩١
- كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي وَذَهَبُوا بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا رَافِعُ! ٦٠٨
- كُنْتُ أَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَنَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِي ٤٨٢
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ٥٦
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ، يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ ٣٨٤
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَوْرٍ مِنْ شَيْءٍ ٣٨٨
- كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِعَ ٧٣
- كُنْتُ أَغْسِلُ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ ٤٧٦
- كُنْتُ الْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنَ الْإِغْسَالِ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ٢٥٣
- كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فَاحْتَكَكْتُ ٢٧١
- كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ ٢٥٠
- كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي سَفَرٍ فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى ٢٧٢
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْحَلَاءُ فَقَضَى حَاجَةً، ثُمَّ قَالَ يَا جَرِيرُ: هَاتِ طَهُورًا ١٤٣
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ١١٦
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ، فَأَخَذْتُهَا. فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٩٣
- لَا أَكُلُ مُتَكَبِّئًا ٥٤١
- لَا بَأْسَ أَنْ يُغْتَسَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ جُنْبًا ٥٥

- لَا تَصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَسُئِلَ عَنْ مَرَابِضِ الْغَنَمِ ٢٨٩
- لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ٤٩١
- لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ، فَإِنَّهُ مِنْ صُنْعِ الْأَعَاجِمِ، وَانْهَشُوهُ مَهْشًا، فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ ٥٤٠
- لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ٢٣٩
- لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ ٦٦٥
- لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ، أَوْ رِيحٍ ٢٤٤
- لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ٢٤١
- لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ بِسْمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِسْمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا ٥٣٢
- لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ ٤٨
- لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ ١٠٧
- لَا يَخْلِفَنَّ أَحَدُكُمْ مَا شِئَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَعْجَبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ ٦٠٤
- لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ ١٢٤
- لَتَنْظُرَ عِدَّةُ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا الَّذِي ٥٠٦
- لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهَرَانِ نَجْنِي الْكَبَاثَ، وَهُوَ ثَمَرُ الْأَرَاكِ ٦٣٦
- لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ إِنَّمَا يَعْقُ ٦٦٠
- لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ الْجِنُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أُمْتُكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ ١٥٢
- لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، ٣٠٩
- لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ٢٠٥
- لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَا فِي «إِذَاؤَتِكَ؟» قُلْتُ: نَبِيذٌ. قَالَ: «تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ ٥٨
- لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ٣٠
- مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطُفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ ١٧
- مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كِلْبُكَ فَكُلْ ١٢
- مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ٦٤٩
- مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ ٥٥٦

- مَا عَلَّمْتَ إِذْ كَانَ جَاهِلًا وَلَا أَطَعْتَ إِذَا كَانَ جَائِعًا ٦٠٩
- مَا عَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكْرَجَةٍ قَطُّ، وَلَا خُبِرَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ ٥١٩
- مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اتَّخَذَ ثَوْبَيْنِ لِحُمُوعِهِ سِوَى ثَوْبِي مَهْتِهِ ٤٣٨
- مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا التَّوْبُ وَاحِدٌ يَحْيِضُ فِيهِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ يَرِيقُهَا ٧٩
- مَا مَسَسْتُ ذَكَرِي بِيَمِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَسْلَمْتُ ١٣٥
- مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ لِيَقَاتَ يَقْمَنَ صُلْبُهُ ٥٥٤
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ ١٥٨
- مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يَقْرُبُ وَضُوءَهُ، فَيَتَمَضَّمُضُ، وَيَسْتَشْقُ، فَيَسْتَنْثِرُ ١٦٣
- مَا يَحِلُّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ قَالَ: «مَا طَعَامُكُمْ؟» قُلْنَا: نَعْتِيقُ وَنَضْطِجُ ٥٩٣
- مَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَمْرَائِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارُهَا ٤٧١
- مَا تَتَّ لَنَا شَاءٌ قَدْ بَعْنَا مَسْكَهَا ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنًّا ٩٤
- مَا لَكَ لَعَلَّكَ تُفْسِتُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِنْاءً ٤٢١
- مَرَرْنَا فَأَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا. قَالَ: فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا ٥٧٢
- مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٍ ٢٠
- مَنْ أَتَى حَائِضًا فِي فَرْجِهَا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ بَرِئَ ٤٦٧
- مَنْ أَفْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ ١٨
- مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ١٢٧
- مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا، أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ ٥٩٨
- مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعِلَ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ ٣٦٦
- مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ ١٦٩
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ ١٦٢
- مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ ١٧٠
- مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ٢١٨
- مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ ١٧٢

- مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً ١٦٢
- مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ ٤٣٦
- مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا ١٢٠
- مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً ٦٠٧
- مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهُرْ ٢٤٢
- مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ ٤٤٨
- مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الْحِمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ ٤٦١
- مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ٣٧
- مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي، حَتَّى يَتَوَضَّأَ ٢٦٨
- نَادَى رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ ٦٦٤
- تَاوَلِنِي الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» ٤٧٧
- نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا، وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ ٥٨٢
- نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ ٦٤
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ أَوْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ ٥٢
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ: وَهِيَ الْمَضْبُورَةُ لِلْقَتْلِ، وَعَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ ٥٨٦
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحَيْلِ وَالْبِعَالِ وَالْحَمِيرِ ٦١٧
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَذَفِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ ١٣
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ جَلَالَةِ الْإِبِلِ أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهَا، أَوْ يُشْرَبَ مِنَ الْبَائِغَا ٥٨٥
- هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ ٥٣٩
- نُهِينَا عَنْ أَكْلِ الثُّومِ إِلَّا مَطْبُوحًا ٦٠٠
- هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ ١٨٣
- هَلْ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّفْيَ؟ فَقَالَ: مَا رَأَى النَّبِيُّ النَّفْيَ مُنْذُ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى قَبَضَهُ ٥٢٢
- هُوَ الصَّبُّ فَرَعَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ» ٥٦٧
- وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِ! لَيْنَ كُنْتَ تَحِدُ ثِيَابًا أَفْكُلُ النَّاسُ يَحِدُ ثِيَابًا؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتَهَا ٧٦

- وَقِيلَ لَهُ تَوَاضَّعْ لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَفَعَلَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ ١٨٠
- وَبِلَّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ١٩٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَمْرَائِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» ٤٧٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَسْتَقِي لَكَ الْمَاءَ مِنْ بَثْرِ بَضَاعَةٍ، وَتُلْقَى فِيهَا حُومُ الْكِلَابِ ٤٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُنْزَلْ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ» ٢٦٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْسَحْ عَلَى الْحَقَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ» ٣١٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» ٢٢٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ أَمْرٌ بِهِ فَلَا يُقْرِنِي ثُمَّ يَمُرُّ بِي فَأَجَازِيهِ قَالَ: «بَلْ أَقْرِهِ، وَرَأْيِي ٣٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرٍ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «لَا، ٣٧٦
- يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ ١٥٤
- يَا صَاحِبَ الْخَوْضِ، هَلْ تَرُدُّ حَوْضَكَ السَّبَاعُ؟ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ ٥٠
- يَا غُلَامُ! سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ يَمِينِكَ، وَكُلْ يَمَانِكَ ٥٣٤
- يَا فَاطِمَةُ! احْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً ٦٦٢

فهرس العناوين

٥ (كِتَابُ الصَّيْدِ)
٥ الفصل الأول: في صيد البرّ
١٤ الفصل الثاني: في صيد البحر
١٨ الفصل الثالث: في ذكر الكلاب
٢١ كتاب الصفات
٣٠ حرف الضاد
٣٠ كتاب الضيافة
٣٩ كتاب الضمان
٤١ حرف الطاء
٤١ (كِتَابُ الطَّهَارَةِ)
٤١ الباب الأول: في أحكام المياه
٦٠ الباب الثاني: في إزالة النجاسة
٦١ الفصل الأول: في البول والغائط وما يتعلق بهما
٧٣ الفصل الثاني: في المنى
٧٨ الفصل الثالث: في دم الحيض
٨١ الفصل الرابع: في حكم الكلب وغيره من الحيوان
٨٩ الفصل الخامس: في الجلود
٩٩ الباب الثالث: في الاستنجاء
١٠٠ الفصل الأول: في آدابه
١٤٠ الفصل الثاني: فيما يستنجي به
١٥٦ الباب الرابع: في الوضوء
١٥٦ الفصل الأول: في فضله

- ١٧١..... الفصل الثاني: في صفة الوضوء
- ٢٠٤..... الفصل الثالث: في سنن الوضوء
- ٢٠٥..... الأولى: السواك
- ٢١٤..... الثانية: غسل اليدين
- ٢١٧..... الثالثة: الاستنثار والاستنشاق والمضمضة
- ٢٢١..... الرابعة: تحليل اللحية والأصابع
- ٢٢٦..... الخامسة: مسح الأذنين
- ٢٢٧..... السادسة: إسباغ الوضوء
- ٢٣١..... السابعة: في مقدار الماء
- ٢٣٧..... الثامنة: المنديل
- ٢٣٩..... التاسعة: الدعاء والتسمية
- ٢٤٣..... الباب الخامس: في الأحداث الناقضة للوضوء
- ٢٤٤..... الأول: في الخارج من السيلين وغيرهما
- ٢٤٤..... الأول: الريح
- ٢٥٠..... الثاني: المذي
- ٢٥٦..... الثالث: القيء
- ٢٥٨..... الرابع: الدم
- ٢٦٢..... الفرع الثاني: في لمس المرأة والفرج
- ٢٦٣..... الأول: في لمس المرأة
- ٢٦٦..... الثاني: لمس الذكر
- ٢٧٢..... الفرع الثالث: في النوم والإغماء والغشي
- ٢٨٠..... الفرع الرابع: في أكل ما مسته النار
- ٢٨٠..... الأول: في الوضوء
- ٢٨٢..... الثاني: في ترك الوضوء

٢٨٨.....	الفرع الخامس: في لحوم الإبل
٢٩٠.....	الفرع السادس: في أحاديث متفرقة
٢٩٢.....	الباب السادس: في المسح على الخفين
٣١٧.....	الباب السابع: في التيمم
٣٥١.....	الباب الثامن: في الغسل
٣٥٢.....	الفصل الأول: في غسل الجنابة
٤١٥.....	الفصل الثاني: في غسل الحائض والنفساء
٤٢٤.....	الفصل الثالث: في غسل الجمعة والعيدين
٤٤٣.....	الفصل الرابع: في غسل الميت والغسل منه
٤٥٥.....	الفصل الخامس: في غسل الإسلام
٤٥٨.....	الفصل السادس: في الحُتَمَام
٤٦٥.....	الباب التاسع: في الحيض
٤٦٥.....	الفصل الأول: في الحائض وأحكامها
٤٩٣.....	الفصل الثاني: في المستحاضة والنفساء
٥١٩.....	كتاب الطعام
٥١٩.....	الباب الأول: في آداب الأكل
٥٢٤.....	التسمية
٥٣٢.....	هيئة الأكل والآكل
٥٤٦.....	غسل اليد والفم
٥٤٩.....	ذم كثرة الأكل
٥٥٥.....	آداب متفرقة
٥٦٥.....	الباب الثاني: في المباح من الأطعمة والمكروه
٥٦٦.....	الفصل الأول: في الحيوان
٥٦٦.....	الصَّبُّ

٥٧٢.....	الأرنب
٥٧٤.....	الضبع
٥٧٦.....	القنفذ
٥٧٨.....	الحبارى
٥٧٨.....	الجراد
٥٨٢.....	الخيول
٥٨٥.....	الجلالة
٥٩٠.....	الحشرات
٥٩١.....	المضطر
٥٩٦.....	اللحم
٥٩٨.....	الفصل الثاني: فيما ليس بحيوان
٦٠٤.....	طعام الأجنبي
٦١٠.....	الباب الثالث: في الحرام من الأطعمة
٦٢٠.....	الباب الرابع: من الخمسة الأبواب في كتاب الأطعمة
٦٣٨.....	الباب الخامس: في أطعمة مضافة إلى أسبابها
٦٣٨.....	طعام الدعوة
٦٤٦.....	الوليمة
٦٥٤.....	العقيقة
٦٦٤.....	الفرع والعتيرة
٦٦٧.....	فهرس الأحاديث
٦٨٤.....	فهرس العناوين